



28.5.2016

في ظل العنف

السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية

تحرير:

دوغلاس سي. نورث

جون جوزيف واليس

ستيفن بي. ويب

باري ر. وينغاست

ترجمة: كمال المصري



المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

في ظل العنف السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية

تحرير:

دوغلاس سي. نورث

جون جوزيف واليس

ستيفن بي. ويب

باري ر. وينغاست

ترجمة: كمال المصري



فبراير 2016

433



علم للعفة

سلسلة شهرة يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

أسسها
أحمد مشاري العدواني
د. فؤاد زكريا

المشرف العام
م. علي حسين اليوحة

مستشار التحرير
د. محمد غانم الرميحي
rumaihing@gmail.com

هيئة التحرير
أ. جاسم خالد السعدون
أ. خليل علي حيدر
د. علي زيد الزعبي
أ. د. فريدة محمد العوضي
أ. د. ناجي سعود الزيد

مديرة التحرير
شروق عبدالمحسن مظفر
a.almarifah@nccalkw.com

سكرتيرة التحرير
عالية مجيد الصراف

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب. 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون: 22431704 (965)
فاكس: 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنفيذ والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 480 - 1

العنوان الأصلي للكتاب

In the Shadow of Violence:

Politics, Economics, and the Problems of Development

Edited By

Douglass C. North

John Joseph Wallis

Steven B. Webb

Barry R. Weingast

Cambridge University Press, USA 2013.

All Rights Reserved. Authorized translation from the English language edition published by Cambridge University Press. No part of this book may be reproduced in any form without the written permission of the original copyright holder, Cambridge University Press.

طُبِعَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعُونَ أَلْفَ نَسْخَةٍ

رَبِيعُ الْآخِرِ 1437 هـ - فَبْرَايِرُ 2016

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

9 الفصل الأول:
الأنظمة المقيدة: مدخل إلى الإطار المفاهيمي

39 الفصل الثاني:
بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام
مقيد ضعيف

97 الفصل الثالث:
الدول الضعيفة، والنخب، والريوع في
جمهورية الكونغو الديمقراطية

147 الفصل الرابع:
بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة
المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

191 الفصل الخامس:
التغير والاستمرارية في نظام مقيد:
الفلبين نموذجاً

247 الفصل السادس:
النضج الضعيف في الهند: تجربتنا ولاية
ماهاراشترا وولاية البنغال الغربية

291 الفصل السابع:
الحاشية المحصنة: النظام المقيد
في المكسيك

323 الفصل الثامن:
من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في
تشيلي، للمرة الثانية

361 الفصل التاسع:
الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة
كوريا الجنوبية

403 الفصل العاشر:
الدروس المستفادة في ظل العنف

431 الهوامش

447 المراجع

الأنظمة المقيدة^(*) : مدخل إلى الإطار المفاهيمي

دوغلاس سي. نورث، جون جوزيف واليس،
ستيفن بي. ويب، باري ر. وينغاست

1 - 1 مشكلة التنمية الاقتصادية والسياسية

إن النجاح في التنمية الاقتصادية، وكذلك السياسية، يعتمد في المقام الأول على تحسين المؤسسات. وقد أصبح هناك إجماع على ذلك بين الاقتصاديين على مدى السنوات العشرين الماضية، حيث شهد العالم العديد من حالات فشل التنمية على الرغم من وفرة رأس المال والموارد الطبيعية

(*) يميز دوغلاس نورث وزملاؤه بين ثلاثة أنواع من المجتمعات أو الأنظمة على النحو التالي: (1) الأنظمة البدائية، وهي عصابات صغيرة من الصيادين، وهي غير ذات أهمية هنا؛ و(2) الأنظمة المقيدة (المحدودة) ويطلق عليها (Limited Access Orders) وهي مجتمعات تقدم حقوقا سياسية واقتصادية كبيرة لنخبة محدودة فقط؛ و(3) الأنظمة المفتوحة ويطلق عليها Open Access Orders) وهي ديمقراطيات رأسمالية تعطي الحقوق السياسية والاقتصادية لمعظم المواطنين. وسوف تتم ترجمة هذه المصطلحات على هذا النحو بطول الكتاب. [المترجم].

«لم يعرف التاريخ، حتى الآن، حالة من الارتداد أعقبت الانتقال إلى النظام المفتوح»

والسكان المتعلمين، وهي الموارد التي تهجر جميعها أو يصيبها الركود والخمول إذا لم تُحسن المؤسسات استغلالها. والسؤال هنا هو: ما هي المؤسسات الجيدة؟ يزعم البعض، كما يرد تفصيله في موضع لاحق من هذا الفصل، أنه ينبغي للبلدان النامية أن تحاكي المؤسسات الموجودة في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^(*)، باعتبارها الاقتصادات الأكثر نجاحا. إلا أننا، وغيرنا، نرى أدلة على أن معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ليست على استعداد للاستفادة من العديد من المؤسسات الموجودة في أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية أو أن هذه المؤسسات تعمل بشكل مختلف جدا إذا ما نُقلت إلى هذه الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل.

والغرض من هذا الكتاب هو تطوير وتطبيق إطار عمل بديل لفهم التفاعل الدينامي بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وهو الإطار الذي وضعه لأول مرة «نورث» و«واليس» و«وينغاست» عام 2009 (North, Wallis, and Weingast, 2009). فقد كان النهج القياسي يبدأ بافتراضات المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي ترى أن النمو سوف يحدث كلما طرحت الفرص المربحة نفسها ما لم تتدخل العوائق السياسية أو الاجتماعية لمنع الأسواق من العمل بشكل طبيعي. وفي المقابل، فإن المنظور البديل الذي نقدمه هنا يبدأ بالاعتراف بأن جميع المجتمعات يجب أن تتعامل مع مشكلة العنف؛ ففي معظم البلدان النامية، نجد أن الأفراد، والتنظيمات، يستخدمون أو يهددون باستخدام العنف عمليا لجمع الثروات والموارد، وأنه لا بد من كبح العنف لكي تحدث التنمية. وفي كثير من المجتمعات تكون إمكانية العنف كامنة؛ حيث تمتنع المنظمات عموما عن العنف في معظم السنوات، ولكنها في بعض الأحيان تجد العنف أداة مفيدة لتحقيق غاياتها. وهذه المجتمعات تعيش في ظل العنف (أو بالأحرى تحت تهديد العنف)، وهي تمثل معظم التاريخ البشري كما تمثل معظم سكان العالم اليوم. وفي هذا المجتمعات تحول الترتيبات الاجتماعية من دون استخدام العنف عبر خلق حوافز لمن يمتلكون القوة لدفعهم نحو التنسيق فيما

(*) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بالإنجليزية: Organization for Economic Co-operation and Development)، ويشار إليها اختصارا (OECD)، هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية النيابية واقتصاد السوق الحر. ونشأت المنظمة في سنة 1948 عن «منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي» (OEEC)، للمساعدة على إدارة «خطة مارشال» لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد انضمام الولايات المتحدة وكندا في سنة 1960، غُيّر الاسم ليصبح «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية». [المترجم].

الأنظمة المقيدة: مدخل إلى الإطار المفاهيمي

بينهم بدلا من الاقتتال. وتختلف ديناميات هذه الترتيبات الاجتماعية عن الديناميات التي تصفها نماذج الكلاسيكية الجديدة، وهذا الاختلاف يحد من قيمة الأدوات التي تستخدمها الكلاسيكية الجديدة في فهم مشكلات التنمية.

ونحن نبنى إطارنا التحليلي على ما جاء في طائفة من الأعمال المهمة لعدد من الباحثين الذين يدرسون الاقتصاد السياسي للتنمية، حيث يعتمد بعض تلك الدراسات بشدة على التناقضات في نتائج التجربة التاريخية على مستوى العالم من خلال التحليل المفصل لحالات بعينها^(*). ونحن نحاول في إطارنا التحليلي أن نأخذ في الاعتبار الأحداث التي تم تصويرها في دراسات الحالة تلك. ويستخدم مؤلفون آخرون التحليل الاقتصادي القياسي لاختبار الأصول التاريخية للاختلافات المؤسسية^(**). ونحن في إطارنا التحليلي نهدف إلى تقديم تفسير مؤسسي جديد لاستمرار أممات من الاقتصاد السياسي لعدة قرون. كما أن هناك مجموعة أخرى من الدراسات تتوسع في شرح النماذج النظرية للتفاعل السياسي التي تقدم تفسيرات للاختلال الوظيفي الذي يصيب البلدان النامية^(***). ولذلك فإننا نولي مزيدا من الاهتمام لقضايا العنف والبُنى التنظيمية داخل النخبة. أما الدراسات الأقرب إلى منهجنا فهي التي لا تكتفي فقط بتناول المؤسسات في البلدان النامية اليوم بشكل مباشر، بل تدعي أيضا عدم وجود علاقة خطية أو بسيطة بين التنمية المؤسسية والاقتصادية^(****). لذا فإن النهج الذي نتبعه يقدم تفسيراً أكثر اتساقاً لبعض العلاقات غير الخطية التي يحددها.

وقد ناقش علماء آخرون أيضا كيف تختلف المؤسسات الموجودة في البلدان النامية نوعياً عن تلك الموجودة في الاقتصادات المتقدمة؛ حيث كان ماركس قد أشار بالطبع إلى كيفية اختلاف المجتمعات الرأسمالية عن المجتمعات التي سبقتها. كما أدرك هانتنغتون

(*) الدراسات المقصودة هنا هي: Abernethy 2000; Bates 1981, 2001; Haber et al. 2003, 2008; Herbst 2000; Fukuyama 2011; La Porta et al. 1999; Landes 1998; Mokyr 1990; Spiller and Tommasi 2007; Tilly 1990

(**) الدراسات المقصودة هنا هي: Acemoglu and Johnson 2005; Acemoglu and Robinson 2006; Engerman and Sokoloff 2008

(***) منها على سبيل المثال: Buchanan et al. 1980; Bueno de Mesquita et al. 2003; Cox and McCubbins 2000; Levi 1988; North 1981; Olson 1993; Przeworski et al. 2000

(****) الدراسات المقصودة هنا هي: Collier 2009; Easterly 2001; Grindle 2007; Khan 2004; Khan and Jomo 2000; Rodrik 2007; Shirley 2009

(Huntington, 1968)، وتبعه كوليبه أخيرا (Collier, 2009)، أهمية مشكلة العنف في هذه المجتمعات، حيث أشارا إلى أن تلك المجتمعات قد لا تكون مستعدة لتبني بعض المؤسسات المنتشرة في البلدان الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية. ويرى كل من غريندل (Grindle, 2007) ورودرريك (Rodrik, 2007) أن البلدان النامية بحاجة إلى أن تسعى إلى إيجاد «قدر كاف من الحكم الرشيد»، وهو ما يعني ضمنا أن الاحتياجات المؤسسية في هذه الأماكن تختلف نوعيا عن الاحتياجات المؤسسية في البلدان المتقدمة. كما تشير بعض الدراسات الأخرى مثل دراسة ألتون وآخرين (Alston et al., 2010)، ودراسة خان (Khan, 2004)، ودراسة خان وجومو (Khan and Jomo, 2000)، ودراسة مور (Moore, 2010)، ودراسة شيرلي (Shirley, 2009)، إلى أن الأجنحة المؤسسية للبلدان النامية لا تقتصر فقط على مجرد التبني المباشر والتدريجي للمؤسسات الموجودة في البلدان المتقدمة. ومقارنة الإطار المفاهيمي المتكامل الذي تقدمه مع هذه التحليلات السابقة عليه، نجد أن الإطار الجديد يمكننا من تحليل تفاعل السلوك الاقتصادي والسياسي، واضعين في الاعتبار مشكلة العنف كمدخل لتناول المشكلة.

لقد أصبحت مشكلة العنف مصدرا لقلق متزايد بالنسبة للبنك الدولي، حيث كانت الرسالة الرئيسية في «تقرير التنمية في العالم لعام 2011 عن الصراع والأمن والتنمية» هي: «أن تعزيز المؤسسات الشرعية والحوكمة لتوفير الأمن والعدالة وفرص العمل للمواطن هو أمر حاسم في كسر دائرة العنف» (World Bank 2011, p. 2). ويقدم التقرير أبعادا متعددة للتحليل داخل فكرته الرئيسية التي ترى أن خلق الثقة بالمؤسسات على نطاق واسع والوصول إلى الرضا الشعبي عن النتائج - من قبيل توافر فرص العمل وارتفاع مستويات المعيشة - هو جزء لا يتجزأ من الجهد اللازم للحد من خطر العنف. ونحن نركز في النهج الذي نتبعه هنا على طبيعة التنظيمات والعلاقات بين قادتها - الذين يمكن تعريفهم على نطاق أوسع بأنهم «النخبة». كما يعترف «تقرير التنمية في العالم» بدور صفقات النخبة، غير أنه يعتبرها في أحسن الأحوال حلا مؤقتا لمشكلة العنف. أما إطارنا المفاهيمي فيرى أن صفقات النخبة هي جزء محوري متأصل في المجتمعات النامية، ونحن نسعى من خلاله إلى فهم ماهية أماط صفقات النخبة التي ساهمت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية وماهية الأماط التي لم تسهم في ذلك.

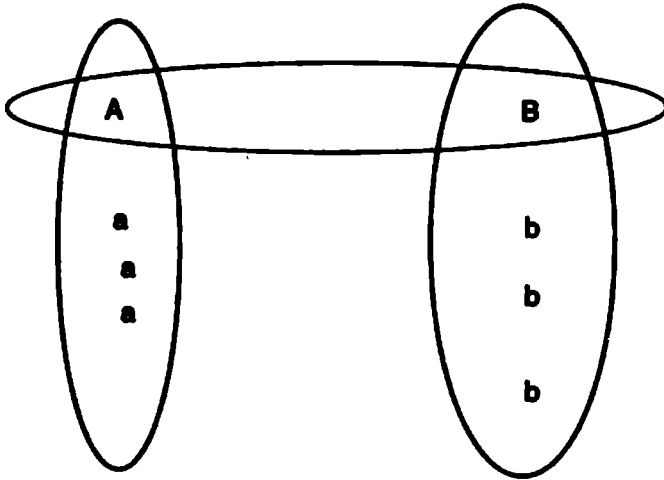
1 - 2 منطق الأنظمة المقيدة

يؤكد الإطار المفاهيمي أن المجتمعات النامية تحد من العنف من خلال تلاعب النظام السياسي بالمصالح الاقتصادية بغرض استقرار ريعو تجعل مراكز القوى من الجماعات والأفراد يدركون أن من مصلحتهم الامتناع عن استخدام العنف. ونحن نطلق على هذه الطريقة في تنظيم المجتمع (النظام المقيد)، ونشرح في هذا القسم المنطق الذي تسير عليه هذه المجتمعات.

إن الأنظمة المقيدة هي ترتيبات اجتماعية - سياسية واقتصادية في الوقت ذاته - لا تُشجع على استخدام المؤسسات للعنف. إذ إنه حتى في ظل عالم يعتبر العنف خيارا ممكنا لا يستطيع طرف ثالث أو سلطة مركزية (كالحكومة مثلا) أن يمنعه بشكل حقيقي، يظل من الممكن تثبيط بعض أو كل أشكال العنف المحتملة بحيث يظل العنف كامنا، مما يسمح للأفراد والتنظيمات بقدر من الثقة في سلمية التعامل مع غيرهم من التنظيمات التي تتوافر لها إمكانية العنف. ويستند إطار النظام المقيد على أهمية التنظيمات، سواء كوسيلة للتنسيق بين الأفراد أو كوسيلة لاستقرار الريع وتشكيل حوافز تتسق مع سلوك الأفراد.

ويمكننا أن نشرح المنطق الأساسي للنظام المقيد بأن نضرب مثلا عن جماعتين وزعيمين، فالمجتمعات الحقيقية أكبر حجما وأكثر تعقيدا. وتبدأ القصة بجماعتين صغيرتين ذاتيتي التنظيم ليس لديهما أي وسيلة لتطوير حالة الثقة بين أفرادهما باستثناء العلاقات الشخصية القائمة بين الأفراد؛ حيث يثق أفراد الجماعة بالأفراد الآخرين داخل جماعتهم، ولكنهم لا يثقون بأفراد الجماعة الأخرى. ولأن أفراد أي منهما يدركون أن نزع سلاحهم سوف يؤدي إلى قيام الجماعة الأخرى بتدمير جماعتهم أو استعبادهم، فلن يلقي أفراد أي من الجماعتين أسلحتهم. ولتجنب الوصول إلى نزاع مسلح مستمر، يتفق زعيما الجماعتين على أن يقسما بينهما الأرض والعمالة ورأس المال والفرص الموجودة في محيطهما، كما يتفقان على إنفاذ امتيازات وصول كل زعيم للموارد المتوافرة لديهما. وهذه الامتيازات تدر الريع، وإذا كانت قيمة الريع التي يحصل عليها الزعيمان من امتيازاتهما في ظل ظروف السلم تفوق الريع التي يحصلان عليها في ظل ظروف العنف، فإن بإمكان كل زعيم أن يثق بأن الزعيم الآخر لن يقاتله. غير أن الزعيمين يبقيان مسلحين وخطرين، ويظل باستطاعتها فعلا تهديد الناس من حولهما لضمان امتيازات كل منهما.

وإحدى السمات المهمة التي تميز الاتفاق بين الزعيمين هي قدرتهما على دعوة كل منهما الآخر للمساعدة في تنظيم وتأديب أعضاء جماعة كل زعيم. لا سيما أن هذا يحد من إمكانية قيام الأفراد الآخرين بإنشاء تنظيمات منافسة، إذ تُعتبر محدودية فرص إقامة تنظيم هي السمة الأساسية في الأنظمة المقيدة. ويوضح الشكل (1 - 1) هذا الترتيب بيانياً، حيث يمثل الفردان (A) و(B) الزعيمين، ويمثل القطع الناقص الأفقي الترتيب القائم بينهما. ويمثل القطعان الناقصان العموديان الترتيبات القائمة بين الزعيمين والعمالة والأرض ورأس المال والموارد التي يسيطران عليها، أي محاسبيهم، ويمثلهم في الشكل (a) و(b). ويكتسب الترتيب الأفقي بين الزعيمين مصداقيته من الترتيبات العمودية بين كل زعيم ومحاسبيه. والريوع التي يتلقاها الزعيمان من السيطرة على التنظيمات المحسوبة عليهما هي ما يمكنهما من الالتزام بالمصداقية بعضها مع بعض، حيث تنخفض تلك الريوع إذا فشل التعاون وحدث قتال بينهما. لذا فإن الريوع الناتجة عن السلام، والتي يخسرهما الزعيمان في حالة حدوث العنف، تمثل الحوافز التي تحد من العنف.



الشكل (1 - 1): منطق النظام المقيد

الأنظمة المقيدة: مدخل إلى الإطار المفاهيمي

ويوجد أيضا تأثير متبادل، فالاتفاق بين الزعيمين يُمكن كل زعيم من هيكلة التنظيمات التي تتبعه بشكل أفضل، لأن بإمكانهما الاستعانة كل منهما بالآخر للحصول على الدعم الخارجي. وبالتالي فإن قدرة الزعيمين على الاستعانة كليهما بالآخر يمكن أن تزيد من إنتاجية تنظيميهما كل على حدة. ومن ثم فإن الريوع التي يتمتع بها الزعيمان لا تتأق فقط من امتيازات وصولهما إلى الموارد والأنشطة، بل وتتأق أيضا من قدرة الزعيمين على إقامة تنظيمات أكثر إنتاجية والحفاظ عليها.

ونحن نطلق على التحالف بين الزعيمين مسمى «الائتلاف المهيمن». ويعتبر هذا الائتلاف المهيمن الطرف الثالث صاحب سلطة الإنفاذ على كل من التنظيمات الأعضاء. وقد تتخذ التنظيمات العمودية شكل الأحزاب السياسية أو الجماعات الإثنية أو شبكات المحسوية، أو عائلات الجريمة المنظمة (المافيا). وهذا المركب من التنظيمات المتعددة، أو ما يُعتبر «تنظيم التنظيمات»، من شأنه أن يحد من آثار مشكلة العنف بين الأفراد الخطرين، ويخلق التزامات تتسم بالمصادقية بين التنظيمات ذات القدرة على العنف من خلال تنظيم مصالحها، ويخلق نوعا من الاعتقاد بأن الزعيمين ومحاسبيهما تجمعهم مصالح مشتركة لأنهم يتشاركون في قيمة الريوع.

إن الشكل (1 - 1) هو صورة مبسطة جدا للعملية؛ فهو يصور الائتلاف المهيمن باعتباره تنظيمًا مكونًا من أفراد، في حين أن الواقع يشير إلى أن الائتلاف يكون، عادة، تنظيم التنظيمات. وكثيرًا ما تُصوّر هذه التنظيمات على أنها شبكات المحسوية. ويلفت إطار النظام المقيد انتباهنا إلى وظيفة تلك التنظيمات، لا باعتبارها قنوات لتوزيع الغنائم فحسب، بل وأيضا باعتبارها مؤسسات لازمة لتحقيق التعاون بديلا عن العنف بين المنظمات التي لها قدرة على العنف.

وفي مجتمع ناجح يقوم على الوصول المقيد، يضم الائتلاف المهيمن أعضاء من القادة السياسيين والاقتصاديين والدينيين والتعليميين (وهم النخب)، حيث إن مواقعهم المتميزة في المجتمع تدر ريوعا تضمن تعاونهم مع الائتلاف المهيمن وتنشئ تنظيمات يمكن من خلالها حشد وتوزيع السلع والخدمات التي ينتجها السكان. ومن بين أهم الامتيازات التي يتمتع بها أعضاء الائتلاف المهيمن القدرة

على استخدام ذلك الائتلاف لفرض ترتيبات داخل التنظيمات الأعضاء فيه، وهذا هو المصدر الرئيسي للربح داخل الائتلاف. فالريوع التي تنتج عن تلك الامتيازات الحصرية هي الغراء الذي يعمل على تماسك الاتفاقات بين التنظيمات. وهكذا فإن تقييد الائتلاف لإمكانية فرض القواعد يُنتج الريوع ويُحدد شكل مصالح أعضاء الائتلاف.

ويُعد إنتاج وهيكلية الريوع جوهر منطق الوصول المقيّد. ونحن نركز في إطارنا التحليلي هنا على الريوع لكي نوضح كيف يمكن لائتلاف التنظيمات أن يؤمن النظام، ولكن استخدامنا لمصطلح «الريوع» هنا يختلف عن استخداماته في الأدبيات الاقتصادية الحديثة من جانبيين، أحدهما الجانب الاصطلاحي، أما الآخر فيوضح كيف يصور إطار عمل النظام المقيّد التفاعل الدينامي بين المؤسسات السياسية والاقتصادية.

وكان التعريف الكلاسيكي الذي قدمه ديفيد ريكاردو^(*) للريوع هو «أنها عائد على أصل أو عمل بمعدل أعلى من العائد على أفضل فرصة تالية تم التنازل عنها». أما طرح الكلاسيكية الجديدة فيرى أن الأفراد يسعون إلى تعظيم الفوائد الصافية: أي الفرق بين الفوائد الإجمالية والتكاليف الإجمالية، حيث تُعرف التكاليف بأنها تكاليف الفرص البديلة. والفوائد الصافية هي الريوع، لذا فإن الأفراد العقلانيين يسعون إلى تعظيم الريوع. وهكذا فإن السوق الذي يعمل بسلاسة يحقق أكبر قدر من الريوع، وهو مجموع فائض المنتج وفائض المستهلك.

وفي العقود القليلة الماضية، ساد في المناقشات الأكاديمية والسياسية حول التنمية استخدام محدود نسبياً لمصطلح الريوع. وعمل كروغر (1974) وبهاغواتي

(*) دافيد ريكاردو David Ricardo؛ (1772 - 1823) كان أستاذاً في علم الاقتصاد، كما اشتهر بشرحه بقوانين توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الرأسمالي، وله نظرية معروفة باسم «قانون الميزة النسبية». وكان ريكاردو هو أول من قدم تعريفاً أكاديمياً محكماً لمصطلح الربح (rent) في كتابه «حول مبادئ الاقتصاد السياسي والضررائب». والربح بالمعنى الريكاردوي هو الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأني من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة للعرض نفسه، أي ما يتجاوز التكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال. فالأرض الخصبة تنتج غلة أكثر من الأرض الرديئة حتى لو استعملنا المدخلات نفسها من بذور وأسمدة وعمل ومياه. والأرض «الحدية» تغطي التكلفة. وما دون الحدية لا تُستغل. والدخل الناتج من الأرض الأخصب من الحدية هو «ربح». [المترجم].

الأنظمة المقيدة: مدخل إلى الإطار المفاهيمي

(1982) على تعزيز ونشر أفكار الاقتصاديين أصحاب نظرية الاختيار العام مثل بوكانان وتوليسون وتولوك (1980)، الذين دفعوا بأن الأفراد لا يضاعفون الربوع فحسب، بل إن الأفراد الراشدين يكرسون الموارد لكسب الربوع لأنفسهم، وهو ما يطبق عليه نشاط ريعي. وتظهر المشكلة، من وجهة نظر المجتمع، بسبب تكريس الأفراد الموارد للحصول على ربوع ليس لها غرض مفيد للمجتمع. ولنفترض مثلا أن الحكومة قررت فرض تعريفه جمركية على الواردات، وهو ما سينتج عنه فائزون وخاسرون. في هذه الحالة سوف يُكرس كلا الجانبين الموارد للوصول إلى غايتهم المرجوة، وينفقون في سبيل ذلك ما قد يصل إلى القيمة المتوقعة الفوز بها. وتُعتبر الموارد التي ينفقها كل من الفائزين والخاسرين هنا أنشطة ريعية غير منتجة بشكل مباشر، لأن إنفاق الموارد لا ينتج عنه قيمة للمجتمع ككل. وعندما تؤدي الأنشطة الهادفة للربح إلى نتائج تجعل المجتمع أكثر سوءا، فهي تنتج ربوعا غير منتجة بشكل مباشر.

وقد أسقطت الممارسات الاقتصادية الشائعة صفة غير منتج بشكل مباشر (DUP)؛ حيث إن أحد العناصر الشائعة في السياسة التنموية الحديثة، التي تشمل برنامج عمل الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، هو القضاء على الأنشطة الريعية غير المنتجة بشكل مباشر. ولكن لسوء الحظ، يتم النص على ذلك ببساطة بالقضاء على الأنشطة الريعية. ومع ذلك، فإن الأنشطة الريعية، حسب تعريفها الكلاسيكي، هي سمة موجودة في كل مواضع السلوك البشري. وقد أوضح آدم سميث كيف يمكن للأنشطة الفردية الهادفة للربح أن تعود بالفائدة على المجتمع. ولا بد أن نوضح هنا أن إطار النظام المقيد يستخدم مصطلح الربوع ليعني الربوع بمعناها الكلاسيكي، وليس فقط الربوع غير المنتجة بشكل مباشر.

إن فكرتنا عن النخبة والائتلافات المهيمنة هنا تشدد على أن الربوع تجعل من سلوكيات البشر أكثر قابلية للتنبؤ؛ فالفرد الذي يقبل العمل مقابل عشرة دولارات في الساعة لكنه يتقاضى 15 دولارا في الساعة يتقاضى ريعا يقدر بخمس دولارات في الساعة. وهذا الشخص لن يستقيل من عمله إذا حدث تغير طفيف في وضعه الحالي. وفي المقابل، إذا كان العامل يتقاضى عشرة دولارات ونصف دولار في الساعة، فإنه بذلك يتقاضى ريعا قدره نصف دولار في الساعة وربما يستقيل من وظيفته إذا

حدث تغيير طفيف من شأنه أن يرفع من قيمة البدائل المتاحة أمامه أو يقلل من المزايا التي تعود عليه من هذا العمل⁽¹⁾.

ووفقا لمنطق الوصول، فإن الريوع تعتبر أمرا حاسما للتنسيق بين الأعضاء الأقوياء في الائتلاف المهيمن لأنها تمكننا من التنبؤ بسلوك أعضاء الائتلاف. لكن ليست كل الريوع قادرة على أن تمكننا من التنبؤ بسلوك البشر فيما يتعلق باستخدام العنف؛ بل يمكن للريوع أن تحد من العنف داخل الائتلاف فقط إذا كانت تنخفض عند اندلاع العنف. ولذلك يركز منطق الاقتصاد المقيد على نوع من الأنشطة الربعية التي تتأثر بالعنف والتي يمكن أن تعمل على التنسيق بين أعضاء الائتلاف المهيمن.

ويوضح هذا المنطق أيضا أهمية التنظيمات بالنسبة إلى الائتلاف المهيمن؛ ففي الشكل (1 - 1)، يتمتع كل من (أ) و(ب) بريوع معينة من شأنها أن تنخفض إذا ما استخدم (أ) و(ب) العنف، الأمر الذي يخلق حافزا معقولا لكل منهما لكي يعمل بشكل مسالم. كما أن (أ) و(ب) يحصلان من التنظيمين اللذين ينتميان إليهما على ريوع تعتمد على استمرار التعاون بينهما. وإذا عمل (أ) و(ب) كطرف ثالث ضامن كل منهما الآخر فسوف يصبح تنظيماهما الراسيان أكثر إنتاجية. وتكون المكاسب التي تعود على (أ) و(ب) مقابل جعل تنظيميهما أكثر إنتاجية هي الريوع المحققة العائدة على التعاون. وإذا لم ينسق (أ) و(ب) أعمالهما، فسوف تنخفض الريوع التي يحصلان عليها من التنظيمين اللذين ينتميان إليهما.

إن هذا الفهم لمعنى الريوع هو ما يميز إطار عمل النظام المقيد عن غيره من المخططات التي تركز ببساطة على مضاعفة ريوع النخبة عن أي مصدر⁽²⁾؛ حيث إن مقارنة الأنشطة الربعية غير المنتجة بشكل مباشر يتجاهل العنف ويفترض أن إنتاج الريوع غير مرتبط بالطبيعة الأساسية للمجتمع الذي تظهر فيه الريوع. وهكذا فإن تركيز النظام المقيد على العنف وعدم الاستقرار يُسلط الضوء على مفاضلة النظام بين الاستقرار وكفاءة النمو. وتجري هذه المفاضلة تحديدا في الصورة التالية: متى يكون من الأفضل السماح ببعض التكاليف التي يتحملها الاقتصاد، وربما تتحملها الحقوق المدنية أو السياسية،

الانظمة المقيدة: مدخل إلى الإطار المفاهيمي

بغرض الحفاظ على الاستقرار أو تعزيره؟ إن الإطار المفاهيمي الذي نقدمه هنا يثبت أن الشرط المناسب للقضاء على الريوع ليس وجود اقتصاد سوق تنافسي (كما يفهم من منظور الأنشطة الربعية غير المنتجة بشكل مباشر)، بل هو وجود مجتمع فوضوي يسوده العنف؛ فمادام إنتاج الربيع في الأنظمة المقيدة هو وسيلة لتحقيق الاستقرار، تكون الريوع عرضاً من أعراض مشكلة التنمية وليست سبباً لها. وهكذا فإن محاولات التخلص من المؤسسات والسياسات التي تدعم الفساد وإنتاج الربيع غير المنتج اقتصادياً يجب أن تتم بطرق تتجنب تكرار حالات العنف وعدم الاستقرار التي تتسبب في انحراف مسار التنمية في النظام المقيد.

إن الجمع بين ديناميات تخصيص الربيع داخل الائتلاف المهيمن مع الفكرة الكلاسيكية الجديدة القائلة بأن «الأفراد يسعون إلى مضاعفة الريوع» يسمح لنا بفهم الديناميات غير المؤكدة للأنظمة المقيدة. وأحد المضامين المهمة هنا هو أنه لا يوجد في الأنظمة المقيدة اتجاه قوي لاعتماد ترتيبات تزيد الريوع إجمالاً عن طريق زيادة إنتاجية التنظيمات الاجتماعية. فعادة ما يكون لدى كل نخبة منفردة مزيج معقد من الريوع، ومن ثم لا يمكن التنبؤ على نحو كامل بالمصالح التي تعود على النخب من مضاعفة الريوع من خلال الائتلاف المهيمن. ونتيجة لذلك، فإن مجتمعات الاقتصاد المقيد لا تتسم بزيادة مطردة في الاستقرار أو الإنتاجية: بل تمر بفترات من النمو السريع وفترات من الركود أو الانهيار⁽³⁾.

والأنظمة المقيدة ليست جامدة؛ فعندما تضرب المجتمع المقيد أزمة ما، نجد أن ديناميات الائتلاف المهيمن تقوده إلى التركيز على الريوع - القديمة منها والجديدة - التي تعزز التنسيق ويحد من العنف، وإنتاج ريوع جديدة من شأنه أن يعزز التنسيق ويحد من العنف كما حدث في حالات المكسيك في ثلاثينيات القرن العشرين وتشيلي في السبعينيات وكوريا في الستينيات وزامبيا في الثمانينيات. وربما تؤدي الأزمة إلى حالة من الفوضى الشاملة مثلما حدث في موزمبيق في الثمانينيات، أو ما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ التسعينيات. وتعتمد النتائج كثيراً على شخصيات القادة في الأوقات التي

تحدث فيها الأزمات (Alston et al, 2010). ولا يمكن التنبؤ بما إذا كانت الريوع الجديدة في مصلحة النمو الاقتصادي أم ضده؛ ففي بعض الحالات، تتسبب الريوع الجديدة في حدوث تدهور اجتماعي، كما في رأسمالية المحاسيب^(*) التي تميز بها نظام ماركوس في الفلبين. وفي حالات أخرى، تدفع الريوع الجديدة المجتمعات إلى الأمام، مثلما حدث عندما مُنح المحافظون امتيازات في دستور تشيلي الصادر عام 1980. ويتضح من الدور المختلط الذي تمارسه الريوع في الأنظمة المقيدة لماذا لا تتحسن تلك المجتمعات بمرور الوقت.

أحد المضامين الأخرى لإطار العمل الذي نقدمه هو أن محدودية الوصول إلى التنظيمات والحقوق الاقتصادية تحد بالضرورة من المنافسة والإنتاجية الاقتصادية. بعبارة أخرى، فإن حل مشكلة العنف ربما يصبح عقبة في طريق التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، وإن لم يضع حدا مطلقا للنمو الاقتصادي.

باختصار، فإن الأنظمة المقيدة تحد من العنف عبر تقييد قدرة الجماعات على تشكيل التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها من التنظيمات للانخراط في الأنشطة الاجتماعية. والريوع التي تنتج عن القيود المفروضة على الفرص تُشكّل بنية الحوافز التي تسيطر على العنف؛ فالأفراد والجماعات القوية يدركون أن ريوعهم ستخفّض إذا ما نشب العنف، لذلك يصبح من الأرجح أن يجتنبوا للسلم. وفي مركز جميع الأنظمة المقيدة الأكثر تشعبا يوجد الائتلاف المهيمن، وهو تنظيم توجده المصالح المشتركة بين أعضائه. وأحد الامتيازات القيمة التي يتمتع بها أعضاء الائتلاف المهيمن هو أنه يوفر خدمات محايدة حصريّة لإنفاذ الترتيبات بين التنظيمات الأعضاء في الائتلاف ودخلها. وتُعتبر الريوع الناتجة عن تلك الامتيازات الحصريّة جزء من الحوافز التي تحافظ على الاتفاقيات بين التنظيمات وزعمائها. إن تقييد التحالف لفرص إنفاذ الترتيبات يخلق الريوع ويشكل تركيبة مصالح الجهات الفاعلة في الائتلاف.

(*) التعبير بالإنجليزية (Crony Capitalism) وقد استُخدم هذا التعبير في عهد رئيس الفلبين فرديناند ماركوس للإشارة إلى مجموعة من رجال الأعمال الذين يمتلكون معظم الشركات الكبرى، ممن قاموا بعرقلة إنشاء شركات جديدة، أو نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولذا فقد كان الكثير من المعتجبن في الشارع خلال ثورة الفلبين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. [المترجم].

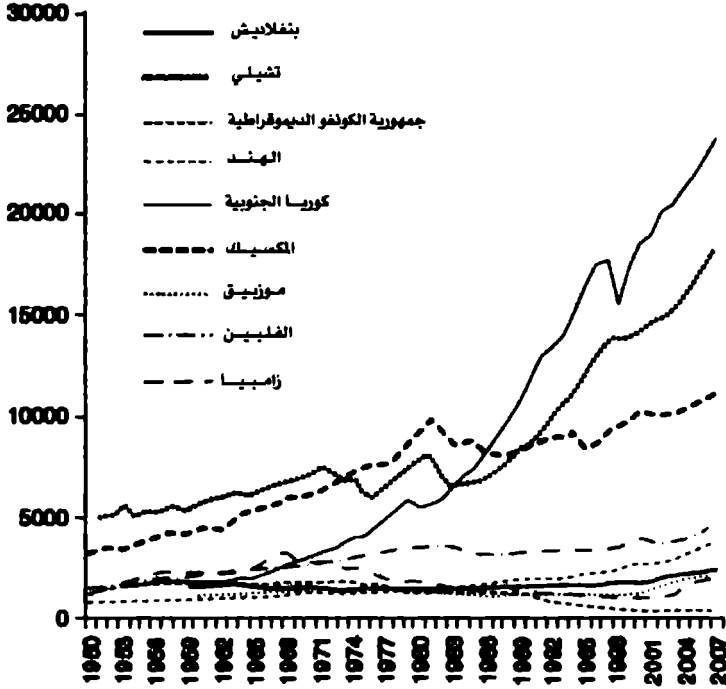
الأنظمة المقيدة: مدخل إلى الإطار المفاهيمي

وللمنطق المتصل بالكيفية التي تحل بها الأنظمة المقيدة مشكلة العنف آثار لافتة على التنمية الاقتصادية؛ فالقيود المفروضة على حقوق تشكيل التنظيمات والامتيازات المتعددة لخلق الربح تعني بالضرورة قيودا سياسية واسعة النطاق على الاقتصاد. فالاحتكارات المحلية والقيود المفروضة على الدخل الاقتصادي تعيق الأسواق التنافسية والنمو الاقتصادي طويل المدى. وببساطة، فالوسائل التي تحل بها الأنظمة المقيدة مشكلة العنف هي جزء من مشكلة التنمية.

قبل القرن العشرين، كانت مشكلة التنمية، بالتحقيق، هي مشكلة التاريخ البشري. وبعد نحو عشرة آلاف سنة من ظهور أول المجتمعات الضخمة في الشرق الأوسط، كان النمو طويل المدى في المستويات المادية لمعيشة معظم السكان عند الصفر. ويتجاهل مجال التنمية الاقتصادية، إلى حد بعيد، المدى الطويل للتاريخ البشري، ويركز بشكل حصري على القرن الأخير من النمو المتباطئ نسبيا أو الواقف عند الصفر في حصة فرد من النمو الاقتصادي للمجتمعات للمجتمعات خارج خمسة وعشرين بلدا، أو ما يقارب ذلك الرقم من البلدان التي حققت مستويات عالية من الدخل بحلول أواخر القرن العشرين. وبالنظر إلى السياق التاريخي، على المدى الطويل، بدأ العالم المتقدم استثناء واضحا غير طبيعي، بينما بدأ العالم المتباطئ النمو أو غير النامي طبيعيا.

وبحلول نهاية القرن العشرين، وعلى الرغم من وجود الأنظمة المقيدة في العالم التي تشمل مستعمرات حديثة التحرر، كان هناك عالم تسيطر على أنظمتها السياسية والاقتصادية منظمات واقتصاديات النظام المفتوح. كانت لذلك آثار كثيرة (North et al. 2007)، لكن أهمها هو أثرها في النمو طويل المدى، وهو أن الأنظمة المقيدة يمكنها الوصول إلى التقنية والأسواق وحتى المؤسسات من جانب الأنظمة المفتوحة للعالم، وبخاصة أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وقد سمح ذلك للعديد من الدول النامية بنمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي على مدار عدة عقود، مع الحفاظ على المؤسسات المقيدة لكبح جماح العنف الداخلي، بالإضافة إلى تحقيق الاستفادة للنخبة في الائتلاف المهيمن. وفي حين تعاني بعض الدول من انتكاسة كبيرة في النمو، مع أخذ الإنتاجية ومستويات المعيشة إلى مستويات القرون الماضية بشكل مؤقت (مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق في عينة لدينا)، يبدو أن الأنظمة

المقيدة لا توجد بها انتكاسات هائلة، ويمكن أن تستمر في النمو بشكل معقول. وحتى من دون تحقيق الانتقال إلى النظام المفتوح، يمكنهم النمو، بالسير في أعقاب الأنظمة المفتوحة - كما هي الحال بالنسبة إلى المكسيك والهند وزامبيا في عينة لدينا بالإضافة إلى البرازيل والصين وإندونيسيا وماليزيا وفيتنام وجنوب أفريقيا.



الشكل (1 - 2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تسعة بلدان (بأسعار 2007).
المصدر: هستون وآخرون (2009). (Heston et al. 2009).

ويبين الشكل (1 - 2) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان العينة موضوع الدراسة في نصف القرن الماضي - وهو نصيب متنامٍ في العادة وإن لم يكن دائماً. وهناك فرصة كبيرة لمعظم الدول النامية لكي تنمو اقتصادياً وتُحسن مؤسساتها مع بقائها أنظمة مقيدة. ولكي نقدم المشورة للبلدان النامية بشكل صحيح، فإننا في حاجة إلى تكوين فهم أفضل لكيفية عمل الأنظمة المقيدة.

1 - 3 طيف الأنظمة المقيدة

كيف تتحسن أو تتراجع الأنظمة المقيدة؟ على الرغم من أن جميع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل اليوم هي أنظمة مقيدة، فإن مستويات دخل الفرد فيها تختلف بمعامل قدره عشرون أو أكثر، ما يعكس اختلافات كبيرة في نوعية المؤسسات. وللتمييز بين الأنظمة المقيدة، وللتفكير في عملية التغيير فيها، قمنا بتطوير [أو مجموعة متدرجة المحرر] (وليس فئات) من الأنظمة المقيدة الهشة والأساسية والناضجة. ولا تعبر المسميات الثلاثة عن مراحل متميزة، لكنها وجوه ثلاثة مختلفة لنمط مثالي: هي عبارة عن نقاط على الطيف المتصل للمجتمعات التي تتمايز فيما بينها وفقا لبنية منظماتها. إن تشكيل المنظمات كوسيلة لخلق ريع يكمن في جذور منطق الأنظمة المقيدة. وطبيعة المنظمات التي يمكن للمجتمع استدامتها تقرر بدورها أبعاد نطاق النظام المقيد. وفي حين يعكس التمايز بين النظام المقيد والنظام المفتوح اختلافا في ديناميكيات الأنظمة الاجتماعية، تعتبر الأنظمة المقيدة اختزالا للنطاقات التي تختلف بشكل واضح.

في نطاق مجتمعات النظام المقيد الهش، بالكاد يستطيع الائتلاف المهيمن الحفاظ على نفسه في مواجهة العنف الداخلي والخارجي. تجد تلك المجتمعات صعوبة في الحفاظ على المنظمات المستمرة عبر الزمن. وتحدد هوية معظم المنظمات طبقا لشخصية قيادتها التي ترتبط بشكل رسمي بالائتلاف المهيمن. وتشمل الأمثلة المعاصرة أفغانستان وهائتي والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن كثيرة في أفريقيا تحت الصحراء. ومن بين الأفراد والمنظمات القوية التي تشكل تحالفا، هناك منظمة مائزة، قد تكون موجودة أو لا تكون، تدعى الحكومة. لكن إن كانت موجودة فلن تحتكر العنف وربما لن تسيطر - كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية - إلا على جزء صغير من الأقاليم التابعة اسميا للبلاد.

يعيش المليار نسمة، الأشد فقرا، كما وصفهم كولييه (2007)، في الأنظمة المقيدة الهشة، حيث يستطيع كل فصيل من فصائل الائتلاف المهيمن الوصول إلى العنف، وتعد القدرة على العنف المحدد الرئيسي لتوزيع الريع والموارد، إذا كان تخصيص تدفقات تلك الريع لا يوائم ميزان القوى، أو مطالب الفصائل أو النضال من أجل المزيد. نظرا إلى عدم استقرارها، يوجد لدى الأنظمة المقيدة هياكل مؤسساتية

بسيطة للحكومة. وقد يدرك الأفراد في الأنظمة المقيدة الفوائد المحتملة للهيكل المؤسسية الأفضل، لكن عدم قدرتهم على استدامة التحالف على مدى فترات طويلة يخلق حالة من عدم اليقين حول النتائج ويمنع الأفراد والمنظمات من الالتزام بمراقبة القوانين في كثير من الظروف المحتملة.

وفي نطاق مجتمعات النظام المقيد الأساسي، يتم إنشاء الحكومة بشكل جيد مقارنة بالنظام المقيد الهش. إذ تعتبر الحكومة الرسمية المنظمة الرئيسية ذات الوجود الممتد (أو بصورة أدق، مجموعة من المؤسسات الحكومية)، على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية توجد عادة داخل إطار الائتلاف المهيمن⁽⁴⁾. وتتماهى امتيازات النخبة والمنظمات، على نحو وثيق، مع التحالف ومع الحكومة في كثير من الأحيان. وتشمل الأمثلة المعاصرة بورما وكوبا وكوريا الشمالية والمكسيك في ذروة هيمنة الحزب الثوري، والكثير من الدول العربية والاتحاد السوفيتي السابق والبلدان الأفريقية، جنوبي الصحراء. وفي البلدان الاشتراكية وغيرها من الدول ذات الحزب الواحد في القرن العشرين، انزعت جميع المنظمات داخل الحزب الحاكم أو ارتبطت به بشكل وثيق. وعلى النقيض من الأنظمة المقيدة الهشة، تخلق الأنظمة المقيدة الأساسية هياكل تنظيمية مستقرة إلى حد ما للحكومة وتحافظ عليها.

ومع تطوير المجتمع بنية مؤسسية داخلية أكثر نضجا، يكون بوسعه أن يؤمن للمواطنين مزيدا من الأشكال التنظيمية للمواطنين، ولكن عادة ما يكون ذلك ضمن المدار المباشر للائتلاف المهيمن، بما في ذلك الأحزاب الحاكمة. ولأسباب عديدة، فالأنظمة المقيدة الأساسية لا تدعم منظمات خارج مدار الائتلاف نفسه، حتى بالنسبة إلى النخب. وفي بعض الحالات، تمثل المنظمات المستقلة تهديدا محتملا للائتلاف المهيمن. وفي حالات أخرى، لا يكون بوسع الائتلاف الالتزام باحترام حقوق وامتيازات المنظمات الخاصة، ولهذا يتردد أعضاء النخبة وكذلك غير المنتمين إلى النخب في إنشاء منظمات خاصة ذات أهمية اقتصادية، خوفا من المصادرة. ونتيجة لذلك، ترتبط المنظمات النخبوية الخاصة، في كثير من الأحيان، ارتباطا وثيقا وشخصيا بالتحالف، وهو ما ينطبق حتى على فروع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في البلاد. وتختلف الأنظمة المقيدة الأساسية في مدى

الأنظمة المقيدة: مدخل إلى الإطار المفاهيمي

قدرتها على أن تتحمل (حتى من دون دعم) منظمات خارج الائتلاف المهيمن. ومع بلوغ هذه الأنظمة المقيدة مرحلة النضج، تبدأ المنظمات بالتكاثر والتنافس على الفوز بعضوية الائتلاف المهيمن.

ينطوي التخصص وتقسيم العمل داخل حكومة النظام المقيد على قدرته على خلق منظمات (مثل الوزارات والمؤسسات العامة والبنوك) لتوفير السلع العامة والخاصة من أجل الائتلاف المهيمن، مثل إدارة التجارة، والتعليم، والشؤون الدينية، وتحصيل الضرائب، والبنية التحتية الاقتصادية. تظل قدرة العنف في النظم المقيدة الأساسية موزعة بين المنظمات الحكومية، مثل الشرطة، والأمن السري، وفروع القوات المسلحة، ولكل منها طريقته في استخراج الرئوس من خلال الفساد أو الاحتكارات. وأحيانا، تكون لدى المنظمات غير الحكومية قدرة ملحوظة على العنف. على الرغم من عدم قدرة كل منظمة في النظام المقيد الأساسي على العنف، فإن تلك التي تتمكن من البقاء تكون لها صلة ببعض المنظمات القادرة على ممارسة العنف، وفي حالة اندلاع العنف، يعلم أعضاء النخبة أنهم سيحتاجون إلى الحماية.

وفي نطاق مجتمعات النظام المقيد الناضج، يدعم الائتلاف المهيمن مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات خارج الحكومة وداخلها، لكن النظام المقيد يبقى عائقا دون الوصول إلى المنظمات الخاصة التي تسمح بها الحكومة وتدعمها. بهذه الطريقة يحد الائتلاف المهيمن من المنافسة ويخلق الرئوس كي يحافظ على نفسه ويمنع العنف. وتضم الأنظمة المقيدة الناضجة معظم أمريكا اللاتينية، والصين، وجنوب أفريقيا، والهند. وتتوفر الأنظمة المقيدة الناضجة على هياكل مؤسساتية دائمة من أجل الحكومة، ويمكن أن تدعم مجموعة كبيرة من منظمات النخبة التي توجد بمعزل عن الحكومة. لذلك، توجد لدى النظام المقيد هيئة القانون العام التي تقرر المناصب والوظائف الحكومية، والعلاقة بين المناصب والوظائف، إضافة إلى أنها توفر أساليب لحل النزاعات داخل الحكومة واستطرادا داخل الائتلاف المهيمن. وقد يكون القانون مكتوبا أو غير مكتوب، لكن يجب أن يُجسّد في مؤسسة حكومية، مثل المحكمة أو البيروقراطية، التي تنطق بلسان القانون وتقوم على إنفاذه. ويدرك الحزب الشيوعي الصيني، مثلا، هذه الحاجة ويحاول خلق مثل هذه المؤسسات بطريقة تتفق مع الحزب وأهدافه الكثيرة.

وبنضوج الأنظمة المقيدة، يحدث تفاعل في اتجاهين، بين زيادة التطور والتنوع في المنظمات الحكومية، والتنمية الموازية للمنظمات الخاصة (غير العنيفة) خارج الدولة. وفي النظام المقيد الناضج، يمكن أن يكون التزام الحكومة بالسياسات والمؤسسات أكثر مصداقية لأن المنظمات الخاصة بالنخبة تكون في وضع يمكنها من ممارسة الضغط الاقتصادي على الحكومة كي تلتزم بتعهداتها. وتنشأ هذه القدرة عندما تعمل المنظمات الخاصة على حماية مصالحها في تنوع المؤسسات العامة، مثل المحاكم والبنك المركزي، وضمان استقلالها⁽⁵⁾. بهذه الطريقة، لا تكون منظمات النخبة المستقلة مصدرا لتنمية الاقتصاد، فقط، بل ويسمح وجودها بنضوج المؤسسات والمنظمات الأكثر تطورا داخل الحكومة. من ناحية أخرى، فمن دون مؤسسات القطاع العام الأكثر تعقيدا، مثل المحاكم، لا يمكن أن تزدهر المنظمات الخاصة المستقلة.

والأنظمة المقيدة الناضجة أقدر على تحمل الصدمات من الأنظمة المقيدة الهشة أو الأساسية. والمؤسسات العامة في الأنظمة المقيدة الناضجة أكثر قدرة - في الظروف العادية - على البقاء عبر مجموعة من الظروف المتغيرة، وعبر التحولات في بنية الائتلاف المهيمن. ومع ذلك، تنطوي الصدمات القوية، دائما، على قدرة التسبب بانهيارات، ومن سمات الأنظمة المقيدة أنها تواجه الأزمات، بين الحين والحين. والمدى الذي تمضي إليه الأنظمة المقيدة الناضجة في التفوق على الأنظمة المقيدة الأساسية من حيث تملك مؤسسات حكومية أكثر قدرة على البقاء هو مسألة درجة لا مسألة نوعية.

ويلخص الجدول (1-1) طيف الأنظمة المقيدة. وعلى الرغم من إمكانية ترتيب الأنواع، تصاعديا، من الأقل تطورا وحتى الأكثر تطورا، فهذا التعاقب لا يعني الغائية، فالمجتمعات لا تتحرك بالضرورة من الأنظمة الهشة إلى الأنظمة الأساسية أو من الأنظمة الأساسية إلى الأنظمة الناضجة. حقيقة، تراجع الكثير من المجتمعات بدلا من إحراز التقدم بينما تبقى مجتمعات أخرى كنوع واحد لمدة عقود أو قرون. علاوة على ذلك، تحمل بعض المجتمعات مزيجا من الأنواع - قد تظهر كولومبيا نظاما ناضجا في بوغوتا وميدلين، لكنها نظام هش في العديد

الأنظمة المقيدة: مدخل إلى الإطارات المفاهيمية

من الدوائر الريفية. ويبدو أن الإكوادور وفنزويلا وروسيا تراجع لأنهم يؤمنون ويمنعون أو يحظرون المنظمات المستقلة. وبالمثل، تقع المجتمعات الأخرى فريسة للعنف والتراجع مثل الصومال ورواندا ويوغوسلافيا السابقة في التسعينيات. وقد تراجعت ألمانيا في العشرينيات والثلاثينيات من نظام مقيد ناضج جدا عام 1913 إلى نظام مقيد أساسي في عهد النازيين.

الجدول (1-1): أنواع الأنظمة المقيدة والمفتوحة

النوع (الأمثلة)	المؤسسات الاقتصادية	المؤسسات السياسية	القدرة على العنف
الأنظمة المقيدة الهشة (أفغانستان - جمهورية الكونغو الديمقراطية - هايتي)	لا يوجد تمييز واضح بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية، ربما باستثناء الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في الأنظمة المقيدة الهشة.	جميع المنظمات المتبقية تمتلك القدرة على العنف. ولا يوجد تمييز واضح بين ما هو مدني وما هو عسكري.	
الأنظمة المقيدة الأساسية (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية - المملكة العربية السعودية - تنزانيا 1970-1990 - المكسيك 1940-1980)	جميع المؤسسات الاقتصادية - العامة أو «الخاصة» - مرتبطة مع الائتلاف؛ وبعضها مرتبط أيضا بالشركات متعددة الجنسيات.	تخضع معظم المؤسسات السياسية لسيطرة الدولة، التي تكون على سبيل المثال دولة الحزب الواحد أو نظاما دكتاتوريا. وتكون أحزاب المعارضة تحت التهديد.	العديد من المؤسسات التي تمتلك القدرة على العنف تكون جزءا من الحكومة، غير أن جزءا كبيرا من المنظمات غير الحكومية يمتلك القدرة على العنف.
الأنظمة المقيدة الناضجة (المكسيك منذ تسعينيات القرن العشرين - البرازيل - جنوب أفريقيا - الهند - الصين)	يوجد العديد من الشركات الخاصة، وبعض الشركات متعددة الجنسيات، وتكون فرص الدخل محدودة جدا، وتتطلب اتصالات سياسية.	مؤسسات سياسية متعددة، ولكنها تعتمد على تصريح من السلطة المركزية. ولا تستطيع العملية الديمقراطية، إن وجدت، تحدي القوى الاقتصادية الكبرى.	تسيطر الحكومة على معظم المنظمات التي تمتلك القدرة على العنف، ولكن من الشائع وجود استثناءات.
الأنظمة المفتوحة (أوروبا الغربية - الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - اليابان)	معظمها من القطاع الخاص، وتوجد قواعد غير تمييزية تحكم قيام أي مواطن بتأسيس مؤسسة اقتصادية والحصول على الدعم القانوني الحكومة.	توجد قواعد غير تمييزية تحكم قيام أي مواطن بتأسيس أو الانضمام إلى تنظيم سياسي.	تسيطر الحكومة المدنية على جميع المنظمات التي تمتلك القدرة على العنف.

4-1 التنمية داخل الأنظمة المقيدة

ليست الأنظمة المقيدة أنظمة جامدة، فهي غالباً ما تتقدم عبر درجات النظام المقيد، لأن هذا التقدم يزيد الريوع ويكون بإمكان النخب أن تجعل نفسها أفضل حالاً إذا ما تمكنت من الاحتفاظ بقوتها في الوقت الذي تنتقل فيه من نظام مقيد هش إلى نظام مقيد أساسي أو من نظام مقيد أساسي إلى نظام مقيد ناضج. ولكن العديد من الأنظمة المقيدة تصاب بالركود أو التراجع. والسبب هو أن كل الأنظمة المقيدة تكون عرضة للصدمات الداخلية وللتغيرات في البيئة التي تؤثر على السلطة النسبية للنخب - مثل التغير في الأسعار النسبية أو التكنولوجيا أو التركيبة السكانية أو التهديدات الخارجية. ومع تحول السلطة النسبية يكون من الطبيعي أن يطالب من يكتسبون القوة بمزيد من الريوع. وإذا ما اتفق جميع أعضاء الائتلاف المهيمن على كيفية تحول القوة، فإنهم يضبطون الريوع عبر المفاوضات السلمية. ولكن عندما تختلف النخب في النظام المقيد حول تحولات القوة النسبية، فقد ينتهي بها الأمر إلى القتال، وخاصة إذا كانت بعض النخب ترى في نفسها من القوة أكثر مما يراه غيرها في نفسه. وهكذا، فغالباً ما تنزلق الأنظمة المقيدة إلى الفوضى. وفي أحيان أخرى، نجد أن التغيرات في الأسعار العالمية التي تؤثر في تدفقات الريوع تُجبر أعضاء الائتلاف المهيمن أو تسمح لهم بإعادة هيكلة مجتمعاتهم (كما يتضح في حالة الفلبين في ظل حكم ماركوس وحالة فنزويلا في ظل حكم شافيز، وكتلتها كانت تتراجع). باختصار، الأنظمة المقيدة تتغير في كثير من الأحيان حتى مع بقائها ضمن منطق وصول محدود.

وهناك ثلاث عمليات يبدو أنها أساسية في إنضاج النظام المقيد؛ وهي تمثل تطورات تقدمية مهمة، كما أنها الأساس في معظم حالات تراجع الفقر حديثة العهد في العالم: في أولى هذه العمليات تُدخل بعض الأنظمة المقيدة مزيداً من المنظمات التي لديها قدرة على العنف في البلاد في علاقات تنجح في خفض العنف الفعلي. ولا يشمل هذا، بالفعل، إدخالها كلها تحت السيطرة الحكومية المباشرة (بمعنى احتكار الدولة للعنف عند فير ([Max Weber]))⁽⁶⁾.

الأنظمة المقيدة: مدخل إلى الإطار المفاهيمي

وبالأحرى، فهو يشمل توزيع الأنشطة المولدة للريع في النظام المقيد، على نحو يحفز، المنظمات ذات القدرة على العنف على الإحجام عن الاستخدام الفعلي للعنف.

وفي الثانية، توسع أنظمة مقيدة أخرى مجال العلاقات الخاضعة لسيادة القانون، على نحو فعال. ولا تيسر استدامة التوسع في تفعيل سيادة القانون إلا باتساقها مع الترتيبات المولدة لحوافز كافية لجعل المنظمات تكبح العنف. وحتى عندما يكون مجال سيادة القانون محدودا، فوجود قدر من سيادة القانون يخفض العنف ويعزز النمو الاقتصادي، على ما يبدو. وتنشأ سيادة القانون، التي تغطي كافة العلاقات العامة بين النخب، في طور متأخر من أطوار مرحلة النضج. وفي طور أكثر تأخرا، يجري التوسع في سيادة القانون لتصبح فعالة بالنسبة إلى القطاعات المعرض من السكان، وقد ينتشر بعض مظاهر سيادة القانون قبل بعضها الآخر.

وفي العملية الثالثة، تنضج الأنظمة المقيدة بأن تعمق، مع الوقت، الاطمئنان إلى قدرة الحكومة على إسناد المنظمات وعلى إنفاذ الاتفاقات بينها. ويعتمد تعزيز المنظمات التي هي قوام الحكم - التنفيذية، والتشريعية، والعسكرية، والشرطية، والأحزاب السياسية المسيطرة - في جانب منه، على تعزيز المنظمات خارج بنية الدولة - المؤسسات الخاصة، أحزاب المعارضة، وما إلى ذلك. فالمنظمات الحكومية تحقق مزيدا من التماسك والصدقية عندما تكتسب المنظمات المستقلة عن الدولة من القوة والتماسك ما يكفيها لأن تحاسب الدولة على ما التزمت به، بغض النظر عن الأفراد الذين صدرت عنهم هذه الالتزامات، في الأصل. وكما هو مبين في فصل «الدروس» الختامي، فغالبا ما تتنوع المراحل التي يمر بها بلد ما، فيما يخص الأبعاد الثلاثة.

5-1 الأنظمة المفتوحة، والمرحلة الانتقالية، وشروط عتبة الانتقال

لكي نفهم الأنظمة المقيدة، لا بد لنا من أن ننظر أيضا إلى الأنظمة المفتوحة. ذلك أن الأنظمة المفتوحة تعززها المؤسسات التي تدعم الانفتاح والمنافسة: المنافسة السياسية للحفاظ على الانفتاح في الاقتصاد، والمنافسة الاقتصادية

للحفاظ على الانفتاح في نظام الحكم. وفي الأنظمة المفتوحة تتوافر الشروط التي يصفها ماكس فيبر من حيث احتكار الحكومة للعنف، سواء كان فعليا أو محتملا. ويتم تعزيز العنف المنظم بالقوات العسكرية والشرطة؛ ولا يُسمح للمنظمات الأخرى باستخدام العنف^(*). وفي سياق تجسيد الالتزامات الواسعة ذات المصادقية في الأنظمة المفتوحة، يسيطر النظام السياسي على المنظمات التي تحتكر الاستخدام الشرعي للعنف، وهي الجيش والشرطة.

إن النظام المفتوح يعزز الجماعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكنها تنظيم وإعادة تنظيم أنفسها بإرادتها للدفاع عن مصالحها استجابة لسياسات الحكومة وللضغط من أجل التغيير. وفي ظل وجود المؤسسات الدستورية المناسبة، تساعد المنظمات الخاصة القوية على ضبط استخدام الحكومة لقوة الجيش والشرطة.

ويكون الانفتاح مستداما في المجتمعات التي يكون فيها الولوج إلى الأنشطة الاقتصادية، والسياسية، والدينية، والتعليمية مفتوحا أمام جميع المواطنين ما داموا مستوفين للمتطلبات المعيارية القياسية (اللاشخصية). ويتطلب هذا الوصول أن تدعم الحكومة الأشكال التنظيمية في هذه المجالات وأن تجعل الوصول إلى تلك الأشكال التنظيمية مفتوحا أمام جميع المواطنين. ولا بد من فرض سيادة القانون بالنسبة إلى جميع المواطنين من دون تحيز أو تمييز. ولا يلزم للجزء من السكان الذي يتمتع بحرية الوصول أن يمثل 100 في المائة من السكان لكي يتمكن المجتمع من الحفاظ على حرية الدخول في النظامين الاقتصادي والسياسي، وهو ما يشير إلى أهمية تعريف المواطنين.

ويتسم الانتقال من النظام المقيد إلى النظام المفتوح بسمتين أساسيتين؛ أولاهما أنه داخل الأنظمة المقيدة، وتبعاً لمنطق النظام المقيد، يكون من الممكن للنظام المقيد الناضج أن يطور ترتيبات مؤسسية تتيح التبادل المجرد بين النخب. والثانية، أن عملية التحول تبدأ عندما يجد أعضاء الائتلاف المهيمن أنه من مصلحتهم توسيع

(*) يرى ماكس فيبر (1864 - 1920) ضرورة احتكار الدولة للعنف المشروع، وهذا المفهوم كان سائداً في فلسفة القانون والفلسفة السياسية في القرن العشرين. [المترجم].

الأنظمة المقيدة: مدخل إلى الإطار المفاهيمي

التبادل المجرد، ومن ثم زيادة الانفتاح تدريجيا. ويتغير النظام من منطق إيجاد الربوع المقيد إلى منطق الدخول المفتوح.

ومن الناحية التاريخية، فإن المجتمعات التي طورت نظاما مستدامة لحقوق الملكية وسيادة القانون كانت قد بدأت أول الأمر بتقديم التزامات صادقة للحفاظ على تلك الحقوق بالنسبة إلى النخب. وفي وقت لاحق، ومع تطور تعريف حقوق النخب ليصبح تعريفا غير شخصي، فقد أصبح من الممكن توسيع نطاق هذه الحقوق بحيث يشمل دوائر أكبر من المجتمع. وقد تم تحديد وفرض الحقوق القانونية عندما طورت تلك المجتمعات منظمات نخبوية عامة وخاصة متطورة التركيب (أي في صيرورتها نحو الأنظمة المقيدة الناضجة) وعندما اتسع نطاق الالتزامات ذات الصدقية التي يمكن للدولة أن تقدمها (نورث، واليس، وبنغاست).

ونحن نحدد ثلاثة شروط لعتبة الانتقال التي تجعل العلاقات غير الشخصية بين النخب ممكنة:

- 1) سيادة القانون بالنسبة إلى النخب.
- 2) تقديم الدعم للمنظمات النخبوية التي عاشت على الدوام، العامة والخاصة (بما في ذلك الدولة).
- 3) السيطرة السياسية المعززة على المنظمات ذات القدرة على العنف (بما في ذلك قوات الجيش والشرطة).

وهذه الشروط هي ذروة الأبعاد الثلاثة للتطور داخل الأنظمة المقيدة. ومن الناحية التاريخية، تبني ظروف عتبة الانتقال بعضها على بعض في المجتمعات الأولى لكي تنتقل إلى الانفتاح. وعلى الرغم من عدم وضوح ما إذا كان الترتيب التاريخي للتطور ضروريا أم لا، فإن الحالتين اللتين تمران بمرحلة الانتقال الآن - وهما تشيلي وكوريا الجنوبية - قد حققنا هذه الشروط.

- 1) سيادة القانون بالنسبة إلى النخب. يكون الائتلاف المهيمن في كل نظام مقيد منظمة متماسكة، أي مجموعة من الأفراد والمنظمات تربطهم مصالح وتهديدات مشتركة. التفاعل المستمر بينهم يفضي حتما إلى ارتفاع

في إمكانية ضبط السلوك عبر القواعد الرسمية وغير الرسمية، التي تحكم علاقات محددة داخل النخبة. ويعد الفصل في المنازعات بين النخب جزءاً أساسياً من استدامة العلاقات بين النخب. وفي الأنظمة المقيدة على عتبة التحول، لا يقف الأمر عند صياغات رسمية تجعل من هذه الوظائف آليات للحكم والعدالة، بل إنها تكتسب طابعاً تطبيقياً عند النخب. وكما ذكر في وقت سابق، ففي أصل حقوق الملكية والنظم القانونية يكمن تعريف امتيازات النخبة في النظام المقيد.

(2) الأشكال الممتدة لمنظمات النخب. تتواصل حياة المنظمات الممتدة لما بعد حياة الأفراد من أعضائها. ولأن الشراكة يجري تعديلها عند وفاة أي من الشركاء، أو انسحابه، فالشراكة لا تكون ممتدة. والشركات منظمات ممتدة، لأن بنيتها تسمح لها بالبقاء لما بعد وفاة الأشخاص الذين يخلقونها. ولا يتيسر لعضو بمفرده (باستثناء العضو المفرد الذي يتمتع بأحقية الترحيح عند حساب الأصوات في مجلس الإدارة) أن يحل الشركة، متى أراد. وبالتالي، فالمنظمات التي تنشأ وفقاً لرغبة الملك أو الزعيم القائم ليست منظمات ممتدة. فالبقاء الممتد ليس بقاءً أزلياً، ولكنه بقاء تقررته هوية المنظمة، بأكثر من هوية الأعضاء؛ هو الخاصية الابتدائية لكل من المنظمات العامة والخاصة. وإن عجزت حكومة ما عن الالتزام المُقنع بأن يبقى احترامها اتفاقاتها، لما بعد زمن الائتلاف المهيمن القائم، فلن يكون بوسعها الالتزام بإنفاذ اتفاقات منظمة نخبوية يتجاوز وجودها وجود أعضائها. ويقتضي الشرط الابتدائي الثاني تخليق بقاء ممتد للحكومة باعتبارها التنظيم النخبوي الأكثر أهمية.

(3) تعزيز السيطرة على المنظمات ذات القدرة على العنف. والشرط الابتدائي الثالث هو تعزيز السيطرة على الجيش، والشرطة، وغيرها من المؤسسات ذات القدرة على العنف. وفي النظم المقيدة تفتقر الحكومات، في الغالب، إلى السيطرة المحكمة على الجيش، وتنتشر القدرة على العنف بين جميع مكونات النخبة. ويتطلب تعزيز السيطرة على الجيش وجود منظمة ذات سيطرة على جميع الموارد العسكرية في البلاد؛ واجتماع أشكال

الأنظمة المقيدة: مدخل إلى الإطار المفاهيمي

السيطرة على كل الأصول العسكرية في تلك المنظمة؛ ومجموعة من المواثيق ذات الصديقة تقرر كيفية استخدام العنف ضد الأفراد وضد أعضاء التحالف.

ويمثل تعزيز السيطرة على مقدرات العنف مشكلة مراوغة. وفي بعض الأنظمة المقيدة الأساسية يمكن أن تفوز طائفة موجودة داخل التحالف باحتكار السيطرة على موارد الجيش والشرطة. لكن نظاما مقيدا كهذا ليس مجتمعا على عتبة التحول، بل هو نظام استبدادي، على الأرجح، كما تجده في حالة ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفيتي السابق. وفوق ذلك، ففي المجتمعات التي يتحكم فصيل واحد من الفصائل الموجودة فيها، منفردا، بالجيش، تكون استدامة السيطرة على الجيش فيها، لمدة طويلة، أمرا غير محتمل، ما دامت الفصائل والجماعات الداخلة في الائتلاف المهيمن والتي لا تملك وسائل لحماية نفسها ليس لديها ما يدعوها إلى تصديق أن الالتزامات المقدمة لهم سوف تحترم. وفي غالبية النظم المقيدة، يكون غياب السيطرة المعززة على المنظمات ذات القدرة على العنف، ببساطة، من حقائق الحياة، كما هي الحال في بنغلاديش، والهند، والمكسيك، والفلبين. وبالتالي فلا يسع المرء أن يتوقع أن تحقق تلك الأماكن انتقالا سريعا إلى الوصول المفتوح. وكوريا الجنوبية وشيلي هما الوحيدتان، بين الحالات التي ذكرناها، اللتان حققنا هذا الشرط بحلول العام 2000، رغم أن كلتاها مرت بمرحلة سابقة عجزت فيها الحكومة المدنية عن السيطرة على العسكريين.

وتتسق شروط عتبة الانتقال الثلاثة مع منطق النظام المغلق؛ وقد نشأت، تاريخيا، داخل بعض نظم الوصول المقيد. ويمثل إصدار القوانين وإنشاء المحاكم الوسيلة التي ينظم بها الائتلاف المهيمن العلاقات بين النخب. والتنظيمات الممتدة هي أداة لتقييد الدخول ولتوليد الربوع، على نحو أكثر منهجية. وينشأ عن تعزيز سيطرة النظام السياسي على الجيش وغيره من مقدرات العنف احتكار للعنف، يفضي إلى خفض حاسم لانتشار العنف. وتخلق شروط عتبة الانتقال الثلاثة، مجتمعة، إمكانية العلاقات اللاشخصية داخل النخبة.

وعلى خلاف التمايزات المتدرجة بين أنماط النظم المقيدة، يبدو التمايز بين النظام المقيد والنظام المفتوح مسألة تتصل بالجواهر بأكثر ما هو مسألة تدرج.

فعلى خلاف النموذج التاريخي الذي تراوح مجتمعات الوصول المقيد، داخله، جينة وذهابا، على امتداد منحى النظم المقيدة الهشة والأساسية والناضجة، جاءت حالات الانتقال من النظام المقيد إلى النظام المفتوح، بسرعة أكبر، على مدى خمسين سنة أو أقل، في العادة. ولم يعرف التاريخ، حتى الآن، حالة من الارتداد أعقبت الانتقال إلى النظام المفتوح.

6-1 الأقطار موضوع دراسات الحالة

يناقش الفصل الختامي بالتفصيل الدروس المستفادة من الحالات القطرية التسع موضع الدراسة، حيث نؤكد فيه على القواسم الأربعة المشتركة التي تبرز لنا بوضوح عند تطبيق إطار النظام المقيد. وأول هذه القواسم المشتركة هو مركزية العنف، وإدارته، وآلية الحد منه في تاريخ هذه الأقطار. والعنف عامل مهم، ليس فقط في تفاعل قوات الجيش والشرطة الرسمية مع الحكومة، ولكن أيضا في وجود جماعات غير حكومية قوية تهدد باستخدام العنف وتستخدمه للتأثير على سير الشؤون الوطنية. ففي ثلاث فقط من الحالات القطرية موضع الدراسة، وهي زامبيا والمكسيك والهند، كان الجيش تحت سيطرة النظام السياسي طوال الفترة قيد الدراسة؛ بيد أن القدرة على العنف لم تقتصر على المؤسسات الرسمية. حتى في كوريا وتشيلي، وهما من أكثر الحالات التي تمت دراستها نجاحا، نجد أن الجيش قد سيطر على الحكم في بعض الفترات. ولم نجد في أي من المجتمعات موضع الدراسة أن الحكومة قد حافظت دائما على احتكار العنف المنظم، على الرغم من الاختلاف الكبير بين الحالات القطرية في درجة استخدام الجماعات غير الحكومية للعنف أو تهديدها باستخدامه.

القاسم المشترك الثاني هو الدور الرئيسي الذي تلعبه المنظمات في تنظيم العلاقات داخل نظام الحكم والاقتصاد والمجتمع بمفهومه الأوسع، وبين هذه جميعا. ففي كل حالة من الحالات القطرية، نجد أن الجماعات القوية تتمتع بدعم واضح ومتميز لمنظماتها - ومن أمثلتها النقابات ونخب رجال الأعمال في المكسيك،

الأنظمة المقيدة: مدخل إلى الإطار المفاهيمي

وتكتمل الشركات^(*). في كوريا الجنوبية، والأسر الحاكمة في بنغلاديش والفلبين. وتلك الامتيازات تُمكن المنظمات من العمل في الاقتصاد المحلي والدولي في ظل ظروف تختلف عن ظروف غيرها من المواطنين.

القاسم المشترك الثالث هو انتشار استخدام الريوع لتنظيم التحالفات السياسية والاقتصادية. بل إن مصدر الريوع غالباً ما يكون هو الامتيازات التي توفرها تحالفات المصالح القوية المهيمنة على النظام. حيث إن الديناميات الاجتماعية في المجتمعات المقيدة تحركها محاولات من جانب الجماعات المهيمنة للحصول على الريوع، وهي الجهود التي لها آثار مهمة على نمو العنف والسيطرة عليه. وفي بعض الأحيان تكون هذه الأهداف متوافقة ومتجانسة بحيث تنمو الأنظمة المقيدة بشكل مذهل، لبعض الوقت على الأقل؛ ومن أمثلة ذلك ما يطلق عليه المعجزة البرازيلية والمعجزة المكسيكية في ستينيات القرن العشرين^(**)، ومن الأمثلة الأكثر حداثة معجزات شرق آسيا^(***). وأحياناً تلجأ المؤسسات إلى تقييد النمو من أجل الحد من العنف. وفي أحيان أخرى تفشل المؤسسات، التي نجحت في السابق في الحد من العنف، ويصاحب ذلك عواقب وخيمة على رفاه الجميع، كما هي الحال في موزمبيق في ثمانينيات القرن العشرين.

(*) يتوافر في كوريا الجنوبية عدد كبير من التكتلات الاقتصادية التي تسمى «شايبول» (Chaebol). ويشير هذا المصطلح إلى ائتلاف تجاري عادة ما يتكون من شركات عالمية متعددة الجنسيات عادة ما تملكها عائلة واحدة، ويسيطر عليها رئيس واحد لديه السلطة على جميع عملياتها. وسوف يُستخدم تعبير كتل الشركات كترجمة لكلمة (Chaebol). [المترجم].

(**) شهدت البرازيل في الستينيات وأوائل السبعينيات (من القرن العشرين) نمواً اقتصادياً غير مسبوق على الرغم من سيطرة الحكم العسكري في البلاد. كما شهدت المكسيك نمواً اقتصادياً ثابتاً في فترة الاربينيات حتى الستينيات بمعدل وصل إلى 6.5% مع ثبوت معدل التضخم عند 3%، على الرغم من تبني الحكومة سياسات اقتصادية تقوقعية في تلك الفترة، وهو النمو الذي يُرجعه المحللون إلى التركيز على التعليم الأساسي والتصنيع الداخلي على مستوى قومي والحد من الواردات. [المترجم].

(***) شهدت منطقة شرق آسيا خلال الفترة (1965 - 1990) نمواً سريعاً يفوق ما شهدته أي منطقة أخرى في العالم. وكان المصدر الرئيسي لهذا الإنجاز هو النمو الأشبه بالمعجزة الذي شهدته اقتصادات لمانيا دول هي: هونغ كونغ، وإندونيسيا، واليابان، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وسنغافورة، وتايوان، وتايوان. ويرجع معظم هذا النمو إلى التراكم المتنامي لرأس المال المادي والبشري متمثلاً في تحسين مستوى التعليم العام والتدريب وتحسين معايير اختيار العاملين، والتدخل الحكومي في تأمين البنى التحتية المتطورة وتقديم مختلف أنواع العون والمساعدة لشركات القطاع الخاص الأكثر كفاءة في خدمة أهداف السياسة الاقتصادية. [المترجم].

أما القاسم المشترك الرابع فهو أن أيا من هذه المجتمعات لم يكن مجتمعا جامدا؛ حيث مرت جميعها بتغيرات كبيرة، وانزلق البعض منها إلى العنف. غير أنها جميعها تظل أنظمة مقيدة، ربما باستثناء كوريا الجنوبية. وبالتالي فإن الحالات المدروسة في هذا الكتاب تمثل صورا من الأنظمة المقيدة، وتوضح لنا كيف يمكن للنظام المقيد الواحد أن يمر بتغيرات كبيرة مع مرور الوقت، وأن يكون ديموقراطيا في بعض الأحيان بينما يكون استبداديا في أحيان أخرى؛ وكيف يمكن أن ينمو ويعيش في سلام في بعض الأحيان، بينما يتقلص ويغرق في العنف في أحيان أخرى.

ولا تعتبر دراسات الحالة التي يتكون منها هذا الكتاب مجرد تطبيق لإطار التحليل القائم عن النظام المقيد/ النظام المفتوح وتأكيد له، بل إنها تقدم رؤى جديدة من شأنها توسيع الإطار ذاته. ونحن نتوصل إلى مجموعة من نتائج المقارنات من التجميعات الإقليمية الأربعة. وقد اخترنا المقارنة بين كوريا الجنوبية والفلبين في شرق آسيا لأن الظروف في البلدين كانت هي نفسها تقريبا في خمسينيات القرن العشرين، وإن كانت الفلبين في وضع أفضل قليلا. ثم تبين مسارا البلدين منذ ذلك الحين بشكل كبير، حيث مضت كوريا الجنوبية لتصبح نظاما مقيدا أكثر تطورا، وهي الآن بصدد إنجاز الانتقال إلى النظام المفتوح. وفي المقابل، تبدو الفلبين وقد حققت بعض التقدم بيد أنها بعد ذلك تراجعت نحو نوع من النظام المقيد تلعب فيه الصلات الشخصية والمنظمات دورا أكبر في بيئة غير مستقرة بدرجة كبيرة.

وفي جنوب آسيا، تقدم لنا ولاية مهاراشترا، وولاية البنغال الغربية، وبنغلاديش (وكانت تسمى في السابق البنغال الشرقية) مقارنة إقليمية بين مسارات مختلفة للتنمية نشأت من أصول قانونية ومؤسسية متماثلة. أما المكسيك وتشيلي فقد وصلتا اليوم إلى نتائج مختلفة على الرغم من أنهما تشتركان في النمط السائد في أمريكا اللاتينية من ارتفاع حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، ووجود قطاعات تصدير المعادن المهمة، والتاريخ الطويل من العمليات الانتخابية، وفترات من الحكم الاستبدادي. وفي أفريقيا، مرت كل من زامبيا وموزمبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية بفترات من حكم الرجل الواحد والحزب الواحد، بدأت

الأنظمة المقيدة: مدخل إلى الإطار المفاهيمي

بعد الاستقلال بفترة وجيزة، لكنها وصلت إلى نتائج مختلفة جدا بحلول الألفية الجديدة؛ حيث توضح موزمبيق صعوبة وإمكانية تحقيق السيطرة على العنف، بينما تمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية حالة أصبح فيها العنف والفوضى أكثر انتشارا. وفي المقابل شهدت زامبيا عنفا أقل نسبيا منذ الاستقلال.

وتؤمن المنظمات مجموعة مختلفة من المقارنات. فبعض المجتمعات قادر على استدامة المنظمات المستقلة الخاصة والعامة؛ وقد مضت كوريا الجنوبية وتشيلي إلى أبعد حد في هذا الاتجاه. ويمكن مقارنة هذين المجتمعين بالمجتمعات الأخرى التي بها منظمات نخبة قوية تعتبر غير مستقلة عن الائتلاف الحاكم، على الرغم من قوتها - ومن أمثلة هذه المنظمات تكتل الشركات في كوريا في السابق، وشركة بيميكس^(*) في المكسيك، ولوبي قصب السكر في ولاية مهاراشترا. ويمكن أيضا مقارنة مجتمعي كوريا الجنوبية وتشيلي بالمجتمعات التي تتطلب فيها المنظمات القوية قيادة شخصية وتنسيقا وثيقا مع الائتلاف المهيمن، كما هي الحال في الفلبين أو بنغلاديش أو جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذه الحالات، يظهر توافق هذه الاختلافات في الخصائص التنظيمية مع المستويات الأوسع للتنمية الاقتصادية والسياسية.

ويظهر لنا بعد آخر من المقارنات عندما نُصنف الأقطار بناء على نتائج التنمية. ولقد اخترنا هذا البعد في ترتيب دراسات الحالة في هذا الكتاب، حيث نبدأ بالدول الموجودة عند النهاية الهشة من طيف النظام المقيد - جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبنغلاديش، وموزمبيق (إلى جانب زامبيا). ثم تأتي الحالات التي تعتبر أنظمة مقيدة أساسية أو ناضجة ولكنها ليست بعد في ظروف عتبة الانتقال^(**) إلى النظام المفتوح - وهي حالات الفلبين، والهند، والمكسيك. أما الحالتان الأخيرتان - وهما تشيلي وكوريا الجنوبية - فقد نضجتا بشكل أكبر وحققتا ظروف عتبة الانتقال

(*) شركة «بيميكس» النفطية المكسيكية المملوكة للدولة هي شركة عامة مسؤولة عن التنقيب واستخراج ونقل وتسويق النفط الخام والغاز الطبيعي، فضلا عن تكرير وتوزيع للمنتجات البترولية والبتروكيماويات. وهي أكبر كيان اقتصادي في المكسيك وواحدة من كبرى الشركات في العالم من حيث الإيرادات، حيث تحقق 86 مليار دولار أمريكي من المبيعات في السنة. [المترجم].

(**) المصطلح الإنجليزي «doorstep conditions» يستخدمه المحررون هنا - كما يستخدمه الباحثون في سياقات متصلة - للتعبير عن الظروف التي تسبق مباشرة الانتقال إلى نظام مفتوح. [المترجم].

إلى النظام المفتوح. وتمثل دراسات الحالة مجتمعات في طريقها لأن تصبح أنظمة مقيدة ناضجة أفضل تنظيماً وربما تصبح أنظمة مفتوحة، كما تمثل مجتمعات تتردد إلى النظام المقيّد الأساسي والهش في نهاية طيف الأنظمة المقيّدة.

ويخلص الفصل الختامي الدروس المستفادة من التجارب المجمعّة من دراسات الحالة. ويمكن للقراء - إن أرادوا - الذهاب مباشرة إلى الفصل الختامي، كما يمكنهم الرجوع إلى المقدمة وفصول «الدروس» في أثناء قراءتهم لدراسات الحالة. وقد فتحت التطورات التي طرأت على الحالات موضع الدراسة، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، أعيننا على مشكلة التنمية في الأنظمة المقيّدة. ونأمل أن تساعدكم أيضاً في إعادة صياغة مفهوم التنمية.

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

مشثاق حسين خان

نشأت بنغلاديش نتيجة لعمليتي تقسيم
اتسمتا بالعنف، حدثت كلتاهما بسبب عجز
النخب في الاتفاق حول توزيع الريع^(*). ثم
كافحت بنغلاديش في وقت لاحق لتحقيق
الاستقرار السياسي بناء على آليات مختلفة
لتوزيع الريع بين نخبها. وفي خضم حالة
واضحة جدا من عدم الاستقرار، تحسن الأداء
الاقتصادي في عقد الثمانينيات من القرن
العشرين. ولذلك فإن تجربة بنغلاديش

(*) المقصود هنا هو عملية استقلال باكستان عن الهند في العام
1947، ثم عملية استقلال بنغلاديش عن باكستان في العام 1971،
حيث كانت بنغلاديش تمثل الشطر الشرقي من باكستان الذي
كان منفصلا من الناحية الجغرافية عن الشطر الغربي، وقد شهدت
عملية الاستقلال أحداث عنف كبيرة هي التي يشير إليها الكاتب
هنا. [المترجم].

«سيتمثل التحدي بالنسبة إلى
بنغلاديش، أولا وقبل كل شيء، في
مراجعة قواعد تنظيم الانتخابات
بشكل يقنع جميع الأطراف
بأن الحزب الحاكم يتعهد بعدم
استخدام سلطته الإدارية لتغيير
النتيجة الانتخابية كثيرا»

توفر مادة جديرة بالدراسة كحالة يمكن استخدامها في بحث وتوضيح إطار عمل النظام المقيد. وكانت المساحة الجغرافية لبنغلاديش، التي كانت تُسمى آنذاك «باكستان الشرقية»، قد تم ترسيمها في الظهر الزراعي الشرقي لإقليم البنغال في العام 1947 عندما انتهى الحكم الاستعماري البريطاني. وعلى عكس ولاية «البنغال الغربية»، التي ظلت جزءا من الهند وشهدت تحولا كبيرا نحو التصنيع في ذلك الوقت، كانت «البنغال الشرقية» بالكامل تقريبا ذات اقتصاد زراعي قائم على زراعة الأرز والحبوب. وفي عقد الستينيات من القرن العشرين، وبعد أن تحقق قدر محدود جدا من التصنيع، حدثت مجموعة أخرى من المواجهات العنيفة بين النخبة الحاكمة والنخب الناشئة في باكستان بلغت ذروتها عام 1971 باستقلال باكستان الشرقية، والتي أصبحت تعرف منذ ذلك الحين باسم بنغلاديش. وفي فترة لاحقة، برزت بنغلاديش باعتبارها أحد البلدان النامية ذات النمو المرتفع نسبيا والتي تتمتع بقاعدة تصنيع كبيرة تتمثل أساسا في صناعة الملابس الجاهزة والصناعات النسيجية. ولكن لديها نظاما سياسيا وبنية حكومية يشوبهما خلل ظاهر، وتتسمان بمواجهات سياسية متكررة بين الأحزاب السياسية الرئيسية. وسوف ندرس هنا تطور النظام المقيد في بنغلاديش باعتباره عملية انتقال بين ثلاثة أماط من النظام المقيد الأساسي، ومنها إلى شكل رابع من النظام المقيد، ثم إلى شكل نهائي يحتوي على عناصر النضج، ولكنه ضعيف وسريع التأثير ويواجه مشاكل في تمكين ودعم المنظمات الإنتاجية المتطورة. وفي الواقع سوف ندفع بأن هناك، على ما يبدو صراعا بين قدرة الأنظمة المقيدة في البلدان الشديدة الفقر على تحقيق الاستقرار السياسي المستدام عبر استيعاب المنظمات السياسية وقدرة تلك الأنظمة على المساعدة في تطوير المنظمات الإنتاجية.

يتناول هذا التحليل البرنامج الإصلاحي للحكم الرشيد، الذي كان مصدر الهام للعديد من الجهود الإصلاحية في البلاد، غير أنه لم يحقق سوى نتائج محدودة للغاية فيما يتعلق بتحقيق درجات أعلى في «الحكم الرشيد». وهذا التناقض الكامن بين تدني الأداء، بمعايير الحكم الرشيد، والنمو المستدام على مدار عقدين من الزمن، طرح نوعين من ردود الأفعال. رد الفعل السائد يتمثل في القول بأن النمو في

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

بنغلاديش لا يمكن أن يكون مستداما ما لم يكن يتحقق التقدم في الحكم الرشيد بشكل سريع. ومن جانب آخر فإن الجمود وعدم التزام النخب الحاكمة بتنفيذ أي من تلك الإصلاحات يوحيان بأن التقييم الخاص بهم كان مختلفا تماما. إن أفعالهم توحى بأن برنامج الحكم الرشيد لم يكن ليتناول إلا مشكلاتهم اليومية الخاصة بالتراكم والإدارة السياسية.

تعتبر كلتا هاتين الاستجابتين صحيحةً بشكل جزئي، ولكنهما في الوقت ذاته خاطئتان أيضا، من جوانب مهمة. فتحسين الحكم أمر ضروري بشكل واضح لاستدامة النمو، مع الأخذ في الاعتبار حساسية النمو في دول مثل بنغلاديش. لكن أولويات الحكم قد لا تكون هي ذاتها التي يقتضيها برنامج ترشيد الحكم. وبالمثل، فإن برنامج ترشيد الحكم لا يمنح النخب جدول أعمال إصلاحيا فاعلا نظرا إلى أنه يتجاهل مشكلة كيفية المحافظة على الاستقرار السياسي في الدول النامية. غير أن مواصلة السير على النهج الموروث، هي مصدر خطر مماثل على النخب لأن النظام الاجتماعي الذي ظهر يعتبر حساسا ويتعين الكشف عن مواطن الضعف الخطيرة ومعالجتها. ويركز إطار عمل النظام المقيد على كيفية تخصيص الريوع بحيث تحقق وقف العنف. بعض تلك الطرق الخاصة بتحقيق الاستقرار السياسي قد تكون أكثر نجاحا من غيرها في ظروف دول بعينها والبعض الآخر قد يوفر فرص نمو أكبر من غيره. هذه الفوارق في حاجة لأن يتم استكشافها من منظور السياسة، من أجل وضع وتحديد أولويات السياسة التي تعالج، وبشكل متزامن، المتطلبات السياسية للتحكم في العنف والمتطلبات الاقتصادية لاستدامة النمو.

وهناك علاقة كبيرة بين صعوبة تحقيق التحسينات فيما يخص الحكم الرشيد، وحقيقة أن إيجاد الريوع يعتبر ضروريا لإرضاء النخب القوية، وغالبا ما يتم ذلك خارج بنية قواعد الدولة الرسمية. في حين أن تخصيص الريوع من أجل تحقيق الاستقرار السياسي يعتبر أمرا حيويا بشكل واضح غير أن بعض طرق تخصيص الريوع قد فشلت في تحقيق السلم والاستقرار؛ وبعض أنواع الريوع كانت مضرّة للغاية بالاقتصاد. وقد حققت بعض طرق تخصيص الريوع درجة معينة من الاستقرار وبعض أنواع الريوع عززت من النمو أو أنها على الأقل كانت

تتوافق مع استمرار النمو. ومن خلال فحص تلك الفوارق والاختلافات من حيث التأثيرات السياسية والاقتصادية لمختلف أنماط تخصيص الريوع يصبح بإمكاننا أن نحسن من فهمنا للكيفية التي جرى أداء النظام المقيد وفقا لها ثم تطور كاستجابة لهذا الأداء. ومن المرجح أن تجد الإستراتيجيات الإصلاحية فرصة أفضل للتنفيذ إذا قامت على الفهم الواعي للتحديات التي تواجه عمل النظام المقيد في دولة بعينها. هذا التحدي يتمثل في رسم وتصميم التغييرات الدستورية والتنظيمية التدريجية والتي تحسن من قدرة النخب المتنافسة على تطوير إستراتيجيات «عش ودع غيرك يعيش» والتي تسمح أيضا بأن يكون النمو مستداما ما لم يكن متسارعا.

لقد مر تطور النظام المقيد في بنغلاديش بخمس مراحل أساسية يُخصها الجدول رقم (2 - 1). كانت المرحلة الأولى هي مرحلة الأزمة الدستورية في أعقاب الاستقلال عن الحكم البريطاني في العام 1947، وهي الأزمة التي ظلت قائمة حتى عام 1958. وكانت باكستان قد ورثت نظاما مقيدا أساسيا، غير أنها كانت تواجه، على نحو متصاعد، خطر الانحدار إلى حالة الهشاشة أثناء تلك الفترة. وكان تقسيم الهند البريطانية قد نتج عنه دولة الهند مقطعة الأوصال ودولة باكستان الفريدة من نوعها التي تتكون من جناحين يفصلهما ما يزيد على ألف ميل من أراضي الهند. وقد خُلف هذا التقسيم الدول الوريثة، وخاصة باكستان، وهي تواجه أزمة إنسانية واقتصادية جسيمة؛ فلقد كانت هناك موجات كبيرة من العنف تندلع بين الفينة والأخرى؛ غير أن جوهر الأزمة الدستورية في باكستان تمثل في غياب معادلة تقاسم السلطة بين كل من باكستان الشرقية وباكستان الغربية. ولم يكن يجمع النخب في كلا الجناحين تاريخ مشترك بخصوص طموحات بناء دولة. ومن ثم لم يكن بالإمكان تكوين ائتلاف حاكم قوي يتضمن أعضاء ممثلين من النخب من كلا الجناحين. وكان الائتلاف الحاكم الذي أنشأ دولة باكستان واستخدامه لجهاز الدولة الذي ورثه يتسم بالعديد من خصائص النظام المقيد الأساسي، إلا أنه كان يحمل أيضا ميلا كبيرا نحو الهشاشة. ومما لا شك فيه أن هذا التهديد بهشاشة النظام قد ساعد العسكريين والموظفين البيروقراطيين من ذوي الطموح على إيجاد حل استبدادي للمشكلة الدستورية.

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

والمرحلة الثانية التي أعقبت ذلك كانت تتميز بالحكم العسكري، وتبدأ من 1958 حتى 1971 عندما انقسمت باكستان مرة أخرى لتظهر بعد ذلك دولة بنغلاديش الجديدة من جناحها الشرقي. بالنسبة إلى بنغلاديش كان جزء كبير من الحقبة الباكستانية يتمثل في فترة حكم عسكري. ونحن نصف هذه المرحلة بالنظام المقيد من العام 1958 حتى 1971 على أساس كونه نظاما أساسيا مقيدا «عسكريا استبداديا». وهنا كان الائتلاف السائد محددا بشكل كبير في صورة الائتلاف البيروقراطي - العسكري ورجال الأعمال المقربين وحلفائهم. الريوع الأكثر أهمية كانت تتمثل في الوصول إلى الإعانات المهمة اللازمة للدخول في أنشطة إنتاجية، وتلك كانت تخصص من أعلى وتوجه إلى عدد صغير من الشركات. العوائد السياسية الريفية كانت توزع على مجموعة واسعة من الممثلين السياسيين الريفين بما يتجاوز المنظمين السياسيين التقليديين. معارضة الطرف الأخير كان يواجهها تهديد باستخدام القوة. وتخصيص الريوع من أعلى منح تلك الفترة العسكرية - السلطوية الطابع البريتوري^(*). لقد كان هناك تحسن كبير في التطور المؤسسي لعدد صغير جدا من القطاعات الرأسمالية الناشئة في اقتصاد أكثر كان بدائيا في حالته السابقة. والعديد «من الريوع التعليمية» تم إنشاؤها من أجل الصناعات الوليدة فيما كانت الصناعة المبكرة تشهد تقدما سريعا. غير أن إدارة تلك الريوع لم تكن تتسم بالفاعلية البالغة نظرا إلى أن المنظمين السياسيين كانوا يزدادون قوة، وكان في مقدورهم حماية أصحاب الصناعات من غير ذوي الكفاءة حتى في سياق الحكم المقيد البريتوري. غير أن الفشل الفعلي للنظام المقيد البريتوري كان يتمثل في الحد من إمكانية الوصول إلى الريوع والذي فشل في المحافظة على استقرار سياسي على مدى طويل، ووقعت باكستان في عنف كارثي تمخض عن ظهور بنغلاديش التي وُلدت في العام 1971.

(*) وهو طابع خاص بالحرس الإمبراطوري الروماني. [المحرر].

الجدول (2 - 1): تطور النظام الاجتماعي في بنغلاديش

<ul style="list-style-type: none"> • باكستان البريطانية العام 1947. • تقسيم الهند يتسبب بأزمة في الراجين وأزمة اقتصادية. • الأزمة الدستورية لتقاسم السلطة بين شرق باكستان (بنغلاديش) وغرب باكستان. 	<p>التقسيم والأزمة الدستورية (1947 - 1958) (النظام المقيّد الأساسي مع خطورة الهاشنة)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الائتلاف البيروقراطي - العسكري يسيطر على الريوع. • ديمقراطية انتخابية بسيطة مع إمكانية دخول أو مشاركة محدودة. • نمو الصناعة اعتماداً على الريوع للصناعات الوليدة مع مدة طويلة من انخفاض الكفاءة. • الوصول أو المشاركة غير المتساوية للنخب من شرق باكستان. • انتصار ائتلاف عوامي AWAMI شرق باكستان في انتخابات 1970. • يؤدي إلى اندلاع الحرب والاستقلال عندما منعت النخب من غرب باكستان تشكيل الحكومة. 	<p>السلطوية العسكرية (1958 - 1971) (النظام المقيّد الأساسي)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مولد بنغلاديش عام 1971. • ضعف سيطرة الحزب تبدأ بفقدانه السيطرة على أعضائه واندلاع الثورات خارج الحزب. • لمصادر من قبل المجموعات القوية تساهم في تفاقم الأزمة، ولكن في الوقت ذاته تظهر الطبقة البنغالية المالكة للأصول. • انتشار العنف والاضطراب على نطاق واسع. • محاولة إضفاء الطابع الدستوري على النظام المقيّد الأساسي في دولة الحزب الواحد ينتج عنها مزيد من الضعف وانقلاب عسكري. 	<p>فشل السلطوية الشعبية (1971 - 1975) انهيار النظام المقيّد الأساسي - ضعف أو هاشنة النظام المقيّد)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • توزيع الريوع بين الأحزاب التي تشكلت بشكل تنافسي في ظل قيادة عسكرية استبدادية. • انخفاض القيود على المؤسسات السياسية المتنافسة. • الخصخصة والتحرر يشجعان على إنشاء مؤسسات اقتصادية خارج الائتلاف السائد والمسيطر. • النمو الموجه من قبل القطاعات الجديدة مثل الثياب والمنسوجات يستفيد من تخصيص الريوع العالمية (MFA = ترتيبات بشأن التجارة الدولية في المنسوجات -) 	<p>المحسوبة السلطوية (1975 - 1990) (النظام الأساسي المقيّد مع خصائص النضج)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • ديمقراطية الأحزاب المتعددة من دون ضوابط شاملة تفرضها القيادة العسكرية السلطوية. • القدرات الرسمية (والهائلة) لإنشاء مؤسسات اقتصادية وسياسية خارج الائتلاف السائد. • الأزمات الانتخابية والعنف عند انهيار اتفاق «عش ودع غيرك يعيش» بين الأحزاب المتناحرة. • حكومة الطوارئ المؤيدة من جانب العسكر عام 2007 - 2008. • أهدرت فرص الإصلاح من خلال السعي إلى مأسسة الحكم الفييري الرشيد. 	<p>لمحسوبة التنافسية (1990) (النظام المقيّد مع خصائص نضج أكثر ولكنه أيضاً معرض للضعف.</p>

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

وتمتد المرحلة الثالثة من 1971 حتى العام 1975، وكانت فترة «تراكم وادخار بدائي» غير منتجة بشكل مؤلم، ومحاولة فاشلة لإضفاء الطابع الدستوري على السلطوية الشعبوية ذات الحزب الواحد. تميزت هذه الفترة بالخصائص المكونة للنظام المقيد الأساسي وبشكل خاص المحاولة لخلق دولة الحزب الواحد، بهدف إضفاء طابع نسخة متصلبة من النظام المقيد الأساسي. غير أنه، في واقع الأمر، كانت تلك فترة من الضعف المتزايد، مع مستويات عالية من العنف الصريح والمتاح للجميع في المجال الاقتصادي، حيث كانت المجموعات التي تمتلك القوة هي التي تستأثر بالموارد التي خلفها النظام السابق. كما أن التراكم والادخار البدائي يشيران إلى الاستحواذ على الأصول والموارد باستخدام السلطة السياسية والدستورية. ومع دخول عدد كبير جدا من المنظمين السياسيين الذين كانوا مستبعدين في الماضي من لعبة الاستئثار بالريوع فإنهم سيطروا على اللعبة أثناء تلك الفترة وأصبح الاستئثار بالريوع شاملا ومضرا مع تسارع التجريد من الأصول، والتكديس الوظيفي وغير ذلك من الأنواع الضارة من تخليق الريوع. ولم يكن ممكنا تحقيق القوة الاقتصادية أو السياسية مع فقد القيادة المركزية لسلطتها على الريوع. وكانت الاستجابة المتأخرة من قبل القائد القومي الشيخ مجيب الرحمن تعتبر محاولة للسيطرة على الريوع من خلال بناء نظام مقيد مركزي أكثر إحكاما في شكل دولة «اشتراكية» ذات حزب واحد. لقد فشل هذا الأمر مرة أخرى بشكل كارثي، حيث تصاعدت وتيرة العنف، واغتيل مجيب الرحمن ومعظم أفراد عائلته. واتخذ الاعتراض والموافقة على خطة مجيب الرحمن التي تقوم على الحزب الواحد شكل جدال بخصوص التخطيط والاشتراكية، ولكن كانت هناك قضايا أخرى تتعلق بتخصيص الريوع كانت تركز على تلك المجادلات. في حين كان هناك اكتساح شامل للمنظمين السياسيين الذين تم إدخالهم في حزب الدولة بموجب هذه الخطة، غير أنه كان من الواضح أنه لم تكن هناك عوائد إجبارية كافية لإرضاء الجميع. لقد كان هناك منظّمون عديدون يتميزون بالقدرة الهائلة مقارنة بالريوع المتوافرة، ولم يكن في المقدر استيعاب ذلك باستخدام إستراتيجية شعبية شاملة تهدف إلى بناء الشعب الواحد. معظم هؤلاء المنظمين، وبشكل خاص أولئك الذين ينتمون إلى أحزاب طلب منهم الانضمام إلى الحزب الواحد الجديد، كانوا يخشون أنهم سيظلون دوما لاعبين مهمشين. لقد

كانت هناك معارضة قوية لتلك الخطة ليس فقط من الخارج، ولكن أيضا من داخل حزب رابطة عوامي AWAMI الحاكم.

ويمكننا أن نصف المرحلة الرابعة، من 1975 حتى 1990، بأنها «المحسوبة السلطوية» حيث كان القادة العسكريون يشكلون الأحزاب ويحكمون من خلال توزيع الرئوس بين الأحزاب ومن خلال الانتخابات التي تتم من وقت إلى آخر. وقد بدأت المبادئ العريضة التي قام عليها التنافس على الرئوس في سياسات بنغلاديش المعاصرة في الظهور أثناء تلك الفترة. وكان ضياء الرحمن ZIAUR RAHMAN، الذي شغل منصب الرئيس منذ 1977 حتى اغتياله عام 1981 من أبطال الحرية المحبوبين وكانت فترة رئاسته تختلف تماما عن فترة خليفته إرشاد ERSHAD، الذي حكم من 1982 حتى تمت الإطاحة به في ثورة عارمة عام 1990. ورغم ذلك هناك بعض الخصائص المشتركة لتلك الفترة ككل. لقد كانت تلك تتمثل في كونها نظاما مقيدا أساسيا، ولكن مع زيادة خصائص الانفتاح والنضج بسبب أن القادة العسكريين الجدد أدركوا أن الأسلوب البريتوري السابق لتحديد ائتلاف سائد ضيق من الأعلى لم يكن ليؤدي بعد ذلك. واعتمد منطق المحسوبة الجديد ضم ما يكفي من المنظمين السياسيين، على أساس انتقائي، إلى الائتلاف السائد، من أجل النزول بالتهديد المطلوب، باستخدام القوة، إلى مستوى مقبول. ومن خلال عدم السعي إلى حجب الحقوق الدستورية والإمكانات من خارج المنظمين السياسيين فإنهم كانوا أيضا يتجنبون الوقوع في خطأ السلطوية الشعبوية الشاملة. وكان بوسع المنظمين الساخطين بناء مؤسسات خارج الائتلاف الحاكم، ترقبا للحظة الملائمة. ولم تنقطع محاولة اتباع الإستراتيجيات البريتورية الأقدم الخاصة بتجاوز المنظمين السياسيين، في محاولة لتمكين شرائح جديدة، أدنى منهم مكانة، من خلال إستراتيجيات لامركزية. ضَمِنَ الجمعُ بين تلك الإستراتيجيات وصولا أكبر بشكل ملموس إلى منظمين سياسيين ومؤسسات سياسية خارج الائتلاف الحاكم مقارنة بالمرحلة الإمبراطورية في الحكم العسكري في حقبة الستينيات. وأعاد ضياء ZIA إدخال الانتخابات بين الأحزاب المتعددة عام 1979، وفاز فيها حزبه القومي البنغالي. غير أنه مع الأخذ في الاعتبار السيطرة الرئاسية على الجيش والإدارة كانت السياسات في تلك المرحلة ترمي، بالضرورة، إلى التفاوض للدخول في ائتلاف مسيطر بقيادة القائد العسكري

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

الأسبق. ثبت أن هذا النموذج غير فعال في فترة حكم إرشاد ERSHAD، الذي لم يكن يتمتع بشعبية مثل شعبية ضياء أو بشرعته. حقبة المحسوبية العسكرية وصلت إلى نهايتها في العام 1990 مع الإطاحة بإرشاد بعد أشهر من الاحتجاجات والعنف في الشوارع. لقد كانت تلك تُعتبر نقطة تحول إلى صورة من صور الديمقراطية المتعددة الأحزاب، والتي كانت توجد فيها فرصة حقيقية للمعارضة بالفوز وتأسيس ائتلاف مسيطر جديد يتكون من مجموعة مختلفة من الأفراد والتحالفات التي لها امتيازات الوصول إلى الريوع الأكثر أهمية.

وهناك سمة أخرى مهمة لحقبة الثمانينيات تمثلت في أن التحول الاقتصادي التدريجي قد بدأ بعد دمار الحرب والضرر الناتج عن استخراج الريوع بشكل مدمر من المشروعات الإنتاجية. لقد بدأ كل من ضياء وإرشاد عملية الخصخصة التي بدأت بشكل بطيء في تقليل التجريد من الأصول في المشاريع الإنتاجية. غير أنه مع أخذ ضعف الإدارات أو الهيئات التنظيمية وحقوق الملكية في الاعتبار كانت المشروعات المخصصة وبشكل أولي أحسن حالا، وبقدر هامشي لا غير، فيما يخص الأداء الاقتصادي. وعلى رغم ذلك فإن فصل الريوع عن العوائد السياسية قلل من الأنواع المدمرة للعوائد الربعية في الاقتصاد. كما أنه أعطى الفرصة لظهور صناعة الملابس، والتي كان الرئيس ضياء، وبشكل مباشر، مشاركا في تأسيسها. المؤسسات الاقتصادية في تلك القطاعات الجديدة كان يمكن إنشاؤها من دون دعم مباشر من الائتلاف المسيطر، وبدأت تشق طريقها للنمو في ذلك الاقتصاد. ولحسن حظ بنغلاديش كانت صناعة الملابس من بين المستفيدين من العوائد العرضية التي حُصّصت لدول من أمثال بنغلاديش من خلال الحصص التي كان يخصصها اتفاق MFA^(*)، من أجل مصدري الملابس الأكثر تقدما. تلك العوائد خلقت حافزا ووفرت الفرص لنقل الإمكانات والقدرات التكنولوجية الحاكمة. وتشير الخبرة في صناعة الملابس إلى أنه حتى القطاعات ذات التكنولوجيا المنخفضة كانت تواجه إخفاقا في السوق يمنع من نقل التكنولوجيا. وكانت المصادفة التي مثلها اتفاق MFA أمرا جيدا بشكل خاص لبنغلاديش نظرا إلى أن الائتلاف المسيطر لم يكن يسعى إلى المساعدة في خلق مؤسسات إنتاجية جديدة. تركزت

(*) ترتيبات بشأن التجارة الدولية في المنسوجات. [المترجم].

إستراتيجيات الريع الخاصة بالائتلاف المسيطر، وبشكل رئيسي، على الاستقرار السياسي، في مقابل الإستراتيجيات التي وظفها قادة النظام المقيد البريتوري في حقبة الستينيات والذين كانوا وبشكل مباشر يخصصون الريع للأسمايين الناشئين في محاولة منهم لتسريع الصناعة والنمو.

ويمكن وصف المرحلة الخامسة (والحالية)، من العام 1990 فصاعدا، على أساس كونها «محسوبة تنافسية»، تدعم نظاما مقيدا ضعيفا شبه ناضج. هذا الأمر له عدة خصائص من النضج مثل المؤسسات السياسية التي يمكن أن يتم إنشاؤها وتشغيلها لتتحدى الائتلاف الحاكم، لكن تأييد الائتلاف المسيطر ليس شرطا أوليا لإنشاء أنواع عديدة من المؤسسات الاقتصادية، ولكن يوجد هناك وبشكل متزامن ضعف كبير في الهوامش. المحسوبة التنافسية هي الوصف الذي نطرحه لديموقراطيات الدول النامية، على الرغم من وجود اختلافات مهمة فيما بين الدول النامية (خان 2010). وبشكل رسمي وإلى حد كبير عمليا فإن الائتلاف المهيمن لم يعد هو المسيطر على تأسيس مؤسسات ومنظمات جديدة ومن بينها المؤسسات السياسية. وعلى رغم ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار بغياب الدولة الفيبرية Weberian التي تفرض حكم القانون، فإن عمل المؤسسات لا يزال يستلزم دعما من الفاعلين السياسيين، وكذلك من الدولة، وهو الذي يجب أن يتم «يُشترَى» على أساس «مشخص». فضلا عن ذلك فإن عناصر النضج قد تكون محدودة على الريع المهمة (مثل العوائد الداخلة في مشاريع الإنشاءات الكبرى أو مشاريع قطاع الطاقة) والتي يمكن أن يتم السيطرة عليها بشكل يستبعد الآخرين من قبل الائتلاف الذي يشغل السلطة حاليا. وكذلك، وبشكل مشابه، فإن الائتلاف المهيمن قد يبقي بعض المؤسسات تحت السيطرة (مثل قنوات التلفزيون والمؤسسات التي تنتمي إلى أشخاص أو مجموعات بعينها) أو يتخذ إجراءات ضدها، وغالبا بطريقة تعسفية للغاية. وعلى رغم ذلك وبالنسبة لنطاق عريض من المؤسسات هناك قدر كبير من الانفتاح بخصوص من يستطيع أن ينشئ تلك المؤسسات حتى وإن تعين شراء المساندة أو عدم التدخل من قبل الائتلاف المهيمن/ الدولة، على نحو غير مباشر، كلما دعت الحاجة. فضلا عن ذلك فإن الائتلاف المسيطر يستطيع من حيث المبدأ وبشكل عملي أن يحل محله ائتلاف جديد إذا كان في مقدور المعارضة أن تقوم بتنظيم تحالف ذي قوة تنظيمية كافية.

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

المرحلة الأحدث من النظام المقيد تواجه تحديات في كل من الأجواء السياسية والاقتصادية. وفي المناخ السياسي يظل تنافس الحزب ضعيفا للغاية بسبب أن «احتكام النخبة للقانون» لم يبدأ بعد وأن الأحزاب من وقت لآخر تقع في مواجهات عنيفة بخصوص كيفية إجراء الانتخابات. وفي المناخ الاقتصادي هناك الانفتاح الأوسع الذي له بعض التأثيرات المتناقضة. ونظرا إلى أن الائتلاف المسيطر يستطيع أن يقوم بالتغيير فإن هذا وبشكل عرضي يمكن أن يكون له نتائج سلبية على الاستثمار. وحيث ينشأ طلب على الاستثمارات الكبيرة الطويلة الأمد، كما هي الحال في قطاع الطاقة فإن المستثمرين يساورهم الخوف من احتمالية أن الائتلاف الجديد قد ينقلب على التعاقدات السابقة. ومن جانب آخر فإن قطاعات مثل الملابس والأدوية والنسيج يمكن أن توفر لأصحاب الأعمال والعمال فرص الحصول على إمكانات تكنولوجية ضرورية للتنافس العالمي. وليس من المحتمل أن تهدد المنظمات في تلك القطاعات إستراتيجيات استخراج العوائد الخاصة بالائتلاف المسيطر.

ويتميز بناء المؤسسات الإنتاجية في تلك القطاعات ببعض عناصر النضج. والدعم من جانب الائتلاف المسيطر لم يعد هو الشرط الأولي لتأسيسها. ومن الأمور الجديرة بالاهتمام أن تلك المؤسسات تساعد على النمو في بنغلاديش المعاصرة. وعلى رغم ذلك فإن استيعاب القدرات والإمكانات التكنولوجية في قطاعات جديدة بالكامل يواجه حالات فشل مهمة في السوق. ومن دون إستراتيجية لمعالجة أوجه الإخفاق في السوق تلك فإن ظهور المؤسسات الإنتاجية متوسطة الحجم الجديدة في قطاعات جديدة يجري تقييده بشكل فعال. ونظرا إلى أن الاستجابة لحالات الفشل في السوق تنطوي وبشكل نموذجي على خلق سياسة تعتمد على العوائد فإن الفشل هنا يعتبر فشلا بالضرورة في خلق وإدارة العوائد الإنتاجية. وفي الصفحات التالية سوف نلقي نظرة على المراحل الخمس للنظام الاجتماعي الناشئ في بنغلاديش بشيء من التفصيل.

2 - 1 التقسيم والأزمة الدستورية: 1947 - 1958

تأسست باكستان في العام 1947 من بعض المناطق الزراعية الأقل نموا في الهند. الأزمة الاقتصادية والسياسية العميقة في باكستان في نهاية الحكم البريطاني لم تكن

أمرا عرضيا. ضعف النمو الاقتصادي في المناطق التي غلب عليها الطابع الزراعي، والتي أصبحت باكستان، كان أمرا سيئا بما فيه الكفاية. ولكن بالإضافة إلى ذلك كانت العلاقات التجارية مع المناطق الصناعية في أماكن أخرى في الهند منقطعة نتيجة للتقسيم. والأسباب الكامنة وراء الأزمة السياسية كانت أكثر عمقا. فالأزمة الدستورية في باكستان المستقلة حديثا كانت شبه محتومة، نظرا إلى الطريقة التي نشأت بها الدولة. لقد كان شرق باكستان أكثر فقرا وأقل تطورا ولم يكن به رأسماليون من السكان الأصليين بشكل فعلي، وفعليا لم يكن هناك بيروقراطيون على مستوى رفيع أو ضباط من الجيش. لقد كان غرب باكستان ذلك يتميز بضعف النمو مقارنة بالمناطق الأكثر تقدما في الهند، ولكن العديد من رجال الأعمال المسلمين المهاجرين والبيروقراطيين على درجة رفيعة من أجزاء أخرى من الهند استوطنوا غرب الهند نظرا إلى أنهم كانوا أقرب، ثقافيا، إلى تلك المناطق. وكان الجيش أيضا يأتي في الغالب من منطقة البنجاب من غرب باكستان. والنظام المقيد الأساسي الذي ورثته باكستان/ بنغلاديش كان مهددا بالسقوط في الهاشنة نتيجة الاختلافات العنيفة بين النخب على ترتيبات دستورية تتعلق بتقاسم السلطة بين جناحي البلاد.

والمفارقة الكبيرة الكامنة وراء إنشاء باكستان تتمثل في أنه لم يكن هناك طموح كبير لدى النخبة في أي من الجناحين أن تكون هناك باكستان. لقد نُحتت باكستان من أهم منطقتين من المناطق ذات الأغلبية المسلمة في الهند: البنجاب (والتي كان مقدرًا للجزء الغربي منها أن يسيطر على غرب باكستان) والبنغال (الذي كان الجزء الشرقي منه قد أصبح شرق باكستان). ولم يكن كلاهما واقفا بقوة وراء فكرة باكستان قبل العام 1947 لمبررات معقولة. السيادة الديموغرافية للمسلمين في تلك المقاطعات كانت تعني أن المسلمين كانوا يستمتعون بالفعل بسيطرة جوهريّة في ظل النظام الانتخابي الذي أدخله البريطانيون في العام 1936. والمطالبة بباكستان جاءت من النخبة السياسية المسلمة في وسط وغرب الهند حيث كان المسلمون يعتبرون أقلية. واستخدم [محمد علي] جناح، بشكل خاص، المطالبة بباكستان كأداة مساومة في محاولة للحصول بضمانة للفدرالية، التي كان يؤمن بأنها تضمن أن المسلمين في كل أرجاء الهند بمقدورهم أن يكون لهم صوت مهم في الهند المستقلة (جلال 1985: 258). وعندما فشل نهرو وحزب المؤتمر في التوصل إلى اتفاق مع

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

جناح بشأن تلك المبادئ، وبشكل خاص بعد أن رفض نهرو اقتراحا تأسس على خطة بعثة مجلس الوزراء لإنشاء هيكلية فدرالية للهند العام 1946، كانت النخب المسلمة في جميع أرجاء الهند بدأت تفقد ثقتها بنوايا نهرو وحزب المؤتمر، وفجأة أصبحت باكستان أمرا لا مفر منه.

غير أن عصبه مسلمي الهند التي قادها جناح لم تكن قوية مؤسسيا سواء في البنغال أو في البنجاب وواجهت مشكلات خطيرة في سعيها من أجل توحيد دولة باكستان. كان غرب باكستان، وهو يتكون بشكل كبير من النخبة البنجابية، وسرعان ما اكتشفت النخب في باكستان الغربية، البنجابية في غالبيتها، أنهم هم المجموعة المسيطرة في الدولة الجديدة، وشجع هذا الكثير منهم على الحشد لفكرة باكستان. وخلافا لذلك كانت نخب باكستان الشرقية قد ظلت واقعة في صراعات مع القيادة المركزية. وفي جوهره كان هذا صراعا حول امتلاك السلطة لتوليد وتخصيص العوائد في الدولة الجديدة. لقد كانت لباكستان الشرقية الأغلبية بين سكان باكستان وبالتالي فقد تمتع المنظمون السياسيون فيه بإمكانية حيازة سلطة سياسية واسعة، بل وسلطة السيطرة على السياسات الباكستانية. غير أن باكستان الغربية كانت مسيطرة من حيث الجيش والبيروقراطية والسلطة الاقتصادية. ونتيجة لتلك التوترات كانت دولة باكستان الجديدة تواجه صراعات خطيرة فيما بين النخب منذ البداية. وفشل عقد من المناقشات الدستورية في حل قضية كيف أن العوائد يجب أن تُوزع بين تلك المجموعات المتنافسة. المشكلة الأساسية تمثلت في أن باكستان الشرقية الأكثر فقرا والأقل نموا لها النسبة الأكبر من السكان (في ذلك الوقت)، الأمر الذي جعل من الصعب على النخب من باكستان الغربية المسيطرة اقتصاديا أن تشعر بالثقة بأنهم يستطيعون أن يضمّنوا سيطرتهم وسيادتهم السياسية في أي نظام انتخابي. وعلى الرغم من أن باكستان الشرقية كانت أقل تطورا، بشكل نسبي مقارنة بالغرب، كان المنظمون السياسيون لها أكثر تنظيما تماما كما كان لها تاريخ أطول من التعبئة السياسية ضد الحكم الاستعماري. فضلا عن ذلك فإن الفلاحين الأغنياء في شرق البنغال كانت لديهم السلطة في المقاطعات البريطانية البنغالية منذ إصلاحات العام 1936 والتي سمحت للأحزاب السياسية بأن يقودها فلاحون أثرياء (مثل حزب كريشوك بروجما العلماني) والفوز في الانتخابات وتكوين حكومات إقليمية. تلك

الاختلالات في الإمكانيات والقدرات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية للنخب في كلا الجناحين خلقت صعوبات لا يمكن التغلب عليها في التوصل إلى تسوية دستورية. ويكاد الانقلاب العسكري للعام 1958 يكون نتيجة حتمية لذلك الأمر.

2 - السلطوية العسكرية: النظام المقيد

الأساسي «البريتوري»: 1958 - 1971:

في حين أن كلا من الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي كان أحد اهتمامات قيادة باكستان المدنية المبكرة إلا أنه بالنسبة إلى القيادة العسكرية التي أخذت زمام السلطة في العام 1958 كان تحقيق انتعاش اقتصادي هو الأولوية. ومن منظورهم كان بقاء البلاد يعتمد على القوة العسكرية وهذا بدوره كان يستلزم اقتصاداً قوياً (جلال 1990). ذهبوا إلى أن الاستقرار السياسي ينبغي تحقيقه بشكل أساسي من خلال قمع الحقوق المؤسسية. وكما هي الحال في بقية جنوب آسيا كانت حقبة الخمسينيات والستينيات في بنغلاديش/ باكستان فترة اتباع سياسات صناعية طموحة، ولكن في تلك الحالة كان ذلك واقعا تحت سيطرة ائتلاف سائد. أبقى النظام الأساسي المقيد البريتوري على الائتلاف المسيطر منذ العام 1958 وحتى 1971 مع التركيز على خلق مؤسسات إنتاجية أكثر تطوراً في الصناعة الحديثة. والهدف الثانوي كان يتمثل في استخدام العوائد للمحافظة على الاستقرار السياسي، ولكن في السياق الذي تكون فيه القوة هي الآلية الأولية للحد من الوصول إلى العوائد وقصرها على مجموعة ضيقة.

هذه الاستراتيجية في النهاية كانت مغلوطة نظراً إلى أنها لم تكن تقدر بشكل كافٍ قوة المعارضة التي كان من الممكن تنظيمها من خلال المجموعات المستبعدة المطالبة بالعوائد. في حين أنه كان هناك حشد وتعبئة متناميان للنخب المستبعدة في كلا الجناحين لباكستان. التعبئة في شرق باكستان أشعلت الموقف، نظراً إلى أن سياسات الدولة أثناء تلك الفترة كانت تمييزية ضد شرق باكستان ككل. وتوزيع العوائد على شرق باكستان كان يستفيد منه بشكل أولي رجال الأعمال من غير البنغاليين من أجل تأسيس صناعات في شرق باكستان. النخبة البنغالية الناشئة كانت مستبعدة بشكل كبير من الائتلاف المسيطر وليس مثيراً للدهشة أنهم كانوا

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

يتصورون استراتيجية الدولة على أساس كونها استراتيجية قمع قومية. وبالنهاية، تفجر صراعهم مع النخب السياسية والعسكرية غير البنغالية المسيطرة المنتمية لأصول في باكستان الغربية، حول توزيع الريوع، في صورة انهيار شامل للنظام الاجتماعي، وانتشار واسع للعنف، وظهور دولة بنغلاديش المستقلة. السمة المهمة للنظام المقيد الأساسي هي أن تلك الخبرة تكشف أنه كان سيصبح فقط مستقرا في حال كان هناك ما يكفي من المنظمين ذوي القدرة على العنف مشاركين في المجموعة الحاكمة. الحكومة العسكرية لباكستان في حقبة الستينيات كانت أكثر اهتماما بتسريع عملية النمو وكانت أقل اهتماما بالاستقرار. وذلك يرجع بشكل واضح إلى تقديرها للعنف المحتمل من خلال النخب المستبعدة والتي كان يمكن احتواؤها من خلال الدولة. ولا يمكن أن يكون هناك خطأ أكثر فداحة من هذا. فالسلطة في سياق المواجهات المدنية تعتمد على القدرة النسبية على تنظيم أعداد كبيرة من الناس للاحتجاج أو الاعتراض بطرق خاصة، وهنا يكمن احتكار العنف الذي لم يكن يمثل ضمانة كافية للاستقرار السياسي على المدى الطويل. تجاهل مطالب المنظمين السياسيين الأقوياء في باكستان نتج عنه تعبئة وحشد عنيف بشكل متزايد ومنتام في كلا الجناحين، أفضى في النهاية إلى سقوط الحكومة العسكرية وظهور دولة بنغلاديش الجديدة.

فقد أسس الانقلاب الذي قاده أيوب خان في العام 1958 نظاما استبداديا عسكريا يمكن وصفه على أساس كونه نظاما مقيدا بشكل متصلب. الصفة البريتورية فيه أتت من التهديد الواضح بالعنف للحد من الوصول إلى العوائد. كان القانون العرفي قد تم فرضه في محاولة لتقييد الحريات التنظيمية التي تتيح إنشاء مؤسسات سياسية. جميع العوائد المهمة كان يتم تخصيصها من أعلى. الائتلاف المسيطر كان يتكون من النخب البيروقراطية - العسكرية وحلفائهم من رجال الأعمال المقربين. ولبعض الوقت كان التهديد باستخدام القوة يعطل قدرة المنظمين المستبعيين على فرض أي تهديد ذي خطر للائتلاف المسيطر. وفي الوقت ذاته من خلال السيطرة على أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتحديد التعريفات والحصص أو الأنصبة والسيطرة على الوصول إلى الصرافة الأجنبية خلقت الدولة عوائد للنخب التجارية المميزة. التأثير الأولي لم يكن فقط تحقيق استقرار سياسي أكبر ولكن أيضا نموا مستداما استمر على مدار معظم فترة الستينيات. غير أن الكثير من العوائد التي أنشأتها

الدولة وسيطرت عليها كانت تركز على تأسيس مشاريع متطورة نسبيا والترويج لها في قطاعات جديدة. القيود المفروضة على الواردات وسعر الصرف المبالغ فيه (الذي جعل من استيراد الآليات أمر رخيص) ودعم التصدير الذي كان يعوض عن العملة المبالغ في قيمتها هي التي بنت هيكل العوائد التي خلقت حافزا قويا للاستثمار. كل من بدائل الواردات وصناعات التصدير قد تطورت وجرى خلق الحوافز من أجل الاستيعاب وتعلم استخدام التكنولوجيات الجديدة. بدائل الاستيراد المبكرة تمثلت بشكل أولي في النسيج وبشكل عام في الصناعات ذات رأس المال المنخفض ولكن كان هناك نمو أعقب ذلك في صناعات أخرى مثل الكيماويات وصناعات الأغذية والتصنيع الخفيف (بابانيك 1967: 1-74).

وعلى الرغم من أن الدولة لم تكن لديها الموارد لتوفير عوائد في شكل دعم مباشر لأصحاب الصناعات فإن الجمع بين سعر الصرف المقدر بأعلى من قيمته والقيود المفروضة على الواردات وترشيد الصرافة الأجنبية النادرة كانت ترقى وبشكل مهم جدا إلى دعم خفي للمستثمرين في الآليات الجديدة. وذكر بابانيك أن أرباحا تقدر بـ 50 في المائة إلى 100 في المائة سنويا لم تكن أمرا نادرا في الفترة من بدايات الخمسينيات وحتى منتصفها (بابانيك 1967: 33).

الوصول إلى تراخيص الصرافة الأجنبية كان جزءا مهما من تحقيق تلك العوائد، وهذا بدوره كان يستلزم علاقات وثيقة بين رجال الأعمال والنخب من البيروقراطيين والسياسيين. اعتمد النظام المقيد الأساسي الاتصالات الشخصية التي كانت توجد بين قيادة عصابة مسلمي الهند الحاكمة وعدد صغير من التجار وهي الاتصالات التي يعود تاريخها إلى ما قبل أيام التقسيم، والتي طورها هذا النظام. وقد تأسست «شركات بناء الأمة»، مثل شركة سفن بواخر المحمدي وشركة مصرف حبيب المحدودة من قبل هؤلاء التجار في الهند في ائتلاف مع عصابة مسلمي الهند، وقدمت مرشحين بارزين عندما تعين منح الأفراد أو الشركات مشروعات صناعية (رشيد جارديزي 1983: 1-8).

لقد بني النظام العسكري على عدد من الوكالات التي تأسست في السنوات المبكرة جدا من تاريخ الدولة. وبعد شهر واحد من الاستقلال عن بريطانيا في العام 1947 كان هناك مؤتمر للصناعات قد انعقد وطرح أثناءه أشكال مختلفة

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

من الدعم غير أن الاستجابة لذلك كانت ضعيفة جدا. وبشكل جزئي وكنتيجة لهذا الإحباط فإنه في العام 1952 كانت مؤسسة التنمية الصناعية الباكستانية قد تأسست بغرض إنشاء مشاريع وبعد ذلك يتم التصرف فيها بأسعار جاذبة للمالكين الذين يكرهون التعرض لمخاطر في القطاع الخاص. كان هناك أربعة أعضاء من إداراتها يأتون من شركات تجارية رائدة وكان أول رئيس للمؤسسة، وهو موظف عام يسمى غلام فاروق، قد أصبح واحدا من أصحاب الصناعات الرائدة في البلاد. سمحت تلك الترتيبات لرجال الأعمال بالحصول على عوائد من خلال جعل الدولة تستوعب أو تتحمل جميع مخاطر تأسيس مصنع جديد وبشكل خاص من خلال استيعاب تكاليف تدريب الموظفين على المهارات الجديدة. وكانت العلاقة بين العمل التجاري والحكومة وثيقة دوما وأبدا، كما كان هناك تناسب بين مستويات التراكم وبين معدلات النمو في القطاع الصناعي.

وكذلك تأسست في السنوات المبكرة مؤسسات مالية رئيسية كانت تقوم بتمويل الاستثمارات من خلال أصحاب الأعمال الجدد في صناعات جديدة لم يكن لها سجل بعد، ومن ثم لم تكن تمثل مخاطر قياسية بالنسبة إلى المصارف العادية. كانت تلك المؤسسات هي الشركة الباكستانية للاستثمار والائتمان الصناعي (PICIC) ومؤسسة التمويل الصناعي الباكستاني - والتي أصبحت لاحقا المصرف الباكستاني للتنمية الصناعية - (IDBP)، والتي كانت لها أهمية بالغة في سنوات لاحقة (الافي 1983: 46-50: أمدجد 1983: 235-50) ومن خلال توفير قروض بمعدلات فائدة منخفضة لرجال الأعمال بضمانات غير كافية أو خبرة كان يتم تخصيص العوائد المهمة لرجال الأعمال الذين يرعاهم الائتلاف المسيطر. وعلى الرغم من أن هاتين المؤسستين قامتتا بتخصيص نحو خمس إجمالي الموارد القابلة للاستثمار فإن رجال الأعمال الرائدة من الشركات الاحتكارية كانوا أيضا ممثلين في مجالس إدارة جميع المؤسسات المالية التابعة للدولة ومجالس إدارة الشركات الاحتكارية الأخرى (أمدجد 1982: 30-60 - 1983: الجدول 7-9).

تلك الوكالات ازدادت أهميتها في ظل الحكم العسكري. وكان هناك عدد صغير من الشركات الاحتكارية لها علاقات وثيقة مع الائتلاف الحاكم الذي كانت تستفيد منه بشكل كبير. ومنذ 1958 وحتى 1970 خصصت الشركة الباكستانية للاستثمار

والائتمان الصناعي(44.7 PICIC) في المائة من قروضها لثلاث عشرة شركة احتكارية، حتى إن المصرف الباكستاني للتنمية الصناعية (IDBP) الذي ركز على قروض أقل من 2.5 مليون روبية، قام بتخصيص 31.9 في المائة لـ 30 شركة احتكارية بين العام 1961 و1970 (أمجد 1980: 51) وبحلول أواخر حقبة الستينيات كانت المجموعات التجارية التسع عشرة تسيطر على 35 في المائة من الأصول الصناعية في حين أن الأربعة والأربعين الأعلى كانت تسيطر على نحو خمسين في المائة منها (أمجد 1982: 47). وكنتيجة للحيازات الأسرية المتبادلة لأسهم الشركات المسجلة في البورصة فإن العدد الخاص بالنسبة المئوية من الأصول الذي كان يسيطر عليه كبار العائلات كان أعلى من ذلك بكثير. في الصحافة الشعبية كانت العائلات الاثنتان والعشرون الأعلى قد أصبحت مثارا للهجوم بحسب ما يرد عن بعض الحسابات بأن تلك العائلات كانت تسيطر على معظم الأصول الإنتاجية الجديدة. من ثم فإنه بحلول أواخر الستينيات كان النظام المقيد في الاقتصاد له عدد: اثنتان وعشرون عائلة. الجدول (2-2) يظهر معدلات النمو في مختلف القطاعات بين 1950 و1980. معدلات النمو الابتدائي المرتفعة ثبت أنها غير قابلة للبقاء ويرجع هذا بشكل كبير إلى أن العديد من شركات التكنولوجيا العالية التي كانت مدعومة بعوائد (لمساعدتها على اكتساب القدرة على البقاء) لم ترق أبدا إلى الكفاية الذاتية. ويحتمل أيضا أن الكثير منها كان سيظل باقيا إذا منح له المزيد من الوقت، ولكن الأزمة السياسية أدت إلى التخلي عن تلك الاستراتيجيات بحلول أواخر حقبة السبعينيات.

(الجدول 2-2): النمو في باكستان الشرقية / بنغلاديش 1950-1980

الزراعة	الصناعة	التصنيع	
2.4	11.5	9.5	1950-5
0.3	8.6	8.5	1955-60
3.2	17.4	10.6	1960-5
2.8	7.7	5.3	1965-70
غير متاح	غير متاح	9.8-	1970-5
3.3	5.9	5.1	1975-80

المصادر: الامجير وير لاجي (1974: الملحق ت، الجدول 4، الملحق 14 - أ)، البنك الدولي (1984، 1986).

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

نجاح باكستان الاقتصادي في حقبة الستينيات دفع بعض الملاحظين من أمثال غوستاف بابانيك وهو اقتصادي في مجموعة هارفارد الاستشارية العاملة في باكستان، للقول بأن باكستان تعد نموذجا جديدا للنمو (بابانيك 1967:2). وبالنظر إلى ما جرى، يتبين أن نقطة الضعف في تحليل بابانيك كانت تتمثل في أن تسارع النمو هذا كان يعتمد على استمرار القدرة السياسية للدولة على توجيه كميات هائلة من الموارد إلى أيدي فئة رأسمالية ناشئة صغيرة أثناء أواخر الخمسينيات وبدايات الستينيات. النتائج الأولية لهذا النمو في إحصائيات بابانيك كانت تخفي حقيقة أن هذه الاستراتيجيات التراكمية كانت تعتمد على النظام المقيد الأساسي الضعيف، وعلى أن الدولة كانت لديها قدرات محدودة للغاية للتحكم في ذلك الدعم ولضمان أن النمو الإنتاجي يكون سريعا بما فيه الكفاية لجعل تلك الاستثمارات مجدية.

في البداية وكما هي الحال في الهند كانت قدرات حكم الدولة للحد من مشكلات المخاطر الأخلاقية ليست متطورة بشكل كاف. وكانت النتيجة أنه حتى مع حلول أواخر الستينيات كانت هناك مشاريع تجارية جديدة قد تم إنشاؤها منذ عقد من الزمن لم تكن لترقى إلى الدرجة التي يمكن أن تكون معها منافسا عالميا من دون استمرار وجود العوائد الضمنية. والفهم العام من ثم كان يتمثل في أن هذا يعتبر استراتيجية تهدف إلى إثراء المجموعات صاحبة الامتيازات. ونقطة الضعف الثانية كانت تتصل وبشكل وثيق مع تلك الأخيرة وكانت تتمثل في الفشل في تطوير فئة رأسمالية بنغالية عريضة في باكستان الشرقية/ بنغلاديش. ويصور الجدول (2-3) نقطة ضعف البرجوازية البنغالية نظرا إلى أن جانبا كبيرا من النمو في الاستثمارات الصناعية في باكستان الشرقية جاء بشكل أولي من خلال نمو في القطاع العام ووصل إلى ذروة نسبة 53 في المائة من جملة الاستثمارات في العام 1968. وبالنظر إلى ما جرى، يتبين أن النظام المقيد البريتوري فشل في تخصيص عوائد كافية للمنظمين للعنف الذين لديهم القدرة وخصص الكثير جدا من العوائد للرأسماليين بناء على المحسوبية، وتلك مجموعة لم تكن تتضمن تقريبا أحدا من الجناح الشرقي. وتبين أن الائتلاف الناشئ بين مصالح رجال الأعمال المستبعبدين ومصالح السياسيين المهمشين في باكستان الشرقية مدمر لاستقرار النظام.

(الجدول 2-3): الاستثمار الصناعي في غرب وشرق باكستان 1961-1971
مليون روبية بأسعار 1960 الثابتة

1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	1962	1961	
1061.36	916.87	1013.79	987.16	1087.96	1221.43	1062.50	757.05	846.15	852.94	غرب باكستان
3.2	8.3	11.6	10.9	10.8	9.8	3.2	15.6	3.9	5.1	% قطاع عام
700.88	796.84	799.81	477.02	390.00	450.21	382.30	332.21	459.42	205.99	شرق باكستان
45.7	50.7	53.0	24.8	25.0	24.3	24.3	29.8	13.8	21.7	% قطاع عام
1762.2	1713.7	1813.6	1464.2	1478.0	1671.6	1444.8	1089.3	1305.6	1058.9	جميع باكستان

المصدر: أمجد (1982: الجدول A-9) كانت الروبية الباكستانية تعادل 4.8 دولار أمريكي في ذلك الوقت.

ورغما عن ذلك فإنه كان هناك قدر من النمو في الفئة الرأسمالية الصناعية البنغالية في تلك الحقبة حتى وإن كانت مركزة في مشاريع متوسطة. في وقت استقلال بنغلاديش في العام 1971، توصلت إحدى الدراسات إلى أن هناك ست عشرة شركة تجارية بنغالية كبيرة، كل منها له أصول أو موجودات تقدر بما يزيد على 25 مليون روبية وبأصول أو موجودات مجمعة تبلغ تقريبا 700 مليون روبية (س. بارا نوف، ذكر ذلك سوبحان [1980: 15]). كانت الروبية الباكستانية تقريبا تعادل 4.8 دولار أمريكي في ذلك الوقت. وكان القسم الأكبر من البرجوازية الصناعية الناشئة من أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة إلى متوسطة الحجم. وباستبعاد صناعات الجوت JUTE والنسيج الكبرى منحت المؤسسات المالية التابعة للدولة التي تمون تأسيس المشروعات - بحلول العام 1971 ما يزيد على ثلاثة آلاف قرض للبنغاليين، معظمها أقل من 400 ألف روبية في مساعدة منها لإنشاء نحو 1300 وحدة (سويحان وأحمد 1980: 64-5). غير أنه كانت هناك مجموعة أكبر من ذلك بكثير من البنغاليين من الطبقات المتوسطة الدنيا، يشعرون بأنهم مستبعدون بالكامل. هذه الطبقات قدمت رجال الأعمال السياسيين والمنظمين الذين قاموا بقيادة حشد وتعبئة ناجحة بشكل متزايد ضد الائتلاف المسيطر. النظام الحاكم السلطوي العسكري أخطأ في الحكم على قوة تلك المجموعات المستبعدة وقدرتها

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

على أن تمثل تحديا مهما. النظام البريتوري كان يضع نصب عينيه توزيع العوائد من أجل الاستقرار السياسي غير أن هذا لم يكن كافيا على الإطلاق. الآلية المؤسسية لشراء الاستقرار كانت تسمى نظام «الديموقراطية الأساسية» وهي التي ابتدعها أيوب مع نظام الديموقراطيات الأساسية للعام 1959، وأحد أول التصرفات التي قام بها نظامه. لقد كان يسعى من وراء هذا إلى تجاوز النخب السياسية الثابتة في المدن من خلال خلق دائرة جديدة من الحاصلين على العوائد في القرى. كان هناك تسعة عشر ألفا من «الديموقراطيين الأساسيين» تم انتخابهم على أساس غير حزبي وكانوا هم المجموعة المخولة حق انتخاب أعضاء البرلمان. النظم السلطوية كانت غالبا تستخدم هذا التكتيك لتخطي الخصوم المباشرين لها من خلال مخاطبة مصالح هؤلاء الذين هم أدنى منهم وكان الآخرون وبشكل أولي يطالبون بتخفيض الأسعار وكان القائد الديكتاتوري غالبا ما يعتقد أنه من الأسهل السيطرة عليهم. كان «الديموقراطيون الأساسيون» ينتخبون أيضا وبشكل مباشر الرئيس. وكان توفير عوائد محدودة نسبيا لهذا الجيش الكبير من الممثلين الريفيين من خلال برامج إنشاء البنى التحتية الريفية والغذاء مقابل برامج العمل - كان ذلك لبعض الوقت كافيا لخلق مصدر تعويضي لدعم النظام الذي جعل من الصعب تنظيم معارضة أو انشقاق (سوبحان 1968). وفي النهاية كانت خطة الديموقراطية الأساسية قد انهزمت ذاتيا حيث أصبح الديموقراطيون الأساسيون الريفيون أكثر ثقة وطموحا، إذ اتضح لهم الكثير من الفرص الواضحة أمامهم من خلال الإدلاء بدلوهم في هذا الخضم المتزايد من المعارضة في المدن. وعندما بدأ هذا يحدث في أواخر الستينيات لم يكن تطوير هذا «المشتل» داخل النظام المقيد هو وحده الذي وقع تحت التهديد، بل إن النظام الاجتماعي كان يتعرض لتحدي جوهري نظرا إلى أنه لم تكن هناك سبل سهلة لإدماج ما يكفي من النخب المستبعدة في النظام بشكل سريع بما فيه الكفاية. وتحت وطأة الضغط في كلا جناحي باكستان سمحت الحكومة العسكرية بإجراء الانتخابات في العام 1970 وهي التي منحت رابطة عوامي AWAMI المسيطرة على باكستان الشرقية أغلبية مطلقة في البرلمان الباكستاني، كما أن الشرق كانت له أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي المركزي. لقد أدى هذا إلى أزمة دستورية أكثر خطورة بالنسبة إلى باكستان حيث إن النخب في باكستان الغربية لم تكن لديها الرغبة في ترك حزب

من باكستان الشرقية يشكل الحكومة. وآخر تصرف يائس في النظام المقيد البريتوري كانت الحملة القمعية الدموية التي مورست ضد المنظمين السياسيين ومؤيديهم من المفكرين في باكستان الشرقية في شهر مارس 1971. ومع تحول الصراع إلى العنف المفرط بشكل متزايد انهار النظام المقيد الأساسي بشكل سريع. وفي النهاية لم يكن النظام الاجتماعي ليتحمل هذا حيث اشتدت الحرب الأهلية وتحولت إلى حرب من أجل التحرر والاستقلال. وتدخلت الهند العدو التاريخي لباكستان لمساعدة النضال البنغالي من أجل الاستقلال وولدت دولة بنغلاديش المستقلة في العام 1971.

2-3 ظهور وسقوط النظام المقيد الأساسي «السلطوي الشعبي»: 1971-1975

سمحت الانطلاقة السياسية للعام 1971 بظهور علاقة مباشرة لأول مرة بين رجال الأعمال السياسيين البنغاليين والدولة. غير أن رجال الأعمال السياسيين البنغاليين الذين طال استبعادهم كانت لهم شهية غير محدودة بشكل واضح للحصول على العوائد ولم تكن لديهم قدرات على إدارة مثمرة لأي من الأصول والموارد التي كانوا يحصلون عليها. أمن التسارع الهائل في الاستيلاء على الأصول والموارد من قبل المؤسسات القوية سياسياً «التراكم الأولي» الذي كانت له نتائج كارثية على الإصلاح الاقتصادي بعد حرب، كانت هي ذاتها مدمرة بما فيه الكفاية. ورغم ما عن ذلك فإنه من خلال تلك العمليات تمكنت الطبقة الرأسمالية البنغالية من الظهور بعد عقد من الزمن. وتميزت المرحلة الثالثة، من العام 1971 حتى 1975، بنوع من «التراكم البدائي» الشامل وغير المنتج وفشل في التحول نحو دولة الحزب الواحد. وبشكل رسمي كانت الأخيرة تمثل محاولة لإضفاء الطابع الدستوري على النظام المقيد الأساسي، ولكن الفترة كانت تتميز بضعف متزايد.

جعلت الزيادة الهائلة في أعداد ومطالب رجال الأعمال السياسيين الذين أصبحوا الآن يريدون حصة من العوائد جعل من الصعب بناء نظام اجتماعي جديد. وإضافة إلى الأضرار التي نتجت عن ذلك الصراع خلق هذا الانتصار فجوة كبيرة بين تطورات جمع من المنظمين الذين شاركوا في (أو ادعوا أنهم شاركوا في) النضال من أجل الحرية والعوائد التي أتيحت لهم الاستيلاء عليها. رابطة عوامي كحزب مسيطر كانت لها العديد من الخصائص السلطوية منذ البداية نظراً إلى

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

أنها كانت تمثل ائتلافا عريضا من منظمين يتميزون بالقوة، معظمهم كان مسلحا، وقد استخدموا السلطة السياسية والعسكرية للاستيلاء على الأصول التي بقيت بلا صاحب، ولتسوية النزاعات فيما بينهم ومنع قوتهم الجمعية من أن تتعرض للتحدي. الاستيلاء على العوائد كان يتجاوز حدود الأشكال العادية للدعم المستهدف بأن يتضمن أنواعا مدمرة من «التراكم البدائي» نظرا إلى أن الأصول المتروكة قد تم أخذها وأحيانا ما كان يجري تجريدتها وكانت المصانع والمطاحن المؤممة تستخدم في إيجاد عوائد في شكل توظيف غير معزز ولأغراض سياسات التسعير. وليس من المستغرب أن هذا النظام المقيد كان يعاني ضعفا متزايدا مع الاستيلاء العلني من قبل الجماعات القوية سياسيا والعصابات المسلحة على الموارد. ولم تسفر المحاولة التي قام بها القائد القومي مجيب الرحمن في آخر دقيقة لإضفاء الصبغة الدستورية على نظامه السلطوي الشعبوي من خلال خلق دولة الحزب الواحد إلا عن زيادة الضعف، وأسهمت، مساهمة فعالة، في انهيار النظام المقيد الأساسي.

استمر العنف لأن توزيع العوائد بين أعداد تتزايد بشكل كبير من المطالبين أمر لم يكن من الممكن تسويته بأي وسيلة واضحة أخرى. ومع تزايد عدد المنظمين خارج الحزب، لم تيسر السيطرة المركزية عليه بشكل سهل. الأفراد والجماعات الذين كانوا يحصلون على أقل مما يتوقعون كانوا يهددون بترك الحزب والانضمام إلى المعارضة أو ممارسة العنف من الخارج ما لم يتم استيعابهم بناء على شروطهم. ولسوء الحظ فإن استيعاب جميع هؤلاء الأفراد والجماعات بناء على شروطهم كان يضيف الكثير من التوزيعات أكثر مما كان الاقتصاد يستطيع أن يستوعبه. الصراعات المتزايدة جرى الكشف عنها في عدد من المناقشات الأيديولوجية بين هؤلاء الذين ناضلوا أو يزعمون بأنهم ناضلوا في حرب التحرير وهؤلاء الذين - لأسباب مختلفة - لم يناضلوا أو لم يتمكنوا - وبين نسخ مختلفة قليلا من التوجه الأيديولوجي الاشتراكي المسيطر. ومن وراء تلك المجادلات كان يوجد القلق بشأن من الذي سيحصل على السلطة ليقرر أو يحدد توزيع العوائد.

لقد كان هذا الوضع وبشكل واضح لا يمكن تحمله وكان الحزب الحاكم، ورابطة عوامي تسعى إلى إعادة تأكيد النظام المقيد الأساسي من خلال خلق دولة الحزب الواحد. في يناير من العام 1975 لم يتم الدفع بالتعديل الرابع للدستور

رغما عن التشككات من جانب عديد من أعضاء الحزب إلا عندما هدد رئيس الوزراء مجيب الرحمن، قائد حركة التحرير، بالاستقالة (كريم 2005: 348). انتقل التعديل الدستوري في بنغلاديش إلى نظام رئاسي، مع سلطة مركزة في يدي مجيب الرحمن الذي أصبح رئيسا. هذا التعديل أيضا وفر الأساس لخلق الحزب القومي مع سلطة وحيدة للمشاركة في النشاط السياسي وجميع أعضاء البرلمان والرئيس يجب أن ينتموا إلى هذا الحزب. في شهر فبراير جميع الأحزاب جرى تعليقها وتدشين الحزب القومي، رابطة عوامي كريشوك سروميك بنغلادش (رابطة عوامي للعمال والفلاحين) أو الباكسال BAKSAL (ماسكارينهااس 1986: 57). حصلت تلك الخطة على دعم قوي من الجماعات المؤيدة لموسكو من الشيوعيين نظرا إلى أنها كانت تتوافق مع النسخة المنقولة عن تجارب الحزب الواحد المشابهة في أجزاء أخرى من العالم النامي وبعد ذلك أيدتها موسكو. وبصرف النظر عن الفكر الأيديولوجي الاشتراكي فإن هذا كان يعتبر وبشكل محاولة واضحة لتأكيد السيطرة المركزية على تخصيص العوائد في نطاق الائتلاف المسيطر والمحدود. بمعنى آخر إعادة خلق نسخة الحزب الواحد السلطوية من النظام المقيد الأساسي.

غير أن الأيديولوجيات كان لها دورها. لقد كان هناك قلق حقيقي بشأن الخطة من جانب هؤلاء الذين يعتقدون أنها مجرد بداية وأن هذا سيعمل على تحويل الدولة إلى الاقتصاد المخطط بحسب النمط الستاليني. ومن دون شك كان دعم الشيوعيين المؤيدين لموسكو لتلك الخطة يعتمد على ذات التوقع. ومع ذلك فإن فشل هذا الاقتراح في الفوز بتأييد العديد من مساعدي مجيب الرحمن الأساسيين كان أمرا ذا أهمية. العديد من الناس داخل الحزب وخارجه كانوا يرون تلك الحركة على أساس كونها الذروة المنطقية لما جرى اتخاذه من خطوات نحو الحماية السلطوية للعوائد من قبل الائتلاف الحاكم. انتخابات العام 1973، رغما عن أنها أسفرت عن انتصار كبير لرابطة عوامي، فقد كشفت مدى ضعف العديد من القيادات العليا في الحزب، وساد الاعتقاد بأن إعادة انتخابهم تمت من خلال تدخلات في العملية الانتخابية (كريم 2005: 305-308). والعديد من أزمالات مجيب الرحمن وأقاربه موضع سخط بالغ لما يقومون به من أفعال تتعلق بالمصادرة والحصانة الصارخة التي يتمتعون بها من جميع القيود والضوابط القانونية.

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

وكما اقترح حزب عوامي القومي المعارض: «عائلات باكستان الاثنتان والعشرون أصبحت ألفين» (كريم 2005: 290). وكان في مقدور الحزب أن يضيف أن عوائد الألفين كانت تعتمد وبشكل مطلق على المصادرات ولم تكن ترتبط بتعلم تكنولوجيا جديدة أو بالتصنيع. وكانت القوات شبه العسكرية «جاتيو راخي باهيني» (قوات الدفاع الوطني) يتزايد استخدامها من أجل حماية قيادات رابطة عوامي من التعرض للهجوم وأيضا ترهيب الناخبين في أثناء الانتخابات (كريم 2005: 273). ويتعين تقييم ظهور الباكسال BAKSAL في ضوء هذه المعطيات. وفي حين أنه كانت هناك تظاهرات عامة قليلة ضد التعديل الدستوري بيد أن مناخ الخوف لم يكن مناسباً للتعبير الحر عن الآراء ووجهات النظر. وسرا كانت هناك العديد من المجموعات المختلفة داخل وخارج الحزب الحاكم قد بدأت في التخطيط للتخلص من عنف مجيب الرحمن (ماسكارينهاس 1986: 64). كما أن مجيب الرحمن بنفسه وضح أن التعديل الرابع لم يكن يمكن أن يوفر حلاً دائماً وأنه مجرد استجابة طارئة لوضع خارج السيطرة: «نظام الحزب الواحد هذا هو مجرد أمر مؤقت». «ومجرد أن أخلص البلاد من الثورة المضادة فإنني سوف أستعيد ديموقراطية تقوم على تعددية حزبية» (نقل في كريم 2005: 258). وكان أخطر أعداء مجيب الرحمن داخل حزبه هو. العديد من الأعضاء اليمينيين من وزارته والسفارات الأجنبية كانت على علم بأن هناك إضراباً مخططاً له، ضده وضد عائلته (ليف شولتيز 1979: ماسكارينهاس 1986). وهكذا، ففي 15 أغسطس 1975 بعد أقل من أربعة أعوام من الاستقلال جرى اغتيال الأب الروحي ورئيس الدولة الجديدة.

وبشكل منفصل عن الخيانات والمؤامرات كان من الواضح أن الخطة لخلق دولة الحزب الواحد لم تكن تحظى بشعبية كبيرة لدى العديد من قطاعات النخبة الذين كانوا من المفترض أن ينضموا معاً في نظام أساسي شامل ومقيد. ونظراً إلى أن بقاء فاعلية النظام المقيد تتمثل في أن المنظمين الرئيسيين للعنف يجب أن يكون لديهم الدافع للكف عن ممارسة العنف فقد ثبت أن تجربة الباكسال كانت تمثل فشلاً ذريعاً. والسؤال الجدير بالاهتمام هو لماذا لم تجد محاولة صوغ ائتلاف مسيطر، على هذا النحو، دعماً واسع النطاق داخل الجماعة ذاتها، التي كانت تسعى إلى الاندماج. للإجابات المحتملة، عن هذا السؤال تداعيات مهمة على فهم طبيعة النظام المقيد الذي ظهر بعد ذلك في بنغلاديش.

وتتمثل المشكلة الأساسية في محاولة فرض نظام على توزيع العوائد في دول فقيرة باستخدام بنية استبدادية ذات حزب واحد في أنه ليست هناك نخبة محددة بشكل جيد، من الأصل. فالتراكم السياسي في جنوب آسيا عبارة عن عملية دينامية تكون فيها الطبقات المتابعة من رجال الأعمال السياسيين المعتمدين على الدعم الحكومي مستمرة في الظهور على جميع المستويات. وهناك طريقة واحدة لتصور ذلك الأمر تتمثل في التفكير في حشد من مؤسسات المحسوبة - مع الأحزمة الناقلة التي يأخذ كل منها الأفراد من رجال الأعمال المعتمدين على مساندة الدولة لأعلى والأفراد في أعلى المستويات يتعرضون لانتقال من تراكمات سياسية خالصة إلى مجموعات متنوعة من التراكمات الاقتصادية والسياسية بينما يباشرون بالاستثمار في مشروعات إنتاجية من مختلف الأنواع. الحزب الشعبوي السلطوي ليس إلا ائتلافا لعدد كبير من المنظمات التي تحصل على خدمات والتي انضمت معا في ائتلاف أكبر. وتواجه محاولة تحديد توزيع الريوع، بطريقة متسقة، في هذا السياق، أنواعا مختلفة من المشكلات.

المشكلة الأولى تتمثل في تحديد توزيع الريوع بين المؤسسات الموالية التي تشكل معا ائتلافا أكبر، وداخلها. وإذا كانت كل مؤسسة من تلك المؤسسات قد حققت ريوعتها الخاصة بها وكان السؤال فقط عن حماية ريوع كل منها فإن المشكلة كانت ستصبح أبسط بكثير وكان يمكن للمؤسسات أن توفر وبشكل جمعي تطبيقا للحماية من طرف ثالث للريوع الخاصة بكل مؤسسة منها. إن هذا يمكن أن يحدث إذا كانت جميع المؤسسات إنتاجية أو إذا كان الرعاة لكل مؤسسة يحصلون على الريوع بشكل منفرد من عملائهم الخاصين بهم. ولكن إذا كان هناك جزء مهم من ريوع المؤسسات يعتمد على «التراكم البدائي» فإن كل ائتلاف كان يستهدف نفس ذلك التجميع من الموارد الاجتماعية من أجل الاستيلاء عليه. في هذه الحالة فإن توزيع الريوع بين المؤسسات لا يمكن أن تضمنه المؤسسات ذاتها. كل مؤسسة لم تعد تستطيع فرض تطبيق طرف ثالث لريوع مؤسسات أخرى، نظرا إلى أنه يحتمل أن يكون هناك تعارض للمصالح. القائد القوي جدا هو الذي كان في مقدوره معالجة الفصل في توزيع الريوع بين المؤسسات و فقط إذا كان ذلك القائد لديه دعم من معظم المؤسسات، معظم الوقت.

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

وحتى في الفترة السابقة على تجربة الحزب الواحد فإن رابطة عوامي كانت تواجه أزمة متزايدة في إدارة صراعات التوزيع داخل الحزب. كانت هناك أعداد كبيرة من القيادات الساخطة في داخل الحزب والبعض كان يتركه. لقد كان يحدث هذا في وقت مبكر منذ العام 1972. واتسم تخلي جماعة كبيرة من الجناح اليساري، تحديداً، عن رابطة عوامي لكي تشكل جاتيو شوماج تانتریک دال (الحزب الوطني الاشتراكي) في العام 1972 بأهمية خاصة. وإذا كان التوزيع بين الائتلافات يعتمد على قرار القائد الأعلى فإن جميع التحالفات يجب أن تكون واثقة من وصولها إلى ذلك القائد وأن هذا القائد يجب أن تكون لديه السلطة الكافية لفرض القرارات بمجرد أن يجري اتخاذها. التحول إلى بنية الحزب الواحد يجب أن يجري فهمه في ضوء هذه المعطيات. وليس من الواضح إن كان مجيب الرحمن توافرت لديه السلطة أو التركيز الفعلي للقوة لضمان أن جميع المنظمين الأفراد سيدخلون في بنية الحزب الواحد، وبعد ذلك يقبلون بتوزيع الريوع التي يفرضها القائد. وتاريخياً فإن نظام الحزب الواحد المستدام يستلزم تركيزاً معتبراً من السيطرة على الريوع وعلى أجهزة القوة في المركز وهذا لم يكن واضحاً في بنغلاديش في العام 1975. ونظراً إلى أن جميع الائتلافات ليس في وسعها أن تستيقن من أن القائد سوف يعاملها، فعلياً، بشكل منصف ونظراً إلى أن ترك الحزب الدستوري الواحد أمر غير ممكن قانوناً فإن الائتلافات المقربة بالفعل من القائد هي، وحدها، التي كانت توافق طواعية على الانضمام إلى النظام الجديد.

والمشكلة الثانية هي تحديد حدود الائتلاف المسيطر. وقد يكون هناك عدد غير محدد من المنظمين السياسيين الذين يعتقدون أنهم لديهم من القدرة الكافية لتحدي الائتلاف المسيطر ما يجعلهم جديريين بالدخول والحصول على حصة من الريوع. ومع ذلك فكلما زاد عدد المنظمين الذين يجري إدماجهم كلما كانت معدلات العوائد التي يحصل عليها المنظمون أقل. والمشكلة الخاصة بالائتلاف المسيطر المحدد تحديداً رسمياً وجيداً في دولة الحزب الواحد هي أنها تحدد الداخلين والخارجين بشكل واضح وتخلق حوافز قوية لمن هم خارج الائتلاف المسيطر للاتحاد ضد من هم بالداخل. في النظام البريتوري فإن المقبولين داخله لم يكونوا محددين بشكل رسمي ولكن كان من الواضح أن هناك مجموعة صغيرة

جدا تحصل على امتيازات. العوائد السياسية كان يجري توزيعها على نطاق عريض ولكن لمصلحة منظمين أقل قوة ولم تحقق استقرارا إلا لبعض الوقت. غير أن الدعم الذي يتم شراؤه من «الديموقراطيين الأساسيين» إلى جانب التهديد باستخدام القوة لم يكن ليمنع المنظمين المستبعبدين من معارضة النظام لوقت طويل. دولة الحزب الواحد المقترحة تحدد مجموعة عريضة على أساس كونهم من المشاركين المحتملين ولكنها حددت الحدود بشكل واضح للغاية. لقد خلق هذا حافزا قويا لجميع هؤلاء الذين شعروا بأنهم يمكن أن يجري استبعادهم أو قد لا يحصلون على عوائد كافية لمناهضة تلك الترتيبات.

وبالإضافة إلى الصعوبة في تنظيم تراكم بدائي من خلال دولة الحزب الواحد في سياق النخب الناشئة بشكل سريع هناك مشكلة أخرى أمام النموذج السلطوي الشعبي تمثلت في أن بعض التراكمات البدائية كانت ناتجة بالفعل عن رأسمالين جدد لم يكونوا يريدون قيود الاشتراكية. وبحلول العام 1974 خلقت المصادرة فئة رأسمالية قادرة تريد فرصا لتحويل بعض غنائمهم إلى مشروعات إنتاجية. لقد كانوا يريدون حقوقا للملكية إضافة إلى استثماراتهم المحمية. والضغط من جانب هذه الجماعة نتجت عنها بالفعل مراجعة للسياسة الصناعية الاشتراكية للحكومة. وفي العام 1974 كان سقف الاستثمارات الخاصة قد ارتفع من 2,5 مليون إلى 30 مليون تাকা (*). وكانت عمليات المشاركة مع مستثمرين أجانب خاصين أمرا مسموحا به والقرار الرسمي بتأجيل الديون المستحقة عند التأميم قد ازداد من عشرة إلى خمسة عشر عاما. والرأسماليون الناشئون لم يكونوا بالغى الحماس باحتمال قيام دولة الحزب الواحد التي كان يمكن في ظلها الرجوع عن تلك التحولات. وبعض المراكمين الناجحين في رابطة عوامي قد أصبحوا غرباء أو منفصلين عن الحزب الذي استفادوا منه وشكلوا مصدرا يمينيا داخليا لمعارضة النظام المقيد المقترح.

ويبدو أن الائتلافات المسيطرة المحددة جيدا مثل دول الحزب الواحد إما أنها تستلزم السيطرة العسكرية لقيادة تعتمد على إحكام قبضتها على تدفق كبير لعوائد مباشرة تتأتى لها - على سبيل المثال - من ريع الموارد الطبيعية أو أنها تستلزم مؤسسات تعتمد على الحزب توفر مسارات مهنية معقولة للمنظمين لارتقاء هرمية الحزب للاستفادة من الاقتصاد المتنامي. وحيث تكون القيادة مسيطرة بالفعل على

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

التدفقات المهمة من العوائد من الموارد الاستخراجية فإن هذا يمكن أن يمنحها القدرة العسكرية للتعامل مع الخارجين وتوفير ما يكفي للداخلين ولتحقيق استقرار سياسي. بعض الدول الغنية بالنفط ذات الحزب الواحد تطرح أمثلة لهذه النوعية من الائتلافات المسيطرة. ولاتزال معايرة حدود الحزب هي الأمر الحاكم لضمان أن القوى المتاحة تعتبر كافية للتعامل مع النزاع المحتمل. بالتأكيد فإن درجة تركيز القوة والعوائد اللازمة لتدشين نظام الحزب الواحد من هذه النوعية تعتبر مجدية ولكنها لا تتقرر وفق اعتبارات مطلقة، ولكنها تتقرر، بالأحرى، بالتناسب مع القوة التنظيمية للمؤسسات التي يحتمل أن تطالب بريوع من خلال التهديد باللجوء إلى العنف.

وهناك نوعية أخرى من الائتلافات المسيطرة يبدو أنها فاعلة، وتتمثل في الحزب الواحد الذي يقوم على نطاق عريض للغاية ومن ثم فإنه لا يوفر ريوعا مهمة بشكل مباشر للأفراد الأدنى مرتبة في السلسلة التنظيمية. ولكي يكتسب صدقية، فإن الحزب يوفر لمنظّميه زيادة الريوع مع مرور الوقت، ويتضمن هذا أن يتوفر الحزب على إمكان الوصول إلى العوائد من اقتصاد ينمو فعليا. هذا النوع من الاستراتيجيات قد يفيد إذا كان الحزب المنظم بشكل جيد يدير نسخة الدولة النامية كما هي الحال في الصين. وعصبة باكسال التي كان يقودها مجيب الرحمن لم يكن لديها أي من تلك الخصائص. إنه لم يكن يسيطر على الموارد الكافية بشكل مباشر لخلق ائتلاف متماسك اعتمادا على السيطرة على العوائد وأدوات القوة في المركز. بالفعل فإن الحزب لم يكن يسيطر حتى بالكامل على الجيش، كما أن مجيب الرحمن كان عليه أن يقوم ببناء قوى برلمانية لحمايته، ومن ثم تحييد الجيش وعزله. والذين قاموا باغتيال مجيب الرحمن كانوا من ضباط الجيش السابقين، وذلك على الرغم من أن مؤامرة الإطاحة به تضمنت العديدين من غيرهم. كما أن الحزب لم يكن يملك استراتيجية تنمية موثوقة ولا التنظيم الداخلي القوي الذي كان يمكن أن يسمح بإتاحة مسارات مهنية مستقرة للمنظمين السياسيين الخاضعين له من خلال ضمان حصص عادلة لهم من الريوع المستقبلية.

وبالتالي فالريوع التي كانت تسعى الائتلافات المتنافسة من النخب إلى الاستيلاء عليها في بنغلاديش كانت هي أيضا ذات صلة. ولقد كان ضعف النظام المقيد سببا ونتيجة، في آن معا، لحقيقة أن المصادرة السياسية في ذلك الوقت لم تكن منتجة

بشكل كبير. لقد كانت تعتمد على الاستيلاء على الأصول المتروكة ومصادرة الموارد العامة من خلال خلق توظيف زائد وعقود إنشاءات وعقود استيراد.. إلخ. هذه الأنواع من التراكم الأولي خلقت عوائد صفرية وعلى أفضل الأحوال لم يكن لها أي أثر إيجابي في الإنتاج وفي العديد من الحالات كان لها تأثير سلبي خطير. الهدف الرئيسي من المصادرة كان الأصول المتروكة من قبل الباكستانيين المغادرين. ولكن في خضم الفوضى فإن أصول العديد من البنغاليين كانت أيضا مستهدفة وتضمن ذلك أصول أي مجموعة ارتبطت بالباكستانيين مثل البيهاري (السكان غير البنغاليين). ليس فقط ذلك بل إن أصول العديد من الهندوس (الذين لم يكونوا أبدا من المؤيدين لباكستان) جرى الاستيلاء عليها كذلك (كريم 2005: 283 - 290). الأصول الإنتاجية المهمة للرأسماليين في باكستان الغربية مثل المصانع الكبرى لم يكن يمكن خصصتها مباشرة نظرا إلى عدم وجود طبقة من أصحاب المشروعات البنغاليين، ولكن كان يجري تأميمها من قبل الدولة ونتجت عن ذلك زيادة في حصة الدولة في الصناعة الحديثة من 34 في المائة إلى 81 في المائة. ولكن حتى هذا لم يكن كافيا للنظام السياسي الجديد. وقد نقل القرار الرئاسي الصادر في شهر مارس 1972 العديد من المصانع التي كانت، في وقت سابق، مملوكة لبنغاليين، في قطاعات الجوت والقطن والسكر إلى الملكية العامة. لقد رفع هذا من حصة القطاع العام إلى ما لا يقل عن 92 من أصول الصناعة الحديثة مع زيادة موافقة لها في الموارد الاقتصادية والوظائف التي كان في مقدور الدولة أن تخصصها لمؤيديها (مرشد وسوبحان 1987: 3-4، سوبحان وأحمد 1980: الجدول 10-1). والتوظيف في الخدمات العامة شهد توسعا كبيرا. وفي وقت التحرر العام 1971 كان هناك 450 ألف موظف من جميع الدرجات في الخدمات العامة منهم فقط 320 مسؤولا على مستوى وكيل وزارة أو أعلى. وبحلول العام 1973 كان إجمالي التوظيف في الخدمات العامة قد ازداد إلى ما فوق 650 ألفا مع مسؤولين في درجات عليا ازدادوا إلى 660 (البنك الدولي 1984: 109). وبعض هذا النمو كان يرجع إلى التغيير في التغطية من إدماج وحدات صناعية جديدة داخل القطاع العام، فدخلت هيئة الموظفين الإداريين في نطاق الخدمات العامة. ولكن عدد الموظفين المكتبيين في القطاع الصناعي الصغير بينغلاديش لم يكن يمثل إلا جزءا من الزيادة.

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

وقد استخدمت الائتلافات داخل الحزب الحاكم سلطتها السياسية لإثراء ذاتها بشكل مباشر (ي. أحمد 1986: 27، عمر 1980). ويصف نور الاسلام، وهو أحد الاقتصاديين في مفوضية التخطيط في ذلك الوقت يصف بعض العمليات قائلا:

بحلول العام 1974 كان هناك عدد من العوامل التي أسهمت في تكديس فائض الأموال في أيد خاصة. والسبب واحد كان يجري تحصيل أرباح كبيرة من الأنشطة الأهلية والاستيراد والأنشطة التجارية وتضمن هذا التجارة غير الشرعية مثل التجارة في السلع المهربة وتهريب الجوت والسلع الأخرى الممكن تصديرها عبر الحدود. ونظرا إلى أن تلك المعاملات التجارية لم تكن مشروعة فإن بدل المخاطر كان مرتفعا وكذلك الأرباح، إذا تحققت أرباح. بالإضافة إلى ذلك العديد من المباني السكنية والمشاريع التجارية التي تخلى عنها الباكستانيون جرى الاستيلاء عليها بصفة غير شرعية من قبل أشخاص ليست لهم صفة رسمية. «المكلفون بالإدارة» في مثل تلك المشروعات التجارية كان يجري تعيينهم بشكل سريع من قبل الحكومة في العام 1972 مباشرة بعد الاستقلال وكون هؤلاء ثروات من خلال البيع غير المعلن للأصول. فضلا عن ذلك كانت هناك أرباح يجري الحصول عليها من العوائد وبيع المبيعات الخاصة بالمنازل المهجورة التي جرى احتلالها بشكل غير شرعي من أفراد ليست لهم صفة رسمية. وهؤلاء الذين راكموا موارد مالية كانوا يدفعون الحكومة إلى الالتزام بدور دائم وجوهري للمشروعات الخاصة في اقتصاد بنغلاديش. (إسلام 1979: 522 - 526).

هذا التراكم البدائي المتسارع كانت له آثاره السلبية المتوقعة في أداء الاقتصاد. وتقييم الحقبة 1970 1975- أمر صعب نظرا إلى الأضرار الحقيقية بسبب الحرب وقصر مدة حياة النظام الحاكم. الإنتاجية في مجال التصنيع كان معدل متوسطها أقل من 50 في المائة من المستوى الذي جرى الوصول إليه في العام 1970 وكانت الأجور الحقيقية في مجال التصنيع في المتوسط نحو 60 في المائة من مستوى مثلتها في 1970 (البنك الدولي 1978: المجلد 2، الملحق 1-6، ص 173: 1984: المجلد 2، الجدول 9-12، ص 118). بالإضافة إلى ذلك فإنه في العام 1974 عانت بنغلاديش مجاعة خطيرة وقعت من دون تراجع ذي خطر في إجمالي الغذاء المتوافر (سين 1983). وكانت الأسباب تتمثل وبشكل كبير في فشل الدولة في إدارة التوزيع وضمان القوة الشرائية في ظروف حكمها التخزين السري للسلع والتهريب.

هناك أكثر من مليون شخص توفوا في المجاعة وبما قد يفوق عدد من ماتوا في حرب التحرير (كريم 2005: 335 - 340، سين 1983: 134 - 141). كما أن الدولة بالتأكيد لم تكن ستظل معزولة عن النتائج والتبعات السياسية الناجمة عن الانهيار الاقتصادي. الدافع لـ «الثورة الثانية» وخلق دولة الحزب الواحد جاء من الأزمة الاقتصادية والحاجة لإحكام السيطرة على المصادر والمضاربات وهي الأمور التي كانت تدمر الاقتصاد.

2-4 المحسوبة السلطوية 1990 - 1975

تساعد مشكلات المرحلة الأولى والثانية في تفسير العديد من خصائص التحول والانتقال الذي حدث بعد ذلك. لقد جاء اغتيال مجيب الرحمن بالعسكريين إلى السلطة من خلال سلسلة دموية من الانقلابات والانقلابات المضادة. غير أن القيادة العسكرية كانت تعلم في ذلك الوقت أنه لا النموذج البريتوري الباكستاني ولا النموذج الاستبدادي الشعبي القائم على الحزب الواحد كان سيفيد في بنغلاديش. الجنرال ضياء الرحمن Ziaur Rahman، الذي أصبح رئيساً رسمياً بعد ذلك عام 1977 كان مناضلاً من أجل الحرية وكانت شعبيته تمتد على نطاق واسع. على الرغم من ذلك فإنه كان يهتم ببناء كتلة قوية من المؤيدين لحكمه. لقد فعل ذلك ببناء حزب سياسي أصبح في النهاية حزب بنغلاديش الوطني (BNP)، وبقي أحد الحزبين المسيطرين في بنغلاديش المعاصرة. والفترة من 1975 حتى 1990 كانت فترة من المحسوبة السلطوية عندما شكلت القيادات العسكرية أحزاباً اعتماداً على توزيع الريع الداخلي وشجعت على التنافس السياسي بتحديد ملامح الجماعات الأكثر تناسباً لإدماجها. تلك الاستراتيجية الهادفة إلى بناء ائتلاف مسيطر كان لها عدد من السمات والمميزات المهمة التي تختلف عن نظيرتها في المراحل والأطوار السابقة.

أولاً الشروط التي انضم على أساسها قادة الائتلاف، كأفراد، إلى الائتلاف المسيطر كان يُساوَم عليها فردياً. والمنظمون الأفراد كان بمقدورهم الانضمام أو ترك الائتلاف المسيطر اعتماداً على حسابات صافي الأرباح التي يقوم بها القائد الأعلى وقيادات الائتلاف الذين كانوا يساومون على الدخول. شروط المساومة كانت بسيطة: القائد القومي كان يريد أن يدمج أكبر عدد ممكن من المنظمين

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

الأكثر أهمية في داخل الحزب بأقل تكلفة ممكنة فيما يخص العوائد التي يطالبون بها. وسمحت الإيديولوجية العريضة للتنمية والقومية التي صنعت هوية الحزب الجديد للمنظمين الأفراد من أقصى اليمين واليسار وكل شخص فيما بينهما بأن يسعى إلى شروط للدخول في الائتلاف المسيطر الجديد. وتوقف الثمن الذي كان بمقدور القيادات الفردية الحصول عليه، على قدراتهم التنظيمية الثابتة وأهمية تركهم للأحزاب التي هم فيها. وحيث إن الأحزاب الأخرى لم تكن محظورة بعد فإن المنظمين كانت لديهم قدرة إثبات قدراتهم التنظيمية خارج الحزب الحاكم قبل السعي نحو شروط الاندماج والأحزاب المعارضة كان مسموحا لها بأن تنشأ وتعمل وتنافس في الانتخابات لإظهار قدرتها التنظيمية. القيد الوحيد كان يتمثل في أنه من الواضح بشكل غير ضمني أن الوظائف العليا لم تكن مطروحة للتنافس نظرا إلى أن الحزب المسيطر لم يكن يرغب في أن يتعرض لهزيمة في أحد الانتخابات بتسليم زمام سلطة إدارته.

وثانيا لم تكن هناك أي محاولة قد جرت لترسيم حدود الائتلاف المسيطر بشكل مسبق. كان النظام الحاكم يحتفظ بحقه في معايرة حجم الائتلاف المسيطر، ومرة أخرى كان يجري ذلك من خلال عملية تنافسية للتقييم والتفاوض. وهذا أيضا كان يضمن أن النخب المستبعدة كان لديها توقع بأن تُدمج بناء على الشروط الملائمة في المستقبل إذا ما التزمت بقواعد اللعبة. وضمن الجمع بين تلك الخصائص أن تُخصّص الريوع المطلوبة بشكل تنافسي على المنظمين السياسيين الأكثر أهمية وكان الاستقرار السياسي يتحقق نتيجة لذلك.

وفي النهاية كان كل من ضياء الرحمن وإرشاد يتنافسان على فحص قوة المنظمين السياسيين القائمين من خلال إنشاء أصوات ريفية جديدة من خلال عمليات اللامركزية. تلك الاستراتيجيات كانت مألوفة تماما في استراتيجية «الديموقراطية الأساسية» الخاصة بالحقبة البريتورية. ولكنها أصبحت تمثل، في هذه المرحلة، جزءا من استراتيجية أوسع وليست المصدر الحصري لإعادة توزيع العوائد لتحقيق الاستقرار السياسي. ومع ذلك فإن تلك الاستراتيجيات وبشكل خاص محاولة إرشاد خلق شرعية سياسية لمثلي الفئة السياسية الجديدة في «أوبا زيلاس» التي أنشئت حديثا (وهي دائرة حكومية تشكل عددا صغيرا من القرى) كان يعارضها بقوة

المنظمون السياسيون الحضريون. تلك الاستراتيجيات كان لها تأثير محدود على دعم الاستقرار السياسي ككل في أثناء تلك الفترة. ومحاولة إجبارهم على ذلك كان لها أثر سلبي.

ظلت تلك الفترة بالإجمال فترة من عدم الاستقرار السياسي. استمر العنف لبعض الوقت وبخاصة في داخل الجيش، حيث كانت الانقلابات تحدث بشكل متكرر، وعلى الرغم من ذلك كانت هناك بعض العلامات التي تشير إلى جدوى وفاعلية النظام المقيّد قد بدأت في الظهور وبنسب عليها لاحقاً في المرحلة الخامسة. أولى هذه العلامات، استراتيجية ضمان دخول للمنظمين السياسيين من خلال مفاوضات فردية لتحديد السعر المطالب به ثبت أنها استراتيجية مجدية لبناء ائتلافات. وتلك الاستراتيجية التي من خلالها كانت الأحزاب السياسية المتنافسة في المرحلة «الديموقراطية» الخامسة تشكل بها ائتلافات ظلت تدعم قدرتها في داخل وخارج المناطق. وبطبيعة الأمر كان ذلك يعني أن الائتلاف الحاكم سيتعرض لاضطرابات مع استمرار المفاوضات والمشكلات الداخلية وأحياناً العنف سواء في داخل الائتلاف أو مع الائتلافات التي خارج السلطة حالياً. ولكن في ظل الافتقار إلى طريقة أفضل لتحديد توزيع الربوع داخل الائتلاف الحاكم فإن هذا ظهر كمنطقتي افتراضي فاعل.

وثانياً، الانفتاح من حيث ترسيم حدود الائتلاف المسيطر ثبت أنه أمر مفيد للغاية في إدارة الدخول الدائم للطموحين الجدد في داخل الائتلاف الحاكم. المحسوبية السلطوية سمحت بالدخول الجديد إلى الائتلاف الحاكم، باستثناء إمكانية الوصول إلى المستوى الأعلى، الذي كان محفوظاً للقائد العسكري (السابق). ولكن تبين أن تلك الترتيبات يمكن أن تستمر لزمان طويل. فمن جانب كانت تلك الأمور تخلق دوافع قوية للضباط الطموحين في داخل الجيش لمحاولة تغيير القائد الأعلى. وكانت هناك محاولات انقلاب متكررة في فترة حكم ضياء الرحمن بشكل خاص، حيث كانت تقاليد الاستيلاء على السلطة بالقوة لا تزال أمراً جديداً. وفي واقع الأمر، فقد قُتل ضياء في النهاية، في أحد الانقلابات التي قام بها ضباط من الجيش عام 1981. ومن جانب آخر، فقد خلق الاحتفاظ بالوظيفة العليا لشخص واحد، في النهاية، معارضة قوية للنظام ككل. وعدم جدوى الانتخابات في استبدال القائد الأعلى أصبح أمراً واضحاً في ظل حكم إرشاد ونتج عنه تعبئة سياسية متنامية ضده.

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مفيد ضعيف

وحيث إن حزب بنغلاديش الوطني (BNP) (الحزب الشعبي الذي أسسه ضياء الرحمن) قد أصبح الآن في جانب المعارضة فإن هذه التعبئة جمعت حزب بنغلادش الوطني (BNP) مع رابطة عوامي، ذلك الحزب الذي كان يسعى لبناء دولة الحزب الواحد في ظل حكم مجيب الرحمن. وفي ظل تلك التعبئة المجمعمة والمتزايدة القوة والحشد للعنف تم خلع إرشاد عام 1990 وكان ذلك يميز نهاية حكم الزبائنية العسكرية. في أثناء تلك الفترة كانت المنظمات الاقتصادية والسياسية يمكن أن تؤسس بحرية نسبية ومن دون الحصول على موافقة مسبقة من الائتلاف المسيطر بالنسبة إلى معظم فئات المنظمات. غير أنه نظرا إلى أن المنظمة الأكثر أهمية كانت هي الحزب الحاكم وأن الائتلاف هو الذي أسسها وكان يتعذر الدخول في عضويتها إلا بعد الحصول على موافقة الائتلاف المسيطر فإن النظام على أعلى مستوى كانت لديه جميع خصائص النظام الأساسي المحدود. كما كانت هناك تغيرات مهمة تحدث أيضا في أنواع الريوع التي كانت تسعى إليها المنظمات وتستحوذ عليها في تلك المرحلة. الأنواع الأكثر انتشارا من التراكم البدائي بدأت في الضعف حيث صودر معظم الأصول التي اختفى ملاكها. ومع ذلك فإن العوائد الاقتصادية التي كان لها ضرر سياسي استمر تقدمها بشكل واضح كجزء من استراتيجيات الاستقرار السياسي. وتضمنت تلك على سبيل المثال الريوع التي توزع على مؤيدي الائتلاف الحاكم في عقود الإنشاءات الحكومية أو في عقود الاستيراد لسلع نادرة مثل السكر والإسمنت. وبالمقارنة مع المرحلة البريتورية، شهدت تلك الفترة تغيرا مهما، تمثل في أن الائتلاف المسيطر لم يعد ينظر إلى الريوع على أساس ارتباطها المحتمل بأي غرض إنتاجي وتوقف عن السعي لخلق أو تخصيص عوائد كجزء من السياسة الصناعية الصريحة. والدعم - على سبيل المثال - في الزراعة أو في أسعار الوقود - كان يُبرر على خلفية حالة الحرب وتبرير فشل السوق في السابق وحماية الصناعة الوليدة أو استيعاب التكنولوجيا بدأ في الضعف والخفوت. لقد كان هذا يرجع، وبشكل جزئي، إلى ذاكرة النضال السياسي ضد العائلات الاثنتين وعشرين الباكستانية واشتراكية رابطة عوامي المزيفة، كما كان يرجع، أيضا، إلى المناخ الدولي فيما يخص الرأي الاقتصادي الذي تغير جذريا في حقبة الثمانينيات. لقد كان ضياء الرحمن من المؤيدين للخصخصة لجميع تلك الأسباب. ومصدر العوائد التي بقيت تتدفق على

صناعات القطاع العام والصناعات التي جرت خصخصتها حديثاً أن الدولة بلغ بها الضعف درجة العجز عن التخلص من تلك الريع، لأن العملاء ذوي القوة كانوا يستفيدون - وليس بسبب أن الائتلاف الحاكم كان يؤمن بأن هذا سوف يعمل على تسريع عملية تحديث الاقتصاد. بالفعل ومع الأخذ في الاعتبار قدرات الدولة على إدارة تلك الريع كانت توجد فرصة ضئيلة لأن تلعب تلك الريع دوراً إنتاجياً ما لم تكن الامكانيات والترتيبات السياسية الجديدة تشهد تطوراً. غير أن هذا لم يكن جزءاً من جدول الأعمال. وعلى الرغم من ذلك فإن مجموعة من الريع غير المخطط لها وتدخلات ضياء الرحمن كانت هي التي نتج عنها ادخال صناعة الملابس في بنغلاديش، وهي التي غيرت البنية الاقتصادية للبلاد.

وبين العام 1976 و1983 كان هناك ما إجماليه 217 مشروعاً للقطاع العام بيعت سواء بشكل كلي أو بشكل جزئي للقطاع الخاص أو أعيدت إلى مالكيها البنغاليين السابقين الذين صودرت منهم سابقاً من دون تعويض في أعقاب التحرير. غير أن عمليات إعادة المنشآت المؤممة إلى القطاع الخاص (الغاء التأميم) قد بدأت في ظل حكم الجنرال إرشاد. وفي ظل سياسة صناعية جديدة جرى تبنيها عام 1982 فإن الغاء التأميم للمشروعات العامة الكبيرة كانت له الأولوية. لقد واجهت الخصخصة معارضة سياسية أساسية ومنتامية، وبشكل خاص من جانب الاتحادات التجارية للعاملين الإداريين حيث التكسد الوظيفي كان هو الأمر الأكثر أهمية (باسكار وخان 1995). ومع ذلك فإن الحكومة عمدت إلى التصرف وبيع 110 وحدات كبيرة في أقل من عام واحد وتضمن ذلك مصانع الجوت التي كان يملكها البنغاليون في السابق، وبعد ذلك استمر البرنامج بخطى أكثر بطناً (البنك الدولي 1984: 149) وساندت الهيئات الدولية عملية الخصخصة، ولكن لم يكن لها، في الواقع، سوى قدر محدود للغاية من التأثير على الاقتصاد. ولم تحقق المشروعات الكبرى التي أنشئت في ظل السياسة الصناعية الباكستانية في الستينيات، أبداً، قدرة كاملة على المنافسة الدولية. وبعد تأميمها في السبعينيات تراكمت عليها ديون إضافية هائلة بسبب التكسد الوظيفي والنهب وسوء الإدارة. إن هذا لم يفد في المساعدة لجعلها مجدية في المستقبل عندما حُصِّصت تدريجياً في الثمانينيات. تكفل المالكون الجدد بأمر تلك الديون، أيضاً. وكانوا يعتقدون خطأً أن الترتيبات السياسية كان يمكن أن تفيد

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

في خلق دعم لهم في المستقبل. بعض الشركات التي حُصِّصت تعافت وكانت محظوظة لأن تصبح مربحة بشكل معتدل. وفي النهاية صُفي العديد منها وبشكل خاص في قطاعات الجوت ونسيج القطن.

ولم يصعد صافي أثر السياسة الصناعية الباكستانية أو التراكم البدائي المتسارع الذي حدث في الأعقاب المباشرة للاستقلال بالبلاد إلى مستوى تكنولوجي أعلى، على نحو ملموس. فضلا عن ذلك فإن التأثير الرئيسي تمثل في خلق طبقة مالية جديدة من خلال عملية التراكم البدائي التي بدأت في الخمسينيات. وبحلول منتصف الثمانينيات كانت بنغلاديش لديها طبقة رأسمالية صغيرة إلى متوسطة، هي التي راكمت الكتل الرأسمالية ذات الأهمية النسبية. في ذلك الوقت كان هناك المئات وربما الآلاف من الأفراد الذين كان بوسعهم، إذا دعت الحاجة، جمع مائة ألف دولار أو أكثر، كرأس مال في شكل أراض أو رأس مال سائل أو قروض مصرفية مؤمنة من أجل الاستثمار. بدأ هؤلاء الأفراد في السعي نحو تكنولوجيات بسيطة للاستثمار فيها في ذلك الوقت كمشروعات اقتصادية. في تلك المرحلة تربت على مصادفة سعيدة، تضمنت ريوغا دولية المصدر آثار طيبة على مستقبل بنغلادش.

اتفاق MFA ترتيبات بشأن التجارة الدولية في المنسوجات والاستحواذ على تكنولوجيا الملابس

نمو صناعة الثياب الجاهزة في بنغلادش يُعرض دائما على أساس كونه إثباتا لنجاح سياسات السوق الحرة المجموعة مع الغياب الفعلي لحماية سوق العمالة في بنغلاديش. ولكن في واقع الأمر فالاستثمار في أبسط التكنولوجيات ينطوي على مخاطر كبيرة للمستثمرين المحليين، حين تكون تلك التكنولوجيات جديدة على الاقتصاد. والوقت الذي سوف تستغرقه لتصبح لها قدرة تنافسية عالمية ليس معلوما ورجال الأعمال ليست لديهم أدنى فكرة عما يقتضيه الإنتاج لحساب الماركات المعولة المتخصصة. كما أنه ليس مجديا للشركات والمؤسسات الأجنبية أن تستثمر في تطوير ورفع مهارات العمالة في ظل اقتصاد فقير في صناعات منخفضة هامشية ذات تكنولوجيا منخفضة ما لم يكن هناك نوع من تقاسم الكلفة وتقاسم المخاطر مع المؤسسة الأجنبية. وهذا بالطبع هو السبب في أن جميع الإنتاج العالمي

لا يتوجه بشكل سريع إلى الدول الأكثر فقرا. مجموعة من العوامل جعلت من هذا التحول التكنولوجي مجديا لبنغلاديش في بدايات الثمانينيات.

هناك دور مهم في تلك القصة تمثل بترتيبات اتفاقية الألياف المتعددة (MFA) في 1973. لقد كانت تلك ترتيبات تُدار بحسب الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة (GATT) وهي الترتيبات التي تحدد بشكل متبادل الحصص المتفاوض عليها للدول النامية من صادرات المنسوجات والملابس. وكان الهدف هو الامتثال لاعتراضات الولايات المتحدة على التجارة الحرة في الثياب والتي كانت تهدد صناعة الثياب والملابس المحلية بها. وبوصف ذلك تنازلا يستهدف إرضاء الرأي العالمي، وفي ذات الوقت قبولا بحصص فُرضت على الدول الراسخة في إنتاج الثياب فإن اتفاقية الألياف المتعددة لم تحدد حصص عدد من البلدان الأقل نموا مثل بنغلاديش وهي البلدان التي لم تكن لها أي صناعة ملابس في ذلك الوقت، ومن ثم فلم تكن تمثل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية (غوتو 1989). وبالنسبة إلى بنغلاديش، كان من محاسن الصدف - في ذلك الوقت - ظهور طبقة من المستثمرين المحتملين في جهود تصنيعية من خلال التراكم البدائي الذي وصفناه سابقا. لقد أنشأت اتفاقية الألياف المتعددة «عوائد الحصص» لبلدان مثل بنغلاديش التي لم تكن لها حصص من خلال السماح لها بالبيع بأسعار أعلى من المنافسين وفي ذات الوقت خلقت حوافز لتأسيس منتجين للملابس لنقل التكنولوجيا الخاصة بها إلى دول مثل بنغلاديش. وفي النهاية كانت بنغلاديش سعيدة الحظ أن يكون لها قائد ودود تجاه المستثمرين تمثل بالرئيس ضياء الرحمن الذي تبين أهمية تقديم الضمانات للاستثمارات في ذلك القطاع باستخدام الدعم غير الرسمي على أعلى المستويات. لقد ظهر قطاع الملابس فقط بسبب تزامن تلك الظروف المواتية وهو ما يطرح مثلا جيدا على أن ظهور المنظمات الإنتاجية حتى في القطاعات ذات التكنولوجيا المنخفضة كان يتطلب تخصيصا موفقا للريوع، على نحو يسمح بالتغلب على إخفاقات السوق المهمة. خلقت اتفاقية الألياف المتعددة مشكلات خطيرة لمنتجي الثياب في بلدان مثل كوريا الجنوبية وجدت نفسها بشكل مفاجئ محصورة من حيث الكم. كان لدى هذه البلدان دافع قوي لإعادة توزيع الإنتاج على البلدان التي لم تكن لها حصص. غير أن البلدان النامية التي لم يكن لها قطاع للمنسوجات

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

والملابس كانت دولا فقيرة نسبيا بشكل واضح وكانت تعاني من فشل في السوق أثر في عملية استيعاب التكنولوجيا وتعلمها. ولجذب المستثمرين من بلدان أخرى أكثر تقدما، ممن كانوا يريدون إعادة التوزيع فإن البلدان النامية كان عليها أن توفر شيئا ما أكثر من مجرد حالة أو وضع لا يرتبط بالحصص. وفوق كل ذلك فالعديد من البلدان الفقيرة لم تكن مرتبطة بالحصص ولكن فقط استفادت قلة قليلة للغاية من هذه البلدان، كانت بينها بنغلاديش، من اتفاقية الألياف المتعددة، ويجب أن يُفسر نجاحها، على أساس الآليات المحددة التي عولجت من خلالها حالات فشل السوق.

وبحلول أواخر السبعينيات خلق التراكم الابتدائي المحلي مستثمرين محتملين عديدين لقطاع مثل قطاع الملابس، حيث لم يتجاوز الحجم الفعال للاستثمار مئات الآلاف أو ملايين قليلة من الدولارات، على الأكثر. عامل التغيير في تحول بنغلاديش كان المشروع الاستثماري المشترك بين رجل الأعمال الذي تقاعد من الخدمة المدنية نور القادر خان^(*) NURUL QUADER KHAN، وشركة دايو Daewoo متعددة الجنسيات من كوريا الجنوبية. هذا المشروع الاستثماري المشترك قامت على أساسه ديش غارمنتس DESH GARMENTS عام 1979^(**)، وهي شراكة يقدم فيها الشريك البنغالي رأس المال والترتيب من أجل الحصول على دعم حكومي للاستثمار الجديد الذي يحتمل المخاطرة وكانت الشركة الكورية الجنوبية تتولى التدريب ونقل التكنولوجيا. وأن يتمكن الموظف المدني المتقاعد من بنغلاديش من الجلوس على الطاولة في مواجهة شركة عالمية متعددة الجنسيات وأن يطرح نفسه كشريك ذي صدقية، فهذا أمر لا يمكن فهمه خارج سياق التراكم البدائي الذي مرت به البلاد من فورها. حسابات شركة دايو كانت صريحة. وصول بنغلاديش إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأسواق أخرى من خلال اتفاقية الألياف المتعددة كان يمثل تطلعا تجاريا جاذبا. غير أنه لم يكن واردا أن تكون لديهم الرغبة في تحمل جميع مخاطر الاستثمار في بنغلاديش من دون التزامات مضمونة من دولة نامية.

(*) أهم رواد صناعة الملابس في بنغلاديش، استكمل دراساته العليا في كيمبريدج، ووصل لمنصب الأمين العام للحكومة في بنغلاديش، حيث أشرف على وزارات عديدة. وهو من أسس شركة السياحة الكبرى بارجاتان، قبل أن يؤسس ديش.

(**) يذكر موقع مجموعة ديش غارمنتس أنها تأسست في العام 1974.

المشاركة في رأس المال من شريك في مشروع مشترك وفر جزءا من هذه الالتزامات، غير أنه من المحتمل أن الأكثر أهمية كان هو الدعم الواضح الذي قدمه الرئيس ضياء الرحمن للمشروع. دعم الرئيس كان مفيدا كضمانة معقولة لأنه كان يأخذ زمام المبادرة من حيث تأمين الصلة بين نور القادر وكيم وو - تشونغ، رئيس شركة دايو. وكان دعمه يضمن للكوريين الجنوبيين أن المشكلات غير المتوقعة سوف يُتعامَل معها أو على الأقل سوف تُعالج. وفي واقع الأمر كان الدعم السياسي على أعلى المستويات يضمن عمل الابتكارات المؤسسية الصغيرة نسبيا - وإن كانت لها أهمية حاسمة - مثل الاعتماد المستندي المدعوم باعتماد مستندي آخر (والذي كان يسمح للمنتجين البنغاليين بالاقتراض من مصارف محلية بضمان أوامر التصدير) ومخازن الإيداع الجمركي (التي سمحت بتجنب الخضوع لمستحقات جمركية مركبة على مدخلات الواردات) حيث أُدخِل ذلك بشكل سريع. لقد كانت ديش غارمنتس ناجحة بشكل ملحوظ. وبين العام 1981 و1987 ازدادت قيمتها التصديرية بمعدل سنوي يبلغ 90 في المائة (رحمان 2004). تعلم ونقل التكنولوجيا الذي أطلق العنان له مشروع واحد كان أمرا جديرا بالملاحظة. وبحلول نهاية الثمانينيات كان 115 شخصا من الـ 130 الذين جرى تدريبهم أولا من قبل ديش غارمنتس في مصانع دايو في كوريا الجنوبية قد أصبحوا رجال أعمال وأسسوا شركات ملابس خاصة بهم. من قاعدة الصفر فعليا في 1980 وبحلول العام 2005 كان هناك نحو 305 شركات فاعلة في قطاع الملابس توظف ما يزيد على مليوني شخص (البنك الدولي 2005). استمر التراكم البدائي كمصدر مهم لتوفير الإمدادات الخاصة بالأعمال الحرة. وفي الدراسة المسحية التي نُفذت عام 1993 كان هناك 23 في المائة من مالكي مصانع الملابس تبين من استجاباتهم أنهم كانوا في الأصل موظفين مدنيين أو بالجيش (قدوس ورشيد 2000). ونحن نفترض أن العديد من غيرهم كانت لديهم علاقات وثيقة مع عناصر سياسية وأنهم كونوا رأسمالهم الابتدائي من خلال عمليات سياسية. وانطلاقا من دولة لا تختلف كثيرا عن أي دولة أفريقية نمطية في السبعينيات أصبح ناتج تصنيع بنغلاديش اليوم يعادل جميع الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى مجتمعة باستثناء جنوب أفريقيا.

الجدول (2-4): ملابس بنغلاديش: معدلات نمو الصادرات بالดอลลาร์ 1985 - 2006

العام	المنسوج	التركيب	إجمالي معدلات نمو صادرات الملابس بالدولار
1985 - 90			45.9
1990 - 5			24.1
1995-2000			14.3
1-2000			11.7
2-2001	-7.1	-2.5	-5.7
3-2002	4.3	13.3	7.2
4-2003	8.6	29.9	15.8
5-2004	1.7	31.3	12.9
6-2005	13.5	35.4	23.1

المصادر: اعتمادا على مليا تشيلا ويانغ 2004: الجدول 1، البنك الدولي 2005: الجدول 1

الظهور السريع لبنغلاديش كدولة مصدرة للملابس عُرض في الجدول (2-4). لقد ازدادت الصادرات بمعدلات كبيرة على مدار يزيد على العقدين. وفي مطلع القرن الحالي كان ذلك القطاع يمثل نحو 70 في المائة من الصادرات البنغالية. كانت صناعة الملابس في بنغلاديش في 1985 ناجحة لدرجة أن رونالد ريغان فرض نظام الحصص عليها (م.أ. رشيد 2006). وعلى الرغم من ذلك فإن بنغلاديش استمرت في الاستفادة من المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها وبشكل خاص في أسواق الاتحاد الأوروبي. وكانت الأعوام الخمسة الأولى من حماية الحصص كانت كافية، بالفعل، لإحداث تحول رئيسي في أحوال البلاد. هذه النتيجة لها العديد من العوامل التي أسهمت فيها، ولكن في المقام الأول أمنت اتفاقية الألياف المتعددة ربوعا مؤقتة مهمة أفادت في تقليل المخاطر التي ينطوي عليها تمويل التعلم ونقل التكنولوجيا. إنشاء المنظمات الإنتاجية المعقدة كان يستلزم قدرا كبيرا من المعرفة الضمنية وهذا بشكل نموذجي لا يُكتسب فقط إلا من خلال عمليات مكلفة وغير مؤكدة من التعلم عن طريق الممارسة. التكاليف والمخاطر التي ينطوي عليها اكتساب وتحصيل هذه المعرفة الضمنية كانت تعني أنه حتى تكنولوجيا إنتاج الملابس البسيطة نسبيا لم تُنقل إلى بنغلاديش قبل اتفاقية الألياف المتعددة على الرغم من انخفاض أجورها

بشكل أكبر بكثير مقارنة بدول أخرى مثل كوريا الجنوبية (خان 2000-2009). لقد أمّنت اتفاقية الألياف المتعددة بشكل غير مقصود «عوائد التعلم» لبناء مؤسسات إنتاجية في قطاع الملابس. وغالبا ما تحول صعوبة تمويل الفترة الأولية من الخسائر، وهي فترة اكتساب المعرفة الضمنية التي تشمل استخدام التكنولوجيا الجديدة، من دون ظهور الشركات الجديدة في البلدان النامية. ومن حيث المبدأ يتعين على الأسواق أن تمكّن من تمويل التعلم المؤسسي ولكن هناك حالات فشل ذريعة في السوق ضمنت أنه من دون الوصول إلى بعض العوائد فإن الانطلاق حتى في القطاع ذي التكنولوجيا المتدنية أمر نادر. وقد ضمنت ريوغ اتفاقية الألياف المتعددة والظروف الخاصة للاستثمارات المشتركة بين البنغاليين والمستثمرين الأجانب أن المدة الضرورية للتعلم يمكن أن تُموّل، وأيضا أن مختلف المساهمين في مستويات مرتفعة سيبدلون الجهد وأن العوائد لن تُهدّر كنتيجة لمشكلات مخاطر أخلاقية (خان 2009). كما أن بنغلاديش كان لديها نظام حكم سياسي موات لديه القدرة على عمل إصلاحات مؤسسية صغيرة ولكنها مهمة لدعم المشروع. وقد نجح النظام السياسي في أن يحصل على متطلبات الاستقرار السياسي بعوائد أخرى، ولذلك لم تكن لديه الحاجة الماسة لابتكار طرق تسمح للعملاء السياسيين بالاستيلاء على ريوغ اتفاقية الألياف المتعددة، بأن ينشئ، على سبيل المثال، مصانع للملابس، غير قادرة على النجاح، بمساعدة الدولة. وظهور صناعة الثياب بالإضافة إلى النجاح في عدد من قطاعات التصنيع الأخرى مثل صناعات الأدوية ضمنت أن الصناعة تشهد زيادة مستقرة وتزيد من حصتها في إجمالي الناتج القومي في بنغلاديش، وأظهر هذا في الجدول (2-5).

الجدول (2-5): بنغلاديش: الحصة القطاعية في إجمالي الناتج القومي 1980 - 2005

2005	2000	1990	1980	
20.1	25.5	30.3	31.6	بنغلاديش الزراعة
27.2	25.3	21.5	20.6	الصناعة
52.6	49.2	48.3	47.8	الخدمات

المصدر: البنك الدولي (2006).

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

ويعد تاريخ نجاح صناعة الملابس أمرا ذا أهمية بالنسبة إلى محاولة بنغلاديش الانتقال إلى أعلى سلسلة القيمة. والكثير من النمو الذي حققته حتى الآن كان في النهايات الدنيا من سلسلة القيمة، حتى على الرغم من أنه هناك بعض الأدلة على تنامي الروابط المرتدة^(*) والتنوع. وبحلول العام 2005 تقريبا كان هناك 45 في المائة من القيمة التصديرية قد أضيفت إلى الاقتصاد المحلي بفضل تنامي الروابط المرتدة في الغزل والنسيج والصباغة وملحقاتها (باتا شاريا وآخرين 2002، م. ن. أحمد وحسين 2006، البنك الدولي 2005). وتخبنا قصة نجاح صناعة الملابس بأن حالات الفشل التي واجهها السوق في رأس المال والمعرفة قد جرى التغلب عليها من خلال سياسة محددة للغاية وترتيبات حوكمة. وكتل رأس المال اللازمة للمرحلة التالية من التطوير أكبر بكثير وأنه لا يمكن الاعتماد على التراكم الإبدائي في توفير تلك الاستثمارات. والدراسة المسحية الخاصة بقطاع الملابس التي أجريت عام 2007 تكشف عن أن الشروط المتوافرة للتمويل كانت هي القيد المهم على تطوير التكنولوجيا في القطاع (خان 2008). والمصارف كانت لديها الرغبة للإقراض غير أن العائد الثابت وشروط الضمان كانت تسببت في تراجع المستثمرين غير المتأكدين من طول المدة الزمنية اللازمة لتعلم واستيعاب التكنولوجيا الجديدة. المشاركة في تحمل المخاطر والعوائد من خلال عدد من المستثمرين يمكن، نظريا، أن تعالج هذه المسألة، غير أن المنظمات لم يكن يمكنها الالتزام، على نحو يتميز بالصدق، بالكشف عن الأرباح أو صرف أرباح.

الأسهل في المستقبل، الأمر الذي جعل من تلك الحلول السوقية تفضل.

ومع تحول مشكلة الالتزام الموثوق، بالعمل وفقا لعقود المشاركة في الربوع وعبر مستثمرين متعددين إلى مشكلة أساسية تقيد النمو في الاستيعاب التكنولوجي والتطور المؤسسي، يصبح من المهم دراسة السبب في أن هذه المشكلة لا تزال قائمة. وفرض الطرف الثالث من قبل الدولة كان أمرا يصعب توقعه في ظل النظام المقيد. ولكن لماذا لم تسع المنظمات الإنتاجية وروابطها (مثل رابطة المصدرين والمصنعين

(*) الألفية التي تندفق عبرها المعلومات والمواد والأموال بين الشركة ومورديها، لتخلق شبكة من الاعتماد المتبادل، اقتصاديا. [المحرر].

للثياب البنغالية (BGMEA) إلى المشاركة في فرض تطبيق طرف ثالث في العقود؟ في واقع الأمر، فرابطة المصدرين والمصنعين للثياب البنغالية مثلها مثل الاتحادات أو الجمعيات التجارية الأخرى تشارك، بالفعل، في نطاق محدود من أنشطة التحكيم ولكن الطبيعة المقيدة لتلك الأنشطة بحاجة إلى بعض التفسيرات.

وفي العام 2010 تقريبا كانت لدى رابطة المصدرين والمصنعين للثياب البنغالية أربع لجان تحكيم كل واحدة منها متخصصة في جزء معين من الأعمال التجارية وتتكون من رجال أعمال مشهورين ومحترمين لديهم نشاط في رابطة المصدرين والمصنعين للثياب البنغالية والذين كانوا يقدمون وقتهم تطوعا للمشاركة في التحكيم كخدمة اجتماعية للهيئة التجارية. رابطة المصدرين والمصنعين للثياب البنغالية هي الأكثر نشاطا بين مختلف الهيئات التجارية في المشاركة في التحكيم في النزاعات التي تنشأ بين أعضائها. والجزء المهم من النجاح النسبي للتحكيم في ظل رعاية وإشراف رابطة المصدرين والمصنعين للثياب البنغالية يتمثل في أن عددا من الضغوط غير الرسمية غالبا ما كانت تستخدم من قبل الأحزاب للجلوس حول الطاولة وبعد ذلك يُتوافق مع الناتج. والأجدر بالاهتمام هو أن تلك الطرق كانت تستخدم من دون موافقة رسمية من رابطة المصدرين والمصنعين للثياب البنغالية. على سبيل المثال، قدمت رابطة المصدرين والمصنعين للثياب البنغالية إعلانات استغلال (UD) وتصاريح استغلال (UB) إلى أعضائها لتظهر أنهم استخدموا منسوجات وغزولا معفاة من الرسوم الجمركية في صادراتهم. تلك الشهادات كانت قيّمة للغاية نظرا إلى أنه من دون ذلك كانت مصانع الملابس ستصبح مسؤولة عن مستحقات الاستيراد الجمركية على المدخلات التي استوردتها. كما إن رابطة المصدرين والمصنعين للثياب البنغالية لم تكن لديها سلطات رسمية لحجب هذه الشهادات أو غيرها عن أعضائها. ومن الواضح أن لجان التحكيم كانت تطلب من رابطة المصدرين والمصنعين للثياب البنغالية سلطات رسمية لفرض عقوبات على الأعضاء في سياق التحكيم، غير أن المجلس لم يكن حتى الآن قد منح مثل تلك السلطات لمجالس التحكيم به. ونحن لا نعلم الأسباب الكامنة وراء ذلك، ولكن يحتمل أن قيادة رابطة المصدرين والمصنعين للثياب البنغالية كانت تخشى من إساءة الاستخدام المحتمل لتلك السلطات والتي يمكن أن تؤدي إلى ممارسة ضغط من قبل الأعضاء لرد سلطات منح الشهادات إلى السلطات الجمركية.

لكن المحكمين في تلك اللجان قد أخبرونا سرا بأن التلميح إلى أن منح الشهادات أو أي خدمات أخرى يمكن أن يتأخر كان كافيا، عادة، لحمل الأطراف المترددين على حضور جلسات الاستماع وفي معظم الحالات التوافق مع النتائج. وحقيقة أن المحكمين كانوا هم أنفسهم في مجال التجارة كانت تعني أيضا أنهم كانوا يعلمون الممارسات السرية المتعلقة بترتيبات اقتسام الأرباح أو أعراف التعويض التي غالبا ما كانت تنطوي على تقاسم الأرباح أو تعويض مختلف الأطراف من الأرباح التي لم تُعلن. ومن الواضح أن المشتريين الأجانب كانوا على دراية بتلك الترتيبات وأنهم كانوا يشاركون فيها عن رضا. إن هذا كان يعني أن التحكيم باستخدام إجراءات شكلية كان أمرا صعبا في تلك الحالات على أي حال. والتحكيم غير الرسمي كان له قدر كبير من الموثوقية لأن المطلعين على حال الصناعة كانت لديهم الدراية والمعرفة لإيجاد الحلول المقبولة. إن هذا كان يمكن أن يتضمن - على سبيل المثال - اقتراح كيفية تقسيم الخسائر باستخدام معاملات تجارية غير معلنة. وهكذا فقد كان يجري إرضاء كل الأطراف بشكل معقول في سياق المشكلات غير المتوقعة. ومع ذلك وبينما نطالع العديد من أمثلة التحكيم في مجالات التجارة (على سبيل المثال، كيف يمكن تقاسم الخسائر إذا تأخرت الشحنة أو ألغيت؟)، لم نتوصل إلى تحكيم لرابطة المصدرين والمصنعين للثياب البنغالية في مجالات النزاع بين المستثمرين في المصانع والمعدات. بشكل عام المخاطر المتضمنة في قرارات الاستثمار عالية للغاية بالنظر إلى الأدوات المعيارية المستخدمة مثل التهديدات لضمان الامتثال. وفي حين أن جميع المنظمات كانت لديها مصلحة في تحسين مصداقية عقودها، وكأفراد يشككون في تفسير عقود بعينها فإن جميع الأفراد والمنظمات لديهم أيضا المصلحة في تحدي قرار المحكم إذا كان في غير مصلحتهم. ومن دون الرجوع إلى تهديد الإنفاذ أو التطبيق الرسمي لإجراءاته فإن العملية تفشل عندما تصبح المخاطر مرتفعة للغاية مقارنة بالتهديدات غير الرسمية. والهيئة التجارية لا تملك القدرة على توجيه تهديدات موثوقة بفرض انفاذ تعاقدات تؤثر في الاستثمارات الرئيسية حتى على الرغم من أنها قد يكون لديها ما يكفي من الأدوات لضمان الامتثال مع الأحكام في حال التعاقدات التي تؤثر في شحنات بعينها. وهذا هو السبب في أن الاستثمار في المنظمات الانتاجية لا يزال يُنظَّم كله، تقريبا، بموارد المستثمرين الأفراد أو بقروض

مصرفية تُحصَل من خلال مستثمرين أفراد يضمنون ذلك بضمانات من الدرجة الأولى. ومصادر التمويل المتاحة تضمن تجنب المخاطر ذات المستوى المرتفع في الاستثمارات. النمو التنظيمي من ثم يعتبر أفضيا ويتكرر في مجالات تنافس قائمة بالفعل. ويعوق الاستثمارات في بناء المنظمات الأكثر تطورا والمناسبة لتكنولوجيات أكثر تعقيدا عجز المستثمرين الأفراد عن استيعاب جميع مخاطر تعلم التكنولوجيا الجديدة وتحملها وبناء منظمات ملائمة لاستخدامها.

كما لا يبدو أن هناك علاقة قوية بين أنماط النظام المقيد، على الصورة التي ظهرت بها في بنغلاديش ونجاح فرض طرف ثالث يمكن أن يسمح بزيادة العمق التنظيمي في المنظمات الإنتاجية. وعندما استُبدلت السلطوية التنفيذية، بعد ذلك، ليحل محلها التنافس الحزبي المفتوح في المحسوبة التنافسية (مع جوانبها الأكثر نضجا)، فإن مشكلة فرض الطرف الثالث في عقود الاستثمار لم تتخفف بشكل كبير. ويرجع هذا إلى أن الأشكال المختلفة من الحكم المقيد في بنغلاديش هي التي وضعت التوصيف الأولي لاستقلالية المنظمات السياسية. ولم تطلب المنظمات الاقتصادية في بنغلاديش (وفي جنوب آسيا بشكل أكثر عمومية) تفويضا أو دعما مشخصا من الائتلاف المسيطر، لتتمكن من الإعلان عن قيامها، ولكنها دأبت على طلب دعم من المؤسسات السياسية بالمعنى المحدد للغاية. جعل المسؤولين الحكوميين يقومون بأداء واجباتهم الرسمية أو يمتنعون عن المعارضة أو تقديم امتيازات بعينها غالبا ما يجب على رجل الأعمال أن يكون لديه أصدقاء سياسيون يستطيعون أن يضمنوا له الخدمات اللازمة مقابل السعر المناسب، غير أن المنظمة السياسية غير مطالبة بشكل عام باستدامة التنظيم الداخلي للمنظمات الإنتاجية. فضلا عن ذلك، فإن المنظمات السياسية حتى في أثناء فترة المحسوبة السلطوية كانت ائتلافات من المنظمين، لذلك كان من الممكن عادة للمنظمة الإنتاجية أن تواجه فرض طرف ثالث غير متوافق مع مصالحها بشراء الحماية من منظم سياسي آخر. إن الأمر وبصفة عامة لا يستحق من قائد عسكري أن يقبل أحد المنظمين المهمين داخل الائتلاف الخاص به من أجل فرض عقد بعينه. ومع بداية التنافس السياسي الأكثر انفتاحا بعد العام 1990 ظلت مشكلة فرض العقود على الأقل مستعصية على الحل كما كانت من قبل.

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

إن تفسيرنا للأسباب الكامنة وراء النمو المتسارع لصناعة الملابس في بنغلاديش يلقي ببعض الشكوك على الادعاء بأن نجاح بنغلاديش كان يعتمد على العمالة الرخيصة ومرونة سوق العمل. صحيح إن سجل بنغلاديش أفضل من سجل الهند في مرونة سوق العمالة (من السهل طرد العاملين مقارنة بالهند) وأن كلا من باكستان وبنغلاديش لديهما نقاط أعلى من الهند في التصنيف الإجمالي لـ «ظروف أداء العمل التجاري» بحسب البنك الدولي. غير أن الآليات المحددة التي من خلالها تطورت صناعة الملابس توحى بأن العمالة الرخيصة، والتي تتميز بالمرونة في حد ذاتها، لن تساعد بنغلاديش كثيرا قبل التغلب على فشل السوق الذي قيد الاستثمار في القطاع الجديد. فضلا عن ذلك، فإن بقاء العمالة الرخيصة، والتي تتميز بالمرونة، لم يساعد الاستثمار في المراحل التالية في سلسلة القيمة حتى على الرغم من أن الأجور ظلت منخفضة. وتداعيات ذلك تتمثل في أن نمو منظمات أكثر تطورا باستخدام تكنولوجيات أكثر تقدما يعتمد على التغلب على حالات محددة من فشل السوق. والطفرة التي أمنتها اتفاقية الألياف المتعددة لا يمكن الاعتماد عليها في قطاعات أخرى أو للانتقال إلى أعلى سلسلة القيمة في الثياب والمنسوجات. ومن الممكن تصور المنظمات السياسية في بنغلاديش وهي تصل إلى اتفاق لتطوير الآليات الخاصة بمخاطر التمويل وتقاسم التكلفة لتطوير التكنولوجيا. هذا النوع من خلق ريع إنتاجية- حتى وإن كان على نطاق محدود- لم يكن ليتنافس بالضرورة مع الريع السياسي التي كانت المؤسسات السياسية مهتمة بها بشكل أولي. الترتيبات المؤسسية والسياسية اللازمة لإدارة مثل تلك الإستراتيجيات ليست موجودة على شاشة الرادار السياسي حاليا.

بالفعل، وخلافا للفترة البريتورية، فإن فترة المحسوبية السلطوية أرسى اتفاقا جديدا حول ضرورة ألا تشغل السياسة بإستراتيجيات الريع الإنتاجية. ولم تكن هناك محاولة لاستخدام الريع داخليا في النظام لخلق مؤسسات أكثر تطورا أو لاستيعاب تكنولوجيا أكثر تقدما من تلك التي كانت موجودة بالفعل. وبدلا من ذلك، انتقل تركيز تخصيص العوائد من خلال الائتلاف المسيطر، وبشكل أكبر، إلى الاهتمام بإدارة الاستقرار السياسي. وسمح ظهور صناعة الملابس وهو الذي ترتب، هو ذاته، على مزيج من ظروف مواتية اتفاقية الألياف المتعددة من أن تكون لها تأثيرات إيجابية للغاية،

للقيادة السياسية بالتركيز على الاستيلاء على الريوع السياسية. معايرة القوة وتوزيع الريوع التي ظهرت أثناء تلك الفترة كانت لها خصائص ومميزات استمرت للمرحلة التي تليها. غير أن غياب أي إستراتيجية لتوليد ريوع إنتاجية يعتبر تحديا مهما أمام النظام يمثل أهمية التحدي الناشئ عن الاضطراب الدوري المتضمن في هذا النظام في الإدارة السياسية، وهو الأمر الذي سنناقشه في القسم التالي.

فترة المحسوبية العسكرية أثبتت أن القوة الغاشمة لا يمكن استخدامها للبقاء في السلطة. كان الائتلاف المسيطر بحاجة إلى أن يكون لديه قسم مهم من المنظمين السياسيين المدنيين. غير أنه لم يكن يستطيع استيعاب جميع التطلعات المحتملة. الممارسة الفعلية لحكم المحسوبية العسكرية تتناقض مع العرف الثابت بأن السيطرة على العنف في بنغلاديش يجب أن تعتمد على نظام تنافسي لتوزيع العوائد من شأنه السماح للمختصين الأكثر أهمية في النواحي التنظيمية وفي العنف بأن يدخلوا إلى الائتلاف الحاكم بأقل تكلفة. غير أن العلاقات غير المعلنة للقائد العسكري مع الجيش كانت تعني أن عملية المساومة والمعايرة هذه يجب أن تحدث بشكل دائم في ظل قائد واحد. أما الأحزاب الأخرى فيمكنها على أفضل الأحوال أن تتوقع أن يجري شراء ولاء بعض أهم المنظمين الموجودين في صفوفها، بيد أنه في النهاية اتحدت الأطراف السياسية الرئيسية معا لترفض الترتيبات التي حرمتها من الوصول إلى قرارات توزيع الريوع الأكثر أهمية. لقد أطيح بإرشاد العام 1990 من خلال انتفاضة شعبية، عندما رفض الجيش الاستمرار في دعمه إذا كان ذلك يعني إطلاق النار على آلاف المحتجين. غير أن العودة إلى «الديموقراطية» ظلت محتفظة بالعديد من خصائص النظام الذي تأسس في أثناء تلك الفترة. التغيير الرئيسي تمثل في أن موقع القيادة في الائتلاف المسيطر أصبح مطروحا للتنافس في نظام تنافسي متعدد الأحزاب، حيث يجري اختيار القيادة عبر عمليات دورية لإثبات القدرة التنظيمية من قبل الائتلافات المتنافسة خلال الانتخابات.

2 - 5 المحسوبية التنافسية وشبه النضج الهش 1990 -

عقب الإطاحة بإرشاد الانتخابات لم يكن أي من المرشحين المتنافسين في موقع سلطة، ومن ثم لم يكن بمقدورهم التأثير المباشر في الإدارة المكلفة بتنظيم الانتخابات.

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

الحكومة الانتقالية بقيادة رئيس القضاة نظمت تلك الانتخابات وخلقت سابقة من نوعها لتنظيم انتخابات مقبولة في المستقبل. ونظرا لأن الإدارة ظلت محايدة بشكل مقبول فإن نتائج الانتخابات قد تحدد من خلال السلطة التنظيمية التي كان بمقدور الأحزاب تعبئتها على الأرض. الأعداد الحقيقية للأصوات التي جرى الإدلاء بها كانت تقريبا هي ذاتها في الحزبين الرئيسيين في انتخابات العام 1991، غير أن حزب بنغلاديش الوطني فاز بمزيد من الأصوات بشكل كبير بسبب التقلبات التي ارتبطت بنظام انتخابي يعطي كل المقاعد للناخب على أكبر عدد من الأصوات، ولكن لأن حزب بنغلاديش الوطني أيضا كان لديه في ذلك الوقت توزيع أكثر اتساعا للقوة التنظيمية. ومع ذلك فإن حزب بنغلاديش الوطني لم يحصل على أغلبية مطلقة وكان بحاجة إلى دعم من التنظيم الديني «الجماعة الإسلامية» لترشيح غالبية الثلثين امرأة اللاتي سمح الدستور لهن بعضوية البرلمان، ليتمكن بذلك من الحصول على الأغلبية المطلقة. ولأن حزب بنغلاديش الوطني لم يكن في السلطة ولم تكن لديه القدرة على أن يؤثر في الشرطة فإن من يقومون بإحصاء الأصوات أو أي أداة إدارية أخرى كان بمقدورهم التأثير في النتيجة، ولهذا قبل الخاسرون بالنتيجة الانتخابية. وأصبحت الانتخابات النزيهة تعني أن النتيجة تعكس توازن القوى على الأرض من دون تدخل من مسؤولين بيروقراطيين أو عسكريين يقومون بإدارة الشرطة وصناديق الاقتراع وعملية إحصاء الأصوات. إذا كانت تلك الأدوات الإدارية تجري السيطرة عليها من قبل هذا الجانب أو ذاك، فإن نتيجة الانتخابات قد لا تعكس القوى الموجودة في أرض الواقع. لاحظ أن هدف الانتخابات النزيهة في هذا السياق ليس اكتشاف التفضيلات الحقيقية لجموع الناخبين، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى أن التفضيلات الحقيقية قد لا تكون موجودة بالنظر إلى غياب الفوارق الجوهرية في السياسات التي تود الأحزاب تطبيقها. والأقرب إلى الواقع أن الانتخابات بمنزلة عمليات تكشف نقاط القوة التنظيمية للتحالفات الزبائنية المتنافسة. والاستقرار من المحتمل أن يتحقق إذا كان الحزب الذي لديه تفوق واضح في القدرة التنظيمية قد فاز بالانتخابات. هذا المتطلب يتمثل في أنه ليس هناك أي حزب يجب أن تكون لديه القدرة على فرض قوته باستخدام الجهاز الإداري لكي يمنحه امتيازًا انتخابيا لا يتصل بقدرته على الأرض. المرحلة الأخيرة (والحالية)، وهي من العام 1990 فصاعداً،

يمكن وصفها على أساس كونها «محسوبة تنافسية»، حيث إن النظام المقيد كان يتميز بنوع من النضج بمعنى أن تأسيس منظمات سياسية متنافسة ليس عملية يمكن الآن السيطرة عليها من قبل الائتلاف المسيطر، كما أنه ليس بإمكان الائتلاف المسيطر أن يضمن عجز ائتلاف المؤسسات المعارضة، في النهاية، عن التخلص منه وإبعاده عن السلطة.

ارتكزت العملية الانتخابية على عناصر التقرير التنافسي لعضوية الائتلاف المسيطر التي تشكلت في الفترة الماضية. الأحزاب التي يؤيدها العسكريون خلال مرحلة المحسوبة العسكرية قبلت بأن الداخلين الجدد يمكن استيعابهم وإدماجهم في الائتلاف المسيطر وذلك اعتمادا على قدرتهم التنظيمية والسعر الذي يطالبون به. والفارق بعد العام 1990 كان يتمثل في أن القيادة وتكوين الائتلاف المسيطر ذاته كانا يتحددان من خلال الاختبار الانتخابي للقدرة التنظيمية ككل الائتلافات المتنافسة. الداخلون المحتملون في الائتلاف المسيطر أصبحت لديهم الآن مهمتان. فعليهم أن يظهروا - كما كان الحال من قبل - قدرتهم على التنظيم لبسط الاستقرار أو العنف في قطاعات خاصة أو في مناطق جغرافية. لكن عليهم الآن أن يختاروا حزبا يمكن لهم من خلاله الحصول على أفضل صفقة ممكنة فيما يخص عرض أعلى العوائد في مقابل القوى التنظيمية التي يمكنهم تقديمها. وبالطبع، بالنسبة إلى القيادات الملتزمة أيديولوجيا، على نحو معروف، لم يكن الانتقال من حزب إلى آخر خيارا متاحا. غير أنه بالنسبة إلى غالبية المنظمين السياسيين كان اختيار الحزب (ولايزال) أمرا تقرره الريوع المعروضة. بالفعل تبدو تلك الحسابات سافرة جدا لدرجة أن المادة 70 من دستور العام 1972 تحظر على أعضاء البرلمان التصويت ضد أحزابهم، وإلا فإن المساومات السياسية، وكُلف المقايضات قبل كل تصويت في البرلمان، كان من شأنها أن تجعل التصويت في البرلمان مكلفا إلى حد معطل.

غير أنه بعد أن فاز حزب بنغلاديش الوطني بانتخابات العام 1991 فإن الانتخابات التالية لم يكن من المحتمل أن تكون نزيهة وفقا لما يمكن أن يكون مقبولا لأحزاب المحسوبة إذا ظل حزب بعينه مكلفا بتنظيم إدارة الانتخابات. وكانت المعارضة تطالب بتأسيس ترتيبات دستورية دائمة لإنشاء حكومة تصريف أعمال مؤقتة لتنظيم كل انتخابات بعد انتهاء مدة الحكومة الفعلية. الضغوط

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

الشديدة من جانب المعارضة والمحاولة الفاشلة لعقد الانتخابات التي قاطعتها المعارضة دفعتا، في النهاية، الحكومة إلى تمرير التعديل الثالث عشر في الدستور في العام 1996 وهو التعديل الذي أسفر عن تأسيس دائم لحكومة تصريف الأعمال كآلية دستورية. وبذلك كان يتعين قيام حكومة تصريف أعمال مؤقتة محايدة في نهاية ولاية كل حكومة على أن يصبح آخر شاغل لمنصب كبير قضاة المحكمة العليا هو رئيس الحكومة المؤقتة. لقد كانت تلك تجربة مؤسسية فريدة ترمي إلى خلق حكم على النخبة في لحظة حرجة للانتخاب ائتلاف حاكم تال.

غير أن هذه الترتيبات المؤسسية لم تكن مدعومة بمجموعة أعمق من التهديدات الممكنة تصديقها والتي بحاجة إلى أن تؤكد سيادة القانون على النخبة أو حتى الاتفاق على أن «تعيش وتترك غيرك يعيش». وأي نظام مؤسسي يمكن أن يتعرض للتهديد إذا كان الإخلال بالتسويات السياسية ممكنا. الائتلاف الحاكم في أي وقت عادة ما تكون له مصالح شخصية في إطالة مدة بقائه في السلطة أو في تدمير المعارضة من خلال خطوات مؤسسية وتنظيمية. ومارست حكومة تصريف الأعمال عملها على مدار دورتين انتخابيتين، على الرغم من محاولات صغيرة من قبل كل من الحزبين للتدخل في الانتخابات عندما كان في السلطة. وفي كلتا الحالتين، فإن الائتلاف الحاكم قد حلت محله المعارضة، لكن الأمل في أن سيادة القانون الجديد على النخبة قد تأسست لم يعيش طويلا.

انهارت الترتيبات الدستورية لتصريف الأعمال في مرحلة التحضير لانتخابات العام 2007 عندما تجاوز حزب بنغلاديش الوطني الموجود في السلطة الحدود وظهر كما لو كان يتدخل في تواريخ تقاعد قضاة المحكمة العليا، حتى يتمكن مرشحه المفضل من ترؤس حكومة تصريف أعمال مؤقتة. وكانت النتيجة موجة من المواجهات المتزايدة من العنف مخضت عن سلسلة إضرابات عامة HARTALS ومواجهات عنيفة بالشوارع كشفت فيها المعارضة، على اتساع الخريطة، عن قدرتها على ممارسة العنف. وفي سياق التشوش المتزايد، كانت هناك مجموعة من البيروقراطيين يدعمهم الجيش ومجتمع المانحين الدولي تولوا زمام السلطة كحكومة طوارئ انتقالية. وفي ظل الدستور بقيت حكومة تصريف الأعمال المؤقتة في السلطة لمدة عامين بحكم سلطة الطوارئ التي منحتها لنفسها.

الحكومة الطارئة لتصريف الأعمال تحولت إلى فرصة كبيرة مهددة. النظام الناشئ للمحسوبة التنافسية لم يكن بعد قد تزود بمجموعة الضوابط والتوازنات الداخلية اللازمة لتأمين قدرته الكاملة على الاستدامة الذاتية. الطوارئ كان يمكن أن تكون فرصة لدراسة وتأسيس مزيد من الضوابط والتوازنات وبالقطع لتأسيس المبدأ القائل بأنه إذا لم تتوافق الأحزاب، فهناك مؤسسات أخرى في البلاد بوسعها التدخل للخروج من ذلك الطريق المسدود. لكن بدلا عن ذلك، فإن حكومة تصريف الأعمال التي ترأسها بيروقراطي سابق من البنك الدولي مؤيد من قبل الجيش وشديد القرب من المجتمع الدولي بسبب مشاركته ذات العوائد المجزية للغاية في مهمات حفظ السلام الدولية، تبنت منظور «الحكومة الرشيدة» بخصوص كيفية حل المشكلة. وتمثلت دلالة هذا المنظور (الذي كان، بالقطع، متأثرا بقوة بالتصورات السياسية الغربية السائدة)، في أن عدم الاستقرار السياسي ناتج عن الفساد السياسي. فرصة الفساد السياسي (بحسب ذلك الادعاء) خلقت حوافز مشوهة لدى السياسيين لكي يتدخلوا في نتائج الانتخابات. اقترح التحليل أنه إذا كان الفساد السياسي يمكن أن يجري استئصاله وإذا كان بمقدور الأحزاب التنافس على أساس برامج بديلة لتحقيق المصالح العامة (كما هو الحال في الأنظمة المفتوحة) فإن مشكلة العنف في الانتخابات يمكن استئصالها كذلك.

وعلى مدار العامين التاليين كانت حكومة الطوارئ لتصريف الأعمال تسعى إلى معالجة المشكلة من خلال إصلاحات «الحكومة الرشيدة»، وبشكل خاص من خلال التركيز على الفساد، على اعتقاد أن مصدر مشكلة العنف السياسي تمثل في تورط القيادات السياسية في الفساد. هناك المئات وربما الآلاف من النشطاء السياسيين تم القبض عليهم وتوجيه التهم إليهم بالفساد، ومن بينهم قيادات في الحزبين الرئيسيين الاثنين. مئات من رجال الأعمال تم القبض عليهم والبعض منهم قام بتسليم ملايين الدولارات إلى الحكومة الجديدة على أساس كونها «كسبا غير مشروع» تحت وطأة الضغط (الذي تبين أنه يشمل التعذيب). آلاف من حالات الفساد أدخلت إلى المحاكم. هذه الممارسة بأكملها شابها أخطاء جسيمة ليس فقط من المنظور التحليلي للنظام المقيد ولكن أيضا فيما يخص الإجراءات. وفي النهاية تقريبا جميع القضايا كانت تحفظ على أساس أن الأدلة غير موجودة أو غير ثابتة.

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

والخبرة بقضايا مناهضة الفساد عالميا توحى بأن الملاحقة القضائية الناجحة لقضية واحدة أمر صعب للغاية نظرا لأن المشاركين لا يخلفون وراءهم إثباتات ورقية ومعاملات مصرفية يمكن إثبات فسادها على نحو قاطع. ومما لا يدعو للدهشة أن محاولة حكومة تصريف الأعمال العسكرية لمعالجة المشكلة بهذه الطريقة فشلت فشلا سريعا. الزعيمان المعتقلان للحزبين السياسيين الكبارين كان يجب أن يطلق سراحهما، وأحدهما تم انتخابه رئيسا للوزراء في انتخابات العام 2009.

الأثر الرئيسي لتجربة العامين هذه تمثلت في نوع من الانهيار في ثقة المستثمر، وهو ما لم يحدث التعافي منه حتى بعد مرور عام من انتخاب حكومة جديدة. وُصِّدُم بالفعل الحزبان الرئيسيان اللذان تسبب تصلبهما وعتنفهما في المشكلة بالمقام الأول، لكن لم يتضح بعد ما إذا كان هذا سيترتب عليه أي أثر إيجابي باق. وعلى الفور، بدأت الحكومة الجديدة التي انتُخبت في العام 2009 في مباشرة الأعمال بالأساليب المعهودة. وتضمن ذلك التحرش بالمعارضة وإرهاقها باستخدام السلطات الإدارية وإلغاء قضايا مناهضة الفساد المرفوعة ضد مؤيديه وليس القضايا المرفوعة ضد المعارضة. وكما هو الحال في الماضي فإن المعارضة لم تظهر اهتماما بدخول البرلمان. وليس من الواضح كيف أن تجربة طوارئ العامين قد ساعدت في ذلك باستثناء المعنى المحدود للمساعدة في وضع سجل تصويتي أفضل في أثناء تلك الفترة. في العام 2011 عدلت الحكومة الدستور من أجل التخلص من نظام حكومة تصريف الأعمال وأثارت جولة جديدة من التعبئة من قبل أحزاب المعارضة للمطالبة بتجديد هذه الترتيبات لإجراء الانتخابات التالية. ولن تتحقق سيادة القانون على النخبة، وعلى نحو يسمح بإجراء الانتخابات بشكل سلس، إلا عندما يدرك الحزبان الرئيسيان أن اقتلاع المعارضة باستخدام الوسائل الإدارية يعتبر، ببساطة، إستراتيجية غير مجدية. وليس واضحا بعد كم يستغرق ذلك الأمر.

وللفشل في عمل تحسينات تدريجية ومتابعة في الآليات التي من خلالها تعمل المحسوبة التنافسية في بنغلاديش تداعيات سلبية مهمة. أولا، بقي التهديد باستخدام العنف السياسي، من دون تراجع. والمفارقة هي أنه في الوقت الذي يكون للنظام الملقيد فيه جوانب من النضج بمعنى أن الائتلاف المسيطر لا يستطيع أن يمنع تأسيس منظمات جديدة، فإن غياب نظام قواعد ضمنية توجه عملية الدخول

والخروج في المنظمات السياسية من وإلى الائتلاف المسيطر، يكسب النظام المقيد العديد من خصائص الهشاشة. ويمكن أن ينزلق النظام المقيد، بشكل سريع، إلى الهشاشة، لكن التعقيد النسبي للمنظمات الاقتصادية والسياسية يعني أن اندلاع موجات العنف ليس من المحتمل أن ينتج تراجعاً تدريجياً باتجاه القوضي. هذا لا يمكن استبعاده ولكن هناك ما يكفي من أصحاب المصالح المعنيين في الأعمال التجارية وفي المجتمع الدولي الذين يرغبون في التدخل من أجل المحاولة لوقف ذلك الأمر. وكان الاستيلاء على السلطة في العام 2007، وبشكل واضح، جزءاً من مثل ذلك التدخل حتى على الرغم من أنه أسوأ فهمه بشكل خطير.

ومشكلة بنغلاديش من حيث إطار عمل النظام المقيد يمكن تحليلها كما يلي. الزيادة الانفجارية في عدد المتطلعين الذين يرغبون في الوصول إلى الريوع على أساس قدرتهم على التنظيم السياسي كان يعني أن النظام المقيد الأساسي لم يعد مجدياً سياسياً. حتى في بدايات الستينيات فإن محاولة النظام البريتوري الباكستاني لإدارة الريوع وتوزيعها على مجموعة محددة من النخبة كان ضعيفاً للغاية، وفي النهاية تفجر منه العنف. لم تتخذ الدولة السلطوية الشعبوية ذات الحزب الواحد مسارها، على نحو ملائم، إلا بعد اغتيال القيادة. وانحصر التاريخ اللاحق للنظام المقيد في بنغلاديش في محاولة تريباع هذه الدائرة. وترتبت على المحاولات المختلفة أيضاً تداعيات مهمة على أنواع الريوع الإنتاجية التي كان يمكن للنظام إدارتها كما أوضحنا من قبل.

كشفت فترة المحسوبية العسكرية عن أن الدخول والخروج لا يمكن إدارتهما بشكل دائم من قبل شخص واحد حيث إن العوائد التي عليها ذلك الشخص يمكن أن تصبح هدفاً لتعبئة اجتماعية مهمة يطلقها جميع المنظمين السياسيين. من ثم فإن ظهور المحسوبية التنافسية يمكن النظر إليه على أساس كونه تطوراً طبيعياً للنظام المقيد. ومع ذلك فإن إنجاحه أمر ليس بالبسيط نظراً لغياب فرد الطرف الثالث الذي يفرض إنفاذ القواعد المهمة لدخول المنظمات السياسية إلى الائتلاف الحاكم والخروج منه. المنظمات السياسية في حد ذاتها لا يمكن أن تفرض قواعد الدخول والخروج نظراً لأن العوائد في تلك اللحظة تصبح ذات قيمة صفرية بالنسبة إلى بعض المنظمات. وإقامة حكومة تصريف الأمور المؤقتة

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

كانت محاولة لخلق الطرف المؤسسي الثالث، غير أن التاريخ يوضح أنه لا يمكن أن تكون مستقلة بحق حيث إن الحكومات تستطيع أيضا تعيين قضاة المحكمة العليا. وبالفعل فإن الحكومة تعين أيضا قادة الجيش على الرغم من أن آخر قائد للجيش تم تعيينه من قبل حزب بنغلاديش الوطني قد انقلب على الحزب بدعمه الانقلاب في يناير 2007.

وهنا تكون المقارنة بالهند ذات جدوى كبيرة. تحول الهند إلى النظام المقيد مع خصائص وميزات مهمة من النضج كان أيضا في سياق المحسوبة التنافسية وهي أيضا عرضة لنوع من الضعف. غير أنه في الهند لم يكن تنظيم الانتخابات يمثل مشكلة كما هو الحال في بنغلاديش، فلماذا يكون ذلك هو الحال مع الأخذ في الاعتبار العديد من أوجه التشابه الاجتماعي بين الدولتين؟ هناك احتمالية واحدة تتمثل في أن حجم الهند وتنوعها يساعدها على تنظيم قيام الطرف الثالث بإنفاذ القواعد الانتخابية التي يمكن بها للمنظمات السياسية المتنافسة الدخول إلى الائتلاف الحاكم والخروج منه. على مستوى كل ولاية هندية فإن الطعن في نتيجة الانتخابات بقوة من قبل ائتلافات قوية في الولاية أو اتهامات بالانحياز من جانب مفوضية انتخابات الهند، يمكن أن يستدعي وبشكل فعال مؤسسات من خارج الولاية للنظر فيما إذا كانت القواعد الرسمية قد جرى تجاوزها بشكل مفرط لدرجة مكنت من الفوز حزبا لديه قدرة تنظيمية متدنية. والوصول إلى طريق مسدود بين الأحزاب المتصارعة على مستوى الولاية يعني أيضا أن الحكومة الاتحادية تستطيع أن تفرض حكم الرئيس وتعيد الانتخابات. من ثم، فبينما يحدث الغش والعنف والتزوير في الانتخابات في الهند فإن الأحزاب تعلم أيضا أن النتيجة التي تأتي غير متسقة مع قوة الأحزاب التنظيمية على الأرض لا يمكن الإقرار بها. والمشكلة في أي دولة صغيرة تتمثل في أنه لا مفوضية الانتخابات ولا الحكومة المؤقتة في ظل نظام تصريف الأعمال لديها مصداقية أن تكون طرفا ثالثا محايدا. وبناء عليه، وبالإضافة إلى المشكلات العامة المتصلة بتنظيم ائتلاف مسيطر في سياق مطالبات سياسية متزايدة من الفئات أو الطبقات المتوسطة الناشئة فإن الدول الصغيرة تكون لديها مشكلة إضافية تتمثل في إدارة الانتخابات التي يمكن أن تسفر عن نتائج مقبولة للأحزاب الريفانية المتنافسة.

وسيمثل التحدي بالنسبة إلى بنغلاديش، أولا وقبل كل شيء، في مراجعة قواعد تنظيم الانتخابات بشكل يقنع جميع الأطراف بأن الحزب الحاكم يتعهد بعدم استخدام سلطته الإدارية لتغيير النتيجة الانتخابية كثيرا. والمشكلة ليست مجرد حشو سافر لصناديق الاقتراع بل هي استخدامات أيضا أكثر ذكاء للشرطة والإدارة من أجل التحرش بالمعارضة ومضايقتها وجعل محاولتها للحصول على مؤيدين أمرا أكثر صعوبة. حالات التأخر في إرسال الشرطة للتعامل مع بلطجية الحزب الحاكم، مضافة إليها الاستجابات السريعة ضد بلطجية حزب المعارضة، يمكن أن تكون هي كل المطلوب من أجل زحزحة هوامش نتائج الدوائر الانتخابية. التحيز الإداري أصبح أكثر خطورة نتيجة للميل المتزايد لاستبدال كبار الموظفين البيروقراطيين بمؤيدين للحزب عندما تأتي أحزاب جديدة إلى السلطة. وفي ضوء تلك القيود، فإن العملية الانتخابية ستظل معيبة في ظل نظام مقيد مثل النظام في بنغلاديش، غير أن جهود الحزب الحاكم يجب أن تُقيد إذا أُريد أن تكون النتيجة مقبولة. إذا كانت هذه العملية ينظر إليها على أساس كونها مشكلة حكم رشيد فإنه لا يمكن حلها نظرا إلى أن أي انتخابات في بنغلاديش في المستقبل القريب لن تتوافق مع تلك المعايير. من جانب آخر، إذا اعتُبرت الانتخابات مشكلة تتصل بإدارة إعادة هيكلة الائتلاف الحاكم في نظام مقيد، وبضرورة أن تعكس الانتخابات القوى التنظيمية على أرض الواقع، فيمكن أن تنشأ مناقشة أفضل تتصل بأعمال الشرطة والمراقبة والإنفاذ من قبل الطرف الثالث.

وتتمثل إحدى المفارقات الخاصة بالتوتر السياسي التنافسي المتزايد وجوانب النضج التي ظهرت، في أن الاستثمارات طويلة الأجل قد أصبحت أكثر خطورة. إذا كانت الائتلافات الحاكمة يمكن أن تتغير كل خمسة أعوام وإذا كانت الاستثمارات المهمة (لنقل في مجال الطاقة) تستلزم تقاسم عوائد مع السياسيين الحاكمين، فإن المستثمر لا يمكنه التأكد من أن النظام التالي لن يعاقبهم بتغيير أو إلغاء العقود. وتمثلت إحدى نتائج هذه المفارقة في أن الائتلافات الحاكمة وجدت صعوبة متزايدة في اجتذاب المستثمرين بمشاريع استثمارية طويلة الأجل مثل الطاقة ومشاريع البنية التحتية والتي يجب أن تكون مصادر تدفق الإيرادات الخاصة بها مضمونة إلى ما بعد مدة الحكومة. وهنا أيضا فإن طبيعة النظام

بنغلاديش: النمو الاقتصادي في نظام مقيد ضعيف

المقيد هي موضع النقاش، فضلا عن القضايا المنفصلة للفساد التي يركز عليها برنامج عمل الحكم بشكل أساسي. النقاش العام الأكثر انفتاحا لتلك القضايا قد يساعد الهيئة القضائية على تبني منظور مختلف لتلك الأمور مع الوقت. والهيئة القضائية في بنغلاديش لديها ميول صحية لإصدار أحكام تختلف مع رغبات الائتلاف الحاكم. وحتى الآن فإن الهيئة القضائية لم تتبن مقاربة تتناسب مع المصلحة العامة وهي تقرر أي عقود يجب أن يجري إيقافها. فالهيئة القضائية أكثر انشغالا بإسقاط التعاقدات المشبوهة كلما رفعت الحكومات الجديدة دعوى قضائية ضد المخالفات المفضوحة التي ارتكبتها حكومات سابقة. غير أنه من الممكن أن نتصور أن فهم الصالح العام قد يتغير ببعض النقاش الأفضل الذي يتناول ديناميات النظام المقيد. وإذا كانت المحاكم تبحث عن استغلال النفوذ وعن الفساد فإنها بمقدورها ضرب جميع التعاقدات، لكن المقاربة الأكثر حصافة قد تركز على التعاقدات التي تنزل أضراراً ملموسة بالمصلحة العامة. إذا كانت النخب قد بدأت تفهم أن بحثها عن الریوع يجب أن يتماشى بشكل وثيق مع المصلحة العامة، فقد يعد ذلك تقدماً مهماً.

وقد يغري النمو المرتفع نسبياً منذ حقبة الثمانينيات فصاعداً، في سياق اضطراب سياسي مستمر، النخبة في بنغلاديش بتوهم أن الاقتصاد يستطيع أن يؤدي بشكل جيد رغماً عن الحيل المضرة التي تمارسها المؤسسات السياسية. وقد كانت الترتيبات التي ساقطتها المصادفات والمتعلقة بالألياف المتعددة بمنزلة ضربة حظ لبنغلاديش وجاءت في وقت لم يكن في البلاد إلا القليل من الإيجابيات. هذه المصادفة الدولية خلقت عوائد مؤقتة وحوافز للاستثمار في التعلم واستيعاب صناعة الملابس. لقد كان التأثير إيجابياً بشكل كبير نظراً إلى أن اتفاقية الألياف المتعددة لم تكن تسمح بالاعتماد الدائم على الريوع التي لا يمكن لأحد أن يتوقع بقاءها إلى الأبد. والشروط التي كان يجري على أساسها توزيع تلك الريوع على شركات بعينها لم يكن يمكن التلاعب بها بشكل كبير من خلال التعبئة السياسية الداخلية.

ولا بد من تفهم الظروف التي سمحت بظهور قطاع الملابس، لأن تكرار استيعاب هذه التكنولوجيا الناجحة ليس وارداً بالمرّة في قطاعات أخرى. وتعد قدرة الائتلاف

الحاكم على إدارة قلة من العوائد الإنتاجية أمرا مهما إذا كان النمو يراد له أن يصل إلى قطاعات جديدة. وتكرار تلك الظروف العرضية، بتطوير قصدي، وإن كان متواضعا، لقدرات الحكم يعد شرطا أوليا ضروريا لتكرار تلك النجاحات وامتدادها إلى قطاعات أخرى في سياق النظام المقيد الذي تتميز به بنغلاديش. والفهم الأفضل للعوائد يعتبر ضروريا للاستدامة السياسية للنظام المقيد، والريوع الضرورية لتسريع نمو النضج التنظيمي في القطاع الإنتاجي أمر ضروري لإطلاق مناقشة عامة أفضل حول المؤسسات والحوكمة.

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

كاي كايزر وستيفاني وولترز^(*)

1-3 مدخل

كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية، زائير والكونغو البلجيكي سابقا، مسرحا لواحدة من أكثر الحروب شمولاً في أفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك في أعقاب انهيار نظام موبوتو في العام 1997، وهو النظام الذي ظل مسيطراً على مقاليد الحكم في البلاد

(*) الآراء المعروضة في هذا الفصل هي آراء المؤلفين وهي لا تعكس بالضرورة آراء المؤسسات التي يعملان بها. ويتقدم المؤلفان بشكر خاص إلى المشاركين في ورشة العمل لتدشين دراسات الحالة بعنوان «تطوير المؤسسات في الأنظمة المقيدة: دراسات حالة لتسعة بلدان»، والتي عُقدت في واشنطن العاصمة في 16 سبتمبر 2009، ثم في جامعة ستانفورد في يناير 2010، ثم في واشنطن العاصمة مرة أخرى في يونيو 2010. كما نتقدم بالشكر إلى كل من: هان هرتشي، وفيل كيفر، وستيفن ندغوا، وجيمس روبنسون، على تعليقاتهم القيمة على النسخ السابقة من هذا الفصل.

«خلال الخمسين عاماً الماضية تعرض الكونغو، الذي كان تحت الاستعمار البلجيكي فيما مضى، لموجتين من العنف السافر واسع النطاق: مرة في الستينيات من القرن العشرين ومرة ثانية في التسعينيات من نفس القرن»

لفترة طويلة. وكان موبوتو الذي تولى رئاسة البلاد رسمياً في العام 1965، والذي أصبح نظامه فيما بعد يُعتبر النموذج النمطي للكلبيتوقراطية^(*) الأفريقية، قد نجح في تحقيق الاستقرار المؤقت في الكونغو في أعقاب عدم الاستقرار السياسي ومحاولات الانفصال الإقليمية بعد الاستقلال في العام 1960. وطوال مختلف مراحل النظام، لعب استخراج الموارد الطبيعية دوراً مركزياً في حكم هذا البلد الكبير الذي يبلغ تعداد سكانه 68 مليون شخص ويضم 250 مجموعة عرقية، على مساحة جغرافية تبلغ أربعة أضعاف مساحة فرنسا، وبه ما يصل إلى 700 لغة ولهجة محلية.

وبحلول العام 2012، كان المجتمع الدولي قد خصص موارد كبيرة لتحقيق الاستقرار في الكونغو وحكومة الرئيس جوزيف كابيلا. وبعد نشر الأمم المتحدة لقواتها في البلاد العام 1999، لاتزال المنظمة الدولية تحتفظ بقوة قوامها نحو عشرين ألف جندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو (MONUSCO). وعلى الرغم من تمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية بثروة كبيرة من الموارد الطبيعية، فإنها مازالت تتلقى مساعدات كبيرة. وفي الوقت نفسه، مازالت المخاوف قائمة بشأن تدني مستوى الحوكمة، ووحشية الجهاز المدني والعسكري (بما في ذلك وجود انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والعنف الجنسي)، وكذلك بشأن عدم قدرة الجيش على الدفاع عن سكان البلاد أو حدودها الدولية. وتتجلى الظاهرة الأخيرة في حالة عدم الاستقرار التي يشهدها شرق البلاد.

احتفلت جمهورية الكونغو الديمقراطية بالذكرى الخمسين لاستقلالها في 30 يونيو عام 2010؛ وبلخص الشكلان (1-3) و(2-3) مراحل النمو والانتكاس التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ العام 1960؛ فعلى الرغم من أن السبعينيات كانت فترة مستقرة إلى حد ما وكانت تمثل أساساً قوياً إلى حد ما للتوسع الاقتصادي

(*) الكلبيتوقراطية (بالإنجليزية: Kleptocracy) هو مصطلح صيغ في بدايات القرن التاسع عشر لوصف النظام السياسي المسمى «حكم اللصوص»، الذي يسمح بالفساد وسرقة المال العام والخاص من خلال تمهيل استغلال المناصب الإدارية والسياسية من قبل القاطنين على مرافق الدولة. ويطلق على المستفيدين من هذا النظام السياسي مسمى (كلبيتوقراطيون kleptocrats). والتعبير ليس صيغة حكم رسمية مثل «الديموقراطية»، و«الجمهورية» و«الملكية»، و«الثيوقراطية»، بل هو سبة لنظم الحكم التي تكون بها مشكلة حادة ومنهجية ومتفشية من الاستيلاء على المال العام من قبل من هم في السلطة. [المترجم].

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الشكل (3-1) الأداء الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية

(حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد: 1960-2007)



الدخل القومي العام، طريقة الأطلس (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

الدخل القومي العام، طريقة معادل القوة الشرائية

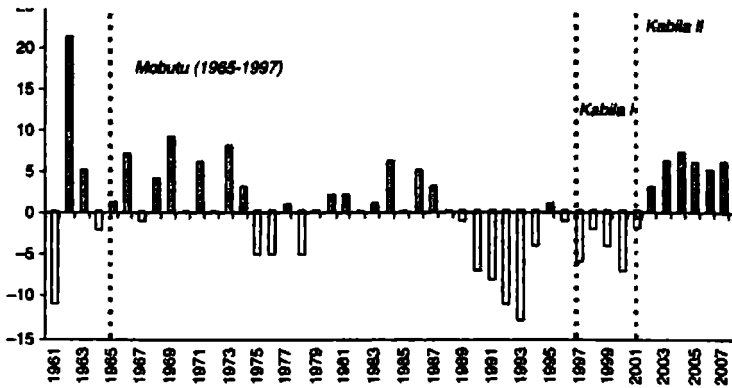
(بالأسعار الجارية للدولار الدولي)^(*)

المستدام نجد أن هذه المكاسب الاقتصادية قد تلاشت بعد ذلك بسبب سياسة التأميم التي اتبعتها موبوتو. وكانت السمة السائدة في الثمانينيات والتسعينيات

(*) إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي سابقا) هو مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافة إليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. ويجري عادة تحويل إجمالي الدخل القومي محسوبا بالعملة المحلية إلى دولارات أمريكية بسعر الصرف الرسمي من أجل المقارنات بين الاقتصادات، ولكن يوجد سعر بديل يُستخدم حينما يتبين أن سعر الصرف الرسمي يختلف اختلافا كبيرا بشكل غير عادي عن السعر الذي يطبق فعليا في المعاملات الدولية. وللتغلب على تذبذبات الأسعار وأسعار الصرف، يستخدم البنك الدولي طريقة أطلس خاصة للتحويل. وتعتمد هذه الطريقة عامل تحويل يستخدم متوسط سعر الصرف لسنة معينة والسنتين السابقتين، مع مراعاة الفروق في معدلات التضخم بين البلد المعني، وحتى سنة 2000، وبلدان مجموعة الخمس (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان والولايات المتحدة). وابتداء من العام 2001 فصاعدا، تشمل هذه البلدان على منطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

وإجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي سابقا) طبقا لتعادل القوة الشرائية (PPP) هو إجمالي قيمة الدخل القومي محولا إلى الدولار الدولي باستخدام أسعار تعادل القوة الشرائية. وللدولار الدولي نفس القوة الشرائية على إجمالي الدخل القومي التي للدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. وإجمالي الدخل القومي هو عبارة عن مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج [المترجم: نقلا عن الموقع الرسمي للبنك الدولي].

تنامي الاضطرابات السياسية، والحرب الأهلية، والتدهور الاقتصادي؛ ولم يبدأ النمو الاقتصادي إلا ببطء شديد في ظل نظام الحكم الحالي للرئيس جوزيف كابيلا والتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية الحاكم التابع له، والذي جرى انتخابه في العام 2012. وتمر جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً بأزمة اقتصادية كبرى أخرى، ويرجع الفضل في بقائها - إلى حد كبير - إلى المساعدات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية وتدفق الموارد الخاصة بحقوق التعدين من الشركاء غير التقليديين مثل الصين. ذلك لأن المشروعات التقليدية المدرة للنقد - مثل شركة جيكاماينز (Gecamines) وهي الشركة الوطنية لاستخراج النحاس والكوبالت، وكذلك شركة مينيري دي باكوانغا (ميبا) (Minieres de Bakwanga) العاملة في استخراج الماس - لم تعد من مصادر الريع القادرة على البقاء، كما أنها مكبلة بمستويات مرتفعة من الديون التجارية والاجتماعية. وفي حالة شركة جيكاماينز نجد أن معظم أصولها بيعت بموجب اتفاقيات تعدين طويلة الأمد، أما شركة (ميبا) فقد عانت سوء الإدارة حتى أنها توقفت تماماً عن الإنتاج في الآونة الأخيرة.



الشكل (3-2): الأداء الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية

(معدلات النمو %: 1960-2007).

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض تطور صفقات النخب والاستقرار والصراع وإمكانية الوصول إلى الريوع في الكونغو من منظور إطار عمل النظام المقيد (North et al. 2009)؛ ويتضح من استمرار الصراع العلني في جمهورية الكونغو الديمقراطية - بخاصة عقب الاستقلال في الستينيات من القرن العشرين ثم منذ منتصف التسعينيات - وكذلك من نمط القوى السياسية المحركة والسائدة أن أفضل وصف لهذه الدولة هو أنها دولة طبيعية هشّة: «فالدولة بالكاد تستطيع أن تحافظ على نفسها في مواجهة العنف الداخلي والخارجي... كما أن الالتزامات داخل الائتلاف المهيمن غير قوية وغير مستقرة وغالبا ما تتغير بسرعة، إضافة إلى أنها تتوقف على هوية وشخصية أعضاء الائتلاف... [وكذلك] تمنع النخبة من الالتزام الصادق باحترام القواعد أو القوانين في الكثير من الظروف المحتملة (North, Wallis, and Weingast, 2009, 42)». وللتعرف على طبيعة هذا الضعف سوف نتطرق إلى أنواع العلاقات والتحالفات التي ميزت سلطة النخبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى الأعوام الواحد والخمسين الماضية؛ وتتمثل المشكلة الجوهرية أن الأنظمة الثلاثة التي تسيطر على البلاد في هذه الفترة لها سمات رئيسة مشتركة: شخصنة السلطة في إطار حزب حاكم صوري، والاعتماد على الولاءات العرقية والجغرافية، واستخدام الحوافز للحفاظ على نخبة حاكمة موالية، والاعتماد الشديد على الشركاء الخارجيين في أوقات الكوارث؛ وكان السبب في سقوط الرؤساء الثلاثة عدم فهم أهمية التوسع في تشكيلة النخبة بما يتجاوز المصالح الضيقة. فعدم سماح تلك الأنظمة - بما فيها نظام الرئيس جوزيف كابيلا الذي يتولى الحكم حاليا - لمجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة بالحصول على نصيب من الرفاهية التي تتمتع بها النخبة الحاكمة مهد الطريق لسقوطها. كما أن تلك الأنظمة ألزمت نفسها بمهمة شاقة وعسيرة هي الإبقاء على الربيع بالحد الكافي لإعالة النخبة الحالية، وبالتالي إحكام قبضتها على السلطة، ما حد من قدرتها على الانخراط في الأنشطة الداعمة للتنمية التي كان يمكن أن تعزز الشعبية السياسية الفعلية. ونجد في النهاية أن الحكومات الثلاث كانت اعتمدت بشدة على مجموعة من الأشخاص الرئيسيين لاستدامة الدعم في الدوائر العرقية والجغرافية، أي مجموعة أخرى من العلاقات التي يجب الحفاظ عليها وتحقيق التفاعل بين مختلف جوانبها السياسية وبين جميع مظاهر الحكم.

وسوف نستكمل طرحنا في هذا الفصل في أربعة أقسام أخرى؛ حيث يتطرق القسم الثاني إلى العناصر الرئيسية لطبيعة السلطة السياسية خلال المراحل الثلاث الرئيسية للقيادة في الكونغو في فترة ما بعد الاستعمار: موبوتو (1965-97)، ولوران كابيلا (1997-2001)، وحكومات ابنه جوزيف كابيلا (2001 - حتى الآن). ويقدم القسم الثالث تحليلاً لنشوء وسقوط أول حكومة لكابيلا، ويتطرق القسم الرابع للحكومة التالية. ويقدم القسم الخامس تقييماً للفرص الحالية للخروج من نظام هش مقيد أخذاً في الاعتبار الصفقات السائدة بين النخب، والأجور، وإصلاح القطاع الأمني، والقوى الخارجية، وطبيعة العلاقات المركزية في المنطقة؛ ويحتوي القسم السادس على خاتمة.

2-3 قصة سردية النظام المقيد الهش في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تشكلت التطورات التي شهدتها البلاد بعد الاستقلال على أيدي ثلاثة رؤساء حكموا البلاد. وسوف يبدأ هذا القسم بإلقاء نظرة على حكومة موبوتو سي سي سيكو الذي أصبح رئيساً في العام 1965 وأسقطه لوران كابيلا وحلفه الإقليمي بعد تسعة أشهر من الحرب في العام 1997. واستمر حكم كابيلا حتى شهر يناير من العام 2001 عندما أغتيل على يد حارسه الشخصي في مكتبه في كينشاسا؛ وأثناء فترة حكمه اختلف مع حليفه الإقليميتين: رواندا وأوغندا، واندلعت حرب إقليمية أخرى في العام 1998 قسمت البلاد. وتولى الابن جوزيف كابيلا الحكم بعد اغتيال والده، وبدأ محادثات السلام والانخراط في المجتمع الدولي من جديد. وفي العام 2003، وعقب التوقيع على اتفاقية سلام شاملة في أواخر العام 2002، جرى تشكيل حكومة انتقالية تتألف من أربعة نواب للرئيس: نائب من كل جماعة من الجماعتين المتمردتين الرئيسيتين، ونائب من المعارضة غير المسلحة، ونائب من الحكومة؛ وكان يرأسها كابيلا. الذي فاز بالانتخابات الرئاسية في الجولة الثانية في العام 2006، حيث تغلب على منافسه الرئيسي جان بيير بيمبا، قائد حركة تحرير الكونغو (MLC) وهي إحدى الجماعات المتمردة سابقاً.

وخلال الخمسين عاماً الماضية تعرض الكونغو، الذي كان، تحت الاستعمار البلجيكي فيما مضى، لموجتين من العنف السافر واسع النطاق: مرة في الستينيات

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

من القرن العشرين ومرة ثانية في التسعينيات من نفس القرن. ووضع نظام موبوتو الأسس اللازمة لتحقيق مستوى ملحوظ من الاستقرار ولكن كانت العواقب التنموية وخيمة⁽¹⁾. فمنذ استقلالها شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية عددا من التدابير والنخب والانقسامات الكبرى المتغيرة في السياسة الرسمية (راجع الملحق رقم 1)؛ وعلى الرغم من بروز عدد من تلك التدابير والنخب والانقسامات لارتباطه بالاستقرار فلا يوجد سوى عدد محدود منها يمكن القول بأنه عزز التنمية على نحو ملحوظ. فعندما تولى موبوتو سيسي سيكو السلطة في العام 1965 عقب حالة عدم الاستقرار بعد التخلص من الاستعمار البلجيكي في العام 1960 وتهديد الأقاليم الغنية بالموارد مثل كاتنغا بالانفصال — لم يكن خفيا على أحد الدعم الكبير الذي تقدمه القوى الغربية لحكومته، حيث شعرت تلك القوى بخطر داهم بعد وصول باتريسريك لومومبا للحكم⁽²⁾. وعلى الرغم من محاولة موبوتو إخفاء هذه العلاقة خلال الأعوام التالية، نجد أن أكثر الدول التي ساندت زائير قوة وتأثيرا خلال العقود الثلاثة التالية هي الولايات المتحدة. وكانت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا تلعب أدوارا مساندة. وقد زادت هذه العلاقات، التي كانت قائمة أساسا على الحتميات السياسية التي تفرضها الحرب الباردة، رسوخا بسبب قاعدة الموارد الطبيعية المغربية في زائير⁽³⁾.

وعلى المدى القصير أدى تعزيز السلطة السياسية لنظام الحكم الجديد إلى الحد من تأثير الحكومة بالنفوذ الخارجي وقلل من احتياجها للدعم الخارجي المتواصل إلى حد ما. لقد انكسرت حدة التمرد، وانضم جزء كبير من الطيف السياسي للاتلاف الحاكم، وجرى استيعاب بعض العناصر من الطبقة المثقفة الراديكالية في الفريق الرئاسي. وسمحت تلك العوامل... للحكومة بأن تحدد لفترة قصيرة دورا دوليا لها بدلا من أن تصبح مجرد هدف تكون أن تخضع للضغوط الخارجية وحسب⁽⁴⁾.

ومن الأمور ذات الدلالة أن هذا التعليق المقتبس يصف مرحلة في حكم كل رئيس من آخر ثلاثة رؤساء حكموا البلاد. وعلى الرغم من أنه يصف حكومة موبوتو الجديدة بعد توليها السلطة بوقت قصير في العام 1965، فإنه يمكن أن ينطبق أيضا بسهولة على حكومة لوران ديزيريه كابيلا بعد إسقاط موبوتو في العام 1997 أو حكومة جوزيف كابيلا بعد انتخابه بطريقة ديمقراطية في العام 2006. وفي كل

من الحالات الثلاث كان كل رئيس يعمل على تعزيز سلطته بعد فترة طويلة من عدم الاستقرار بسبب الاشتباكات العسكرية مع الأطراف الفاعلة الداخلية والدولية، والعلاقات السيئة مع المجتمع الدولي والمؤسسات المالية والسياسية فيه، وانهيار الأنشطة الاقتصادية المحلية.

وفي الحالات الثلاث جميعها كانت تلك الفترات تتميز إما بتقوية قدرة الدولة بالفعل — كما في حالة حكومة موبوتو على الأرجح — أو على الأقل بإدراك أن الإصلاح الإيجابي كان يمثل جدول أعمال الحكومة الجديدة والأمل في ذلك بالتأكيد -: كما في حالة حكومة لوران كابيلا، والحكومة الانتقالية التي تولت الحكم خلال الفترة من العام 2003 حتى العام 2006، وتلك التي تولت السلطة عقب الانتخابات، وكلاهما بقيادة جوزيف كابيلا؛ ولكن النمط الذي اتبعه القادة الثلاثة لم يختلف: فترة من تعزيز سلطة الدولة، وزيادة التمكين والنفوذ على المستوى الدولي، وتعزيز السمعة الحسنة داخليا، ثم تدهور متواصل بدأت الدولة خلاله تنهش لحم مواطنيها، وترسخت أسس الفساد، وكان المواطنون الساخطون يوجهون بالعنف، وكانت هناك تأثيرات سلبية على الاقتصاد.

وكانت كل فترة من تلك الفترات تعبر بوضوح عن التوازن المؤقت المتمثل في الحفاظ على التحالفات مع النخبة، واحتكار العنف، وفي الوقت ذاته الحفاظ على استمرارية تدفق الربح؛ وعلى الرغم من المبالغة في الكلام عن وفرة الموارد الواضحة في الكونغو (النحاس والكوبالت والألماس والذهب والغابات ومحاصيل المزارع) نجد أن النخب لم تتمكن من التنسيق الفعال فيما بينها خلال فترة ما بعد الاستقلال لجمع رأس المال الكافي كأساس للتدفق المتصاعد في الربح. إن المساعدات الدورية والزيادات في ريع الموارد الطبيعية بسبب زيادة الأسعار العالمية كانت تمثل تدفقات من الموارد المؤقتة وشديدة الأهمية من الناحية السياسية ولكن من قاعدة متضائلة على نحو متزايد؛ وحتى بعد نهاية آخر جولة من جولات الصراع نجد أن المستويات المطلقة من الإنتاج واستثمارات الصناعات الاستخراجية تظل محدودة إلى حد كبير إذا جرى توزيعها على السكان أو المناطق.

ولكن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أحرزت بعض التقدم في تحقيق الاستقرار بعد الصراع خلال العقد الأخير. ومع استمرار العنف الذي يضرب المناطق الشرقية من

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البلاد نجد أن انتخابات العام 2006 وتبني دستور جديد يمثلان مرحلتين مهمتين في طريق التقدم. ولكن يمكن لمنظور النظام المقيد الهش تحويل الانتباه على نحو مفيد بما يتجاوز الاستقرار على المستوى الوطني إلى فهم التغيرات في أنماط سلوكيات النخبة على المستويين الوطني والمحلي. لقد أصبحت السلوكيات غير الرسمية — إن لم تكن غير الشرعية — من السمات السائدة لديناميات الحكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق يكون من الصعب في كثير من الأحيان القول بوجود مصالح أو تنسيق جماعيين داخل الحكومة بخلاف زيادة الثروات الفردية على المدى القصير. وعند استخدام منظور النظام المقيد الهش ما هي العوامل الرئيسية التي يمكن أن تشكل الانتقال من التوازن الحالي الهش والمتدني إلى توازن آخر (أساسي) متوسط؟ كيف تمكنت النخب تاريخيا من إدارة التحالفات، والحصول على الربح، وزيادة قدرة الدولة على استخدام العنف المنظم، وتحقيق التوازن بين القوى الإقليمية المركزية؟ وسوف نحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في الأقسام التالية:

3-2-1 جوزيف ديزيريه موبوتو

حسبما يشير يونغ وتيرنر في دراستهما (Young and Turner, 1995) فإن سلطة موبوتو كانت قائمة على منظومة معقدة من المحسوبية كان الحفاظ عليها يتطلب تدفق الموارد على نحو دائم. وفي ظل حكم موبوتو الأبوي الديكتاتوري كان الولاء الشخصي للرئيس وخدمته هما طريق الوصول إلى المال والسلطة:

ارتبطت النخبة السياسية التي ترتبط بالحاكم بروابط الولاء الشخصي؛ حيث كانت المناصب الحكومية بمنزلة مجموعة من الأعطيات، الجذابة على نحو وُلد حافزا كبيرا للولاء الشخصي والخدمات الشخصية. وفي المقابل كان للتابع الحق ليس فقط في تولي المنصب بل وأيضا في استغلاله لمصلحته الشخصية. لقد كانت جميع المناصب المهمة تحت تصرف الحاكم: وفوق كل شيء، فقد كان من الضروري أن يقوم التابع دائما بالتأكيد على ولائه الشخصي وتقديم الخدمات الشخصية للحاكم. وكان مجرد الشك في فتور الولاء سببا في الإقصاء الفوري عن المناصب⁽⁵⁾.

وكان التابع الخادم بهذه الطريقة في حالة دائمة من عدم الاستقرار، لا يعرف مطلقاً مدة بقاءه في وظيفة معينة أو منصب معين؛ ولم يكن ذلك يعني فقط أن الوزراء والموظفين الحكوميين لم يكن لديهم حافز للمبادرة الشخصية، بل كان يحفزهم أيضاً على جمع أكبر قدر من المال في أثناء توليهم المنصب؛ وكان التحكم السياسي وليس الحكم الفعال هو المألوف، فساءت أجهزة الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات لشعب زائر تدريجياً.

وفي حين أن معلومات العوام كانت تصف موبوتو وحاشيته أحياناً بأنهم النموذج النمطي للكلبوتوقراطيين الذين حققوا ثروات بالمليارات، فإن الأرجح أن النصيب الأعظم من هذه الموارد استخدم لدعم المنظومة واسعة النطاق من المحسوبية التي طالمت جميع المستويات في زائير وكانت ضرورية للإبقاء على هذا الحكم. فبعد استنزاف الموارد الاقتصادية للبلاد وتأثرها بعدد من الصدمات الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الخارجية، وبعد أن شهد موبوتو نهاية الحرب الباردة، يبدو أنه بدأ يتقبل قدراً من الانفتاح السياسي إلى حد ما في مطلع التسعينيات. وكان من بين الأساليب التي استخدمها في ذلك إعادة التعددية الحزبية في السياسة في العام 1990 وعقد المؤتمر الوطني المستقل. ولكن موبوتو استمر في استغلال مختلف المصالح المتنافسة بمهارة للحفاظ على سلطته ولم يكن هناك تقدم حقيقي باتجاه مستوى أفضل من الحكم الديمقراطي في البلاد.

أدى نظام حكم موبوتو إلى التدهور الكامل للمؤسسات الرسمية أو، وبالتبادل، إلى إعاقة ممنهجة لتطور هذه المؤسسات؛ كما مهد نظام موبوتو للانهايار التدريجي لعدد من الآليات المستخدمة لإدارة الريع التي ورثتها البلاد من البلجيكيين وكانت من أكثر المشروعات ربحية (وهي على وجه الخصوص شركات التعدين الحكومية، والاقتصاد الزراعي الكبير للمحاصيل القابلة للتخزين، والمشروعات المملوكة للدولة). ويمكن القول بأن النظام المؤسسي الذي ورثته البلاد من البلجيكيين كان هو، على الأرجح، أحد أضعف الأنظمة المؤسسية في القارة، حيث كان يجري استبعاد أهل الكونغو على نحو ممنهج من الترقى واكتساب الخبرة في المناصب العليا. ورغم أن موبوتو بدا عليه، بالفعل، أنه يتجه إلى تعيين كوادر من التكنوقراط في بعض المناصب الحكومية (لإرضاء نظرائه في الدول النامية في المجتمع الدولي على ما يبدو)

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

نجد أن استراتيجية التسييس والتفتيت الممنهجة للعاملين في النظام البيروقراطي والأمني أدت إلى حالة من التدهور الكامل لجميع القدرات المؤسسية القائمة.

كانت نتيجة ذلك أن انعكست العلاقة بين الحكومة والشعب على نحو شاذ: فبدلاً من أن تقوم الحكومة ومؤسساتها وسياساتها بخدمة الشعب، أُجبرت الدولة بأجهزتها المختلفة على حرمان الشعب من الموارد والخدمات لأنها كانت ضرورية لدعم النظام الأبوي الديكتاتوري الذي كان يحافظ على السلطة في يد موبوتو.

وبحلول منتصف السبعينيات ظهرت أولى علامات الأزمة الاقتصادية وخاصة في صورة التدهور المتواصل في أداء المشروعات المهمة المملوكة للدولة في قطاع التعدين، على وجه الخصوص، ذلك الذي يمثل القطاع الرئيسي للصادرات في البلاد. وكان البنك المركزي من بين المصادر الأخرى للتمويل المنتظم. وعندما ظهرت الحاجة إلى مزيد من الأموال قام محافظه بطباعة كميات كبيرة من العملة المحلية في وقت قصير، ما أدى في النهاية إلى تضخم جامح. وكان ذلك يرجع، بصفة عامة، إلى سوء إدارة تلك المشروعات المملوكة للدولة وإلى حقيقة أن موبوتو كان يتعامل معها على أنها ملك شخصي له. وأدت هذه الممارسات، في النهاية، إلى انهيار واسع النطاق في اقتصاد زائير.

لم تكن المشروعات المنتجة في الدولة هي فقط مصدر العوائد اللازمة لاستدامة النظام ولكن أجهزة الدولة ذاتها. كانت العقود الدفاعية وعقود البنية التحتية وعقود الاتصالات وغيرها بمنزلة صفقات يمكن اجتزاء جانب من عوائدها. وكانت عوائد الجمارك والضرائب تغتصب. ونُهبت شركة الكهرباء التي تديرها الدولة - فلم تسلم مؤسسة واحدة من دفع جانب من عوائدها للحفاظ على النظام الحاكم.

وفي العام 1973 قرر موبوتو تأمين الاقتصاد؛ وكان ذلك من بين المصادر المهمة لتمويل نظامه الأبوي الديكتاتوري؛ حيث وصلت عملية الزائيرية (التأمين - المترجم) إلى حد مصادرة معظم الأنشطة التجارية، والمزارع، والصناعات الصغيرة، وشركات الإنشاءات، والنقل، ومشروعات الملكية العقارية لاشك في أن رغبة موبوتو في تحويل اقتصاد زائير إلى اقتصاد «أفريقي» كانت على الأقل أحد الدوافع وراء ذلك؛ ولكن الاستيلاء على أغلبية الممتلكات الخاصة في البلاد وفر مورداً ضخماً للإبقاء على السيطرة السياسية لموبوتو. بيد أن ذلك دام لفترة قصيرة فقط. فبحلول العام 1975

كانت تلك العملية قد انعكست بالفعل، بصفة عامة، من خلال «إعادة» جميع المؤسسات التي جرت مصادرتها إلى أصحابها الأصليين. ولكن الأضرار الاقتصادية كانت قد حدثت بالفعل - لم يعد إلى الاستثمار، بنفس القدر السابق، إلا قلة من صغار المستثمرين.

ولم تمر فترة طويلة بعد فشل عملية التأميم في زائير حتى بدأت الدولة تعاني من مشكلة خطيرة متمثلة في تسديد الكلفة المتصاعدة لخدمة الدين الخارجي؛ فقد بلغت ديون زائير في ذلك الوقت 887 مليون دولار أمريكي لدى 98 مصرفاً دولياً. ولم تنجح محاولات موبوتو لتسديد الديون من دون مساعدة صندوق النقد الدولي. وبعد تفادي التعامل مع الصندوق لعقد كامل، كان موبوتو مجبراً على الدخول في مفاوضات مع الصندوق، بسبب عجز الحكومة عن تسديد فوائد الديون. وترتب على ذلك صرف أول شريحة من قرض صندوق النقد الدولي في العام 1975. وخلال العقدين التاليين تكررت حلقة الإقراض والإنقاذ كثيراً. وفي كل مرة يقدم موبوتو وعداً بإصلاحات مالية وبتحقيق مزيد من الشفافية. وفي كل مرة كانت حكوماته تفشل في تحقيق أي تغييرات حقيقية. وشارك العالم الخارجي بقوة في تقديم مجموعة متنوعة من الوسائل المستخدمة لدفع تلك الدولة المتعثرة إلى الأمام. وشارك صندوق النقد الدولي، على نحو أكثر قوة، في العمليات الداخلية التي تهدف إلى مواجهة أزمة المدفوعات في زائير، أكثر من مشاركته في العمليات الداخلية في أي دولة أخرى. وتحمل الدائنون من القطاع الخاص التأخر في الدفع من دون اعتراض. ولكن الدعم الخارجي كان فاتراً في أحسن أحواله. لقد كانت أخطاء النظام الجديد مزمنة بحيث لا يوجد لها علاج جاهز. ولم تكن البدائل واضحة؛ ولم يكن هناك قدر كبير من الثقة في رغبة النظام الجديد - أو قدرته - في إصلاح الجهاز الحكومي المتدهور⁽⁶⁾.

3-2-2 سقوط موبوتو وصعود كابيلا

كانت حركة كاتانغا (وكاساي) الانفصاليين، اللتان ظهرتتا في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة، إلى جانب التدخلات من جانب عديد من قوى الحرب الباردة توضح إمكان انفراط عقد العنف المنظم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وظهور عدة حركات مسلحة (الجدول 3-1). وفي ظل حكم موبوتو كانت قوات الأمن الكونغولية تتمتع،

الدول الضعيفة والنخب والربوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في البداية، بقيادة مهنية متميزة حيث حصل بعض أفرادها على تدريب في الولايات المتحدة. ولكن بحلول مطلع التسعينيات من القرن العشرين تدهورت قوات الأمن التابعة موبوتو تدهورا كبيرا بسبب عدد من العوامل، وعلى وجه الخصوص عدم انتظام دفع الرواتب. وفي الوقت ذاته قام موبوتو بتفتيت تلك القوات وتفتيت قيادتها، لتجنب أي مخاطر مباشرة على حكمه (راجع Wrong 2001).

ومع بداية التسعينيات شهدت علاقات موبوتو بحلفائه الرئيسيين، وهم الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تدهورا كبيرا، وعلق الصندوق جميع العلاقات مع زائير. فمع تدهور أولويات الحرب الباردة أصبحت تجاوزات نظام حكم موبوتو الكليبتوقراطي مصدر حرج للمجتمع الدولي، وهكذا ضعف الارتباط المباشر مع نظامه كثيرا.

الجدول (1-3): الجماعات المسلحة الرئيسية (1996-2003)

الاسم	الوصف	التحالفات
تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير (AFDL)	تحالف من أربع جماعات كونغولية نشأ في 1996 لإسقاط موبوتو بقيادة لوران كابيلا	تدعمه رواندا، وأوغندا، وأنغولا
القوى الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR)	جماعة سياسية مقرها الكونغو وتتألف من ميليشيا الإنتراهومي الرواندية المسؤولة عن الإبادة الجماعية في رواندا في العام 1994	متحالفة مع الحكومة الكونغولية ضد رواندا وأوغندا.
حركة تحرير الكونغو (MLC)	جماعة متمردة كونغولية بقيادة جان بير بيمبا، وهو رجل أعمال ثري ومؤيد لموبوتو	تتمتع بتأييد ودعم عسكري كبيرين من أوغندا.
التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (RCD)	جماعة كونغولية متمردة أسستها الحكومة الرواندية وتمثل مصالح الكونغوليين من التوتسي والبانيامولنجيين	تتمتع بتأييد ودعم عسكري كبيرين من رواندا.

وعندما ظهر تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير (AFDL) بدعم من رواندا وأوغندا وأنغولا من أجل إسقاط موبوتو، تجاهل حلفاؤه الغربيون هذه المبادرة علنا، وقدموا لها دعما جوهريا في الخفاء. وفي الوقت ذاته كانت العاصفة تتجمع في المقاطعات الشرقية على مدى سنوات، ما مهد الطريق لذلك التحالف والأطراف الأجنبية التي تدعمه. وتطور الوضع في مقاطعات كيفو الشرقية بقدر شدة على نحو متزايد من التوتر، في مطلع التسعينيات، نتيجة لعدد من المشكلات. تمثلت أولى هذه المشكلات مسألة منح الجنسية الكونغولية للناطقين بالرواندية (الهوتو والتوتسي) التي لم تكن قد حُسمت بعد؛ كما تزايدت في الوقت ذاته وعلى الأرض تزايدت، في الوقت ذاته، التوترات بين الناطقين بالرواندية والجماعات العرقية المحلية، وتأسس عدد متزايد من التنظيمات العرقية⁽⁷⁾. فضلا عن ذلك كان جيش موبوتو يحارب بجانب جيش الهوتو الرواندي في الفترة التي مهدت للإبادة الجماعية في العام 1994؛، في حين قام عدد كبير من التوتسي والبانيامولنجيين في زائير بتمويل الجبهة الوطنية الرواندية (FPR) التي تمثل التوتسي في رواندا والتي وصلت إلى السلطة بعد الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا. وكان لتلك المواقف أن تنصدر المشهد مع قدوم مئات الآلاف من اللاجئين الهوتو الروانديين إلى شرق زائير في شهر يوليو من العام 1994، وكان للعديد منهم من ميليشيا الإنتراهموي المسؤولة عن الإبادة الجماعية⁽⁸⁾. وكان وجود هذه العناصر على الجانب الآخر من الحدود أمرا لا يمكن أن يسكت عليه نظام الحكم الرواندي الجديد بقيادة التوتسي، خصوصا أن موبوتو كان حليفا لمدة طويلة لمجتمع الهوتو الرواندي؛ ومن هذا المزيج من التوترات المحلية والإقليمية طويلة الأمد ظهر التحالف الذي أسقط موبوتو بعد تسعة أشهر.

وفي شهر أكتوبر من العام 1996 ظهرت تقارير من جنوب كيفو تفيد بقيام حركة مسلحة مجهولة بالاستيلاء على المقاطعة في فترة زمنية قصيرة؛ لقد تمكن تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو من كسب الأرض والنفوذ في فترة قصيرة، في المناطق الشرقية من البلاد، لقدرته على استغلال جنود الجيش الذين كانوا يشعرون بالهزيمة واليأس، ويعانون من الرواتب المتدنية وعدم التنظيم. وفي مطلع شهر ديسمبر تمكنت تلك الجماعة من السيطرة على معظم المدن المهمة بطول الحدود الشرقية للبلاد.

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ومرور الوقت، اتضحت هوية الجماعة الجديدة المسلحة: حزب الثورة الشعبية (PRP) بقيادة لوران كابيلا، ومجلس المقاومة الوطني للديموقراطية (CNRD) بقيادة أندريه كيسانغ نغبانغو، والحركة الثورية لتحرير زائير (MRLZ) بقيادة أنسليم ماساسو نينداغبا، والتحالف الديموقراطي للشعب (ADP) بقيادة ديوجراتياس بوجيرا. وبحلول الأول من يناير شكلت الجماعات الأربع «تحالف القوى الديموقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير» (AFDL). وجرت تسمية كابيلا رئيسا للتحالف.

3-2-2-1 التحالف الدولي لكابيلا: صفقة بين النخب

كانت القوات المقاتلة في «تحالف القوى الديموقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير» تتألف أساسا من الجنود الفارين من الجندية في القوات المسلحة الزائيرية والصبان الصغار والرجال الذين جرى تجنيدهم أثناء الحملة العسكرية. ولم يكن ذلك التحالف يملك بمفرده، مطلقا، القوة العسكرية اللازمة لتحقيق الانتصارات العسكرية التي حققها في فترة قصيرة جدا؛ وكانت القوة القتالية الفعلية مصدرها تحالف من الدول الأفريقية: أوغندا، ورواندا، وأنغولا. وكانت هذه الدول تتحرك في ظل موافقة ضمنية من دول مهمة في المجتمع الدولي - خصوصا الولايات المتحدة - لإسقاط نظام حكم موبوتو؛ فمن دون تلك الدول لم يكن ليمكن التحالف ولوران كابيلا مطلقا من تولي السلطة.

فما هو السبب، إذن، في اهتمام هذه الدول الثلاث بزائير وتحالفها مع قائد عسكري مغمور؟ لقد أصبح نظام حكم موبوتو وسياسته الخارجية تجاه جيرانه يمثل مخاطرة أمنية لم تتمكن الدول الثلاث (رواندا وأنغولا على وجه الخصوص) من تحملها. وكان الحل هو استغلال تمرد مسلح، كونغولي في ظاهره، ولكن من دون أن يكون له دعم شعبي قوي أو هوية معروفة. ولذلك جرى الدفع بالقادة المغمورين للجماعات الأربع التي شكلت التحالف إلى المشهد الوطني. وهكذا تمكن لوران كابيلا الذي لم يسمع عنه سوى القليل من الكونغوليين من إسقاط أحد أعتى الطغاة في أفريقيا.

وقامت الدول الإقليمية الثلاث الحليفة باختيار «تحالف القوى الديموقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير» كأداة من داخل الكونغو لتحقيق أهدافها، حيث

كانت تلك الدول تتوقع أن تكون قادرة على ممارسة نفوذها العسكري والسياسي على التحالف؛ وكان أساس ذلك الاعتقاد الصفة التي عقدتها مع كايلا والتي بموجبها تقوم تلك الدول بتوفير القوة العسكرية له حتى يتمكن من الوصول إلى كينشاسا في مقابل منحها الحق في تنفيذ مخططاتها الأمنية في الكونغو.

3-2-3 المخاوف الأمنية الإقليمية

1-3-2-3 رواندا

في منتصف العام 1994 قُتل ما يقرب من مليون شخص من التوتسي الروانديين ومن الهوتو المعتدلين، خلال الإبادة الجماعية هناك على يد ميليشيا الهوتو المعروفة باسم الإنتراهموي. وخلال الأسابيع الأخيرة من الإبادة الجماعية هرب عدد كبير من المدنيين الهوتو من رواندا، وكذلك أعداد كبيرة من ميليشيا الإنتراهموي، عبر الحدود إلى زائير المجاورة، حيث جرى تجميعهم فيما بعد في مخيم كبير للاجئين بطول الحدود مع رواندا (انظر الخريطة). وحتى عندما أصبح من الواضح أن ميليشيا الإنتراهموي كانت تستخدم المخيمات لإعادة تجميع صفوفها، رفضت حكومة موبوتو الموالية للهوتو تقسيمهم ومساعدة رواندا في القبض عليهم. وكانت الحكومة الرواندية ترغب في تدمير مخيمات اللاجئين الهوتو، وكان هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل الحكومة الرواندية بقيادة التوتسي تسعى إلى إقامة حكومة تتصرف وفق مصالح رواندا في زائير، وتدير القضايا الأمنية في البلد المجاور حسبما يناسبها.

تم تدمير مخيمات اللاجئين في وقت قصير جدا. وكان القبض على أفراد ميليشيا الإنتراهموي هدفا رئيسيا لرواندا، لكنها كانت مهمة صعبة وشديدة التعقيد، تتطلب من الجيش الرواندي التحرك في جميع أنحاء البلاد؛ وأثناء ذلك قام الجيش الرواندي وحلفاؤه الكونغوليون بذبح عشرات الآلاف من لاجئي الهوتو الروانديين من النساء والأطفال وأعضاء ميليشيا الإنتراهموي.

2-3-2-3 أوغندا

كان هناك تحالف قوي بين أوغندا والحكومة الرواندية الجديدة، كما كان لأوغندا مخاوف أمنية خاصة بها في شرق زائير، خصوصا ما يتصل وجود اثنتين

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

من الجماعات المتمردة المناهضة للحكومة هما تحالف قوات الدفاع (ADF) والجيش الوطني لتحرير أوغندا (NALU)، وكانتا تهدفان إلى إسقاط نظام حكم موسيفيني. وكان موبوتو قد سمح لهاتين الحركتين باستخدام شرق زائير كقاعدة. وكان موسيفيني يأمل في القضاء عليهما من خلال تحالفه مع كل من «تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير» ورواندا⁽⁹⁾.

3-3-2-3 أنغولا

في العام 1996 كانت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) في السلطة منذ انتخابات في العام 1992، ولكنها كانت لاتزال تخوض حربا شاملة ضد الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام (UNITA/يونيتا) بقيادة جونا سافيمبي. وعلى مدى سنوات عديدة سمح موبوتو لسافيمبي باستخدام أراضي زائير كقاعدة لشن العمليات ضد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا وإعادة التزود بالسلح وتهريب الألماس. ومن دون هذا الدعم من موبوتا، كانت يونيتا ستصبح في موقف أكثر ضعفا بكثير. وبالتالي كان لدى الحكومة الأنغولية بقيادة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا دافع قوي لدعم حلف عسكري إقليمي لخلع موبوتو من منصبه، كما أن الجيش الأنغولي كان جيشا قويا وجيد التدريب.

3-3 حكومة كايلا

تولى كايلا السلطة في 17 مايو من العام 1997 وورث دولة ضعيفة كانت على هذه الحال منذ ما يقرب من عقد كامل. كانت المؤسسات المالية الدولية قد انسحبت في بدايات التسعينيات، وكانت معظم المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية قد نُهبت وبالكاد كانت تستطيع أداء وظائفها. كما كان النظام القديم قد دمر الجهاز الحكومي، ولم يعد القطاع الخاص يتمتع بنفس قوته السابقة.

كانت الأعوام الأخيرة من حكم موبوتو شديدة الصعوبة حتى إن أي تغيير في النظام كان سيُعد: تحسنا كبيرا. وكانت تلك الفكرة تحفز كايلا في البداية. ورحب المجتمع الدولي، الذي ساهم بفاعلية وتكثف في سقوط موبوتو، بالتغيير

في السلطة في تلك الدولة التي تعد ثالث أكبر الدول الإفريقية. وعلى الرغم من أن كابيلا كان مجهولا، نسبيا، فقد عُقدت عليه آمال كبيرة في أن يبدأ عهدا جديدا من الديمقراطية والحكم الرشيد، وأن يواصل المكاسب التي تحققت في أثناء المؤتمر الوطني السيادي المستقل. وكان هذا الغموض هو المخاطرة التي أقدمت عليها بلدان غربية بعينها، عندما كفت يدها وتركته يُسقط موبوتو. وفي الوقت ذاته، كان مناصروه الإقليميون يراهنون على أنه سيظل مدعنا لهم، وملتزمًا بدوره في الصفقة، بما يسمح لهم بالتحكم في قوات الأمن لتحقيق مصالحهم الخاصة. غير أن كابيلا خيب آمال الجميع وسرعان ما أصبح الرأي العام العالمي والرأي العام المحلي ضد قائد التمرد السابق. وكان هذا يعني أن يفقد كابيلا سيطرته على البلاد.

جاءت مع كابيلا عصابة من الكونغوليين من الشتات، ترجع أصول معظمهم إلى إقليم كاتانغا مسقط رأس كابيلا. ولم يكن لأي منهم خبرة في الحكم أو في أي مناصب عليا في أي مجال. وكان أن شكل هؤلاء الدائرة الداخلية المقربة من كابيلا كما شكلوا حكومته. وجرى تطبيق المنطق نفسه في الجيش، حيث جرى الاستغناء عن معظم كبار القادة الذين بقوا من عهد موبوتو أو جرى تحييدهم واستبدالهم بالأصدقاء المقربين لكابيلا أو أفراد عائلته. فنجد مثلا أن ابنه جوزيف كابيلا أصبح قائدا للجيش رغم عدم تمتعه بالقدر الكافي من التدريب أو الخبرة العسكرية. وسرعان ما تشكلت هذه النخبة الجديدة، وظلت الشخصيات الكبيرة في هذه النخبة ثابتة حتى بعد اغتيال كابيلا (وإن كان بعضهم قد قضى فترات قصيرة في السجن لأن كابيلا كان يريد ذلك). ولم يكن كابيلا يثق في أحد، وهو الذي أمضى العقود الثلاثة الأخيرة من عمره في الأدغال وخارج البلاد في دول شرق أفريقيا. ولهذا لم يحاول توسيع دائرة المقربين منه أو إشراك أشخاص غرباء عنه في حكم البلاد. وكان يتفادى أفراد النخبة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي كانت في عهد موبوتو، وقضى على المعارضة السياسية بتشريعات تحظر جميع الأنشطة السياسية.

وعقب وصول هؤلاء الوافدين الجدد إلى كينشاسا سرعان ما بدأوا في الاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة. نهبت النخبة الجديدة المنازل والشركات التي

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تركها الأغنياء من مؤيدي موبوتو، والبنك المركزي، والوزارات، والمؤسسات شبه الحكومية، والقوات المسلحة. وخلال الأشهر التي تلت ذلك سرعان ما تضخمت المشروعات التجارية الخاصة بالرئيس كابيلا والمقرين منه وبدأوا في تكوين ثروات خاصة. وأدت تصرفاتهم إلى تحطيم الآمال في أن النخبة الجديدة سوف تكون أقل فسادا وأقل سعيا وراء الثروات الشخصية من النخبة السابقة. وسرعان ما خابت آمال الشعب والمجتمع المدني والمعارضة السياسية، وانقلب الرأي العام على الحكومة الجديدة.

3 - 3 - 1 السعي وراء الربح

بالنسبة إلى القطاعين العام والخاص، كان انقضاء عهد موبوتو فرصة سانحة للعمل من جديد في تلك الدولة الغنية بالمعادن التي فقدت عوامل الجذب منذ مطلع التسعينيات. وكانت الشركات الخاصة تتسابق لكسب ود الرئيس الجديد. كان هذا التنافس يمثل مصدرا فوريا لكن قصير الأمد للربح لكابيلا وحاشيته. غير أنه سرعان ما أقل نجم حكومة كابيلا ولم تأت التدفقات المالية الضخمة المأمولة من القطاعين العام والخاص والاستثمار. وعندما اندلعت الحرب الثانية في شهر أغسطس من العام 1998 كان ذلك يمثل ضربة قاضية لكل أمل في استعادة واستئناف المؤسسات المالية الدولية نشاطها.

وهكذا كان على النظام محاولة إيجاد وسائل أخرى للحفاظ على وجوده. وكانت شركتا جيكاماينز وميبيا، التي تعمل في مجال استخراج الماس، وكذلك الشركات شبه الحكومية الأخرى التي تعمل في مجال الموارد، قد تعرضت للخسائر بسبب أعوام من النهب على يد نظام موبوتو. وتعرضت هذه الشركات لمزيد من النهب على يد حكومة كابيلا. أما البنك المركزي الذي بدأ محاولة طموحة، لتنظيم أسعار الصرف في جميع أنحاء البلاد، وطرح عملة جديدة هي الفرنك الكونغولي، فقد جرى تجنيده للمساعدة على جمع الثروة وطباعة الأموال، بالكيفية والتوقيت المناسبين للحكومة الجديدة.

وفيما بعد زاد عناد كابيلا خلال مفاوضات السلام. وبدأت فرص التوصل إلى حل سريع للصراع تتراجع. وبدأت حكومة كابيلا في فرض قوانين شديدة الصرامة تحكم

النقد الأجنبي وتجارة الماس وغيرها من القطاعات المهمة الأخرى التي كانت تمثل للحكومة مصادر مجزية للريع.

وفي النهاية فشلت حكومة كاييلا في حكم البلاد حكما فعالا، ما أدى إلى فوضى هائلة في العديد من الخدمات المدرة للعائدات، حتى إن الشركات الخاصة التي اعتادت على وجود الفساد بمعدلات كبيرة فيها وجدت أنها أصبحت فريسة لمندوبي الحكومة الذين كانوا يقومون بهجمات عليها، كل أسبوع تقريبا.

3 - 3 - 2 قوات الأمن

ظل كاييلا من دون جيش وطني موحد لما يقرب من عام واحد بعد توليه السلطة. ويُقال إنه في بداية العام 1998 كانت القوات المسلحة الكونغولية (FAC) تتألف من خمسة آلاف جندي من القوات المسلحة الزائيرية السابقة، وثلاثة آلاف من الجنود الروانديين والبانيامولنجيين، وعدد غير معروف من المجندين الجدد، وجنود غير مدربين من مقاطعة كاتانغا⁽¹⁰⁾.

وفي شرق البلاد كانت حكومة كاييلا تواجه حركة تمرد مسلح متزايدة؛ فقد كانت حركة ماي ماي (Mai Mai) ميليشيا محلية ينتمى معظم أفرادها إلى جماعة ماهوندي وتأسست في الثمانينيات من القرن العشرين كقوة للدفاع عن النفس في مواجهة الناطقين بالرواندية شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت تلك الحركة تقاتل القوات المسلحة الكونغولية جنبا إلى جنب مع الهوتو من أفراد الجيش الرواندي السابق وميليشيا الإنتراهموي. كان كاييلا وتحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير (AFDL) متحالفين مع الحكومة الرواندية بقيادة التوتسي، ولهذا كانت حركة ماي ماي تعتبرهما أعداء لها. وتفاقم الموقف نظرا إلى أن أغلبية الجنود الكونغوليين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية كانوا هم أنفسهم روانديين أو من التوتسي الكونغوليين الذين كانت تعارضهم ميليشيا ماي ماي⁽¹¹⁾.

3 - 3 - 3 كاييلا يلغي الصفقة

كان عجز حكومة كاييلا عن السيطرة على شرق البلاد في الفترة بين عامي 1997 و1998 السبب الرئيسي في الخلاف بين حكومته وحلفائها الروانديين والأوغنديين،

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

حيث لم يكن أي منهم يرى أن كابيلا يبذل الجهد الكافي للقيام بدوره في الصفقة، للقضاء على المخاطر الأمنية التي تواجه حكومتي البلدين. وفي الذكرى الأولى لتولي كابيلا الحكم كانت العلاقات مع أوغندا ورواندا قد وصلت إلى حالة من التدهور، حتى أن الرئيس الأوغندي والرئيس الرواندي لم يحضرا الاحتفالات ولا القمة الأمنية الإقليمية التي نظمها كابيلا لتواكب الاحتفالات.

وزاد كابيلا من العداوة بينه وبين حلفائه بالحد تدريجيا من نفوذ التوتسي في الحكومة لمحاربة جماعته العرقية في كاتانغا- وهم البالوباكات. وفي شهر يونيو من العام 1998 كان التوازن المحلي في عضوية الحكومة يميل بقوة ناحية كاتانغا، حيث كان هناك ثمانية وزراء من تلك المقاطعة من إجمالي 31 وزيرا. وفضلا على ذلك، شغل أهل كاتانغا المناصب المهمة في الجيش والخدمات الأمنية أيضا. لكن كابيلا، عندما اختار استبدال نفوذ التوتسي الكونغوليين وحلفائه الروانديين، الذين أتوا به إلى السلطة، ليحل محلهم مجموعة من الأشخاص عديمي الخبرة لمجرد أنهم ينتمون إلى المقاطعة ذاتها التي ينتمي هو إليها، كان قد عقد اتفاقا مع الشيطان. فتحالف القوى المبدئي الذي جاء به إلى السلطة يقوم على توافق المصالح الذي كان في صالح جميع عناصر التحالف. وعندما حاول كابيلا التأكيد على استقلاله عن الروانديين والتوتسي الكونغوليين كان ذلك بمنزلة خطأ فادح- أو بالأحرى ضربا من الغطرسة- حيث أبعاد القوة ذاتها التي أتاحت له فرصة تولي السلطة والحفاظ عليها. ومن المؤكد أن رجوع كابيلا عن الصفقة الإقليمية كان نتيجة قرار شخصي جدا اتخذه، وهو عدم رغبته في الخضوع بعد الآن لمصالح حلفائه، حتى إن لم تكن تلك المصالح تتعارض مع مصالحه بالفعل. ولو كان كابيلا قد اختار توسيع دائرته، وتكوين تحالفات أو روابط مع المجموعات الكونغولية الأخرى ضد رواندا وأوغندا، فإنه كان في الأغلب الأعم سوف يحظى بتأييد الرأي العام، الذي كان مستاء بصفة عامة من العناصر الأجنبية في حكومته. غير أنه، بدلا من ذلك، تخلص من حلفائه من دون أن يصل إلى توافق داخلي. وهكذا لم يمنح نظام حكمه الشرعية التي كان يحتاج إليها بشدة.

وعندما أعلن كابيلا في أواخر شهر يوليو من العام 1998 أن جميع القوات الأجنبية- أي جميع القوات الأوغندية والرواندية- عليها مغادرة أراضي الكونغو

بحلول الأول من أغسطس، تمردت قوات التوتسي الكونغولية في كينشاسا وفي شرق البلاد، وكاد المتمردون أن يحققوا هدفهم بإسقاط حكومة كابيلا. بيد أن التدخل العسكري لزمبابوي وأنغولا وناميبيا أنقذ نظام حكم كابيلا. وفي أثناء ذلك كان متمردو الشرق يسيطرون على المدن واحدة تلو الأخرى. وبحلول أواخر العام 1998 تمكنوا من السيطرة على معظم الشطر الشرقي من البلاد.

من الصعب تخيل أن كابيلا كان يعتقد أن حلفاءه سوف يتقبلون بهدوء قراره بطرد جميع القوات الأجنبية من أراضي الكونغو، خاصة عندما نأخذ في الحسبان الموقف في شرق البلاد والأساس الذي قام عليه هذا التحالف. ومن الصعب، على وجه الخصوص تفهم الكيفية التي تولد بها، لدى كابيلا، الشعور بالأمان الكافي، من وجهة النظر العسكرية، في ظل وضع القوات المسلحة الكونغولية التي كانت لاتزال مجموعة من الجنود الذين يفتقرون، تماما، إلى التنظيم والوحدة، وكان الكثيرون منهم يسعون إلى تحقيق أهدافهم العرقية. وفي النهاية لم ينقذه سوى مجموعة أخرى من الدول.

3 - 3 - 4 المجتمع الدولي

فور قدوم لوران كابيلا إلى السلطة كان يظن أن بإمكانه الاعتماد على الدعم القوي من المجتمع الدولي، سياسيا وماليا. وكان ذلك الافتراض منطقيًا من ناحية المبدأ. غير أن هناك عنصرين أساسيين اجتماعيًا وتسببا في فتور حماس المجتمع الدولي لحكومة كابيلا وعزلها في النهاية. وأدى التباعد بينه وبين المجتمع الدولي إلى تقوية النزعات المعادية للغرب عند كابيلا، وهو ما كانت له آثار مهمة على تطور تلك الدولة وعلى الاستقرار الإقليمي.

كان العائق المباشر لاستعادة المشاركة الدولية في غضون فترة قصيرة في الكونغو هو المسألة المتصلة بمصير اللاجئيين الهوتو، الذين بلغ عددهم مئات الآلاف، اختفوا تماما في أثناء الحملة العسكرية التي قام بها «تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/زائير». فبعد تولي كابيلا السلطة بفترة قصيرة، تساءلت الأمم المتحدة عن مصير هؤلاء اللاجئيين، وجرى إرسال فريق من المحققين إلى الكونغو لبحث المسألة. وقد تكرر منع الفريق من القيام بأعماله، وفي شهر أبريل من العام

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

1998 سحبت الأمم المتحدة ذلك الفريق. وفي تقرير لاحق، اتهمت الأمم المتحدة حكومة كابيلا بارتكاب مذابح «ممنهجة»⁽¹²⁾ ضد آلاف اللاجئين الروانديين خلال الفترة بين العامين 1996 و1997. كما انتهى التقرير إلى أن القوات الرواندية شريكة في المسؤولية عن تلك المذابح، وأوصى بإقامة محكمة دولية للتحقيق في المسؤوليات الفردية عن تلك المذابح. وأنكرت حكومة كابيلا تلك المزاعم، كما أنكرتها الحكومة الرواندية. وكانت هذه المسألة السبب الرئيسي في رفض المجتمع الدولي التعامل مع الحكومة الجديدة على نحو جدي.

وأدى القمع الذي مارسه كابيلا ضد المعارضة السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في الكونغو، إلى زيادة العزلة التي عانت منها حكومته. وعلى الرغم من أن كابيلا كان قد أعلن فور توليه السلطة أن الانتخابات الرئاسية الوطنية سوف تُعقد في العام 1999، فقد كان من بين أول قراراته الرئاسية إصدار قانون يحظر جميع الأنشطة السياسية. كما رفضت حكومة كابيلا مسودة الدستور التي أعدتها وفود المؤتمر الوطني المستقل (CNS) في العام 1992، وهو المؤتمر الديمقراطي الوطني الذي رسمت فيه المعارضة السياسية والحكومة مساراً للديمقراطية.

في الوقت ذاته كان موقف كابيلا من الدول الغربية متأثراً بشدة بخلفيته شبه الاشتراكية، وأصبح في وضع دفاعي أكثر من ذي قبل، نتيجة الموقف المتوجس الذي اتخذته المجتمع الدولي من نظام حكمه. ولم يكن كابيلا يصدق أن المجتمع الدولي ذاته، الذي كان قد تغاضى عن سلوكيات موبوتو، يطلب منه الآن تطبيق معايير مرتفعة للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو من حرر البلاد من نظام موبوتو الفاسد.

3 - 3 - 5 حلفاء كابيلا الأجانب - للمرة الثانية

عندما شعر كابيلا بأن البلاد على وشك انقلاب عسكري، طلب من مجتمع تنمية أفريقيا الجنوبية (SADC)، الذي يضم الكونغو في عضويته، مساعدته عسكرياً ودعمه سياسياً. وخلال سبعة أيام قررت زيمبابوي وناميبيا - من جانبهما - نشر قوات لدعم نظام حكم كابيلا. وفي الوقت ذاته نشرت أنغولا قوات جنوب غرب العاصمة. وأدى التدخل العسكري للدول الثلاث إلى زيادة مخاطر الصراع بشدة، بالنسبة إلى

حكومة كابيلا والمتمردين على حد سواء، فقد كان التدخل العسكري لزمبابوي وأنغولا وناميبيا بمنزلة حملة عسكرية خاطفة، في إطار صراع طويل الأمد يتطلب استثمارات كبيرة في الوقت والموارد والقوات. ونتيجة لهذا القرار والحرب التي تلتها، ازداد عناد وعزلة حكومة كابيلا على نحو متزايد طوال الفترة التي استمرت إلى ما بعد ذلك بعامين ونصف العام.

3 - 3 - 6 كابيلا والانتراهموي: صفقة دائمة

تأسست القوى الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR) في العام 2001، كحركة سياسية وعسكرية، تتألف في معظمها من مقاتلي الإنتراهموي السابقين المسؤولين عن الإبادة الجماعية في العام 1994 في رواندا. وعقب تولي الجبهة الوطنية الرواندية (RPF) للحكم في رواندا، فر آلاف من أفراد ميليشيا الانتراهموي من الهوتو إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. وبعد فترة قصيرة من اختلاف لوران كابيلا مع حلفائه الروانديين في العام 1998 واندلاع الحرب الثانية، أسس تحالفا مع ميليشيا الانتراهموي التي قاتل الآلاف من أفرادها مع الجيش الكونغولي (FAC) ضد القوات الرواندية ومتمرد الكونغو. وكان هذا التحالف سريا في البداية، غير أنه أصبح من المعروف، على نطاق واسع خلال الأعوام التالية، أن ميليشيا الانتراهموي كانت لها صلات عسكرية قوية مع حكومة كابيلا، وحكومة ابنه جوزيف كابيلا فيما بعد، وأن مقاتلي القوى الديمقراطية لتحرير رواندا كانوا من الركائز الأساسية للقوة القتالية للجيش الكونغولي.

وفي العام 2002، وخلال عقد محادثات سلام داخلية في جنوب أفريقيا، وقع جوزيف كابيلا والرئيس الرواندي بول كاغاما اتفاقية سلام ثنائية، تلتزم بموجبها رواندا بسحب جميع قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتلتزم حكومة كابيلا بنزع سلاح ميليشيات الانتراهموي. وسحبت رواندا، بناء على ذلك، قواتها. وبرغم من إنكار الجيش الكونغولي، علنا، صلته بقوات الإنتراهموي، فإنه ظل في الواقع يتعاون معها.

وعلى رغم تخفيض حكومة كابيلا، المنتخبة حديثا، من مستوى تعاونها المباشر مع الانتراهموي، لاتزال هناك علاقات قوية على المستوى المحلي بين القادة

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

العسكريين في كلتا المجموعتين. وتشير الأدلة أيضا إلى وجود تعاون في استخراج الموارد الطبيعية وإلى اقتسام الأرباح الناتجة عنه. ومن المؤكد أن الصفقة التي كانت قائمة بين الحكومة المركزية في كينشاسا والقوى الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR) لم تعد بالقوة نفسها، بيد أنه لا يمكن استبعاد إمكانية إحياء تلك العلاقة في حال تعرضت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (FARDC) لتهديد عسكري خطير في الشرق واحتياجها إلى مساعدة القوى الديمقراطية لتحرير رواندا للدفاع عن نفسها.

3 - 4 جوزيف كابيلا

خلف جوزيف كابيلا والده كرئيس لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سن التاسعة والعشرين، عقب اختيار لوران كابيلا في يناير من العام 2001⁽¹³⁾. ويكمن الاختلاف الأساسي بين لوران كابيلا وجوزيف كابيلا، وهو الاختلاف الذي عاد بالبلاد إلى البحث عن سلام، في أن الأخير أنشأ جسور التواصل مع المجتمع الدولي فور توليه الرئاسة، مطلقا بذلك عملية السلام المتوقفة. ونتيجة لذلك كافأ المجتمع الدولي كابيلا بضح تدفقات مالية دائمة التزايد من الدول المانحة، بالإضافة إلى الدعم الشعبي خلال فترة انتخابات عام 2006. وعادت مختلف مؤسسات البنك الدولي للعمل في البلاد، واستؤنفت برامج الإقراض الثنائي مرة أخرى، وأصبحت الدولة مؤهلة لتخفيف أعباء ديونها بموجب مبادرة مجموعة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC).

3 - 4 - 1 جوزيف كابيلا: فترة ما قبل الانتقال 2001 - 2003

في 25 فبراير من العام 2002، وبعد مرور عام واحد فقط على تولي جوزيف كابيلا السلطة، بدأ الحوار الوطني في الكونغو بمدينة «صن سيتي» في جنوب أفريقيا. وشارك في الحوار كل أطراف المعارضة المسلحة وغير المسلحة، والمجتمع المدني، وحركة ماي ماي، وحكومة كابيلا. وجرى توقيع اتفاق سلام شامل في شهر ديسمبر من العام 2002. وخلال الفترة الانتقالية كان جوزيف كابيلا هو رئيس الحكومة ومعه أربعة نواب: نائب من حركة تحرير الكونغو (NILC)، ونائب

من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (RCD - G)، ونائب من المعارضة المسلحة، ونائب من معسكر كابيلا. وجرى توزيع المناصب الوزارية المهمة وفقا للقوة الفردية لكل مكون من مكونات الهيئة السياسية.

3 - 4 - 1 - 1 الحكومة الانتقالية: الحفاظ على الصفة

كان الاتفاق الناتج عن محادثات «صن سيتي» مربكا وكان الحكم بطيئا وغير فعال، وكان السبب الأساسي في ذلك أنه تطلب مفاوضات مستمرة بين أطراف تصالحت، غير أن المنافسات السياسية الحادة بينها لم تهدأ. ونتيجة هذا التعايش الصعب كان التقدم بطيئا في المسائل شديدة الأهمية، مثل إصلاح الجيش، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، ووضع دستور جديد، ووضع خطة للانتخابات.

وفي الوقت ذاته لم يكن هناك سوى عدد قليل جدا من أفراد الحكومة الذين تدربوا على العمل اللازم لتنفيذ مهام وظائفهم المختلفة. وأدى ذلك إلى وجود مساحة واسعة للفساد وشراء النفوذ غير الشرعي. وكان ذلك يعني أيضا التديني الشديد في تنسيق العمل الحكومي، وأن مختلف أفرع الحكومة الانتقالية كانت على خلاف بعضها مع بعض، أو إنها كانت تعمل لتحقيق أهداف متعارضة نظرا لسيطرة فصائل مختلفة عليها.

وعلى رغم الارتباك الحكومي في أثناء تلك الفترة، نجد أن تجربة الفترة الانتقالية كانت مهمة، حيث إنها كانت المرة الأولى على مدى أربعة عقود التي تأتي فيها حكومة شاملة لكل الأطراف وممثلة لها، إلى حد ما. وكانت تلك الفترة أيضا مثمرة إلى حد ما. وبرغم من بقاء بعض القضايا المهمة من دون حل فإن قضايا أخرى حُسمت، مثل وضع دستور جديد وإجراء استفتاء وطني عليه. وكانت تلك الفترة تتميز أيضا بتوافق بين مختلف الأطراف، بقي موضع احترام منها على رغم بقاء العداوات السياسية بين اللاعبين (وكانت هناك انتقادات متكررة وقتال متواصل تقريبا بين الأطراف). ويمكن، بناء على ذلك، أن ننظر إلى تلك الفترة على أنها فترة نادرة أبرمت خلالها صفقة حقيقية بين النخب في الكونغو ولم يرجع عن تلك الصفقة أي من أطرافها ولم تتعرض للانهايار.

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

كان السبب الرئيسي هو، بالتأكيد، المشاركة القوية للمجتمع الدولي الذي أدى دورا أساسيا في الحفاظ على وحدة الحكومة الانتقالية وتحفيزها على تحقيق الأهداف الرئيسية في النهاية، مثل إجراء استفتاء على الدستور في أواخر العام 2005، والانتخابات الوطنية في العام 2006. وكانت الأداة الرئيسية هي القمة الدولية لإتمام المرحلة الانتقالية (CIAT) التي ضمت مجموعة من الدول تشمل جنوب أفريقيا وبلجيكا والولايات المتحدة وأنغولا، وكانت تلك الدول تهدف إلى المساعدة في المرحلة الانتقالية. وأدت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) دورا أساسيا في تنظيم الانتخابات الوطنية ومساعدة اللجنة المستقلة للانتخابات (IEC). ولا شك في أن الانتخابات الوطنية التي جرت في العام 2006 لم تكن لتنجح من دون هذا التدخل الخارجي.

طوال تلك الفترة ظل المجتمع الدولي وخاصة البعثة (MONUC)، مصدر دعم كبير لجوزيف كاييلا. ويبدو أنه كان يوجد في تلك الفترة تفاهم ضمني بين المجتمع الدولي وكاييلا على أنه إذا تعاون في إنجاح الانتخابات التي تجريها الأمم المتحدة فسوف يحصل على دعم معنوي من المجتمع الدولي. وقال العديد من مسؤولي البعثة: «لقد ساندناه». ويمكن القول إن هذه هي ثاني أنجح صفقة مع النخبة منذ وصول جوزيف كاييلا إلى الحكم.

ويبدو أنه، خلال تلك الفترة الانتقالية، كانت الأطراف السياسية الفاعلة المشاركة قد استشعرت وجود حوافز قوية للتعاون. وهناك عدد من الأسباب التي تفسر ذلك. أولا- وكما قلنا من قبل- كان المجتمع الدولي يتابع عن كثب تطور الحكومة الانتقالية، وكان هذا المجتمع سيلاحظ أي تصرف غير قويم من أي من الأطراف⁽¹⁴⁾. وثانيا كان من الواضح أن الانتخابات القادمة ستكون أول انتخابات ديمقراطية في البلاد منذ عقود، ولعل الأطراف السياسية الفاعلة شعرت بأنه من غير الحكمة الظهور بمظهر المعوق لعملية السلام في البلاد. وأغلب الظن أن هناك احتمالا ثالثا: جميع الأطراف كان لها مكان في الحكومة، وبالتالي كانت أمامها فرصة للوصول إلى مواردها. حيث بدا لمعظم الأحزاب ومن يديرونها أن هذا تحسن كبير في الظروف، بالنسبة إلى ما سبق. ومن ثم لم يكن هناك حافز للتسبب في مشكلات والمخاطرة بفقدان هذا المركز المريح. ومهما كان من أمر، فإن هذه المرحلة من

تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية تثبت إمكانية التعاون بين النخبة، في حال وجود الحوافز المناسبة لمختلف الأطراف الفاعلة من النخبة. لكن، لسوء الحظ، يبدو أن الأطراف الأكثر فاعلية في هذا المزيح، وهم الرئيس وحلفاؤه السياسيون، كانوا يرون- سواء أصابوا أو أخطأوا- أن هذا التعاون لم يكن في مصلحتهم على المدى الطويل.

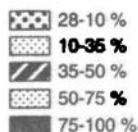
3 - 4 - 1 - 2 حكومة جوزيف كابيلا المنتخبة ديمقراطيا

في العام 2006 فاز جوزيف كابيلا وتحالفه السياسي، وهو التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP)، بالانتخابات الرئاسية في جولة الإعادة ضد حزب المعارضة الرئيسي حركة تحرير الكونغو (MLC)، وتحالفها المسمى الاتحاد الوطني (UN). كان يرأس حركة تحرير الكونغو جان بيير بيمبا، وكان رجل أعمال ثريا وقائدا عسكريا ينتمي إلى مقاطعة إكواتور التي تقع في شمال البلاد، وكان أحد النواب الأربعة للرئيس. وفاز التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية كذلك بالأغلبية في البرلمان. وتمكن حزب الرئيس من الفوز في الجولة الثانية من الانتخابات، نتيجة تحالفه مع حزب لومومبا الموحد (PALU) بقيادة زعيم المعارضة الكونغولي المخضرم انطوان جيزنغا. وكان جيزنغا، الذي ينتمي إلى مقاطعة باندودو، قد شارك في حكومة ما بعد الاستقلال مع الرئيس باتريس لومومبا الذي تعرض للاغتيال، ثم ظل في صفوف المعارضة خلال حكم موبوتو وكابيلا. وقد تمكن معسكر كابيلا، بفضل تحالف حزب لومومبا الموحد (PALU) مع حزب الشعب لإعادة الإعمار والتنمية (PPRD)، من الفوز بدعم مقاطعتي باس- كونغو وباندودو غربي البلاد، حيث كانت له شعبية ضعيفة في هاتين المقاطعتين. وعلى مستوى الدولة كلها حصل التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP) على 22,2 بالمائة في الجولة الأولى، بينما حصل حزب حركة تحرير الكونغو (MLC) برئاسة بيمبا على 12,6 بالمائة، وحصل حزب لومومبا الموحد (PALU) على 6,8 بالمائة، وتوزعت بقية الأصوات على أكثر من ثمانين حزبا وعدد أكبر من المستقلين. وفي الجولة الثانية ضد بيمبا، حصل كابيلا على أغلبية الأصوات على مستوى البلاد، غير أن التأييد كان يتركز بشدة في شرق البلاد برغم من التحالف مع حزب لومومبا الموحد (راجع الشكل 3 - 3).

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2006

نصيب كاييلا من أصوات المقاطعات في جولة الإعادة للانتخابات



الشكل (3 - 3): خريطة توضح نصيب الرئيس كاييلا من الأصوات في جولة الإعادة بانتخابات (2006)

كانت مشاركة حزب لومومبا الموحد (PALU) في التحالف الحاكم أهم مظهر رسمي للصفقات السياسية في انتخابات 2006 باعتباره تحالفاً قام على تبادل منافع معروفة؛ فقد احتاج التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP) إلى أن يكون هذا الحزب منحاذاً إليه، وليس إلى حركة تحرير الكونغو (MLC)، وإلا كان سيخاطر بخسارة الانتخابات. أما الحزب فقد رأى أن أمامه فرصة أفضل في الوصول إلى السلطة من خلال الائتلاف مع التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP). وفاز التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP) بالانتخابات، وحصل حزب لومومبا الموحد (PALU) على منصب رئيس الوزراء وعدد من الوزارات المهمة. وعلى الرغم من أن حزب لومومبا الموحد (PALU) كان يُستخدم مراراً ككبش فداء لجميع الأخطاء الحكومية، فقد ظل التحالف قويا وإن شهد بعض التوترات.

كان التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP) هو ذاته مظلة من عشرات الأحزاب السياسية، تشمل عدة أحزاب كبيرة ومهمة مثل «التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير» بقيادة مبوسا نيامويسي، و«اتحاد

الديموقراطيين الموبوتيين (UDEMO) بقيادة نزانغا موبوتو ابن موبوتو، و«التحالف من أجل تجديد الكونغو (ARC)» بقيادة أوليفير كاميتاتو (راجع الجدول 3 - 2). وكان لوجود تلك الشخصيات البارزة في التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية دور كبير في جذب الناخبين⁽¹⁵⁾. وحصل كل حزب من الأحزاب الرئيسية في هذا التحالف على عدد معين من الوزارات، وهو نموذج كان الرئيس يتقاعس عن تطبيقه من حين إلى آخر، ما أدى إلى توتر العلاقة مع شركائه في التحالف وإجباره على إجراء تعديلات لتعزيز الصفة السياسية التي أبرمها.

كانت الاختيارات الموضوعية للناخبين في انتخابات العام 2006 تتراوح، على الأرجح، بين تبني التغيير والتصويت الاحتجاجي (Weiss 2007). غير أن انتخابات العام 2006 كانت تمثل فترة انتعشت فيها آمال قوية، من أجل البلاد والشعب الكونغولي، شديد التحفظ بصفة عامة من حيث الثقة بالسياسيين أو العملية السياسية.

وأثبت الواقع أن الوعود المتعلقة بإدخال تحسينات كبيرة وواسعة النطاق في الخدمات العامة يتعين أن تكون أكثر اتزاناً؛ حيث وضع الرئيس كابيلا في أولوياته خطة تنموية تسمى (Cinq Chantiers) أو «مواقع الإنشاءات الخمسة» وتشدد على البنية التحتية والصحة والتعليم والمياه والكهرباء والإسكان والتوظيف. غير أنه يبدو أن قدراً كبيراً من شعبية الحكومة الديموقراطية قد تبدد، بصفة عامة، نتيجة عدم قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها. وعلى الرغم من استمرار فداحة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه جمهورية الكونغو الديموقراطية، واستمرار اعتماد الحكومة بصفة عامة على الموارد الدولية، فإنه لا يوجد حتى الآن اقتناع سياسي بأن أفضل وأهم الوسائل لتحقيق الاستقرار وشرعية الحكم هي تحسين تقديم الخدمات العامة. وبحلول العام 2011 بقي التحسن محدوداً في البنية التحتية واسعة النطاق التي عملت على تأمين الطاقة وتحسين خدمات النقل والمياه والصرف الصحي، في حين بقيت الحاجة قائمة إلى تأمين الخدمات الصحية والتعليمية. ولم يتحقق سوى أقل القليل من الوعود التي قطعها الرئيس على نفسه في الحملة الانتخابية، كما لم يتحقق سوى القليل من التغييرات الملموسة في أسلوب حياة الأغلبية العريضة من الناس. ويبدو أن السلطات على المستويين القومي والمحلي كانت أقل رغبة في الوفاء بوعودها حيال تقديم الخدمات العامة، وأكثر اهتماماً بالحصول على مواقع سلطوية غير مضمونة، غالباً، وعلى الميزات الناتجة عن حكم أقاليم الدولة.

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الجدول (3 - 2): الأحزاب السياسية الرئيسية منذ العام 2003

التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP) (تغير اسمه في العام 2011 إلى الأغلبية الرئاسية)	التحالف الحاكم ويتألف من الكثير من الأحزاب الصغيرة.
حركة تحرير الكونغو (MLC)	حزب بقيادة جان بيير بيمبا وحركة تمرد سابقة.
حزب لومومبا الموحد (PALU)	حزب بقيادة أنطوان جيزنغا متحالف مع حزب الشعب لإعادة الإعمار والتنمية (PPRD).
حزب الشعب لإعادة الإعمار والتنمية (PPRD)	حزب رئاسي متحالف مع حزب لومومبا الموحد (PALU) قائد التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP).
حزب الشعب للسلام والتنمية (PPRD)	حزب رئاسي تابع تأسس قبيل انتخابات في العام 2011. عضو في الأغلبية الرئاسية (MP).
الحركة الاجتماعية للتجديد (MSR)	تأسست في العام 2004 وتحالفت مع التحالف الحاكم في انتخابات العامين 2006 و2011 بقيادة بيير لومبي كبير مستشاري الرئيس.
تحالف قوى التغيير (AFDC)	بقيادة القيادي السابق في المجتمع المدني بهاتي لوكويبو. تأسس في العام 2011 وهو أحد أعضاء التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية.
التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (RCD)	حزب بقيادة أزارياس روبروا. إحدى حركات التمرد السابقة.
التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية-كيسنغاني/حركة (RCD-K/ML)	حزب بقيادة مبوسا نيامويس. إحدى حركات التمرد السابقة. تحالف مع جوزيف كابيلا في انتخابات العام 2006 ، غير أنه خرج من التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية في العام 2011.
اتحاد الديمقراطيين الموبوتيين (UDEMO)	حزب بقيادة نزانغا موبوتو، ابن موبوتو سيسي سيكو، في التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية.
حركة الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي (UDPS)	حزب بقيادة السياسي المعارض المخضرم اتيان تشيسكيدي. قاطع انتخابات العام 2006، وشارك في انتخابات العام 2011، وطعن بالتزوير في نتائجها. أعلن تشيسكيدي نفسه رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأمر نواب الحركة (كان للحركة واحد وأربعون نائبا) بمقاطعة المجلس الوطني.

اتحاد الوطني (UN)	تحالف تقوده حركة تحرير الكونغو (MLC) ويتألف من كثرة من الأحزاب الصغيرة.
الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية (UNC)	تأسس في العام 2010 على يد فيتال كاميرهي أحد حلفاء كابيلا السابقين، الذي تحول إلى أحد زعماء المعارضة.
التحالف من أجل تجديد الكونغو (ARC)	بقيادة أوليفر كاميتاتو، وانضم التحالف من أجل تجديد الكونغو (ARC) للتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية في العام 2006 ولا يزال عضوا في الأغلبية الرئاسية.

كان التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية⁽¹⁶⁾ التابع للرئيس كابيلا يسعى بشدة نحو تقوية قبضته الرسمية على السلطة في أعقاب انتخابات العام 2006. وعقب المصادمات العنيفة مع أتباع بيمبا في العام 2007 وهروب بيمبا إلى المنفى واعتقاله في العام 2008، بأمر من المحكمة الجنائية الدولية انتهت حركة تحرير الكونغو (MLC) وأغلبية المعارضة الرسمية فعليا⁽¹⁷⁾. وبرغم من عدم فوز الحزب الحاكم بأغلبية في ستة من الأقاليم الأحد عشر، نجح في الانتخابات (غير المباشرة) بخمسة من محافظي الأقاليم التابعين له، وسط شائعات تحدثت عن رشاوى سياسية. عاصفة من الأموال والسياسة (راجع تقرير مجموعة الكوارث الدولية 2007 (ICG). تتراجع الحكومة عن وعودها عندما يتعلق الأمر بالمحركات الديمقراطية المهمة مثل إجراء الانتخابات، فلم تُجر الانتخابات المحلية والبلدية، التي تقرر إجراؤها في عام 2008، حتى الآن. فبعد إنفاق ما يزيد على مليار دولار كل عام على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) منذ عام 2001، وبعد تمويل انتخابات عام 2006، بتكلفة تقارب المليار دولار، فلا شك أن المجتمع الدولي سوف يساوره قلق عميق بسبب هذه التأخيرات وبسبب التعديلات الأخيرة التي أدخلها كابيلا على الدستور، والتي يعتبر أكثرها خطرا هو حذف شرط انتخابات الإعادة، إذا لم يحصل المرشح الفائز على أكثر من خمسين بالمائة من الأصوات في الجولة الأولى.

وحتى الآن، فإن أوضح المحركات التي يمكن من خلالها تقييم الالتزام الضعيف من جانب الحزب الحاكم بتعزيز الديمقراطية هو الكيفية التي أجريت بها

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

انتخابات عام 2011 وما أسفرت عنه. فعقب إلغاء جولة الإعادة، تمثلت الضربة الكبرى الثانية التي وجهها كابيلا لمصادقية تلك العملية في تعيينه أحد مساعديه المقربين ومستشاره الروحي دانيال نغوي مولوندا رئيسا للجنة الانتخابات: اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وأدى هذا التعيين إلى انتقادات واسعة النطاق مفادها أن تلك اللجنة فقدت استقلاليتها السياسية بالفعل. وأدت المشاحنات بين التحالف الحاكم والمعارضة السياسية، حول الشفافية في تسجيل الناخبين وغيرها من الإجراءات المهمة، إلى تشويه فترة ما قبل الانتخابات وتشويه الحملة الانتخابية، كما أتهمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالتحيز لمصلحة كابيلا وشركائه في التحالف (Welters, 2011). وعندما أُجريت الانتخابات في 28 نوفمبر كان من الواضح أن المعارضة السياسية على استعداد للطعن على أي نتيجة مهما كانت باستثناء هزيمة كابيلا.

ومما يدعو للأسف أن إجراء الانتخابات قد أدى إلى زيادة عدم الصدقية حيث سجل المراقبون المحليون والدوليون على الانتخابات حالات تتراوح بين التزوير وبين إرهاب المراقبين، والفوضى في لجان الاقتراع، وضياع أو سرقة أوراق الاقتراع (راجع تقارير مراقبي الانتخابات من مركز كارتر والاتحاد الأوروبي في عامي 2011 و2012). وجاء فرز الأصوات، بعد ذلك، في كل من الانتخابات الرئاسية والتشريعية، عملية فوضوية في أحسن الأحوال، وفسادة في أسوأها. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي اعترف بكابيلا في النهاية رئيسا شرعيا لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الجدل حول الانتخابات أدى إلى تأخر البلاد كثيرا.

وتمثل البيئة الحالية، على ما يبدو، تحديا كبيرا أمام النخب، فيما يتصل بالقدرة على عقد صفقات طويلة الأمد فيما بينها، سواء أكان ذلك من خلال صناديق الاقتراع أم غيرها من صور الصفقات بين النخب. فالتحالفات بين السياسيين والنخب لا تزال شديدة التقلب. ومن بين النكات المعبرة (راجع: Lee 1978) نكتة تصف صعوبة التوصل إلى اتفاق ملزم مع السياسيين الكونغوليين، بالقول: «لا يمكنك أن تشتريهم. بل ستكون محظوظا لو تمكنت من تأجيرهم حتى الظهيرة!». وعلى رغم كل ما ذكرناه، فقد كانت تلك هي الدورة الانتخابية الثانية التي ظل فيها التحالف الرئاسي متماسكا.

3-5 جمهورية الكونغو الديمقراطية كنظام مقيد

3-5-1 الموارد باعتبارها ريوعا

لا تزال عمليات استغلال الموارد هي أكبر مصادر الربح وضوحا في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي. ومن المصادر الإضافية حتى يومنا هذا، استغلال نقاط الترانزيت وعمليات التحويل غير الرسمية للعوائد الربعية وخاصة من الجمارك. ومن بين مصادر الربح الأخرى النفقات العامة التي تشمل تحويل أجور القطاع العام والموازنات المحلية. وعلى الرغم من أن الموارد التي تُستغل في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تلقى عناية كبيرة، فإننا نجد أن سوء الحكم ربما يدر إجمالي تدفقات ريعية أقل من المتوقع. وتشير تقديرات البنك الدولي لعام 2007 إلى أن الحكومة تقوم حاليا بتحصيل أقل من 20 بالمائة من العوائد المستحقة في ظل اللوائح السائدة. وتقدم لنا المراجعة التي أجرتها الحكومة لعقود التعدين صورة موجزة حول المفاوضات الدائرة حاليا حول ريع الموارد الطبيعية. ففي أبريل من عام 2007 شكل وزير التعدين لجنة وزارية مشتركة، تتكون من أربعين عضوا، لإعادة النظر في العقود الموقعة بين شركات القطاعين العام والخاص في قطاع التعدين. وقد جاءت قوة الدفع التي حركت هذه المراجعة، في الأساس، من «الحوار الكونغولي-الكونغولي». وقضى أحد القرارات التي صدرت عنها بمراجعة جميع عقود الأعمال التي وقعتها جميع الأطراف خلال حرب 1998-2002. ورحب بتلك المبادرة، في البداية، قطاع التعدين والمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بنزاهة تلك العقود. ولكن بعد ذلك أصبحت العملية أكثر غموضا وتخضع لنفوذ سياسي كبير وفقدت صدقيتها في نهاية الأمر. وأخيرا، أُعيد التفاوض على جميع عقود التعدين التي خضعت للمراجعة، وألغى أحد العقود في الحال، وظل أحد العقود في مفاوضات حتى أواخر عام 2010⁽¹⁸⁾.

وفي عام 2008 أعلن وزير البنية التحتية عن صفقة مع الصين لإنشاء «بنية تحتية للموارد» بقيمة 9 مليارات دولار أمريكي (أي أكثر من 90 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في العام السابق). وكانت هذه الصفقة محل اهتمام كبير. وعقب الاعتراضات المبدئية من صندوق النقد الدولي، حول الضمانات السيادية

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ذات الصلة التي كانت ترتبط، على وجه الخصوص، بتخفيض دين مؤجل على مجموعة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) بقيمة 13 مليار دولار أمريكي، أغلبها من قبل الدول المانحة الغربية التقليدية، أعيدت صياغة الصفقة، لتصل على 3 مليارات دولار أمريكي في الاستثمارات المتعلقة بالتعدين، و3 مليارات دولار أمريكي للبنية التحتية، خلال السنوات الخمس التالية (بالإضافة إلى علاوات التوقيع النقدية المبدئية). ولا نعرف بالضبط مدى تفادي هذا النموذج لبعض مخاطر «صفقات التقادم» OBSOLESCING BARGAIN التي خضعت لها مشروعات التعدين التقليدية، ولا نعرف، بالتالي، احتمالات التوسع في تلك المشروعات في السنوات المقبلة. إن هذه الصفقات تتفادي بفعالية القدرات الضعيفة للدولة، وتقدم بنية تحتية ممتازة في وقت قصير. ويمكن أن يؤدي ذلك، على أحد المستويات، إلى تعزيز شرعية التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP) وزيادة فرص نجاحه بالانتخابات، من خلال إنشاء بنية تحتية ملموسة، وكذلك فتح طرق للنقل في طول البلاد وعرضها.

أدى وجود عدد لا يحصى من الجماعات المسلحة في المناطق الشرقية من البلاد إلى عدم رغبة معظم شركات التعدين العالمية في القيام بعمليات صناعية في تلك المناطق. وتقوم العديد من الجماعات المسلحة، ومنها الجيش الكونغولي، بعمليات تعدين غير رسمية وغير شرعية، وكثيرا ما تعمل تلك الجماعات بالتعاون مع جماعات مسلحة أخرى في المنطقة، وخاصة مقاتلي القوى الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR). وفي عام 2010 فرضت الحكومة الكونغولية حظرا على التعدين في شمال وجنوب كيفو، وزعمت أن دافعها إلى ذلك هو رغبتها في وضع نهاية لعمليات التعدين غير المشروعة وتهريب المواد التعدينية. ورفعت الحكومة ذلك الحظر في عام 2011، على الرغم من تواصل أنشطة التعدين والتهريب غير المشروعة، التي تقوم بها الجماعات المسلحة والجيش الكونغولي والجماعات المتمردة. وتركز محاولات تنظيم عمليات استخراج الرصاص غير المشروعة في المناطق الشرقية من الكونغو (مثلا قانون دود-فرانك في الولايات المتحدة) على إمكانية تتبع صادرات الشركات العامة التي تخضع للمساءلة أمام المؤسسات الحكومية في بلادها الأم. وهناك الكثير من الجدل حول ما إذا كانت

هذه الإجراءات تساعد عمال المناجم الكونغوليين المحليين الذين يعملون على نطاق ضيق أم تضر بهم.

وسوف يؤدي الركود الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار السلع، بالإضافة إلى تراجع صدقية الحكومة الكونغولية، بسبب المراجعة غير الناجحة لأنشطة التعدين، إلى ضعف احتمال حدوث ازدهار مرة أخرى في صناعة التعدين في الكونغو، في المستقبل القريب، وتساؤل فرص الحصول على الربح في قطاع التعدين الرسمي والصناعي في الوقت الحالي. ويبدو أن النظام الذي تتبعه الحكومة حاليا لبيع حقوق التعدين لرجال الأعمال المقربين، وخاصة رجل الأعمال الإسرائيلي دان جيرتير بأقل من قيمة السوق سوف يستمر. وهي وسيلة مهمة للحصول على الربح وإن كان لها عواقبها، حيث عبر صندوق النقد الدولي عن مخاوفه من الغموض في هذا القطاع، وأصبحت الشفافية في جميع المعاملات الخاصة بالتعدين من المتطلبات الأساسية لاستمرار دعم الصندوق للموازنة. ونظرا إلى المخاطر الكبيرة المحيطة باستثمار مبالغ كبيرة من رأس المال، للحصول على عائدات أطول أمدا في البلاد، نجد أن شركات التعدين سوف تطلب، على الأرجح حق الحصول على رواسب عالية الجودة أو عقد صفقات مربحة أو كليهما، للوفاء بالتزاماتها وتشغيل استثمارات كبيرة من رأس المال المنتج.

وهناك اهتمام متزايد في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقطاع البترول. وعلى الرغم من وجود عمليات استخراج للبترول في المناطق الغربية والشرقية من البلاد، فلم تُستغل تلك الموارد بعد. فإذا ثبت وجود احتياطات كبيرة من البترول في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلا شك في أن ذلك سوف يوفر فرصا هائلة للحصول على الربح للنخبة الحاكمة، كما أنه سيزيد من عدم احتمال عقد صفقات وتحالفات سياسية داعمة للتنمية. وفي الوقت الراهن، سيُستغل مزيد من الموارد التقليدية للربح، مثل: عوائد الضرائب، والبنك المركزي وغيرها، ما سيضر كثيرا بالجهود التي تبذل لإعادة الهيكلة على المستوى الوطني، وبسمعة البلاد.

3-5-2 إصلاح قطاع الأمن

فقدت الدولة الكونغولية، منذ وقت بعيد، احتكارها للعنف ويظل إصلاح قطاع الأمن من بين القضايا الأكثر إلحاحا في البلاد. فمن دون جيش فعال ومنظم،

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

يحصل على رواتب منتظمة ويحترم حقوق الإنسان، ستظل جمهورية الكونغو الديمقراطية عرضة للتدخلات العسكرية الإقليمية ولتدخلات من عديد من الجماعات المسلحة جيدة التنظيم الناشطة فوق إقليمها. وفي الكثير من الحالات تصل متأخرات الرواتب في الجيش الكونغولي إلى مبالغ كبيرة. وقد يخدم العجز عن الصرف الكامل والمنتظم لمستحقات الجنود، إلى حد ما، المصالح الخاصة، ليس فقط من حيث تحويل الموارد المخصصة للرواتب العسكرية والعمليات الدائرة؛ فنجد حتى داخل الجيش أن بعض القادة يمكنهم شراء الولاء من خلال التخصيص التقديري للموارد بدلا من دفع الرواتب المتوقعة؛ بل إن بناء بعض القدرات المهمة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (FARDC) قد يمثل تهديدا للنخب الحالية، فالغاية التي قد تستخدم فيها هذه القدرات لا تكون دائما واضحة.

ونتيجة لذلك تتألف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (FARDC) اليوم من قوة عسكرية سيئة التنظيم والتدريب، تعيش على ابتزاز المدنيين وترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا تستطيع حماية حدود البلاد من الغارات الخارجية، ولا تحقيق الأمن الداخلي. وقد فشلت حكومة كابيلا في احتكار العنف المنظم، منذ نهاية الحرب في عام 2002، بل حافظت على علاقات غير رسمية مع الجماعات المسلحة غير الحكومية، مثل مقاتلي القوى الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR) الذين لا يزالون يمارسون أنشطتهم على أراضيها.

وبالمثل، فإن العجز، لسنوات طويلة، عن إكمال عمليات الدمج المستمرة في الجيش، وخاصة فيما يتعلق بحركة ماي ماي وغيرها من الجماعات المسلحة في الشرق، يمثل تهديدا أمنيا وسياسيا أكثر خطورة بكثير على استقرار نظام الحكم من دمج هذه الجماعات وتحويلها إلى جيش مهني. ونجد، من المنظور الأمني، أن العديد من الجنود الساخطين، الذين انخرطوا طواعية في عملية الدمج في الجيش ولكن لم يكتمل دمجهم حتى الآن، بدأوا يتركون الجيش ويلتحقون بمختلف الجماعات المسلحة في المنطقة، أو يقومون بتأسيس جماعات جديدة. وبالنظر إلى العوامل المحركة الاقتصادية والجغرافية والسياسية الكثيرة الفاعلة في الشرق، فإن

ذلك لن يؤدي إلا إلى مضاعفة المخاطر العسكرية المحتملة التي يمكن أن تواجه الحكومة وخاصة مع ترك هذه الجماعات كيانا متماسكا، في مناطق يمكن أن تتمتع فيها بقدر من الدعم الشعبي. فإذا دُمجت تلك الجماعات في الجيش وأعيد نشرها كمكونات منفصلة، في مختلف أنحاء البلاد، يمكن الحد كثيرا من خطر العنف المنظم الذي يمكنها أن تمارسه.

لقد أدى الموقف الأمني المتدهور باستمرار منذ عام 2006 إلى تضاؤل التأييد الذي يتمتع به كابيلا في تلك المناطق. ولكن لا تزال الحكومة تُفشل العمليات العسكرية والسياسية؛ فهي تفشل العمليات السياسية بعدم الوفاء بالتزاماتها؛ أي بدمج الأجنحة السياسية لمختلف الجماعات المسلحة في الحكومة الحالية. وعلى الرغم من ذلك نجح كابيلا في المناطق شمال وجنوب كيفو في انتخابات عام 2011، وأعيد انتخابه. غير أن شرعية الانتخابات تأثرت سلبيا بسبب ادعاءات بالتزوير والفساد وعدم الكفاءة، وشكك المراقبون المحليون والدوليون في مدى كفاءة الممارسة الانتخابية. وعقب تلك الانتخابات المثيرة للجدل، التي شملت أيضا الانتخابات التشريعية، كان على كابيلا مرة أخرى أن يقوم بتشكيل تحالف سريع ضعيف، يقوم على أساس الوعود بالحصول على مناصب مربحة في الحكومة والمجلس الوطني. بالوقت ذاته فقد، أدى الشعور العام بتزوير الانتخابات إلى زيادة الاستياء والغضب في الشرق، حيث فشل الحكومة المحير في الوفاء بالتزاماتها العسكرية. فكلما طالت مدة احتفاظ الجماعات المسلحة هنا بقدراتها العسكرية، أمكن لها فرض صفقات سياسية على الحكومة، والتزمت الحكومة بما يفوق احتمالها.

3-5-3 ديناميات العلاقة بين المركز والأقاليم

قال المعلقون الدوليون (راجع دراسة Mills و Herbst لعام 2009) إن الكونغو تحتاج إلى معاملتها ليس على أنها دولة موحدة ولكن كتجمع من المناطق المنفصلة. وعلى الرغم من أن الكونغو تتميز بالتنوع الإقليمي الشديد، وخاصة في معدلات أحداث العنف وتتنوع الروابط بين السلطات المحلية والسلطات المركزية، فإن هذه الفكرة تناقض الإحساس السائد بالهوية الوطنية في الكونغو. ومن الواضح أن الطريق إلى السلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يمر عبر كينشاسا.

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ويعكس التحالف الرئاسي (MP) النخبوي الحالي عملية موازنة متصلة بين المصالح على المستوى الوطني. ففي عام 2006 كانت القاعدة المؤيدة لحزب الرئيس في الشرق، أساسا، لكنها كانت ضعيفة في التجمعات الحضرية، في كينشاسا والأقاليم الغربية، بما في ذلك إقليم الكونغو الأدنى الساحلي الغني بالنفط، الذي يمثل إحدى القواعد السياسية لحزب لومومبا الموحد (PALU). ومن الغريب، بالنظر إلى العناصر الجغرافية المكونة للتحالف، أن النظام نادرا ما يعالج مخاوف النخب المحلية المحتملة، فضلا خدمة أولئك الذين يقوم عليهم التحالف الوطني، وإن امتد التجاهل حتى إلى هؤلاء لمصلحة اعتبارات القوة في الدائرة الرئاسية. وحتى لو أرادت النخب المحلية تحقيق مصالحها المستقلة فإنها ستظل خاضعة وتابعة للمصالح خارج الأقاليم التابعة لها. وسوف يتعرف الدارسون لسياسة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تلك الشبكة من أصحاب السلطة غير الرسمية والتحالفات المتغيرة. ويرتبط هذا العنصر الفاعل في أحد جوانبه بالموارد الطبيعية المتنوعة، على المستوى المحلي، مثل النحاس والكوبالت على سبيل المثال في كاتانغا وكولومبو-تانتاليت، والذهب في كيفو وأوريانتال، والماس في كاسايس. وأدت العاصمة كينشاسا دورا مهما باعتبارها المركز التجاري للبلاد، في حين تتمتع بعض الأقاليم، مثل كونغو الأدنى، بموقع استراتيجي باعتبارها تضم موانئ عالمية.

وبالتالي فإن من بين العوامل الفاعلة الرئيسية، في التحالفات بين النخبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعمليات الحصول على الربح، ما يتوقف على العوامل الفاعلة في بعض الأقاليم (وخاصة في مجال التعدين وفيما يتعلق بموارد طبيعية أخرى كذلك). ولا تزال القدرة على الحصول على الربح من مختلف المصادر (من الموارد الطبيعية، والربح السيادي، وباستخدام آليات أخرى تشمل رسوم سك العملة، وأسواق الصرف) من التحديات الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن المصادر الإقليمية للربح لا تبدو قادرة على تحمل التحالفات القوية بين النخب المحلية، وخاصة بعد المحاولات الانفصالية الفاشلة في إقليمي كاتانغا وكاساي الغنيين بالموارد في الستينيات، في ظل الضراوة الشديدة للحكومة المركزية. ومن الواضح أن هذا العنصر الفعال لا يزال قائما، في الجدل الحالي حول

المتطلب الدستوري بأن تعيد الحكومة المركزية 40 بالمائة من العوائد المحلية لمصدرها، وهو مطلب لم يتحقق بعد.

الشكل (3-4): ديناميات العلاقة بين المركز والأقاليم (2009)

المركز - كينشاسا	الريع	النخب	احتمالات العنف	الصلات القومية
(1) كاتانغا - لومومباشي (البريد الإلكتروني: kcatananga)	- النحاس والكوبالت - الجمارك والنقل، إلخ	- الجماعة الإثنية البالوبكات المقربة من كابيلا - حاكم الأقاليم، بايمبا - رئيس مجلس المقاطعة - رجال الأعمال	- الحرس الرئاسي - سكان كاتانغا مقابل سكان لوبا - الشمال مقابل الجنوب	- الرئيس، رجال الأعمال
(2) جنوب كينشاسا - يونكايو	- التعدين غير المشروع - ريع الجمارك/الحدود	- الميليشيات المحلية وميليشيات المقاطعات الجيش الكونغولي رجال الأعمال ورجال الحكومة	- الميليشيات المحلية وميليشيات المقاطعات - الجيش الكونغولي - الدول المجاورة	- الجيش، مسؤولون كبار في الحكومة
(3) لويونغا - كينشاسا (ستاندards)	- التعدين غير المشروع - الحراجة - ريع الجمارك/الحدود	- رجال الأعمال ورجال الحكومة المحليون - الميليشيات المحلية وميليشيات الأقاليم	- الميليشيات المحلية وميليشيات الأقاليم (إيتوري) - الجيش الكونغولي	

يلخص الشكل (3-4) الاختلافات في الريع والنخب، واحتمالات العنف، والعلاقات ذات الصلة مع تحالفات النخب الوطنية في ثلاثة من الأقاليم الشرقية⁽¹⁹⁾. حيث إنه، بداية من عام 2010، ظلت النخب السياسية في الأقاليم معتمدة على الحكومة المركزية. فإذا رأت الحكومة المركزية أن القيادة المحلية

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

لا تتعاون بما يكفي مع السلطات المركزية، أو حتى يحتمل أن تمثل تهديدا، فإن للتحالف الرئاسي في كينشاسا سلطة استخدام مختلف الوسائل لزعزعة استقرار القادة المحليين المنتخبين. ولم يحدث في أي من الأقاليم، على ما يبدو، باستثناء كاتانغا⁽²⁰⁾، أن أسست النخب المحلية تحالفات مرنة أو غير قابلة لتدخل السلطات الوطنية. كما أن قاعدة السلطة الرئاسية هي الآن في كاتانغا، لأنها مسقط رأس والد الرئيس وكثير من المقربين له. ومن المثير للسخرية أن الكثيرين في كاتانغا يشعرون بأن حكومة التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP) تتجاهلهم لمصلحة المناطق الأخرى في البلاد. ولعل ذلك يرجع إلى التوقعات الكبيرة منهم بالحصول على معاملة خاصة، كما كان يحدث في الماضي. وقد حالت التدخلات السياسية واسعة النطاق لحكومة كينشاسا، في الأقاليم، دون قيام علاقات أكثر استقرارا وأطول أمدا، في الأقاليم مع المستثمرين. ويرجع ذلك، إلى حد ما، إلى معرفة أن تلك المناطق تتعرض للنهب من السلطة المركزية أو من أطراف خارجية.

ونجد، في الوقت ذاته، أن معظم مجالس الأقاليم الجديدة معطلة، حيث تحدث معركة داخلية تلو الأخرى، تصرف الانتباه عن إدارة الإقليم. وفي الكثير من الحالات، تحدث تلك المصادمات نتيجة صراعات على الموارد المتاحة لنواب الأقاليم، ليس من أجل تنفيذ البرنامج الخاص بالإقليم، ولكن من أجل مكاسبهم الشخصية. ونتيجة لهذه الإلهاءات، لم تُطبق برامج الأقاليم إلا نادرا، ولم يُنفذ إلا أقل القليل من مبادرات الإصلاح. ونجد، في النهاية، أنه لا يثمر سوى قدر ضئيل من الجهود الرامية لمعاقبة الفساد أو سوء الأداء، ما لم تجد هذه الجهود التأييد من التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP) في كينشاسا. وأدى ذلك إلى ضعف كبير في مجالس الأقاليم، بعد خمس سنوات فقط من تأسيسها.

ويُعين المحافظون بالانتخاب غير المباشر، ولكن بعد إقرار أحد التعديلات الدستورية في شهر يناير من عام 2011 يمكن للرئيس الآن إقالة هؤلاء الحكام، وكذلك حل المجالس القومية. وفي شهر مايو من عام 2010 استُبدل أربعة محافظين في ثلاثة من أحد عشر إقليما⁽²¹⁾. ويرجع عدد من تلك التغييرات

إلى فضائح الفساد ويرجع بعضها إلى تغير التحالفات السياسية للأفراد في كينشاسا. وعلى الرغم من اتباع الإجراءات في استبدال المحافظين، أي أن مجالس الأقاليم قامت بالتصويت على إعفاء المحافظين من مناصبهم، فإن تأثير السياسيين الكبار في الحزب الحاكم كان السبب الرئيسي في عملية التغيير. وفي ذلك إشارة إلى أن إطار عمل اللامركزية الناشئة جرى تفرغته بالفعل من استقلاليتها، كما يوضح ذلك أيضا أن النخب في الأقاليم لا يمكنهم عقد صفقات قوية مع النخبة على المستوى الوطني، ما لم يكونوا على استعداد للسير على خطى كينشاسا.

وفي ظل تلك الظروف يطرح السؤال المهم التالي نفسه في جمهورية الكونغو الديمقراطية: أين يمكن تحقيق صور أكثر استدامة من التنسيق بين النخبة، بحيث يكون لها نتائج تنموية إيجابية على المدى الطويل؟ وهل يمكن أن يتحقق هذا التنسيق، من المستويات الأدنى إلى المستويات الأعلى، في السلم الهرمي في سياق بعض المصالح المحلية المعينة، أم يجب فرضه على نطاق أوسع من المستويات الأعلى على المستويات الأدنى؟ إن الصفقة الأخيرة مع الصين، الخاصة بالموارد في مقابل البنية التحتية، قدمت للرئيس وسيلة التزام مرحبا بها ولها مردود وطني، وهي تمكنه في الوقت ذاته من تجنب مختلف المصالح الشخصية المرتبطة بالعمل، من خلال قنوات الاستثمار العادية في القطاع العام (Chevallier و Kaiser، 2010). ولكن ذلك جاء في وقت متأخر من فترة رئاسته الأولى، وفي وقت كان جمهور الناخبين قد شعروا بالفعل بخيبة الأمل، بسبب عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالوعود الرئيسية في الحملات الانتخابية. ولا شك في أن أعمال البنية التحتية الصينية تمثل واجهة مفيدة في الحملة الانتخابية، يمكن لكابيلاستغلالها بنجاح للحفاظ على تقدمه في انتخابات عام 2011.

وفي ظل التفاعلات غير المنسقة وقصيرة الأمد وغير الملزمة كثيرا بين النخب، نجد أن الإجراءات التي تتخذها تلك النخب، والتي تبشر بالكثير من المصالح الخاصة الأوسع نطاقا (كعمليات تعدين صناعية مستدامة مثلا) والعمامة (كالعيادات الصحية مثلا)، تواجهها مشكلات تنسيق الدوافع وادعاء

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الفضل. فنجد، مثلا، أن تقديم ناموسيات تحمي من الحشرات الناقلة للملاريا بدعم من الدول المانحة فيه، على الأرجح، فوائد ملموسة لبعض الدوائر الانتخابية مثل تلك الموجودة في كينشاسا، على سبيل المثال. بيد أن ذلك أدى، خلف الكواليس، إلى مشاحنات بين مختلف السلطات الوطنية والإقليمية، حول من هو صاحب الفضل في هذه الإجراءات. فعلى الرغم من وجود بعض الأمثلة الناجحة (بدعم من الأطراف المانحة الخارجية في كثير من الأحيان)، نجد أنه لا تزال هناك صعوبات كبيرة أمام تحقيق تنسيق أفضل بين النخبة، حول الأمن وتوليد تدفقات ريعية أكثر استدامة، وتقديم الخدمات العامة، في ظل الضعف الشديد للقدرات المؤسسية في البلاد. ونجد، بالتالي، أنه من بين الصعوبات التي تواجه التقدم تحديد أكثر «مجالات العمل الجماعي» الواعدة، سواء كانت في مجال الأمن، أو توليد ريع مستدام، أو تقديم الخدمات العامة ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تغير اتجاه المسارات التنموية في البلاد، على المستويين الوطني والمحلي.

6-3 خلاصات

لو كانت الدولة رجلا لقتلته بمدية؛ فالسلطات تسيء معاملتنا في حقولها التي يتعين علينا نحن دائما أن نزرعها. إننا نريد أن نحيا من دون الدولة⁽²²⁾.
كان الهدف من إجراء الاستطلاع حول النظام المقيد الهش في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو التوصل إلى فهم أفضل لتطور الحكم في الكونغو/ زائير على مدى العقود الخمسة الماضية مع التركيز على نظام الحكم الحالي على وجه الخصوص.

وقد أشرنا كذلك، عند الحديث عن الماضي، إلى وجود عدد من المراحل المهمة في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن النظر إلى هذه المراحل على أنها نقاط تحول مهمة في المسار التنموي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أنها تطرح سؤالا حول ما إذا كانت مراحل أكثر «إشراقا» أم «ظلاما»، من حيث الاستقرار وفرص تحقيق رعاية أفضل للشعب الكونغولي. وتشمل تلك المراحل: المؤتمر الدستوري في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وعملية

السلام في الفترة من عام 2002 و2003، والحكومة الانتقالية، ودستور عام 2006، والانتخابات الوطنية. ونحن نرى أن الطريقة التي أدارت بها النخبة الربيع والعنف، في كل مرحلة من تلك المراحل، توضح بعض العوامل الفاعلة الأكثر عمقا، التي تؤثر في العلاقات بين الدولة والمجتمع في الكونغو⁽²³⁾.

ويمكن القول إنه خلال الفترة الأولى من حكم كابيلا، نجح نظام حكمه في تحقيق قدر ضئيل من الاستقرار في الكونغو، وخاصة من خلال تأسيس هياكل ديمقراطية أساسية، مثل المجالس الوطنية ومجالس الأقاليم وكذلك بتطبيق قدر من عملية الحوكمة. ولكن البلاد أبعد ما تكون عن الاستقرار، ومن المرجح أن يستمر العنف في النظام الاجتماعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إضافة إلى ذلك، فهناك بعض المؤشرات المثيرة للخوف من أن تكون الانتخابات التي أُجريت في عام 2006، وكانت تتميز بالشفافية والتنظيم، قد تكون آخر انتخابات من هذا النوع. والانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أُجريت في عام 2011 دليل واضح على أن التزام الحزب الحاكم بالديموقراطية هو، في أحسن الأحوال، التزام ضعيف. وفي الوقت ذاته، نجد أن النسيج المؤسسي والكفاءة الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتميزان بالضعف بمعنى الكلمة. ولا نعرف بالضبط ما إذا كان تحالف النخبة القائم يهتم بتقوية تلك المؤسسات أو ما إذا كان لديه القدرة على ذلك، خاصة بعد تجربة انتخابات عام 2011. ومن خلال تجربتنا، حتى اليوم، مع الإصلاحات في القطاع العام وقطاع الأمن، فلا يوجد ما يبعث على التفاؤل. ومن المتوقع أن تستمر المفاوضات مع شركاء التنمية التقليديين على المستوى الدولي، وأن تكون هناك حالات جمود مع بعض أعضاء المجتمع الدولي. غير أن صفقة الموارد في مقابل البنية التحتية، مع شركاء غير تقليديين مثل الصين، تؤكد على الرغبة في تجنب الإجراءات الأكثر صرامة المرتبطة بتلقي المساعدات التنموية، من المجتمع الدولي.

لقد ركزت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو (MONUSCO)، في الأيام الأخيرة - وكذلك معظم التحليلات السياسية - بانتظام وعلى نحو مكثف، على العوامل الفاعلة في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كان لها دور كبير على المسرح الوطني منذ قيام لوران كابيلا بخلع نظام موبوتو الضعيف في عام 1996. فمنذ ذلك الحين أصبحت المشكلات العرقية والأمنية المهمة

الدول الضعيفة والنخب والربوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في الشرق أكثر تعقيدا ولا تزال لا تجد الحل، على رغم الحملات العسكرية المتعاقبة وعمليات السلام والاتفاقات الإقليمية. ولا شك في أن هذه المنطقة من البلاد سوف تحول دون تحقيق أي استقرار حقيقي في البلاد ككل، إلى أن يُتوصل إلى حل جوهري لمشكلات الشرق (بما في ذلك مسألة التجمعات القومية الصغيرة في السياق الأوسع نطاقا لمنطقة البحيرات العظمى، وهي مسألة تسبب الكثير من اللغط).

وتشير التحليلات إلى أن الموقف في جمهورية الكونغو الديمقراطية سوف يستمر في إفراز مظاهر مهمة من الهشاشة وعدم الاستقرار. والتطورات المتواصلة تضع جمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة دائمة من الهشاشة، لم تتمكن الانتخابات الشفافة، ولا الانخراط من جديد مع المجتمع الدولي، ولا تأسيس مؤسسات ديمقراطية أساسية من التغلب عليها. إن النظام الهش المقيد لا يقدم تصورات يمكن أن ترسم، ظاهريا، مسارا لتعزيز الديمقراطية الانتخابية والاستقرار والتوجه التنموي لنظام الحكم. وسوف نختم مناقشتنا بالتطرق إلى قضيتين جوهريتين: فرص عقد اقتراع ديمقراطي ثان، والضغوط في سبيل إيجاد توجه فعلي للدولة أكثر تركيزا على التنمية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى رغم ما تعرض له من انقسامات، فقد تمكن التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP) من الحفاظ على صورته العامة. فقد قررت النخب القائمة الحفاظ على توحدها، بصفة عامة، للتنافس في اقتراع عام 2010. ويشير التعديل الدستوري، الذي أقر في شهر يناير من عام 2011، إلى استعداد الحكومة لاستخدام جميع الوسائل الممكنة، لحرف العملية الانتخابية عن مسارها لمصلحتها. حيث ينص التعديل على عدم إجراء الإعادة في حال عدم حصول الفائز في الجولة الأولى على أغلبية. وقد مهد هذا الطريق لكابيللا للفوز بالانتخابات، وخاصة في مواجهة معارضة منقسمة. ولا شك في أن الحكومة عمدت إلى ذلك لأنها كانت تدرك فشلها في التأثير الإيجابي في المواطنين، كما أنها تواجه عددا من مرشحي المعارضة الذين يتمتعون بشعبية جارفة وبفرص كبيرة للفوز بالانتخابات. ومن استراتيجيات المنافسة الادعاء بتقديم مكاسب أو الوعد بتقدمها، في المستقبل، للمجموعات المهمة من جمهور الناخبين. وتقديم بنية تحتية ممتازة، خاصة من خلال العقود الصينية، يمثل، في هذا السياق، لفتة رمزية من الرئيس. وشمل ذلك جهودا لتوليد الموارد يمكن استغلالها، قبل

الاقتراع، للتأثير في النخب المحلية المهمة وفي الكتل التصويتية. ولكن، حتى مع وجود موارد مهمة، نجد أن النخب لا يمكنها أن تضمن أن الناخبين سيصوتون كما تريد هي، في الانتخابات النزيهة، ما لم يكن هناك تلاعب متعمد، وهو ما حدث، على ما يبدو (تقارير الاتحاد الأوروبي ومركز كارتر حول مراقبة الانتخابات في 2011).

إن قوة التأييد السياسي الذي يتمتع به كابيلا، في المناطق الشرقية من البلاد، يشوبها قدر كبير من الغموض، وخاصة عند وضعها على المحك في انتخابات نزيهة إلى حد ما. ففي عام 2006 فاز كابيلا بأغلبية كبيرة في المناطق الشرقية (راجع الشكل 3-3)، حيث كان السكان ينظرون إليه على أنه بطل سوف ينهي الحرب ويخلصهم من القوات الرواندية والأوغندية القابعة في البلاد. ولكن كابيلا اضطر إلى عقد اتفاق مع بول كاجامه للسماح للقوات الرواندية بالعودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، لملاحقة مقاتلي القوى الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR). وأدى النجاح المتواضع لهذه الحملة وغيرها من العمليات العسكرية، ضد هؤلاء المقاتلين، إلى فقدته التأييد الذي كان يتمتع به في الدوائر الانتخابية الهامة. وخسر حزب الشعب لإعادة الإعمار والتنمية (PPRD) عددا كبيرا من مقاعد البرلمان في انتخابات عام 2011، وتمكن كابيلا من الفوز بفارق 3 بالمائة فقط في جنوب كيفو، حيث حصل منافسه الرئيسي فيتال كاميرهي على نسبة 41 بالمائة، بينما حصل كابيلا على 44 بالمائة. لقد خسرت المعارضة في شمال كيفو لأنها لم تنجح في التوحد. وفاز حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي (UDPS) بقيادة تشيسكيدي بنسبة 21 بالمائة، وكاميرهي بنسبة 23 بالمائة، ضد كابيلا الذي حصل على 38 بالمائة (اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (CENI، www.ceni.gouv.cd). ويتضح، بالتالي، أن الصراعات الشديدة وعمليات التهجير الداخلي الكبيرة كانت هي نقطة الضعف بالنسبة إلى الرئيس.

ومن بين الجوانب المهمة الأخرى للمقايضات، داخل تحالف النخبة، المناورات السياسية في الغرب. فمن دون دعم حزب لومومبا الموحد (PALU)، الذي تمثل كينشاسا وإقليم باندودو القاعدة السياسية التقليدية له، لم يكن حزب الشعب لإعادة الإعمار والتنمية (PPRD) ليكسب انتخابات عام 2006. وأراد رئيس الوزراء من قبل - وهو من سبق له تولي وزارة المالية - أن يراقب الأقسام الرئيسية في

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الموازنة الاستثمارية التقديرية (وذلك من خلال توزيع الجرارات الزراعية على المستوى القومي)، وهو ما قال المحافظون إنه من حقهم بموجب اللامركزية. وأدى ذلك إلى بعض الصراعات العلنية بين الفصيل الرئيسي في حزب لومومبا الموحد (PALU) والمحافظين من المعسكر الرئاسي وخاصة في إقليم كاتانغا.

لقد كان الرئيس يرغب في الظهور كأنه بعيد عن تلك الصراعات السياسية العلنية، لكنه حاول كذلك، على نحو متزايد، إلقاء اللائمة على الأغلبية الرئاسية (PM)، بسبب الفشل الكلي للحكومة. وقد تبدو في ذلك إشارة إلى أن النخبة الرئاسية المسيطرة لا تزال لا تفهم أن من صميم مصلحتها توطيد العلاقات مع حليفها، أو أنها لا تشعر بالأمان الكافي للقيام بذلك، أو أنها تفكر في إمكانية عمل تحالفات بديلة. ونجد على هذا المستوى - ومن حيث القدرة على الحصول على مختلف مصادر الريع في إطار الموازنة وخارجها واستغلال تلك المصادر من خلال المناصب السياسية - أن التسويات السياسية سوف تستمر وسوف تبقى في حالة سيولة، على الأرجح. ولكن لم يتمكن سوى عدد قليل جدا من الأحزاب السياسية من توسيع قواعده أو حتى تقويتها، على نحو يعتد به.

ومع هذه الخلفية السياسية نجد أنه لا توجد حوافز أكيدة، لا لدى التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية ككل، ولا لدى مكوناته الفردية، للدخول في انتخابات نزيهة أخرى. وقد يشعر بعض أعضاء التحالف، مثل حزب لومومبا الموحد (PALU)، بأن إجراء انتخابات أخرى يمكن أن يحقق لهم نفوذا كبيرا، وخاصة عند رفع الحماية عن الرئيس في المناطق الشرقية (والغربية). ولكن قد تتجه النخب لتجنب جمهور الناخبين المتقلب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسعي وراء عقد اتفاق أكثر استقرارا للاحتفاظ بالسلطة (وخاصة لمواجهة المعارضة الرسمية). ومن بين المؤشرات الأولية المقلقة، قبل انتخابات عام 2011، بالنسبة إلى من يعملون على تعزيز العملية الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن اللجنة المستقلة للانتخابات (IEC) نأت بنفسها عن المجتمع الدولي، وقررت أخذ زمام المبادرة في تنظيم انتخابات عام 2011. وكان ذلك من بين المؤشرات المبكرة على أن الحكومة ربما تكون قد شعرت بأنها لن تتمكن من التخلص من رقابة المجتمع الدولي، إذا قام بتنظيم الانتخابات ولن تتمكن من الفوز بها.

وهناك مسألة أخرى مثيرة للضيق، إلى أبعد الحدود، تتعلق بالآليات الفعلية التي يمكن من خلالها تحقيق تحالف بين النخب، يكون أطول أمدا، وربما أكثر اتجاهها نحو التنمية. إن الحاجة للحفاظ على التحالفات داخل حزب الأغلبية الرئاسية (MP) كان هو العامل الفعال الرئيسي في الحكم قبل الانتخابات، وأصبح أكثر إلحاحا خلال الصفقات الضخمة التي جاءت بعد فوز كابيلا بالرئاسة، وحصول حزب الأغلبية الرئاسية على أغلبية نيابية متنوعة تتكون من 341 مقعدا. ولا يوجد دليل في هذه المرحلة على أن حزب الأغلبية الرئاسية (MP) لديه حافز لتنفيذ جدول أعمال تنموي. حيث اتضح أن المفاوضات التي تلت الانتخابات تقوم على حسابات ساذجة حول تملك السلطة في مقابل الأداء الجيد في الانتخابات. إن الحكومة الجديدة تتكون، في أغليبتها، من أعضاء التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (MP)، ولا تشمل سياسيا معارضا واحدا من حزب له شأن. وهذا لا يبشر بأن الرئيس ينوي تغيير أنماط الحكم القديمة. ويوجد في المجلس الوطني أكثر من 100 نائب من المعارضة. كما يوجد خلل سياسي عام، وأزمة شرعية بسبب الانتخابات المثيرة للجدل. وقد أدى ذلك إلى زيادة الميل إلى الإجبار والاضغوط السياسية، على حساب تشكيل تحالف حقيقي. ولكن، حتى لو كانت الرئاسة تميل إلى إقامة جسور التواصل مع المعارضة، من أجل رأب الصدع الناتج عن الانتخابات، فإنها ستكون رهينة الوعود بالمناصب التي قطعتها على نفسها قبل الانتخابات.

ونجد، على أي حال، أن المصادر التاريخية للربيع قد تدهورت، نتيجة انهيار المؤسسات الإنتاجية الرئيسية، وإن كانت الموارد الطبيعية لا تزال مهمة، وخاصة في المناطق الشرقية، حيث تشير بعض الأدلة إلى أن الربيع الناتج عن عمليات التعدين غير الرسمية يوجب الصراع ويعوق إصلاح قطاع الأمن (راجع دراسة Garrett لعام 2009). إن إتمام الجولة الأخيرة من المفاوضات حول العقود، والموقف المتجمد مع كبرى الشركات العاملة في مجال التعدين يطرحان السؤال التالي: أين وكيف يمكن إيجاد تدفقات مستقبلية كبيرة من الربيع لتحقيق الاستقرار لتحالف النخبة؟ وتشير شهادات غير رسمية من مصادر في أوساط المستثمرين إلى أن سعي النخبة وراء الربيع أصبح قصير الأمد وانتهازيا. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل حجم الغنيمة المتوقعة،

الدول الضعيفة والنخب والريوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

والحد من فرص النمو، لتقل عن المستويات الحالية للريخ المنخفضة بالفعل. وقد شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض الازدهار بسبب الاستقرار الذي تلى الحرب، لكن يجب أن تواجه الآن مشكلة البحث عن المصادر المستقبلية المحتملة للنمو المستدام. وفي الوقت الراهن، يبدو أن النخب الرئيسية تركز أكثر على الحصول على الريخ، بسرعة، لدعم التحالف الهش، وعلى تحقيق الثروات، بدلا من التركيز على تهيئة الظروف المواتية لتحقيق فرص النمو على المديين المتوسط والطويل. وعند وجود مسارات للنظام المقيد، بينها فروق أكثر دقة، يمكن أن يساعد ذلك في التعرف على الانقسامات التي تشهد تغير سلوكيات النخبة، ليس فقط من حيث كيفية حصولهم على الريخ في محيط هش، ولكن أيضا كيفية السعي للحفاظ على هذا الريخ.

ومع تحقق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعد إنهاء صراع بالغ العنف، دام عقدا ونصف العقد، هل تمتلك النخب في هذه الدولة الرغبة والقدرة، للبدء في معالجة أكثر مظاهر الاختلال وضوحا في البلاد؟ لقد لعبت عوامل التدخل و/أو الاشتباك الخارجية دورا تتضح أهميته في مختلف المراحل التي شهدتها النظام الهش في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشير التطورات الحالية إلى أن النخبة الحاكمة لا تزال بعيدة، بصفة عامة، عن حالة التلاحم بين الحكومة والمواطنين، وهي الحالة التي كان يمكن لها توجيه سياسات الحكومة وتصرفاتها. ولا يمكن الجزم بإمكانية تحقيق ذلك عبر إجراء انتخابات تتسم بالشفافية. قد تكون هناك بعض المناطق (بما في ذلك الأقاليم) التي يمكن فيها تحقيق هذا التوجه من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا في التسلسل الهرمي. ولكن تبقى هذه المناطق، بدورها، عرضة للتدخلات على المستوى القومي (والخارجي) والسعي وراء الريخ⁽²⁴⁾. وتبقى فرص تشكيل مزيد من التحالفات بين النخبة غير واضحة، مادام أنه لا توجد لدى النخبة الحاكمة قناعة حقيقية، بأن أولى الوسائل لتحقيق مصالحها هي تعزيز التحالفات السياسية القائمة، يليها السعي الفعلي، على المدى الطويل، لحكم البلاد في إطار نهج تنموي.

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التممية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

برايان ليفي

4 - 1 مدخل

يهدف هذا الفصل إلى استجلاء الجدوى التحليلية والعملية، التي يمكن أن تعود على سياسات التنمية، من تطبيق الإطار التحليلي الجديد في تفسير تطور وأداء المؤسسات السياسية والاقتصادية الذي قدمه دوغلاس نورث وجون واليس وباري وينغاست في كتابهم «العنف والأنظمة الاجتماعية»⁽¹⁾.

إن التمييز المركزي الذي يقدمه هذا الإطار هو التمييز بين الأنظمة المفتوحة والأنظمة المقيدة، فمعظم الأعمال التنظرية والوصفية المعاصرة، حول ترتيبات الحكم المناسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، تعتبر أن معيار الحكم

«إذا ما نظرنا إلى هاتين الدولتين عبر الزمن، فسوف نجد أنهما قد مرتا بحلقات مذهلة من التغيرات المؤسسية في النظم السياسية والاقتصادية منذ الاستقلال»

على أي نظام هو وجود مؤسسات الأنظمة المفتوحة التي تتمثل في: الانتخابات، أو بصورة أعم الترتيبات السياسية التعددية المفتوحة التنافسية؛ واقتصاد السوق الحر الذي يرتكز على حماية محايدة لحقوق الملكية. ومن ثم كانت الوصفة العلاجية الطبيعية هي الدعوة إلى البناء الفوري والشامل لهذه المؤسسات في البلدان الأقل نمواً.

على النقيض من ذلك، يشير (نورث - واليس - وينغاست) إلى أن تلك المؤسسات هي نتاج عملية تاريخية طويلة، وأن الديناميات ذات الصلة هي ديناميات النظام المقيد، وأن التحدي التحليلي الحقيقي هنا هو أن نفهم كيف يمكن في ظل الأنظمة المقيدة أن تنشأ «ظروف عتبة الانتقال» التي تؤدي إلى الأنظمة المفتوحة. حيث إنه في الأنظمة المقيدة يعتمد الاستقرار السياسي على التنسيق الفعال بين النخب للوصول إلى الربوع الاقتصادية وتخصيصها لأفراد النخبة - مع وجود تنافس على الربوع يحمل في طياته خطر حدوث اضطراب عنيف في النظام الاجتماعي القائم. فلا يمكن أن تتعايش المنافسة - الاقتصادية والسياسية - مع الاستقرار إلا في الأنظمة المفتوحة. فضلا عن ذلك، فإن الأنظمة المفتوحة لا تظهر إلا تنويجا لعملية تاريخية طويلة الأمد (ولا نعني هنا أنها حتمية)، يجري خلالها إضفاء الطابع المؤسسي على «ظروف عتبة الانتقال» الثلاثة⁽²⁾.

وكوسيلة لاستجلاء جدوى هذه المقاربة، فسوف يتناول هذا الفصل بالشرح والتفسير التطورات السياسية والاقتصادية من منظور إطار نظام الوصول إلى الفرص^(*) خلال نصف القرن الماضي، من خلال دولتين من دول جنوب القارة الأفريقية: هما زامبيا وموزمبيق. ولأن هاتين الدولتين كانتا مستعمرتين سابقتين، حيث حصلت زامبيا على استقلالها من المملكة المتحدة في العام 1964، كما حصلت موزمبيق على استقلالها من البرتغال بعد استقلال زامبيا بعقد من الزمان، فإن كلتا الدولتين توفر لنا أساسا غنيا للتحليل والتقييم المقارن. وإذا ما نظرنا إلى هاتين الدولتين عبر الزمن، فسوف نجد أنهما قد مرتا بحلقات مذهلة من التغيرات

(*) التعبير الأصلي هنا هو Access Order، وهو التعبير الذي اشتُق منه المصطلحان الأساسيان في هذا الكتاب (النظام المقيد بمعنى «النظام ذو الفرص المحدودة أو المقيدة») و(النظام المفتوح بمعنى «النظام ذو الفرص المفتوحة»). [المترجم].

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

المؤسسية في النظم السياسية والاقتصادية منذ الاستقلال؛ كما أن «التقسيم الزمني» الواضح في كل منهما يوفر لنا منطلقاً جيداً للتعرف على أهمية جوانب الاستمرار الأساسية من النوع الذي تعرضه مقارنة النظام المقيد. وإذا ما قارنا بين البلدين، نجد أن هناك اختلافات أساسية وكبيرة ومستمرة بين زامبيا وموزمبيق في نظاميهما المؤسسيين، وبخاصة في دور النخب وكيفية إدارة صراع النخب والعنف في كلا البلدين (إذا ما تبيننا منظور النظام المقيد). ويمكن الاعتماد على الاختلافات في عرض رؤية تحليلي لنوعين مختلفين من الأنظمة المقيدة، يتميز كل منهما بفرص ومخاطر تنمية خاصة به.

يقدم القسمان (4 - 2) و(4 - 3) من هذا الفصل سرداً تحليلياً لهذين البلدين من خلال منظور النظام المقيد. وسوف يجري تنظيم هذا العرض حول أربع مجموعات من الأسئلة التي تُعتبر أساسية في مقارنة النظام المقيد، وهي:

• ما هي المؤسسات السياسية الرسمية المعنية بأن تحكم التفاعل بين النخب، وما هي الطرق التي تؤدي بها هذه الوظيفة (وما شكل العلاقة التي تربطها بالترتيبات السياسية غير الرسمية)؟

• وما هي المؤسسات الاقتصادية الرسمية التي تحكم العلاقات بين المنتجين والمستهلكين وعوامل الإنتاج؟

• ما هي جماعات النخبة المحلية الرئيسية، وما علاقاتها ببعضها البعض؟ وما علاقتها بالفاعلين الدوليين؟ وما التهديد الذي تمثله النخب الساخطة على استقرار ائتلاف النخبة الحاكمة؟

• ما هي المصادر الرئيسية للريوع، وكيف يجري توزيعها؟ يخصص توزيع الريوع بالتوافق مع التأثير النسبي لجماعات النخبة و/أو قدرتهم على تهديد استقرار الائتلاف الحاكم؟

تنظم السرديات التحليلية حول التفاعلات بين العناصر المكتوبة بالخط المائل للتأكيد على أهميتها، في كل سؤال من الأسئلة الأربعة في مواضع مختلفة⁽³⁾.

يتناول السؤالان الأولان ما يفترض (نورث - واليس - وينغاست) أنه «توازن مزدوج» - وهي الفرضية القائلة بأن الأنظمة المقيدة والأنظمة المفتوحة تتسم بوجود مؤسسات سياسية واقتصادية متميزة، وأنه لا يمكن لمؤسسات الاقتصاد

المفتوح أن تستمر في ظل وجود مؤسسات سياسية مغلقة (والعكس بالعكس). أما السؤال الآخران فيوسعان الإطار ليشمل السمات الهيكلية للسياسة والاقتصاد. كما أن الامتداد الطبيعي لفرضية التوازن المزدوج، والذي سوف يحدث في حالتي موزمبيق وزامبيا، هو أن القابلية للاستمرار تتطلب التوازن بين كل العناصر الأربعة. ويؤمن القسم 4 - 4 من الفصل رقم 1 التفسير المقارن للروايات التحليلية المنظمة حول خمسة افتراضات تتعلق بالقيمة المضافة، والقيود الخاصة بنهج النظام المقيد والنظام المفتوح، لتحليل ومخاطبة التحديات التنموية للدول ذات الدخل المنخفض.

4 - 2 زامبيا من زاوية النظام المقيد

4 - 2 - 1 بعض السمات الهيكلية

على الرغم من أن زامبيا وموزمبيق هما دولتان من الجنوب الإفريقي، فقد تباينت من حيث نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي ومن حيث الموروثات المؤسسية التي نتجت عنه. فقد أعطى ساحل موزمبيق، الذي يمتد بطول 1600 ميل من الشمال إلى الجنوب، موزمبيق جاذبية لا تقاوم حتى بالنسبة إلى أقدم المستكشفين جواي المحيط. وقد جاء السفر عبر المحيط في العام 1498 بفاسكو دا غاما إلى المستوطنات التجارية العربية التي أقيمت على الساحل لعدة قرون. على مدى القرن اللاحق، تولى البرتغاليون حكم المدن الساحلية. وقد بنوا سلسلة من المستوطنات على طول الأنهار التي تتدفق من الشرق إلى الغرب في الداخل الأفريقي، وأصبحت هذه بمنزلة قنوات للتجارة- في العاج في بداية الأمر، ثم في تجارة الرقيق (التي استمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر، إلى إلغاء العبودية في موزمبيق نفسها عام 1879، بينما استمرت ممارسات السخرة بعد ذلك). وفي أواخر القرن التاسع عشر، منحت البرتغال الموائيق لثلاث شركات ضخمة، واحدة في كل جزء من الأجزاء الجنوبية والشمالية والوسطى من البلاد. وعلى الرغم من تولي الحكومة الاستعمارية البرتغالية الحكم المباشر للبلاد في العام 1930، فإن حركة النقل ظلت منحازة لثنائية الشرق والغرب^(*): المنطقة الجنوبية من البلاد (بما في ذلك العاصمة لورينسو ماركيز/

(*) أي بقيت الحركة محكومة بحركة الأنهار الجارية من الشرق إلى الغرب. (المحرر).

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

مابوتو) كانت مركزاً لجنوب أفريقيا، المنطقة الوسطى (هما في ذلك ميناء بيرا) كانت مركزاً لجنوب روديسيا / زيمبابوي. والجزء الشمالي المرتبط بالاقتصاد في أفريقيا الوسطى في نياسلاند/ مالاوي، وحتى يومنا هذا لا توجد أي بنى تحتية للنقل تصل بين البلاد من الشمال حتى الجنوب.

وأصول الكيان الوطني في زامبيا أكثر تشوشاً، فمع زحف الإمبراطورية البريطانية من الشمال صاعدة من الجنوب إلى الوسط الأفريقي في أواخر القرن التاسع عشر، وجدت أن طموحاتها الإمبراطورية تتصادم مع طموحات ألمانيا (التي كانت تسعى إلى الانتقال من مستعمراتها في الغرب- التي هي ناميبيا الآن- وشمال شرق البلاد - التي هي تنزانيا الآن)، ومع طموحات بلجيكا (التي سعت إلى توسيع مواقعها من الشمال في الكونغو)، والبرتغاليين (إلى الغرب من أنغولا وكذلك من موزمبيق في الشرق). ولم تكن حدود زامبيا سوى بقايا نشأت عن المناورات الدبلوماسية الناجحة من قبل البريطانيين، لوقف تقدم منافسيهم على كل جبهة من هذه الجبهات. كانت مساحة الأراضي المتبقية واسعة يسكنها القليل من السكان الأصليين المتناثرين الذين لم يكن يجمع بينهم من القواسم المشتركة أكثر من خضوعهم لسيدهم المستعمر.

وفيما تباينت أمطاط النمو في المرحلة الكولونiale في البلدين، بالقرن العشرين، تباينا كبيراً، فقد كانا غير متكافئين، على نحو متصاعد. فقد كان النمو الاقتصادي في زامبيا يتحرك بقوة اكتشاف ركائز ضخمة من النحاس تحت الأرض. بدأت مهنة التعدين، وبدأت معها زيادة الطلب على العمالة، ما حول زامبيا إلى واحد من أكثر الاقتصادات الحضرية تطوراً في أفريقيا؛ ومع حلول الخمسينيات من القرن العشرين، كان نصف سكان البلاد هم من أهل الحضر. وقد ارتكز النمو في موزمبيق على المستعمرات الزراعية^(*)، لذلك غلب الطابع الريفي على السكان. وكما يفصل جدول 4 - 1، ففي ختام العصور الاستعمارية كان نصيب دخل الفرد في كلا البلدين يضعه في فئة الدول ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط الأدنى. لكن، بشكل علم، جاءت تدفقات الدخل لمصلحة المستوطنين، وعلى نحو

(*) agriculture plantations مزارع كبيرة يملكها المستوطنون أو الدولة ويزرعها أهل المناطق الاستوائية والمدارية. [المحرر].

يفتقر إلى العدالة في التوزيع، بالنسبة إلى السكان الأصليين لم تختلف مؤشرات الرفاه كثيرا عن مثيلاتها في أقل الاقتصادات نموا في العالم، وكان من الواضح أنه مع نهاية الحكم الاستعماري كان يتعين أن تشهد كل من السلطة السياسية والاقتصادية تحولا لمصلحة السكان الأصليين. لكن ماذا يمكن أن يكون النظام السياسي والاقتصادي والمؤسسي الناتج؟

الجدول (4 - 1): مؤشرات التنمية عند نهاية الحكم الاستعماري

موزمبيق	زامبيا	
مطلع السبعينيات	مطلع الستينيات	
840 دولارا أمريكيا	2690 دولارا أمريكيا	الناتج المحلي الإجمالي / للفرد (2000) دولار أمريكي
2008: 465 دولارا أمريكيا	2008: 1150 دولارا أمريكيا	الناتج المحلي الإجمالي / للفرد (2008)
20 في المائة	40 في المائة	نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان
38 سنة	40 سنة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة
أقل من 10 في المائة	33 في المائة	محو الأمية للكبار
280	230	وفيات الأطفال (أقل من 5 وفيات لكل 1000 طفل)

4 - 2 - 2 المسار السياسي والمؤسسي لزامبيا المستقلة

بالنظر عبر عدسة تقليدية إلى المسار السياسي والمؤسسي لزامبيا المستقلة، سنرى أن تاريخ الاقتصاد السياسي لزامبيا خلال خمسة وأربعين عاما منذ الاستقلال، يبدو الآن قصة مألوفة لدولة نفذ صبرها من السياسة الليبرالية واقتصاد السوق، وشرعت في تنفيذ تجربة دوتية تدار من أعلى، وأصابها هذا بخيبة الأمل، فوجدت طريق العودة إلى الأسواق والتعددية. لكن إذا نظرنا عبر عدسة النظام المقيد، سنرى أن القصة تصبح أكثر تعقيدا وإثارة للاهتمام.

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

بالنظر عبر هذه العدسة، نجد أن السردية تصبح سعياً وراء هدفين (وربما ثلاثة أهداف) متميزة:

- ضمان الاستقلال السياسي والاجتماعي في بلاد أنشأتها الكولونيالية، ولم يكن لديها لحظة الاستقلال تاريخ موثق من الحوكمة خارج مظلة الاستعمار.
- تلبية وتحقيق التوازن بين تطلعات الثروة والسلطة لنخبة البلاد.
- الرد على ضغوط وتطلعات غير المنتمين للنخبة، بما في ذلك الحد من الفقر (رغم أنه يجب الإشارة مقدماً إلى أن غير المنتمين للنخبة أولئك كانت ضغوطهم وتطلعاتهم لها قوة قليلة بشكل ملحوظ في التاريخ المعاصر لزامبيا).

سعت زامبيا إلى تحقيق هذه الأهداف الثلاثة في ثلاثة فصول: الفصل الأول (1964 - 1972) افتتح بورائة الأشكال المؤسسية للنظام المفتوح عند الاستقلال، وتبع ذلك بفترة قصيرة التفكك المتسارع في مواجهة قصورها الواضح في ضمان الاستقرار وتحقيق تطلعات مجموعة نخبوية تتمتع بتمكين سياسي حديث. افتتح الفصل الثاني (1972 - 1990) بإصدار زامبيا لدستور جديد في العام 1972، وهذا حولها إلى نظام مقيد أساسي ذي حزب واحد يقوم على ديمقراطية تشاركية، وله سيطرة واسعة النطاق على اقتصاد الدولة. وشهدت السنوات الثمانية عشرة اللاحقة تفككا تدريجياً لهذا النظام البديل لأنه أثبت أيضاً عدم قدرته على تحقيق الأهداف ذات الأولوية. بدأ الفصل الثالث في العام 1991 بانتخابات تقوم على تعددية حزبية، وهزيمة (تبعها الحل) للحزب الذي كان مهيمناً، وتبع ذلك في وقت قصير تحرير سريع للسوق، واستمر الفصل الثالث حتى يومنا هذا.

يشير الأداء المتفاوت في هذه الفترة بعض الأسئلة المثيرة (والتي سيجري بحثها في القسم 4 - 4) عن إمكانية وحدود النظام المؤسسي التعددي المرن في البلاد ذات الدخل المنخفض. ويلخص الجدول 4 - 2 الخصائص المؤسسية السائدة لكل فترة من تلك الفترات الثلاث، والأقسام الفرعية التي تليها تبحث التفاعلات بين العناصر الأربعة وتسلط الضوء على نقاط الضغط في أثناء تلك الفترات الثلاث.

الجدول (4 - 2)

1991-	1972-1991	1964	
<p>- ديمقراطية قائمة على التعددية الحزبية</p> <p>- برلمان يتشكل عبر انتخابات بنظام الدوائر الانتخابية</p> <p>- الرئيس المنتخب مباشرة، السلطة الفعلية مركزية في الرئاسة</p>	<p>- دولة الحزب الواحد</p> <p>- انتخابات داخل حزب الاستقلال الوطني المتحد بين مرشحين متعددين عن الدوائر</p> <p>- الرئيس يُسميه حزب الاستقلال الوطني المتحد</p>	<p>- ديمقراطية قائمة على التعددية الحزبية</p> <p>- برلمان يتشكل عبر انتخابات بنظام الدوائر الانتخابية</p> <p>- رئيس يتم انتخابه من الشعب مباشرة</p>	<p>المؤسسات السياسية الرسمية</p>
<p>- اقتصاد السوق الخاص (حركة الخصخصة التي جرت في عقد التسعينيات)</p> <p>- الأسعار يحددها السوق</p> <p>- بيئة الأعمال تتسم بارتفاع تكاليف المعاملات</p>	<p>- سيطرة الدولة على أغلب الصناعة والتعدين</p> <p>- رقابة على الأسعار في كل مكان</p> <p>- بيئة أعمال غير مواتية بشكل عام</p>	<p>- اقتصاد السوق الخاص</p> <p>- حماية قضائية لحقوق الملكية</p> <p>- سهولة الدخول / الخروج</p>	<p>المؤسسات الاقتصادية الرسمية</p>
<p>- نخب سياسية واقتصادية مجردة (العديد منها داخل ائتلاف الحركة من أجل ديمقراطية متعددة الأحزاب)؛ شبكات متعددة من المحسوبية المحلية، نظمت ضعيف.</p> <p>- المستثمرون الأجانب</p> <p>- أصحاب الأعمال الأصليون الناشئون</p>	<p>- النخب السياسية والاقتصادية منصهرة تحت مظلة حزب الاستقلال الوطني المتحد، البرلمان، نخبة شبه حكومية، ورجال الأعمال (بما في ذلك النقابات، والأقليات، وجميعها مرتبطة بشكل عام بحزب الاستقلال الوطني المتحد)</p> <p>- بعض الشركاء الأجانب في المشاريع المشتركة الاستثمارية</p>	<p>1- النخب السياسية: أ - حزب الاستقلال الوطني المتحد ب - أحزاب أخرى</p> <p>2 - النخب الاقتصادية: أ - المستوطنون من أصل أوروبي وآسيوي. ب - النقابات؛ ج - المستثمرون الأجانب الناطقون بالإنجليزية</p>	<p>النخب الرئيسية</p>
<p>- الربوع المحققة من الخصخصة إيرادات النحاس (حتى عام 2000)</p> <p>- الإنفاق العام (بلغت المساعدات 18% - 27% من المصروفات)</p> <p>- صلات مع المستثمرين الأجانب</p>	<p>- ربوع النحاس (وخاصة ما يشمل تدفق الإيرادات)، إيرادات شبه حكومية</p> <p>- خلال عقد الثمانينات: الإنفاق العام (العجز والمساعدات الخارجية)</p>	<p>ربوع النحاس</p>	<p>المصادر الرئيسية للربوع</p>

الإرث الاستعماري وتدايعاته

من الشائع بعد خروج القوى الاستعمارية أن يحدث توريث البلاد إلى مؤسسات سياسية واقتصادية تتجاوز طموحاتها الواقع السياسي والاقتصادي للدولة المستقلة حديثاً. وهناك سبب رئيسي، وشائع بشكل ملحوظ، هو أن المعارضة للسلطة الاستعمارية تصبح أساساً لتحالف قومي يجمع بين جماعات

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

يائسة ذات اختلافات كامنة متباينة ومتناقضة. غير أن هذه الاختلافات تبقى كامنة حتى بعد الفوز بالاستقلال.

وهذا ما حدث، بالفعل، في زامبيا إلى حد كبير، لكن مع وجود بعض الميزات الخاصة بكل بلد بالطبع. لم يكن النضال القومي لأجل الاستقلال عن الحكم البريطاني فحسب، بل لتخليص زامبيا (روديسيا الشمالية في ذلك الحين) أيضاً من الاتحاد مع روديسيا الجنوبية ونياسالاند، وكان من شأن الاتحاد معهما تغليب مصالح المستوطنين على مصالح السكان الأصليين. وكانت الحركة الوطنية مبكرة جداً بشأن هذا الموضوع، حيث كانت المجموعة المهيمنة في البداية هي المؤتمر الوطني الأفريقي، والتي حل محلها في النهاية حزب الاستقلال الوطني المتحد بقيادة كينيث كاوندوا. وبدأت المفاوضات الدستورية التي أدت إلى حكم الأغلبية في العام 1962، وجرى حل الاتحاد في العام 1963، ونالت زامبيا استقلالها في أكتوبر العام 1964، مع دستور ديمقراطي مختلط (برلماني/ رئاسي) وكامل تشكيلة مؤسسات السوق، وأغلبية انتخابية سائدة لمصلحة حزب الاستقلال الوطني المتحد. ورغم ذلك، جاء هذا الشكل المؤسسي الموروث مصحوباً بقدر قليل من الانتباه- هذا إن وجد انتباه- إلى كيفية التعامل مع اثنين من مظاهر التناقض. كان مجال التناقض الأول هو الاقتصاد. وعلى الرغم من انتقال السلطة السياسية إلى الأغلبية الأفريقية، فإنه في السنوات التي أعقبت الاستقلال كانت أشكال الملكية والسيطرة والحصول على فرص الدخل مستمرة في التطابق مع تلك التي كانت أيام النظام الاستعماري، النظام المقيّد السابق، فقد ظل الأوروبيون يحتلون تقريباً معظم الوظائف الأعلى أجراً والأفضل مقاماً في القطاعين العام والخاص. كما أن نسبة 60 إلى 70 في المائة من كل السلع الزراعية التي يجري تسويقها، كان ينتجها مزارعون مستوطنون بيض في المزارع التجارية الكبيرة، أما مناجم النحاس، التي كانت تسيطر على الجزء غير الزراعي من الاقتصاد فقد كانت مملوكة بالكامل لجنوب أفريقيا وبريطانيين وأصحاب نفوذ أمريكيين (وضعت سلطات الاحتلال منهجية معينة للتصنيع في داخل روديسيا الجنوبية)⁽⁴⁾. بعبارة أخرى، تغيرت المؤسسات السياسية، وطريقة تشكيل النخب السياسية، لكن بقيت الريوع بشكل أساسي في يد النخب التي كانت موجودة من قبل، وبقيت سيطرتهم على تلك الريوع بدعم من المؤسسات الاقتصادية الموروثة.

كان مجال التناقض الثاني ظاهرا في التعامل مع ميل كامن نحو التشرذم في البلد الجديد الذي لم يكن يملك هوية وطنية طبيعية خاصة به. وقت الاستقلال، كانت زامبيا تحتوي على مجموعة كاملة من المؤسسات السياسية الرسمية الخاضعة لأوامر النظام المفتوح، بما في ذلك - على ما يبدو - على الأقل حزب سياسي واحد قائم حول السعي إلى تحقيق المصالح الجماعية الوطنية.

غير أنه بالنظر إلى الطريقة التعسفية التي وضعت بها الحدود الوطنية لزامبيا، كان الشعور بأي مصلحة وطنية جماعية هشا. وبمجرد نيل الاستقلال بدأت الفوضى تسيطر على الموقف، حينها جاءت مجموعة واحدة من التحديات من المنظمات العمالية، وبخاصة من اتحاد عمال المناجم صاحب النفوذ، الذي كان حليفا قويا لحزب الاستقلال الوطني المتحد في أثناء النضال للحصول على الاستقلال: ما بين العامين 1964 و1966، ارتفع معدل ساعات العمل المهذرة، بسبب تعطل العمل بمقدار خمسة أضعاف. كانت هناك مجموعة ثانية من التحديات أكثر ارتكازا إلى اعتبارات إقليمية: في السنوات التي أعقبت الاستقلال، أحيانا كانت تقوم معارضة إقليمية، وأحيانا إثنية أساس عرقي - انشقاقات حزبية داخلية، وطعن في الانتخابات، وغالبا ما يرافق كل هذا عنف محدود، وكل ذلك ظهر من العديد من الفصائل الإقليمية التي توحدت معا في البداية تحت مظلة حزب الاستقلال الوطني المتحد.

وبإعادة النظر فيما جرى، تبدو أحداث السنوات الثماني التالية أمرا حتميا، فعلى الصعيد الاقتصادي، أعلن الرئيس كاوندوا في «إعلان مولونغوشي» في العام 1968 عن نيته تأميم الاقتصاد وجعله «زيمبابويا». وفي هذا العام نفسه طلب من ست وعشرين شركة تجارية وصناعية مملوكة للأجانب أن تباع أغلبية أسهمها إلى الدولة، كما شهد العام 1968 بداية لعملية نقل 51 في المائة من أسهم اثنتين من شركات النحاس المهيمنة (بالإضافة إلى جميع حقوق التعدين) إلى ملكية الدولة، واكتملت تلك العملية في العام 1970. أما في العام 1971 فقد جرى تأميم شركات التأمين وشركات البناء، وأنشئ بنك تجاري مملوك للدولة حتى يتنافس مع ما تبقى من البنوك التجارية الخاصة.

وعلى صعيد السياسة الداخلية، في العام 1970، هدد فصيل منشق بتشكيل تحد انتخابي جدي لهيمنة حزب الاستقلال الوطني المتحد في الجولة التالية من الانتخابات المقرر إجراؤها، بما في ذلك قلب أراضى الحزام النحاسي؛ اعتقل 100 من أعضاء ذلك

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

الفصيل. وفي غضون ذلك أضعف استفتاء 1969 سلسلة من الضمانات الدستورية التي وردت في اتفاقية الاستقلال. وإقليمياً أيضاً، ساهمت الجغرافيا السياسية في تدعيم شعور بالحصار، وبخاصة بعد إعلان مستوطني جنوب روديسيا الاستقلال من جانب واحد في العام 1965، وذلك كان أول فصول صراع عسكري امتد خمسة عشر عاماً. وفي العام 1972، جرى حظر جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب الاستقلال الوطني المتحد. وفي العام الذي يليه، جرى إصدار دستور جديد لبدء ديمقراطية تشاركية قائمة على الحزب الواحد. وفي أقل من عقد واحد بددت زامبيا مراثيها من كل الأشكال المؤسسية للنظام المفتوح، وأعدت نفسها بقوة إلى النظام المقيد في كل من بعديه السياسي والاقتصادي.

النظام المقيد للحزب الواحد وما أثاره من سخط- استمر النظام المقيد للحزب الواحد في زامبيا ثمانية عشر عاماً- شهدت طفرة وجيزة من الحماس تلتها فترة طويلة من التآزم المتواصل، ورد الفعل، والتراجع، ثم الانحدار الشديد. ولا يعود السبب الرئيسي لهذا الفشل إلى منطق النظام المقيد نفسه، لأنه في الواقع، وفقاً لمنهج النظام المقيد، جميع النظم المفتوحة المستدامة تنبثق من النظم المقيدة الناجحة. وبالأحرى، كانت المشكلة الأساسية هي عدم القدرة على تكييف المنطق السياسي لمعاملات نخبة النظم المقيدة في زامبيا مع الحقائق الاقتصادية الصارمة، بشكل لم يكن متوقعا، في البلاد- بما في ذلك انخفاض أسعار النحاس، وما صاحب الانخفاض من تراجع القدر المتاح من الريوع. وسرعان ما اتخذ الحزب الواحد الجديد، شكلاً حقق التوافق، عبر «توازن ثلاثي»، بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية، وبين صفة نخبوية جديدة، بدمج القوى السياسية والاقتصادية تحت مظلة سيطرة الدولة. بدأت الخدمة المدنية (وهي مصدر رئيسي للرعاية والسيطرة) في النمو بشكل سريع بعد الاستقلال مباشرة، من أقل من 23 ألفاً في 1964 إلى 52 ألفاً في 1967. وبين العامين 1968 و1976 ازداد بأكثر من مرتين ونصف المرة، عدد الوظائف التي يجري إنشاؤها في القطاع العام، كما في بقية الاقتصاد الرسمي. وفي العام 1975 استولت الخدمة المدنية المركزية على صناعة النحاس حتى تصبح أكبر رب عمل في زامبيا. واستمرت الرعاية لإنشاء وظائف الخدمة الوطنية بدافع تخليق الزبائنية، حتى الثمانينيات حتى أصبح غير مجد (باستثناء هوامش متواضعة)⁽⁵⁾ بفعل الأزمات الاقتصادية وما ترتب عليها من تغيير سياسي.

- أصبحت السيطرة على الأسعار في كل مكان مع فرض قيود كبيرة على عمليات الشراء والبيع للمحاصيل الزراعية، والضوابط المكثفة على المنتجات الأخرى.
 - جرى تعزيز سيطرة الدولة مع هيمنة المؤسسات شبه الحكومية على التعدين والصناعة والتجارة ومع إدارة كل مظاهر المشاركة من جانب الدولة، بوضعها تحت مظلة الشركة القابضة العملاقة، مؤسسة زامبيا للصناعة والتعدين.
 - ألزم قانون العلاقات الصناعية للعام 1971 كل المنظمات العمالية بالانتساب إلى مؤتمر الاتحادات النقابية في زامبيا. يشكل الـ 350 ألف عامل بمؤتمر زامبيا للاتحادات النقابية سبعين في المائة من مجمل قطاع العمل الرسمي⁽⁶⁾.
- تمركزت إدارة هذا النظام بأكمله في منصب الرئيس ذي الشخصية المرموقة، كينيث كاوندرا. قال كينيث للوزراء «سيكون الولاء لحزب الاستقلال الوطني المتحد الحاكم المعيار الأساسي للتعيينات العليا في الخدمة المدنية»⁽⁷⁾.

وعلى مدى بالغ القصر، جلب الإنفاق المبالغ فيه من جانب حزب الاستقلال الوطني المتحد موجة من النمو مع نمو إجمال الناتج المحلي بنحو 7 في المائة في العام 1974. غير أن هذه الطفرة الأولية للنشاط الاقتصادي سرعان ما حلت محلها فترة أطول من التراجع الاقتصادي. وفي العام 1991 نزل دخل الفرد إلى 390 بعد أن كان 540 دولارا أمريكيا في العام 1964. وتحولت الحركة العمالية القوية بشكل حاسم ضد الحكومة؛ وقد شهد العام 1989 أعمال شغب بسبب الغذاء ومحاولة انقلاب. وقد أظهر الاستفتاء عام 1990 دعما واسعا للديموقراطية التعددية. وفاز بالانتخابات الرئاسية عام 1991 الحزب المعارض، الذي كان قائده هو زعيم الحركة النقابية، ما يعد مؤشرا إلى نهاية النظام المقيد القائم على الحزب الواحد.

ويعود فشل النظام المقيد إلى مجموعات ثلاثة من الأسباب- خارجية واقتصادية وسياسية. وكان التأثير الرئيسي الخارجي هو سعر النحاس بدءا من السبعينيات. وشكل النحاس 95 في المائة من مجمل تدفقات العملات الأجنبية و45 في المائة من إيرادات الحكومة. وعلى مدار الستينيات وأوائل السبعينيات ازدهرت أسعار النحاس. وقد توقعت السلطات الزامبية ذلك مقدما، واقتضت بناء على ذلك، لكن انخفضت أسعار النحاس بين العامين 1974 و 1975 من 93 دولارا للرطل إلى 56 دولارا للرطل، ولم تعد، بأي قدر من الاستدامة، لما يقرب من 3 عقود. ومن العام 1980 حتى العام 1983

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

بلغ متوسط قوة شراء النحاس الزامبي المجدولة فقط 51 في المائة من نفسها في العام 1970 حتى العام 1974⁽⁸⁾. كان التأثير السياسي الخارجي الآخر الجدير بالذكر هو الصراع المتصاعد في أفريقيا الجنوبية: أولاً، الحرب الزامبية التي انتهت بتسوية في العام 1980، ومن ثم الحرب الأهلية الوحشية في موزمبيق، وأخيراً تزايد المعارضة للتمييز العنصري في جنوب أفريقيا. وقد عقد كل ذلك الإدارة السياسية وأي مجهود لتحقيق زخم اقتصادي إيجابي.

وتشكل نقاط ضعف السياسة الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلبي المجموعة الثانية من الأسباب لفشل النظام المقيد. لم يرغب صناع السياسة الاقتصادية في زامبيا (كما نوقش فيما بعد في هذا الفصل، عدم القدرة سياسياً) في تكييف السياسة الاقتصادية مع واقع أكثر قسوة، ترتبط بالانخفاض الحاد في أسعار النحاس. وبدلاً من ذلك، لجأوا إلى الاقتراض من الخارج على نطاق واسع. وتضخمت الديون الخارجية من 61 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العام 1980 إلى 317 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول العام 1986. وأكثر من أي وقت أسفرت الإجراءات البائسة لإيجاد الريوع المطلوبة عن تراجع الأداء الاقتصادي على المستوى الجزئي- مع الاستنزاف المتصاعد لصناعة التعدين والمؤسسات شبه الحكومية الأخرى التي استنفد ما لديها من إيرادات كان يتعين ادخارها من أجل التشغيل والصيانة واستثمارات الإحلال.

كانت المجموعة الثالثة والأساسية من أسباب فشل النظام المقيد أسباباً سياسية. فبعد أعوام قليلة من بداية عصر الحزب الواحد، لم يعد حزب الاستقلال الوطني المتحد مؤسسة قادرة على انتزاع التزامات بالعمل الجماعي من أعضائه، فضلاً عن المجتمع على اتساعه. ومن ناحية، خسر الحزب قاعدة المشاركة الواسعة: انخفضت العضوية في منطقة حزام النحاس من 25 في المائة ممن لهم حق التصويت من السكان في العام 1968 إلى 8 في المائة في العام 1974؛ وبحلول العام 1980 لم يعد للحزب أي وجود في الريف. وبدءاً من العام 1982 لم يكن أكثر من 89 ألفاً من 3 ملايين من الشباب الزامبي أعضاء في حزب الاستقلال الوطني المتحد⁽⁹⁾. وعلى الجانب الآخر، ومن دون منافذ أخرى للطموح بخلاف حزب الاستقلال الوطني المتحد، تضاعفت الضغوط من النخبة للوصول إلى الموارد والسلطة، «ما أثر على القدرة على التخطيط ووضع السياسات في كل مجال يمكن تصوره»⁽¹⁰⁾.

كانت الأداة المركزية المتاحة للقيادة السياسية للحفاظ على الاستقرار وعلى السلطة السياسية هي توزيع رعايتها على أصحاب المصلحة الرئيسيين بين النخبة. كان المستفيدون من الريوع هم جمهور المناصرين ذوي النفوذ المدني والعرفي، الممثلين في النُخب الرئيسية والذين مُنحوا مناصب في مجلس الوزراء، على أساس توازن إثني دقيق. لقد أصبحت الأبعاد الاقتصادية لصنع سياسات التطوير تابعة بشكل كبير لضرورات تحقيق وتخصيص الريوع اللازمة للإدارة السياسية.

وفي ضوء الظروف الاقتصادية المتزايدة القسوة، لم يعد الاستمرار في توزيع عوائد الزبائنية على مجموعة كبيرة من المطالبين بها إستراتيجية مستدامة. وفي النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، اتجه الحزب الوطني المستقل المتحد أخيراً نحو الإصلاح، لكنه وجد نفسه من دون أدوات سياسية يستطيع إبرام صفقة مستدامة. وبين العامين 1985 و1990 كانت زامبيا متأرجحة بين دعم ومعارضة الإصلاحات التعديلية الهيكلية مع وجود معارضة داخلية رئيسية بين المستشارين التكنوقراط والمستشارين الأكثر تركيزاً على السياسة. وكانت الخلافات حول السياسة الاقتصادية السبب المباشر في انقلاب الحركة النقابية القوية بشكل حاسم على الحكومة. وفي حادثتين منفصلتين (1986 - 1987 ومرة أخرى في 1990) أدى خفض دعم المواد الغذائية إلى أعمال شغب في العاصمة لوساكا وفي منطقة حزام النحاس، ولقي أشخاص مصرعهم وتراجعت الإصلاحات. وعقب انهيار جدار برلين في العام 1989، أصبح المناصرون خارج كتلة الحزب الوطني المستقل المتحد أكثر جرأة في دعواتهم للديموقراطية التعددية. وأخيراً، وافق كاوندرا على إجراء انتخابات تعددية جرت في أكتوبر من العام 1991 وتوقع أن يفوز بها بكل ثقة. وفي هذه الحالة، هُزم الحزب الوطني المستقل المتحد بشكل ساحق بحصول حركة الديمقراطية التعددية المعارضة على 125 مقعداً من إجمالي 150، وأصبح فريدريك شيلوبا، رئيس الحركة النقابية في زامبيا هو الرئيس.

من حزب حاكم إلى نظام مقيد زبائني تنافسي. عرفت زامبيا أكثر المراحل استقراراً في تاريخها الحديث طوال ما يزيد على ثمانية عشر عاماً تلت انتخابات عام 1991. وفضلاً عن ذلك، يشير النمو الاقتصادي المتسارع منذ العام 2000 (ما بين خمسة وستة بالمائة سنوياً من 2003 إلى 2009 بما في ذلك الفترة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية)، إلى أن النظام المؤسسي ما بعد العام 1999 لم يكن خاضعاً للتناقضات الأساسية التي

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

وسميت الفترتين المبكرتين لما بعد الاستقلال. ومع ذلك، ومن زاوية نظام الوصول، فأي نوع من النظم هذا؟

يبدو النظام المؤسسي في زامبيا ما بعد العام 1991 للوهلة الأولى موسوماً بانفتاح ملموس. وعلى الصعيد السياسي، أنهيت سيطرة الحزب الوطني المستقل المتحد بشكل حاسم. وعلى الرغم من أن الرئيس شيلوبا نجح في انتخابات الإعادة في العام 1996 بحصوله على أكثر من ثلثي الأصوات، كانت المنافسة أشد في الانتخابات اللاحقة؛ فقد بقيت حركة الديمقراطية التعددية في السلطة، غير أن مجموع الأصوات كان يتأرجح عند الأربعين في المائة أو دونها. وفضلاً عن ذلك، عندما سعى الرئيس شيلوبا إلى إجراء إصلاحات في الدستور لمدة فترة الحكم لولاية أخرى، ردته عن عزمه معارضة مدينة مستدامة. وفي البلاد إعلام مستقل مؤثر. وعلى الصعيد الاقتصادي، تم إجراء تحول بعيد المدى. وقامت الحكومة الجديدة، مدعومة بشكل قوي ومستدام من كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بتنفيذ جريء لحزمة توافق واشنطن الخاصة باستقرار الاقتصاد الكلي وسعر الصرف وتحرير السوق والخصخصة بشكل كبير. وعلى الرغم من أن هذه الوصفة نظر إليها الحزب الوطني المستقل المتحد على أنها غير مجدية سياسياً، فقد أعطاه الرئيس مصداقية - لأن هذه السياسات مثلت سعياً نحو التخلي الجذري عن الالتزام الضعيف من قبل الحزب الوطني المستقل المتحد بتنفيذ سياسته؛ ولأن الشعب آمن بأنه كزعيم سابق لنقابة عمال المناجم، فقد يكون أكثر تعاطفاً مع مشاكل الفقراء وقد يساعد على تحقيق الازدهار الاقتصادي والتنمية. وحتى الآن، جرى التخلص من الرقابة على الأسعار بعيدة المدى بشكل كامل؛ وحتى الآن، أصبحت أسعار الصرف المبالغ فيها بشكل كامل محددة سوقياً؛ وتسارعت الخصخصة، تحديداً، للمشاريع التجارية التي جرى اتخاذ خطوات مهمة فيها، وفي معظم الأحيان، بشفافية، والتي ساهم فيها بشكل كبير إنشاء سوق الأوراق المالية في زامبيا. ودعماً لهذه الإصلاحات، زادت المساعدات المتدفقة بشكل سريع وظلت مرتفعة. وُغض النظر عن الأغلبية العظمى من أعباء ديون زامبيا تجاه المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية. وقد بلغت المساعدات المتدفقة المستمرة في أواخر العام 2005 18 بالمائة من الإنفاق الحكومي الإجمالي (نازلة بذلك عن الذروة التي بلغت 27 بالمائة في العام 2002).

ولكن فيما يتعلق بانفتاحها الظاهري، فلا يبدو أن المؤسسات السياسية أو الاقتصادية يمكن أن توصف، على نحو دقيق، بأنها تيسر النظام المفتوح. وبعد أقل من عامين بعد مجيئه للسلطة، حدث انشقاق في حركة الديمقراطية التعددية بعد رحيل أحد أكثر الإصلاحيين التزاما. وقد أعادت الرئاسة والإدارة السياسية من أعلى إلى أسفل تأكيد نفسها من خلال تخصيص الريوع في البيئة الأكثر تحررا - ولكن مع اختلافات مهمة عن فترة الحزب الوطني المستقل المتحد في الأنماط المحددة لطلب الريوع والفساد.

وبدلا من استخدام الريوع لشراء الولاء الجماعي، وفقا لنهج كاوندنا، لم يكن المستفيدون ممثلين لجماعاتهم بقدر ما كانوا أفرادا من أصحاب المشروعات، باحثين عن الكسب الفردي وفرص الزبائنية التي كانت على الدوام، تقريبا، مشروطة للعبة بنجاحهم في سباق لا ينتهي للوصول إلى الدائرة الداخلية (المتجددة) للرئيس، من خلال التشكيل المستمر وإلغاء التشكيل وإعادة التشكيل للتحالفات السياسية تحت مظلة حركة الديمقراطية التعددية.

ومع انتهاء قانون ظهر بعد تأسيس هيمنة الحزب الوطني المستقل المتحد، في عهد كاوندنا، لاختيار القيادات، وهو القانون الذي حظر (بشكل ليس ناجحا دوما) على المسؤولين الحكوميين البارزين تملك أنشطة تجارية، اتسعت فرص الحصول على الريوع⁽¹¹⁾. وبمرور الوقت، وجد النافذون طرقا للتحايل على القوانين الحاكمة للخصخصة، واستحوذوا على مؤسسات شبه حكومية سابقة، بما في ذلك المنتجعات السياحية، وشركات التصنيع، والمؤسسات التجارية، بمقابل متدن أو بغير مقابل. وجرى توجيه عقود الشراء للأنشطة التجارية التي يملكها المسؤولون الحكوميون، مع وجود العديد من الحالات الموثقة لفواتير مبالغ في قيمتها، ودفع مقابل أعمال لم تُجز. وخضع صندوق المصروفات الرئاسية الاختيارية وموارد مبادرة الإسكان الرئاسية لسيطرة مباشرة من الرئيس شيلوبا. وعلى المستوى الأدنى، فقد وفر الروتين الحكومي الذي يستمر في اختراق البيئة التجارية لزامبيا فرصا عديدة لحدوث حالات فساد صغيرة من جانب الموظفين الحكوميين⁽¹²⁾.

وتجدر الإشارة إلى ثلاث نتائج للتطور في المؤسسات الربعية الفردية في زامبيا. أولا، تظل البيروقراطية في زامبيا (والتي كانت تؤدي بشكل جيد في الفترة المباشرة بعد

بحثًا عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

الاستقلال) ضعيفة بشكل مزمن ومستعصية على الجهود المتكررة للإصلاح. وثانيا، عانت زامبيا من عجز مزمن عن تأمين الاحتياجات العامة. وعلى المستوى الكلي، فالاستثمار الحكومي قابع عند 6 بالمائة حتى في مواجهة مشكلات البنى التحتية الرئيسية. وعلى المستوى الجزئي⁽¹³⁾، ارتكز نجاح زامبيا الرئيسي في التصدير غير التقليدي في العقدين الأخيرين على مشروعات المزارعة في مجال القطن، مع توفير مدخلات للمزارعين على نطاق صغير من خلال المحالج التي تشتري بدورها بذور القطن للحلج والتصدير. وقد تضاعف الإنتاج عشر مرات، من عشرين ألف طن متري في العام 1994 إلى مائتي ألف طن بحلول العام 2005. ولكن جرى إفساد المنظومة من خلال البيع الجانبي المتكرر للتجار المستقلين، ما أدى مرتين إلى انهيار حاد للترتيبات المؤسسية والأداء الصناعي. وقد تراجعت الجهود المتكررة لتمرير قانون جديد للقطن لوضع ترتيبات مؤسسية مستدامة تحت ضغوط جماعات المصالح المتنافسة من أصحاب المشروعات⁽¹⁴⁾.

والنتيجة الثالثة هي التكلفة الجماعية التي تحملها الزامبيون جراء بعض «الانتصارات» الفردية. وتطرح ملحمة خصخصة أكبر منجم للنحاس في زامبيا مثالا تنافسيا بشكل خاص. وعقب ضغوط من الجهات المانحة، بدأت الحكومة في هذه العملية في العام 1996؛ وبنهاية العام 1997 اكتمل تقديم العطاءات واستكمل التفاوض مع أصحاب العطاء الفائز (كونسورتيوم يتألف من شركة أنغلوفاال لتعدين بجنوب أفريقيا وشركة نورندا بكندا وشركة فيليبس دودج ومؤسسة تنمية الكومولث)، مع وضع اللمسات النهائية على الاتفاقية المقرر إبرامها في شهر مارس 1998. وقد اعتبر المراقبون المستقلون أن العطاء منصف وجيد لكن الحكومة، في خطوة أثارت الدهشة، رفضت هذا العطاء في اللحظة الأخيرة. وبعد عامين، بيع المنجم إلى أنغلو أميركان كوربوريشن (مالكة الأصلي والمشارك منذ فترة طويلة من خلال عقد الإدارة) وبسعر أقل بشكل كبير - 60 مليون دولار دفعت كمقدم فوري (مقابل 150 مليون دولار في مفاوضات سابقة) والالتزام بدفع 300 مليون دولار في استثمارات تالية (مقابل مليار دولار في وقت سابق). وبالتالي، وعلى الرغم من ذلك، تنصلت أنغلو أميركان كوربوريشن من إبرام الصفقة وكانت المناجم مهددة بالإغلاق. وتمخض عن المحادثات المتلاحقة إبرام اتفاقية مع شركة فيدانتا التي اشترت المنجم مقابل 25 مليون دولار نقدا بالإضافة إلى مبلغ بقيمة 23 مليون دولار تدفع على مدار السنوات الثلاث اللاحقة. وكان الحق في

خضم جميع الخسائر السابقة من الضرائب المستقبلية أن شركة فيدانتا أصبح بوسعها أن تكسب ما يزيد على مليار دولار من الأرباح قبل الاضطرار لدفع بنس واحد للخزانة العامة لزامبيا⁽¹⁵⁾. وفي العام 2006 وحده، حصلت شركة فيدانتا على مكاسب بقيمة 300 مليون دولار أمريكي من مشروعها في زامبيا. وفي أبريل 2008 (بعد نهاية ازدهار صادرات النحاس) فرض برلمان زامبيا نظاما ضريبيا جديدا على أنشطة التعدين ، وأدخل ضريبة على الأرباح غير المتوقعة مع التشديد على مسموحات خفض قيمة الأصول. ولكن في أوائل العام 2009، جرى مرة أخرى التخلص من ضريبة الأرباح غير المتوقعة، وعادت المسموحات الرأسمالية للأغراض الضريبية إلى المعدل مائة في المائة. وليس واضحا (لأسباب واضحة)، على وجه التفصيل، مَنْ مِنَ اللاعبين المحليين استفاد، بشكل شخصي من هذه الصفقات المتعددة، ولكن ذلك يتصل، بالتأكيد، بالنتيجة النهائية.

وتتعلق مجموعة من الأسباب الخاصة بالمنهج الأكثر فردية بمساومة النخبة (فيما يتعلق بالفترة المباشرة بعد العام 1964) بالافتقار إلى الحماسة الوطنية. ويتصل بهذا الأمر خفض التوقعات بشكل جذري (كل من الأمل والخوف) فيما يتصل بما يمكن توقعه من الدولة- حيث إن المواطنين ضجروا من الاضطرابات والعجز الاقتصادي في نهايات فترة كاوندا، والنخبة التقليدية غير المطلعة على بواطن الأوامر أقل خوفا من تهديد قد تتعرض له مراكزهم المتميزة من جانب دولة تحديثية جامحة الطموح. وكانت النتيجة قصيرة المدى هي فترة شهر عسل كبيرة مكنت حركة الديمقراطية التعددية من أن توجه جانبا كبيرا من اللوم، فيما يتعلق بالصعوبات المتزايدة، إلى المؤسسات المالية الدولية- التي قدمت، بالإضافة إلى الدعم المالي الأساسي المستعرض سابقا، النصح الفني المستدام رفيع المستوى فيما يتعلق بإصلاح السياسات. ويتصل بهذا كله أيضا تفكك الحزب القومي التأسيسي، والحزب الوطني المستقل المتحد، والحزب بالكامل وجهاز تخطيط الدولة المرتبط به. وترك ذلك فجوات كبيرة في القدرات المحلية لصنع السياسة. لم تكن هناك قدرات مأسسة (داخل الدولة أو خارجها) للدفاع عن المصالح الوطنية قبل المصالح الفردية، ما زاد الاعتماد على المشورة الفنية من مؤسسات التمويل الدولية. وتتصل مجموعة الأسباب الثانية، وقد تكون الأكثر أهمية، الكامنة وراء التفاوض الشخصي الذي جرى تقديمه على التفاوض ذي التوجه الجمعي، بتحويلات في تركيب النخب وفي مصالحها. فقد تراجعت الحاجة التي كانت، من قبل، متفقا عليها، لاسترضاء

بحثًا عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

التجمعات الإثنية: نجح كاوندا في تهدئة النزعات الإثنية، قللت الشعبية العابرة للإثنيات، على نحو أصيل، في بدايات الحركة الديمقراطية التعددية من إلهام الحاجة إلى جهود زبائية واضحة من هذا النوع. وأكثر من ذلك فقد انتقلت النخب المحلية من وضعية الغرباء إلى وضعية المكون الداخلي. وعلى نقيض النتيجة المباشرة للاستقلال، آلت منذ العام 1991 إلى البيروقراطيين والسياسيين الزامبيين الأصليين - وهم جزء من طبقة وسطى حضرية تتألف منها الحكومة، والفئات المهنية والتجارية، بما فيها من قيم مشتركة، ولقسم كبير منها جذور قديمة في القطاع الصناعي شبه الحكومي - مواقع حراس البوابة، بالنسبة إلى جميع المعاملات التجارية مع الدولة (التوريدات، والخصخصة، والدخول في أنشطة تجارية جديدة وهلم جرا). وإذا ربطنا كل هذا بالحكم وفق الاستنساب الرئاسي، وغياب مؤسسات راسخة تتولى المساءلة، أمّن هذا التحول موقعًا تفاوضيًا قويًا لاستخلاص الربوع.

وآخر ملامح النظام النخبوي في زامبيا - وهو ملمح يمثل استمرارًا للنظم السابقة، بقدر ما يمثل تحولًا عنها - أن الحدود الفاصلة بين من هم داخل النظام ومن هم خارجه من النخب، هي حدود غير مصمتة. فالموجودون داخل الدائرة المباشرة حول الرئيس لم يكونوا ثابتين في مواقعهم، لفترة غير محددة؛ وأولئك الدائرون في دوائر خارجية من النفوذ النخبوي كانوا ينتقلون أحيانًا إلى الداخل. وكانت فرصة الاقتراب من السلطة تعني أنه إذا كان المرء، ولو إلى حين، ليس منتفعًا بهذه الزبائية الفردانية، فقد يتغير هذا في الحال. فالوضع القائم قابل، بهذه الكيفية، لإعادة الصوغ، في حين أن التحول يستحيل توقعه، بل ينطوي على احتمالات عدم استقرار.

وإجمالًا، فلالإجابة عن السؤال المطروح في بداية هذا القسم الفرعي، حول كيفية تشخيص نظام الوصول في زامبيا، نقول إن زبائنته المتأصلة المتمركزة حول الاستنساب الرئاسي متسقة مع الوصول المقيد. لكن سيولة الحدود الفاصلة بين من هم داخل النظام ومن هم خارجه، وحقيقة أن المواقع تبدو متقاربة داخل السباق الانتخابي تحدد هذا النظام بأنه «زبائية تنافسية»⁽¹⁶⁾. أي أنه أكثر انفتاحًا مما يوحي موقعه على قائمة التسميات التي تخص النظام المقيد. وحتى الآن، فهذه المؤسسات الزبائية التنافسية أدت أداءً فعالًا، بدرجة معقولة، فيما يتصل بهدفين من ثلاثة أهداف وضحتها في مفتتح هذا القسم. فهي أمنت نقطة منصة للاستقرار، وإطارًا

لتحقيق تطلعات النخب في البلاد إلى الثروة والسلطة، وللتنسيق بينها. وفي الحقيقة، فقد تحسن الأداء الاقتصادي المسجل - مع صعود معدلات النمو إلى 6 في المائة طوال الفترة من العام 2006 إلى العام 2009، ومع زيادة حصة الاستثمارات الخاصة من إجمالي الناتج المحلي بما يقارب ثلاثة أضعاف، من 7 في المائة في العام 2000 إلى 20 بالمائة في العام 2007. وسوف تكون متانة هذه المنافع - واحتمالات أن يكون النمو شاملا- محلا لمزيد من التدبر في القسم 4-4 في ضوء المقارنة مع ديناميات النظام المقيد، البالغ الاختلاف، الذي ظهر في موزمبيق.

3-4 موزمبيق عبر عدسة النظام المقيد

4 - 3 - 1 مسار موزمبيق السياسي والمؤسسي

على مدى الأربعين عاما الماضية، مرت موزمبيق ومثلها زامبيا، بتحولات مؤسسية هائلة: من مستعمرة تخضع لسيطرة محكمة، لنظام ماركسي - لينيني يقوم على الحزب الواحد، إلى ديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية. ومع هذا، وكما يلخص الجدول (3-4)، فيما يلي، فالمؤسسات الموزمبيقية، إن نظرنا إليها من زاوية نظام الوصول فإنها - على خلاف المؤسسات في زامبيا - تظهر عليها، على الدوام، الملامح الكلاسيكية لنظام وصول مقيد. فقد خضعت الفترة الكولونيالية وفترة الماركسية - اللينينية القائمة على الحزب واحد، الاثنان معا، لتنظيم يقوم على وصول سياسي واقتصادي تحت سيطرة محكمة، تديره صفقة نخبوية إقصائية ومتمينة. ومنذ بواكير التسعينيات، وموزمبيق، رسميا، ديمقراطية سوق، وإن توازت الحركة الفعلية للمجتمع، بطرائق مختلفة، مع النظام المقيد الأقدم، وإن كانت السيطرة الإقصائية أقل تبيسا.

وكان ذلك يتوافق مع منهج النظام المقيد - ومرة أخرى - خلافا لزامبيا - كان يتوافق مع ظلال العنف التي كانت تمثل تيارا يسري تحت السطح. وبين العام 1984 و1992 بدا هذا الوجود واضحا بشكل مأساوي. الأقسام الفرعية التالية تعمل على بيان تفاصيل: أولا الخلفية العامة الخاصة بالاستمرارية المؤسسية الضاربة في موزمبيق، وثانيا الطرق التي ساعد من خلالها الحكم بحسب النظام المقيد الإقصائي في إشعال روح العنف في الحرب المدنية في حقبة الثمانينيات،

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

وثالثاً كيف أن السطح الخارجي للمؤسسات الانتخابية التنافسية - المضافة أو الملصقة بأعلى النظام المقيد الإقصائي المستمر - قد ساعد في توفير أساس للاستقرار والانتعاش الاقتصادي على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية.

الجدول (4 - 3): منظومة إدارة الحكم في موزمبيق - الملامح الرئيسية

النظام الاستعماري	نحو العام 1980 - 1982	1994 - الوقت الحاضر
المؤسسات السياسية الرسمية	- مقاطعة برتغالية - الحاكم تعينه الحكومة البرتغالية السلطوية	- الرسمية، ديمقراطية متعددة الأحزاب - 1.4 مليون عضو في جبهة تحرير موزمبيق في العام 2001، منتظمين في خلايا؛ ويستمر المكتب السياسي (الذي أعيدت تسميته إلى الهيئة السياسية (Política Commissao) - تزايد السلطة المركزية في الرئاسة منذ العام 2004
المؤسسات الاقتصادية الرسمية	- المذهب التجاري (المركنيلية) - نقابات الشركات التي تسمح بها الحكومة - العمل الجبري / بالعقد	- اقتصاد السوق (تمت خصخصة 1000 من 1250 مؤسسة شبه حكومية)؛ - بيئة الأعمال تتسم بارتفاع تكاليف المعاملات، مع إتاحة الوصول للفرص إلى البعض حسب الأفضلية.
النخب الرئيسية	- حكام الاستعمار المستوطنون من البرتغال - التجار الأوروبيون والآسيويون، وأهل البلد الذين بلغوا درجة المواطنة "assimilados"	- نخب مرتبطة بجبهة تحرير موزمبيق؛ - في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية: أعضاء المقاومة الوطنية الموزمبيقية المرتبطون بالقيادة الشخصية لألفونسو دلاكاما والذين يتقاسمون المدفوعات النقدية للمقاومة الوطنية الموزمبيقية؛ تراجعت أهميتها في السنوات الأخيرة - المستثمرون الأجانب (الذين يدخلون عادة في مشاريع مشتركة مع السكان المحليين، بما في ذلك الأسهم الحكومية)
المصادر الرئيسية للريوع	- الزراعة بالمزارع؛ - العمل القسري؛ العمال المهاجرون إلى مناجم الذهب في جنوب أفريقيا	- المستثمرون الأجانب الذين يسعون إلى تطوير مشاريع علاقة مرتبطة بالموارد الطبيعية. - حسابات المساعدات الخارجية لنصف أنشطة القطاع العام - مشاركة المحليات هي الآلية الرئيسية لتخصيص الريوع

من النظام الاستعماري إلى النظام الماركسي - اللينيني المقيد - كان الحكم البرتغالي في موزمبيق استبداديا بشكل كبير - منذ الأيام الأولى للغزو الذي سيطر في القرن السادس عشر على الموانئ المحلية، وحتى اعطائه السلطة في القرن التاسع عشر للشركات، وصولا إلى تأسيس موزمبيق العام 1951 كأحد أقاليم البرتغال المستبدة، في ظل حاكم كان يُعين بشكل مباشر من لشبونة. الهجرة من البرتغال كانت أمرا يلاقي تشجيعا كبيرا. والأعمال التجارية وكذلك الصناعية، بالإضافة إلى المزارع الصغيرة والوظائف الصناعية البسيطة، جميعها كانت في أيدي مئات الآلاف من المستوطنين الذين هاجروا من البرتغال. وفي حقبة الخمسينيات والستينيات كان الأمر كذلك حتى بدأت القوى الأوروبية الأخرى وضع نهاية لمشاريعها الاستعمارية⁽¹⁷⁾.

كانت موزمبيق تعد، في الفترة الكولونيالية، ذات نظام مقيد اقصائي بامتياز. كانت السياسات الخاصة تهدف إلى تحصيل الربوع من الإقليم المحلي ومن السكان وتخصيصها إلى الشركات التي لها امتيازات وللمستوطنين والحواضر الاستعمارية الكبرى، وتضمن ذلك:

- منح السلطة على مساحات هائلة من الأراضي الزراعية للبلاد (وكذلك السيطرة الإدارية على المقاطعات) إلى زامبيزي ونيافا والشركات ذات الامتيازات في موزمبيق، وكان هذا يعتبر أحد أمهات السيطرة التي استمرت حتى أربعينيات القرن العشرين.

- الإنتاج الإلزامي من قبل مزارعي القطن بغرض البيع للبرتغال من خلال لجنة تسويق تسيطر عليها الدولة، والتي منحت صناعة النسيج البرتغالية إمكانية الوصول إلى القطن تقريبا بنصف مقدار السعر العالمي⁽¹⁸⁾.

- القيود المشددة على تنمية وتطوير الصناعة في موزمبيق؛ وتضمن ذلك الحظر على التصنيع المحلي للمنسوجات. وابتداء من العام 1960، كانت القيمة الإجمالية للتصنيع الموزمبقي تقدر بـ 14 مليون دولار.

- العمل وفق نظام سخرة المديونية^(*) الذي كان يُفرض على الذكور الأفارقة بتعاقد لمدة ستة أشهر من العام براتب ثابت يبلغ ثلاثة دولارات عن كل

(*) Chibalo أو chibaro هو اسم أطلق على السخرة التي فرضت على الأفارقة لسداد المستحق عليهم من ضريبة الكوخ. [المحرر].

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

شهر؛ واستخدمه الإداريون المحليون لتوفير العمالة بطلب من أصحاب المزارع الاستعمارية.

• وسياسة العمل التي كانت تُجبر الذكور على العمل في مناجم الذهب في جنوب أفريقيا. كانت السلطات الموزمبيقية تحصل على 12 شلينيغا عن كل عامل بالإضافة إلى ستة بنسات أخرى عن كل شهر خدمة يتجاوز مدة العام الواحد الأولية في العقد. بالإضافة إلى ذلك فإن نصف راتب كل عامل كان يُدفع (نيابة عن عامل المنجم الذي يحصل على الفارق بالعملة المحلية) مباشرة إلى الحكومة الاستعمارية بالذهب بسعر يقل كثيراً عن سعر السوق؛ لقد كان الذهب في ذلك الوقت يعاد بيعه (بأسعار السوق) مع الاحتفاظ بالفارق لدى السلطات الاستعمارية. كان العمال الموزمبقيون يمثلون نحو 40 في المائة من عمال المناجم على مدار الفترة من 1926، وعلى مدار ما يزيد على ربع قرن (كانت تعتبر المصدر الأكبر) حتى في العام 1969.

استخدمت الدولة الجديدة (الاستادو نوفو)^(*) الاستبدادية البرتغالية سلطتها العسكرية لإحكام السيطرة على «مقاطعاتها» الأفريقية، ولم تكن لتعطي أي إشارة بأنها تنوي اتباع سياسات لا - استعمارية كما فعلت قوى استعمارية أخرى. غير أن التغيير جاء من موقع غير متوقع. المعارضة العسكرية والمدنية للاستادو نوفو في البرتغال بلغت ذروتها في شهر أبريل من العام 1974 في انقلاب «ثورة القرنفل» في لشبونة. وبعد ذلك بأقل من عام بدأت السلطات البرتغالية عملية التحول الديمقراطي ومنحت سلطة الاستقلال لموزمبيق، وسلمت زمام السلطة إلى المؤسسة القومية الجامعة، جبهة تحرير موزمبيق، «فريليمو» (التي تأسست العام 1962 كائتلاف من ثلاث مجموعات قومية مناهضة للحكم البرتغالي)⁽¹⁹⁾.

وعندما تولت فريليمو زمام السلطة تحركت بشكل سريع من أجل إعادة تعزيز نوع من النظام المقيد. لقد كان نظاما يختلف جذريا، سياسيا واقتصاديا من حيث المؤسسات، عن النظام الذي كان سائدا قبل ذلك. الخروج المفاجئ

(*) Estado Novo الدولة الجديدة أو الجمهورية الثانية (1933) في البرتغال وكانت تسلطية ترعى مصالح الشركات والتكتلات الصناعية والزراعية. [المحرر].

للبرتغالي كان يعني أنه ليست هناك فرصة واقعية لظهور موروث يقوم على نظام مفتوح زامبي النمط. فضلا على ذلك، ترك الكولوناليون وراءهم ما يشبه الفراغ المؤسسي. جميع الترتيبات المؤسسية للدولة الموزمبيقية كانت برتغالية في طبيعتها. لقد كانت تُحكم كإحدى مقاطعات البرتغال وكان جميع المسؤولين يُعينون من قبل البرتغال (ومعظمهم كان يأتي بصفة مباشرة من البرتغال إلى مناصبهم المحلية). فضلا على ذلك، فإن الاستقلال الوشيك وقرب وصول فريليمو للحكم، بالإضافة إلى الهجمات المتقطعة على ممتلكات البرتغاليين والمستوطنين البيض أربع المستوطنين البرتغاليين في موزمبيق الذين تركوا البلاد في خروج جماعي: وبحلول نهاية 1975 لم يتبق سوى ما يقارب خمسة عشر ألفا من إجمالي المائتي ألف مستوطن الذين كانوا موجودين في موزمبيق في أواخر العام 1973⁽²⁰⁾. نقص المهارات الناتج عن ذلك كان حادا. ولم يكن يوجد لدى فريليمو أي خيار إلا أن ترتجل تحت وطأة الشعور بالضرورات الملحة.

غير أن التغييرات المؤسسية التي قامت بها فريليمو كانت ناتجة عن قناعة كما كانت أيضا ضرورية. ففي سياق المنفى وحرب العصابات تطورت الجبهة، من مجرد ائتلاف لمنظمات قومية، إلى حزب ماركسي - لينيني يجري السيطرة عليه بإحكام. لقد كان الاتحاد السوفييتي هو المصدر الرئيس للتمويل والأسلحة والتدريب العسكري. وكانت المعتقدات بخصوص الإستراتيجيات الفعالة نابعة منهم. ومن خلال الجهود العسكرية تمكنت الجبهة، وبشكل ناجح، من تولي زمام السيطرة على الأمور في أقصى الجزء الشمالي من موزمبيق (وعلى ما يبدو وبشكل ناجح) استخدمت التعاونيات الزراعية لدعم انتعاش الاقتصاد. كانت فريليمو محكومة وفق التوجهات الكلاسيكية الماركسية - اللينينية: وكانت العضوية تمنح فقط لمجموعة طليعية يجري اختيارها بعناية؛ وكانت مؤتمرات الحزب (كل خمسة أعوام بصفة عامة) هي التي تحدد الإستراتيجية العامة؛ واللجنة المركزية (التي كانت تجتمع سنويا) كانت تناقش وتصادق على جميع القرارات الرئيسية، وكانت السيطرة اليومية في يد مكتب سياسي يتكون من عشرة إلى خمسة عشر شخصا (أعضاؤه ظلوا تقريبا هم ذاتهم على مدار عقدين من الزمن)⁽²¹⁾.

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

أدى التزام فرليمو، المستلهم من التوجه الماركسي - اللينيني، بتحويل حياة جموع السكان، إلى تحديد أولوية مرتفعة لتوفير الخدمات الأساسية. في الأعوام الستة الأولى تضاعفت أعداد المسجلين في المدارس الابتدائية من 700 ألف إلى 1,376,000، وانتقلت الأعداد في التعليم الثانوي من 20 ألفاً إلى 135 ألفاً. وبحلول العام 1979 كانت الحملة القومية للتطعيم ضد الجدري والتيتانوس والحصبة قد وصلت إلى ما يقدر بنحو 90 في المائة من السكان، وانخفضت معدلات وفيات المواليد بنسبة 20 في المائة. ولكن هذا أدى إلى اعتماد إجراءات وتدابير أكثر قسوة (22):

• انتقل الاقتصاد غير الزراعي بشكل سريع إلى أيدي الدولة. وفي عهد الاستقلال أصبحت جميع الأراضي ملكية قومية بصفة دستورية. وبعد شهر واحد من الاستقلال جرى تأميم خدمات التعليم والصحة والخدمات التشريعية. وبعد ثمانية أعوام من الاستقلال كانت للدولة سيطرة مباشرة على ما يزيد على 70 في المائة من الاقتصاد غير الزراعي.

• كان هناك برنامج طموح قد جرى البدء فيه، من أجل إعادة تنظيم الزراعة الفلاحية، على أساس المشاعات الريفية، وتضمن ذلك نقلاً إجبارياً للعديد من الفلاحين من أراضيهم وإعادة توطينهم في قرى أخرى.

• تأسست جماعات التنشيط بعد فترة وجيزة من الاستقلال كمؤسسات انتقالية (وَجَرى إلغائها بحلول بدايات حقبة الثمانينيات). لقد كانت تتألف من عشرات المؤيدين للفرليمو، وكانت تُنتخب في الاجتماعات العامة وكانت مسؤولة عن الترويج للديموقراطية والوحدة. كانت تلك المجموعات تنظم الحملات العامة وكانت تسعى إلى خلق أرضية واسعة من المجموعات التي تهدف إلى مهاجمة النمطيات الإثنية وتؤكد تكامل المرأة في المجتمع كموطن له حقوق متساوية. كما أنهم أيضاً كانوا يتولون الوظائف السياسية والإدارية، وفي بعض الأحيان كانوا يعملون كحاكم شعبية، حتى يجري إنشاء النظم التشريعية الجديدة، وأحياناً ما كانوا يعاملون الناس بقسوة.

• وفي أواخر السبعينيات من القرن العشرين كان هناك ما يقرب من عشرة آلاف شخص في معسكرات إعادة التأهيل وتضمن ذلك البعض ممن يعتبرون غير موثوقين سياسياً وآخرين من المتهمين بالفساد.

وحتى في أفضل الظروف، كانت الإدارة المخطط لها مركزيا للاقتصاد تقريبا مهمة شبه مستحيلة (على الرغم من أن سجل التبعية في الاتحاد السوفيتي الروسي يشير إلى أن المشكلات الأكثر عمقا تنشأ على المدى الزمني الأطول، بأكثر مما تنشأ في مدى زمني قصير). غير أن ظروف موزمبيق لم تكن هي الظروف الأحسن حالا. لقد كانت الحكومة ينقصها وبشكل غير اعتيادي الموظفون المتعلمون وذوو المهارات، حتى يعمل النظام المخطط له مركزيا. والأمر الأكثر جوهرية هو أن جذور فريليمو كانت منتشرة بشكل غير متساو كثيرا عبر البلاد: لقد كانت قوية في الشمال والجنوب، ولكنها ضعيفة في وسط البلاد، المنطقة التي تعد موثلا لما يزيد على نصف السكان والمصدر المهيمن للثروة الزراعية⁽²³⁾. وكما هي الحال مع البرتغاليين، في حقبة سبقت، فإن نقطة الضعف في جوهرية حكم فريليمو تمثلت في مساومة النخبة التي كانت حصرية بشكل ضيق جدا. وفي الوقت الذي كانت فريليمو تحكم قبضتها وتوسع طموحات أجندها الأيديولوجية، كان هذا الضعف يتزايد وضوحه.

تفكيك النظام المقيد وإعادة تشكيله. في موزمبيق، وبشكل يفوق كثيرا ما هو في زامبيا، كانت ظلال القمع والعنف عقبة ثابتة في وجه النظام السياسي. في حقبة الثمانينيات، كانت ظلمة الصراع العنيف قد أطاحت بالبلاد، حيث قتل نحو تسعمائة ألف شخص، وجرى تهجير ستة ملايين (ثلث سكان البلاد)⁽²⁴⁾. هذه الحرب الأهلية العنيفة دمرت النظام المقيد الذي أسسته فريليمو، على أساس الحزب الواحد. ولكن بين العامين 1990 و1994 تحولت الأمور نحو الأسلوب الحديث: فقط بعد خمس سنوات من الأعوام الأكثر بطشا في الحرب الأهلية، دخلت البلاد مرحلة الاستقرار، في ظل مساومة مؤسسية دشنت - كأنه لم تكن هناك حرب قط - خمسة عشر عاما من السلام والنمو الاقتصادي المتسارع.

جاءت الأحداث المسببة للحرب الأهلية في موزمبيق من خارج البلاد. شعر نظاما الأقلية البيضاء في روديسيا وجنوب أفريقيا بخطر بالغ نتيجة الظهور المفاجئ وغير المتوقع للأغلبية الأفريقية الحاكمة ذات التوجه الماركسي - اللينيني على حدودهما. وكما هو متوقع، فقد جاء رد فعلهما عنيفا. لقد كانت هناك حركة تمرد ضد فريليمو (تحولت إلى ما أصبح في النهاية رينامو) أطلقتها في العام 1975 منظمة الاستخبارات

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

المركزية في جنوب روديسيا. وعندما جاء حكم الأغلبية إلى روديسيا / زيمبابوي العام 1980 تولت جنوب أفريقيا رعاية رينامو⁽²⁵⁾.

ولكن ظهور رينامو تضافرت على تحقيقه عوامل لا تقف عند مجرد توفير الرعاية لها من قبل نظم الأقليات الجنوب أفريقية. وكما لاحظنا من قبل، فإن القوى الداعمة لفريليمو كانت منتشرة بشكل غير متساو في موزمبيق، وكانت ضعيفة بشكل خاص في وسط البلاد. أما فريليمو - فبدلاً من أن تعترف بضعفها وتلتزم الحذر، قررت الاندفاع إلى فرض أجندتها التي تعتمد الجماعية وسيطرة الدولة على منطقة الوسط الزراعية الغنية. ومن المنظور الأيديولوجي الذي تبنته فريليمو، بدت النخبة في تلك المنطقة الوسطى رجعية بشكل متناه - هم ريغولوات^(*)، أدوات للكولونيالية المستغلة، غير جديرين بالمشاركة في الحياة العامة، وبالتأكيد فلم يكن متاحاً لهم أن يجدوا من يساندتهم من السكان المحليين المستغلين. لكن السكان المحليين لم يكونوا ينظرون إليهم بهذه الكيفية. لقد صعدت رينامو الغضب ضد فريليمو من أجل أن تبني في وسط البلاد قاعدة قوية متجانسة لأنشطة العصابات الخاصة بها. وعلى الرغم من وحشية الحرب الأهلية ووحشية تكتيكات رينامو، فقد احتفظت حتى بعد نهاية الصراع العنيف، بقاعدة قوية من الدعم لها في المنطقة. وفي كل انتخابات جرت من العام 1994 حتى 2004 كانت تفوز بأغلبية كبيرة من الأصوات في المقاطعات المركزية في سوفالا ومانيكاف وزامبيزيا.

وكما جرى في بدايتها، جاءت نهاية الحرب الأهلية في موزمبيق اعتماداً على تأثيرات مجموعة من القوى الدولية والداخلية. داخلياً كان رعب ووحشية الحرب وظهور القيادة الجديدة قد ساعد في تحفيز عمليات الإصلاح داخل فريليمو، وهي عمليات الإصلاح التي صلت ذروتها في تأسيس الحزب الجديد عام 1990، ضمن توجه نحو تعزيز التعددية الاقتصادية والسياسية. هذه الدفعة الداخلية أكدتها أحداث إقليمية وعالمية: اتفاق العام 1986 الذي أقرت بموجبه موزمبيق بأن حزب المؤتمر القومي الأفريقي - الجنوب أفريقي لم يعد مسموحاً له باستخدام البلاد

(*) Régulos هم الوسطاء بين العالم المادي وعالم الروح، وبين أهل هذا الزمان والأسلاف، وهم بذلك قيادة تقليدية في المجتمع في موزمبيق الوسطى. [المحرر].

كأرضية تنطلق منها أنشطة حرب العصابات، وموافقة جنوب أفريقيا، في المقابل، على إيقاف دعمها لرينامو؛ إعلان انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين باعتباره إعلان وفاة الأيديولوجية الماركسية - اللينينية؛ إطلاق سراح نيلسون مانديلا العام 1990؛ رفع الحظر عن حزب المؤتمر الأفريقي، وإنهاء سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

دارت المفاوضات بين فريليمو ورينامو بتيسيرات من الفاتيكان في العام 1990. وفي العام 1992 وقع الطرفان اتفاق سلام وجاءت قوة من قوات حفظ السلام من الأمم المتحدة قوامها سبعة آلاف وخمسمائة رجل، لتشرّف على فترة انتقال إلى انتخابات ديموقراطية خلال عامين، والتي فازت فيها فريليمو بنسبة 53 في المائة من الأصوات (مع نسبة 34 في المائة من الأصوات ذهبت إلى رينامو). رحلت قوات الأمم المتحدة في العام التالي. ومنذ ذلك الوقت، وموزمبيق المستقلة تعقد انتخابات ناجحة، كما جرى في الأعوام 1999 و2004 و2009. لقد كانت هذه البلاد معشوقة الجهات المانحة للمساعدات، حتى أن تدفقات المساعدات بلغت 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبدأت الاستثمارات الخاصة الأجنبية تنهزم. لقد تسارع النمو الاقتصادي - ولمدة من الوقت دخل معدل النمو الفئة العشرية - وظل فوق الـ 6 في المائة حتى العام 2009.

توازن جديد للنظام المقيد . كان العامل الأكثر حسما في تحقيق التوازن هو التحول الذي قامت به فريليمو نحو منهج حكم أكثر انفتاحا، عبر أربعة أبعاد. أول هذه الأبعاد كان الدعم والتأييد لانتخابات تدور بين أحزاب متعددة. وثانيا، الابتعاد عن سيطرة الدولة المباشرة على الاقتصاد. وبحلول أواخر الثمانينيات كانت فريليمو قد تخلت، بالفعل، عن الدفع باتجاه التعاونيات الزراعية. وفي أعقاب انتخابات العام 1994 ومع دعم مالي وتقني كبير من المؤسسات المالية الدولية، فإنها تبنت كلا من اقتصاد السوق والخصخصة : بيع ما يزيد على 1000 مشروع صغير ومتوسط وكبير تابع للدولة، بين العامين 1992 و2000؛ والرقابة على الأسعار جرى تحجيمها بشكل جذري، لتنزل من أكثر من 70 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العام 1986 إلى أقل من 10 في المائة بعد ذلك

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

بعقد واحد⁽²⁶⁾. وفي حين أنه في العام 2009-2010 احتلت الدولة المرتبة 135 من إجمالي 183 على تصنيف البنك الدولي، في مؤشرات ممارسة الأعمال (جاءت زامبيا في المرتبة التسعين) - فإن تحرير الاقتصاد والخصخصة خلقا حيزا اقتصاديا أكبر مما كان موجودا من قبل. وثالثا، عملت فريليمو على تغيير موقفها فيما يخص القيادات الريفية القديمة وتحولها من العداء المعلن إلى المشاركة البناءة، ومحاولة التعاون من خلال ما جرى تأسيسه العام 2003 من مجالس استشارية لا تقصي أحدا، في جميع المناطق الريفية في البلاد.

وكان التحول الرابع في حوكمة فريليمو ذاتها. لقد تطورت فري ليمو من حزب طليعي ذي عضوية مقيدة بضوابط صارمة (يبلغ إجماليها نحو 100 ألف) في مطلع الثمانينيات من القرن المنصرم، إلى «جبهة واسعة تجمع الموزمبقيين من جميع الطبقات والشرائح»⁽²⁷⁾. في التسعينيات؛ وبحلول العام 2001 ارتفعت العضوية في الجبهة إلى 1,4 مليون. وعلى رغم أن نظام العمل الداخلي في فريليمو لا يزال بعيدا عن الرقابة الجماهيرية وظلت الفري ليمو شديدة القرب من المنظور العام (مع استمرار سيطرة لجنة سياسية، على ما يبدو)، فهناك تصور واضح مؤداه أن التوسع في عضوية الحزب، حتى على هذا المستوى الداخلي، صحبه قدر أكبر من التنوع - مع التزام اجتماعي مستمر (يتمثل في التجمع حول غراسا ماتشيل، أرملة الرئيس الأول سامورا ماتشيل، التي أصبحت بعد ذلك زوجة نيلسون مانديلا) يتوازن مع تشكيلة من جماعات الأعمال شبه المتنافسة، التي انتظمت حول يواقيم تشيسانو (الذي شغل منصب الرئيس في الفترة من 1986 إلى 2005) وأرماندو جويبوزا. غير أن عملية صنع القرار المحكمة الضبط في إطار هذه النواة الداخلية احتفظت بتماسك الحزب، لعقد أو يزيد، بعد انتخابات العام 1994.

وتطلب السلم الاجتماعي أيضا القبول بحل وسط من جانب رينامو. لقد أنهت انتفاضتها العنيفة ووافقت على احترام نتائج الانتخابات ودخلت البرلمان. كان أداء أنصار رينامو، في أول سباقين انتخابيين قاما على تعددية حزبية، أداء قويا بشكل يدعو إلى الدهشة (خاصة بالنسبة إلى هؤلاء الذين تصوروا أن رينامو كان مجرد صنعة لروديسيا وجنوب أفريقيا). وقد فاز مرشحها الرئاسي ألفونسو

دلاكاما، بـ 34 في المائة من الأصوات العام 1994، و بـ 48 في المائة العام 1999؛ وفازت رينامو بـ 112 مقعدا من إجمالي 215 مقعدا في البرلمان العام 1994 (و 117 مقعدا من 250 العام 1999) مع أغلبية كبيرة في مقاطعات وسط البلاد. لقد حققت تلك النتائج الانتخابية القوية على الرغم من أنها لم تبذل أي جهد، تقريبا، من أجل مأسسة بنية حزبها، أو من أجل إشراك الأعضاء في بعض المنافع المالية التي حصلت عليها القيادات عبر مشاركتها في بنية التعددية الحزبية⁽²⁸⁾. ولبعض الوقت، على الأقل، كان موقع رينامو، باعتبارها مختلفة عن فريليمو، كصوت للقوى الأكثر تقليدية، وبخاصة في وسط البلاد، يكفي لتوفير الدعم لها.

وبإيجاز فإن توازن الحكم، في أعقاب الحرب الأهلية والانتخابات يمكن تشخيصه على النحو التالي: أولا، مجموعة من نخبة فريليمو النافذة، تفاوضت وأعدت التفاوض على شروط الحكم على أساس مستمر، في محاولة لخلق توازن بين مختلف الدوائر الانتخابية المتعددة. وثانيا، نظام للسياسة الاقتصادية- بدعم من المؤسسات المالية الدولية - سار على مبادئ سياسة إجماع واشنطن، وحيث كان النشاط الاقتصادي غير مقيد بشكل كبير - وإن بقي أداء الأعمال التجارية بعيدا عن السهولة ومعتمدا على الرضا (السالب، على الأقل) من قبل النخب الوثيقة الصلة بفريليمو والمسؤولين الحكوميين. وثالثا، مجموعة النخب غير المقربة التي كانت، قبل العام 2009، على الأقل، منحازة لرينامو، وإن كان الجمع بين التمثيل البرلماني، والدفعات النقدية، والمساحة المتاحة للنشاط الاقتصادي والسياسي من خلال سيطرة الدولة، قد وفر لهم أساسا كافيا لتعزيز الالتزام بالسلم الاجتماعي. وحيث إن كل واحدة من هذه الخصائص تعتبر تأكيدا لاستمرار التفاوض الاستنسابي، وبدرجة تفوق الالتزام بالقواعد الرسمية، كأساس للحكم.

ما هو مَن النجاح؟ أمّن توازن الحكم منذ 1994 لموزمبيق قاعدة فعالة، على نحو مبهر للانتعاش الاقتصادي والتنمية. وكما لاحظنا بالفعل، كان النمو سريعا للغاية وكان ذلك يعود لسببين: الأول كان يتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة (والتي بشكل عام كانت مع شركاء محليين على صلات قوية بالدوائر السياسية) وذلك في مشاريع كبرى ترتبط بالموارد الطبيعية (وبين أكبر هذه

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

الاستثمارات، كان مصنع صهر الألمونيوم موزال - المدعوم بقوة مالية من مؤسسة التنمية الصناعية في جنوب أفريقيا المجاورة). والمحرك الثاني للانتعاش الاقتصادي والتنمية كان يتمثل في المساعدات الأجنبية، التي كانت تستهدف الإنفاقات الاجتماعية، والتدفقات السنوية التي كانت تبلغ في أواخر العقد الأول من القرن الحالي قرابة نصف الإنفاقات العامة للبلاد.

والعوائد على بعض المؤشرات الاجتماعية الأساسية كانت مذهلة:

- عدد الأطفال الذين سُجلوا في التعليم الابتدائي تضاعف أكثر من 3 مرات من 1.3 مليون في العام 1992 ليصل إلى 4.2 مليون عام 2008، مع ارتفاع عدد المعلمين في المدارس الابتدائية من 30 ألفاً إلى 74 ألفاً في الفترة ذاتها.

- إجمالي معدل الالتحاق بمدارس المرحلة الثانوية الأولى ازداد من 5 في المائة العام 1998، ليصل إلى 28 في المائة بعد ذلك بعقد واحد.

- وكانت معدلات الوفيات في الأطفال من دون الأعوام الخمسة قد انخفضت من 212 لكل ألف طفل ولد حياً العام 1996، لتصل إلى 138 عاماً 2008؛ وفي الفترة ذاتها انخفضت وفيات الأطفال من 145 إلى 93 لكل ألف طفل ولد حياً؛ وانخفضت وفيات الأمهات مما يقدر بألف إلى 340 لكل 100 ألف حالة ولادة.

أسفر الجمع بين الأداء القوي واستمرار الضعف المؤسسي لرينامو عن مركز انتخابي متزايد القوة بالنسبة إلى فري ليمو. وفاز أرماندو جوبوزا بالانتخابات الرئاسية عام 2004، وأعيد انتخابه بعد ذلك بخمسة أعوام أخرى بإجمالي بحصوله على 64 في المائة، ثم بحصوله على 75 في المائة من الأصوات. في حين أن فري ليمو عززت من قاعدتها بعدد من المقاعد البرلمانية التي بلغت 191 - وتضمن ذلك الفوز بأغلبية انتخابية في وسط البلاد. وفي المقابل، انهارت رينامو التي ظلت حزب القائد المهيمن، حتى في مواجهة جهود فري ليمو المتزايدة لسحب الدعم من القيادات الريفية المحلية. وأسفرت الصراعات الداخلية على القيادة عن دفع الحزب إلى رفض ديفيز سيمانغو، وهو شاغل للمنصب، كمرشح لإعادة انتخابه لمنصب عمدة ثانية أكبر مدينة، معقل رينامو. عاد سيمانغو، بعد

ذلك، لترشيح نفسه وأعيد انتخابه، كمستقل، ولم يحز مرشح رينامو إلا بنسبة تقل عن 5 في المائة من الأصوات.

وينطوي نجاح موزمبيق، والدينامية التي تربت عليه، على مخاطرة: فهذا النجاح يمكن أن يهدد توازن الحكم الذي أصبح أمراً ممكناً. أحد مصادر المخاطرة التي يتعرض لها التوازن أن فري ليمو لم تعد تواجه تحدياً انتخابياً يُعتد به، ما جعلها أقل عرضة للمحاسبة أمام المواطنين عن أداؤها. والمصدر الآخر للمخاطرة أن نجاح الرئيس جويبوزا غير الديناميات الداخلية في فري ليمو. فبين العناصر التي تمثل النواة الصلبة لقيادة الحزب، كان يُنظر إليه، منذ أمد بعيد، باعتباره المرشح المناصر لدوائر الأعمال والذي يركز على النتائج. إن له تاريخه الخاص من النشاطات التجارية - بما يتضمن المشاركة المباشرة ومشاركة العائلة في مجموعة شركات قابضة كانت - أثناء مدة حكمه كرئيس - تُعتبر من اللاعبين الرئيسيين في جذب المستثمرين الأجانب إلى موزمبيق والمشاركة معهم.

والزمن وحده هو الذي يستطيع أن يكشف عن حجم المخاطرة المتمثلة في ما قد يتسبب فيه التعزيز المشخص للسلطة من إضعاف للتوازن السياسي القائم في فري ليمو. ولتحجيم المخاطرة فإن التحدي السياسي الحاسم يتمثل في تحديد وتنفيذ إجراءات تدعم الشفافية فيما بين النخب، واستمرار المحاسبة من أسفل إلى أعلى من أجل التنمية غير الإقصائية - ومن ثم تمكين موزمبيق من الاستمرار في تجاوز ما كان، على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، شفرةً السكنى الفعالة وغير الاعتيادية للنظام المقيد الفعال.

4 - 4 التقييم المقارن

الغرض الرئيسي من هذا الفصل هو تقييم القيمة المضافة تحققها مقارنة «نظام الوصول AO» من أجل فهم ومعالجة أفضل لنظام الحكم وتحديات الإصلاح السياسي في الدول ذات الدخل المنخفض. هذا القسم الأخير يعرض التقييم في شكل خمس فرضيات. الفرضيات الثلاث الأولى تتعلق بمدى تناسب نظرية «نظام الوصول» مع الواقع السياسي والمؤسسي لزامبيا وموزمبيق. والفرضية الرابعة تركز على المدى الذي بلغته مقارنة «نظام الوصول» وهي

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

تضيف قيمة جديدة لجهود تحديد ملامح الحكم والإصلاحات السياسية التي يمكن أن تمضي بجهود التنمية خطوة إلى الأمام في كلتا الدولتين - وفي سياقات الدخل المنخفض بشكل أوسع. الفرضية الأخيرة تقترح تركيزاً محتملاً من الجيل الجديد للتطور النظري لمقاربة «نظام الوصول».

• الفرضية 1: بتركيز النظام المقيد على المقايضة بين النخب فهو يوفر نقطة مدخلا مهما لفهم أفضل لتحديات التنمية في الدول ذات الدخل المنخفض، ولماذا تصعب معالجتها.

يبدو التاريخ الاقتصادي المعاصر لكل من زامبيا وموزمبيق مختلفاً للغاية، عند النظر إليه من خلال منظور النظام المقيد، عنه في حال النظر إليه عبر السرديات التكنوقراطية الأكثر معيارية أو السرديات ذات التوجه الأيديولوجي. فالمساومات بين النخب في كلتا الدولتين تبدو كحدسكين. فالدولتان معا تواجهان مخاطرة تتمثل في أن التوازن الذي جرى إنشاؤه، بكل عناية، في الدولتين قد يتعرض للتهديد في حال وقع توسيع للسلطات OVERREACH، على الرغم من أن الأشكال التي قد يتخذها هذا التوسيع قد تختلف بشكل كبير بين الدولتين - وأن هذه الأشكال ليست مركزة، بشكل كاف، على التهديد بالعنف.

في زامبيا كانت المخاطرة تتمثل في أن الثقافة السياسية لشراء المنافسين المحتملين يمكن أن تكون مصدر تهديد للاستقرار الاقتصادي - سواء كان ذلك بشكل مباشر، كما حدث في عهد كاوندوا أو بشكل تفاقم متدرج ومرأوغ (ما بعد كاوندوا) من خلال التأثيرات المدمرة للفساد المستشري. في موزمبيق كانت المخاطرة الأكبر تأتي من الاتجاه المقابل - من احتمال أن تمضي الثقافة السياسية التي تميز، بشكل حاد، بين الداخلين والخارجيين، إلى أبعد مما يجب، بتعزيز سلطة الداخلين وتقليص مجالات نفوذ المعارضة لدرجة تستحيل معها المحاسبة. وفي الدولتين معا، وبصرف النظر عما إذا كانت الثقافة السياسية شمولية أو إقصائية، فإن التخصيص الاستنسابي للريوع يظهر على أساس كونه مركزياً للإدارة السياسية. وخلافاً للوصفات الاقتصادية المعيارية، فلا يمكن لأحد أن يستبعد هذا الأمر بمجرد التمني، ولكن يتعين الاشتباك معه، على المستوى المركزي، كجزء من جدول أعمال الإصلاح السياسي والاقتصادي.

• **الفرضية 2:** لا تعد النظم المقيدة غير متوافقة مع وجود مجالات انفتاح مهمة - ويمكن، بالفعل، الاعتماد على الانفتاح لتعزيز الاستقرار في النظام المقيد. اللجوء إلى الانفتاح بشكل متزايد كان جزءاً من الطريقة التي يتم الحكم بها، سواء في زامبيا أو موزمبيق. ومما يدعو إلى الدهشة أن كلتا الدولتين استفادتتا من الانتخابات التي قامت على تعددية حزبية، كآلية أساسية لتجديد الشرعية السياسية في أعقاب الانهيار في توازن النخبة السابق. وفي كلتا الدولتين كانت الانتخابات شأنًا تنافسيًا، بشكل أصيل، مع الرئيس القائم كاوندنا، الذي هُزم بشكل غير متوقع في زامبيا العام 1991 وكذلك (على الرغم من أن فري ليمو واصلت الانتصار) مع احتدام التنافس في موزمبيق العام 1994 و1999. فضلا عن ذلك فإن كلتا الدولتين قد استفادتتا من ليبرالية جزئية، من أجل خلق حيز وفرصة للازدهار الاقتصادي لمنافسين محتملين.

• **الفرضية 3:** يتخذ النظام المقيد أشكالاً متميزة تنطوي على نقاط قوة وضعف متميزة. وتقسيم النظام إلى فئات فرعية هي الهش / الأساسي / الناضج - وبخاصة الفئة الفرعية «الأساسي» - يحتاج إلى مزيد من التفكيك.

ويُبرز نورث، وواليس، ووينغاست خاصيتين جوهريتين للنظام الأساسي المقيد: «بنية هيكلية دائمة ومستقرة للدولة... (و) مؤسسات ذات اتصال مباشر بالدولة تمتلك وحدها إمكانية الاستمرار»⁽²⁹⁾. وهذه الخصائص تقدم وصفا دقيقا لموزمبيق في ظل الحكمين، الحكم البرتغالي وحكم فري ليمو، معا. لكنها أقل تناسبا مع زامبيا المعاصرة.

وتنطوي ثلاث من الخصائص المميزة للتاريخ الموزمبقي المعاصر على إمكان إثراء فهمنا للنظام الأساسي المقيد. أولى هذه الخصائص الحرب الأهلية من العام 1984 إلى العام 1992 دفعت بموزمبيق نحو حافة الوقوع في شرك، يبدو أنه لا خلاص لها منه، من الهشاشة أو ما هو أسوأ من ذلك. ولكن المدهش أنه، وعلى رغم ضعف المؤسسات، والتفاوتات الواسعة في الموارد البشرية الهائلة، والعنف الوحشي، فإن ذلك لم يحدث. ويتناقض نجاح موزمبيق في تجنب السقوط في الهاوية، على نحو صارخ مع حالات إنهاء الاستعمار الأخرى التي اتسمت بعنف مدمر - وتؤمن حالة زائر / الكونغو مقارنة خاصة مع صورة مناقضة. والأسباب

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

الداعية لنجاح موزمبيق - والتي يمكن أن ينشأ حولها المزيد من التقصي المفيد -
يحتمل، وبشكل كبير، أنها ترتبط مع مجموعة عناصر مرتبطة بالخبرة التاريخية
الخاصة بذلك البلد، من الأدوار المتميزة الإقليمية / الدولية ومسيرة التبعية.

وتتبع الميزتان المتميزتان الثانية والثالثة للنظام المقيد الأساسي لموزمبيق من
حقيقة أنه منذ الاستقلال كان يتم الحكم من خلال الحزب السياسي المهيمن،
فري ليمو. وتوحي القراءة الأولية لتلك الأدلة بأن (وهذه هي الخاصة الثانية)
هذه البنية الحزبية أمنت طبقات من الاستقرار والمحاسبية، وبالتالي منصة
انطلاق راسخة للنمو الاقتصادي، وعززت تأمين الخدمات الأساسية للفقراء منذ
العام 1992، عندما أصبحت العضوية في الحزب أكثر شمولية وصارت هناك فرص
لخلق ريع وحيز أوسع، تحت مظلة حكم فري ليمو - سواء لأعضاء الحزب أو
للنخب التي لم تكن من أعضاء الفري ليمو. وتتمثل الخاصة الثالثة في أنه، بحلول
العام 2009 كانت المخاطر التي قد تهدد استدامة الحزب المهيمن المتبع للنظام
المقيد قد أصبحت أكثر وضوحاً. كان نجاح فري ليمو قد هدد بإضعاف التوازن
الذي بني عليه الاستقرار - حيث أصبحت فري ليمو هي المهيمنة انتخابياً، بشكل
متزايد، في مقابل رينامو ومع تنامي سيطرة الرئيس جويبوزا على فري ليمو،
وربما مع تركز الريوع حول دائرته الداخلية. وبتعبير آخر، فإن موزمبيق تشير إلى
طريق واحد يمكن فيه للنظام الأساسي المقيد أن يضبط حركته على حافة سكين
التنمية - ولكنها تشير أيضاً إلى مدى السهولة التي يمكن أن يقع بها (ويتضمن
ذلك النتائج غير المقصودة التي تترتب على النجاح).

وخلافاً لموزمبيق، فإن زامبيا المعاصرة لا يمكن إدراجها، بقدر مماثل من
المباشرة، ضمن مخطط نظام الوصول. وبشكل واضح، فنظامها ليس النظام
المفتوح، وهو ما يتجلى في حقائق الاستنساق الرئاسي والضعف المؤسسي المتخفين
وراء مظاهر خارجية توحي بوجود نظام مفتوح. وفي الوقت ذاته، وكواحة للسلم
الاجتماعي لما يزيد على 45 عاماً في منطقة مضطربة، فإنها كانت بعيدة، أيضاً،
عن النظام المقيد الهش - والذي يعرفه نورث، وواليس، ووينغاست، على أساس
أنه دولة: «ليس من السهل عليها أن تحقق لنفسها الاستدامة في مواجهة العنف
الداخلي والخارجي... أو أن تتمكن من احتواء العنف، ولكن جميع سياساتها

هي سياسات واقعية: فالناس يتعرضون لمخاطر الموت عندما يرتكبون أخطاء سياسية»⁽³⁰⁾. وبالوقت ذاته، وبالنظر إلى الانفتاح النسبي وضعف مؤسسات الدولة في زامبيا - وسيولة الحدود التي تفصل النخب الداخلية عن الخارجية، فليس من المفيد تشخيص النظام في زامبيا باعتباره نظاما مقيدا أساسيا.

ولكن زامبيا في فترة ما بعد كاوندا لا تتناسب أيضا مع النوع الثالث من النظام المقيد - النظام المقيد الناضج. إذ إن نورث، وواليس، ووينغاست يشخصون النظام المقيد الناضج على أساس أنه يتكون من «بنيات هيكلية مؤسسية دائمة للدولة ومن القدرة على دعم مؤسسات النخبة القائمة خارج الإطار المباشر للدولة... والنظام الخاص يؤمن للأفراد... إطار عمل يرمي إلى الوصول لاتفاقات في حدود القانون... والقانون العام يوفر طرقا لحل الصراعات في إطار الدولة، وقد يكون لهذه الطرق امتداد داخل الائتلاف المهيمن». وهذا لا يتماشى مع الزبائنية التنافسية الموصوفة بأعلى.

وإجمالاً، فإن التجريبتين القابلتين للمقارنة في موزمبيق وزامبيا، يمكن أن تثرى تحليل نظام الوصول، من خلال الإشارة إلى مسارين مائزين للتطور المؤسسي للنظم المقيدة الوسيطة (أي تلك الواقعة بين الهشاشة والنضج) - أحدهما من خلال النظام المقيد الأساسي للحزب الحاكم، والآخر من خلال المزيد من اللجوء، إبان مرحلة أسبق، إلى التنافس، مع بقاء النظام مرتكزا إلى الزبائنية الاستنسابية. فضلا عن ذلك، فإن خبرات كلتا الدولتين تقترح ثلاث فرضيات تتعلق بنقاط مائزة للقوة والضعف لكل من المسارين:

- الفرضية الأولى: أن مكاسب الدولة المضيفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تكون أعلى، عندما تُعقد الصفقات في نطاق حزب مسيطر، منها في حالة إضفاء المزيد من الشخصية على عملية إجراء الصفقات.
- الفرضية الثانية: تنظيم السياسات حول الحزب السياسي الشمولي والمهيمن يوفر إمكانية أكبر، لخفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة مقارنة بما توفره المقاربات ذات الطابع الفردي (أو الزبائنية المشخصة) لإدارة النخبة.
- الفرضية الثالثة: تزيد مخاطر نشوب عنف يفضي إلى اضطراب عندما تكون إدارة النخبة منظمة بشكل محكم (كما يمكن أن يكون عليه

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

الأمر في إطار حزب مهيمن) عنها في حالة الحدود الأكثر سيولة بين
الداخليين والخارجيين.

وهناك طبقة واحدة أخيرة من التعقيد لم يتم احتواؤها بشكل كاف داخل
إطار عمل النظام المقيد، ولها دلالة متكافئة بالنسبة إلى كل من موزمبيق وزامبيا،
وهي تشكل السبل التي تؤثر من خلالها المشاركة العالمية - مع المستثمرين
الأجانب ومع المانحين بالإضافة إلى التأثيرات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية
على التفاعلات بين النخب المختلفة والنخب وبينها وبين العناصر غير النخبوية.
ونجد حتى في الملخص الموجز لهذا السجل التاريخي في الجزأين (4 - 2) و(4 -
3) ما يؤكد أنه على مدار قرون كانت تلك المؤثرات العالمية لها نتائجها البالغة
القوة بالنسبة إلى كلتا الدولتين: ما أحدثته تجارة العبيد من تخريب في موزمبيق؛
والتحولات الاقتصادية التي جاء بها العمل في مناجم النحاس في زامبيا؛ والهيمنة
الاستعمارية والتفرقة العنصرية ونهايتها في جنوب أفريقيا... الخ. غير أن السمة
المميزة للحقبة الحالية تتمثل في أنها تتميز ليس بإخضاع النخب المحلية أو
بتأكيد المصمم على الاستقلال، ولكن بمبادرتها إلى الانخراط في اللعبة العالمية.
وكما أن كلا من زامبيا وموزمبيق تظهرا بشكل واضح في النظام المعوم الذي
ظل سائدا على مدار العقدين اللذين تبعنا نهاية الحرب الباردة، فإن الإدارة الفعالة
من قبل النخب المحلية، لعلاقتها مع المانحين للمساعدات ومع المستثمرين
الأجانب، وفرت إمكانية الوصول لتدفقات موارد رئيسية وإلى خيارات تنظيمية
متطورة، لا تعتمد إلا بشكل جزئي على الكيان الداخلي. وتقييم صافي التأثير
الخاص بهذه النافذة العالمية في التنمية يتجاوز نطاق هذا الفصل. ولكن ما يمكن
أن يقال هو أن تلك الفرص تمنح النخب المحلية الباحثة عن السلطة و/أو الثروة
بديلا عن التركيز المحدود الأفق على كيفية تفعيل الخيارات الداخلية (سواء
كان ذلك من خلال النهب أو من خلال التنمية المستدامة للمؤسسات المحلية).
وقد يساعد هذا في توضيح جزئي لأسباب ابتعاد النخب المحلية الحكومية وغير
الحكومية، على مدار ربع القرن الماضي في كل من موزمبيق وزامبيا - بطرق
مختلفة وبدرجات متفاوتة - عن إعادة تنظيم المجتمع الداخلي على نحو
يستهدف أماطا مشاركة أكثر شخونة.

• **الفرضية الرابعة:** منهج النظام المقيد - عند توسعته ليشمل التعقيدات السابقة التي أبرزت - يوفر رؤى جديدة غنية تتعلق بما يمكن أن يمثل قيمة مضافة للحكم وإصلاحات السياسة الاقتصادية عبر مختلف سياقات وأوضاع الدول.

وتتمثل الإسهامات الحيوية لإطار عمل نظام الوصول بالنسبة إلى خطاب الإصلاح الإنمائي في إبراز درجة الصعوبة في ضمان صفقة مستقرة بين النخب، صفقة تكون مقبولة أيضا من قبل العناصر غير النخبوية، في ظروف الضعف المؤسسي. وعبر طرائق متباينة، نجح كل من النظام المقيد الأساسي في موزمبيق ذات الحزب المهيمن، والنظام المقيد الزبائني التنافسي في زامبيا، حتى الآن، في مجابهة هذا التحدي. وفي حين أن كليهما يبقى دون مستوى الممارسة الجيدة للنظام المفتوح، تماما كما أوضح نورث، وواليس، ووينغاست فإن إصلاحات النظام المفتوح ليست مفيدة، كمقياس معياري، لسبب محدد هو أن ضعف المؤسسات قد يجعل انفتاح النظام المفتوح أحد عوامل عدم الاستقرار. وبالمقابل، فوفقا لإطار، ولكي تكون لجدول الأعمال الإصلاحي قيمة مضافة، بغض النظر عن كل ما يمكن أن يفعل لدعم صنع السياسة، فإن أي شيء يتم فعله، بغرض تعزيز صنع السياسات، وتقديم الخدمات العامة، وتنمية القطاع الخاص لا بد أن يكون مصدر استدامة وتمتين لأسس الاستقرار. وهذا يعني، ضمنا، التوافق مع الترتيبات المؤسسية القائمة.

فكيف يؤدي التوافق مع ما تم إنجازه، حتى الآن، إلى أن تواصل كل من موزمبيق وزامبيا الخطو إلى الأمام؟ وبحكم الاختلافات بين نظامي الوصول للإجابات تأتي مختلفة للغاية بالنسبة إلى كلتا الدولتين. بالنسبة إلى موزمبيق فإن التحدي الرئيسي هو تحديد الإصلاحات التي تقلل من الفقر وتضمن استمرار الاستقرار بين النخب. هذا التركيز المزدوج يبرز الفرص والتحديات لثلاث مجموعات من الإصلاحات التي لها أولوية.

• **الإصلاحات التي تعزز مشاركة المواطن في تقديم الخدمات الأساسية (على سبيل المثال المدارس واللجان والبنية التحتية الخاصة بالقرى) قد تكون لها ميزة ثلاثية تتمثل في: (1) تحسين تقديم الخدمة بشكل مباشر. (2) التوافق مع إطار العمل السياسي التشاركي من القاعدة للقمة الخاص**

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

بفري ليمو. و(3) تعزيز الروابط المحاسبية التي تربط بين المواطنين والدولة، وهي العلاقات التي يمكن أن تكون عرضة للخطر مع احتمالية زيادة تركيز السلطة في داخل فري ليمو.

• ترتب على الإصلاحات التي استهدفت تقوية القدرة الإدارية العامة من خلال تعزيز الجدارة كمعيار لاختيار منسوبي الخدمة العامة أثر مختلط. فمن جانب، كان في مقدورها تعزيز قوة سيادة الدولة وقدرتها - ومن ثم القدرة والشرعية الخاصتين بفري ليمو. ومن جانب آخر، فمن خلال الحد من هيمنة القرارات السلطوية الاستنسابية على التعيينات، صار في مقدورهم الحد مما يمكن أن يعتبر أداة مهمة للإدارة السياسية للدولة (وفري ليمو)، وبخاصة في المناطق المحلية التي كانت تمثل معاقل المعارضة أثناء فترة الحرب الأهلية. ولكن لاحظ أن النجاح الانتخابي المتنامي لفري ليمو في تلك المناطق وتراجع ذاكرة الحرب الأهلية يمكن مع الوقت أن يزيدا من رغبة الحكومة في الكف عن الاستنساب لمصلحة الجدارة.

• وكذلك أسفرت الإصلاحات التي حققت الشفافية في المعاملات الاستثمارية بين الشركات العالمية وجماعات المصالح الموزمبيقية عن تأثيرات مختلطة فيما يخص التنمية والاستقرار. فقد تمثل أحد المحركات الرئيسية لنمو موزمبيق المتسارع في الاستثمار الأجنبي في مواردها الطبيعية الوفيرة (بالنسبة إلى جنوب أفريقيا وأيضاً لدول أخرى في المنطقة) ببنيتها التحتية ذات القيمة الاقتصادية. وكما هي الحال مع معظم الدول الأخرى، في مختلف أنحاء العالم - فإن جماعات المصالح القومية الموزمبيقية تسعى إلى أن تصبح مشاركة في تلك المعاملات، من خلال توفير إمكانية الوصول السياسي. والتحدي الصعب يتمثل في ضمان أن العملية تكون شفافة وتنافسية بما فيه الكفاية، وأن تكون النتائج مفيدة للبلاد. وهناك حاجة إلى أساليب الوساطة الإبداعية حتى يمكن تحقيق هذه النتائج - وذلك في سياق عملية يؤكد منظور النظام المقيد أنها ستظل، بالتأكيد، تحت سيطرة فري ليمو المحكمة.

ويتمثل أخطر تحدٍّ مؤسسي تواجهه زامبيا في تقوية القدرة على الفعل الجمعي، وإلا تعرضت لخطر لا يتمثل في اندلاع موجة عنف، ولكن في تدهور متصل وبطيء في القدرة المؤسسية. السمة المركزية للنظام المقيد للبلاد هو الصفة الفردية للمساومات بين النخب. ويتوافق هذا مع غياب شبه كامل للفعل الجمعي، يظهر - كما لاحظنا من قبل - في المعدلات المنخفضة بشكل استثنائي للاستثمارات العامة، التي لم يتجاوز معدلها 6 في المائة سنويا، حتى في ذروة الازدهار الاقتصادي في البلاد في الفترة من 2005 إلى 2008. ومادام نطاق الطموح كان معتدلا (على الأقل بصفة أولية) فإن التركيز على تعزيز الفعل الجمعي قد يخلق فرصا لمصلحة كل الأطراف، من منظور كل من التنمية والاستقرار.

وأفضل ما يمكن البدء به هو التركيز على خدمات البنية التحتية التي تستفيد منها النخب. فإمدادات مياه الشرب في مدن زامبيا - على سبيل المثال - جرى تثبيتها، لفترة طويلة، عند مستوى توازن منخفض القيمة، بين بنية تحتية متهالكة، مع أسعار منخفضة لدرجة لا تكفي لتغطية تكاليف الصيانة أو تكاليف الاستثمار، وبين العملاء الساخطين الذين يتوقعون زيادات في الأسعار يتم تحصيلها من قبل مرافق المياه من دون استثمارات أو تحسين في الخدمة. والطريقة المجدية والقليلة المخاطر للتحرك يمكن أن تتمثل في العمل على إعادة بناء ائتلاف بين سكان الحضر والشركات الخاصة ومرافق المياه، يقوم على التزامات متبادلة: أسعار أعلى مقابل خدمات أفضل. وهناك أمثلة أخرى تتبع منطقا مشابها يمكن أن تتضمن توزيع الكهرباء والطرق التي تربط المدن والزراعة التجارية - ولكن يبقى أن نلاحظ أنه كلما ضعفت الروابط بين الحاصلين على الخدمة ومصدر التمويل، زادت صعوبة إنشاء ائتلاف يهدف إلى اتخاذ فعل جمعي.

• الفرضية الخامسة: من شأن المزيد من التنظير فيما يخص مراحل التصور المؤسسي الوسيطة - تلك الواقعة بين ظلال عنف النظام المقيد الهش و«شروط عتبة التحول» التي تميز النظم المقيدة الناضجة التي تكون في الطريق لأن تصبح نظاما مفتوحة - أن يعزز من جدوى منهج نظام الوصول في التعامل مع الحكم والتحديات السياسية في الدول ذات الدخل المنخفض.

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

الجدول (4 - 4): نقاط القوة والضعف في جودة مؤسسات الدولة
في الدول ذات الدخل المنخفض

المجموعة 1: قدرة بيروقراطية أقوى	القدرة البيروقراطية (أ)	نوعية الضوابط والتوازنات (ب)	الاختلاف (أ - ب)
تنزانيا	0.75 +	0.10 +	0.60 +
إندونيسيا	0.55 +	0.25 +	0.30 +
فيتنام	0.35 +	0.25 -	0.60 +
إثيوبيا	0.35 +	0.25 -	0.60 +
باكستان	0.35 +	0.35 -	0.70 +
أوغندا	0.30 +	0.05 -	0.35 +
المجموعة 2: ضوابط وتوازنات أقوى			
الهند	0.55 +	0.75 +	0.20 -
غانا	0.35 +	0.70 +	0.35 -
السنغال	1.35 +	0.65 +	0.30 -
نيكاراغوا	0.35 +	0.55 +	0.20 -
ألبانيا	0.10 +	0.40 +	0.30 -
زامبيا	0.10 -	0.30 +	0.40 -

ملحوظة: الدول (الدول المختارة 2004؛ - 1=الأضعف؛ +1=الأقوى).
المصدر مقتبس من بريان ليفي، إصلاح الحكم: التجسير، والرصد، والفعل (واشنطن، البنك الدولي 2007) الملحق 1 ص 121 - 125

لإيسايا برلين^(*) تعليق شهير يقول فيه «يعرف الثعلب العديد من الأشياء ويعرف القنفذ شيئاً واحداً كبيراً». ويعطينا نورث، وواليس، ووينغاست اثنين من

(*) Sir Isaiah Berlin (1909 - 1997) مُنظر اجتماعي - سياسي بريطاني تخصص في تاريخ الأفكار وهو من أصل لاتفي. [المحرر].

القنافذ المهمة. الأول هو إدراك حقيقة أن النظم المفتوحة لا تظهر إلا في ذروة عملية تاريخية طويلة - عملية تمر بمرحلة النظام المقيد الناضج، وتستلزم مأسسة ثلاثة من «شروط عتبة التحول». والقنفذ الثاني لديهما هو إدراكهما لحقيقة أن نخب النظام المقيد يساوم بعضها بعضا على التمييز، في ظل الخطر، وأن الضعف المؤسسي يحمل في طياته مخاطر ارتكاس إلى النظام المقيد الهش أو حتى إلى الحالة السابقة على ظهور النظام الاجتماعي، كما صورها هوبز^(*).

وبالنظر إلى هذه المعضلة، من منظور الدول ذات الدخل المنخفض يتضح أن هذه القنافذ لا تتناول، أساسا، إلا الأفعال المبكرة والمتأخرة لقصة التنمية. الثراء وتنوع الأفعال الوسيطة يتجاوز ما يتم الحصول عليه من خلال المخطط المفاهيمي للنظام المقيد الأساسي في المرحلة الوسيطة. وللتأكيد على هذه النقطة ادرس الجدول (4 - 4). يستخدم الجدول عددا من المؤشرات المركبة الخاصة بالجدوى المؤسسية للتمييز بين مجموعتين مختارتين من الدول - إحداهما ذات تميز نسبي في قدرة البيروقراطيات العامة الخاصة بها، والأخرى لديها مؤسسات للضبط والتوازن تتمتع بقوة نسبية أكبر⁽³¹⁾. وقياس الجودة المؤسسية - في أفضل الأحوال - يعتبر علما غير كامل، ومن ثم فهو ماض الخطأ كبيرة. غير أن النمط الإجمالي الواضح في الجدول يتسق، بصفة عامة، مع البديهيات، ومدى الاختلافات فيما بين المجموعتين في الجدول - وبين المؤدين الأقوى والأضعف في كل مجموعة - كبير بما يكفي للإشارة إلى أن التمايزات العامة بينهم قوية في الواقع العملي.

وتتوافق المجموعة الأولى، بيروقراطياتها القوية نسبيا وضعف مؤسسات الضبط والتوازن فيها، مع تعريف النظام الأساسي المقيد. غير أن التناسب أقل وضوحا في المجموعة الثانية - حيث تُعد مؤسسات الضبط والتوازن أقوى نسبيا من البيروقراطيات. ويؤكد هذا التنوع في القوة النسبية للبيروقراطيات ومؤسسات الضبط والتوازن على المنافع المحتملة لصياغة المزيد من النظريات فيما يتعلق بما يمكن أن يكون طريقا للنظام المقيد الناضج، يختلف عن ذلك الذي يمر من خلال المجموعة 1 - مثل المجموعة الأساسية. وتوجد هناك ثلاث مجموعات متداخلة من الاستكشاف النظري يبدو أنها جديرة بالمتابعة:

(*) Thomas Hobbes فيلسوف بريطاني من القرن الثامن عشر.

بحثاً عن نقطة انطلاق نحو التنمية صعبة المنال: زامبيا وموزمبيق - قصة بلدين

• أولاً، مقارنة خصائص استقرار نوعين مختلفين من مساومات النخبة. كلاهما يتضمن العناصر الداخلية والخارجية - وفي كلا النوعين فإن العناصر الخارجية هي التي سيتعين عليها الاختيار بين الانخراط في الترتيبات أو اللجوء إلى السلاح (مع نتيجة غير مؤكدة). النوع الأول من المساومات (على غرار ما جرى في موزمبيق وربما المجموعة 1) وتتسم بالتمييز الحاد بين الداخليين والخارجيين، وبالتيقن من الثمن السياسي المتوقع لكل من الفريقين، مع ارتفاع في الثمن السياسي للداخليين وانخفاض في ذلك المخصص للخارجيين. وخلافاً لذلك، فإنه في النوع الثاني من المساومة (كما في زامبيا وغيرها من الدول في المجموعة 2)⁽³²⁾، تصبح الحدود بين الداخليين والخارجيين أقل إحكاماً؛ والمدفوعات سوف توزع على تيار متدرج، مع قدر أقل من اليقينية لدى من ينضمون إليه، مستقبلاً، بخصوص المواقع التي قد تؤول إليهم داخله. طول ذلك الخط المستمر والأفراد سيكونون أقل تيقناً من أن هذا سيكون هو مكانهم على طول ذلك الخط المستمر.

• وثانياً، وهذه مجموعة استكشاف نظري بالنسبة إلى كل نوع من نوعي مساومة النخبة، تقييم المحفزات والمخاطر للداخليين، فيما يخص الاستثمار في تقوية البيروقراطية العامة و/ أو مؤسسات الضبط والتوازن - على افتراض أن الاستقرار واحتمالات استمرار التقدم تزيد بزيادة الحوافز الصافية لتقوية إحدى هاتين المؤسستين أو كليهما. (ومن البديهي أن تقوى الحوافز لدى العناصر الداخلية ذات المستويات المنخفضة من الدخل، لتعزيز سلطتها من خلال تأسيس قدرات بيروقراطية، بأكثر من تعزيزها بالاستثمار في مؤسسات الضبط والتوازن الكابحة)⁽³³⁾.

• وثالثاً، تقييم المدى الذي وفقاً له يكون كل نوع من نوعي مساومة النخبة (1) داعماً للاستثمار والنمو الخاصين المتصاعدين عبر تعزيز المصداقية - مع (2) تصاعد معدلات النمو بما يعزز، بالتالي، محفزات الاستثمار في مؤسسات البيروقراطية أو مؤسسات الضبط والتوازن)⁽³⁴⁾.

والإطار الذي يطرحه نورث، وواليس، وواينغاست محفز للتفكير، بشكل قوي، فيما يخص الحركة الإيجابية المتصاعدة التي قد تحدث بالنسبة إلى النظام الأساسي المقيّد المعتمد على قائد مهيم أو على حزب سياسي مهيم - مع استقرار توفره مجموعة داخلية مسيطرة تؤمن المحفزات، سواء للاستثمار الخاص أو للتقوية

المستمرة للقدرة البيروقراطية. ويشير السجل التاريخي إلى عدة أمثلة - من كوريا إلى الصين، إلى بلدان المجموعة رقم واحد، وغيرها كثير (على سبيل المثال، تونس). ولكن هل يمكن أن تكون هناك حركة إيجابية أخرى؟ هل يمكن لنموذج المدفوعات الأقل يقينية للزبائنية التنافسية، وإن كان نموذجاً أقل إقصائية، وتجد مثالا عليه في زامبيا وغيرها من دول المجموعة الثانية، أن يؤمن منطلقاً لطرح فرص للخارجيين تكون كافية لجعلهم يختارون الالتزام بالحالة المؤسسية القائمة؟ وعلى أساس يومي فإن النتيجة قد تبدو مشوشة إلى حد بعيد، حيث إن النخبة تتنافس بعضها مع بعض لتحسين مصفوفة ما يحصلون عليه من مدفوعات بالتقرب إلى قمة السلطة. وعلى رغم ذلك فقد يكون في هذا الطريق الثاني استقرار يكفي لجذب الاستثمارات الخاصة، مع التعزيز التدريجي للقدرة المؤسسية، على نحو مرتبك نوعاً ما. وكخيار وسط، فإن البلدان قد تتذبذب، وفق نمط ألبرت هيرشمان⁽³⁵⁾، بين ترتيبات أكثر إقصائية وأخرى أكثر استيعابية، لضمان الاستقرار - مع التحرك قدماً مع كل ذبذبة، عبر التراكم المتدرج للقدرة المؤسسية. وأياً كان الطريق الذي يجري اتباعه، من هذين الطريقين، فمواصلة العمل من شأنها توسيع نطاق الخيارات المؤسسية للبلدان النامية، بالتوجيه إلى طرق للتقدم تكون أقل حدة في تناقضها مع القيم التي تقوم عليها الديمقراطية الليبرالية - وزيادة الصلاحية المحتملة للخيارات المؤسسية للدول النامية ذات الدخل المنخفض التي تتبع هذه الطرق - بالمقارنة مع التناقض الذي تنطوي عليه النسخة المعتمدة على القائد المهيمن أو تلك المعتمدة على الحزب المهيمن من النظام المقيد الأساسي.

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجاً

غابرييلا ر. مونتيلولا

جسدت الفلبين سمات النظام المقيد الهش والأساسي منذ استقلالها في العام 1946، لكن تاريخ دولة الفلبين ليس ذا طبيعة راکدة. فلقد مرت دولة الفلبين بمرحلتين حرجيتين منذ استقلالها، ما أدى إلى وجود ثلاث فترات تاريخية مميزة. فتولى حكم البلاد ممثلون ديمقراطيون منتخبون منذ العام 1946 حتى العام 1972. وانتهت تلك التجربة الديمقراطية في العام 1972 عندما قام الرئيس، آنذاك، فرديناند ماركوس^(*) بانقلاب

(*) فرديناند ماركوس (11 سبتمبر 1917 - 28 سبتمبر 1989) هو الرئيس العاشر لجمهورية الفلبين. تولى رئاسة الفلبين من 30 ديسمبر 1965 إلى 25 فبراير 1986، ثم فر هو وعائلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد إضرابات شهدتها الفلبين ضد حكمه وذلك بناء على نصيحة أمريكية. وتولت الحكم بعده زعيمة المعارضة كورازون أكينو بدعم من الجيش. [المترجم].

حالياً، لا توجد مخاطر تدخل عسكري، وربما لا يشعر العامة بالرضا تجاه الحكم الديمقراطي، لكنهم لا يثقون بقدرة الجيش على فعل ما هو أفضل مما يقدمه المدنيون

ضد النظام الحاكم وبدأ فترة من الحكم الديكتاتوري. وفي العام 1986 قامت ثورة سلمية أنهت الحكم السلطوي لماركوس، ثم تولى حكم البلاد، مرة أخرى، ممثلون ديموقراطيون منتخبون.

صاحب تلك التطورات السياسية المهمة تغير في طبيعة الائتلاف الحاكم في البلاد، فضلا عن التغير في الريع التي كانت تُستخدم في دعم الائتلاف (انظر الجدول 5-1). فخلال الفترة من العام 1946 حتى العام 1972 سيطر على البلاد ائتلاف عائلات النخبة والرأسماليون الأجانب الذي سيطروا على الاقتصاد والسلطة السياسية. وكانت الأراضي الزراعية هي المصدر الرئيسي للثروة وقت الاستقلال، لكن سرعان ما أُضيف إلى هذا المصدر الريع التي نتجت عن السياسات الصناعية. وكان الائتلاف الحاكم يستخدم تلك الريع في ضمان الولاء وتهدئة العنف المتكرر من الفئات التي لا تنتمي إلى الطبقة الراقية. ولم تكن تلك الاستراتيجية قابلة للاستدامة، لأن السياسات المدرة للريع لم تنتج موارد كافية لإرضاء الفئات المتزايدة التذمر من خارج النخبة. وقد استغل فرديناند ماركوس خطر الفوضى والعنف ونصب نفسه ديكتاتورا على البلاد في العام 1972.

أحب أن أتوجه بالشكر إلى توتي تشيكياكو، وجيم فاوستينو، وتشيتو غاسكون، وبونغ مونتيسا، وجويل روكامورا، وسيزار فيراتا الذين تعطفوا بالموافقة على أن أجري معهم مقابلات استجوابية أمنت أساسا لبعض أجزاء هذا الفصل. وأحب أن أتوجه بالشكر أيضا إلى إيميل بولونغايता على ما قدمه من مساعدة في البحث وإعداد المسودات للأجزاء التي تعالج التوترات في مندانو وفي العلاقات بين المدنيين والعسكريين. وأنا مدين بالعرفان لإيد كامبوس وللمحررين وللمساهمين الآخرين في هذا المجلد، خصوصا جون واليس، وباري وينغاست على التعليقات المفيدة على المسودات الأولى. وقد لقي هذا العمل مساندة جزئية من مؤسسة هوفر. وأنا المسؤول الوحيد عن أي أخطاء أو تناقضات.

التغيير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

الجدول (5-1): التغيير والاستمرارية في النظام المقيد: الفلبين، 1946 حتى الوقت الحاضر

1964- 1972	<ul style="list-style-type: none"> • ديمقراطية الحزبين • الائتلاف الحاكم من أسر تنتمي إلى النخبة والرأسماليين الأجانب • الموارد المالية الناجمة عن الاستيراد والرقابة على النقد الأجنبي • التهديدات التي يواجهها النظام من الفلاحين المعدمين والعمال
1972- 1986	<ul style="list-style-type: none"> • الحكم الاستبدادي • الائتلاف الحاكم، من الأسر المنتمجة للنخبة والجيش • الموارد المالية الناتجة عن الدعم الائتماني والسيطرة الاحتكارية • التهديدات التي يواجهها النظام من المتمردين الشيوعيين والمسلمين الانفصاليين
1986 - حتى الآن	<ul style="list-style-type: none"> • ديمقراطية متعددة الأحزاب • الائتلاف الحاكم لأسر الطبقة الراقية والجيش مع منظمات المجتمع المدني كشركاء صغار • الموارد المالية من السيطرة الاحتكارية والعقود الحكومية • التهديدات التي يواجهها النظام من قبل المتمردين الشيوعيين، والمسلمين الانفصاليين والفصائل العسكرية الساخطة

وتضمن الائتلاف الحاكم في ظل حكم ماركوس نواة أصغر كثيرا من عائلات النخبة الرئيسية بالإضافة إلى الجيش. تفاقم تهميش الفئات غير النخبوية، ما أدى إلى ظهور الحركات المسلحة ضد الدولة. وتحققت استدامة الريوع، التي كانت أكثر تركيزا، بفضل الأسعار العالمية المناسبة للمنتجات الزراعية وبفضل شروط الائتمان. وعندما تبدلت الظروف، وأصبح جليا أنه لا يمكن الإبقاء على الريوع، بدأ الائتلاف في الانهيار. ولم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى اضطر ماركوس إلى الفرار خارج البلاد في أعقاب ثورة سلمية استعادت نظام الحكم الديمقراطي للبلاد.

وأدت استعادة النظام الديمقراطي للبلاد في العام 1986 إلى اقتراب البلاد من العتبة الفاصلة بين النظام المقيد والنظام المفتوح، لكن معظم ما خسرت البلاد إبان حكم ماركوس التسلسلي لم تجر استعادته، بعد. فالنظام الحالي عاد إلى الخضوع لسيطرة أسر عائلات النخبة من جديد - ممن عرضوا حكم ماركوس ومن أيدوه. لكن الائتلاف المهيم اليوم يتضمن أيضا العسكريين، لأنهم رفضوا العودة، في هدوء إلى

ثكناتهم العسكرية. ومعظم الموارد التي دعمت ائتلاف النظام الحاكم لماركوس لم تعد متوافرة، لكن ظهرت أشكال جديدة أخرى. لم تعد الحكومة قادرة على الفاعلين الذين يمثلون مصدر عنف محتمل، الذين ظهروا في أثناء فترة الحكم التسلسلي. ولا يزال الأمر يراوح بين محادثات السلام وبين الحرب الشاملة، مع المتمردين الشيوعيين والمسلمين الانفصاليين. ومن غير المرجح أن تجري الإطاحة بنظام الحكم الديموقراطي في المستقبل القريب، لكن المؤسسات الداخلية والخارجية للدولة تميل إلى أن تكون قصيرة الأجل. فسيادة القانون - ولو للنخبة فقط - لا تزال غائبة.

يبدأ هذا الفصل بوصف الائتلاف الحاكم في الفلبين عند الاستقلال في العام 1946 بالإضافة إلى نبذة تاريخية مختصرة عن أصول الائتلاف. ويقدم تفسيراً، يركز إلى التحالف، لضعف المؤسسات الديموقراطية في تلك الفترة، كما يصف كيف تمكن ماركوس من استغلال نقاط الضعف وإعلان حكمه العسكري في العام 1972. ثم يفسر سبب انهيار نظام حكم ماركوس في النهاية، ويصف التوازن السياسي - الاقتصادي الجديد الذي بدأ في الظهور. ثم ينتهي بتقييم احتمالات انتقال البلاد من النظام المقيّد إلى النظام المفتوح.

1-5 الأوضاع عند الاستقلال

1-1-5 الائتلاف الحاكم في مرحلة ما بعد الاستعمار

كان اقتصاد الفلبين في الأربعينيات من القرن العشرين يعتمد بشكل أساسي على الزراعة، التي شكلت نحو 37 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (Hooley 2005: 469). وتشمل المحاصيل الزراعية الرئيسية للدولة الأرز والذرة ومنتجات جوز الهند والتبغ والسكر. ويشغل ثلاثة أرباع إجمالي قوة العمل في القطاع الزراعي. وتتنوع ملكية الأراضي الزراعية بشكل مُعَوَّج، فأغلبية المشتغلين بالزراعة - 65 في المائة من السكان - لا تمتلك أي أراضٍ. وأقلية كبيرة - 26,6 في المائة - تمتلك مساحات تقل عن خمسة هكتارات، في حين تحوز القلة القليلة - ونسبتها أقل من 2 في المائة - ملكيات كبيرة من الأراضي، تصل إلى أكثر من عشرين هكتاراً. وترسم دراسة أجريت في العام 1955 صورة واضحة المعالم للتوزيع غير المتكافئ للأراضي الزراعية. وهي توضح أن 41,5 في المائة من إجمالي المساحات المزروعة في البلاد يملكها 0,36 في

التغيير والاستمرارية في نظام مقيد: الغلبين نموذجا

المائة من السكان، وأن من يملكون أكثر من ألف هكتار - وهم 221 أسرة أو 0,01 في المائة من السكان - تزيد حيازاتهم عن خمسمائة هكتار أو 9 في المائة من إجمالي المساحات المنزعة (Simbulan 2005).

لقد سمح التوزيع غير المتكافئ للأراضي الزراعية للأسر التي تمتلك حيازات زراعية كبيرة بالاستيلاء على ريع اقتصادي ضخمة باستثمار رأسمالي صغير ومخاطر قليلة. وغالبا ما جرى تفتيت الحيازات الزراعية الكبيرة، إلى حيازات تتراوح بين هكتارين أو ثلاثة يزرعها مستأجرون. عاش 40 في المائة من المزارعين في مزارع في ظل عقود إيجار كاملة، بالإضافة إلى 50 في المائة من المزارعين الذين عملوا كمستأجرين لدى الملاك الكبار مع قيامهم بزراعة المساحات الزراعية الصغيرة التي يملكونها (Simbulan 2005). ففي الشكل السائد للاستئجار - نظام كازاما - يقدم مالك الأرض البذور والحيوانات والمعدات، إذا لزم الأمر، ثم يجري تقسيم الحصاد بين مالك الأرض والمستأجر طبقا للكلفة التي تحملها المالك لتجهيزها بالإضافة إلى خصوبة الأرض.

لم تكن ملكية الأراضي الزراعية تمنح الثروة الاقتصادية فحسب، بل والسلطة السياسية أيضا. فكما ذكر لاند (Lande, 1967:25):

يعتمد المستأجرون على ملاك الأراضي من طبقة النبلاء، ليس فقط للوصول إلى أراضٍ صالحة للزراعة، بل وأيضاً للحصول على القروض أو الهبات من الحبوب أو النقود في أوقات الشدة، بالإضافة إلى الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات المهنية مجاناً، وكذلك توسط صاحب الأرض للمساعدة في حمايتهم من التطبيق الصارم للقانون. وهذه المنافع، التي تتجاوز بنود عقود الإيجار، تعد امتيازات يجب تقديم مقابل لها. ونظراً إلى فقر المستأجر، فإنه عادة ما يجري دفع المقابل في صورة خدمات غير مادية، ومن أمثلة تلك الخدمات ... التصويت وإدارة الحملة الدعائية للنبيل، إذا ما أراد الترشح لتولي منصب عام، سواء هو أو أي مرشحين يحددهم هو. وهكذا سيطر ملاك الأراضي الذي يملكون مساحات كبيرة على الاقتصاد والنفوذ السياسي، وشكلوا الجزء الرئيسي من الائتلاف الحاكم في فترة الاستقلال في العام 1946.

بيد أن ملكية الأراضي الزراعية لم تكن شرطاً ضرورياً للوصول للسلطة، فلقد ضم الائتلاف الحاكم أفراداً من ذوي الإمكانيات المتواضعة تيسر لهم احتكار

السيطرة على الموارد بالقوة في المناطق المحلية التابعة لهم، ومن ثم تمكنوا من تحقيق الثراء. وقد برز هؤلاء الأفراد، الذين يشير إليهم الباحثون باسم Caciques أو الزعماء المحليين، عندما أصبحت سلطة الحكومة المحلية تشمل التحكم في الموارد الاقتصادية، مثل نقاط الاختناق في النقل أو الأراضي الحكومية ذات الموارد الطبيعية (Sidel, 1997). وغالبا ما كان هؤلاء ينخرطون في أنشطة غير شرعية، مثل قطع الأشجار ونقلها والتنجم بطريقة غير شرعية، والتهرب والقمار.

وأخيرا، شمل الائتلاف الحاكم في الأربعينيات من القرن العشرين رأسماليين أجانب. وقبل الاستقلال في العام 1946، سيطر رأس المال الأجنبي على الصادرات الزراعية وهي أكثر القطاعات الاقتصادية ربحا. فقد استثمر الأمريكيون والإسبان⁽¹⁾ بنسبة 55 في المائة بشكل رئيسي في صناعة السكر. كانت تمتلك الفلبين مصنعا واحدا من بين ثمانية مصانع كبيرة لإنتاج زيت جوز الهند، بينما امتلك أمريكيون وبريطانيون والصينيون بقية المصانع. امتلكت إسبانيا 60 في المائة من رأس المال المستثمر الذي شمل 30 شركة لصناعة التبغ، أما البقية فكان يملكها أمريكيون وسويديون وصينيون وفلبينيون (Hartendorp 1958).

وعندما تخلى الأمريكيون عن الهيمنة السياسية على الفلبين في العام 1946، حرصوا على استمرار الهيمنة الاقتصادية في البلاد من خلال مطالبتهم للكونغرس الفلبيني بالتصديق على قانون التجارة الفلبيني، والمعروف أيضا بقانون بل للتجارة Bill Trade Act. يتناول القانون التجارة الحرة بين الفلبين والولايات المتحدة لمدة ثماني سنوات، يليها عشرون عاما من الامتيازات المتناقصة. وضع القانون سياسة ضريبة الصرف المحابية للولايات المتحدة. في النهاية، دعا القانون إلى تكافؤ الفرص أو الحقوق المتساوية لمواطني الولايات المتحدة في تنمية الموارد الطبيعية، وتشغيل المؤسسات العامة وملكية المشروعات التجارية في الفلبين (Jenkins 1954).

2-1-5 جذور الائتلاف الحاكم في مرحلة ما بعد الاستعمار

كان تكوين الائتلاف الحاكم في فترة الاستقلال عام 1946 هو نتاج لـ 300 عام من الحكم الاستعماري الإسباني وما يزيد على 40 عاما في ظل الحكم الأمريكي، وهي أوضاع فرضت على الهياكل الاجتماعية الأقدم من الحكم الإسباني. فقبل وصول

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

الإسبان، نشأ المجتمع الفلبيني في قرى أو barangays، تتكون من 30 إلى 100 أسرة ترتبط فيما بينها بعلاقات القرابة والمصاهرة. وفي كل قرية، ينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية على الأقل. في أعلى هذا الهرم نجد النبلاء الذين يمثلون الطبقة الحاكمة. كل قرية يترأسها رئيس أو Datu ينتمي إلى طبقة النبلاء. أسفل طبقة النبلاء يقع الرجال الأحرار الذين يدينون بالولاء لرئيس محدد مقابل أمنهم. في قاع الهرم نجد «التابعين». يدفع معظم التابعين الجزية لرئيس القرية أو النبلاء أو الرجال الأحرار. يخدم التابعون ساداتهم في منازلهم وحقولهم، ولا يمكن بيعهم أو شراؤهم. أما بقية التابعين الذين تم أسرهم في المعارك فيمكن التصرف فيهم حسبما يرى رؤساؤهم.

عندما سيطر الإسبان على الفلبين في العام 1571، دعموا هذا الهيكل الاجتماعي من خلال الحكم بمساعدة النبلاء السابقين، المشار إليهم آنذاك بأرباب العمل، ومن خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الملكية السابقة للأرض. اعترف القانون الإسباني بملكية جميع الملاك والمزارعين وقت الغزو بالإضافة إلى الملكية الجماعية للمراعي والغابات في القرية. كانت تُعتبر جميع الأراضي الأخرى ملكا للتاج الإسباني. صدرت أوامر ملكية لمنح ملاك الأراضي الفرصة في الحصول على عقود تملك لأراضيهم من دون مقابل. ولأن الأغلبية العظمى للملاك الصغار أميون ولم يعتادوا على القوانين المكتوبة لحيازة الأرض، فقد عجزوا عن الاستفادة من تلك السياسة. حقيقة، مكنت تلك القرارات الأوامر الأخويات^(*) والنبلاء من توسيع حدود مزارعهم على حساب صغار الملاك أو دمج الأراضي العامة إلى ممتلكاتهم (Pelzer 109). وهكذا سهل القانون الإسباني لحيازة الأراضي تركيز الأراضي في يد النبلاء.

وفي النهاية، جمع النبلاء أيضا الأراضي من خلال عملية إقراض الأموال والتي تُعرف بالبيع الارتجاعي^(**). لكن جرى حظر تلك الممارسة في العام 1768، على الرغم من ذلك، يبدو أن الحكومة تغافلت عن استمرار تلك العملية (Schumacher 2001). لم يستخدم النبلاء تلك الممارسة في فترة ما قبل الحكم الإسباني فحسب، لكن استخدمها أيضا الصينيون المليستزو (الهجناء) - أحفاد الصينيين الذين أتوا إلى الفلبين

(*) fraternal orders وهي تنظيمات مغلقة لها طقوسها الخاصة. [المحرر].

(**) Pacto de retro وهو تعاقد على البيع يسمح للبائع باستعادة أرضه بالشراء، بأجل معين. [المحرر].

كتجار أو تزوجوا من فلبينيات. كانت عملية إقراض الأموال هي الوسيلة الرئيسية التي حصل من خلالها الصينيون الهجاء على الأرض والمكانة التي ترافقها.

بعد انتقال سيادة دولة الفلبين إلى الولايات المتحدة بعد الحرب الإسبانية - الأمريكية في 1898، لم يتغير الهيكل الاجتماعي الاقتصادي بدرجة كبيرة بالنسبة إلى الفلبينيين. أدركت حكومة الولايات المتحدة في الفلبين - أي الحكومة الإقليمية^(*) - أن مسألة توزيع الأراضي تمثل مشكلة خطيرة. فقد مثلت أراضي الرهبان بشكل خاص نقطة محورية للعديد من ثورات الفلاحين. ولتجنب تمرد الفلاحين في المستقبل، أجرت الحكومة مجموعة من الإصلاحات الرئيسية للأراضي. اشترت الحكومة ممتلكات الرهبان بهدف توزيعها على ما يقرب من ستين ألف فلاح لزراعتها قبل 1898. كما أصدرت الحكومة أيضا قانون الملكية العائلية الذي يسمح للفلاحين بالتقدم للحصول على أراضٍ حدودية مقسمة لقطع تصل مساحة الواحدة منها إلى 16 هكتارا وتمنح الأسر التي تعيش على الأراضي الحكومية من دون حق منذ 1898 الفرصة للحصول على سند امتياز لأرضها.

لكن بعد عقدين من الزمان، تغير توزيع الأراضي قليلا. فبحلول العام 1913، تخلصت حكومة الولايات المتحدة من 61 في المائة من أرض الرهبان، لكن انتهت أغلبيتها في يد الملاك الأغنياء والشركات الأمريكية (Saulo-Adriano 1991). وبحلول العام 1918، جرت تسوية 2,2 في المائة من الأراضي الحكومية من خلال الملكية العائلية أو سند البراءة، وتزايدت حالات الإقامة غير المشورة على الأراضي الحكومية (Iyer and Maurer 2008:20). علاوة على ذلك، تزايد معدل الحيازة من 18 في المائة في العام 1903 إلى 35 في المائة في العام 1933 (Simbulan 2005).

لماذا لم يكن للإصلاحات الزراعية أثر في تقليل معدل تركيز ملكية الأراضي؟ تركز الأسباب المباشرة على القرارات السياسية للحكومة الإقليمية. أولا، لأن تلك الحكومة كانت تدفع ثمنا عاليا نسبيا مقابل أراضي الرهبان وأرادت استرداد بعض ما أنفقته، ومن ثم بيعت الأرض بثمن لم يستطع الفلاحون الفقراء تحمله (Iyer & Maurer 2008:17)⁽²⁾. ثانيا، لأن الحكومة الإقليمية لم يكن لديها تمويل كاف للقيام بمسح

(*) insular government أنشأتها واشنطن في الفلبين في 1901. [المحرر].

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

للأراضي، فلم يطبق شروط المسح الميداني لقانون الملكية العائلية سوى المزارعين الأثرياء عن طريق استئجار مساحين خاصين. ولم يكن لدى المزارعين الفقراء خيار سوى أن يستمروا في زراعة الأرض التي لا يملكونها (Corpuz 1997: 278).

والسبب الرئيسي لفشل الإجراءات الزراعية هو افتقار الحكومة الأمريكية إلى الإرادة السياسية. فلم يكن لدى الكونغرس الأمريكي اهتمام بدعم إصلاح الأراضي الفلبينية. علاوة على ذلك، فالقيود على ملكية الأراضي في الفلبين التي كان من شأنها تقليل تركيز ملكية الأراضي، كانت ضد المصالح التجارية للولايات المتحدة في الفلبين. حقيقة، جرى إعفاء شركات أمريكية عديدة من القواعد المحددة لمساحات الأراضي الحكومية التي يمكن بيعها (55: Putzel 1992، 255: McCoy 2009).

كانت إجراءات إصلاح الأراضي غير فعالة أيضا لأن الأمريكيين، مثل الإسبان الذين سبقوهم، وجدوا من الملائم أن يحكموا البلاد بالتعاون مع النخبة التقليدية الحاكمة (2003: Hutchcroft & Rocamora). فبمجرد أن سيطر الأمريكيون على الفلبين حتى بدأوا في تقديم مؤسسات حكم ذاتي. فالطريقة التي نقل بها الأمريكيون السلطة السياسية للفلبينيين سمحت لمالكي الأراضي من النخبة بتعزيز هيمنتهم بشكل أكبر. وقد كان الحق الدستوري في المناصب الانتخابية مقصورا على ملاك المساحات الضخمة من الأراضي. وبقصر هذا الحق الدستوري على هؤلاء «تأكد الدور التاريخي للنبلاء كوسيط بين الطبقات الدنيا للمواطنين وحكامهم المستعمرين» (1985: Doronila). كما تأكد أيضا أن الممسكين بمقاليد الحكم يتعاطفون مع مصالح ملاك الأراضي.

وخلال العقدين الثاني والثالث من الحكم الأمريكي، بدأ التحرير التدريجي لحقوق الانتخاب. وفي العام 1916 على سبيل المثال، جرى التخلص من شرط ملكية الأراضي كمؤهل للتصويت. وعلى الرغم من ذلك، ظلت السمات الواجب توافرها في المرشحين للمناصب كما هي. ظهرت الأحزاب السياسية للتنافس في الانتخابات، لكن أعضاها كانوا، في أغليبيتهم، ينتمون إلى الأوساط الاجتماعية والاقتصادية ذاتها. وبحلول الوقت الذي تضمن فيه جمهور الناخبين الطبقات الدنيا، كانت النخبة المالكة للأرض قد أحكمت سيطرتها على المؤسسات السياسية للبلاد (2003: Hutchcroft and Rocamora، 1985). وعادة ما كانت الأحزاب «الجديدة» نتاجا للمنافسة الشخصية من أجل السيطرة داخل الأحزاب القائمة.

وفي العام 1934، أصدرت حكومة الولايات المتحدة قانون تايدينغز - ماكدافي^(*)، المعروف أيضا باسم «قانون استقلال الفلبين». حدد القانون فترة انتقالية تصل إلى 10 أعوام تنتهي إلى الاستقلال بالإضافة إلى توجيهات لوضع مسودة للدستور. جرى وضع مسودة للدستور في العام 1935 وفقا لأحكام قانون تايدينغز - ماكدافي التي أسست كومونولث الفلبين ووضع أسس المؤسسات السياسية للبلاد بعد الاستعمار. اتسم الدستور بسلطة تنفيذية قوية ومجلس تشريعي واحد. في العام 1940، جرى تعديل الدستور وإصدار قرار بمجلسين تشريعيين. على الرغم من أن جميع القوانين التي أقرتها حكومة الكومونولث كانت مازالت خاضعة لسلطة الكونغرس الأمريكي، من الناحية العملية، فإن تلك القوانين كانت مستقلة بشكل كبير.

في العام 1935، أُنْتُخِبَ مانويل كويزون رئيسا للكومونولث، ومرشحا عن حزبه السياسي - الحزب القومي - الذي استولى على كل مناصب الهيئة التشريعية. كان الحزب القومي «حزبا يرفع المحسوبية وهو ما أصبح نموذجا لمعظم الأحزاب السياسية الفلبينية التالية في القرن العشرين» (Hutchcroft & Rocamora 2003: 269). فقد ساعدت السيطرة الواسعة على المناصب وميزانيات البيروقراطية كويزون على ضمان إخلاص رفاقه في الحزب.

كانت الثلاثينيات أكثر فترة تزايدت فيها حدة الاضطرابات حول ملكية الأراضي الزراعية في الفلبين. في حين سيطرت السلطات على ثورات الفلاحين بشكل سريع، بيد أنها تشير بوضوح إلى إحباطهم من مسألة ملكية الأراضي. تبنى كويزون برنامجا «للعادلة الاجتماعية» في محاولة منه لنزع فتيل الأزمة بعد توليه المنصب. لكن لم يكن هناك تأثير واضح لبرنامج العدالة الاجتماعية الذي تبناه كويزون، حيث قاطعه الاحتلال الياباني للفلبين في أثناء الحرب العالمية الثانية. نظرا إلى سيطرة النخبة على حكومة الكومونولث، يبدو أن تلك الإجراءات كانت غير فعالة مثل سابقتها في ظل الحكم الأمريكي.

2-5 الحكومة الديموقراطية في فترة ما بعد الحرب (1946-1972)

نقلت الولايات المتحدة السلطة كاملة إلى الفلبينيين في الرابع من يوليو 1946. بدأت الجمهورية الجديدة في ظل نظام اقتصادي مقيد وهش. انضم لائتلاف الحاكم

(*) Tydings-McDuffie Act هو القانون الذي صاغه السيناتور ميلارد تايدينغز والنائب جون ماكدافي واعتمده الرئيس فرانكلين روزفيلت.

التغير والاسنمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

- الذي يتكون من النخبة التي تملك الأراضي الزراعية والرأسماليين الأجانب وقت الاستقلال - رجال الصناعة الذي ظهروا بقوة الريوع التي ولدتها السياسات. استطاعت المؤسسات السياسية الديمقراطية التي أسستها النخبة تحت وصاية الأمريكيين.

أن تدير الصراع بين أعضاء الائتلاف الحاكم، لكنها فشلت في الاستجابة إلى احتياجات المزارعين المعدمين والعمال. فقد أدى تقليل الأجور الحقيقية في القطاع الاقتصادي وزيادة تحويل ملكية الأراضي في المناطق الريفية إلى مزيد من الإضرابات والمظاهرات والعصيان المسلح. لقد تمكنت الحكومة من تهدئة التهديدات التي أثارها الجماعات المهمشة ببذل الوعود بعمل إصلاحات، لكن لم يجر تنفيذ تلك الإصلاحات أبدا بشكل كامل. لذلك ستعاود تلك الاضطرابات في الظهور مرة أخرى ما أن تكتشف تلك المجموعات المهمشة عدم تنفيذ تلك الإصلاحات. لم تجر الإصلاحات بسبب مقاومة أعضاء الائتلاف الحاكم ولأن السياسات الاقتصادية التي كانت مصدر الريوع للائتلاف الحاكم لم تسفر عن نمو كاف. فقد أصبح جليا أن الحكومة لن يكون لديها الموارد الكافية لدعم الائتلاف الحاكم، الذي كان قائما آنذاك. لذلك، لم يكن مفاجئا أن يستفيد الرئيس فرديناند ماركوس من هذا الضعف وينصب نفسه ديكتاتورا في العام 1972.

1-2-5 السياسات

سيطر حزبان سياسيان على انتخابات أول حكومة للجمهورية وهما: الحزب القومي الذي جرى تأسيسه قبل الحرب، وحزب العمل الجديد. كانت المنافسة بين الحزبين قوية. تناوب الحزبان على السلطة من 1946 حتى 1972، بشكل دوري كل ثماني سنوات تقريبا. لكن ظهور حزبين سياسيين متنافسين في الفلبين كان مجرد وهم. فقد اتسمت السياسة بطابع شخصي بشكل كبير. وكانت الأحزاب مجرد ائتلافات متنقلة تربطها علاقات المحسوبة التي تمتد من العائلات البارزة في كل منطقة من خلال وجهاء أقل مكانة في المدن، وقادة صغار في القرى وصولا إلى الشخص العادي (Lande 1966: 156).

كان هناك تطابق في الموقف الأيديولوجي لكلا الحزبين إلى حد كبير. قد يجد الشخص اختلافات بسيطة بين الحزبين في القضايا الاجتماعية والاقتصادية أو

السياسة الخارجية في أثناء أي حملة انتخابية أو في ظل أي إدارة محددة، لكن المواقف الحزبية والسمعة التي تترتب عليها كانت شديدة السيولة. وعلى سبيل المثال، ففي منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، في ظل حكم الرئيس رامون ماغاساي، أصدر الحزب القومي قانوناً تقدماً - بمعايير ذلك الوقت - عن الإصلاح الزراعي. لكن بحلول العام 1961، اعتبر الفلبينيون أن الليبراليين - في ظل حكم ديوسدادو ماكاباغال - أكثر الأحزاب تعاطفاً مع المزارعين الفقراء. إن التحول الذي طرأ على سمعة الحزب بهذا الشأن في هذه الفترة القصيرة كان مثيراً للدهشة لأهمية الإصلاح الزراعي كإحدى القضايا الاجتماعية الاقتصادية التي تشهد جدلاً شديداً.

تعرض الحزبان لانشقاق أعداد كبيرة من ممثليهما في البرلمان. وعلى سبيل المثال، فبعد انتخابات العام 1961 مباشرة، انتقل 24 عضواً في الحزب القومي من ضمن 106 أعضاء من نواب الحزب إلى الحزب الليبرالي. وبعد انتخابات 1965 انتقل 62 نائباً ليبرالياً إلى الحزب القومي. في كلا الحالتين، انتقل المنشقون إلى حزب الرئيس لمضاعفة فرصهم في تقاسم الغنائم. وفي كل حالة أدى انتقال المنشقين إلى تسليم الأغلبية إلى الرئيس المنتخب الذي لم يكن لديه سوى أقلية في الكونغرس. إن افتقار الحزبين إلى التماسك السياسي وتنقلات السياسيين الجامحة كان نتيجة الطبيعة الزبائنية لبنية الحزبين.

2-2-5 إعانات الاستيراد والرقابة على الائتمان والإيجارات

ونظراً إلى الطبيعة السياسية للأحزاب، كانت السياسة في العام 1946 إلى العام 1972 تعتمد على توليد وتوزيع الرئوس بين النخبة الحاكمة. ففي ظل الحكم الإسباني، كانت ريسوع الأراضي هي المصدر الرئيسي للثروة. بينما قدم الأمريكيون مؤسسات الحكم الذاتي، وتعلمت النخبة استخدام الحكومة كمصدر من مصادر الرئوس. ولم يمض وقت طويل بعد الاستقلال حتى أصبحت السياسات التي جرى تبنيها، كإجراءات طارئة لحل أزمة ميزان المدفوعات، مصدراً للرئوس.

وقد فاق الطلب على الواردات الضرورية من أجل إصلاح الاقتصاد الصادرات الفلبينية في أول عامين من عمر الجمهورية. تسبب القتال العنيف على الأراضي الفلبينية في أثناء الحرب العالمية الثانية في خسائر كبيرة وتحطيم الأصول المنتجة

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

في البلاد. وأدى الاحتلال الياباني، الذي استمر ثلاث سنوات، إلى تعطيل الإنتاج في صناعات الصادرات الزراعية التي يعود تاريخها إلى فترة ما قبل الحرب. دفعت الولايات المتحدة فائض التصدير من خلال تعويضات أضرار الحرب والأسعار المرتفعة لأحد أهم الصادرات التقليدية للدولة - الكوبرا copra^(*).

وفي العام 1948، أدى انخفاض التعويضات عن أضرار الحرب وانخفاض سعر الكوبرا والفشل المتواصل للصناعة المحلية في مواجهة متطلبات سلع المستهلك إلى خلل شديد حتى أجبرت الحكومة على تبني ضوابط للاستيراد والمقايضة. وجرى تفويض البنك المركزي الفلبيني بترخيص التعامل في جميع الصفقات بالذهب والعملات الأجنبية. كان الهدف من تلك السياسة هو الحفاظ على النقد الأجنبي بشكل كاف من أجل استيراد السلع الضرورية. إضافة إلى ذلك، أسست الحكومة مجلسا لضبط الواردات كانت مهمته هي تنظيم جميع الواردات من خلال التراخيص. وأصبح إصدار رخصة الاستيراد يسمح آليا للمستورد بالتعامل في النقد الأجنبي.

أصبحت سياسة النقد الأجنبي وضبط الاستيراد - التي بدأت كإجراء طارئ - جزءا واضحا من استراتيجية الدولة الصناعية حتى العام 1962 عندما جرى رفع تلك الضوابط. دعمت تلك الاستراتيجية النمو الصناعي لأنها جعلت الاستثمار في الصناعة مربحا. عند تقنين النقد الأجنبي والواردات، كان يجب سد الاحتياج الزائد لتلك البضائع في السوق الموازية أو السوق السوداء. فقد أتاحت مسألة دفع أسعار باهظة في السوق الموازية الفرصة لمن لديهم القدرة على الوصول إلى النقد الأجنبي أو الواردات بأسعار الرسمية لجني أرباح طائلة. ووفقا لما ذهب إليه غالاهار^(**) (1991)، فأنا أعتقد أن الاختلاف بين قيمة النقد الأجنبي طبقا للسعر الرسمي وقيمه بأسعار السوق السوداء يقدم قياسا تقريبا لتلك الربوع. وأستطيع أن أقدر الربوع المرتبطة بضوابط النقد الأجنبي في الفلبين باستخدام الصيغة التالية $(FX_1) = (1)(OER_1/BMR_1)^*$ ، حيث تشير قيمة (FX_1) إلى الربح المقدر من ضوابط النقد الأجنبي بالدولار الأمريكي. ويشير OER إلى معدل صرف البيزو أمام الدولار الأمريكي، ويشير BMR إلى المعدل المقابل للسوق السوداء، أما FX فيشير إلى نسبة مبيعات سعر الصرف من خلال البنك المركزي الفلبيني، ويشير t إلى العام.

(*) لب جوز الهند المحفف. [المترجم].

(**) KEVIN P. GALLAGHER أستاذ العلاقات الدولية بجامعة بوسطن الأمريكية.

الجدول (5 - 2): الريوع المقدرة من ضوابط النقد الأجنبي
(معدلات الفترة 1954 - 1972)

الاستهلاك /RXF الحكومي	FXR ^b مليون بيزو	FXR ^a مليون دولار أمريكي	رسمي / معدل السوق الأسود	
57.4	439.0	217.3	0.64	57-1954
55.1	591.3	292.7	0.54	61-1958
1.1	18.8	4.9	0.98	65-1962
4.1	121.5	30.9	0.91	69-1966
6.4	265.1	42.2	0.91	72 ^d -1970

FXR-a = ريوع تولد من ضوابط النقد الأجنبية مقدرة باستخدام الصيغة التالية
 $FXR_1 = (1) \cdot (OER_1 / BMR_1)$ ؛ حيث تشير FXR إلى قيمة الربع المقدر من
ضوابط النقد الأجنبي بالدولار الأمريكي، أما OER فتشير إلى البيزو العملة الرسمية
بالفلبين بالنسبة إلى معدل سعر الصرف بالدولار، أما BMR فيشير إلى المعدل المقابل
للسوق السوداء، ويشير FX إلى كمية مبيعات الصرف الأجنبي من خلال البنك المركزي
الفلبيني ويشير إلى العام. يجري تقدير الربع بالعام ويحسب المتوسط على مدى
أربعة أعوام.

b- يجري حساب قيمة الإيجار بالبيزو طبقاً لسعر الصرف.

c- يجري حساب الاستهلاك الحكومي FXR بالبيزو.

d- تشير مدة ثلاث سنوات إلى الفترة الثانية من الحكم الديمقراطي للرئيس فرديناند
ماركوس. حيث اختصر ماركوس الولاية الثانية بإعلانه الأحكام العرفية في 21 سبتمبر
1972. تشير البيانات العام 1972 إلى العام بأكمله.

المصادر: معدلات السوق السوداء، (New York) Picks World Currency Yearbook (various years)؛ أما بالنسبة إلى سعر الصرف المستخدمة في تقدير الإيجار:

Central Bank of the Philippines, Statistical Bulletin (Manila, various years).

بالنسبة إلى سعر البيزو أمام الدولار طبقاً للسوق الرسمي واستهلاك الحكومة:

IMF International Financial Statistics (CD-Rom).

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الغليبين نموذجا

يقدم الجدول (5-2) عرضا تفصيليا لنسبة معدلات الصرف الرسمي مقارنة مع معدلات الصرف في السوق السوداء خلال كل ولاية من ولايات الكونغرس التي تستغرق الواحدة منها أربع سنوات، بدءا من 1950 وحتى 1972. كما يوضح أيضا متوسط الربح السنوي المترتب على شروط الصرف الأجنبي التي يضعها الكونغرس للأربع سنوات. تقدر الصيغة الربح بالدولار الأمريكي. يستعرض الجدول قيمة الربح بالدولار الأمريكي والبيزو طبقا لمعدل سعر الصرف الرسمي. كما يوضح الجدول أن معدلات سعر الصرف كانت أقل من معدلات السوق السوداء من 1954 وحتى 1961 بمعدل 35 إلى 45 في المائة. وصل متوسط المعدل السنوي للربح التي تحفزها السياسة إلى ما يفوق 292 مليون دولار أو أكثر من 591 مليون بيزو للأعوام من 1958 وحتى 1961. كانت الربح كبيرة. فقد بلغت أكثر من 50 في المائة من استهلاك الحكومة من 1954 إلى 1961.

لقد حفزت تلك الربح الكبيرة النخبة على الاستثمار في الصناعات التجارية والتحويلية، حيث تنوعت العوامل الاقتصادية داخل الائتلاف الحاكم. وضمنت طبيعة المؤسسات السياسية أن تُقسم الأرباح بين النخبة. يبدو أن ملاك الشركات كانوا على استعداد لاقتسام جزء من أرباحهم الإضافية مع المسؤولين العموميين. بعد تأسيس ضوابط الرقابة على النقد والاستيراد في العام 1949 في وقت قصير، شاع مصطلح «عشرة في المائة». ويشير المصطلح إلى أعضاء الكونغرس الذين عملوا كسماسرة أو وسطاء من أجل ملاك الشركات الذي تقدموا بطلبات تراخيص الاستيراد والنقد الأجنبي. وصل المبلغ الإجمالي للنقد الأجنبي المخصص في الفترة 1953 - 1961 إلى 5,53 مليارات دولار (أمريكي). وبحساب معدل عشرة في المائة، يكون أعضاء الكونغرس قد تلقوا 553 مليون دولار نتيجة لتقنين الاستيراد وتراخيص الصرف التي جلبتها الضوابط الرقابية.

جرى إلغاء ضوابط النقد الأجنبي في العام 1962، ثم تراجع الربح الناشئة عن ضوابط النقد الأجنبي بعد ذلك (انظر الجدول 5 - 2). بدأ الائتلاف

المهيمن في الاعتماد على مصدر جديد للريع بشكل تدريجي- القروض من البنك المركزي. في منتصف الخمسينيات، كانت المعدلات المخفضة الحقيقية سلبية في (وهي المعدلات التي تحكم قروض البنك المركزي للبنوك التجارية والحكومية) سلبية، في بعض الأحيان. عادة ما كانت تقرر البنوك الحكومية الفوائد على أسعار الإقراض الحقيقية السلبية بالنسبة إلى العملاء ذوي النفوذ في الحكومة. كما مدت البنوك التجارية - معظمها ملك لعائلات - الفوائد المشابهة إلى الشركات التي يشكل فيها المديرون ومالكو الأسهم مجلس إدارة البنوك. وعندما تكون أسعار الإقراض الحقيقية سلبية، يتحمل المقرضون الخسارة - بدلا من تلقي فائدة المدفوعات، فهم يقدمون الدعم للمستفيدين من الائتمان. وتشير معدلات الخصم الحقيقية السلبية في الفلبين إلى أن البنك المركزي كان يدعم المقترضين- البنوك الحكومية، البنوك التجارية، والمقترضين- من خلال تسهيل إعادة الخصم.

ولتقدير حجم الإعانات التي يتلقاها من يستطيعون الحصول على القروض رغم معدلات الإقراض السلبي، بعد فأننا أسير على نهج غالاهار لأحسب معدلات الخصم الحقيقية عن طريق خصم معدل التضخم - نسبة التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك الفلبيني- من معدلات الخصم الاسمية للبنك المركزي. ثم أحتسب إيجارات تلك الأعوام عندما تكون معدلات الخصم الحقيقية سلبية من خلال الصيغة التالية: $CR_t = (I_{rt})^* (CBcredit_t)$ ، بحيث تكون CR هي قيمة الإيجارات المقدرة من القرض المخصص في أسعار الفائدة على الخسائر السلبية، ويشير I إلى معدل الخصم الحقيقي، ويشير CBcredit إلى نهاية فترة الإقراض بالبيزو من البنك المركزي الفلبيني، وتشير t إلى العام. لاحظ أنه يمكن تقدير ربوع تخصيص القروض، بأقل من قيمتها، حيث يجري حسابها فقط للأعوام التي تكون فيها معدلات الخصم الحقيقية معدلات سلبية. فالبيانات الضرورية لحساب الإعانات من تخصيص القروض بمعدلات إيجابية لكنها أقل من معدلات السوق لم تكن متاحة.

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

الجدول (5 - 3): الربوع التقديرية الناشئة عن القروض المخصصة من البنك المركزي (متوسطات الفترة، 1972-1950)

المعدل للخصم	الحقيقي	الربوع الناشئة عن خصم البنك المركزي (CR) ^b (ملايين البيزو)	استهلاك CR القرض/ الحكومة (في المائة)
53-1950	2.57	65.-	0.23
57-1954	0.22	0.26	0.13
61-1958	0.95	-	-
65-1962	0.77	2.56	0.53
69-1966	0.58-	1.83	0.15
72 ² -1970	7.47-	63.50	2.36

• المعدل الحقيقي للخصم هو معدل الخصم الاسمي مطروحا منه التغير بالمائة في مؤشر أسعار المستهلك.

• قدرت الربوع من قرض البنك المركزي باستخدام الصيغة التالية:

$$CRT = -(Itt) * (CBcredit)$$
 حيث يشير CR إلى قيمة الإيجارات التقديرية بملايين البيزو الفلبينية من القرض المخصص بأسعار الفائدة على القروض السلبية. يشير I إلى معدل الخصم. CBcredit / قرض البنك المركزي يشير إلى فترة نهاية القرض من البنك المركزي للفلبين بعملة البيزو، كما يشير إلى العام الذي جرى فيه ذلك. تُحسب الإيجارات، فقط، بالنسبة إلى الأعوام التي كان فيها المعدل الحقيقي للخصم سلبيا ويجري حساب متوسطها في الأعوام الأربعة.

المصادر: بالنسبة إلى معدلات الخصم، مؤشر أسعار المستهلك المستخدم لتقدير معدلات الخصم الحقيقية، والائتمانات المقدمة من البنك المركزي المستخدمة لتقدير الربوع واستهلاك الحكومة: الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي (CD-Rom).

يقدم الجدول (5 - 3) المعدل الحقيقي للخصم لقروض البنك المركزي بالمعدلات التي حددها الكونغرس عبر ولاياته ذات السنوات الأربع، لكل واحدة منها، في الفترة من 1950 إلى 1972. كما يوضح معدل الإعانات السنوية، أو

الريوع، التي يتلقاها من يستطيعون الحصول على معدلات إقراض سلبية في مختلف ولايات الكونغرس بين 1950 و1972. كما يوضح الجدول متوسط المعدل الحقيقي للخصم الذي تعدى الصفر في معظم فترات الكونغرس بين 1950 و1972. وعلى الرغم من ذلك، كانت المعدلات سلبية على مدار خمس سنوات من 1950 حتى 1968، وظلت سلبية من عام 1969 إلى 1972، فقد أضافت الإعانات أو الريوع المقدر من تلك المعدلات السلبية للخصم أكثر من 211,7 مليون بيزو في الفترة بين 1950 و 1972. جميعها جرى تحصيلها في آخر ثلاث سنوات. وقد بلغ متوسط كمية الريوع السنوية من قروض البنك المركزي 63,50 بيزو في الفترة بين 1970 و1972. بلغ ذلك معدل 2.36 في المائة من استهلاك الحكومة في العام نفسه.

كان الاستيراد وضوابط الصرف وإعانات القروض الموارد الرئيسية للائتلاف الحاكم في فترة ما بعد الحرب، فقد حولوا الائتلاف الحاكم من نخبة مالكة للأراضي إلى ائتلاف مركب يعتمد على التجارة والصناعة بالإضافة إلى الأرض. ظهرت الخلافات حول المصالح بين النخبتين الجديدة والقديمة لكن سرعان ما هدأت حدة هذه الخلافات لأن الكثيرين من النخبة الجديدة هم في الحقيقة ينتمون إلى النخبة القديمة، ولأن الكثيرين ممن ينتمون إلى النخبة الجديدة لديهم علاقات قربي أو مصاهرة مع العائلات التي لها مصالح زراعية. غير أن النظام السياسي المرن ضمن التوزيع الكافي للريوع بين النخبة. وعلى سبيل المثال، تكتل مصدرو السكر الذين يتمتعون بنفوذ سياسي ضد رقابة النقد الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى القضاء عليها في العام 1962. غير أن كروثر^(*) (1986: 344) يرى أنه:

نظرا لمبدأ المساومة المتأصل في العملية السياسية الفلبينية... فقد اقترن تخفيض قيمة العملة لمساعدة المصدرين بالإجراءات المستهدفة لإزاحة تأثيرها السلبي. جرت زيادة التعريفات التي تحمي المصنعين المحليين، كما زادت الحوافز الضريبية الكبيرة التي تمتعوا بها، بالإضافة إلى تخفيف إجراءات السياسة النقدية لتحقيق استدامة النشاط الاقتصادي.

(*) William Crowther أستاذ العلوم السياسية بجامعة شمال كارولينا، بالولايات المتحدة - [المحرر].

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

أخيرا، في حين كان على النخبة المالكة للأراضي أن تجري تسوية مع أعضاء النخبة المشغولين بالتجارة والصناعة، غير أنهم مازالوا يحظون بالنفوذ الكافي لتقويض التشريعات التي تتطلب إعادة توزيع الثروة لمصلحة المستأجرين والمزارعين الذين لا يملكون الأراضي.

3-2-5 استراتيجيات لاستيعاب العناصر غير النخبوية أو قمعها، وإمكانية العنف المحتمل بينما تمتع النظام السياسي بالمرونة الكافية لتهدئة الصراع بين أعضاء الائتلاف الحاكم، غير أنه لم يكن قادرا على مخاطبة احتياجات غالبية السكان. لقد دعم الاستيراد ورقابة النقد الأجنبي الصناعة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الطبقة العاملة في المراكز الصناعية في المدينة. لكن مكاسب الاستيراد ورقابة النقد الأجنبي لم تكن مفيدة للعمل في قطاع الصناعة. كما يوضح الجدول 4-5 أن الأجور الحقيقية للعمال المهرة لم تواكب التضخم في فترة الخمسينيات حيث انخفضت تلك الأجور بشكل طفيف بحلول العام 1961. تزايدت أجور العمال غير المدربين بشكل طفيف في النصف الأول من الخمسينيات لكنها انخفضت إلى المستوى الذي كانت قد بلغت في العام 1949 في النصف الثاني من الخمسينيات.

أدت الأجور المتدنية إلى مزيد من الاضطرابات العمالية. وأصدر الكونغرس الفلبيني قانون السلام الصناعي لمعالجة هذه القضية (R.A. 875) في العام 1953. وقد أكد القانون على المساومة والتحكيم الجماعي لحل النزاعات الإدارية العمالية وتدعيم مصالح العمال. زاد عدد الاتحادات العمالية في الفترة التي جرى تفعيل القانون فيها (من 1953 إلى 1972). جرى تسجيل 180 اتحادا عماليا كل عام تقريبا، قبل إصدار ذلك القانون، ثم زاد المعدل السنوي إلى 570 بعد تفعيل القانون.

لكن كان تأثير قانون السلام الصناعي محدودا على أجور العمال. كما يوضح الشكل (5 - 4)، فقد تزايدت الأجور الحقيقية لكل من العمال المدربين وغير المدربين بعد فترة قليلة من إقرار القانون في العام 1953 غير أنها بدأت في التدهور مرة أخرى بعد 1955.

الجدول (5 - 4): الأجور الحقيقية في مجال الصناعة، والإضرابات

العاملون بأجر في مجال الصناعة (WOS)	العمال المضربون عن العمل (WOS)	الإضرابات	الأجور الحقيقية قطاع العمال غير المدربين	الأجور الحقيقية قطاع العمال المدربين	
-	14,796	77	93.1	100.7	1949
-	8,111	42	79.1	97.6	1950
-	4,943	28	78.8	84.5	1951
-	2,293	14	90.1	91.8	1952
-	9,683	13	95.9	97.1	1053
-	18,417	53	96.1	99.0	1954
-	14,574	47	100.0	100.0	1955
10.8	21,165	77	98.8	97.7	1956
-	-	-	96.1	95.7	1957
-	-	-	93.5	95.8	1958
-	-	-	95.1	98.4	1959
-	-	-	91.4	94.3	1960
-	-	-	92.2	92.6	1961
-	-	-	89.7	88.6	1962
16.5	47,520	88	89.6	86.4	1963
21.2	64,624	101	83.6	81.2	1964
17.6	55,229	109	87.3	81.5	1965
19.4	61,496	108	88.2	80.6	1966
-	47,524	88	87.3	79.8	1967
12.7	48,445	121	96.9	86.0	1968
16.3	62,803	122	100.0	89.2	1969
9.5	36,852	104	94.5	80.9	1970
15.2	62,138	157	85.1	71.5	1971

Robert Baldwin, *Foreign Trade Regimes and Economic Development: The Philippines* (New York: Columbia University Press, 1975), pp. 147-8.

بالنسبة لنشاط الإضرابات: Leopoldo

J. Dejillas, *Trade Union Behavior in the Philippines 1946-1990* (Manila, Philippines: Ateneo de Manila University Press, p. 34

حول الموظفين بأجر في الصناعة:

National Economic and Development Authority, *Philippine Statistical Yearbook*. (Manila: Philippines, various years).

وقد لا يثير الدهشة أن نجد أن متوسط عدد الإضرابات سنويا وعدد العمال المشاركين فيها كان قد ازداد بعد إقرار القانون. على الرغم من أن بيانات عدد الإضرابات والعمال المشاركين فيها وقوة العمل في قطاع الصناعة بيانات متقطعة، فإن البيانات تؤشر إلى اتجاه واضح. ففي الفترة بين 1948 و1953، واجه القطاع الصناعي 44 إضرابا سنويا. وكان عدد العمال المشاركين في تلك الإضرابات عشرة آلاف وأربعمائة عامل تقريبا. وقد زاد عدد الإضرابات في الفترة بين 1963 و1971 إلى 111، كما زاد عدد العمال المشاركين في الإضرابات إلى 54000 عامل (Dejillas, 32-4). وفي العام 1956 شكل العمال المشاركون في الإضرابات أقل من 11 في المائة من العاملين مدفوعي الأجر في المؤسسات الصناعية التي استخدمت خمسة عمال أو أكثر. وتزايد عدد العمال المشاركين في الإضرابات من العمال مدفوعي الأجر في المؤسسات الصناعية حتى وصل إلى 16 في المائة في الستينيات. وفي الوقت نفسه، استؤنفت الصراعات العنيفة بين ملاك الأراضي والمزارعين المستأجرين بعد أن توقفت إبان الاحتلال الياباني. ظهرت مجموعة من الفلاحين الفقراء، التي تعرف بالهوكس «Huks»^(*) التي بدأت في مقاومة الاحتلال الياباني في العام 1942. وفي فترة الاحتلال الياباني نظم هؤلاء المقاومون مجتمعات ذاتية الحكم أخذت على عاتقها إصلاح الأراضي الزراعية وكفلت إنتاج الطعام وتوزيعه عندما هربت مجموعة كبيرة من ملاك الأراضي إلى أماكن أكثر أمانا في البلاد.

(*) وهذا الاسم يعني المنتمين إلى Hukbo ng Bayan Laban sa Hapon أو «الجيش المعادي لليابانيين». [المحرر].

ومع عودة القوات الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية، عادت الحالة السياسية إلى ما كانت عليه قبل الحرب. عاد عدد كبير من ملاك الأراضي، وكونوا في معظم الحالات جيوشا خاصة لاستعادة حقهم في الأراضي التي استولى عليها المقاومون في غيابهم. وبمساعدة الحزب الشيوعي الفلبيني (PKP)، أعاد المقاومون تنظيم صفوفهم وأعادوا تسمية جيشهم باسم Hukbong Mapagpalaya ng Bayan (HMD)، ووجهوا انتباههم إلى محاربة الإصلاح الزراعي (Fifield 1951).

حاول كل من الحزب الشيوعي الفلبيني (PKP) وجيش المقاومين الهوكس (HMD) استخدام الوسائل السياسية لتحقيق هدفهم. فدعموا أعضاء التحالف الديمقراطي (DA) - وهو حزب سياسي للمرشحين التقدميين - في أول انتخابات للحكومة الجمهورية. فاز ستة مرشحين من الحزب الديمقراطي بمقاعد الكونغرس، لكنهم مُنعوا من تولي مناصبهم بحجة الغش واستخدام العنف في الانتخابات، لكن قد يرجع ذلك إلى احتمال معارضتهم قانون التجارة الفلبيني (e.g. Hutchcroft and Rocamora 2003, Lara & Morales 1990). وبخلع المرشحين الديمقراطيين من مناصبهم بالكونغرس، تحولت المنظمتان إلى استخدام النضال المسلح. وفي العام 1950 أكدت بعض التقارير أن المنظمتين ناشطتان في العاصمة وفي 22 إقليمًا (Saulo 1990).

أرسلت حكومة الولايات المتحدة خبيرًا بالإصلاح الزراعي- روبرت إس هاردي- لدراسة الوضع في العام 1951 وذلك لاهتمامها بالوضع الزراعي في الفلبين. قدم هاردي برنامجًا شاملًا يهدف إلى إعادة توزيع الأراضي الزراعية، لكن لم ينفذ ذلك البرنامج على الإطلاق. فقد عارضه ملاك الأراضي وممثلوهم في الحكومة بشدة. فضلًا عن ذلك، بحلول العام 1953، تحول الوضع إلى غير مصلحة دعاة الإصلاح الليبرالي مثل هاردي في الولايات المتحدة. وأشار النواب في الولايات المتحدة، لاحقًا، إلى أنه يمكن تفادي ثورة الفلاحين من خلال إصلاحات ثانوية فقط.

ضعفت قوة الضغط الموجه نحو إجراء إصلاح زراعي شامل بانتهاء ثورة جيش المقاومين الهوكس (HMD) في أواخر الخمسينيات. وقد انهارت تلك الحركة نتيجة إستراتيجية رامون ماغسايساي- الذي عُين كوزير دفاع في العام 1950 ثم

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

فاز بالانتخابات الرئاسية في العام 1953. ففي العام 1950، ضم ماغاسايساي أعضاء جيش المقاومين الهوكس (HMD) بواسطة حوافز نقدية سخية بالإضافة إلى عفو عام في حالة مساعدة الجهات الأمنية في القبض على بقية المسلحين. كما قدم أراضي للأعضاء السابقين في مجموعة الهوكس بالأقاليم القليلة السكان في جنوب جزيرة مندانو (Saulo 1990, Shalom 1977). وفي العام 1954 بدأت الحكومة عملية عسكرية ضخمة، رعتها الولايات المتحدة، أدت إلى القبض على بقية جيش الهوكس وزعماء الحزب الشيوعي الفلبيني (Saulo 1990).

وعلى الرغم من القضاء على حركة جيش الهوكس، أدرك ماغاسايساي أن التوترات المستمرة بين ملاك الأراضي الزراعية والمستأجرين يمكن أن تؤدي إلى ثورة في المستقبل، لذلك أقر قانونا لتقليل تلك التوترات، وهو قانون الإيجار الزراعي للعام 1954، وقانون إنشاء محكمة للعلاقات الزراعية، وقانون الإصلاح الزراعي للعام 1955. ومع الشعور بأنه نزع فتيل الأزمة، ولو بصورة مؤقتة، فقد شعرت النخبة المالكة للأراضي الزراعية بالثقة في قدرتها على شل مجهودات ماغاسايساي الإصلاحية. خصص الكونغرس تمويلات قليلة جدا للمحاكم الزراعية ولبرنامج الإصلاح الزراعي. غير أن حدود الاحتفاظ بالأراضي لغرض الإصلاح لم تترك إلا القليل من الأراضي الزراعية التي يمكن إعادة توزيعها. في النهاية، كان لا يمكن إعادة توزيع الأراضي إلا «عند تقديم غالبية المستأجرين التماسا لشراء هذه الأرض». يري بوتزيل (*) (1992: 92). «يخرج المستأجر عن حدود العقلانية إذا صدرت عنه مطالبات كهذه، نظرا للقوة الاقتصادية والسياسية لملاك الأرض» وفي النهاية، استولت الحكومة على أقل من عشرين ألف هكتار- أي أقل من ربع واحد في المائة من إجمالي الأرض المنزرعة- لإعادة توزيعها (Saulo-Adriano 1991).

بانهيار جيش الهوكس HMB، تولى اتحاد المزارعين الأحرار (FFF) - وهو تنظيم معاد للشيوعية- قضية المزارعين. وفي العام 1963، اختار الرئيس ديوسدادو مাকাباغال مؤسس تنظيم المزارعين الأحرار- جيرمي مونتاير- لوضع مسودة لقانون الإصلاح الزراعي في العام 1963. تحول الزعماء الصغار لبعض التنظيمات إلى

(*) James Putzel أستاذ الدراسات الإنمائية بجامعة لندن.

تنظيمات متطرفة بعد خيبة الأمل التي شعروا بها بسبب نتائج المنهج الإصلاحية وإصابة زعيم تنظيم المزارعين الأحرار بطلق نار في مظاهرة أمام مكتب الرئيس في يناير 1971. وبحلول العام 1971 ازداد عدد أعضاء تنظيم المزارعين الأحرار إلى ما يقرب من 120 ألفا في 45 إقليما ولقيت نشاطاته الجماهيرية دعما من جماعات الشباب المتطرف (Kimura 2006).

الجدول (5 - 5): الدين الداخلي والخارجي للحكومة والمؤسسات المالية
(متوسطات الفترة 1971-1950)

الدين الداخلي	الدين الداخلي	الدين الداخلي		
ملايين البيزو	النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي GDP (%)	الدين الخارجي (ملايين الدولارات الأمريكية)		
666	8.4	111	2.8	1953 - 1950
1.266	12.5	89	2.0	1954-1954
2.136	15.7	175	2.6	61-1958
2.904	14.2	324	6.1	65-1962
4.522	14.8	2.686	8.8	69-1966
6.635	13.4	1.058	13.6	71-1970

المصادر: بالنسبة للدين الداخلي والخارجي:

Central Bank of the Philippines, Statistical Bulletin

December, 1970; and Central Bank of the Philippines, Annual Report, 1971,

cited in Robert Baldwin, Foreign Trade Regimes and Economic Development:

The Philippines (New York: Columbia University Press, 1975), p. 69

المستخدم في حساب الدين كنسبة مئوية للناتج المحلي الإجمالي:

IMF International Financial Statistics (CD-ROM).

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

في الوقت نفسه، أُعيد تأسيس الحزب الشيوعي في العام 1968، تحت قيادة «أمدادو غويريرو» الذي عُرف فيما بعد بخوسيه ماسيسون. استلهم سيسون فكرته من إستراتيجية ماو تسي تونغ عن الحرب المطولة وأطلق نوعا جديدا من الثورات، مع تأسيس ذراع عسكرية جديدة- الجيش الشعبي الوطني (NPA)؛ الذي ترأسه برنابي بوسكاينو، العضو السابق في جيش الهوكس، والذي عُرف بعد ذلك بالقائد دانتي.

4-2-5 الآثار المترتبة على ذلك

في حين استطاعت دولة الفلبين نزع فتيل التهديدات الخطيرة التي هددت وجودها في السنوات الخمس والعشرين الأولى من تاريخها، كان كيانها ضعيفا بحلول العام 1971. وكما ذكرنا أنفا، فقد تحول معظم المنظمات التي لا تشمل النخبة بما فيها الاتحادات التجارية وتنظيم المزارعين الأحرار والحزب الشيوعي الفلبيني (CCP) إلى استخدام وسائل متطرفة لدعم رفاهية الطبقات الدنيا. كان من الواضح أن الاتفاق الضمني لاقتسام الريوع بين النخبة لا يمكن تحمله. فالاقتصاد المتعثر، بمعدلات نمو لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي لا تتجاوز، في المتوسط، 2 في المائة سنويا، منذ منتصف الخمسينيات، واجه أزمة خطيرة أخرى في ميزان المدفوعات في العام 1969. ترجع تلك الأزمة إلى الديون الداخلية والخارجية التي لا يمكن تحملها (انظر الجدول 5-5). بلغ الدين الخارجي والداخلي في باكورة السبعينيات نحو 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

فضلا عن ذلك، تزايدت تكاليف الحملات الانتخابية في الساحة السياسية. تآكلت علاقات المحسوبية التقليدية، حيث توقع ناخبون، وبخاصة في المدن، مزيدا من الخدمات مقابل دعمهم. في العام 1946 بلغت النفقات الخاصة بالأحزاب القومية والمرشحين الرئاسيين 3 ملايين بيزو، بالإضافة إلى 3,5 مليون بيزو تحت تصرف الرئيس القائم، وفي صناديق الإغاثة والأشغال العامة. وفي العام 1969 قُدِّر ما أنفقه الرئيس القائم فردناند ماركوس بما يتراوح بين 800 و900 مليون بيزو، نصفها من الصناديق الحكومية (Doronila 1985:114). كما تزايد العنف الانتخابي أيضا. كانت انتخابات العام 1969 الأعنف حتى تاريخه. وربما لم يكن مثيرا للدهشة

أن يستغل انتهازي سياسي مثل فردناند ماركوس شبح الاضطرابات كي ينصب نفسه ديكتاتورا على البلاد.

3-5 فترة الحكم السلطوي في ظل حكم ماركوس (1972-1986)

في 22 سبتمبر عام 1972، أعلن الرئيس فردناند ماركوس الأحكام العرفية حتى «يقضي على خطر الإطاحة العنيفة بالجمهورية... ولتطهير الحكومة و[لتشجيع] التنمية الممنهجة للاقتصاد»⁽³⁾. وتشير الدراسة المتأنية للأحداث التي أدت إلى إعلان الأحكام العرفية إلى أن رغبة الرئيس في الاحتفاظ بالسلطة كانت الحافز الأقوى له. أولا، استخدم ماركوس رجلا من المنطقة التي كانت مسقط رأسه لشغل مناصب عسكرية رفيعة بحيث يتمتعون بالولاء الشخصي له. ثانيا: أنه استنفذ ولايته الثانية كرئيس وبناء على ذلك يمنع الدستور تولي استمراره لولاية ثالثة. ثالثا: أعلن الأحكام العرفية على الرغم من وجود المؤتمر الدستوري الذي نظر في أمور بينها منع أي فرد من أفراد أسرة الرئيس القائم من الترشح للرئاسة. وأخيرا، فإن تدهور الريوع وتساعد العنف عززا المساندة للأحكام العرفية.

1-3-5 ائتلاف ماركوس

سارع ماركوس إلى تشكيل ائتلاف جديد لدعم منصبه، شمل ذلك الائتلاف نواة صغيرة من النخبويين الموثوقين ممن عُرفوا بأعوان ماركوس المقربين، بالإضافة إلى الجيش. ونظرا لتمييزه بين أسر طبقة النخبة، عمل ماركوس على تفكيك تلك النخبة القوية التي كونت معارضة قوية. عانت أسر النخبة التي عارضت ماركوس من السجن و/أو مصادرة ثرواتها، في حين احتفظ المتعاونون معه بممتلكاتهم. حافظ الرئيس على ولاء ائتلافه من خلال نظام انتقائي للثواب والعقاب.

على الرغم من اختلاف الهيكل الاقتصادي في ظل نظام الأحكام العرفية عنه في ظل النظام الديمقراطي وتكتلاته الكبيرة، كانت هناك سمة مميزة تتمثل في عدد التكتلات الجديدة التي ظهرت، بالإضافة إلى معدلات النمو الكبيرة. وعلى سبيل المثال، بدأ هرمينيو ديزيني شركة تسمى شركة هرديس للإدارة والاستثمار في العام 1969 بقرض يبلغ 30500 دولار.

التغير والاسنمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجاً

بعد عشر سنوات، ترأس ديزني تكتلاً مكوناً من 50 شركة لها أنشطة في قطاعات متنوعة مثل منقيات التبغ، وقطع الأشجار، والبترو، والسيلوفان، والطاقة الذرية، والعقارات، والتأمين، والخدمات المصرفية، بأصول تصل إلى أكثر من 200 مليون دولار (316: 43-Manapat 1991).

بُنيت تلك التكتلات- مثل الكثير من الإمبراطوريات التجارية المنشأة في الحكومة الديمقراطية السابقة- على المعاملة التفضيلية في الضوابط الاقتصادية والعقود الحكومية، مقابل جزء من الريوع المستقبلية. وبعكس فترة الحكم الديمقراطي، اعتمدت فترة الأحكام العرفية في معاملتها التفضيلية على موظف عمومي واحد- ماركوس. وعلى سبيل المثال، حصلت شركة ديزني الفلبينية لمنقيات التبغ على إعفاء خاص من الضرائب التي وصلت إلى 100 في المائة على منقيات السجائر بأمر شخصي من ماركوس. أعطى الإعفاء ميزة خاصة لشركة ديزني أدت إلى طرد منافسيها من السوق.

كان تخصيص الائتمان الأداة الشائعة الاستخدام لتحفيز الريوع. تمت تلك المعاملة التفضيلية من خلال تسهيل إعادة خصم البنك المركزي ومن خلال «توصية بتسهيل القروض» من المؤسسات المالية التابعة للحكومة. ويمكن توظيف تسهيل إعادة خصم البنك المركزي كأداة لإدارة السيولة، التي يستخدمها معظم البنوك المركزية أو كأداة للسياسة المالية من خلال تخصيص الائتمان لأفضل الأنشطة. وفي عام 1966، وفي ظل أول إدارة ماركوس، جرى إضفاء الطابع المؤسسي على السمة التخصيصية للتسهيلات. تبنّت الإدارة أيضاً نظام تصنيف الأولويات الائتمانية. بحلول السبعينيات، جرى تمديد الائتمان بعشرة معدلات مختلفة إلى برامج خاصة ومتنوعة بالإضافة إلى مشروعات ترعاها الحكومة⁽⁴⁾.

كانت جميع معدلات إعادة الخصم أقل من معدل التضخم، في خمس سنوات فقط من سبع سنوات بين 1973 و 1979، بحيث تقدم الإعانات إلى البنوك المستفيدة و/أو عملائها. تشير دراسة كمية قروض البنك المركزي التي تلقتها البنوك التجارية إلى أن البنوك ليست كلها قادرة على الحصول على إعادة خصم على القروض. ففي دراسة على نظام الصرافة التجارية بالفلبين، اكتشف باتريك ومورينو أن من بين 26 بنكاً، توجد ثلاثة بنوك- بنك مزارعي الجمهورية⁽⁵⁾، شركات الخدمات المصرفية

الفلبينية، وبنك الشركة الدولية- تتلقى القروض من 1978 حتى 1980، بمعدل يصل إلى ضعف قيمتها الصافية في ثلاث سنوات. كما حصلت أربعة بنوك أخرى على قروض أكثر من ضعف قيمتها الصافية في سنة أو اثنتين. أثرت عوامل متنوعة على مبلغ القرض الذي تتلقاه البنوك من البنك المركزي، لكن لا يتضح ما هي الوسائل الاقتصادية الموضوعية التي أدت إلى الاختلافات الجوهرية في الدين بالنسبة إلى نسب الأسهم بين البنوك. عوضاً عن ذلك، يبدو أن الروابط السياسية كانت حرجة⁽⁶⁾. يقدم الجدول 5-6 معدلات الخصم الحقيقي والريوع المقدرة من تخصيص قرض البنك المركزي بمعدلات الخصم الحقيقي السلبي والإيجارات كنسبة من الاستهلاك الحكومي من 1973 إلى 1980⁽⁷⁾. جرى تقدير معدلات الخصم الحقيقية والإيجارات بصيغ تستخدم للقيم الموضحة في الجدول 5.3. كما يوضح الجدول 5.6، أن معدلات الخصم الحقيقية كانت سلبية من 1973 إلى 1980، وكانت المكاسب المقدرة من تخصيص غير السوق للقرض أضافت ما يقرب من 3.495 بيزو لتلك الفترة. كانت تلك الإيجارات أكثر بمقدار عشرة أضعاف إعانات القروض المخصصة خلال فترة عشرين عاماً في ظل الحكم الديموقراطي. لم تكن نسبة إيجارات استهلاك الحكومة من معدلات الخصم السلبي نسبة مرتفعة بقدر الإيجارات الواردة من ضوابط الصرف الأجنبي في الخمسينيات، لكنها كانت كبيرة. في العامين 1974 و1980، وصلت نسبة الإيجارات إلى 7 في المائة من استهلاك الحكومة.

كانت العلاقات السياسية مهمة في الحصول على القرض من المؤسسات المالية الحكومية (GFIs). كشفت لجنة مراجعة الحسابات ولجنة رئاسية للحكومة الرشيدة المعاملة التفضيلية في مجال التمويل بالمؤسسات المالية الحكومية (GFIs). لقد أنشئت الهيئة السابقة بواسطة أمر تنفيذي في العام 1986 لاستعادة «الثروة غير المشروعة التي جمعها الرئيس السابق فرناند ماركوس، وأقارب الأسرة المباشرون، والمرؤوسون والمقربون»⁽⁸⁾. حققت كلتا الهيئتين في الظروف المحيطة بالقروض الممتدة لدى البنك الوطني الفلبيني الذي تسيطر عليه الحكومة والمؤسسات المالية الحكومية الأخرى خلال حكم ماركوس. وفي العام 1980 تعهدت الحكومة بسداد هذه القروض.

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجاً

الجدول (5 - 6): الربوع المقدرة من تخصيص قرض البنك المركزي (1973-1980)

استهلاك الحكومة (%)	الربوع المتحصلة من قرض البنك المركزي ^b ملايين البيزو	معدل الخصم الحقيقي ^a	
1.32	82.25	6.58-	1973
7.16	639.23	28.16-	1974
0.43	48.46	0.76-	1975
1.32	175.04	3.20-	1976
1.21	173.94	3.90-	1977
1.15	185.81	3.33-	1978
3.12	570.06	6.53-	1979
7.33	1620.07	13.66-	1980

a معدل الخصم الحقيقي هو معدل الخصم الاسمي مخصوماً منه التغير بالنسبة المئوية في مؤشر سعر المستهلك.

b انظر ملاحظات الجدول بالنسبة إلى طريقة تقدير ريع قرض البنك المركزي.

معدل الخصم الحقيقي هو معدل الخصم الاسمي مخصوماً منه التغير بالنسبة المئوية في مؤشر سعر المستهلك. b انظر ملاحظات الجدول بالنسبة إلى طريقة تقدير ريع قرض البنك المركزي.

المصادر: بالنسبة إلى معدلات الخصم، ومؤشر سعر المستهلك المستخدم في حساب معدلات الخصم الحقيقية، وقرض البنك المركزي المستخدم في تقدير الإيجارات واستهلاك الحكومة: (CD-ROM) IMF International Financial Statistics.

نظراً لعدم قدرة المستفيدين على مواصلة السداد. في العام 1989، كشفت لجنة مراجعة الحسابات عن ما يقرب من 70 بليون بيزو منحتها مؤسسة مالية حكومية - بنك التنمية الفلبيني- منها 59 بليون بيزو إلى التابعين المقربين من ماركوس. وفي أغسطس 1993، أعلنت اللجنة الرئاسية للحكومة الرشيدة PCGG أن 35 في المائة من أكثر من 200 قرض قيد التحقيق كانت قروضا «مُنحت بأمر رئاسي»⁽⁹⁾. أي إنها

قروض قليلة الرسملة أو ذات ضمانات ضعيفة؛ أي إنها قروض لعملاء مقربين من عائلة ماركوس، و/أو طلبات اقتراض مزودة بملاحظات هامشية من ماركوس تحت موظفي البنك على قبولها.

وتشير الخلاصات التي توصلت إليها اللجنة الرئاسية للحكومة الرشيدة إلى التركيز الشديد للمستفيدين من الريوع. وبحلول أغسطس 1993، رفعت اللجنة الرئاسية للحكومة الرشيدة قضية أمام محكمة سانديغان بايان^(*) المختصة بالنظر في قضايا الفساد والابتزاز، ضد 383 شخصا لاستحواذهم على أصول بطرق غير شرعية. كما اتهم 42 شخصا منهم في محكمة أمريكية بالعمل كواجهات لماركوس في 195 مؤسسة ومشروعا. ويندرج 67 مشروعا من تلك التي ذكرت في القضية المنظورة في الولايات المتحدة ضمن أكبر 300 شركة في الفلبين⁽¹⁰⁾، من بينها أكثر القطاعات الاقتصادية ربحا مثل الصرافة والتعدين والاتصالات.

في حين برأت المحكمة الأمريكية ماركوس في العام 1991⁽¹¹⁾، غير أن هناك سببا قويا يرجح صدق معلومات اللجنة الرئاسية للحكومة الرشيدة، يوجد سبب جيد كي نعتقد أن معلومات اللجنة كانت معلومات صحيحة. على سبيل المثال، في باكورة 1986، اعترف أحد رجال الأعمال قيد التحقيق بتربحة من عقود حكومية كبيرة بأمر من ماركوس وبأنه تولى أمر المجموعة الرئيسية لأصول ماركوس نيابة عنه. واعترف بتنظيم وتشغيل 27 شركة لعائلة ماركوس بتمويل غير مشروع من الخزنة العامة للدولة. ووافق على تسليم كل الممتلكات التي أدارها نيابة عن ماركوس مقابل رفع الحجز القضائي عن شركات عائلته.

هناك سمة مميزة أخرى لنظام اقتسام الريوع أثناء الحكم الديكتاتوري، وهو توزيع حقوق الاحتكار على الأسواق الزراعية الرئيسية عن طريق هيئات سوقية شبه حكومية (Hawes 1987). ففي العام 1974، أصدر ماركوس قرارا يعطي شركة الصرافة الفلبينية (فيلكس) حق احتكار تصدير السكر. وقد سيطر روبرتو بنديكتو، صديق ماركوس، على تلك الشركة (Manapat 1991: 100). وبفضل

(*) Sandiganbayan أو «المدافعة عن الشعب»، وهي محكمة نقض خاصة تشكلت بالأمر الرئاسي رقم 1468 الذي تعدل بالقرار الرئاسي 1606 وبالقانونين رقم 7975 و8249 (10). توجد وثائق من اللجنة الرئاسية للحكومة الرشيدة في القضية الجنائية للولايات المتحدة. قانون إيتراز الأموال للمنظمات الفاسدة (RICO) ضد التابعين إلى ماركوس، وعدنان خاشوقجي وآخرين، 21 أكتوبر 1988 (دراسة غير مطبوعة).

التغير والاسنمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

خلو السوق من مشترٍ سواها، تمكنت شركة فيلكس من فرض السعر الذي تدفعه للمزارعين مقابل محصول السكر. وفي جميع الأحوال، اشترت الشركة السكر بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار الدولية له، مما زاد من أرباح بيندكتو وماركوس ومعاونيهم في مجلس الإدارة.

أنشأ ماركوس في قطاع جوز الهند هيئة جوز الهند الفلبينية، التي تشمل مجلس إدارة يضم ممثلين من القطاع الخاص والحكومي. كانت مهمة الهيئة هي جمع الضرائب من المزارعين واستخدامها في إدارة الاتفاقيات الإقليمية والقومية، وترويج التقنية الحديثة وتمويل مصانع جوز الهند الجديدة. وبدلا من تحسين حياة مليوني مالك، ومزارع مستأجر، ومزارع معدم، ممن عملوا في هذه الصناعة، استولى الرئيس وأحد تابعيه، إدواردو كوجوانكو، على الضرائب المجمعة من المزارعين واستخدمها في دعم البنك المتحد لمزارعي جوز الهند (UCPB) - الذي أسسه كوجوانكو؛ وحصل هذا البنك على حق احتكار تصنيع زيت جوز الهند، الأمر الذي ضمن له أرباحا طائلة. لكن يُقال إن الرئيس حصل على ملايين إن لم يكن بلايين البيزو، هو أيضا. كان في البنك المتحد لمزارعي جوز الهند ما يقرب من 10 في المائة من الأسهم تُدار نيابة عن مستفيدين مجهولين. ويعتقد محققو اللجنة الرئاسية للحوكمة الرشيدة أنها ملك عائلة ماركوس (Wurfel 1988: 259).

وهكذا أدت الاحتكارات الزراعية أرباحا هائلة متجاوزة للمعتاد للأشخاص المقربين. وأنا أقدر ريعو الاحتكار من خلال المعادلة التالية⁽¹²⁾: ريعو صناعة السكر: $R_{s,t} = (1 - (P_{f,s,t}/P_{w,s,t}))^* (X_{s,t})$ ، حيث تشير R_s إلى قيمة الريعو المقدرة من صادرات السكر، أما $P_{f,s}$ فتشير إلى السعر الذي حصل عليه المزارعون مقابل قصب السكر، وتشير $P_{w,s}$ إلى السعر العالمي للسكر، أما X_s فتشير إلى قيمة صادر السكر من الفلبين إلى بقية العالم والعالم الذي تم فيه ذلك. أما بالنسبة إلى ريعو تصنيع جوز الهند: $R_{c,t} = (1 - (P_{f,c,t}/P_{w,c,t}))^* (X_{c,t})$ ، حيث تشير R_c إلى سعر جوز الهند الذي يحصل عليه الفلاحون، وجوز الهند الذي يتم استخلاص زيت جوز الهند منه. ويشير $P_{w,c}$ إلى السعر العالمي لزيت جوز الهند، أما X_c فتشير إلى قيمة جوز الهند المصدر من الفلبين إلى بقية أنحاء العالم وتشير إلى السنة التي حصل فيها ذلك.

ويؤدي تقدير الإيجارات الناجمة عن السلطة الاحتكارية في صناعات السكر وجوز الهند باستخدام هذه المعادلات إلى أرقام مُضخمة لأن نسبة أسعار المزارع إلى الأسعار العالمية لم تُعدّل في ضوء كُلف التجهيز، والنقل، والتسويق نظرا إلى نقص البيانات. لكن نتائج تحليل البيانات لها دلالتها.

ويقدم الجدول (5 - 7) التقديرات الأولية للريوع في تصنيع السكر وجوز الهند. كما يشير الجدول إلى أن إنشاء هيئات التسويق من أجل الصادرات الزراعية خلال نظام الحكم السلطوي حقق أرباحا خيالية لمجلس الإدارة. تزايدت ريوع شركة فيلكس، المحتركة للسكر، من 40.08 مليون دولار العام 1972 إلى 58.82 مليون دولار العام 1974. بلغ ذلك 27 في المائة من قيمة السكر المصدر للخارج في العام 1974. وعلى الرغم من تناقص صادرات السكر بعد عام 1974 نظرا إلى تدهور الأسعار العالمية، فإن أرباح العام 1976 بلغت 59.18 مليون دولار، أي 4.32 في المائة من قيمة السكر المصدر إلى الخارج.

وقد أدى احتكار تصنيع زيت جوز الهند إلى أرباح خيالية؛ حيث تراوحت الريوع بين 65.165 مليون في العام 1975 وأكثر من 486 مليون دولار العام 1979. فقد وصلت تلك الإيجارات إلى معدل 71 في المائة من قيمة صادرات زيت البترول، في الفترة من 1975 إلى 1982. وعند إضافة ريوع الاحتكار الزراعي إلى ريوع التخصيص غير السوقي للقرض، نستطيع أن نرى استمرار ائتلاف ماركوس في الحصول على ريوع تزيد على ريوع الفترة الديمقراطية.

الجدول (5 - 7): ريوع الاحتكار الزراعي لتصنيع السكر وجوز الهند

ريوع تصنيع السكر (R ₁) (ملايين الدولارات)	صادرات السكر R/R (%)	ريوع تصنيع جوز الهند (R ₂) (ملايين الدولارات)	صادرات جوز الهند/ R ₂ (%)	
8.40	26.6	-	-	1972
15.78	38.9	-	-	1973
82.58	76.0	-	-	1974
-	-	165.65	71.93	1975

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

71.35	213.13	32.4	18.59	1976
69.19	285.23	1.5	1.07	1977
67.15	436.86	-	-	1978
65.57	486.86	-	-	1979
76.37	432.92	-	-	1980
74.77	298.89	-	-	1981
73.10	293.17	-	-	1982

• تُقدر ريع الإصلاح الزراعي باستخدام المعادلات التالية: ريع تصنيع السكر:

$R_{s,t} = (1 - (P_{w,s,t}/P_{w,s,t}))^* (X_{s,t})$ ، حيث تشير R_s إلى قيمة الريوع المقدرة من صادرات السكر، أما $P_{f,s}$ فتشير إلى السعر الذي حصل عليه المزارعون مقابل قصب السكر، وتشير $P_{w,s}$ إلى السعر العالمي للسكر، أما X_s فتشير إلى قيمة صادر السكر من الفلبين إلى بقية العالم والعام الذي تم فيه ذلك. أما بالنسبة لريوع تصنيع جوز الهند: $R_{c,t} = (1 - (P_{f,c,t}/P_{w,c,t}))^* (X_{c,t})$ ، حيث تشير R_c إلى سعر جوز الهند الذي يحصل عليه الفلاحون، وجوز الهند الذي يُستخلص منه زيت جوز الهند. ويشير $P_{w,c}$ إلى السعر العالمي لزيت جوز الهند، أما X_c فتشير إلى قيمة جوز الهند المصدر من الفلبين إلى بقية أنحاء العالم وتشير إلى سنة التصنيع.

• المصادر: أسعار مزارع قصب السكر وقيم صادرات السكر: مجلس الفلبين دراسة الموارد الزراعية. سلسلة بيانات عن إحصائيات قصب السكر في الفلبين. مانिला، 1980. أسعار السكر العالمية: رابطة مضارب السكر في الفلبين:

http://www.pasma.com.ph/index.php?option=com_content&view=article&id=1&Itemid=2.

بالنسبة إلى أسعار لب جوز الهند المجفف: مكتب العلوم الزراعية، خلاصة الإحصائيات الزراعية، والسومية والغابات (Quezon City, 1988). بالنسبة إلى الأسعار العالمية لزيت جوز الهند: UNCTAD, Commonly Yearbook 1988 (New York: United Nations, 1989)، بالنسبة إلى قيمة صادرات جوز الهند: قاعدة بيانات إحصائيات تجارة السلع بالأمم المتحدة (<http://comtrade.un.org/>) (db/default.aspx).

5 - 3 - 2 إستراتيجيات ضم أو قمع العناصر غير النخبوية مع احتمالات العنف
 تماشيا مع منطق النظام المقيد، استخدم ماركوس أيضا نظام ثواب وعقاب
 انتقائيا، حتى يفكك قوى المعارضة التي لا تنتمي إلى النخبة. فقد ضم برنامج
 ماركوس للإصلاح الزراعي قطاعات من قواعد دعم الجيش الشعبي الوطني /CPP
 NPA. وبعد إعلان قانون الأحكام العرفية بقليل، أصدر ماركوس القرار (PD 27)
 بتملك مستأجري أراضي الأرز والذرة الأراضي التي يحرثونها. ثم أنشأت الحكومة
 نظاما يُمكن المستأجرين من شراء أراضيهم بالتقسيط، لاسيما أن المناطق التي يُطبق
 عليها القرار (PD 27) هي مساحات يتركز فيها الجيش الشعبي الوطني NPA.
 تعاملت الحكومة مع بقية المنشقين بالقوة العسكرية. تسلت وحدات المخابرات
 العسكرية إلى صفوف الجيش الشعبي الوطني ونشرت معلومات مغلوبة حول
 اختراق التنظيم. أدى ذلك في أواخر السبعينيات إلى القبض على سايهون، مؤسس
 الحزب الشيوعي الفلبيني CPP وعدد من قادة الجيش الشعبي الوطني NPA.
 أدت تلك الإستراتيجية إلى قيام التنظيم بعمليات تطهير ضخمة للأشخاص المشكوك
 فيهم مما أثار ذعر المجندين المحتملين (McCoy 1989: 37).

وعلى الرغم من تلك الانتكاسات التي واجهها التنظيم، استمرت عضوية التنظيم
 في الزيادة، وذلك يرجع إلى سببين. الأول، أنه لم يتم تطبيق برنامج الإصلاح الزراعي
 أبدا. كان من المتوقع أن يؤثر القرار (PD 27) على قرابة 396 ألفا من المزارعين
 على 731 ألف هكتار من الأراضي الزراعية. بحلول العام 1982، تلقى 2353 فلاحا
 سند ملكية 1903 هكتارات من الأراضي الزراعية (Lara & Morales 1990). ثانيا،
 استمرت الظروف الاقتصادية في التدهور، الأمر الذي قدم أرضا خصبة لتنظيم
 الجيش الشعبي الوطني CPP/NPA.

تحولت التوترات حول الأرض والموارد الزراعية في جنوب جزيرة
 مينداناو إلى صراع مسلح بين الحكومة والمسلمين الانفصاليين أثناء فترة الحكم
 السلطوي لماركوس. في أواخر الأربعينيات، لم يمثل المسلمون أو سكان مينداناو
 (قبائل المورو) تهديدا لاستقرار الدولة المستقلة الوليدة. لقد عمد النظام
 الاستعماري الأمريكي إلى تحييد جماعات المورو من خلال حملات عسكرية
 شرسة، بالإضافة إلى استخدام تكتيك «فرق تسد» بين طوائف المسلمين المتفرقة

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

(Abinales 2000: 19 - 20: see also McKenna 1998) فقد انقسم المسلمون آنذاك، كما هي الحال الآن، إلى 10 مجموعات رئيسية، أكبرها ثلاث مجموعات هي الطاوسوغ، والماراناو، والماغوينداناو⁽¹³⁾. وهناك اختلافات شديدة بين تلك الطوائف، فكل طائفة لها لغتها الخاصة، ولها ممارسات اجتماعية وسياسية مختلفة. وبخلاف ديانتهم، لا يوجد شيء مشترك بين تلك الطوائف (Madale 1986).

وإضافة إلى القوة العسكرية، طبق نظام الحكم الاستعماري الأمريكي منهاجا سياسيا لكسب تأييد النخب من طائفة المورو والحفاظ على الاستقرار. تلقى الأمريكيون المساعدة من السياسيين الفلبينيين الذين بدأوا بالمشاركة في الحكومة. أدرك هؤلاء السياسيون المزايا الانتخابية التي تتحق بالدعم الذي حصلوا عليه من المسلمين الذين ناصروا المرشحين، على نحو جمعي (انظر Abinales 2000: 36). وعلى رغم ذلك، فقد وجدت نخب المورو أن الاشتباك السياسي مع العاصمة مفيد، إذ أمن لهم المناصب والموارد التي عززت ألقابهم ومراكزهم.

بدأت بنية الاستقرار في إقليم مينداناو في الضعف بعد أن حصلت الفلبين على الاستقلال، وبعد أن شرعت الحكومة في تطبيق سياسة الهجرة الداخلية إلى إقليم مينداناو نتيجة للاضطرابات الفلاحية في المناطق المكتظة بالسكان حول إقليم مانيلا. قلل النظام نسبة الأغلبية المسلمة في إقليم المورو في أول عقدين في الفترة التالية للحرب عن طريق إعادة توطين الفلبينيين المسيحيين في مينداناو. وعلى سبيل المثال، كانت الكثافة السكانية للمسيحيين في مركز إقليم مينداناو في عام 1948 نحو 0.07 مليون، وبحلول 1970 بلغ عددهم 3.2 مليون (McKenna 1998). لقد هُمّش المسلمون في فترة ما بعد الحرب، حتى أصبحوا أقلية في أرض كانوا السواد الأعظم بها.

لقد أدى تدفق المسيحيين على إقليم مينداناو إلى صراعات على ملكية الأراضي (Gowing 1979). وأصبح النزاع على ملكية الأراضي سببا في أحداث العنف وبداية تهديد استقرار الإقليم (Costello 1984). ظهرت بوضوح الخلافات الاقتصادية المتزايدة بين المسيحيين والمسلمين حيث قوبلت جهود المسلمين بطلب تعويضات من العاصمة بالرفض (McKenna 1998).

وفي الفترة من عام 1946 وحتى 1970 هدأت هذه التوترات بفضل مشاركة نخب المورو في انتخابات مناصب الحكومة المحلية والقومية. وأصبحت الانتخابات

ساحة جديدة لبطش النفوذ السياسي والاقتصادي بين نخبة المورو. وعلى الرغم من ذلك، كانت ثمار السياسات الانتخابية مقصورة على النخبة الحاكمة التي ركزت على السعي وراء النفوذ السياسي خلال الانتخابات وأهملت مسؤولياتها تجاه المصلحة العامة في الفترات الواقعة بين الدورات الانتخابية.

وأدى سخط العامة المتزايد على المشكلات الاقتصادية والسياسية إلى مقاومة مجموعة من المسلمين المتعلمين للدولة. وفي العام 1971، أسس نور ميسواري الجبهة الوطنية لتحرير المورو (MNLF)، بحثاً عن موطن جديد للمورو، تحكمه دولة المورو وتركز على احتياجاتهم. شنت «الجبهة الوطنية لتحرير المورو» (MNLF) حملة انفصالية عنيفة بدعم من دول إسلامية مختلفة من العام 1971 حتى العام 1976. وفي العام 1976، أجبر التنظيم حكومة ماركوس على الجلوس إلى مائدة التفاوض لتقليل تفاقم التكلفة الاقتصادية والسياسية للصراع. استضافت الحكومة الليبية على أراضيها المفاوضات بين الحكومة الفلبينية والجبهة الوطنية لتحرير المورو. أثمرت المفاوضات عن اتفاقية طرابلس التي وضعت خارطة طريق للاستقلال في إقليم مينداناو الذي تقطنه أغلبية المسلمين في الفلبين.

لكن انتصار الجبهة الوطنية للتحرير (MNLF) كان قصير الأمد. فقد نشبت الخلافات بين الحكومة الفلبينية والجبهة الوطنية لتحرير المورو على تنفيذ الاتفاقية. إذ طلبت الحكومة إجراء استفتاء عام على الاتفاقية في مينداناو. وأثار هذا الطلب شكوك الجبهة حول التزام الحكومة بتنفيذ الاتفاقية، خاصة أن المسيحيين كانوا يشكلون الغالبية في هذا الإقليم آنذاك. دعت بعض الفصائل داخل جبهة التحرير إلى العودة إلى الكفاح المسلح وشكلت جبهة الإسلامية لتحرير المورو (MILF)، ونجحت استراتيجية حكومة ماركوس الاسترضائية في إضعاف الجبهة الإسلامية لتحرير المورو، لكنها لم تفض إلى سلام. وظلت الجبهة الإسلامية لتحرير المورو تروج للكفاح المسلح، حتى بعد سقوط ماركوس بزمن طويل.

5 - 3 - 3 انهيار ائتلاف ماركوس

في النهاية، انهار النظام السياسي الذي وضعه ماركوس العام 1986. ما الذي أدى إلى هذه النهاية؟ كانت الموارد الرئيسية للدخل في الفلبين هي الصادرات الزراعية

التغيير والاسنمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

والقروض الأجنبية، كما ذكرنا فيما سبق. استخدم الرئيس معظم تلك الموارد للحفاظ على الدعم السياسي. في باكورة الثمانينيات، قوض ارتفاع معدلات الفائدة العالمية هذا التوازن. انخفضت أسعار السلع بنسبة 50 في المائة (Lindsey 1984: 1192). علاوة على ذلك، قل صافي التدفقات المتوسطة ورأس المال الطويل الأجل بنسبة 8.22 عن تدفقات العام السابق، بينما تسرب رأس المال القصير الأجل إلى الخارج بمعدل بلغ 607 ملايين دولار لأول مرة منذ إعلان الأحكام العرفية. أدت تلك الصدمات الخارجية إلى انكماش عائدات الدولة، واضطرت الحكومة إلى سحب بعض المزايا التي قدمتها لأعوان الرئيس. خففت الحكومة القيود المفروضة على المنتجات المتنوعة. فأوقفت ضريبة جوز الهند التي كانت موردا رئيسيا للريوع بالنسبة إلى ماركوس ومعاونيه في يناير العام 1981. وفي محاولة منه لاحتواء أعوانه أعاد ماركوس ضريبة جوز الهند بعد شهر واحد. لكن في ظل الضغط الذي مارسه مسؤولو الإحصائيات المالية الدولية في صندوق النقد الدولي لدفع البلاد باتجاه التحرير الاقتصادي، قررت الحكومة وقف الضريبة مرة أخرى في أغسطس 1982 (Montes 1985: 112 - 13). حاول ماركوس الحفاظ على علاقة التواطؤ بينه وبين أعوانه الذين أدركوا مدى خطورة ذلك عليهم، فبدأوا بسحب دعمهم له.

تلقى النظام ضربة رئيسية من ديوي دي Dewey Dee، الذي ترأس أربع شركات غزل ونسيج وكان عضوا في مجلس إدارة ثلاثة بنوك. هرب ديوي دي من البلاد في 8 يناير 1981، تاركا ما يقرب من 67 مليون دولار من الديون (Haggard 235: 1990). أدت فعلة ديوي دي إلى سحب جماعي للودائع والأرصدة في عدد من البنوك والمؤسسات الاستثمارية. اضطرت الحكومة إلى تقديم المساعدة للبنوك والمؤسسات الاستثمارية ولشركات أعوان الرئيس المتأثرين بالتشوش الاقتصادي، وذلك لدعم استقرار الاقتصاد. تدهورت معدلات النمو الحقيقية من 4.3 في المائة إلى 9.1 في العام التالي (Dohner & Intal 1989: 173).

عاد بنينو أكوينو (نينوي)، خصم ماركوس وزعيم الحزب الليبرالي القديم، إلى الفلبين في العام 1983 في محاولة منه لاستغلال الأزمة الاقتصادية للإطاحة بماركوس بعد ثلاث سنوات من نفيه إلى الولايات المتحدة. قُتل أكوينو في ميناء مانिला قبل أن تطأ قدماه تربة الفلبين، الأمر الذي أدى إلى مظاهرات مناهضة للنظام وتزايد

نشاط المعارضة. دفعت تلك الأحداث ماركوس - الذي كان يحاول إضفاء الشرعية على حكمه - إلى الدعوة إلى انتخابات برلمانية في العام 1984. فاز ماركوس ومؤيدوه بأغلبية كبيرة من المقاعد، نظرا إلى مقاطعة المجموعات المعارضة للانتخابات، ولتزوير الانتخابات وضخامة النفقات العامة.

أدت زيادة الإنفاق الحكومي أثناء فترة الحملة الانتخابية إلى معدل تضخم سنوي بلغ 3.50 في المائة. قد تكون تلك المعدلات أقل من معدلات التضخم في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، غير أنها تعد معدلات كبيرة إذا ما قورنت بمعدل السنوات الثلاث السابقة عليها، والذي بلغ 9.10 في المائة (Dohner & Intal 1989: 173). وجدت شركات أخرى تابعة لأعوان الرئيس صعوبة في دفع ديونها الضخمة: لذلك أخذت الحكومة الشركات وعرضتها للبيع. بحث ماركوس عن مؤيدين جدد. لكنه لم يستطع التعهد بتوزيع ثروة أو تقديم مكافآت، نظرا إلى تدهور الحالة الاقتصادية سريعا. لذلك لم يكن لدى النخبة الرغبة في التنافس من أجله. جاءت الضربة الأخيرة التي تلقاها نظام ماركوس عندما انضم وزير الدفاع خوان بونسي إنريلي، والجنرال فيديل راموس وطوائف عسكرية داخل الجيش إلى العناصر غير المتواطئة مع ماركوس في ثورة سلمية استمرت أربعة أيام جاءت بكورازون أكوينو إلى السلطة.

ساهم الانقسام في صفوف الجيش - الذي كان نتيجة لأفعال ماركوس - في الإطاحة به. سيطرت حكومة مدنية، فعليا، على الجيش الفلبيني في الفترة التالية للاستقلال. لم يتحد الجيش في الفترة من 1946 حتى 1972 الحكومة المدنية، كانت هناك محاولات قليلة لإسقاط النظام الديمقراطي (McCoy 1999: 28). بحلول 1986، أسفرت سياسته لدعم العائلة والمشركات الإثنية وروابط ضباط الاحتياط عن تسييس الجيش وظهور بعض التوترات بين فيالق الضباط (McCoy 1999: 28).

زادت التوترات بين الضباط الذين لم يستفيدوا من رعاية ماركوس حيث زادت حدتها بعد اغتيال زعيم المعارضة بنينو أكوينو 1983. ظهرت احتجاجات حاشدة بعد مقتل أكوينو، الأمر الذي أدى إلى إقدام بعض الضباط، علنا، على إنشاء جماعة تدعى «حركة إصلاح القوات المسلحة» (RAM). وأدى انقسام العسكريين إلى قيام

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

حركة «إصلاح القوات المسلحة» بمحاولة انقلاب عسكري في فبراير 1986؛ نظرا إلى انكشاف غطاء المتآمرين، قبل ذلك انهار الانقلاب. ولحسن الحظ، تدخل مؤيدو كورازون أكوينو لحماية المتآمرين واستطاعوا الإطاحة معا بنظام ماركوس من خلال ما يذكر الآن بأنه ثورة سلطة الشعب في 1986.

5 - 3 - 4 الآثار المترتبة على ذلك

يرى البعض أن اغتيال نينو أكوينو كان بداية النهاية لحكم ماركوس، لكنني أعتقد أن بداية النهاية بالنسبة إلى ماركوس كانت الأزمة الاقتصادية التي سببها النظام الاقتصادي الدولي. لقد كشفت الأزمة الاقتصادية الطبيعة الدقيقة للعلاقة بين ماركوس ومعاونه. كانت طبيعة هذه العلاقة هي السبب في انهيار نظام ماركوس والأنظمة السلطوية الأخرى في المنطقة، لكن استطاعت كوريا الجنوبية وتايوان الصمود أمام تلك التطورات في النظام الدولي.

وفي الحقيقة، فقد وقع ماركوس أسير حلقة مفرغة. ساهمت الريع الضخمة في تعزيز صدقية الاتفاق بين ماركوس ومعاونه. ونظرا إلى تدهور تلك الريع نتيجة للتغيرات التي شهدتها الاقتصاد الدولي، تراجعت صدقية تلك الاتفاقيات، مما حمل معاوي الرئيس على الانسحاب. ضعف حكم ماركوس، وتضاءل حجم الريع المحتملة. لذلك، كان سقوط حكم ماركوس نتيجة لفشله في إنشاء مؤسسات تستطيع أن تضمن لمعاونه بعض المكافآت بعد الركود الاقتصادي.

5 - 4 فترة الحكم الديمقراطي بعد حكم ماركوس (1986 - حتى الآن)

نُفي فردناند ماركوس في 25 فبراير 1986 - بعد أن حكم الفلبين 25 عاما - وحلقت كورازون أكوينو اليمين كرئيسة للبلاد. قذفت بأكوينو إلى السلطة تظاهرات جماهيرية حاشدة، يشار إليها الآن باسم ثورة سلطة الشعب في العام 1986. دعم هذه الثورة ائتلاف ذو قاعدة جماهيرية كبيرة تتضمن منظمات تقدمية، والطبقة المتوسطة الحضرية، والنخب الاقتصادية المعارضة لحكم ماركوس، والكنيسة، وبعض طوائف الجيش. وقد لا يثير الدهشة أن تتوقع كل مجموعة أن تكون جزءا من الائتلاف الحاكم في النظام الاجتماعي الجديد.

5 - 4 - 1 ائتلاف ما بعد ماركوس

بدا الائتلاف الحاكم في السنوات الأولى له كأنه أكبر من أي ائتلاف سابق. تضمنت حكومة أكوينو الانتقالية زعماء لحركات اجتماعية تقدمية، وممثلي مصالح النخبة، وقادة الطوائف العسكرية التي عارضت حكم ماركوس. عكس تشكيل اللجنة التي سُكِّلت لإعادة كتابة الدستور القاعدة الجماهيرية الواسعة التي تدعمها. تم التصديق على الدستور الجديد العام 1987، لكنه تضمن سمات عديدة من دستور ما قبل الأحكام العرفية الذي سمح للسياسيين التقليديين الذين يمثلون أسر النخبة من السيطرة على الحياة السياسية. وعلى الرغم من ذلك، تضمن الدستور الجديد بنداً قد يعزز التمثيل الأوسع في الهيئة التشريعية. ينص الدستور على أن تخصص 20 في المائة من مقاعد مجلس النواب بنظام قائمة الأحزاب. ومن المتوقع أن تحظى المنظمات القطاعية لغير النخبة بفرصة أفضل للتمثيل في الهيئة التشريعية، إذا أتيحت الفرصة للناخبين للتصويت للأحزاب بدلاً من المرشحين الفرديين في الدوائر ذات العضو الواحد. دعا الدستور أيضاً إلى لامركزية السياسة المالية للحكومات المحلية وإلى دمج المنظمات غير الحكومية في المجالس المحلية التي سُنَّشاً فيما بعد. وأخيراً يحظر الدستور تأسيس سلالات سياسية⁽¹⁴⁾، ولكن الكونغرس - وهو ما سنتناوله في القسم التالي - هو الذي تعين عليه أن يضع تعريف مصطلح السلالات السياسية، بالإضافة إلى تحديد إجراءات لتطبيق ذلك البند. وهدف ذلك البند هو منع الأسر التي كانت تسيطر على الحياة السياسية في فترة ما قبل الأحكام العرفية من السيطرة على فترة ما بعد حكم ماركوس.

وانفتحت أكوينو حتى على المتمردين الشيوعيين الذين لم يشاركوا في الثورة، والذين اختاروا البقاء على هامش الأحداث، لأنهم اعتبروا أن الصراع بين ماركوس وأكوينو «هو مجرد سياسات داخلية بين النخبة» (David 1996: 10). تفاوضت أكوينو على وقف إطلاق النار مع الشيوعيين وأطلقت سراح المئات من المعتقلين، ويشمل ذلك خوزيه ما، زعيم الحزب الشيوعي الفلبيني (CPP)، وبرنابي بوسكايينو، قائد الجيش الشعبي الجديد، الذراع العسكرية للحزب الشيوعي الفلبيني (CPP). وأنشأت أكوينو لجنة رئاسية لحقوق الإنسان للتحقيق في شكاوى الأفراد الذين عانوا من عسف الشرطة والجيش في عهد ماركوس. كما تناولت أكثر القضايا إلحاحاً

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الغلبين نموذجا

بالنسبة إلى مؤيدي الشيوعيين، وهي قضية الإصلاح الزراعي. فقد أصدرت أكوينو أمرا تنفيذيا يعلن أن جميع الأراضي الزراعية تخضع للإصلاح الزراعي بصرف النظر عن المحصول المزروع.

ونظرا إلى تضارب المصالح بين الجماعات المختلفة في ائتلافها، أصبح واضحا أنه يجب على أكوينو أن تضيّق من قاعدة مؤيديها حتى توطد نظام الحكم الجديد. وفي النهاية، اختارت أكوينو أن تفضل النخبة الاقتصادية والجيش إلى حد ما. حافظت الحكومات المتعاقبة على هذا الائتلاف. بينما كان هناك تمثيل للمنظمات التقدمية التي كانت تمثل الفقراء والقطاعات المهمشة من المجتمع فيما سبق، غير أن دورها بات محدودا في العملية السياسية.

أجبرت أكوينو على إدراج الجيش في الائتلاف الحاكم لأنه رفض البقاء في ثكناته. واجهت أكوينو في أول ثلاث سنوات لها بالمنصب محاولات انقلاب كثيرة من طوائف متنوعة داخل الجيش. بعضها كان من مؤيدي ماركوس والبعض الآخر كان جزءا من الثورة ضد ماركوس. لكنهم كانوا يشتركون في سخطهم المتزايد على الظروف الحالية للجيش وسياسة أكوينو تجاه المتمردين الشيوعيين (Abinales 1987). فقد أثارت التحقيقات التي تجريها اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان قلق بعض أعضاء الطوائف العسكرية المتمردة لتورطهم في إساءة استخدام السلطة العسكرية في ظل قانون الأحكام العرفية. وشجع الخلاف المتزايد بين أكوينو ووزير الدفاع إنريلي - الذي كان أحد كبار المسؤولين عن إنفاذ نظام قانون الأحكام العرفية قبل أن يقود المتمردين العسكريين ضد ماركوس في 1986.

ولكي تتجنب أكوينو الإطاحة بالنظام الديمقراطي الجديد، تبنت حكومتها إصلاحات مؤسسية لزيادة السيطرة المدنية على الجيش. تم الفصل بين الشرطة والجيش، واقتصر دور الجيش على الدفاع عن الدولة ضد الاعتداءات الخارجية فقط. استعاد الكونغرس السلطة الرقابية على خزائنة وزارة الدفاع والترقيات العسكرية والتعيينات (Hernandez 2007). وعلى أي حال، فقد راحت الحكومة تسعى إلى استرضاء الجيش مع كل انقلاب. بنهاية فترة ولاية أكوينو في المنصب، قامت برفع المرتبات العسكرية، وألغت محادثات السلام مع الشيوعيين، ووافقت على نشر مجموعات شبه عسكرية تساعد الجيش في الحرب ضد الشيوعيين.

في حين استُخدمت طوائف الجيش العنف (والتهديد به) لضمان مكانتها في الائتلاف، استخدمت النخبة الوسائل الدستورية لترسيخ مكانتها. عُقدت انتخابات الكونغرس والانتخابات المحلية في العامين 1987 و1988 على التوالي، واستطاعت الأسر التي كانت تسيطر على السياسة في فترة الأحكام العرفية أن تسيطر مرة أخرى. فالمنتخبون لمجلس النواب، سبق لـ 82 في المائة منهم شغل مناصب عامة أو كان لهم أقارب من ذوي المناصب. كانت هناك وجوه جديدة على المستوى المحلي، لكن المرشحين الذين ينتمون إلى أسر ذات نفوذ سياسي مثلوا 56 في المائة ممن انتخبوا لمناصب بالحكومة المحلية (Gutierrez et al. 1992). حتى السياسيون الذي شغلوا مناصب في ظل حكم ماركوس رُشِّحوا لمناصب في الهيئة التشريعية كأعضاء في الحزب السياسي - Kilusang Bagong Lipunan - الذي أسسه ماركوس أثناء فترة حكمه (Putzel 1999).

ضمنت النخبة موقعها المهيمن في النظام عن طريق تمهيع الأحكام في دستور العام 1987 التي كان من شأنها زيادة قوة الحركات الاجتماعية التقدمية. أولاً، فالتشريع الذي أصدره الكونغرس والذي ترجم الأصوات الشعبية إلى مقاعد لمصلحة المكون الحزبي للمجلس التشريعي يجعل من الصعب على العناصر غير النخبوية كسب مقاعد كافية للتأثير في العملية السياسية. وتنص القوانين على تخصيص ممثل واحد لكل حزب لكل 2 في المائة من مجموع الأصوات، بحد أقصى ثلاثة مقاعد. وهذا الحد الأقصى المقرر بثلاثة مقاعد يعني إهدار أي أصوات تحصل عليها الأحزاب، أكثر من 6 في المائة. وهذا القانون يمنع ظهور حزب تقدمي قوي يمكنه أن يفوز بـ 20 في المائة من المقاعد في الهيئة التشريعية.

ثانياً، لم تُمكن الهيئة التشريعية من تنفيذ البند الدستوري الذي يقضي بحظر الأسر السياسية. وبعد مناقشات قليلة، تمت جدولة القرار في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. واليوم، يخدم أكثر من 60 في المائة من أعضاء مجلس النواب مع وجود أقاربهم، في الوقت نفسه، في مناصب منتخبة أخرى (Coronel 2004). يُعتبر المنصب الانتخابي وسيلة لإثراء أسرة العضو ولحماية مصالح الأسرة الاقتصادية.

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

ثالثا، ينص قانون الحكومة المحلية (LGC) الذي أقره الكونغرس وفقا لتوجيهات دستور 1987، على مشاركة المنظمات غير الحكومية في العديد من المجالس المحلية واللجان. كما يشترط أيضا تبني النظام المشابه لنظام القائمة الحزبية على المستوى القومي، حتى يتم تمثيل القطاعات المجتمعية التي لا تنتمي إلى النخبة في الهيئة التشريعية. على الرغم من ذلك فإن تطبيق قانون الحكومة المحلية يتسم بالتفاوت وعدم الاكتمال (Capuno 2005)⁽¹⁵⁾.

تمكنت النخبة أيضا من التهرب من محاولات تطبيق الإصلاح الزراعي. في العام 1988، أقر الكونغرس أكثر قوانين الإصلاح الزراعي تقدما حتى الآن. الهدف من البرنامج الشامل للإصلاح الزراعي (CARP) هو إعادة توزيع 10 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية، على أربعة ملايين مزارع فقير، يمثلون 80 في المائة من السكان المعتمدين على الزراعة (Borras 2005). وما أثار دهشة النقاد، أن المشروع حقق النجاح في أول عشر سنوات له. وبحلول العام 1999، أعادت الحكومة توزيع نحو 60 في المائة من النسبة المستهدفة، مما نتج عنه زيادة دخل كل فرد من المزارعين المستفيدين (Borras 2001, Reyes 2002).

شهد البرنامج نجاحا نسبيا في السنوات الأولى له، لكن معظم الأراضي التي أعادت الحكومة توزيعها كانت مناطق استيطانية، أو عقارات، أو أراضي مملوكة للحكومة غير مثيرة للجدل وتحتاج إلى تمويل أقل. منذ ذلك الحين، تباطأت عملية إعادة التوزيع نظرا إلى الخلافات القانونية المتعلقة بتغطية تقييم الأرض ومقاومة الملاك والقيود على خزانة الحكومة (Balisacan 2007). يلاحظ بوراس (2005: 101): «أن الكونغرس قرر خفض الميزانية السنوية المخصصة للبرنامج الشامل للإصلاح الزراعي (CARP).

5 - 4 - 2 الربوع في فترة ما بعد ماركوس

شهدت الفلبين إصلاحات اقتصادية ضخمة منذ استعادة الديمقراطية. في الحقيقة، بدأت بعض الإصلاحات في ظل حكم ماركوس عندما أصبح جليا أنه لم يعد من الممكن أن تستمر الدولة في استراتيجية تنمية تقوم على الاستدانة. وقد لاقت الإصلاحات بعض النجاح، غير أنه ظهرت أنواع جديدة من الربوع للحفاظ على الائتلاف الحاكم.

واليوم، تتراوح التعريفات بين 3 و10 في المائة بعد أن بلغت مستويات تتجاوز 100 في المائة (Medalla 2002). تدهورت معدلات الحماية الفعالة من 29 في المائة في العام 1990 إلى 6 في المائة في العام 2004 (aldaba 2005). استخدمت الحكومة نظام معدلات صرف أكثر مرونة منذ 1984. نزلت فروق قيمة السوق السوداء بالنسبة إلى أسعار الصرف من معدل 10 في المائة في أثناء الحكم السلطوي في عهد ماركوس إلى 4 في المائة للسنوات من 1984 إلى 1999.

خُففت القيود على دخول البنوك إلى الاقتصاد الفلبيني وعلى إقامة فروع لها⁽¹⁶⁾. والآن، فإن معدلات الفائدة على جميع الودائع والقروض تتحدد، أساساً، بقوة السوق (Milo 2002). يجب أن يوافق أغلبية المديرين في البنك على قروض المديرين، والضباط، وأصحاب النفوذ، وغيرهم من ممثلي المصالح ذات الصلة^(*). ويتطلب قانون البنوك العامة الجديد (RA 8791) أن يكون بين أعضاء مجالس الإدارة مديران ليسا من الضباط وليسا من موظفي البنك أو من مصالح ذات صلة. كما يتطلب قانون البنوك العامة الجديد (RA 8791) أن يُبلغ البنك المركزي بقروض الفئات المذكورة في المديرين أو الضباط أو المصالح ذات الصلة (قروض DOSRI) إلى البنك المركزي⁽¹⁷⁾.

لقد حررت العديد من القطاعات الاقتصادية منذ أوائل التسعينيات. وقبل التحرير كانت الخطوط الجوية المحلية تحت السيطرة الاحتكارية لشركة نقل وطنية واحدة، وهي الخطوط الجوية الفلبينية (PAL). اليوم، تتنافس ست شركات نقل جوي على حركة المسافرين، وعلى تقليل أسعار الرحلات الجوية وتحسين جودة الخدمة⁽¹⁸⁾. وفي قطاع النقل النهري نمت قدرة الأسطول المحلي الناقل للركاب والبضائع، فموا ملحوظاً، بينما تراجع متوسط عمر أسطول بضائع الركاب (Austria 2002). أما في مجال قطاع الاتصالات «فقد اقتصر المنافسة على مشغلين اثنين في السوق الجغرافي نفسه» (Seráfica 2002: 161)، وحظي المستهلكون بخدمة أفضل.

(*) وفق ما تنص عليه التعريفات التي يشار إليها باسم DOSRI loans، في المادة الفرعية 326.1 الصادرة بتاريخ 15 مارس 2004، والتي تقضي بأن تكون معاملات الفئات المشار إليها، متماشية مع قواعد التعامل التجاري ومحقة لمصلحة البنك الذي يقدم القروض. [المحرراً].

الجدول (5 - 8): مؤشرات السوق المختارة (1960-2008)

2008-1986	1985-1971	1971-1960	
4,05	3.44	4.97	نمو إجمالي الناتج المحلي (سنويا %)
1,84	0,47	1.87	نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي (سنويا %)
4,74	4,55	6.30	الزراعة، القيم المضافة (إجمالي الناتج المحلي %)
18.71	27.15	27.93	التصنيع، القيمة المضافة (إجمالي الناتج المحلي %)
23.38	25.48	24.39	الخدمات، إلخ، القيمة المضافة (إجمالي الناتج المحلي %)
48.68	36.17	40.79	

المصادر:

World Bank World Development Indicators (Accessed online May 1, 2010
(<http://data.worldbank.org/>)

أزالت تلك الإصلاحات معظم الريوع التي ساندت ائتلاف ماركوس، كما هو موضح في الجدول 5-8. غير أن هيكل الاقتصاد والأداء الإجمالي له تغيرا قليلا، فقد ازداد إجمالي الناتج المحلي بمعدل 4 في المائة منذ استعادة الحكم الديمقراطي في العام 1986. كانت الأرقام المناظرة للمرحلة الديمقراطية بعد الاستقلال والفاصل الاستبدادي هي 5 بالمائة و3,4 بالمائة، على التوالي. تدهورت نسبة الناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي من 27,9 في المائة إلى 18,7 في المائة، لكن لم يزد الإنتاج الصناعي.

وربما يكون أحد أسباب تدهور الأداء الاقتصادي هو استمرار البحث عن ريوع احتكارية. فعلى الرغم من التحرير الواسع النطاق للتجارة، يظل قطاع التصنيع الوطني مركزا بشكل كبير، ما أدى إلى زيادة هوامش سعر التكلفة. لقد ازداد معدل التركيز المحدد بأربع شركات بالنسبة إلى الصناعة ككل، من 70 في المائة عام 1988 إلى 80 في المائة في عام 1998 (Aldaba 2005). ومازال تركيز الملكية في القطاع المالي مثيرا للقلق. ازداد مؤخرا تركيز الأصول في عمليات الدمج بين البنوك التجارية

الوطنية. شكلت أكبر خمسة بنوك وطنية في البلاد قبل 1994 نحو 50 في المائة من إجمالي أصول القطاعات. تدهورت هذه الحصة إلى 37 في المائة مع تخفيض القيود على دخل البنك، لكنها ازدادت إلى نحو 50 في المائة بعد عمليات الدمج الأخيرة في الصناعة (Pasadilla & Milo 2005).

ظلت الخدمات الجوية الدولية مقصورة على شركة الخطوط الجوية الفلبينية، وذلك لمعارضة الحكومة تحرير حقوق النقل الجوي الدولي (Austria 2002). ظلت أسعار هوامش سعر التكلفة مرتفعة في صناعة النقل البحري على الرغم من إلغاء القيود بشكل كبير لأن شركة واحدة تسيطر على تلك الصناعة من بين ثلاث شركات رئيسية. وكما جاء في Austria (2002): «يبدو أن اللاعبين الرئيسيين كانوا قد قسموا السوق فيما بينهم». يسيطر مشغل واحد على 50 في المائة من الخطوط الرئيسية، كما يحتكر 59 في المائة من الخطوط الثانوية و78 في المائة من خطوط المستوى الثالث.

3-4-5 شروط عتبة الانتقال

حدث تحرير سياسي واقتصادي كبير في الفلبين في العام 1986. فهل صارت الدولة أقرب إلى العتبة الواقعة بين النظام المقيد والنظام المفتوح؟ يعتقد كل من نورث، وواليس، ووينغاست (2009) أن هناك ثلاثة شروط يجب تحقيقها قبل الانتقال من الاقتصاد المقيد إلى الاقتصاد المفتوح. تتمثل «شروط عتبة الانتقال» هذه فيما يلي: (1) سيطرة الدولة على المسؤولين عن العنف المحتمل؛ (2) وجود منظمات طويلة العمر، وتشمل الدولة ذاتها، و(3) سلطة القانون بالنسبة إلى النخبة. ويبدو أن الفلبين اليوم على مقربة من تحقيق تلك الشروط إذا ما قورنت بفترة الحكم السلطوي لماركوس. غير أنه ربما تكون الدولة أبعد عن ذلك الهدف إذا ما قورنت بالفترة التالية لاستقلال الفلبين في العام 1946.

1-3-4-5 السيطرة على المسؤولين عن العنف المحتمل

لا تستطيع الحكومة أن تسيطر على العنف المحتمل اليوم كما كان الأمر عليه في الفترة من 1946 إلى 1972، فقد أصبحت سيطرة الجيش على الحياة

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الغلبين نموذجاً

المدنية ضعيفة، واستمرت النزاعات المسلحة مع الشيوعيين المتمردين والمسلمين الانفصاليين على نحو متقطع. كما تشكلت جماعات حراسة الأحياء نتيجة لهجمات المتمردين وتزايد نسبة الجريمة. وبدأت تظهر الجرائم المرتبطة بالانتخابات.

وكما ذكرنا آنفاً، فقد ترسخت لدى الجيش الفلبيني بعد الاستقلال «فكرة السيادة المدنية مع تجنب التورط في الحياة السياسية بصفة عامة» (McCoy 1999: 28). لقد سيس ماركوس الجيش، فوظف قوات للقيام بالاعتقالات السياسية، وتعذيب وقتل المنشقين، وقمع المظاهرات ودعم حكمه الديكتاتوري. وفي المقابل، سمح للضباط المخلصين بالمشاركة في أنشطة تحصيل الریوع من خلال التهريب والتنازلات غير القانونية (Karnow 1989).

وعلى الرغم من استعادة الحكم الديمقراطي في العام 1986، فإن بعض طوائف الجيش رفضت الخضوع للسيطرة المدنية. حاول الجيش في عهد أكوينو القيام بستة انقلابات، غير أنه لم ينجح أي منها، فكرس الجيش الشعور بأنه مصدر تهديد محتمل تجاه النظام. في حين لم تشهد الإدارات التالية لراموس وإسترادا أي محاولات انقلاب عسكري، بيد أن إدارة الرئيسة أرويو واجهت انقلابين عسكريين خطيرين بالإضافة إلى عدة محاولات انقلابية محدودة.

لم تستمر الانقلابات العسكرية بعد أكوينو في التكرار خلال فترة راموس، لأن راموس كان رجلاً عسكرياً في المقام الأول، كما أنه أصدر عفواً غير مشروط عن الانقلابيين والمتمردين في الجيش (Hernander 2007). ومن أهم أسباب اختفاء التوترات العسكرية في عهد راموس غياب الدعم الشعبي للحل العسكري لمشكلات البلاد. وتوضح الدراسات الاستقصائية أن تلك الفترة «أظهرت الدعم الحاشد لمناصرة أكوينو ومعارضة مدبري الانقلاب» (Mangahas 2009). إضافة إلى ذلك كانت غالبية الجيش تساند الحكومة المدنية لإنجاح جهودها للتغلب على محاولات الانقلاب التي يديرها زملاؤهم المجندون المنتمون إلى تشكيلاتهم.

حالياً، لا توجد مخاطر تدخل عسكري، وربما لا يشعر العامة بالرضا تجاه الحكم الديمقراطي، لكنهم لا يثقون بقدرة الجيش على فعل ما هو أفضل مما يقدمه المدنيون. وعلى الرغم من ذلك، فقد خلقت محاولات الانقلاب العسكري

ضد أكونيو وأرويو حكومة مدنية تراعي احتياجات الجيش. لقد استوعبت جميع الإدارات حتى الآن بعض مطالب مدبري الانقلاب على الأقل، مما يشكل سابقة غير صحية. فقد سعى الرؤساء منذ عهد راموس إلى إعطاء ضباط الجيش حصة في الحكم المدني، عن طريق تعيين الجنرالات المتقاعدين في مجلس الوزراء، وكذلك بتعيينهم في مناصب قيادية دبلوماسية وبيروقراطية وفي شركات الدولة. وعينت الرئيسة أوريو ستة جنرالات على الأقل في مجلس الوزراء الحالي. كما عينت العديد من الجنرالات على رأس هيئات تشريعية وهيئات أخرى بالإضافة إلى وظائف السفراء⁽¹⁹⁾ (Boehring 2009).

وهناك تحديات أخرى، في مجال العلاقات المدنية-العسكرية، من شأنها أن تضعف سيطرة الحكومة المدنية على الجيش. أولاً: يستمر السياسيون والاقتصاديون من النخبة في اللجوء إلى الدعم العسكري لمصلحة أغراض خاصة (Hernandez 2007: 93). وعلى سبيل المثال، يستخدم الرجال الأقوياء رجال الشرطة كجيوش خاصة لتعزيز مصالحهم الخاصة (Kreuzer 2009). ثانياً، أجل استمرار الصراعات المسلحة ضد المتمردين الشيوعيين والمسلمين الانفصاليين عملية الفصل بين الشرطة والجيش. فقد ظل الجيش متورطاً في تلك الصراعات الداخلية، إضافة إلى عدم وجود تشاور بين القادة المحليين والمسؤولين المدنيين. ثالثاً، نظراً لمحدودية الموارد، عادت الحكومة إلى استخدام الوحدات شبه العسكرية-الوحدات الجغرافية للعناصر المدنية المسلحة (CAFGU)- في معركتها ضد المتمردين الشيوعيين. استغل الرجال ذوو النفوذ التشريع الذي يسمح بتأسيس الوحدات الجغرافية للعناصر المدنية المسلحة (CAFGU) لإضفاء الشرعية على جيوشهم الخاصة. يذكر إيزوبيدو ودي ليون De Leon (2004:72) (Esobido and 3) على سبيل المثال، أن الكثير من المزارع التجارية لتصنيع الموز تمول الوحدات الجغرافية للعناصر المدنية المسلحة (CAFGU) للعمل كحراسة خاصة والتأكد من تأييد العمال لاتحادات الشركات.

وتتمثل إشارة أخرى على ضعف الحكومة، في تعاملها مع العنف المحتمل، في الصراع المسلح المستمر مع المتمردين الشيوعيين. فعلى مر السنين، دخلت الحكومة في العديد من محادثات السلام مع الحزب الشيوعي الفلبيني (CPP) وتنظيمه

التغير والاسنمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

القانوني، الجبهة الديمقراطية الوطنية (NDF)، لكن لم ينتج عن ذلك أي اتفاق سلام نهائي. توقفت معظم محادثات السلام في أغسطس 2009، واستمر مقاتلو الحزب الشيوعي الفلبيني في شن الغارات ضد الوحدات العسكرية المعزولة في المناطق الريفية (Abinales 2010).

قللت الشقاكات داخل الحركة الثورية من القوة العديدة للمتمردين. استمر الحزب الشيوعي الفلبيني والجيش الشعبي الوطني CPP-NPA في الدفاع عن الثورة المسلحة. غير أن الوحدات الانفصالية قبلت التعاون مع الأحزاب السياسية التقدمية كاستراتيجية فعالة (Arcala 2007). من ناحية، يعد تحول جزء من الحركة الشيوعية نحو العملية الانتخابية تطورا إيجابيا. لقد نجح بايان مونا Bayan Muna- الحزب المرتبط بالحزب الشيوعي الفلبيني CPP والجبهة الديمقراطية الوطنية- نسبيا منذ أن بدأ المنافسة على المقاعد في القائمة الحزبية للمجلس التشريعي. وفي العام 2001، فاز بايان مونا بثلاثة مقاعد وهو أقصى عدد مسموح به في المنافسة على القائمة الحزبية. وفي العام 2007، فاز الحزب بمقعدين. غير أن تقارير حملة بايان مونا كانت مثيرة للقلق. ذكر أفراد الحملة الانتخابية للقائمة الحزبية، خاصة اليسارية وغير الشيوعية أكبايان Akbayan، أنهم تعرضوا لمضايقات وعنف من نشطاء الحزب الشيوعي الفلبيني CPP ومقاتلي الجيش الشعبي الوطني (Arcala Hall 2007) NPA. يقول فيلاسكو وباتيون Pation و(2004:9 Velasco): «سجل الحزب الشيوعي المتمرد اعتماده في الانتخابات عن طريق اغتيال المرشحين الذين شاركوا في عمليات الجيش لمكافحة التمرد. وقد أصبح ابتزاز رسوم الوصول الآمن إلى مناطق المتمردين ممارسة متبعة في أجزاء كثيرة من البلاد. من ناحية أخرى، هناك ادعاءات بأن مقاتلي الجيش الوطني الشعبي اختطفوا صناديق الاقتراع لضمان فوز حلفائهم». وكما أوضحنا فيما سبق، تعد الصراعات العسكرية مع المسلمين الانفصاليين إشارة أخرى لعدم قدرة الحكومة على السيطرة على القائمين بالعنف المحتمل. فبعد الإطاحة بماركوس، أحييت كورازون أكوينو محادثات السلام مع الجبهة الوطنية لتحرير المورو MNLF، وهي المنظمة التي وقعت على اتفاقية طرابلس بعد دعوتها لاستقلال المسلمين في ميندناو. وعقدت الحكومة استفتاء شعبيا في العام 1989 في عهد ماركوس، تطلب

فيه من قاطني 18 إقليمًا في مينداناو إبداء رأيهم حول الانضمام إلى المنطقة المستقلة لمينداناو المسلمة (ARMM). وافقت الأغلبية في أربعة أقاليم (كما عُقد استفتاء آخر عام 2001 أضاف إقليمًا خامسًا وافق على إقامة المنطقة المستقلة لمينداناو المسلمة (ARMM)). وعلى الرغم من أن النتائج كانت أقل بكثير مما تصورته الجبهة الوطنية لتحرير المورو MNLF، فإن تأسيس المنطقة المستقلة المسلمة في مينداناو ساعد على إنهاء الصراع بين الحكومة والجبهة الوطنية لتحرير المورو MNLF. افتتحت المنطقة المستقلة، رسميًا في العام 1990، وانتخب الزعيم ميسواري حاكمًا لها بعد ذلك.

بحلول ذلك الوقت، لم تكن الجبهة الوطنية لتحرير المورو MNLF هي المنظمة الوحيدة التي تدعي أنها تمثل مصالح المسلمين. فكما ذكرنا آنفًا، استمرت طوائف منشقة عن الجبهة الوطنية لتحرير المورو MNLF وجبهة التحرير الإسلامية للمورو MILF في شن الحرب على الحكومة. كانت تكلفة هذه الصراعات باهظة. ووفقًا لأحد التقديرات، يقدر إجمالي التكلفة الاقتصادية خلال فترة الصراع المحتدم من 1997 حتى 2001 بـ200 مليون دولار. وشملت الخسائر البشرية والاجتماعية 120 ألف حالة وفاة، وعدداً غير محدد من الجرحى والمعاقين، وأكثر من مليوني مشرد. (Schiavo-Campo & Judd 2005). أدركت الحكومة أن الحل العسكري مكلف للغاية، لذلك حاولت عقد اتفاقية سلام مع جبهة التحرير الإسلامية للمورو بمساعدة ثلاثة أحزاب مثل منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) والاتحاد الأوروبي (EU)، بالإضافة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية، ولم يتوصل إلى حل نهائي حتى كتابة هذه الدراسة.

منذ العام 1999 شاركت مجموعة إسلامية أخرى تدعى أبو سيف في الصراع المسلح مع الحكومة. وقد أثارت إستراتيجية خطف أعضاء الصليب الأحمر مقابل فدية مطلع العام 2009 رداً قاسياً من الحكومة. تتضمن قائمة الولايات المتحدة للتنظيمات الإرهابية اسم تلك المجموعة، ويُشبه في تلقي أعضائها تدريباً وممولاً من القاعدة. لقد أصبح ذلك التنظيم ضعيفاً اليوم نتيجة «تحسن تكتيكات مكافحة الإرهاب التي تطبقها مشاة البحرية الفلبينية، بالتعاون مع القوات الخاصة الأمريكية» (Abinales 2010:223)، غير أن الجماعة قد تبقى شوكة في خاصرة الحكومة خلال الأعوام المقبلة.

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

إن عجز الحكومة عن السيطرة على الفاعلين الذين تنطوي سلوكياتهم على إمكانية عنف، هو ما يشير إليه ظهور جماعات حراسة الأحياء، كاستجابة لما تعتبره الجماعات عنفا لا يوفر أحدا، بالإضافة إلى معدل الجريمة المتصاعد (Kreuzer 2009). كان هناك ما يصل إلى 640 جماعة من جماعات حراسة الأحياء منتشرة في أرجاء البلاد في العام 1989 (Hedman 2000:130). ويشير ذلك إلى عدم قدرة الدولة على تأدية مهمتها لضمان تطبيق القانون والنظام.

وفي النهاية، شكل استمرار العنف المصاحب للانتخابات مشكلة للدولة. ووفقا لما يقوله (Patino & Velasco 2004)، فقد وقع أكثر من 1200 حادث عنيف في فترة الانتخابات من 1988 إلى 2001، الأمر الذي أدى إلى 500 حالة وفاة. وتقدر حالات العنف التي وقعت خلال الانتخابات الرئاسية في 2004 بما يتراوح بين 192 و249 حالة، بينما تتراوح إصابات الجرحى والمتوفين بين 329 و468 إصابة (Linantud 2005: Quimpo 2009). ومن الصعب تحديد ما إذا كانت الانتخابات أكثر خطورة اليوم عما كانت عليه في فترات الحكم الديمقراطي السابقة، وذلك لتغير كثير من العوامل بين الفترتين، بما في ذلك تغير عدد المرشحين في أي انتخابات، وكذلك تغير عدد المنظمات التي ترصد العنف المرتبط بالانتخابات. من هنا يتضح لنا أن «الانتخابات الفلبينية مازالت غير آمنة» (Linantud 2005).

2-3-4-5 المنظمات الطويلة العمر

قد تكون احتمالات تدهور نظام الحكم الديمقراطي ضعيفة، غير أن الكثير من المؤسسات داخل وخارج الدولة هي مؤسسات قصيرة الأجل. والكثير من الأحزاب السياسية الرئيسية التي شاركت في الانتخابات منذ العام 1986 كانت مجرد ائتلافات متغيرة لعلاقات المحسوبية، فلا يُتوقع أن تبقى الهيئات الحكومية والبرامج السياسية إلى ما بعد زوال الإدارات التي وضعتها. وغالبا ما يجري تعويق البرامج السياسية داخل الإدارة نفسها، أو توجيهها إلى وجهة معاكسة.

لقد جرى استبدال الحزبين السياسيين اللذين سيطرا على السياسات في فترة ما قبل الأحكام العرفية بأحزاب كثيرة أخرى، غير أن طبيعة تلك الأحزاب لم يطرأ عليها تغير عميق. مازال معظم هذه الأحزاب تحالفات مؤقتة جرى تصميمها كي تزيد من الفرص الانتخابية لممثلي أسر النخبة. وعلى سبيل المثال، شكل فيدل راموس- الذي تولى الرئاسة من العام 1992 حتى العام 1998- حزب السلطة الشعبية (Partido Lakas Tao) الذي اشتهر باسم LAKAS، بعد أن خسر ترشحه كمرشح للرئاسة عن الحزب الفلبيني الديمقراطي "Laban ng Demokratikong Pilipino (LDP)-. عاد التحول بين الأحزاب كإجراء عملي معتاد بين السياسيين. في العام 1992 فاز الحزب الفلبيني الديمقراطي بـ43 في المائة من المقاعد في مجلس النواب، بينما حصل السلطة الشعبية- حزب الرئيس القادم فيديل راموس على 18 في المائة. كان من الممكن أن يؤدي الحزب الفلبيني الديمقراطي دور المعارضة البناءة من خلال حكومة مقسمة، غير أن تحول 62 في المائة من أعضاء الحزب الديمقراطي في مجلس النواب إلى حزب السلطة الشعبية. كان ذلك التحول وسيلة للحصول على امتيازات من الرئيس القادم (Montinola 1999). وهكذا عادت السياسة، مرة أخرى، عملية أساسها خلق واقتسام الريوع بين الائتلاف الحاكم.

وعلى غرار الأحزاب السياسية، بعض المؤسسات والبرامج السياسية داخل الدولة قصيرة الأجل. وفي العام 1986، أسست إدارة أكوينو صندوق تخصيص الأصول (APT) كي تتخلص من الأصول التي تملكها أو تديرها الحكومة. وفي العام 2001، استبدلت إدارة أرويو صندوق تخصيص الأصول (APT) بهيئة جديدة وهي مكتب التخصيص والإدارة (PMO)- مع تفويض مماثل. فقدت أرويو ثقتها بالهيئة التي أنشأتها بعد وقت قليل، وزعمت أن مكتب التخصيص والإدارة PMO يعمل ببطء. أمرت أرويو مجلس الوزراء بتجنب الهيئة عند التصرف في ممتلكات الحكومة (Carino 2008).

شهدت هذه الفترة تأخير وإلغاء البرامج السياسية. وقدم برنامج إصلاح التعرفة الجمركية مثالا على ذلك (Aldaba 2005). وقع الرئيس إسترادا "Estrada" في يونيو 1998، على سبيل المثال، على حزمة شاملة لإصلاح التعرفة

التغيير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

الجمركية. بعد ستة أشهر، وقع الرئيس على أمر تنفيذي آخر بزيادة معدلات التعرفة الجمركية على بعض الصناعات. أعيد تحرير التعرفة الجمركية في العام 2001 لكن سرعان ما ألغتها الإدارة التالية (Aldaba 2005). يقول كارينو معلقا على فشل البرامج الحكومية (2008: 80) إن الهيئات والمبادرات «لم تحمل فائدة كبيرة لأنه لم يجر إضفاء الطابع المؤسسي على تلك البرامج. فبعد حظر الدستور إعادة انتخاب الرئيس، أصبحت مدة صلاحية تلك البرامج لا تتعدى ست سنوات لأنه من المتوقع أن يغيرها الرئيس التالي.

3-3-4-5 سيادة القانون على النخبة

يبدو أن الثقة في سيادة القانون أقوى مما كانت عليه خلال فترة الحكم السلطوي، لكن يبدو أنها أضعف مما كانت عليه في المرحلة الديمقراطية السابقة. يظهر ذلك بوضوح عند مقارنة التصورات حول محكمة الفلبين العليا في أزمنة مختلفة. قد لا تكون هناك دراسات استقصائية لتصورات السكان حول المحكمة العليا قبل الثمانينيات، بيد أن بيانات المراقبين الأمريكيين والفلبينيين تشير إلى احترام الفلبينيين المحكمة العليا في فترة ما قبل الأحكام العرفية. «المحكمة العليا هي أكثر المؤسسات التشريعية أهمية في الفلبين». «المحكمة العليا هي مخزون إيمان الفلبينيين بالشرعية والقانون». «نحن أمة تشك في كل شخص يشغل منصبا عاما، لكن يبقى هناك إيمان غريب بالمحكمة العليا⁽²⁰⁾». انتزعت المحكمة العليا، على ما يبدو، هذا الثناء على قراراتها، من خلال التمسك بسيادة القانون «ضد رغبة الرئيس» (Locsin 1964).

لقد تآكل استقلال المحكمة العليا خلال فترة الحكم السلطوي. وعلى الرغم من عدم إلغاء ماركوس للمحاكم كما فعل بالكونغرس، «فإن المحكمة العليا تعذر عليها النظر في ادعاءات التقصير في حقوق الإنسان... أو تحدي الرئيس بأي طريقة أخرى» (Tate 1992:117). وعندما حلت أكويو محل ماركوس في عام 1986، سعت إلى دعم قوى الهيئة القضائية، على أمل أن تمتنع أي سلطة تنفيذية مقبلة من استغلال المحكمة كما فعل ماركوس. غير أنه لا يمكن تجاهل الضرر الذي لحق بسمعة المحكمة العليا خلال فترة الحكم السلطوي.

وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجرتها المنظمات غير الربحية ومحطات رصد الأحوال الاجتماعية (SWS)، إلى أن المحكمة العليا بعد فترة حكم ماركوس لم تستحضر المشاعر نفسها التي كانت تستدعيها مثلتها في فترة ما قبل الأحكام العرفية⁽²¹⁾. وعندما سُئلت مجموعة عشوائية من السكان في العام 2003 عن مدى رضاهم عن أداء المحكمة العليا أجاب 45 في المائة فقط بشكل إيجابي. وعبر 29 في المائة منهم عن سخطهم، في حين عجز 26 في المائة منهم عن الاستقرار على رأي ما. ولم تبد المحكمة العليا بالدرجة ذاتها من السوء، عند استطلاع آراء المحامين والقضاة. أجاب 80 في المائة من المحامين والقضاة بأنهم راضون عن أداء المحكمة العليا. بيد أنهم عند سؤالهم عن «المستوى الذي يظهر عنده الفساد بين القضاة»، قررت أقلية من المحامين، تبلغ نحو 27 في المائة، أن ذلك يظهر في المحكمة العليا⁽²²⁾.

والتصورات حول المحاكم الابتدائية تبدو أقل تفاؤلاً. وعندما سُئل المشاركون في الاستطلاع عن ثقتهم بالمحاكم، أعرب 45 في المائة من الجمهور العام، فقط، عن ثقتهم العالية بالمحاكم الأدنى مرتبة. فضلاً عن ذلك، عندما سئلوا عما إذا كان «الغني والفقير يلقيان المعاملة نفسها في المحكمة»، وافق أقل 40 في المائة على ذلك. لقد اختلفت تصوراتهم عن المساواة في المعاملة عن مرحلة ما قبل الديمقراطية، وترتبط اختلافات التقدير بالوضع الاجتماعي والاقتصادي. وزاد عدد المشاركين من الطبقة الاجتماعية العليا والوسطي الذي يعتقدون أن المحاكم تتحرى المساواة في المعاملة بين الأفراد، من 40 في المائة في العام 1985 إلى 48 في المائة في العام 1993، بينما انخفض عدد المشاركين الذين يرون الرأي ذاته من الطبقة الدنيا بمقدار 8 في المائة. لم تؤد الديمقراطية إلى زيادة المساواة في المعاملة بين الأفراد في المحاكم.

لم يقتصر التصور السلبي للنظام القضائي على الطبقات الدنيا. ويعتقد 67 في المائة من المحامين الذي شاركوا في دراسة استقصائية في العام 2003 أن قرارات المحكمة لا يمكن التنبؤ بها. ويعتقد 24 في المائة من المحامين أن القضاة فاسدون. ترى أغلبية كبيرة أن قرارات القضاة تتأثر بعلاقات الزمالة وضغوط الساسة واهتمامات الرأي العام، والسمعة المهنية للمحامين المائلين أمام المحكمة، وعلاقاتهم بالأقارب والأصدقاء. أدت تلك التصورات إلى فقدان الثقة في النظام القضائي وعرقلة مصالح

التغير والاستمرارية في نظام مقيد: الفلبين نموذجا

المواطنين. قال أحد مساعدي طرف من أطراف نزاع أمام المحكمة العليا: «عندما تصور [الحاكم] أن الطرف الآخر يناور، أراد هو أيضا أن يتحرك... إذا لم يناور، لكننا خسرنا... [تغلبنا على مناورات على الخصم] [هكذا]» (Coronel 2000). وهكذا يبدو أنه حتى النخبة تعتقد أنه لا توجد سيادة للقانون.

5-5 الخاتمة

مر الفلبينيون بمنعطفين خطيرين منذ استقلال البلاد عام 1946: (1) الانتقال إلى الحكم السلطوي عام 1972 و (2) استعادة الحكم الديمقراطي عام 1986. صاحبت هذه التطورات السياسية تغيرات في طبيعة الائتلاف الحاكم وفي الربوع المستخدمة لدعم الائتلاف. سيطر على البلاد في الفترة من 1946 إلى 1972 ائتلاف أسر النخبة الذي دعمته ربوع الأراضي والسياسة الصناعية. وبانتقال البلاد إلى الحكم السلطوي، جرى تقليص الائتلاف الحاكم إلى مجموعة صغيرة من النخبة والجيش. تمثل الإعانات الائتمانية والاحتكار الزراعي والأنشطة غير الشرعية، مثل التهريب والابتزاز، مصدرا للربوع التي ضمنت استدامة هذا الائتلاف المصغر. في العام 1986 استعادت الدولة الحكم الديمقراطي واستعادت كل أسر النخبة النفوذ السياسي للمرة الثانية. جرى إلغاء معظم الربوع التي ضمنت استدامة ائتلاف النظام السابق من خلال الإصلاح. وتحقق ربوع دعم الاحتكار الاستدامة للائتلاف الحاكم الحالي.

ونظرا إلى عودة الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي، فهل أصبحت البلاد اليوم أقرب إلى العتبة الفاصلة بين النظامين المقيد والمفتوح؟ أعتقد أن الدولة ربما تكون أكثر ابتعادا عن العتبة مما كانت عليه عند الاستقلال. أولا، يبدو أن الحكومة لا تسيطر بشكل كاف على المسؤولين عن العنف المحتمل. كما جرى تسييس الجيش في أثناء فترة الحكم السلطوي، واستمرت طوائف الجيش في التمرد المتكرر ضد الحكومة المدنية. كما استمرت الحكومة في الانتقال بين الحرب ومحاادثات السلام على جبهتين- ضد الشيوعيين المتمردين والمسلمين الانفصاليين. ثانيا، من غير المحتمل أن تجري الإطاحة بالنظام الديمقراطي في المستقبل القريب، وقليلة هي المؤسسات طويلة الأجل داخل الدولة وخارجها. والأحزاب السياسية لا تعدو أن

تكون ائتلافات متقلبة تحكمها علاقات الزبون بالمحسن، فهي تنشأ ثم تنهار حسب ما ينفق من الأموال في الانتخابات. ومن المتوقع أن تستمر الهيئات البيروقراطية والبرامج السياسية مادامت قد رأت الإدارة ذلك. وفي النهاية، يبدو أن الثقة في سيادة القانون اليوم أضعف مما كانت عليه خلال المرحلة الديمقراطية التي تلت الاستقلال. كان هناك احترام كبير للمحكمة العليا في الفترة الديمقراطية الأولى، غير أنها تستحضر آراء سلبية اليوم. ولا تنحصر الآراء السلبية حول المحكمة العليا، والنظام القضائي عموماً، في العناصر غير النخبوية فقط، ما يشير إلى أن سيادة القانون- ولو في أوساط النخبة وحدها- لاتزال مفترقة. وإجمالاً، فعلى الرغم من التحرر السياسي والاقتصادي الكبير، فإن الفلبينيين لم يحققوا الشروط الانتقالية اللازمة لزيادة احتمالات انتقال البلاد من النظام المقيد إلى النظام المفتوح.

النضج الضعيف في الهند: تجارب ولاية مهاراشترا وولاية البنغال الغربية

بالأفي روي

يقتضي الحد من العنف في الهند، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليار نسمة وبها عدد كبير من اللغات والأديان والطوائف والتنوعات الإقليمية، شبكة معقدة من التسويات السياسية والاقتصادية. فالريوع تتوزع على الجماعات القوية عبر المؤسسات والسياسات على مستوى الدولة ككل، ويرتبط هذا كله بالترتيبات السياسية داخل كل ولاية. وبينما يضع النظام السياسي والمؤسسي على مستوى الدولة الهيكل العام لتوزيع الريوع، فإن كل ولاية تكون لديها ترتيباتها الاقتصادية والسياسية التي تميزها عن غيرها من الولايات. وتنتج عن هذا التنوع توترات بين المركز والولايات المختلفة، ولكن هذا التنوع على

«لقد طورت الهند نظاما اقتصاديا وسياسيا يمكن بموجبه تأسيس وتوظيف العديد من المنظمات بشكل ناجح خارج نطاق الائتلاف المهيمن. ومع ذلك، يمكن للسهولة الشديدة التي يمكن تأسيس المنظمات بموجبها زعزعة استقرار ريع الائتلاف المهيمن وتهديد بقائه»

مستوى الولايات هو ما يوضح كيف يمكن لدولة بهذا الحجم أن تظل متماسكة. وفي هذا الفصل سوف نستكشف كيف يمكن إقامة الائتلافات المهيمنة بطرق مختلفة في إطار الهيكل العام الموضوع على مستوى الدولة، وذلك بمقارنة طريقة إقامة النظام الاجتماعي في ولايتي هندية هما ولاية مهاراشترا وولاية البنغال الغربية. وهذه الاختلافات في طريقة استخدام الريوع لإقامة النظام الاجتماعي على مستوى كل ولاية تساعدنا أيضا في شرح الاختلافات في السياسات الاقتصادية والأداء الاقتصادي عبر الولايات الهندية.

وإذا نظرنا إلى الهند من منظور إطار النظام المقيد، فقد كانت الهند بعد استقلالها عام 1947 تتسم بالعديد من سمات النظام المقيد الأساسي ولكنها اكتسبت بالتدرج سمات معتبرة من النظام المقيد الناضج. وينطبق هذا على المستوى الوطني كما ينطبق على أغلب الولايات أيضا. غير أن الانتقال قد أخفى في طياته اختلافات كبيرة بين الأقاليم. وهناك أجزاء عديدة من البلد تتسم بسمات النظام المقيد الضعيف، وتكون غالبا مهددة بأن تشهد حركات تمرد شديد، بل أحيانا تندلع تلك الحركات. وخلال العقود الثلاثة الأولى بعد الاستقلال عن بريطانيا عام 1947، كان حزب المؤتمر يهيمن على السياسة في الهند باعتباره ائتلافا حاكما شاملا. وانتهت تلك الهيمنة في أواخر السبعينيات بظهور مجموعة من الأحزاب الأخرى، بما فيها الأحزاب الإقليمية، التي كان بإمكانها بناء ائتلافات حاكمة بديلة في المركز. وهذا التزايد الكبير في التعبئة الفعالة للمنظمات السياسية خارج إطار حزب المؤتمر يمكن وصفه بأنه حركة تدريبية باتجاه النظام المقيد الناضج. وفي الوقت ذاته، مرت استراتيجيات الإدارة الاقتصادية الوطنية بتغيرات بعد الثمانينيات من القرن العشرين، حيث جرى التخلي عن متغيرات السياسة الصناعية القديمة، ومن ثم تغيرت أنواع الريوع في الاقتصاد.

وقد كانت سيطرة حزب المؤتمر وقدرته على تحقيق الاستقرار في الأعوام الأولى تستند إلى احتوائه إلى أهم الائتلافات السياسية بداخله وسيطرته على الريوع الكبيرة باعتبارها جزءا من استراتيجية التصنيع والتحديث. وكجزء من استراتيجية التصنيع، كان إنتاج الريوع يحدث عبر حماية الواردات ومنح التراخيص وغيرها من السياسات لتوفير حوافز لأصحاب المشاريع المحلية

للاستثمار في الصناعة. كما تتوافر الريوع المستندة على السياسة لتعزيز مجموعة من الأهداف، مثل تقليل الاختلافات الاقتصادية الإقليمية ومساعدة الشركات الصغيرة أو الحد من الفقر. وقد سمحت تلك الأهداف المتعددة لمركز السلطة بأن يكون به قدر كبير من المرونة لتخصيص الريوع بالطرق المطلوبة من قبل الدوائر القوية. وبشكل فعال، حقق توزيع الريع استقرارا سياسيا وخلق حوافز تدفع الدوائر القوية للمنافسة من أجل تلك الريوع، مستخدمة الهيكلة السياسية في حزب المؤتمر. ومع ذلك، فإن تحقيق الاستقرار السياسي ترتبت عليه آثار سلبية تمثلت في النتائج الاقتصادية المرتبطة بتلك الريوع في الهند في الستينيات والسبعينيات. وتعني التحفظات السياسية الكبيرة على تخصيص الريوع، أن الهند لن تحقق النجاحات ذاتها في السياسة الصناعية كما في النور الآسيوية الشرقية.

وفي منتصف الستينيات، كان النمو المتسارع في أعداد المنظمين السياسيين الطموحين الذين ينضمون إلى المنافسة يعني أن حزب المؤتمر لم يعد بإمكانه تعريف الائتلاف المهيمن مستخدما الطرق القديمة. كان عدد الفصائل السياسية، التي تتنافس من أجل الريوع في حزب المؤتمر، ينمو سريعا وقد أدى الفشل في استيعابهم جميعا على نحو مرضٍ إلى سقوط الائتلاف بشكل تدريجي. ونتيجة لذلك فقد النظام السياسي القدرة على التحكم بالعنف في أطرافه. وقد جعل تراجع قدرة المركز على تخصيص الريوع الاقتصادية، من الإصلاحات الاقتصادية أمرا ضروريا. كانت الأزمة الداخلية المتفاقمة، الخاصة بتخصيص الريع، محمدا أكثر أهمية لاتجاه الإصلاح، بدءا من الثمانينيات فصاعدا، من الإجماع العالمي الناشئ على ضرورة التحرير. أدت القطاعات والشركات التي حققت تنافسية عالمية أداء جيدا في وقت لاحق، ولكن ارتبط الانخفاض في تخصيص الريوع للمركز بزيادة العنف وعدم الاستقرار على الأطراف.

ونحن نركز هنا على إثنين من كبرى الولايات الهندية، هما ولاية مهاراشترا وولاية البنغال الغربية، لكي ننظر إلى بعض الوسائل المختلفة التي تطور بها النظام المقيد في جميع أنحاء الهند خلال هذه الفترة. حيث يتسم النظام المقيد

في كل ولاية بسمات مميزة من حيث كيفية توزيع الائتلاف المهيم من المحلي للريوع لكي يبقى في السلطة. وتسير ولاية مهاراشترا بشكل وثيق على خطى الدولة الهندية ككل، حيث يوجد بها تفتت متزايد للأحزاب السياسية على مستوى الولاية والنمو المدفوع بشكل متزايد من خلال المنظمات التجارية التي حققت مستويات عليا من التطور. وعلى الرغم من أن هذه الولاية تعتبر قصة نجاح صناعية، فإن ثلث عدد سكانها الذي يبلغ تقريبا 100 مليون نسمة يندرجون تحت خط الفقر الرسمي في الهند. وكان الائتلاف المهيم في الولاية يقوده الرأسماليون الكبار والمتوسطون والمزارعون الأغنياء الذين كانوا جزءا من لوبي صناعة السكر. ومع هذا التفتت السياسي، زادت صعوبة تنظيم السياسات العامة التي قد تساعد في التنمية على نطاق واسع. وفي المقابل، نجد أن ولاية البنغال الغربية قد قاومت الاتجاهات نحو التفتت السياسي لمدة طويلة مع حكومتها المنظمة الأكثر شمولية التي يقودها الحزب الشيوعي الهندي الماركسي. ولكن استيعاب الصفوة من الدائرة الريفية الكبيرة أدى إلى إهمال الصناعة وتراكم المشكلات أمام الحزب حيث أصبح من الصعب تلبية التطلعات للوظائف وتحقيق النمو المرجو. ولم تكن الصناعة والأعمال التجارية جزءا من هذا الائتلاف المهيم، على الرغم من أنها كان بإمكانها أن تعمل بداخله من خلال شراء الدعم لمنظماتها. وعلى الرغم من ذلك، فإن وضع الرأسماليين الصناعيين غير المستقر في البنغال الغربية كان يعني أن الولاية لم تصبح الوجهة المفضلة للاستثمارات الصناعية الكبرى.

وينتظم هذا الفصل على النحو التالي: يُلخص القسم التالي التنمية الاقتصادية والسياسية في الهند منذ الاستقلال في عام 1947 من حيث إطار النظام المقيد. وتمثل إحدائيات القصة الوطنية المشهد المناسب للنظر في الاختلافات الكبيرة بين الأقاليم. أما القسم الثاني فهو دراسة حالة لولاية مهاراشترا. وهذا القسم يستكشف تنظيم الائتلاف المهيم وكيف انهار تدريجيا. ويركز القسم الثالث على ولاية البنغال الغربية. فعلى النقيض من مهاراشترا، نجد أن البناء المختلف للائتلاف المهيم في البنغال الغربية هو الذي أدى إلى استراتيجيات اقتصادية

النضج الضعيف في الهند

ذات تركيز زراعي. وعندما بدأت تلك الاستراتيجية الزراعية تفقد قوتها الدافعة، فقد أدى ذلك أيضا إلى الانهيار التدريجي للائتلاف السياسي المهيمن. ويقدم القسم الأخير استنتاجات الدراسة. وقد ربطنا التباينات في كيفية بناء النظام الاجتماعي في الولايتين الهنديتين بالاختلافات في تنظيم الاقتصاد والمجتمع في كل منهما. أما الاختلافات في استراتيجيات الريوع الأساسية في النظام المقيد في كلتا الولايتين فقد كانت لها بدورها انعكاساتها على استراتيجيات التنمية التي تتبعها كل ولاية.

6 - 1 من الاستقلال حتى الوقت الحاضر

يمكن تقسيم تطور النظام المقيد في الهند إلى ثلاث مراحل يلخصها الجدول (1-6). كانت المرحلة الأولى «الفترة النهروية» وقد استمرت من الاستقلال عام 1947 حتى منتصف الستينيات. وكان الائتلاف السياسي المهيمن واضح المعالم خلال تلك الفترة وكانت الهند تتصف بالعديد من سمات النظام المقيد الأساسي. وحدثت «فترة الانتقال» بدءا من أواخر الستينيات وحتى أواسط السبعينيات، حيث بدأ انهيار النظام المقيد. وظهر «النضج الضعيف» بدءا من أواخر السبعينيات فصاعدا، حيث يمكن التعرف على خصائص النظام المقيد الناضج، ولكن مع وجود سمات هشاشة متزايدة في الأطراف. وتوجد تباينات كبيرة بين الأقاليم في الهند، ويتضح من دراسة الحالات التي نقدمها هنا، وهما حالة مهاراشترا وحالة البنغال الغربية، أهمية دراسة النظام المقيد في الهند على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولاية، على حد سواء. كما أن الحركة من سمات النظام المقيد الأساسي إلى النظام المقيد الناضج لا تتطابق بدقة مع زيادة التطور والتعقيد في التنظيمات السياسية والاقتصادية الأساسية. فقد أصبحت بعض التنظيمات أكثر تعقيدا وتطورا بينما أصبح من الصعب الاحتفاظ ببعض التنظيمات الأخرى وتراجع البعض الآخر.

الجدول (6-1): خواص النظام المقيد في الهند

<p>• انتقال السلطة من البريطانيين الذي شابه العنف أدى إلى تقسيم الهند البريطانية إلى الهند وباكستان</p>	<p>نظام مقيد هش/أساسي (1947-1948)</p>
<p>• عقد أول انتخابات برلمانية في عام 1952 نتج عنه هيمنة حزب المؤتمر • تواجد النظام الأساسي بحكم الواقع وتميز بائتلاف مهيمن واضح المعالم ولكن كان باستطاعة التنظيمات المستقلة الأخرى أن تتواجد • يتحدد النظام الأساسي بالسيطرة المركزية على الريوع المهمة من خلال تحكم حزب المؤتمر في التخطيط المركزي وإصدار التراخيص: مظاهر الدولة التنموية • ساعد في تطور القدرات الصناعية التي اعتمدت عليها الهند في الثمانينيات والتسعينيات</p>	<p>نظام مقيد أساسي الفترة النهروية (1948 - منتصف الستينيات)</p>
<p>• زيادة الضغوط لإعادة التوزيع مع نمو الاقتصاد • فشل في تنظيم الصناعات الناشئة، وانهايار النموذج التنموي • تولي أنديرا غاندي السلطة على أساس أجندة شعبية وقيامها بتأميم البنوك ومناجم الفحم لتعزيز النظام الأساسي • زيادة السلطوية حيث واجهت هيمنة حزب المؤتمر تحديات من جانب المنافسين السياسيين الآخرين في المنافسة على الريع • بلغت ذروتها بإعلان حالة الطوارئ في الهند عام 1975</p>	<p>فترة الانتقال: أزمة النظام الأساسي (منتصف الستينيات - أواخر السبعينيات)</p>
<p>• تولي أول حكومة مركزية من خارج حزب المؤتمر في منتصف 1977، وتطور سياسة الائتلاف في المركز وزيادة تأثير أحزاب الأقاليم • تناقص قدرة الدولة على تخصيص الريوع من أعلى، وهو ما ارتبط بزيادة التشرذم السياسي • التعبئة بناء على الطبقة والطائفية مع ظهور الحركات السياسية اليمينية الهندوسية لأول مرة في الهند بعد استقلالها • الحركات الانفصالية في (آسام) وفي (البنجاب) وفي (جامو وكشمير) • أزمة ميزان المدفوعات في 1991 • بداية التحرير الاقتصادي رسمياً في 1992 • أنواع جديدة من إنتاج الريوع تدفعها تحالفات رجال الأعمال والسياسيين • زيادة العنف الطائفي والسياسي (الحركات الانفصالية وحركات التمرد الماوية) • تسارع النمو الاقتصادي ولكن مع تفاقم اللامساواة</p>	<p>نشوء نظام مقيد يتمتع بخصائص النضج ولكنه يتسم أيضاً بالضعف (النضج الضعيف) (أواخر السبعينيات فصاعداً)</p>

6 - 1 - 1 فترة النهروية: 1947 حتى أواسط الستينيات

تتسم الفترة النهروية بمحاولة تخطيط الاقتصاد باستخدام أدوات مثل ترخيص الاستثمار وحماية الاقتصاد من الواردات والحد من استخدام الصرف الأجنبي. وكان النظام السياسي يعتمد على هيمنة حزب المؤتمر باعتباره تنظيما شاملا. وكان حزب المؤتمر قد أسس لهيئته في الانتخابات البرلمانية الأولى عام 1952، حيث فاز الحزب الذي كان يقوده جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء للهند، بعدد 364 مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها 380. ولم يكن النظام حينئذ نظاما مقيدا أساسيا بمعنى أن الائتلاف المهيمن لم يسيطر فعليا على تأسيس جميع التنظيمات، ولكن الهيمنة الانتخابية لحزب المؤتمر وسيطرته على الريوع كنت تعني لوقت معين أنه كان من السهل عزل التنظيمات التي لا تسير على خطاه، ومن ثم إضعافها وتدميرها بشكل فعال. ولذلك فإن النظام كان نظاما أساسيا بحكم الواقع وكان الائتلاف الحاكم واضح المعالم ويتمتع بسيطرة فعالة على الريوع المهمة. ولكن هيمنة حزب المؤتمر بهذا المعنى كانت تنخفض تدريجيا منذ البداية.

وكان النظام المقيد الأساسي في هذه المرحلة يعتمد على السيطرة المركزية الفعالة على عدد من الريوع المهمة اللازمة لإعداد تنظيمات متطورة في القطاع الإنتاجي. وقد شملت سياسات الهند التوجيهية تفضيل عدة قطاعات كبيرة مثل القطاع الهندسي والكيميائي والطاقة والسيارات (Chatterjee 1997). وقد كانت الأدوات المالية، التي تشمل ملكية الدولة المباشرة ومنح التصاريح أو التراخيص الصناعية للمستثمرين، تدر ريوعا تُستخدم في التنمية الصناعية المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك عدد من الريوع الأخرى التي تُستخدم في أغراض إعادة التوزيع. فعلى سبيل المثال، خُصت حصة متزايدة من وظائف القطاع العام لطوائف معينة، وجرى توفير الحماية لقطاع الصناعات الصغيرة، كما جرى توفير مزايا للموظفين في القطاع الحديث، وما إلى ذلك. وقد هيمن حزب المؤتمر أولا على المجلس التشريعي المركزي وعلى معظم المجالس التشريعية بالولايات. وهكذا فإن سيطرته على تخصيص هذه المجموعة الواسعة من الريوع قد مكنته من الإبقاء على هيئته، لأنها كانت تضمن حصول التنظيمات القوية الداعمة للحزب على حصة من تلك الريوع بينما يعاني المغضوب عليهم.

ومع ذلك، لم يستمر هذا الوضع طويلا. كانت البنية الاجتماعية الهندية تقذف بطبقات متتالية من المنظمين الجدد والحركات السياسية الجديدة التي كانت تتحدى بإصرار نمط توزيع الریوع في كل الأوقات. وكان على الریوع المعاد توزيعها أن تحافظ على النمو أو أن يقوم المركز بمعاقة التنظيمات التي تطلب حصصا أكبر من الریوع. وبالتدریج، أصبح كلا الأمرین أكثر صعوبة، حيث ازدادت أعداد التنظيمات وانخفضت السلطة النسبية للمركز. كما أثر ذلك أيضا على إدارة الریوع التي من المحتمل أن تعزز النمو، والتي نتجت كجزء من السياسات الصناعية التي تبنتها الدولة لمواجهة إخفاقات السوق. وأقيمت الصناعات الناشئة، غير أن تلك الصناعات التي فشلت في النمو لم يكن بإمكان الدولة ضبطها أو سحب ریوعها إذ كان بإمكان أي شركة أن تشتري دعم فصيل سياسي أو آخر لحماية ریوعها (Khan 2009). وبدأ تباطؤ النمو بحلول منتصف الستينيات.

وشهدت هذه الفترة من الاستقرار السياسي النسبي، وإن لم يكن مستداما، نمو تنظيمات معقدة مثل مراكز البحث والتطوير، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات الصناعية الكبيرة التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة. ومن بين تلك المؤسسات «المعاهد الهندية للتكنولوجيا»^(*) التي أنشأها نهرو والتي يُنظر إليها الآن باعتبارها من العوامل المساهمة الرئيسية في نجاح الهند في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى أوليات الشركات الرائدة مثل شركة «هندوستان المحدودة للمضادات الحيوية» و«الشركة الهندية المحدودة للأدوية والعقاقير» التي أرست الأساس للوضع الرائد الذي تمتعت به الهند في سوق الأدوية لاحقا. كما ساعدت المرحلة الأولى في وضع الأسس للشركات الهندية متعددة الجنسيات التي ظهرت لاحقا مثل شركة تاتا.

6 - 1 - 2 التحول: من منتصف الستينيات حتى أواخر السبعينيات

لم يكن تداعي النظام المقيد الأساسي في الهند عملية سلسة، حيث حاولت أنديرا غاندي، التي انتخبت رئيسة للوزراء عام 1966، كبح جماح المصالح السياسية

(*) المعاهد الهندية للتكنولوجيا Indian Institutes of Technology هي مجموعة من 15 معهدا مستقلا في مجالي الهندسة والتكنولوجيا للتعليم العالي في الهند، أنشأها البرلمان الهندي ودخلت ضمن قائمة المؤسسات ذات الأهمية الوطنية في الهند. وقد جاء قرار إنشاء هذه المعاهد بهدف تدريب العلماء والمهندسين ضمن خطة شاملة لتطوير القوة العاملة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الهند بعد استقلالها العام 1947. [المترجم].

التي كانت تتزايد بسرعة، والتي لم يكن ممكنا استيعابها في حزب المؤتمر. من جانب، سعت لأن تفرض سيطرتها داخل حزب المؤتمر من خلال إحكام نظام المحسوبية الداخلية. ومن الجانب الآخر، وحيثما كانت المحسوبية تفسل، كانت تستخدم إجراءات صارمة لممارسة السلطة بشكل متزايد. ومن المفارقات أنه كلما كانت حدة سلطوية أنديرا غاندي تتزايد من أجل المحافظة على منصبها (ولإبقاء سيطرة حزب المؤتمر على البلاد)، كانت قوة المعارضة تنمو.

ويمكن فهم عدد من برامج أنديرا غاندي على نحو أفضل من هذا المنظور. فعلى سبيل المثال، كان من بين دوافع الاتجاه نحو التأميم الحاجة إلى توفير مزيد من الريوع لتوزيعها من خلال شبكة المحسوبية. وعلى وجه الخصوص، أصبح القطاع المصرفي المؤمم هو المسار الوحيد لأنشطة الاقتراض والإقراض واسعة النطاق. وكان احتكار شركة الهند المحدودة للفحم، التي أسست بعد التأميم، مثالا آخر لكيان مؤمم يوفر ريوعا كبيرة للرعاة السياسيين لتوزيعها على محاسبيهم. والأرجح أن المنطق الشعبي الذي استخدمه النظام لتبرير التأميم كان واجهة زائفة لسياسة تقودها حسابات سياسية صعبة لإنتاج الريوع لعدد متزايد من المنظمات.

ولم تكن تلك الاستراتيجيات كافية للحؤول دون سقوط النظام المقيد الأساسي. وكان من دلائل انحدار الهند البطيء نحو الفوضى تزايد «الشعبوية الغيورة» لدى السيدة غاندي (Selbourne 1977) ومحاولاتها لكبح أي صورة للمعارضة باستخدام جميع أجهزة الدولة التي تحت تصرفها. وفي عام 1975، أعلنت أنديرا حالة الطوارئ والتي كانت بمنزلة تعليق صريح للديموقراطية الانتخابية. وكانت تلك محاولة لفرض النظام المقيد الأساسي من خلال ممارسة قيود سلطوية على التنظيم، وتتوازي هذه المحاولة مع حالتين مماثلتين من تجارب السلطوية الشعبوية في كل من بنغلاديش وباكستان في ذلك الوقت. وكانت السلطة متمركزة في نيودلهي كما أسقطت حكومات المعارضة في الولايات. وفي ذلك الوقت، كانت عائلة غاندي نفسها تقوم بتخصيص عدد كبير من الريوع من خلال سلطتها على الشؤون المالية لحزب المؤتمر، حيث لم يقتصر الأمر على الحزب وحده (Chatterjee 1997). وكان النظام يقوم بتثبيط أي عمليات تخطيط وتمويل لحملات تضطلع بها منظمات

حزب المؤتمر المحلية. وهكذا فإن محاولة إضفاء الطابع المؤسسي على النظام المقيد الأساسي قد جاءت في الوقت الذي أصبح فيه النظام لا يحتمل البقاء نتيجة التغيير في عدد وقدرات التنظيمات.

دعت السيدة غاندي إلى انتخابات مبكرة عام 1977 في خطوة منها لإضفاء الشرعية على الصيغة السلطوية - الشعبوية من النظام المقيد الأساسي. فقد كانت تعتقد أن الدعم الانتخابي لسياساتها الشعبوية من شأنه أن يتجاوز المعارضة التي كانت تواجهها من تنظيمات الصفوة المنافسة وأن الناخبين سوف يُيقنونها في السلطة على خلفية أنهم لن يستفيدوا من التنظيمات التي تتحدى السلطة المركزية. ولأول مرة وصل حزب المؤتمر إلى الناخبين من دون محاولة إنشاء ائتلاف من مصالح النخبة لدعم الحزب. وكانت النتيجة هزيمة انتخابية مدوية وحل محل حزب المؤتمر حزب جاناتا الذي كان يمثل ائتلاف أربعة من أحزاب المعارضة. ومن الملاحظ أن التحول نحو السلطوية الشعبوية في أواسط السبعينيات الذي فشل في الهند قد فشل أيضا في باكستان وبنغلاديش. وسيذكر التاريخ أن محاولات كل من أنديرا غاندي (في الهند) وذوالفقار علي بوتو (في باكستان) ومجيب الرحمن (في بنغلاديش) قد فشلت جميعها في إضفاء الطابع المؤسسي على الصور السلطوية للاشتراكية، استنادا إلى السيطرة على الحريات التنظيمية للمنظمات القوية والمهمة (Khan 2008). وقد دفع القادة الثلاثة ثمنا شخصياً وسياسياً باهظاً مقابل نموذجهم السياسي: حيث اغتيل كل من أنديرا غاندي ومجيب الرحمن بينما أُعِدِمَ ذوالفقار علي بوتو.

6 - 1 - 3 النضج الضعيف: من أواخر السبعينيات فصاعداً

إن فشل المحاولة السلطوية في إضفاء الطابع المؤسسي على نظام مقيد أساسي قد أدى تدريجياً إلى انفتاح أكبر لتشكيل تنظيمات اقتصادية وسياسية جديدة خارج حزب المؤتمر. وكان ذلك ممكناً على الدوام، كما كان يتم بتزكية متزايدة من جانب الائتلاف الحاكم. وبحلول الثمانينيات، بدأ النظام المقيد في الهند في اكتساب خصائص مهمة جعلته يبدو كنظام مقيد ناضج. وانخفضت بشكل كبير قدرة الائتلاف الحاكم على السيطرة على التنظيمات السياسية التي أنشأها. وفي الواقع، ومن أجل التحدي وتحقيق التوازن بين التنظيمات السياسية في مواجهة حزب المؤتمر والأحزاب الأخرى

في المركز، فقد لجأت الأخيرة بشكل كبير إلى استراتيجية احتضان التنظيمات السياسية الجديدة، إعمالا لسياسة «فرق تسد». ولم تتقبل التنظيمات الجديدة، بدورها، أن تخضع لتحكم صارم من قبل حزب المؤتمر كما كانت تتحمل خلال أيام النظام المقيد الأساسي. وقد شهدت هذه الفترة أيضا بدء سياسة الائتلاف في المركز، حيث لا يمكن لحزب، بما في ذلك حزب المؤتمر، أن يحكم معتمدا على نفسه فقط. فمنذ عام 1989، وباستثناء حالة واحدة في 1991، لم يكن حزب واحد قادرا على الحكم لمدة خمسة أعوام وحده. ولا يستطيع الحزبان الوطنيان المسؤولان، حزب المؤتمر وحزب جاناتا، تشكيل حكومة من دون دعم الأحزاب الإقليمية الصغيرة.

ويتماثل تحول الهند من النظام المقيد الأساسي إلى نظام له سمات النظام المقيد الناضج، في نواح كثيرة، مع العديد من التشابهات مع جارتيه في شبه القارة، بنغلاديش وباكستان. كان التحول نحو السلطوية في السبعينيات سمة مشتركة في البلدان الثلاثة، وقد تشابهت مساراتهم منذ ذلك الحين، في أمور كثيرة، على الرغم من أن النمو الاقتصادي المرتفع في الهند يميل إلى التغطية على الاقتصادات الناشئة والمتطورة في الدولتين الأخريين في المنطقة. وفي الواقع كانت هناك سرعة في النمو في كل من البلدان الثلاثة في الثمانينيات (خان 2008). إن التوافق العام في الأدبيات الاقتصادية يميل إلى ربط انطلاق النمو، تحديدا في الهند، ببدء التحرر الاقتصادي (باسو 2003، بانغاريا 2005). وعلى رغم أن بعض جوانب التحرير مهمة بلا شك، تشير تحليلاتنا إلى أن سنوات الحماية في كل من البلدان الثلاثة كانت مهمة في بناء القدرات الفنية وقدرات تنظيم المشاريع، فضلا عن القدرات التنظيمية التي أتاحت لرجال الأعمال التحرر من هيمنة الدولة وتأسيس مشاريعهم الإنتاجية الخاصة. وسمح ذلك بظهور بقع متفرقة من القدرة على التنافس عالميا، عبر شبه القارة. وشكلت سيارات الهند وتكنولوجيا المعلومات وصناعات البرامج جزءا من نطاق الأنشطة الذي يشمل المنسوجات والملابس الجاهزة وبناء السفن في بنغلاديش، وأنوال النسيج المكهربة والسلع الاستهلاكية المعمرة في باكستان (خان 2008).

وعلى الجانب الآخر، أصبحت السياسة أكثر تنافسية وبدأ أن إعادة توزيع الريع قد نمت. تماما كما أصبحت التنظيمات الاقتصادية أكثر تطورا وكذلك التنظيمات السياسية. ولكن في ولايات الوسط تقل لديها الريع التي يمكن تخصيصها

خلال الآليات الرسمية لإدارة الاقتصاد. ولذلك أصبحت الربوع المعاد توزيعها أقل إنتاجية حيث إنها لم تعد جزءا من السياسة الصناعية العاملة أو السياسة الإقليمية، ولكن قد جرى امتلاكها بشكل مباشر من خلال التنظيمات السياسية الناشئة في بيئة تنافسية منقسمة بشكل متزايد. ويعكس ذلك تداعي النظام المقيد الأساسي القديم في كل من البلدان الثلاثة. كما أصبح التنافس على الربوع أكثر كثافة وازداد العنف أيضا. ولذلك كانت المفارقة في النظام المقيد في الهند الظهور المتزامن لمظاهر النضج والهشاشة، وهو المزيج الذي نَصَفَه بالنضج الضعيف. وقد سمحت تنظيمات السياسة التنافسية المتزايدة والضعف المتنامي لِلْحَكَم المركزي بأن يتحول الاستبعاد الهيكلي للمجموعات الهامشية في تلك الكيانات السياسية إلى مواجهات عنيفة. فيمكن فهم حركات التمرد الحالية التي تقودها طالبان والماويون في الهند وباكستان بشكل أفضل في هذا الإطار. وفي كلتا الحالتين، لم تكن الصفوة المركزية قادرة على خلق ربوع لتلك الشرائح من المجتمع وقد أدى استبعادها إلى تشكيل تنظيمات جديدة أكثر صعوبة في الارتضاء بالربوع المتوافرة. وكانت النتيجة العنف المتفشي في هوامش النظام المقيد الهندية، وأكثر منه في باكستان.

وفي هذا الإطار من التفتت السياسي المتزايد، ظهرت إستراتيجيتان سياسيتان أخريان، خلال تلك الفترة، أسهمتتا في زيادة توترات السياسة الهندية. إحداهما كانت لتجاوز الحجز المفروض على وظائف القطاع العام لتمتد إلى نطاق أوسع من الطوائف المحددة. وقد بدأ ذلك بخطوة من ائتلاف الجبهة الوطنية عام 1990 لحفظ 27 في المائة من الوظائف في الحكومة لمصلحة «الطبقات المتخلفة الأخرى بالهند» (OBCs)، التي تشكل 40 في المائة من سكان الهند. وفي التسلسل الهرمي الطبقي، يقع هؤلاء بين الطبقات العليا و«المنبوذين» الذين يشكلون جزءا من الطوائف والقبائل المُجَدَّولة. وقد أدى ذلك إلى الزيادة في التعبئة الطائفية والسياسة الطائفية، حيث راحت مجموعات جديدة تطالب بالحماية. وقد عمق ذلك خصائص النضج، حيث تكاثرت التنظيمات السياسية، ولكنه صعد مستويات الصراع والهشاشة. وكانت الاستراتيجية الثانية ظهور السياسات الأيديولوجية التي حاولت خلق دعم جماهيري لائتلاف الحاكم من دون تقديم أي ربوع يعتد بها، بالضرب على وتر الحاجة للاتحاد الوطني ضد العدو الداخلي

والخارجي. فالهندوس يمثلون ما يزيد على ثمانين في المائة من سكان الهند، وقد أدرك حزب المؤتمر أن مخاطبة مشاعر الهندوس يمكن أن تعود عليه بمساندة انتخابية رخيصة، من حيث الريوع المطلوبة. ولكنه، وهو يفعل ذلك، وضع أسس السياسات اليمينية الهندوسية أو «الهندوتفا» (Hindutva) التي اتسمت بالعدوانية تجاه الأقليات في الهند، وخاصة تجاه مسلمي تلك البلاد، كاستراتيجية لتخليق الدعم لأي تحالف حاكم. وأسهم ذلك أيضا في جعل السياسة أكثر مدعاة للفرقة، وزاد العنف في كثير من بقاع الهند.

ومن أهم النتائج التي ترتبت على تراجع الأحزاب الشاملة في المركز أن الولايات أصبحت مسرحا مهما تنشئ فوقه النخب المحلية تنظيماها وتطلب من فوقه الريوع. وتزايد أهمية السيطرة على السلطة السياسية، على مستوى الولاية، يعني أن جماعات مستبعدة في ولايات كثيرة صارت تثور، في أحيان كثيرة، مطالبة باقتطاع ولاية صغيرة من الولاية الأكبر حجما. وهكذا تمخضت ولايات كبيرة عن ولايات أصغر، بقوة دفع المطالب السياسية للجماعات المهمشة. وقد ارتفع المستوى العام للعنف السياسي، على نحو دراماتيكي، منذ ثمانينيات القرن الماضي. وليس التمرد الماوي الراهن، في المناطق الوسطى والشرقية من البلاد، سوى مؤشر واحد على الهشاشة البالغة في جيوب متفرقة من نظام مقيد متزايد النضج، على الرغم من ذلك.

وقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين استمرار هذه التوجهات. وقد أصبح نظام الحكومات الائتلافية في المركز الملمح الباقي للحكومة في الهند. وقد ترسخت تماما القدرة والحرية لإنشاء تنظيمات سياسية جديدة، وتعبئة دوائر جديدة. كانت هذه الحرية، على الدوام، حقا معترفا به رسميا، لكنه الآن يُمارس، على نحو فعال، من قبل منظمين سياسيين طموحين كثيرين، لديهم المال والقوة اللازمان للقيام بالاستثمارات اللازمة. وقد واصلت المنظمات الأكثر تعقيدا في مجال الأعمال الهندي النمو وواصلت تعزيز قدراتها التنافسية، عالميا. ولم يقتصر تغلغل الشركات الهندية المتعددة الجنسية، الأكثر طموحا، على اقتحام الأسواق الغربية، بل بدأت تستولي على شركات مساهمة وتديرها، في بلدان متقدمة مثل المملكة المتحدة وألمانيا، وكذلك في مناطق نامية مثل أفريقيا،

مبرهنة على النضج المتنامي للشركات الهندية الكبرى. وفي هذا السياق المتسم في عمومته بالانتقالية والنضج نحدد مواضع الاختلاف في بنية النظام المقيد في ولايتي مهاراشترا والبنغال الغربية.

6 - 2 مهاراشترا

ولاية مهاراشترا هي واحدة من الولايات الصناعية الرائدة في الهند، وعاصمتها مومباي (بومباي سابقا) هي المركز المالي والتجاري الأول في البلاد. وتشمل قطاعاتها الرئيسية السيارات، وصناعة الأدوية، والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات. بالإضافة إلى اقتصادها الناجح نسبيا، فقد اتسمت الولاية، منذ عهد بعيد، بمستويات مرتفعة من التعبئة السياسية. وقد حكم حزب المؤتمر الولاية دون انقطاع تقريبا بدءا من 1960 (عندما أنشئت الولاية من خلال تقسيم رئاسة بومباي إلى غوجارات ومهاراشترا) وحتى 1995. ولكن تماشيا مع التطورات على المستوى الوطني، أصبحت سياسة الولاية مقسمة وممزقة بين الفصائل خلال الثمانينيات مع استمرار المساومات بين الأحزاب لتشكيل وتشغيل الائتلاف الحاكم على مستوى الولاية.

أنشئ الائتلاف المهيم في الأعوام الأولى في مهاراشترا (الفترة التي توافقت فترة وجود النظام المقيد الأساسي في الهند) بالطريقة التي سمحت بخلق ريع كبيرة معززة للنمو باعتبارها جزءا من الترتيبات السياسية التي يقوم عليها النظام المقيد. أمكن إنشاء تلك الريع لكبار رجال الأعمال الذين شكلوا جزءا من الائتلاف المهيم، وقد ساعد جانب من تلك الريع في التغلب على إخفاقات السوق التي كان لديها استثمارات محدودة في الماضي. وفي الوقت ذاته، تحقق الاستقرار السياسي من خلال تخصيص الريع للدوائر الانتخابية القوية الأخرى. وكما تغير تكوين ذلك الائتلاف على مر الأعوام، تغير أيضا التوازن بين الريع المعززة للنمو وبين الأنواع الأخرى من الريع. فحتى الثمانينيات، لعب نوعان من الريع وظيفته مهمة في الحفاظ على تماسك الائتلافات المهيمنة، مع دعم النمو. فقد جرى توليد جزء كبير من الريع اللازمة للاستقرار السياسي من قبل السياسيين الذين يسيطرون على لوبي صناعة السكر بالولاية في مناطق الريف الشمالية الغربية من ولاية مهاراشترا. وقد حمى توليد جزء كبير من الريع اللازمة للاستقرار السياسي في الزراعة، بشكل غير مباشر، القطاع الرأسمالي في التصنيع، حيث لم يكن

السياسيون بحاجة لاستخلاص الريوع منهم. وحيث إن الريوع الفورية اللازمة لإدارة السياسة قد جاءت من الزراعة، فقد صار بوسع السياسيين أن يسعوا إلى علاقات وريوع أطول مدى، في القطاع الصناعي، وكان هذا مفيدا أيضا للقطاع الرأسمالي في التصنيع. وقد جرى تفعيل تلك العلاقات من خلال شبكات المحسوبية حيث يمكن للسياسيين أن يمنحوا رجال الأعمال امتيازات مثل الأراضي أو الإعانات للمشروعات الصناعية، مقابل مردودات فورية صغيرة نسبيا، ولكن على أساس التفاهم على أن يدعم رجال الأعمال هؤلاء سياسيين محددين. وحيث إن السياسيين لم يكونوا معتمدين بشكل كبير على الريوع الصادرة من رجال الأعمال لتمويل نجاحاتهم، كانت شروط تلك الصفقات مؤاتية للأعمال التجارية وساعدت في الإسراع بتصنيع الولاية.

وقد أصبحت تلك الترتيبات ضعيفة مع التجزئة السياسية التي منيت بها الحياة السياسية الهندية بدءا من الثمانينيات فصاعدا. عانت السياسة في ولاية مهاراشترا تجزئة مماثلة، وتراجعت قدرة الائتلافات الحاكمة على تبني رؤية طويلة الأمد في تطوير العلاقات مع المصالح التجارية. وبين اللاعبين الرئيسيين في الولاية الآن التيار الرئيسي في حزب المؤتمر؛ التيار الرئيسي في حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) اليميني، وهو فصيل رئيسي من الفصائل المنشقة عن حزب المؤتمر؛ وحزب المؤتمر الوطني (NCP) وحزب شيف سينا (SS) العرقي/الطائفي، ومجموعة نشأت عن انشقاق لاحق عن شيف سينا، تعد لاعبا متأرجحا في الانتخابات. والأحزاب الصغيرة المؤسسة على انتماءات طائفية موجودة أيضا. وقد جعلت تلك التقسيمات المشهد السياسي في الولاية قابلا للاشتعال وغير مستقر، وخصوصا في الخمسة عشر عاما الماضية.

وكانت هذه أيضا هي الفترة التي أظهرت فيها العوامل السفلية وعصابات الجريمة في بومباي قوتها، من غير تحفظ، وبدأت الصراعات بين العصابات تؤثر على العنف في المدينة. وبرزت إلى مقدمة المشهد أيضا تنظيمات مجتمعية مختلفة، لتستخدم السياسات الدينية، ضمن أشياء أخرى، لتتخربط في عمليات إخلاء الأحياء الفقيرة والاستيلاء على الأراضي. وبدأت بومباي تعاني مما يفوق الاحتمال من أعمال الشغب، والانفجارات، والعنف الديني. وكان جانب من القوى المحركة لذلك يعود إلى الحروب بين عصابات عالم الجريمة. لكن جانبا آخر منها حركته القوة المتنامية لتنظيمات مجتمعية مثل شيف سينا التي سعت لتعبئة فقراء الهندوس ضد الغرباء وتأسيس

قاعدة قوة جديدة، في وقت ترك فيه تداعي السياسات القديمة فضاءات يتعين ملؤها (كترنستاين وآخرون - 1997، وليلي - 1995). وأسهمت هذه العمليات في تدهور معدلات نمو الصناعة والتصنيع في مهاراشترا بعد العام 2000 وفي نمو قطاع الخدمات مثل التمويل، والسوفت وير، مع تقليل الكُلف المُهدرة، وهي قطاعات لا تحتاج ضمان ترتيبات سياسية طويلة المدى.

6 - 3 - 1 تحالف الصناعة والسكر

نشأت مهاراشترا في العام 1960 بعد أن قبلت الحكومة المركزية بمطالبات بولاية منفصلة للناطقين باللغة الماراثية. وفي مرحلة سابقة، كانت الولاية جزءا من رئاسة بومباي التي كانت تضم أيضا ولاية غوجارات الحالية. وفي حين أن السيطرة على العاصمة كانت، في الغالب، للصناعيين غير الناطقين باللغة الماراثية، فقد احتفظ الزعماء الناطقون بتلك اللغة بالسلطة السياسية في الولاية، وهم الزعماء الذين بدأ يسطع نجمهم في العقود الأخيرة من حركة استقلال الهند. وقد ارتكزت المراحل الأولى من التعبئة من أجل ولاية مستقلة في رئاسة بومباي القديمة على حشد فلاحي الماراثا (وهم طائفة خاصة داخل النطاق الأوسع للناطقين باللغة الماراثية من السكان). وهكذا صاحب التوتر بين نخبة سياسية ماراثية وبين نخبة تجارية غير ماراثية، في الغالب، تأسيس الولاية، كمشكلة قائمة من البداية.

وطوال القسم الأعظم من الخمسين عاما التالية، استند الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي على الموازنة بين الريوع الكبيرة التي حققها لوبي قصب السكر للاعبين السياسيين، مع الإبقاء على ما يكفي من الريوع للقطاع الصناعي في مومباي. وقد تألف لوبي السكر من قادة ماراثيين أقوياء، استبعدوا معظم الطوائف والتجمعات السياسية الأخرى، من المجال السياسي للدولة، لزمان طويل. فالطائفة الماراثية طائفة وسيطة، ولديها قوة يعتد بها، في مجال الإمداد بالمنظمين السياسيين. ولا يجوز الخلط بين الاسم وبين اللغة الماراثية التي يتحدث بها ثلثا سكان الولاية، وهي اللغة الأم للمنطقة. فقد أنشأ سياسيون ماراثيون الريوع لمزارعي قصب السكر (وبشكل غير مباشر لأنفسهم) في المناطق التي صوتت لحزب المؤتمر، من خلال وضع أسعار أعلى تشتري بها الهيئات التعاونية قصب السكر من الزراع. تنتج مهاراشترا ما يقرب من 30 في المائة من إنتاج

السكر في الهند ونحو 99 في المائة من ذلك الإنتاج يأتي من الهيئات التعاونية المصنعة للسكر في الولاية (بافادام 2005). وقد جعل ذلك من السيطرة على الهيئات التعاونية المصنعة للسكر جزءا رئيسيا من السياسات التوزيعية بالولاية. وقد جرت تغطية خسائر نشاطات التصنيع الخاصة بالهيئات التعاونية نتيجة ارتفاع أسعار قصب السكر بدورها من خلال الإعانات العامة المركبة وشطب الديون، حيث إن أولئك السياسيين المنتمين لحزب المؤتمر، كانت لهم سلطة أيضا في المركز. (كومار 2004، لالفاني 2008).

وحيث وزع سياسيو حزب المؤتمر رعايتهم في المناطق المخصصة بزراعة ومعالجة السكر، فقد أصبحت تلك الأجزاء من ماهاراشترا (نطاقا الناسيك وبيون) أكثر تطورا. ومن المفارقات، أن ذلك كان أحد الأسباب التي أفضت إلى تحقيق مركز قوي لحزب بهاراتيا جاناتا وكذلك لشيف سينا، في نهاية المطاف، في المنطقتين الفقيرتين في شرق ماهاراشترا، اللتين تدعيان فيدهارابها وماراثاوادا، وهما منطقتان لم تستفد أي منهما من السياسات التوزيعية. فكل هيئة تعاونية للسكر يحكمها مجلس إدارة يرأسه رئيس. وعلى سبيل المثال، فمصنع مالغاون للسكر الذي يملكه أحد أبرز السياسيين الماراثا في الهند، شيرد باوار، هو تعاونية تنتمي إليها عشرة آلاف عائلة. وبحساب بسيط لكنه مقبول فإذا كان في كل عائلة اثنان فقط من الفئة العمرية التي يحق لها التصويت، فإن تعاونية واحدة فقط من تعاونيات باوار، سوف تؤمن عشرين ألف صوت لحزبه، حزب المؤتمر الوطني، حليف حزب المؤتمر، على مستوى الولاية وعلى المستوى المركزي. في الانتخابات. وفي الواقع، فقد تحصل التعاونية على أصوات أكثر بكثير، لأن الاقتصاد الأوسع يعتمد على ربوع السكر. بالإضافة إلى ذلك يمتلك سياسيون كثر مثل باوار، في الأغلب، عدة مصانع. اشترك عدد كبير من السياسيين الماراثيين في تشغيل هيئات السكر التعاونية، كما أعطتهم الأصوات المتأرجحة التي يحكمونها سيطرة دائمة على الطاقة على مر عقود عدة (جانكيز 1999). وتوضح الأرقام، ببساطة لماذا كانت هيئات السكر التعاونية مهمة وفق المنطق الانتخابي العددي.

كان لسعر قصب السكر دور مهم في المعادلة الانتخابية لحزب المؤتمر، وهي طريقة لمكافحة مزارعيه مقابل دعمهم الانتخابي للحزب. وفي ماهاراشترا الشرقية، حيث كان لحزب المؤتمر قاعدة ضعيفة جدا، لم تستطع المصانع أن تقدم السعر المرتفع لقصب السكر الذي ساد في الغرب (لالفاني 2008). ويجري تبرير سياسات

دعم الأسعار بأن ذلك يستهدف حماية مزارعي قصب السكر الأكثر فقرا ولكن يتبين من الفروق بين الأسعار التي تقدمها الهيئة التعاونية القريبة من الائتلاف الحاكم وبين الأسعار التي تلتزم بها الهيئات التعاونية الأخرى بأن هذه ليست سوى ربوع حققها السياسيون الأقوياء لمصلحة مؤيديهم (بانرجي وآخرون 2001، كولكارني 2007). وتحقق فائدة مباشرة للسياسيين من جانب من فروق السعر لأن كثرة منهم يملكون المصانع التي تعد وسيلة توصيل المعونات الحكومية المخصصة لمزارعي السكر. ولكن يتعين أن نلاحظ أن رفع أسعار القصب لا تعني بالضرورة ازدهارا لمزارعي السكر. فالأسعار كانت، على وجه العموم، منخفضة والأمر المهم بالنسبة إلى المساندة السياسية كان الفارق في السعر بين التعاونيات.

ويبين الجدول (6 - 2) أن أسعار القصب في معاقل حزب المؤتمر الوطني - الحزب الوطني في ماهاراشترا الغربية كانت، على الدوام، مرتفعة عن أسعاره في الشرق، حيث لم يحقق التنسيق بينهما نجاحا انتخابيا متصلا. وقد كان بيع القصب بأسعار دائمة الارتفاع شكل، في الأحوال العادية ضغطا على التدفقات النقدية للتعاونيات، لكن البراهين المستندة إلى الأقاويل المتبادلة توحي بأن ذلك لم يحدث. والماليات تخضع، عادة، لسيطرة رئيس مجلس إدارة الجمعية وأفراد أسرته أو أسرته. وتستخلص المدفوعات، عادة من قروض رأس المال التشغيلي المتوسطة الأجل التي يقدمها بنك ولاية ماهاراشترا التعاوني، الذي يقترض أيضا العديد من الفروع المحلية لبنك التعاونيات المركزي. وفي الحقيقة، ووفقا لما يذهب إليه لانفاني (2008) فحكومة الولاية تتحمل كلف هذه المعونات، بشكل غير مباشر. وقد قدمت المؤسسات التمويلية التي تديرها الحكومة ما يقارب 21 مليار روبية أخرى، كقروض متوسطة الأجل للمصانع. أما القروض التي تلقاها سياسيون أقوياء ولم يسددوها، فهي لم تسمح فقط لهؤلاء السياسيين بتوصيل جانب من الربوع لمناصريهم الانتخابيين في شكل أسعار مرتفعة، بل وربما سمحت لهم باقتطاع جانب من الربوع لأنفسهم. وبينما كانت هذه الاستراتيجية ناجحة لمدة طويلة، فقد كان واضحا أنها ليست إستراتيجية دائمة. وفي نهاية العقد الأول من القرن الحالي، تم التصريح بأن 71 مصنعا من أصل 200 بها عيوب (كور 2007). وقد دخل القطاع الخاص في طريق صغير وبدأوا في شراء هيئات السكر التعاونية. والأرجح أن نظام التلاعب بالربوع في لوبي السكر شارف على الانتهاء.

وخلقت هذه الدائرة المعقدة جزءا كبيرا من الريع التي أبقته الائتلاف المهيمن في الولاية وخصوصا خلال الفترة التي كان بها النظام المقيد الأساسي. قاد الوزراء وصانعو السياسة صناعة السكر وهم الذين عملوا أيضا كموظفين كبار في بنوك الولاية التعاونية في المنطقة التي قدمت القروض. وكانوا هم أيضا السياسيين الذين أداروا هيئات السكر التعاونية في المناطق مقدمين إياه بأسعار مرتفعة. فعلى سبيل المثال، في العام 2004، امتلك رئيس بنك منطقة بيون التعاوني عددا كبيرا من هيئات السكر التعاونية الكبيرة. وقد تكرر هذا الأمر في معظم هيئات السكر التعاونية في ماهاراشترا الغربية (كومار 2004). أتى أغلب القادة السياسيين الرئيسيين في الثمانينيات والتسعينيات الذين ارتبطوا بصناعة السكر من ماهاراشترا الغربية - 68 من أصل إجمالي 90 شخصية سياسية (لالفاني 2008). وقد أعطت ريع السكر حزب المؤتمر قاعدة ثابتة في ماهاراشترا الغربية حتى أواخر السبعينيات، والتي وصفناها بفترة النظام المقيد الأساسي، واستمرت ريع السكر لوقت طويل بعد تلك الفترة. (بالشيكار وديشباندا 1999).

لم تكن أبدا قاعدة الدعم الريفية في صراع مع الرأسماليين في بومباي. أنشأ الإشراف في إقامة الأنشطة الريفية بشكل واضح مساحات شاسعة من الازدهار الريفي ووفر استقرارا سياسيا كافيا لإعطاء السياسيين أفقا زمنيا أطول يعد أمرا مهما بالنسبة إلى علاقاتهم بالصناعة. وكانت لدى سياسيي حزب المؤتمر الذين يديرون النظام المقيد الأساسي الدوافع والفضاء السياسي لتنظيم الأرض والموارد الأخرى للأعمال التجارية في التصنيع بسعر معقول من حيث ترتيبات مشاركة الريع مع الصناعة. ولذلك استفاد الرأسماليون الصناعيون بشكل كبير من الاستقرار، حيث إنهم قد حصلوا أيضا على الريع من أنظمتهم السياسية من خلال منح الأراضي والإعانات المالية وتقديم البنية التحتية ذات الأولوية. وأتاح ذلك بدوره تكوين رؤية طويلة الأمد حول استثماراتهم. ويعد النمو السريع في القطاع الصناعي شاهدا على ذلك. وقد أسهمت ماهاراشترا التي تضم نحو 10 في المائة من سكان الهند، باثنين وعشرين في المائة من صافي القيمة المضافة في قطاع الهند الصناعي المنظم في 2007. وساند هذا التوازن في المصالح بين مجموعتين متباينتين للغاية [بين رجال الأعمال والسياسيين - المحرر] الائتلاف المهيمن في ماهاراشترا لما يقرب من عقدين.

الجدول (6 - 2): الفروق بين أسعار القصب في مختلف المناطق

السنة	المنطقة	سعر القصب (روبية/طن متري)
2000 - 1999	الغرب	679,0
	الشرق	542,6
	الفارق (غرب/شرق)	136,4
2001 - 2000	الغرب	782,6
	الشرق	621,8
	الفارق (غرب/شرق)	160,9
2002 - 2001	الغرب	736,2
	الشرق	611,8
	الفارق (غرب/شرق)	124,4
2003 - 2002	الغرب	730,0
	الشرق	601,9
	الفارق (غرب/شرق)	128,1
2004 - 2003	الغرب	715,8
	الشرق	681,4
	الفارق (غرب/شرق)	34,5
المتوسط	الغرب	782,72
	الشرق	611,9

المصدر: لالفاي 2008

وهكذا تمكنت العلاقة بين رجال الأعمال والسياسيين، والتي أساءت في الأعوام الأولى للسياسة الصناعية، من أن تعمل على أساس المدى الطويل بدلا من العمل على أساس صفقة تلو الأخرى. ولم يكن من الضروري تبادل المجاملات بخصوص المشروعات الخاصة لأن السياسيين لم يكونوا يائسين وكان في وسعهم التوصل إلى

رؤية طويلة الأمد مع شركائهم في الأعمال التجارية. فإذا تلقى وزير طلبا بترخيص صناعي من قبل رجل أعمال كانت لديه وإياه علاقة طويلة الأمد، فمن المرجح منح الترخيص من دون الدفع مقدما على أن تجري إعادة ذلك الفضل عبر الزمن. ولذلك، كان للصناعة في ماهاراشتر مجال واسع لعمل الاستثمارات طويلة الأمد وتوزيع كُلف المخاطر على العديد من المشروعات من دون السداد مقابل كل قرار. وقد تعززت الترتيبات طويلة الأمد بقوة الحقيقة التي تقول إن الاستقرار والقوة الراسخة التي يتمتع بها سياسيو حزب المؤتمر في ماهاراشتر تضمن لهم صوتا مسموعا في المركز، وإن الولاية هي المستفيد الأكبر من نظام التراخيص، ما أسفر عن حصولها، بمرور الوقت، على واحد من أكبر أعداد التراخيص الصناعية. ولكن، وكما أظهر الجدول رقم (6 - 3)، فقد انخفضت معدلات النمو الصناعي بعد العام 2000، بالتزامن مع إعادة هيكلة النظام المقيد في الولاية.

ويمكن فهم المزايا التي تحققت للقطاع الصناعي من خلال النظر في الكيفية التي استفاد بها، بدوره، من نظام الريوع، خلال فترة النظام المقيد الأساسي. وكان المصدر المهم للريوع للصناعة خلال تلك الفترة هو مؤسسة ماهاراشتر للتنمية الصناعية MIDC. وكانت هذه المؤسسة الوحدة الأكبر بين وحدات القطاع العام المملوكة لحكومة الولاية بماهاراشتر. وقد سهل ذلك الاستثمار الصناعي في الولاية من خلال تشغيل نموذج إنشاء ريع بسيط. فقد اشترى الأراضي بسعر رخيص مستخدما الدعم من سياسيي حزب المؤتمر المحليين عند الضرورة، والتي بيعت بعد ذلك أو أجرت بسعر مرتفع للصناعة الناشئة. ولكن بقي ذلك السعر أقل من سعر السوق في حال كان على المستثمرين امتلاك الأراضي مستخدمين مواردهم الخاصة. ولذلك وفرت الاستراتيجية ريوعا لمؤسسة ماهاراشتر للتنمية الصناعية ولسادتها السياسيين وللصناعيين الذين استفادوا من تخصيص الأراضي. وأصبحت مؤسسة مارهشتر للتنمية الصناعية أداة سياسية فعالة في أيدي الوزراء والبيروقراطيين المسؤولين، وقد اعتادوا على شراء ومنح المصالح. ولكن بشكل عام، ضمنت تلك الريوع النمو الصناعي المرتفع بالولاية. فكان من مصلحة أي سياسي أن يكون لديه أحد فروع مؤسسة ماهاراشتر للتنمية الصناعية في دائرته أو دائرتها الانتخابية. فقد وفرت الوظائف ورفعت قيمة أراضي كبار الملاك. ولكن من الجانب السلبي فقد

أهلكت صغار الملاك من خلال الشراء باستخدام حق الولاية في مصادرة الأراضي لأغراض المصلحة العامة أو بالشراء عبر استخدام الضغط السياسي الخفي، وبذلك حولوا العديد من المزارعين الهامشيين إلى مشردين معدمين.

الجدول (6 - 3): معدلات النمو: إجمالي الناتج المحلي، الصناعة، الزراعة، الخدمات

العالم	البنغال الغربية	ماهاراشترا	الهند	معدلات النمو %
إجمالي الناتج المحلي				
2,5	4,6	3,9	5,2	1985 - 1980
3,7	4,4	7,4	6,3	1990 - 1985
2,3	5,8	8,5	5,2	1995 - 1990
3,2	7,0	11,6	5,7	2000 - 1995
2,8	6,8	9,1	6,7	2005 - 2000
2,9	5,8	8,9	5,6	2005 - 1980
حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي				
0,8	2,4	1,8	3,0	1985 - 1980
2,0	2,2	5,0	4,2	1990 - 1985
0,8	3,9	6,4	3,4	1995 - 1990
1,8	5,4	9,6	3,9	2000 - 1995
1,5	5,5	7,5	5,2	2005 - 2000
1,4	4,0	6,8	3,7	2005 - 1980
الزراعة				
1,5	6,2	0,8	3,4	1985 - 1980
0,8	4,8	7,9	4,2	1990 - 1985
0,6	5,8	3,6	3,1	1995 - 1990
2,2	3,4	2,5	2,3	2000 - 1995
1,6	2,6	1,8-	2,4	2005 - 2000
1,2	4,6	3,4	2,9	2005 - 1980
الصناعة				
1,4	2,2	3,4	5,9	1985 - 1980
3,9	4,4	7,4	8,0	1990 - 1985
1,5	5,1	5,5	5,9	1995 - 1990

النضج الضعيف في الهند

2,7	6,8	5,8	4,8	2000 - 1995
2,0	4,4	4,1	7,2	2005 - 2000
2,5	5,2	5,6	6,2	2005 - 1980
التصنيع				
لا يوجد	1,9	2,9	7,1	1985 - 1980
لا يوجد	4,6	8,1	8,1	1990 - 1985
لا يوجد	3,2	5,8	7,1	1995 - 1990
لا يوجد	7,3	6,0	4,3	2000 - 1995
لا يوجد	3,8	3,5	7,6	2005 - 2000
لا يوجد	4,5	5,8	6,4	2005 - 1980
الخدمات				
2,8	5,3	6,6	6,1	1985 - 1980
3,6	4,3	7,1	6,9	1990 - 1985
2,6	6,8	9,3	6,7	1995 - 1990
3,4	9,1	7,8	8,2	2000 - 1995
2,7	9,9	9,0	8,1	2005 - 2000
3,1	7,1	8,0	7,1	2005 - 1980

لا يوجد = البيانات غير متاحة

المصدر: (خان 2008: الجدول 2)

وقد تمكن حزب المؤتمر من اتباع هذه السياسات لأن ولاية ماهاراشترا هي، في الأساس، ولاية غير زراعية، وفلاحوها مدقعون نسبيًا، وبالتالي ضعفاء سياسيًا. والمساحات المرورية [المعتمدة على الري الاصطناعي وليس على المطر - المحرر] لا تمثل سوى 16 في المائة من أراضيها الزراعية، والمعتاد أن تخبث الرياح الموسمية الآمال [أي ألا تأتي بالمطر المتوقع - المحرر] في أكثر من ستين في المائة من أنحاء الولاية. وقد اجتذبت المحاصيل النقدية، مثل قصب السكر، الأراضي المرورية. والأثر الوحيد الذي ترتب على تركيز قصدي على الصناعة تمثل ببقاء التفاوتات في الولاية حادة. فلم يتمكن المزارعون الفقراء غير الداخلين في الائتلاف المسيطر، بداية، من تنظيم أنفسهم، ولم يكن المنظمون السياسيون المنتمون لجماعات نخبوية، بداية، معنيين بتنظيم هذه الجماعة لتحقيق مصالحهم السياسية. ومن الممكن أن تكون سهولة الحصول على الريوع من صناعة السكر جعلت النخبة الماراثية في حزب المؤتمر وفي حزب المؤتمر الوطني يتجاهلون الأوساط السياسية

الأخرى (فورا وبالشيكار 1996). كما أن الأتماط الأخرى من سياسات التوزيع، مثل مشروع ضمان التوظيف الذي بدأت حكومة الولاية تطبيقه قبل أن تعممه الحكومة المركزية على جميع أرجاء الهند، بوقت طويل، لم تطبق بالشكل الصحيح. لكن لوي صناعة السكر لم يتمكن من استرضاء شريحة واسعة، بالقدر اللازم، من النخب، كما أن حزب المؤتمر بدأ يفقد قدرته على السيطرة على السلطة بقوة أصوات الناخبين، في غياب السياسات التوزيعية الشعبوية. وبحلول العام 1995، فاز ائتلاف بهاراتيا جاناتا - شيف سينا بالسلطة وشكل أول حكومة له في ماهاراشترا (جادهاف 2006).

6 - 2 - 2 تفتت حزب المؤتمر ونشأة شيف سينا

في الثمانينيات من القرن الماضي شهدت الحياة السياسية في ولاية ماهاراشترا تغيرات جذرية مع ظهور الحركة الوطنية بقيادة شيف سينا، الحزب الذي يعني اسمه، «جيش شيفا» الرب الهندوسي. وأصبح الحزب طائفيا ومعاديا للمسلمين، بشكل معلن وصدامي وكسب أرضا في الولاية. كان الحزب قويا، تحديدا، في مومباي وفي المناطق الأكثر فقرا في شرق الولاية. حشد الحزب مجموعات أهمها الفقراء والحضريون العاطلون عن العمل، الذين تركوا ائتلاف حزب المؤتمر. وقد أصبح حزب المؤتمر بذاته أكثر تشرذما، وتحالف الحزب المعارض الآخر، باراتيا جاناتا، مع شيفا سينا بسبب منطلقاته الأيديولوجية النابعة من الأصولية الهندوسية.

وقد عكست نشأة ائتلاف حزب باراتيا جاناتا وحزب شيفا سينا مزيجا من أربعة عوامل. أولا كان هناك استياء متزايد من سياسات حزب المؤتمر الجامدة والمقيدة لإمكانات الوصول إلى الريوع. ونجحت الأحزاب المعارضة في ربط الائتلافات الطبقية التي تجاهلها حزب المؤتمر معا. ووفقا للمعجم السياسي الهندي، فهذه إشارة إلى «الطبقات المتخلفة الأخرى» (OBCs) وإلى قطاع من الماراثيين. وكلا الجماعتين كانتا توقعان ارتفاع مستويات الرخاء الاقتصادي بفضل التصنيع في الولاية، ولكن فرصهما في الوصول إلى الريوع السياسية كانت محدودة. ولكن الائتلافات الجديدة بين بهاراتيا جاناتا وشيف سينا، لم تشمل المسلمين والداليتين (الطوائف الأدنى). وقد بين الجدول الرقم (6 - 4) كيف اخترق حزب شيفا سينا الطبقة المتوسطة العليا من القاعدة الطائفية لحزب المؤتمر، وكيف اخترق الماراتانيين والكونيين وإلى قاعدة مارثا وكونبي و«الطبقات المتخلفة الأخرى». ثانيا، أمنت استراتيجية حزب المؤتمر لهذا الحزب تدفقا محدودا من الريوع،

النضج الضعيف في الهند

وقد بدأت الأحزاب الأخرى في الوصول إلى قدر أكبر كثيرا من الموارد الريعية المحتملة. فخطط الأعمال التجارية ذات الاستثمارات طويلة الأمد يمكنها أن تؤمن عمولات فورية لرعاة حزب المؤتمر. وفي المقابل، فيمكن للريوع الصادرة عن السكر والعمولات من المستثمرين المنتجين أن تسع عددا محدودا من المجموعات المحتملة التي تطلب حصة في الريوع السياسية. ويمكن أن توفر الأحزاب الجديدة التي استطاعت أن تجمع الريوع من المجرمين والمضاربين ومجموعة المستثمرين ذوي العائدات السريعة في القطاع العقاري والقطاعات الأخرى رشاوى كبيرة وفورية، وتستطيع تنظيم مجموعات جديدة سبق استبعادها. ثالثا، استفادت المعارضة من نمو «النزعة المحلية» استنادا إلى تصاعد أهمية الهوية الماراثية الخاصة بجميع الطبقات ذات القومية اللغوية الماراثية (هانسن 1996). وفي النهاية، نشأت عن القضايا المحلية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، أجندة الهندوتفا Hindutva المحددة التي أدت إلى اتساع شعبية شيف سينا. كما ساعدت البيئة السياسية والاجتماعية المسؤولة عن الطائفية في الهند، خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، الأحزاب التي لديها برنامج طائفي يميني في ماهاراشترا.

الجدول (6 - 4): التركيب الطائفي للقواعد الانتخابية للأحزاب الرئيسية في ماهاراشترا

المجموعة الطائفية	للأحزاب الوطنية (1996)	للأحزاب الوطنية (1999)	شيف سينا (1996)	شيف سينا (1999)	بهاراتيا جاناتا (1996)	بهاراتيا جاناتا (1999)	حزب المؤتمر (1999)
ماراثا	20,5	19,6	30,4	30,5	6,3	19,0	31,5
كونبي	10,6	7,1	21,6	20,0	15,3	13,7	16,0
الطوائف المتخلفة الأخرى	28,4	21,4	30,4	34,0	32,4	32,7	20,0
الطوائف المحدولة	6,6	15,4	3,0	3,0	5,4	2,0	2,8
القبائل المحدولة	6,6	7,5	1,0	2,0	9,0	5,2	4,1
آخرون	27,7	28,9	13,4	10,5	31,5	27,5	20,2

ملحوظة: الأرقام تشير إلى النسب المئوية

المصدر: بالشيكار 2004

وقد خضعت العلاقات التقليدية بين الحكومة ورجال الأعمال في ماهاراشترا للضغط الشديد كنتيجة لتلك التحولات. وإضافة إلى ائتلافاته الطبقيّة الجديدة، جسد حزب شيف سينا الارتباط بين السياسة والإجرام بسبب تورطه في عالم الجريمة في مومباي. وقد جرى تخريب التقليد القديم الذي يقضي بشراء رجال الأعمال للسلطة السياسيّة عندما بدأ عالم الجريمة يلعب اللعبة ذاتها. فكانت هذه الفترة نقطة انعطاف في سياسات المحسوبيّة في ماهاراشترا. وحيث إن الاقتصاد الهندي قد تحرر، فقد نمت استفادة ماهاراشترا في الحصول على التراخيص الصناعيّة فيما يتعلق بالمنافسة مع الولايات الأخرى من أجل الاستثمارات الصناعيّة استنادا إلى ما تستطيع أن تقدمه حكومة الولاية من حيث البنية التحتيّة والإعانات الخفيّة. وفي أواخر السبعينيّات، تعطل نظام التراخيص الصناعيّة عمليا، كما أن التسعينيّات شهدت انهيار نظام إصدار التراخيص الرسميّة بشكل كبير وذلك مع التغيرات المتاحّة التي أحدثها تفتت حزب المؤتمر وسعي الائتلاف الجديد الأكثر مرونة إلى تخصيص الريوع من المصادر المتنوعة لمصلحة ائتلاف طائفي أوسع. وقد وجدت ماهاراشترا صعوبة متزايدة، مع مرور الوقت، في تقديم ريوع كبيرة ومستقرّة للمستثمرين. وقد وقعت تحولات كبيرة في قطاع الخدمات في هذه الفترة، وخصوصا في تلك الخدمات التي تتعلق بالإنشاءات والعقارات، حيث إن السياسة الجديدة سهلت الاستيلاء على الأراضي من الأحياء الفقيرة، وسهلت عمليات وضع اليد في المدينة وفي القرى التي بها أعلى كثافة سكانية في العالم، وهي كثافة بلغت نحو 2.715 شخص للكيلو متر المربع في العام 2001 وفقا لسجلات حكومة ماهاراشترا.

وتنافس أسعار العقارات في مومباي، من حيث ارتفاع الثمن، تلك الموجودة في نيويورك ولندن، وتعكس الأسعار المرتفعة مزيجا من الطلب والمضاربة الكثيفة. وقد شجع هذا على المشاركة المتزايدة في عالم الجريمة في مومباي في القطاع العقاري. وأصبح إلغاء القيود يعني أن عمليات التهريب أقل ربحا وبالتالي تحول الانتباه إلى المضاربات العقاريّة. وأجبر رجال الأعمال والسياسيون على الوقوف مع عصابات عالم الجريمة المختلفة التي تعمل في تطهير الأحياء الفقيرة، ثم دخلت المدينة مرحلة من العنف، انتهت بسلسلة من الانفجارات وأعمال الشغب الطائفي. ووفقا لما يراه المراقبون، كانت أعمال الشغب في العام 1993 تعبيرا عن القتال من أجل السيطرة

على مومباي، بين مجموعتين من عالم الجريمة؛ إحداهما مسلمة والأخرى هندوسية. وتشير البراهين المستقاة من روايات رائجة إلى أن المجموعة الهندوسية قد ارتبطت بحزب شيف سينا، بينما ظلت المجموعة الإسلامية من دون روابط سياسية سائدة واضحة في الولاية. ولا يعني العنف أن ماهاراشترا صارت ولاية ذات نظام مقيد ضعيف خلال تلك الفترة. فقد كان نظاما ناضجا، وإن لم يستند الانفتاح إلى سيادة القانون، ولكن إلى تصارع من أجل الهيمنة تحول إلى أعمال عنف.

وتعود بدايات ارتباط عالم الجريمة بالأعمال التجارية، على الأقل، إلى فترة ظهور المشكلات الاقتصادية في مصانع النسيج الشهيرة بمومباي، والتي بدأت في غلق أبوابها في الثمانينيات. ولأنهم يدركون القيمة المرتفعة لما يملكونه من عقارات فالعديد من مالكي المصانع رفضوا ببساطة الاستثمار في التحديث. أرادت حكومة ماهاراشترا وأقسام من عالم الجريمة قطعة من كعكة قطاع العقارات. وقد دبرت العصابات الإجرامية قلاقل عمالية كسبب ظاهري في غلق المصانع حتى يصبح أمر غلق المصانع أكثر سهولة، وهو ما نجحوا فيه في نهاية المطاف. وفي العام 1961، كان يعمل في المصانع أكثر من مائتين وخمسين ألف فرد. واليوم يوظف نحو 58 مصنعا من المصانع العاملة 20 ألف شخص. في الوقت ذاته فإن تراجع الصناعة والتحول إلى الخدمات ينطوي على أوجه شبه مع التحولات في الاقتصاديات المتقدمة، وهذا كان يحدث في اقتصاد نام به فائض عمالة.

ومع اشتداد تورط عالم الجريمة في السياسات جاءت نقطة التحول في سياسات المحسوبة بماهاراشترا. وعلى الرغم من أن الانتخابات البرلمانية أفضت إلى طرد شيف سينا وحزب بهاراتيا جاناتا في 1999، فقد كان على ائتلاف حزب المؤتمر الوطني الذي نجح في الانتخابات الاعتراف بالنموذج الجديد من إنشاء الريع وبناء الائتلاف. كانت المرونة والانتهازية لفرص الريع والتحالفات التي عرفها السياسيون قبل الثمانينيات في ماهاراشترا تنطوي على العديد من سمات النظام المقيد الناضج وبها فرص رسمية وحقيقية أكثر، لإعداد تنظيمات سياسية جديدة مع المنظمات الاقتصادية التي تهدف إلى أنواع جديدة من الريع. لم يعد حزب المؤتمر الوطني (NCP) وحزب المؤتمر في العقد الأول من القرن، ولم يكن في وسعهما أن يعودا، إلى النظام المقيد القديم. واكتفيا، بدلا من ذلك، بتطوير روابطهما الخاصة مع عالم

الجريمة، وهي الطريقة الأسهل والأسرع للحصول على مدخل للوصول إلى الریوع الكبيرة اللازمة لربط الائتلافات المضطربة، من النموذج طويل الأمد للعلاقات بين الحكومات ورجال الأعمال وریوع صناعة السكر. وليس مفاجئا ما جاء في تقارير حول الابتزاز والإتاوات التي جمعتها مجموعات عالم الجريمة بعد أن نمت روابطها مع القادة السياسيين.

6 - 3 - 2 الملخص

بقيت ماهاراشترا ولاية رائدة للصناعة في الهند وولاية متطورة سياسيا مع التنافس الشديد في الانتخابات المحلية والحركات الجماهيرية الكبيرة. ولكن جاء التطور السياسي على حساب ضعف سياسي متزايد وانقسام منذ الثمانينيات. ولم يعد النمو الصناعي يؤمن النمو اللازم في العمل. وكان بالولاية أحد أكثر المناطق فقرا في الهند. أصبحت فيدهارابها تدريجيا قاعدة للحركة الماوية العنيفة المنتشرة عبر الهند الشرقية والوسطى. في الستينيات والسبعينيات عندما كانت لديها سمات النظام المقيد الأساسي، حقق توزيع الریوع الاستقرار السياسي ولكنه ضمن للسياسيين أفقا زنيا أرحب، ما ساعد على نمو القطاع الصناعي. أسهمت التغيرات في النظام المقيد، التي بدأت في الثمانينيات، في تقليل معدل نمو التصنيع في التسعينيات. عوض النمو في قطاع الخدمات بعض التباطؤ في النمو الصناعي، ولكن جرى سحب النمو الكلي إلى الأسفل من خلال استمرار الأداء الضعيف للزراعة.

ولذلك كان لظهور ملامح النضج في النظام المقيد في ماهاراشترا سمات معقدة. وحينما كان للمنافسة السياسية آثار سلبية في الأفق الزمني للسياسيين والصفقات التي يتوقعها رجال الأعمال، تزامن ذلك أيضا مع التحرير الذي أجبر المؤسسات التجارية، المتطورة بشكل كاف، على تعزيز التنافسية من خلال الروابط العالمية والاستحواذ العالمي. وبغض النظر عن ذلك، بدأت ماهاراشترا تخسر موقعها لمصلحة ولايات مثل تاميل نادو وغوجارات، عندما لم يعد اتخاذ قرار تخصيص التراخيص الصناعية بيد الحكومة المركزية، وكان المستثمرون أحرارا في اختيار المواقع. كانت الولايات الأخرى توفر حوافز لجذب الاستثمار، وفشلت ماهاراشترا في توفير حزمة تنافس جاذبة بشكل كاف. وبالنظر إلى وجود قاعدة صناعية كبيرة قامت الولاية

بإنجازها بالفعل، فإن مبادرات مثل حزمة السياسة الصناعية الشاملة الخاصة بها لعام 2001 ربما تكون ساعدت في بقاء الاستثمارات الصناعية واستمرارها. ومع ذلك، فإن القاعدة الأساسية التي تدعم هذه السياسات قد أصبحت ضعيفة بشكل كبير. والنقطة الأهم في تطور النظام المقيد في ماهاراشترا هي أن التحول من النظام المقيد الأساسي ذي السمات المميزة المهمة الخاصة بالنضج لا يعني بالضرورة أنه كان هناك تطور في الجوانب الاقتصادية والسياسية في آن واحد في جميع المجالات. وكانت مرحلة النضج تتسم بالوصول الأسهل لكل من المنظمات السياسية والاقتصادية. وكان بعض هذه المنظمات عبارة عن منظمات اقتصادية معقدة مثل شركات السيارات الهندية التي تحتوي على مرافق إنتاجية في ماهاراشترا. وكان منافسون آخرون، على وجه التحديد الأحزاب الجديدة على الساحة السياسية أو شركات البناء المشبوهة أقل تعقيدا بكثير، وأحيانا ما سببت ظهور أمور سلبية كبيرة وأيضا حدوث العنف. ويقوم الائتلاف المهيمن الآن على ما انتهت إليه النزاعات السياسية الكبيرة التي أوشكت على تفجير العنف. ومقارنة بالنظام المقيد الأساسي الذي سبقها، فمن المحتمل أن تظل سياسة ماهاراشترا أكثر تقبلا وأكثر عنفا نظرا إلى نظام تخصيص الربح الذي يدعم النظام المقيد الجديد ذا السمات المميزة لمرحلة النضج مع مزيد من الضعف.

3-6 ولاية البنغال الغربية

عند الاستقلال، كانت ولاية البنغال الغربية، بالإضافة إلى رئاسة بومباي، من أكثر الولايات الصناعية تقدما في البلاد. واليوم، في حين احتفظت كل من ماهاراشترا وغوجارات، وهما الولايتان اللتان خرجتا من رحم رئاسة بومباي بمركزيهما على قمة الولايات الصناعية في الهند، فقد تراجعَت ولاية البنغال الغربية إلى ذيل قائمة الولايات الكبرى. لقد أثر تقسيم الهند على ولاية البنغال الغربية بشكل كبير جدا حيث جرى تقسيم البنغال إلى ولاية البنغال الغربية الهندية، وشرق البنغال الباكستانية، والتي أصبحت مؤخرا بنغلاديش. كانت الأسواق في البنغال شديدة الترابط وقد أثر التقسيم فيها حيث احتاجت البنغال الغربية (وبنغلاديش) أعواما طويلة للتعافي، وليس بشكل كامل. وعلى الرغم من أن ولاية البنغال الغربية كانت الجزء الصناعي للبنغال، كان

شرق البنغال هو المنطقة الداخلية (بنغلاديش) التي تمد الأسواق بالمواد الخام الزراعية وعلى الأخص الجوت^(*) الخام لصناعة الجوت المتمركزة في ولاية البنغال الغربية.

وقد اختلفت ولاية البنغال الغربية بشكل كبير عن ماهاشتر، من حيث الطريقة التي جرى من خلالها إنشاء الائتلاف المهيمن. وقد اعتمد الائتلاف المهيمن في ماهاشتر على مجموعة من المصالح التجارية وعلى لوبي صناعة السكر. وعلى النقيض، أصدر تحالف جبهة اليسار الذي ظهر كائتلاف مهيم في ولاية البنغال الغربية ريوفا معادا توزيعها لمجموعة متنوعة من النخب في القطاع الزراعي الفقير في الولاية، والذي كون قاعدة انتخابية لا يمكن تعويضها بالنسبة إلى جبهة اليسار التي يقودها الحزب الشيوعي في الهند، (CPI) الماركسي. وعلى الرغم من أن نظام توزيع الريع هذا تجاهل الرأسماليين في مجال التصنيع، فقد وفر استقرارا سياسيا لمدة ثلاثة عقود. لذا، أنشئ النظام المقيد بشكل مختلف ودام لفترة أطول في ولاية البنغال الغربية.

ولكن عندما بدأ الإنتاج الزراعي في التراجع في تسعينيات القرن العشرين، فإن الدائرة الانتخابية التي عززت إستراتيجية الريع الخاص بالحزب الشيوعي في الهند أصبحت مضطربة بشكل كبير. وفي حين أن جبهة اليسار بالكاد انتبعت لذلك، إلا أن ذلك كان متأخرا وانتهى بها الأمر إلى محاولة فرض أجندة صناعية لتعويض الوقت الضائع. وكان التغيير في الإستراتيجية يستجيب لطلبات التعيين الوظيفي وتحقيق الرخاء في دائرتها الانتخابية. لكن تطلب الدعم الصناعي الحصول على أراضٍ وسياسة أخرى لم تعالج الجوانب المهمة جدا في دائرتها الانتخابية وعززت من المعارضة الانتهازية. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، شهدت الولاية حركة كبيرة في مواجهة الاستيلاء على الأراضي بغرض التصنيع، وأدى ذلك إلى خسارة إنشاء مشروع محتمل للسيارات في الولاية على الرغم من أن حكومة جبهة اليسار أيدت ذلك بشكل قوي. وفي هذه الحالة، تحول نجاح جبهة اليسار في إنشاء ائتلاف مهيم مستقر إلى تحالف معاد للنمو طويل الأمد فيما يتعلق بالقطاع الصناعي في الولاية.

(*) الجوت (بالإنجليزية: jute) نبات ينمو في المناطق الاستوائية والموسمية يتميز بأليافه وهو من فئة الشجريات. عندما تبلغ الشجرة عمر سنتين تقريبا وتصل إلى طول مناسب تُقطع وتجرد من الأوراق وتؤخذ الأغصان وتوضع تحت الماء وتطمر بالطين (الطيني) ثم بعد قرابة عشرين يوما تستخرج من تحت الطين وتغزل ويصنع منها العديد من المنسوجات كالحبال والأحذية والحقائب والأقمشة الخشنة لعمل العبوات النسيجية لتعبئة المحاصيل الزراعية كالأكياس وتستخدم في صناعة السجاد والملوكيت. [المترجم].

6- 3-1 حكومة حزب المؤتمر التي لم تضرب أطنابها قط

لم يكن النظام المقيد الأساسي في ولاية البنغال الغربية نموذجيا، ويرجع ذلك إلى ضعف حزب المؤتمر في الولاية، أما النسخة القوية من النظام المقيد الأساسي في الولاية فقد أنشأها الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي). وخلال فترة حكم نهرو، عندما كانت ولاية الهند بأسرها تتميز بالنظام المقيد الأساسي، تولت حكومة حزب المؤتمر السلطة في ولاية البنغال الغربية، ولكنها كانت حكومة ضعيفة ولم تكن الولاية تتلقى ترخيصات صناعية بشكل كبير على الرغم من كونها إحدى أكثر ولايتين تصنيعا في البلاد. وقد رأى بعض المحللين أن العلاقة السياسية كانت ضعيفة بين نهرو وأول رئيس وزراء لولاية البنغال الغربية، ونتيجة لذلك خضعت الولاية لعقوبات مؤثرة. وباستثناء فترة توقف في هذا النمط في عام 1969، كانت ماهاراشتر تحصل دائما على ما لا يقل عن ضعف التراخيص الصناعية التي كانت ولاية البنغال الغربية تحصل عليها. ويعكس ذلك بشكل جزئي التنظيم الجيد للرأسماليين في ماهاراشتر وقدرتهم على شراء نفوذ السياسيين، وقد أجريت مناقشة حول تلك السمة في القسم التابع لنا بماهاراشتر. وعندما تولت حكومة جبهة اليسار الحكم في العام 1977، وجد القطاع الرأسمالي الذي كان يعاني الإهمال أن الحصول على صوت في الحكومة التي تتولى الولاية أصبح أمرا أكثر صعوبة، حيث إن الائتلاف الجديد ركز على تخصيص (011) للدعم الانتخابي من جمهور المناصرين بالريف (بانيرجي وآخرون- 2002). وعلاوة على ذلك فإن دخول حكومة الجبهة اليسارية إلى المركز كان أسوأ من حزب المؤتمر مع ولاية البنغال الغربية، حيث إن حزب المؤتمر المركزي وبقية الحكومات الائتلافية لم تربطهم علاقة مريحة مع الجبهة اليسارية. وعندما دخل النظام المقيد بالمركز في أزمات في منتصف الستينيات من القرن العشرين، خالفت ولاية البنغال الغربية الاتجاه الوطني حيث أنشأت جبهة اليسار نسخة أقوى من النظام المقيد على مستوى الولاية في أواخر السبعينيات من القرن العشرين. أدى ذلك إلى سيطرة حزب واحد في ظل وجود إستراتيجية توزيع ريع فعالة بشكل كاف لجعل الجبهة اليسارية أمرا مسلما به من الناحية الانتخابية لمدة ثلاثة عقود قبل أن تواجه أزمات متزايدة بحلول العام 2010.

وخلال السنوات الأولى من فترة حكم حزب المؤتمر شهدت الولاية بعض استثمارات القطاع العام مثل مصنع صلب متكامل وقليل من مشاريع الطاقة

الكهرومائية الضخمة، ولكن لم يكن ذلك كافيا للحفاظ على الباعث على التصنيع. ومع بقاء الهند نظاما مقيدا، فإن العلاقة الضعيفة بين حزب المؤتمر بالولاية وحزب المؤتمر المركزي كانت تعني أنه على الرغم من أن الولاية تُعد من رواد الصناعة في العام 1947، فإنها حصلت على تراخيص صناعية أقل بشكل واضح مقارنة بماهاراشترا (الجدول 6-5). كما أنه لم يكن للرأسماليين في ولاية البنغال الغربية علاقة وثيقة بقيادة حزب المؤتمر الوطني. وكان ذلك أمرا مختلفا كثيرا عن الرأسماليين في بومباي. وتمثل أهم تلك الاختلافات في أن حزب المؤتمر بولاية البنغال الغربية لم تكن لديه إستراتيجية ريع قائمة على واقع الولاية التي سمحت لهم بتكوين نظام مقيد أساسي. لم يكن هناك ما يعادل صناعة السكر في ولاية البنغال الغربية، ووجد حزب المؤتمر في تلك الولاية أنه من الأصعب إنشاء ائتلاف مستقر مقارنة بحزب المؤتمر في ماهاراشترا.

الجدول (6 - 5): التراخيص الصناعية الصادرة للولايات المختلفة في الهند في الفترة من 1965 إلى 1976

1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	1969	1968	1967	1966	1965	
51	61	61	29	30	37	13	6	4	11	19	24	أندرا براديش
83	97	89	78	57	66	39	16	23	29	33	29	جوجارات
61	141	99	64	36	51	36	12	7	18	29	59	تاميل نادو
143	255	265	183	131	162	112	80	66	100	109	134	ماهاراشترا
52	109	107	44	52	45	39	7	14	16	31	24	البنجاب وهاريانا
56	74	107	47	54	81	46	62	34	48	42	64	البنغال الغربية

المصدر: Raychaudhuri and Basu (2007)

انهيار الائتلاف المهيمن القائم على حزب المؤتمر مسبقا في ولاية البنغال الغربية بحلول أواخر الستينيات من القرن العشرين. كما أنه التفتت الذي حل به كان كافيا لأن يتولى السلطة أول ائتلاف غير تابع لحزب المؤتمر وهو الائتلاف

الشيوعي. لم يستمر الائتلاف الأول طويلا، ولكن المرحلة كانت مُعدة للائتلاف ذي الاتجاه اليساري في الولاية. نظمت حكومة حزب المؤتمر التي تولت السلطة بعد هذا الائتلاف الذي لم يعيش طويلا حركة يسارية شعبية. وكانت الحركة التي أُطلق عليها اسم ناكساليت (Naxalite) (*) نتيجة لانتماء الفلاحين التي اندلعت في العام 1967 والتي ضربت ليس فقط ائتلاف حزب المؤتمر ولكنها أيضا أدت إلى تقسيم الحركة الشيوعية في ولاية البنغال الغربية. إن ظهور حركة ناكساليت كان في حد ذاته مظهرا من مظاهر تفكك النظام المقيد النهروي في ولاية البنغال الغربية وبرهانا على عدم قدرة حزب المؤتمر على تقسيم المنظمين المحتملين للعنف في الولاية.

6-3-2 جبهة اليسار: تقديم المصالح الزراعية على المصالح الصناعية

استطاعت جبهة اليسار تحقيق فوز ساحق في العام 1977، كما أنها أسرعت في ترسيخ مكانتها بين دوائرها الريفية من خلال التركيز على الإصلاح الزراعي وإنشاء نظام بانشاياتي (PANCHAYATI) (***) للحكم الذاتي المحلي. إن المستوى البانشاياتي هو أقل مستوى للحكومة المنتخبة في الهند ويعمل من خلال نقل السلطة إلى مستوى وحدة القرية. وقد ساعدت تلك الإجراءات الجبهة اليسارية على تعبئة طائفة كبيرة من الدعم الريفي والزراعي إلى حد كبير لتتم الاستفادة منه على مدار العقود الثلاثة المقبلة (موخرجي 2007). جرى تفعيل النظام البانشاياتي في الولاية في الأغلب قبل عقد من اعتماده على المستوى الوطني وأثبت هذا النظام أنه بمنزلة ضربة معلم سياسية لجبهة اليسار. وبمجرد فوز الجبهة اليسارية بالانتخابات البانشاياتية في إحدى القرى، استطاعت تعيين كوادرها لتولي الإدارة على نهج الحزب، مع تجاهل سلطات الإدارة المحلية البيروقراطية التي كانت أكثر صعوبة بشأن طلبها. لقد أعطى ذلك لأعضاء بانشاياتي سلطات مهمة بشأن مخصصات الريوع على مستوى القرية، فعلى سبيل المثال مخصصات الصناديق العامة. وعلى الجانب الآخر، أعطت

(*) حركة ماوية مسلحة. [المحرر].

(**) حكومات القرى. [المحرر].

الإصلاحات الزراعية لجبهة اليسار معرفة كافية بشكل كبير لاستخدام سلطات الولاية لإحداث التحول الاجتماعي التدريجي (ياداف 2006).

وزع الإصلاح الزراعي في ولاية البنغال الغربية قليلا من الأراضي على الفقراء، لكنه أدى إلى تقوية حقوق الفلاحين الذين يعتاشون على المزارعة (المحاصصة) والعمال المعدمين. تمثل التأثير الأكثر جوهرية في التمكين من إحداث تغيير في إستراتيجية توزيع الريع بالولاية تجاه دعم الأسمدة والآبار الأنبوبية وغيرها من استثمارات الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين تتألف منهم طبقة الفلاحين (روجلاي وآخرون 1999). لقد شكل التحول في أولويات توزيع الريع نجاحا سياسيا في خلق جمهور من المؤيدين للائتلاف الحاكم الراسخ، كما كان نمويا في دفع عجلة النمو القوي في قطاع الزراعة في ولاية البنغال الغربية (الجدول 6-3). تمثل مصدر الاستقرار في أن تخصيص الريع الصغير للعدد الكبير من السكان المتمثل في الفلاحين الصغار والمتوسطين قد أعطى الحزب قاعدة انتخابية لا يمكن اختراقها، كما أنه ساعد الفلاحين على تحقيق معدلات كبيرة من النمو الزراعي. وتعني الطريقة التي جرى من خلالها تأسيس الحزب المهيم أن الائتلاف قد يتجاهل أهمية وضرورة تخصيص الريع في تنمية الصناعة. وعلى النقيض من ذلك، شجعت الجبهة اليسارية في ذلك الوقت النقابات العمالية المناضلة في المدن للاستمرار في السيطرة على مؤيدي الصناعيين المحتملين وحزب المؤتمر التابع لهم، بينما تكون سلطتهم قائمة على ائتلاف راسخ قائم على الاقتصاد الريفي.

ولهذا أنشأت جبهة اليسار نظاما مقيدا ثانيا أكثر نجاحا بشكل واضح مقارنة بالنظام المقيد الأول الذي أنشأه حزب المؤتمر في ولاية البنغال الغربية. ومع ذلك، هناك قيود حول تلك الإستراتيجية. أولا، هناك أوجه قصور في النمو الزراعي القائم على طبقة الفلاحين الوسطى فيما يتعلق بالاستقرار السياسي. لم يهتم أحد بالفقراء والمعدمين أو بالطبقات المتوسطة المتنامية في المناطق الحضرية، باستثناء هؤلاء المندرجين كنشطاء للحزب ومنظمين له. ثانيا، وربما أكثر أهمية، هناك حدود اقتصادية للنمو الزراعي في الاقتصاد ذات الأراضي المحدودة. وفي التسعينيات من القرن العشرين بدأ النمو الزراعي يتلاشى، وواجهت جبهة اليسار مشاكل خطيرة جدا في إعادة توجيه إستراتيجيتها ناحية المجال الصناعي.

إن قدرة جبهة اليسار على استخدام النظام البانشاياتي بشكل فعال خلال الثمانينيات من القرن العشرين وخلال معظم فترة التسعينيات من القرن ذاته لتوجيه الريع إلى جمهور المؤيدين التابعين لها كان جزءا مهما من نظام تخصيص الريع التابع الخاص بها. كانت معظم الأنشطة التنموية المحلية تُمول من خلال هذا النظام وجرى التغاضي عنها من خلال بيروقراطية الإدارة المحلية، ما سمح لجبهة اليسار أن يكون لها السبق على الولايات الهندية مرة أخرى في تنظيم عملية توزيع الأموال من خلال النظام البانشاياتي. إن توجيه الأموال لمشاريع التنمية المحلية من خلال النظام البانشاياتي قد ساعد جبهة اليسار على أن تتخذ قرارات بشأن تخصيص الأموال سياسيا، متجاهلة بيروقراطية الإدارة المحلية. وكان ذلك جزءا مهما من الآلية التي قامت جبهة اليسار من خلالها بتكوين قاعدة كوادرها على مستوى الريف. كان أعضاء الحزب أعضاء في بانشايات (قرية) غرام وعلى مستوى الريف، اندمج الحزب مع الهيكل الحكومي. إن تخصيصات مبالغ التنمية لم تقدم الريع لمنظمي الحزب فقط، ولكنها كانت أيضا إلى مدى كبير بمنزلة ريع تنموي حيث إنها وفرت دعما للاستثمار في الزراعة التي ربما لم تحدث أيضا. وُزعت الأموال على أصحاب القرى الذين كانت لديهم قدرات تنظيمية أو قدرات للفوز على هؤلاء المترددين في تدعيمهم للجبهة اليسارية، ما أدى إلى فوزهم في كل مرة تعقد فيها انتخابات البانشايات، وهو الأمر الذي ساعد على تكوين قاعدة جبهة اليسار التي تُرجمت إلى أموال ومظاهر قوة داخل الولاية خلال الانتخابات الوطنية (بهاثاشارفا 2002 - ميترا 2001).

نتج الجانب التنموي من إستراتيجية تخصيص الريع عن نمو كبير في الإنتاجية الزراعية. وفي الفترة بين العامين 1980 و2005، بلغ متوسط معدل النمو الزراعي في ولاية البنغال الغربية 6,4 في المائة مقارنة بنسبة 9,2 في المائة في الهند و4,3 في المائة في ماهاراشترا (الجدول 6-3). وكما أوضح روجلاي وآخرون (1999) فإن جزءا كبيرا من الدعم نتج عن استثمارات متزايدة في الآبار الأنبوبية والأسمدة وبقية المدخلات الزراعية. كما جادل باذان وموخرجي (2006) بأن توزيع اللوازم الزراعية والائتمان على فقراء الفلاحين قد ساهم في تحقيق إنتاجية عالية. وبتعبير خان، كانت هذه ريوعا تنموية (خان 2008). ونظرا إلى أنه لم تتم إعادة توزيع

كثير من الأراضي، ولأن الإصلاحات الريعية كانت محدودة، فمن المحتمل أن تكون تلك الريوع التنموية مساهما مهما لولاية البنغال الغربية بنسبة أعلى من معدل النمو الزراعي في تلك الفترة.

هروب الصناعة

تزامن النظام المقيد الأساسي الذي أقامته جبهة اليسار مع هروب الصناعة القائمة من ولاية البنغال الغربية إلى ماهاراشترا وغيرها من الولايات، وربما كان ذلك النظام قد سبب بشكل جزئي هذا الهروب. وبدأ ذلك مع تحول المقار الرئيسية لعدد من الشركات من كلكتا إلى مومباي، حيث لم يترك النظام المقيد الأساسي الذي أقامته جبهة اليسار مجالاً للمصالح الصناعية أو الرأسمالية. ولم تبدِ الشركات الصناعية أي معارضة لتلك السياسات الداعمة للمجال الزراعي؛ حيث أدركت تلك الشركات بوضوح أنه لن تكون هناك جدوى من محاربة ذلك النظام السياسي جيد التنظيم. أما مصالح الشركات التي بقيت في ولاية البنغال الغربية فقد كانت في الأغلب مؤسسات مملوكة لعائلات وتعمل في تجارة السلع مثل الشاي والجوت، على العكس من الشركات الراسخة المعترف بها على المستوى الوطني BLUE CHIPS التي تضررت من الاضطرابات الصناعية والسياسة المحدودة والدعم التحفيزي الذي تقدمه الولاية.

وبالنسبة إلى الشركات الصناعية فإن نقص الدعم اللازم للاستثمار قد تُرجم إلى نمو منخفض في مستوى الإنتاجية وله عواقب وخيمة في النهاية على المساهمين. وعلى النقيض من ذلك، يتطلب أصحاب رأس المال في شركات السلع الأساسية دعماً أقل وكانوا أكثر مهارة في الحفاظ على علاقات حميمة مع كبار قادة الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي). ولكن حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين، ألقّت الجبهة الاتحادية بالمسؤولية عن التدهور الصناعي لولاية البنغال الغربية على السياسة العدائية التي اتبعتها نيودلهي تجاه الولايات التي تتولى الأحزاب المعارضة الحكم بها. وأصبح هذا النوع من الجدل أضعف بعد سياسات التحرير أو إعادة الهيكلة الاقتصادية التي أقدم عليها حزب المؤتمر والحكومات الأخيرة بالمركز بدءاً من العام 1991 (سينها 2004). وحيث إن قرارات التخصيص الخاصة بالمركز

أصبحت أقل أهمية، وجدت حكومة جبهة اليسار أن شرح أسباب استمرار تخلف الأداء الاقتصادي في ولاية البنغال الغربية في ظل النظام الاقتصادي الجديد أمرا أكثر صعوبة. ولجعل الأمور أكثر سوءا، بدأ الأداء الزراعي بالولاية في الازمحلال في الوقت نفسه تقريبا.

6-3-3 حدود جبهة اليسار

بينما آتت الإستراتيجيات المناصرة للريف والمضادة لرأس المال أكلها على مدار عقدين ونصف العقد، فمع نهاية القرن العشرين ظهرت علامات تدل على أن الإستراتيجية قد بلغت مداها. وفي تاريخ قريب، بانتخابات العام 2003، فاز الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي) بعدد 2303 مقاعد من إجمالي مقاعد الباناشايات البالغ عددها 3220 مقعدا. ولكن انخفض هذا الرقم إلى 1597 في العام 2008، بينما ازداد عدد مقاعد المعارضة التي فازت في العام 2003 بعدد 744 مقعدا إلى 1479 مقعدا في العام 2008. كما عانى الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي) هزائم انتخابية شديدة في الانتخابات العامة التي أجريت خلال العام 2009. وفي قلب تلك الصعوبة، كان هناك تباطؤ واضح في النمو الاقتصادي في الولاية وكذلك ظهر تحدى التحول إلى إستراتيجية صناعية في مرحلة متأخرة.

تنشأ صعوبات النمو الاقتصادي في ولاية البنغال الغربية عن المعدل غير المواقي، المتمثل في نسبة عدد السكان إلى مساحة الأرض وإلى صغر حجم المزارع إلى درجة تجعل الميكنة أمرا غير عملي. إن متوسط الكثافة المحصولية (عدد المحاصيل التي تُزرع كل عام) يمثل إحدى الطرق لزيادة الإنتاج، ولكن يبلغ ذلك بالفعل 78,1 في المائة في ولاية البنغال الغربية، حيث إنها تحتل المركز الثاني بعد هاريانا. ويبلغ معدل السكان/الأرض في الولاية ثلاثة أضعاف المعدل في الهند. إن النمو الذي يمكن تحقيقه بشكل مبدئي مع مزارع الفلاحين الصغيرة من خلال ضخ مزيد من المدخلات له حدود واضحة أيضا. حتى أن هذا النمو لم يكن له تأثير واضح في الفقر في القاع (ساركار 2007). بدأ الائتلاف المسيطر يدرك أن مزيدا من النمو السريع سيتطلب معالجة مزيد من القضايا الصعبة

مثل تحسين البنية التحتية للريف ودمج الملكيات الصغيرة لتمكين الميكنة. وفي الوقت نفسه واجه الائتلاف المهيمن مشاكل مع قواعده الجماهيرية في محاولة لتعزيز التصنيع.

وابتداء من العام 2007، شهدت ولاية البنغال الغربية احتجاجات كبيرة وعنفا تجاه جبهة اليسار ضد إستراتيجية الاستيلاء على الأراضي لمصلحة قطاع الصناعة، وخصوصا بعد إطلاق الشرطة الرصاص القاتل في نانديغرام وجنوب ولاية البنغال. وعندما أدركت جبهة اليسار، متأخرا، أن عليها تعزيز الصناعة، فشلت إستراتيجيتها في محاولة توفير أراض رخيصة للمستثمرين الصناعيين لأنها لم تستطع الاستيلاء على هذه الأراضي دون اللجوء إلى العنف الصريح. كان لا بد من التخلي عن خطط بناء مصنع السيارات في الولاية من قبل إحدى الشركات الرائدة في صناعة السيارات بالهند، وتعرف باسم شركة تاتا موتورز، بسبب ضراوة الاحتجاجات التي تقودها المعارضة الناهضة مستفيدة من حالة الإحباط المكبوت ضد الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي). يرجع هذا الإحباط بشكل جزئي إلى الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي). تُعد سيطرة الحزب المحكّمة على قرارات التخصيص وصولا إلى مستوى القرية إحدى سمات النظام المقيد، ولكن تعني سيطرة الحزب التي تتدخل في أخص الخصوصيات بشكل كبير أنه ليس هناك خيار للمدارس، ولا يستطيع سكان القرى اتخاذ القرارات الخاصة بهم بشأن القروض التعاونية، وما إلى ذلك. لا يمكن للنظام المقيد القائم على الحزب الواحد، في سياق يواجه فيه تحديا من جانب المعارضة لا يمكن حجبها من خلال الطرق الإدارية أن يعمل إلا إذا تحققت الفائدة التي تنشأ عن النمو الكبير والرفاهية المادية التي تُؤخذ بعين الاعتبار من قبل جمهور الناخبين للتعويض عن السيطرة الأوسع على الخيارات والانقسامات. وعندما كان النمو الاقتصادي سريعا، تم الوفاء بتلك الشروط، وبعد مرور عقدين كان فوز جبهة اليسار أمرا مسلما به في صناديق الاقتراع. ولكن تغير ذلك بشكل مأساوي مع انخفاض الأداء الزراعي وبخاصة بعد منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. واجهت جبهة اليسار بشكل مفاجئ شبح الخسارة في المناطق الريفية حيث الفوز والخسارة في المعارك الانتخابية في ولاية البنغال الغربية. ولم تكن جبهة اليسار مشغولة بخلق نمط جديد من الريوع التي يمكن لها تدعيم الرأسمالية

النضج الضعيف في الهند

الصناعية الصغيرة والمتوسطة القائمة على قاعدة عريضة، والتي يمكن لها إرضاء الأهداف المزدوجة لخلق فرص عمل، كما أن الإنصاف المعتدل يتلاءم مع قاعدة التدعيم الخاصة به.

اشتعلت المعارضة الواعدة اليقظة ضد المعارضة وسعت إلى تحويلها لمصلحتها. شكلت المعارضة حملة ناجحة لحظر إستراتيجية جبهة اليسار للاستيلاء على الأرض الزراعية لغرض التصنيع. ومن المحتمل أن يكون لهذه التعبئة تأثير سلبي مستمر لمن يتولى السلطة في ولاية البنغال الغربية؛ وذلك لأن التحدي المتمثل في تدعيم الصناعة لن يختفي. ومن المحتمل أن يجعل الانفتاح الأكبر في الدخول السياسي معالجة تلك القضايا أمرا صعبا. وفي الوقت نفسه أدى تفكك النظام المقيد إلى تعبئة الفقراء والنازحين من خلال حركات التمرد العنيفة مثل الماويين. تجددت الحركة الماوية الراكدة في الولاية، وكانت عقب مسار من أعمال عنف شديدة بحلول العام 2010. وبينما كان يجري الحصول على الدعم من التمرد الماوي في بقية الولاية، كانت الحركة في ولاية البنغال الغربية تعمل على الحصول على تدعيم من طائفة كبيرة من سكان القبائل في الولاية التي تديرها جبهة اليسار. وأخيرا فإن انهيار النظام الأساسي كانت له أضراره على الأداء الصناعي للولاية بدرجة كبيرة عن ماها راشترا، ويرجع ذلك إلى أن حجم قطاع التصنيع كان أصغر من أن يجري البدء به، كما أن التحدي في ولاية البنغال الغربية تمثل في جذب استثمارات جديدة وليس فقط في تمكين المجموعات القائمة من التقدم والنمو.

4-3-6 ملخص

يبدو أن ولاية البنغال الغربية تمثل حالة من الفرص الضائعة. قضت جبهة اليسار ثلاثين عاما متواصلا في الحكم وهو إنجاز لم يسبق له مثيل، ومن غير المحتمل أن يتكرر مرة أخرى في ظل البيئة السياسية الحالية في الهند. نجحت الجبهة اليسارية في بناء جمهور من الأنصار لديه ولاء للجبهة وقاعدة من الكوادر الملتزمين الذين يعملون جاهدين على مستوى القاعدة الريفية. يتمثل التفسير التقليدي لفشل جبهة اليسار في أنها أهملت الاستثمار الاجتماعي في التعليم والرعاية الصحية الأولية، وفي أنها فقدت حسن نواياها. وربما كان الأكثر أهمية هو إخفاق الجبهة

في صياغة إستراتيجية ما وراء النمو الزراعي. لا يمكن للزراعة بأي حال من الأحوال استيعاب جيل الشباب الذي لم تعد لديه الرغبة في المشاركة في هذا القطاع. كما أن الجبهة اعتقدت أن جمهور مناصريها أمر مسلم به، وأخفقت في تطوير الدعم لاتخاذ قرارات صعبة. وعندما حاولت الجبهة اليسارية قسرا الحصول على أراض للصناعة، دفعت ثمن ذلك عندما واجهت خسارة كبيرة في الانتخابات العامة التي أُجريت العام 2009.

وهناك مشكلة أكبر وراء كل تلك التفسيرات: لم تسمح إستراتيجية إنشاء وتوزيع الريع التي دعمت النظام المقيد الأساسي بنمو الطبقات المتوسطة بغرض الاندماج السريع مع الائتلاف المهيمن، كما أن دخول المؤيدين الذين يتميزون بالولاء كان محدودا للغاية. تجاهلت الإستراتيجية الفقراء الحقيقيين وتركهم ليجري تنظيمهم من جانب منظمي الأعمال السياسيين الليبراليين الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة. كما أن إستراتيجية تخصيص الريع الخاصة بالجبهة لم توفر مصالح صناعية مع ريوغ توليد النمو إلا بعد فوات الأوان. ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وجدت جبهة اليسار نفسها في موقف لا تحسد عليه، تمثل في فقدان ثقة جمهور المؤيدين التقليديين مع عدم وجود قاعدة تأييد أخرى تتكئ عليها (خان 2008).

4-6 مقارنة واستنتاج

لا بد من فهم التطور الذي شهده النظام المقيد في ولاية ماهاراشترا وولاية البنغال الغربية في سياق التغييرات التي تحدث في جميع أنحاء الهند، لكنها أيضا تُظهر الاختلافات الإقليمية الحاسمة التي لا تقل في الأهمية. وفي كلتا الحالتين، انطوت الاختلافات على مستوى الولاية حول إنشاء الائتلافات المهيمنة على اختلافات مهمة في أنواع الريوع والتخصيصات. وقد ساعدت تلك الاختلافات على جعلنا نشعر بالاختلافات في الإستراتيجيات الاقتصادية والسياسية وكذلك التحديات التي شهدتها الولايات.

وكما يشير كل من نورث، وواليس، وبنغاست (2009)، فإن المؤسسات والمنظمات لها تاريخ يصنعه مسارها الخاص. وتمحورت بعض أكثر المؤسسات والمنظمات أهمية

في ماهاراشترا حول الصناعة. وربما كان الغرض من إنشاء التحالف السائد في الولاية هو إرضاء رجال الصناعة الحضريين والأثرياء الريفيين. وبعد الاستقلال، ظل الائتلاف المهيمن موجودا من خلال نوعين بارزين من الريوع. ساعدت الريوع طويلة الأمد على الاستثمار واكتساب التكنولوجيا بشكل مبدئي من خلال نظام الترخيص وأيضا من خلال اكتساب الأراضي من خلال مؤسسة التنمية الصناعية بماهراشترا وتحديد أولويات البنية التحتية والتدخلات الأخرى. وفي المقابل، كان يُتوقع من رجال الصناعة تقديم الرشاوى للسلطة. ولكن جرى التخلص من أكثر الريوع أهمية، من تلك الريوع التي حافظت على بقاء الائتلاف المهيمن في العمل السياسي في إطار اقتصادي ضيق، ولكنها في الوقت نفسه وفرت الاستقرار السياسي. وشمل ذلك الريوع التي وضعتها سياسات التسعير في صناعة السكر التي قامت بتوفير الريوع في سياسات المحسوبية التي ركزت على المنظمين السياسيين الممارثيين وأنصارهم الانتخابيين. ويتطور هذا النظام المقيد الأساسي، أصبحت الريوع طويلة الأمد من الصعب بشكل متزايد أن تستمر في قطاع الصناعة. وأصبحت المنافسة السياسية مقسمة بشكل أكبر وقوية. وقد تعقب نمو السياسة الطائفية وتجريم السياسة في ماهاراشترا خلال تسعينيات القرن العشرين التغيرات الحادثة على المستوى المحلي نحو مزيد من النضج في سمات النظام المقيد. وكانت هناك معاناة في الاستثمار طويل الأمد في قطاع الصناعة ولكن كان لدى قطاع الصناعة أساس قوي لكي يباشر الاستثمار بنفسه.

في ولاية البنغال الغربية، انتهى النظام المقيد الذي يقوده حزب المؤتمر منذ فترة كبيرة، ليحل محله نظام مقيد جديد يقوده حزب الجبهة اليساري بسمات مختلفة بشكل كبير. وعلى عكس النظام المقيد الأساسي الذي يقوده حزب المؤتمر في فترة نهرو، جاء النظام المقيد الأساسي الذي يقوده حزب الجبهة اليسرى من خلال حزب جماهيري. ودمج العديد من المنظمين المحتملين ولكن ليس كلهم. ونتيجة لذلك، كان هناك دليل أقل بكثير على وجود عنف تنافسي مفتوح في ولاية البنغال الغربية أثناء هذه الفترة مقارنة ببقية الولايات. ومع ذلك، فإن طبيعة هذا الاتحاد السائد استبعدت الريوع التي اجتذبت الاستثمارات الإنتاجية في مجال الصناعة. وركز الريع الإنتاجي للاتحاد على صغار ومتوسطي الفلاحين، ولفترة من الزمن

فإن الاستثمارات الأكبر التي قامت بها الشرائح الوسطى من المزارعين بشكل خاص أدت إلى إحداث نمو كبير في المجال الزراعي. ومع ذلك، فعندما بلغ النمو الزراعي غايته بسبب تقسيم الأراضي وكثافة السكان، لم يستطع الائتلاف المهيمن نقل إستراتيجيات تخصيص الربح بشكل يكفل اجتذاب الزيادة المطلوبة في الاستثمار الصناعي. ويعكس العنف والعصيان المتناميان في أواخر العام 2000 في ولاية البنغال الغربية الانهيار التدريجي للنظام المقيد الأساسي. ومع مضي ولاية البنغال الغربية على طريق النضج، فهي تواجه شكوكا فيما يتعلق بطبيعة التحالفات التي ستظهر وإستراتيجياتها في تخصيص الربح.

كلتا الولايتين في مراحل مختلفة من الانتقال من النظام المقيد الأكثر استقرارا إلى أنظمة مقيدة ناضجة أكثر تقبلا. وفي ماهاراشترا، تطور ذلك في شكل ظهور تحالفات جديدة مثل تحالف يقوده حزب بهاراتيا جاناتا إس إس الخاص بالنخب المستثناة بزيادة مصاحبة في عدم الاستقرار السياسي. في ولاية البنغال الغربية، تشير الهزائم الانتخابية لحزب الجبهة اليساري في العامين 2008 و2009 إلى احتمال بداية التحول إلى نظام مقيد أكثر نضجا، بمعنى أن الفضاء الخاص بإنشاء منظمات جديدة، وعلى وجه الخصوص المنظمات السياسية، من المحتمل أن يزداد بشكل كبير كنتيجة. وقد أدى أيضا إلى ارتفاع مفاجئ في العنف المسلح الذي يقوده الماويون. ولذا، فقد ارتبط عنصر النضج البادئ في النظام المقيد في كل من ولاية البنغال الغربية وماهاراشترا بمزيد من العنف والانقسام السياسي.

وبالنسبة إلى ولاية البنغال الغربية، فالأمور تُوّجّي ثمارها مقارنة بماهاراشترا في ضوء النمو الصناعي لكنها تحقق نتائج أفضل فيما يتعلق بالأداء الزراعي. وتتمتع ولاية البنغال الغربية أيضا باستقرار سياسي متواصل لمدة ثلاثين عاما، وقد بذلت جهدا كبيرا لمحاربة الفقر في حين عانت ماهاراشترا من مزيد من السياسات المتصلبة والفتنة الطائفية الخطيرة ولم تبذل جهدا لمحاربة الفقر حتى أثناء مرحلة النظام المقيد الأساسي. ومع ذلك، استخدمت ولاية البنغال الغربية منظماتها السياسية لتحديد قيم الربوع التي عملت على دعم النمو الزراعي في إطار من الندرة الشديدة في الأراضي حيث تطلبت عملية استمرار النمو إستراتيجية التصنيع. وفي ماهاراشترا ازدهر كل من القطاع الصناعي والتجاري

حتى وإن كان تدهور النظام المقيد الأساسي قد أدى إلى إبطاء النمو الصناعي industrial، والتصنيعي manufacturing بشكل محدد، في أواخر تسعينيات القرن العشرين.

وفي المجمل، يكشف فحصنا للأنظمة المقيدة في كل من ولاية البنغال الغربية وماهاراشترا عن بعض المبادئ وي طرح العديد من التساؤلات. أولاً، يبدو أن التحول إلى النضج في الهند وفقاً لتعريف نورث، وواليس، ووينغاست له محددات قوية جداً. وعلى وجه التحديد، فشل النظام المقيد الأساسي في فترة نهرو لأن التحالف الحاكم لم يستطع استيعاب جميع المنظمين السياسيين وأخصائيي العنف الذين ظهروا. لقد كان النظام المقيد الذي يحتوي على مزيد من السمات المميزة من الانفتاح والنضج ببساطة مجرد استجابة لهذه الضغوط ولم يكن تحركاً بقوة التطور المتنامي للمنظمات الإنتاجية. وفي الهند، ولحسن الحظ، كانت أيضاً قطاعات صغيرة اقتصادية يزداد تطورها التنظيمي. وخصوصاً القطاعات الصناعية والخدمية المنظمة التي كانت تنافسية بشكل دولي. ولكن هذه كانت لاتزال قطاعات وظفت أعداداً ضئيلة من الأشخاص كجزء من إجمالي عدد السكان.

ثانياً، في حين تقوم دراسات الحالة الخاصة بنا بتأكيد الدور المهم للعنف والحاجة لتوزيع الريوع للحفاظ على الاستقرار السياسي في النظام المقيد، يحتاج أخصائيو العنف إلى مزيد من الفحص الدقيق. فحصول المتخصصين بالعنف على ريوع لا يدفعهم إلى الإقلاع عن العنف. بدلاً من ذلك، فرمياً يدفعهم إلى طلب مزيد من الريوع. ويحدث الانشقاق الدائم بين الأحزاب أحياناً لأن المنظمين السياسيين غير راضين عن الريع الذي يحصلون عليه وليس بسبب أنهم لا يحصلون على أي ريع. وبشكل مشابه، لا يحفز الاستثناء من الريع بالضرورة المنظمين على التورط في العنف. إننا لا نعرف مسبقاً ما هو الريع المطلوب تخصيصه لإيقاف العنف أو فيما إذا كان المخصص الحالي زائداً على الحد أو غير كاف. ويعد هذا ضعفاً في المشورة السياسية التي يمكن تقديمها لقادة البلدان النامية. ولكن يمكن لهذا الإطار وصف العملية التطورية التي جرى من خلالها تحقيق الاستقرار في البلدان النامية.

وأخيراً، وفي بلدان نامية مثل الهند حيث يكون حشد الطبقات المتوسطة للحصول على الربح عبارة عن عملية مستمرة ومطرودة، فمن الممكن ألا يؤدي التحول إلى جوانب خاصة بالنظام المقيد الناضج إلى مزيد من التقلب وربما الحساسية. لقد طورت الهند نظاما اقتصاديا وسياسيا يمكن بموجبه تأسيس وتوظيف العديد من المنظمات بشكل ناجح خارج نطاق الائتلاف المهيمن. ومع ذلك، يمكن للسهولة الشديدة التي يمكن تأسيس المنظمات بموجبها زعزعة استقرار ريع الائتلاف المهيمن وتهديد بقائه. وإذا تخطى الائتلاف المهيمن القيود، سيمتلك من جديد مزيدا من السمات المميزة للنظام المقيد الأساسي. أما إذا استسلم لها، فمن الممكن أن يحفز مزيدا من المنظمين لمحاولة الحصول على الربح وسيؤدي ذلك إلى العنف والانقسام. وحتى يتم تشكيل طبقة رأسمالية واسعة النطاق ومثمرة بحيث يمكنها حماية حقوق الملكية الأساسية بالإضافة إلى دفع الضرائب الباهظة ليتحقق الاستقرار من خلال إعادة التوزيع المالي، فإن الوصول إلى الخطوة الأولى لوضع قاعدة قانونية واسعة النطاق خاصة بالنخب في كل من المنظمات السياسية والاقتصادية هو أمر ليس بالهين.

الحاشية المحصنة: الاقتصاد المقيد في المكسيك ألبرتو دياز كايروس

7 - 1 مقدمة

على الرغم من التقدم في مجال التنمية الاجتماعية ووجود نظام سياسي مستقر، لم تكن المكسيك قادرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع خلال القرن العشرين. حتى بعد التحولات الاقتصادية الكبيرة في نهاية ذلك القرن، بما في ذلك تحرير التجارة والخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية، ظل الأداء الاقتصادي للبلاد متواضعا على أفضل تقدير (Levy & Walton 2009). إن عملية التحول الديمقراطي عملية طويلة الأجل تتحقق بعد تأخير طويل، مقارنة بالانفتاح السياسي في أمريكا اللاتينية وبقية العالم (Magaloni 2006). ظل الاقتصاد راكدا مطلع القرن الواحد والعشرين، لم يقدر أو يشأ الرجال

«لم يحل النظام السياسي في المكسيك مشكلة العنف المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين الذين يفتقرون إلى حقهم الأساسي في الأمن»

والنساء أن يبحثوا عن وظيفة في الاقتصاد الرسمي الحديث (Lev 2008)، كما أن الدولة كانت غير قادرة على السيطرة على أراضيها وحماية مواطنيها من الابتزاز والعنف. يطبق هذا الفصل الإطار النظري الذي قدمه كل من دوغلاس نورث، وجون وايس، وباري وينغاست في كتابهم «العنف والنظم الاجتماعية» (2009) لدراسة التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المكسيك. من خلال هذا السياق التحليلي، يتبين أن المكسيك حققت ما يسميه هؤلاء المؤلفون «الشروط الأولية» (سيادة القانون بالنسبة إلى النخبة، المنظمات الدائمة في المجالين العام والخاص، والسيطرة المعززة على الجيش) التي قد تمكن الدولة من التحول نحو النظام المفتوح (OAO). غير أنني أعتقد أن الترتيب السياسي السائد وتنظيم المصالح الاقتصادية أنتجا فاعلين داخليين ذوي مواقع راسخة يمنعون مثل هذا التحول.

يوضح هذا الفصل الجوانب الأربعة للاقتصاد السياسي للمكسيك الذي يمكن أن يلقي الضوء على التنسيق الاجتماعي الذي يكافئ الفاعلين الداخليين بمزايا ضخمة تعطل الحراك، والدينامية الاقتصادية والمساءلة السياسية. تتمثل طبيعة هذا التنسيق فيما يلي: حجز الفرص الرئيسية لجمع رأس المال من أجل مجموعة صغيرة من المواطنين ذوي النفوذ. يتميز هؤلاء المواطنون بقدرتهم على الوصول إلى صناعات السياسة واللاعبين السياسيين واحتمالات استخدامهم العنف عند حاجتهم إليه. في تناقض حاد، يتمتع الغالبية العظمى من المكسيكيين بفرص قليلة لبناء أصول والمشاركة في الاستثمارات المثمرة، فضلا عن ذلك، لا يؤثر المواطنون على العمليات السياسية. وقد أدت قلة وصولهم إلى الفرص ونبتذ العامة إلى وجود مظاهر العنف.

وحتى أمكن من توضيح طبيعة التوازن الاجتماعي الاقتصادي والسياسي، أود أن أحلل الآتي: (1) فشل الإصلاح الزراعي كإستراتيجية تسمح بتشكيل الأصول بين الفلاحين الفقراء؛ (2) الدور المحدود الذي تؤديه أسواق الأسهم في تكوين رأس المال من أجل الغالبية العظمى للشركات؛ (3) الإطار التنظيمي الذي يؤكد سيطرة مجموعة صغيرة من المنظمات الاقتصادية، وتشمل الشركات والاتحادات الاحتكارية؛ (4) الدور الذي تؤديه عائدات الزيت في الحفاظ على الائتلاف الحاكم معزولا عن الضغوط الاجتماعية.

1 - الإصلاح الزراعي والأصول: لقد أدى التهديد بالعنف بين النخبة وضرورة تهدئة المناطق الريفية، إلى إنشاء حزب سياسي مهيمن وهو «الحزب الثوري المؤسسي» (PRI)، وذلك بعد الثورة المكسيكية في العام 1910 - 1917. منع هذا الحزب

الحاشية المحصنة: الاقتصاد المقيد في المكسيك

تنمية الأسواق الريفية وتجميع رأس المال بالنسبة إلى فقراء المكسيك الذين يعيشون بعيدا عن الأرض. استُخدمت الأرض كأداة لحشد الدعم الانتخابي، ولم تصبح يوما أصلا يمكن تنميتها. جرى تحييد الدولة عند ظهور الحكم المدني، غير أن الفلاحين الذين قامت الثورة الاجتماعية من أجلهم لم يكونوا قادرين على استخدام الأرض كآلية للهروب من الفقر.

2 - الوصول إلى أسواق الأسهم: إن عملية تكوين رأس المال في القطاعات الصناعية والتجارية للاقتصاد كانت مقصورة على مجموعة قليلة من الأفراد والأسر: المؤسسات المالية وبخاصة سوق الأسهم، ولا تسمح بنشر الفرص على مجموعة كبيرة من السكان. يحصن سوق المال مزايا المجموعات الصناعية المهيمنة والشركات العائلية. لم تحرك التعبئة المالية لسوق الأسهم النمو الاقتصادي المستدام، في حين أصبحت الأسواق الخاصة والعامه للمال أكثر تطورا وأصبحت المعاملات لا شخصية، وقلة قليلة من رجال الأعمال بقيت لديهم القدرة على العنف إلى حد تركز على حصة متناسبة من النفوذ والاقتصاد القومي.

3 - الضوابط الاحتكارية للشركات والعمل: إضافة إلى ذلك، يضمن الإطار التنظيمي في شركات القطاعين العام والخاص إعادة توزيع العائدات بين الجهات المهيمنة، والحد من الفرص المطروحة على الغالبية العظمى من السكان. تعبر الاتحادات عن نفسها من خلال التهديدات وتعبئة العمال بواسطة آليات قهرية. لم تكن دولة الرفاه غير المكتملة التي أنشأتها المكسيك آلية لتقسيم المخاطر، بل حماية للقطاع الحديث المتميز للاقتصاد للتحويل من عبء وضعف الاقتصاد إلى ما يسمى القطاع غير الرسمي.

4 - عائدات النفط وانخفاض الدخل العام: بقيت الامتيازات الخاصة نظرا لنجاح النظام السياسي المكسيكي في إعادة توزيع العائدات، وبخاصة عائدات الموارد الطبيعية. يعتمد التمويل العام على عائدات النفط كمصدر رئيسي لإعادة توزيع العائدات من السلع الأساسية على قطاع المصالح والاتحادات. تدعم الإيرادات غير المتوقعة للنفط البرامج الاجتماعية الطموحة التي يجب ألا يتحمل عبئها المواطنون في شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، لذا لا توجد مساءلة بين المواطنين والحكومات من خلال مبدأ الاستفادة من ربط الضرائب لتوفير سلع عامة.

إن فشل الحكومة في المضي قدما نحو النظام المفتوح ينعكس في انتشار بنية طبقية وغير متكافئة، تتعهد فيها النخبة السياسية والاقتصادية بالمعاملات على أساس العلاقات الشخصية الخاصة بهم، وامتياز الوصول إلى رأس المال والتنظيم الحكومي غير المتوازن ووضع السياسات. استبعدت الترتيبات سكان الريف والأعمال التجارية الصغيرة وأصحاب المشاريع غير الرسمية. في ظل هذا السياق المجتمعي المقسم، تشتعل أعمال العنف بين الفئات المحرومة اجتماعيا، بينما يحتفظ الأغنياء بالتهديد باستخدام العنف من خلال سيطرتهم المحتملة على شركات حراس الأمن الخاص.

ويمكننا، بفضل الإطار الذي يؤمنه نورث وواليس ووينغاست، أن نطرح بعض الرؤى حول الوضع المكسيكي على نحو لن يكون متوافرا باستخدام وجهات نظر أخرى. أكد الباحثون على الكثير من السمات التي تناولناها في هذا الفصل، منها: استخدام المحسوبية وشراء الأصوات كمصدر للهيمنة السياسية (Cornelius 1975)؛ والتلاعب بحقوق ملكية الأراضي ما أدى إلى إفقار الفلاحين (Warman 1980)؛ والسعي إلى تحصيل الربوع عبر التصنيع لإحلال الواردات (ISI)؛ أو الآثار الضارة لهيكل السوق الاحتكارية (Levy 2008). غير أن الأطر النظرية عادة ما تميز سواء التنسيق السياسي أو أشكال المنظمة الاقتصادية من دون إلقاء الضوء على علاقة كل منها بالآخر. وغالبا ما تُوصف السياسات في النماذج الاقتصادية بأنها تشويه أو احتكاك يمنع الأسواق من تادية مهامها بصورة سلسة. وعادة ما يتعامل مع الهيكل الاقتصادي الأساسي في الحسابات السياسية على أنه قيد خارجي.

يؤكد منظور النظام المقيد LAO أن استقرار الائتلاف الحاكم يمثل تهديدا دائما بالعنف الذي يثيره المنافسون أو من قبل الائتلاف نفسه. يعتمد الأداء الاقتصادي على كيفية التعامل مع تلك التهديدات. فالحلول التي يصوغها الائتلاف الحاكم عادة ليست مثالية من وجهة نظر منظمات النشاط الاقتصادي، غير أنه لن يكون هناك اقتصاد تراكمي من دون وجود تنسيقات دون المستوى الأمثل. بالتالي، تعتبر النظم المقيدة تنسيقات مستقرة تجعل العنف خيارا لكنه حل بديل من حيث الإنتاجية والنمو.

ومن الرؤى الإضافية التي يقدمها هذا الإطار، أنه لا يؤمن بوجود تقدم ضروري أو نقطة نهاية أو غائية تبرر الوسائل اللازمة للوصول إلى نتيجة محددة في بناء الأنظمة الاجتماعية. وعادة ما تستخدم الأحزاب الأيديولوجية والزعامات استعارات التقدم أو

الحاشية المحصنة: الاقتصاد المقيد في المكسيك

التطور نحو هدف عظيم كوسيلة يمكنهم من خلالها تبرير حكمهم والطبيعة المغلقة للائتلاف الحاكم. غير أن إطار النظام المقيد يؤكد أن تلك الترتيبات لا تسير بالتدرج نحو الدولة المرغوب فيها، بيد أنها متوازنة مع ذاتها ومستقرة بشكل نسبي. على الرغم من ذلك، فإن بقاء تلك الأنظمة، التي لا توجد بها تغيرات في الثروات السياسية والاقتصادية لحكامها وتستطيع أن تسيطر على العنف، تجني عائدات كافية للحفاظ على التنسيق المقبول لأصحاب الشأن الرئيسيين.

الفصل مرتب على النحو التالي: يتناول القسم التالي من هذا الفصل سردية التنمية في المكسيك حيث يجري عمل توازن بين تنمية المنظمات الخاصة والعامة. ويختتم هذا القسم بمناقشة طبيعة الريوع وتوزيعها في النظام الاجتماعي. ثم يتناول هذا القسم بعد ذلك أربع قضايا يجري تناولها بالتفصيل، وذلك لإلقاء الضوء على طبيعة الإقصاء والآليات التي يحدث من خلال الحفاظ على النظام مع مرور الوقت. ويناقش القسم الأخير شبح العنف مرة أخرى بسبب التوترات والتي قد تستأنف، على نحو يهدد فرص التنمية في المكسيك.

7 - 2 التوازن بين المنظمات الخاصة والعامة

لقد وصلت المكسيك إلى ما يمكن أن نسميه النظام المقيد (LAO) في نقاط مختلفة في تاريخها. ففي ظل الفترة زمنية الطويلة للسلام الهسباني (1521 - 1810) Pax Hispanic، والتي أنهتها حرب الاستقلال قبل مائتي سنة، يمكن للمرء أن يقول إن الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها ملوك البوربون في نهاية القرن الثامن عشر بدأت عملية إنشاء الهيئات المشتركة المستقلة التي تعد بداية التدفقات التجارية مع العاصمة، وتنمية المنظمات السياسية الدائمة لهيكل الحياة الاجتماعية. مع الوقت، نقلت تلك الإصلاحات إسبانيا الجديدة إلى تحقيق الشروط التمهيديّة للنظام المفتوح (OAO). سيطر على الائتلاف الحاكم من يسمون سكان شبه الجزيرة Peninsularis، وهم الإسبان الذين يعيشون في الخارج، ما أدى إلى استبعاد السكان الأصليين وهم المستيزو (هم من أصل أسباني وهنود أمريكا) والكريول البيض (من أصل أوروبي وأصل أسود) الذين ولدوا في المستعمرات. على الرغم من أن إسبانيا كقوة استعمارية لم تحتفظ بسيطرة قوية على الموانئ ومدن التعدين والمدن الإسبانية الرئيسية. فقد مكن النظام غير المباشر في المدن الهندية الزعماء المحليين (زعماء القبائل) من تحقيق العدالة.

تسببت حرب الاستقلال (1810 - 1821) في تغييرات كبيرة خلقت فرصا واسعة للمشاركة السياسية من خلال تحرير معظم الرجال البالغين وتأسيس جمهورية خدمية قوية. على الرغم من فترات عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية، وظهر العنف من خلال ثورات الشعوب الأصلية، وبلغ القرن الأول من تاريخ استقلال الدولة ذروته مع السلام البروفيرياني Pax Porfiriana^(*) (1874 - 1910) في نهاية القرن التاسع عشر، والتي تمهد المرحلة للانتقال إلى نظام الاقتصاد المفتوح. يحتفظ الائتلاف الحاكم بمكانته من خلال ما يسميه ستيفن هابر وزملاؤه (Haber et al 2003) التكامل السياسي الرأسي، حيث تسيطر النخبة- الذين لهم علاقة وثيقة ووطيدة من خلال الروابط العائلية والأعضاء المشتركين في الهيئات المشتركة- على المناصب السياسية والفرص الاقتصادية. وتمكن الجيش المحترف والقوات الشرطة القمعية في الدولة من السيطرة على الاضطرابات الاجتماعية.

واعترضت الثورة المكسيكية في العام 1910 النموذج الليبرالي للتنمية، ليحل محل مشروع تقدمي يستند إلى أفكار العدالة الاجتماعية وإعادة التوزيع. حولت تلك البداية الواعدة النظام، بما شملته من إصلاح الزراعي وتعليم جامعي وحقوق للعاملين وحماية اجتماعية. نقلت تلك الإصلاحات البلاد إلى النظام المفتوح. غير أن النظام الثوري استقر بتأسيس نظام حزبي مسيطر منذ العام 1929. وللحفاظ على السلام والاستقرار، حكم الحزب الثوري المؤسسي (PRI) المكسيك من دون انقطاع من العام 1929 حتى العام 2000. فشل الحزب في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. فقد كان الائتلاف الحاكم في فترة سيطرة الحزب الثوري المؤسسي أكثر شمولا من الفترات السابقة، حيث دمجت منظمات الفلاحين واتحادات العمال. قسمت النخبة السياسية والاقتصادية اهتمامها بالحفاظ على الوصول إلى السلطة المقصورة على المنافسة من خلال حزب سياسي مهيمن. تجسد العنف في الغالب في القوات الشرطة، التي نجحت، على الرغم من فسادها واستعدادها لخدمة من يدفع أكثر، في كبح جماح الجريمة. على الرغم من ذلك، ونظرا لتفاقم الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات، أصبح الجهاز القمعي للدولة غير قادر على الحفاظ على الأمن العام. ويقدم الجدول 7 - 1 ملخصا عاما لبعض السمات الرئيسية وتوصيف الأحداث والنظام الاجتماعي في المكسيك خلال القرن العشرين.

(*) نسبة إلى بروفيريو ديباز الرئيس التاسع والعشرين للمكسيك.

بعد العام 2000، مرت المكسيك بفترة الانتقال إلى الديمقراطية والتي وضعت البلاد للمرة الثانية على أعتاب انفصال جذري عن الماضي. غير أن معظم الظروف التي واجهها المكسيكيون في حياتهم اليومية لا تحمل سمات النظام المفتوح؛ فقد اعتمد سكان الريف على الدولة للبقاء على قيد الحياة؛ فقد حصرت الأطر التنظيمية المنافسة وفائدة الشركات الراسخة التي تسيطر على الأسواق؛ استيلاء الاتحادات العمالية على العائدات من دون تحسين لإنتاجية العمال؛ عدم إتاحة المؤسسات المالية وسوق الأسهم فرصا لتمكين رأس المال غير أنها دعمت أفضلية الشركات التي تستطيع الحصول على رأس المال؛ وإطلاق الحكومة العنان للمشاريع المحلية أو المنافسة على تقديم أفضل شروط للسلع العامة التي يمكن أن تحسن الرفاهية. لم يتغير الائتلاف الحاكم بعد العام 2000 بشكل كبير مقارنة بالمجموعات التي تسيطر على الحياة الاقتصادية والسياسية قبل الانتقال إلى المرحلة الديمقراطية. أطلق العنان للعنف حيث أشاع مهربو المخدرات الفوضى في الحياة اليومية للمواطنين من خلال الابتزاز؛ فقد قاوموا جهود الحكومة لمحاربتهم وتنافسوا على طرق التجارة ومناطق النفوذ مع التنظيمات الإجرامية الأخرى. لتحديد خصائص النظام المقيد الناضج، يلاحظ نورث وواليس ووينغاست (2009) أن تلك الترتيبات الاجتماعية لا تكون ثابتة. فهناك توترات مستمرة بين المنظمات السياسية والاقتصادية التي تغير توازنها النسبي وتخلق أزمات مختلفة وضمانات للنخبة الحاكمة. ومن السمات المميزة للتنمية في المكسيك خلال القرن العشرين أنها أرست تنظيما سياسيا ناجحا بشكل لافت للنظر (Hansen 1974). والرأي السائد بين المتخصصين يعتبر أن النخبة السياسية أسست في العام 1929 حزبا قلص حدود التنافس السياسي من خلال وضع مسارات واضحة للسياسيين الطموحين الذين يرون أن أفضل شيء لزيادة ثروتهم هو الانتماء إلى منظمة مسيطرة (Camp 1982, Smith 1979). كان الحزب استثنائيا في منعه إعادة الترشح على كل مستويات الحكومة، فقد سمح بتداول المجموعات والتغييرات في الأولويات الأيديولوجية للإدارات الرئيسية المختلفة. في ذروة النظام السياسي الرئيس هو الذي يستطيع أن يقرر بمفرده كيفية تخصيص الميزانية الفدرالية ويقرر من يرشحه للمناصب السياسية الرفيعة، وتحديد له خليفته من خلال تسمية المرشح التالي للحزب الرسمي، الحزب الثوري المؤسسي PRI - في أعلى منصب (Brandenburg 1964).

الجدول (7 - 1): من النظام المقيد الضعيف إلى النظام الاقتصادي
المقيد القوي: المكسيك 1917 - حتى الآن

<ul style="list-style-type: none"> النظام المقيد الناضج (1874 - 1910) • السلام البروفرياني ديكتاتورية شخصية، مشاركة محدودة • السيطرة الفيدرالية على الجيش والأموال العامة • تنمية التعدين وطرق السكك الحديدية والصيرفة والبيع بالتجزئة • مدونة القانون المدني للشركات الخاصة 	<ul style="list-style-type: none"> النظام المقيد الضعيف (1910 - 1917) • الثورة المكسيكية (1910 - 17) • الطفرة النفطية الأولى (1914 - 29)
<ul style="list-style-type: none"> النظام المقيد الأساسي (1918 - 1929) • أول حركة للإصلاح الزراعي (1917 - 24) • إعادة بناء السلطة النقدية والصرافة • تمرد كريسترو (الحرب الأهلية الإقليمية) • اغتيال الخصوم السياسيين 	<ul style="list-style-type: none"> النظام المقيد الأساسي (1929 - 1969) • تأسيس حزب مهيمين (1929) • الاستبداد الانتخابي مع تداول منتظم للسلطة • السيطرة المدنية على الجيش • الإصلاح الزراعي المتسارع • التصنيع لإحلال الواردات • استقرار التنمية (1954 - 1969) • كبت حركة الطلاب (1968)
<ul style="list-style-type: none"> النظام المقيد الناضج (1970 - 1989) • المشروعات التي تملكها الدولة في النفط والاتصالات والسكك الحديدية والفولاذ والخدمات ومصانع السكر والورق والخطوط الجوية. • أزمة الدين (1982) • فوضى حرب العصابات والحركات الاجتماعية 	<ul style="list-style-type: none"> الظروف الممهدة للنظام المقيد (1990 - 2006) • الديمقراطية التدريجية وتوسع المجتمع المدني. • دعم سيادة القانون. • خصخصة قوة السوق الاحتكارية. • التحرير الاقتصادي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) (1994). • الأزمة المالية (1995). • تناوب السلطة الرئاسية (*) (2000).
<ul style="list-style-type: none"> نظام الاقتصاد المقيد الأساسي (2006 - حتى الآن) • الحرب على المخدرات وتمر المهربين. • العنف وزيادة حجم ودور الجيش. • منافسة حزبية ضعيفة. 	

(*) alternation تبادل منصب الرئاسة بين سياسيين اثنين يضمن كل منهما ان يحل الآخر محله ثم يتخلى له عن السلطة، عبر انتخابات نزيهة ظاهريا، لكن وراءها ترتيبات غير معلنة تحدد نتائجها لمصلحة الشريكين. [المحرر].

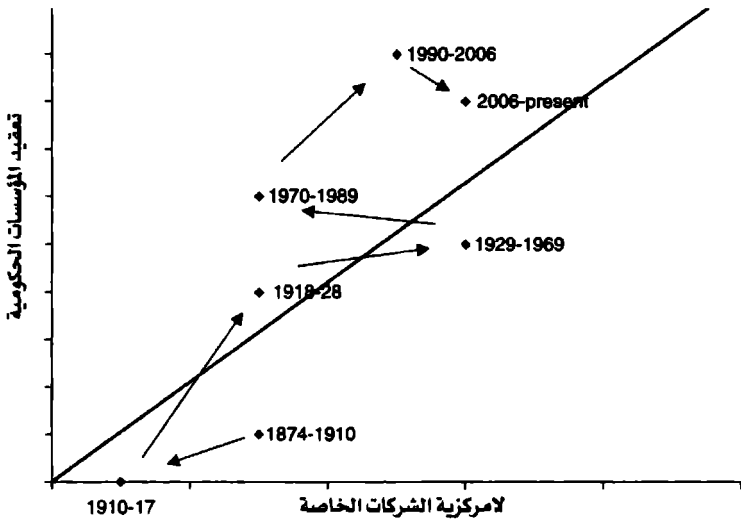
لقد جرى إنجاز ذلك في بيئة تتنافس فيها الأحزاب السياسية الأخرى بشكل هامشي في الانتخابات المنعقدة على جميع المستويات الحكومية. من هذا المنطلق كان النظام بعيدا عن الحكم المطلق الإقصائي للجيش، غير أنه كان شبيها بتنظيم الحزب الشيوعي، مستخدما الأشكال النقابية للمنظمة الاجتماعية لدمج العمال والفلاحين ومنظمات القطاع العام. بيد أنه على الرغم من الدور الفعال للدولة في نموذج الاقتصاد المختلط، لم تكن المكسيك بأي حال من الأحوال اقتصادا آمرا. كانت المجموعات التجارية والشركات مستقلة بشكل واضح وعلى خلاف مع الحكومة بشأن قضايا سياسية مختلفة. كانت لقيادة الحزب والبيروقراطيات الفيدرالية علاقات مباشرة مع المجموعات التجارية ومصالحها في علاقة متبادلة الاستقلال تعمل بشكل جيد نسبيا من الثلاثينيات حتى السبعينيات.

أما بالنسبة إلى الشركات الخاصة، فقد أسست المكسيك مجموعة من القوانين الواضحة منذ القرن التاسع عشر منقولة عن نماذج إسبانية وفرنسية وأمريكية لتنظيم الشركات الحديثة. تواجدت الشركات الخاصة اللامركزية منذ استقلالها في العام 1821. تتضمن بعض المناقشات والصراعات المهمة للقرن التاسع عشر تدمير الأنظمة المؤسسية الاقتصادية في مرحلة ما قبل الحدائثة مثل هيمنة الكنيسة الكاثوليكية في ولايتها على مساحات شاسعة من الأراضي ودورها المصرفي بالنسبة إلى الحكومة وإلغاء الامتيازات التي تتمتع بها المجتمعات الهندية كهيئات تجارية. وبعد نهاية القرن التاسع عشر، جرى تنمية مجموعات صناعية جديدة، وهي تربط عادة بين النشاطات المصرفية والتعدين والبيع بالتجزئة والسكك الحديدية. وضعت ضوابط للقطاع الخاص من خلال إقرار قوانين تجارية ومدنية خلال السنوات المستقرة نسبيا للعهد البروفيرياني Porfiriano- الذي سمي باسم بروفيريو دياز- الذي ظل «يعاد انتخابه» كرئيس لمدة 30 عاما تقريبا.

من الممكن أن نوضح بشكل تبسيطي التوازن المزدوج بين الشركات الخاصة اللامركزية والمنظمات العامة المتحولة في المكسيك خلال القرن العشرين. يوضح الشكل (7 - 1) من خلال رسم بياني ثنائي الأبعاد التوازن المزدوج، حيث لا يكون للمقاييس مغزى كمي محدد، غير أنها تقدم تصنيفا لدرجة التعقيد والتطور اللذين

طورهما كل مجال من مجالات النظام الاجتماعي: ترابط النظم السياسية على المحور الرأسي والمنظمات الاقتصادية اللامركزية على المحور الأفقي.

يشير الشكل، من خلال نقطة البداية في القرن التاسع عشر ونموذجها الليبرالي البروفيرياني للنمو المعتمد على التصدير، إلى المؤسسات المتطورة نسبيا للبلاد في القطاع الخاص. غير أن ذلك كان ديكتاتورية شخصانية تُحبط فيها المنظمات السياسية. وعلى الرغم من وجود النوادي السياسية الليبرالية بالإضافة إلى الهياك السياسي حول احتمالات فتح النظام السياسي للمنافسة نظرا لكبر سن الحاكم، جرى تقليص الجماعة الحاكمة إلى عدد من رجال الأقاليم الأقوياء في الولايات، الذين سيطروا على الاقتصادات المحلية من خلال مزارعهم الضخمة haciendas، حيث تسيطر أسرة واحدة على جميع الأراضي في ولاية واحدة، وجماعة العلماء científicos، الناصحين المقربين والمشاركين للسيد بروفيريو Don Porfirio.



الشكل (7 - 1): تحرك المكسيك كنظام مقيد ناضج

تغير ذلك النظام المستقر بشكل عنيف بفعل القوى الاجتماعية التي أطلقتها الثورة المكسيكية في العام 1910، فقد تمزقت المنظمات الاقتصادية حيث تفككت

الحاشية المحصنة: الاقتصاد المقيد في المكسيك

المزارع الضخمة- التي كانت المؤسسة الاقتصادية التي اعتمد عليها النظام المعتمد على التصدير الزراعي- إلى وحدات منتجة، فقد سُمح للمجتمعات الأهلية بأن تستعيد الأراضي المفقودة من ملاك المزارع الضخمة، لتشكل مشاعات ejidos، وفق إجراءات تسمح للفلاحين بملكية أراضيهم، وحمايتهم بشكل رئيسي من أن تُغتصب ملكياتهم عن طريق مصالح اقتصادية قوية من خلال بيع أو نقل حقوق الملكية.

أفضت الحرب الأهلية الدموية أيضا إلى تعطيل مؤسسات المال العام والصرافة بشكل كبير. أنشئ التمويل العام في العشرينات من القرن العشرين متزامنا مع إنشاء ضريبة الدخل، وإنشاء بنك مركزي مستقل، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية بين الحكومة الفيدرالية والمصرفيين الدوليين لإعادة هيكلة الدين العام. في المجال السياسي، عاشت البلاد فترة تفكك المنظمات السياسية واغتيال الزعماء الثوريين. انتهت الثورة رسميا في العام 1917 بإقرار الدستور الجديد الذي أقر الشكل الرئيسي لتنظيم حقوق الملكية في الريف، وهي الأرض المشاع (المادة 27). التعليم الجامعي الذي توفره الحكومة (المادة 3)؛ وضمان حقوق العمال من خلال تشريع العمل التقدمي (مادة 123)؛ والسيطرة القوية على جميع الموارد الطبيعية بما في ذلك التعدين والنفط في يد الحكومة الفيدرالية كتجسيد للدولة (المادة 23). لكن فيما يتعلق بوجود اتفاق سياسي مستقر، لم يقدم الثوريون المنتصرون حلا للعنف، فقد توفي قادة الثورة وفاة غير طبيعية، لذا يشير الشكل إلى أن فترة العقد الأخير من القرن العشرين شهدت ضعفا في المجالين العام والخاص، ما أدى إلى نزوله إلى مرتبة النظام المقيد الهش.

بعد العام 1918، وصلت البلاد إلى حالة توازن أصبحت من خلاله المؤسسات العامة والخاصة أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ. على الرغم من الحرب الأهلية الإقليمية في المرتفعات الغربية للدولة، والانتفاضات العسكرية، والتعبئة الجماهيرية للعمال والفلاحين التي اتخذت العنف منهجا، كانت العشرينات من القرن العشرين فترة إعادة البناء. شهدت تلك الفترة تنشيط الاقتصاد الموجه نحو التصدير في التعدين والزراعة الذي انخفض في فترة الكساد الكبير. أصبحت العملية الثابتة لتدعيم اللامركزية أساس النمو الاقتصادي للبلاد في الخمسينيات. مهدت الشركات الخاصة لما يسمى باستقرار التنمية، متمتعة بالحماية من المنافسة الدولية من خلال إستراتيجية إحلال الواردات (ISI) بينما جرى توفير الموارد أو التمويل لها من خلال

بنوك التنمية الممولة من القطاع العام. وعلى الرغم من ركود الإنتاج الزراعي، فإن حافز النمو الاقتصادي وتنمية قطاعات الخدمات كانا بداية عصر الهجرة إلى المدن والحراك الاجتماعي وزيادة العامة في الرفاهية. هيمن على الحياة السياسية للبلاد حزب قاص التمثيل المستقل، وسيطر على الاتحادات ومنظمات الفلاحين، حتى إذا واجهه سخط جماهيري أو معارضة، لم يتردد في اللجوء إلى تزوير الانتخابات.

لم يتغير الكثير في التنسيق السياسي من العام 1929 حتى التسعينيات من القرن الماضي، لكن بحلول السبعينيات جرى تقليص تعقيد ولا مركزية الشركات الخاصة حيث أخذت الحكومة الفيدرالية دورا أكبر في الاقتصاد وجاءت المجموعات الاقتصادية لتسيطر على قطاعات عديدة، ولتمارس السلطة الاحتكارية بينما تتمتع بالحماية من المنافسة الدولية من خلال التعريفات المرتفعة والحواجز غير الجمركية. وبحلول العام 1976 سيطرت المشاريع التي تملكها الدولة على قطاعات كثيرة في الاقتصاد، وتشمل استخراج النفط وتنقيته وإنتاج البتروكيماويات، والاتصالات، والخدمات، والسكك الحديدية، والتسويق، وتوزيع الألبان، والذرة، وكثيرا من المنتجات الزراعية، والفولاذ، ومصانع السكر، وتوزيع الصحف، والخطوط الجوية، وما إلى ذلك. وبحلول الثمانينيات، جرى تدعيم الوزن النسبي للقطاع العام بصورة أكبر بمصادرة قطاع البنوك. وفقا لذلك، تشير الأرقام إلى مزيد من تمركز المنظمات الاقتصادية وافتقارها إلى الاستقلال عن الدولة بعد 1970.

وفي العام 1982 أصبحت أزمة البيزو (*) أزمة اقتصادية عميقة، سببها الدين الأجنبي وتدهور السعر الدولي للنفط، أهم سلعة تصديرية وأكبر موارد المالية العامة. لقد أدت تلك الأزمة إلى الافتتاح العشوائي للمساحات السياسية التي قلصت هيمنة الحزب الثوري المؤسسي PRI، على الرغم من التزوير الانتخابي الواسع النطاق في الانتخابات الرئاسية للعام 1988. وعلى الصعيد الاقتصادي، تطلب الاستقرار الاقتصادي قطيعة جذرية مع سياسات الحماية ما أدى إلى تحرير التجارة والتحرر من القيود الاقتصادية التي وصلت ذروتها في العام 1994 مع صدور اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).

(*) البيزو: العملة المكسيكية. [المحرر].

يشير الرسم البياني إلى تحقيق درجة عالية من التعقيد والتطور والانفتاح في المجال السياسي بعد العام 1989؛ فعلى الرغم من لامركزية النشاط الاقتصادي الخاص فإن الشركات كانت قادرة على حصد الامتيازات الاحتكارية من عمليات الخصخصة، لعل أكثرها تمثيلا لهذا الوضع قضية تيليفونوس دي مكسيكو (Telefonos de Mexico، شركة الاتصالات العملاقة التي يملكها كارلوس سليم^(*)). وتشير الأرقام في السنوات التي تلت الانتقال إلى الديمقراطية في العام 2000، إلى أن هناك زيادة في المجال السياسي. هذا يعتمد على انطباق أن الانتقال إلى الديمقراطية سمح للعديد من رجال الأعمال بالوصول إلى الموظفين العموميين حيث أصبح دور الدول والحكومات البلدية أكثر أهمية في خلق بيئة عامة للنشاطات التجارية.

كان على الأقاليم أن تتنافس لتوفير ظروف جيدة للاستثمار الأجنبي والداخلي، حيث خلقت تلك المنافسة «جزرا» حقيقية للكفاءة في مدن متوسطة الحجم حيث تحققت الدورة الإيجابية virtuous circle. لقد مكنت الحكومات الشركات من توفير إطار تنظيمي مرن نسبيا وبنية تحتية تسمح لهم بجني أرباح التجارة المفتوحة، وتشمل توفير المدارس الفنية والتدريب وإعادة التدريب على الوظائف، بينما أنشأت الشركات أعمالا عالية الإنتاجية في القطاعات المتطورة نسبيا، مثل الرقائق الإلكترونية والمستحضرات الدوائية والبرمجيات.

وعلى الرغم من ذلك، يشير الشكل البياني أيضا إلى التشدد على الجانب السياسي حيث أصبح نظام المنافسة السياسية متعدد الأحزاب، منعزلا عن مطالب المواطنين؛ فعلى الرغم من أن المكسيك مازالت نظاما ديمقراطيا، فإن معظم المراقبين يعتقدون أن تلك الأحزاب أصبحت غير مبالية بمطالب المواطنين، فهي فقط تستمتع بالتمويل العام والقدرة على الوصول إلى الإعلام من أجل حملاتها الانتخابية، وقلّة المساءلة لأن الوضع السياسي اللامركزي يسمح لها بتوجيه اللوم عن فشلها السياسي إلى مستويات حكومية أخرى. وعلى الرغم من أنه من المبكر أن نقرر، فإن التحدي الذي تواجهه الدولة والنشاط الاقتصادي يكمن في عنف عصابات تجارة المخدرات الذي يمكن أن يقوض التقدم الذي تحرزه الدولة في المجالين السياسي والاقتصادي.

(*) كارلوس سليم حلو، اللباني الأصل الذي اختير أغنى رجل في العالم في العام 2013. [المحرر].

وسنمضي في القسم التالي إلى الدفع بأن الفشل الرئيسي للترتيبات السياسية-الاقتصادية في المكسيك في تحقيق قفزة تؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام يرتبط بنظام اجتماعي سمحت توازناته للنخبة بوضع آليات ناجحة لإنتاج أنماط كثيرة من الريع. وتُستمد بعض تلك الريع من السيطرة على الموارد الطبيعية بشكل مباشر مثل النفط في القطاع العام. لم يسمح عائد النفط للحكومة المكسيكية بتمويل أنشطتها، غير أنه كان يعني أن العبء الضريبي على القطاع الخاص للاقتصاد، وبخاصة الشركات الكبرى وكذلك على الأسر والأفراد الأثرياء، كان قليلا نسبيا. يوجد مصدر إضافي للريع، يتمثل في التوظيف في القطاع العام، ومنح العقود، والوصول إلى الفرص الاقتصادية. يتضمن الكثير من تلك الريع الفساد الصريح للموظفين العموميين في الهيكل البيروقراطي على جميع المستويات. المصدر الثالث للريع أنشأته حماية الامتيازات الاحتكارية للشركات والنقابات والمنظمات السياسية والاجتماعية التي منحتها الدولة مراكز مهيمنة في مجال عملها. بالنهاية، كان هناك ما يعرف بعائدات شومبيترية Schumpeterian^(*) في بعض القطاعات الاقتصادية والشركات الفردية التي أصبحت اللاعب في الأسواق العالمية منذ تحرير التجارة في التسعينيات. غير أنه في إجمال التكوين العام للريع، تلك «الريع الجيدة» لم تكن قوة دافعة إلى زيادة الإنتاجية الديناميكية في الاقتصاد المكسيكي.

7 - 3 استمرار النظام المقيد

يسعى هذا الجزء إلى تقديم دليل إضافي على جوانب مختارة من عملية التنمية في المكسيك، حتى يمكن فهم استمرار الوصول المقيد للسلطة والدخل كنوع من أنواع التوازن الاجتماعي. أحيانا يكون ذلك نظاما سلبيا، كما في حالة الأراضي، لأنه يعوق جمع الفلاحين للثروة وربما يفقرهم عن طريق إجبارهم على الاعتماد على الدولة. لا يتضح هذا التعمد في الطريقة التي تعمل بها أسواق الأسهم، التي تسمح لمجموعة صغيرة من رجال الأعمال بالاستفادة من مصادر

(*) وفقا لما قاله جوزيف شومبيتر (1942) عن الفوضى الخلاقة فهذه العوائد تدمر الرأسمالية من الداخل وتدفق باتجاه الاشتراكية، من دون حاجة إلى جهد ثوري من خارج النظام القائم. [المحرر].

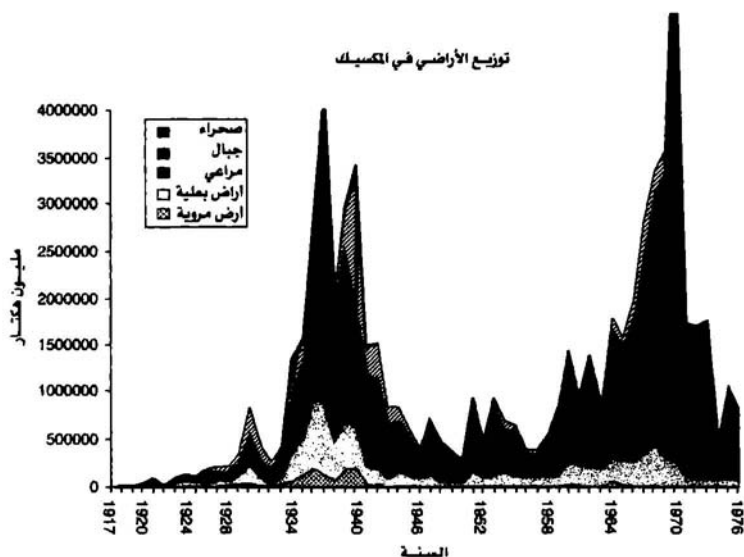
الحاشية المحصنة: الاقتصاد المقيد في المكسيك

رأس المال أو يستولي عليها بشكل نظامي بحيث يرسخ الاحتكار في عاملي الإنتاج: العمل ورأس المال. استغلت النقابات الإطار التنظيمي لتوليد ربوع لأعضائها وقاداتها من دون المساهمة في زيادة إنتاجية الشركة. ازدهرت الشركات الكبيرة عن طريق تحقيق الفائض الاستهلاكي، وبخاصة في القطاعات غير القابلة للتبادل في الاقتصاد.

1-3-7 الإصلاح الزراعي

يرجع النجاح السياسي للحزب الثوري المؤسسي PRI إلى قدرته على تحقيق مصالح محسوبية داخل شبكاته التي يربهاها. لم ينتشر ذلك إلا في حالة الإصلاح الزراعي. كما يرى دياز كايروس، وماغالوني، ووينغاست (2008) أن نظام حكم ما بعد الثورة فشل في منح الأرض للفلاحين المكسيكيين بطريقة تجعلها تنتج دخلا يفضي إلى تمكين الفلاحين وانعتاقهم من الفقر. عوضا عن ذلك، وضعت الحكومة نظام الاستقلال، وصممت قانون الإصلاح الزراعي حتى يتمكن الفلاحون الذين يحتاجون إلى تدفق الموارد المالية الفدرالية والإعانات من العيش (أي، القروض، التأمين، البذور والمخصبات). أصبح الفلاحون أسرى هذا الدعم، حيث يتطلب تلقي الدعم أن يقوم ملاك الأراضي الجدد بدعم من هم في السلطة.

ربما تكون أبرز السمات للإصلاح الزراعي في المكسيك هي الفترة الطويلة للالتزام به؛ فقد أصبح سمة دائمة لسياسات نظام الحكم. أعادت الحكومة المكسيكية توزيع الأرض على مر 75 عاما، من السنوات الأخيرة للثورة المكسيكية حتى 1991. تتضمن عملية الإصلاح الزراعي إعادة توزيع الأراضي الزراعية، حيث يتم أخذ الأراضي من ملاك المساحات الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين الذين يعيشون عليها. فيما بعد، تضمن الإصلاح الزراعي الأراضي الفدرالية، وبذلك لم يتم توزيع الأراضي بدقة. أصبح الإصلاح الزراعي في السبعينيات يعتمد ثانية على إعادة توزيع الأراضي التي أخذت من المزارعين أصحاب الحيازات المتوسطة وتحولت إلى أرض مشاع، كما جرى توزيع الأراضي مرة أخرى حتى أصبح للأرض أكثر من مدع بالملكية القانونية (انظر Sanderson 1984).



الشكل (7 - 2): نوعية توزيع الأراضي عبر الزمن

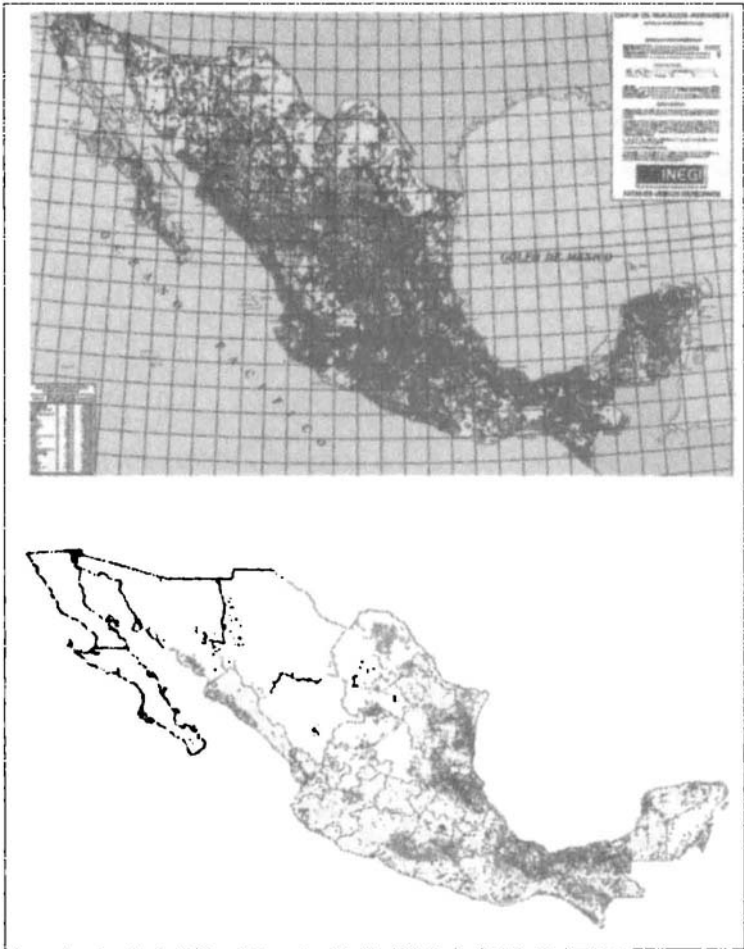
ويوضح الشكل (7 - 2) توزيع الأراضي عن طريق القرارات الرئاسية الحاسمة في المكسيك من 1916 - 1976. يستخدم الرسم البياني البيانات التي قدمها ساندرسون (1984) عن الإصلاح الزراعي، وهي إحصائيات موثوقة لإعادة تشكيل الإصلاح الزراعي في المكسيك. كان هناك توزيع لبعض الأراضي في الثمانينيات، يوضح الرسم البياني أن فترة الثلاثينيات وأواخر الستينيات وأوائل السبعينيات كانت أقوى الفترات زحماً من حيث منح الأراضي. وزعت إدارة لازارو كارديناس (1934-40) نحو 6.9 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي في البلاد؛ بينما وزعت إدارة دياز أورداز (1964-70) 6.12 في المائة؛ وزعت إدارة إكيفيريا (1970-6) نحو 5.5 في المائة. وقد نلاحظ أن الرسم البياني يوضح تطور توزيع الأراضي في المكسيك طبقاً لجودة الأرض. وتشكل الأراضي المروية، وتلك التي تروى بماء الأمطار، عند أدنى مستوى، جزءاً من الأراضي الموزعة، بينما تمثل معظم الأراضي المظللة (الجبال أو المراعي وحتى الصحراوية!) غالبية الأراضي التي وُزعت.

الحاشية المحصنة: الاقتصاد المقيد في المكسيك

وبحلول العام 1990 الذي يمثل النهاية الرسمية للإصلاح الزراعي، تم توزيع أكثر من نصف أراضي الدولة في المنح العقارية. وعلى الرغم من ذلك لا تملك المكسيك سوى نسبة صغيرة من الأراضي الصالحة للزراعة. يبدو ذلك واضحا في الشكل (7 - 3) الذي يقارن خريطة حيازات الأرض المشاع في البلاد على اللوحة اليسرى. من هنا يتضح لنا أن الأراضي كانت تُوزَع على الرغم من تدني مستوى جودتها.

ونظرا إلى ندرة الأراضي الجيدة وثبوت نسبتها، واستمرار توزيع الأراضي، أصبح من الشائع توزيع أراضٍ منخفضة الجودة أو إعادة توزيع الأرض أكثر من مرة، وظهور جماعتين أو أكثر يدعون ملكيتهم لأرض بموجب القرارات الرئاسية التي تخول لهم حق ملكيتها. طبقا إلى زيبيدا (Zepeda، 2000، 66)، وبنهاية فترة الإصلاح في العام 1991، كان هناك نزاع حول 17 مليون هكتار (من 80 مليون هكتار من الأراضي التي وُزعت). ومن 1916 حتى 1976، وزعت الحكومة المكسيكية 3.1 مليون هكتار في المتوسط من الأراضي كل عام. ويُرجع الباحثون هذا التوجه في توزيع إجمالي الأراضي إلى القصور البيروقراطي (انظر Grindle 1977) أو التزام الرئاسة الأيديولوجي بتوزيع الأراضي (Wilkie 1978). وإلى حد كبير، كانت معظم الدراسات يسعى إلى فهم سبب إعادة تفعيل الإصلاح الزراعي في الستينيات والسبعينيات، مع افتراض أن توزيع الأراضي كان شيئا طبيعيا تقوم به الدولة بعد الثورة أو على الأقل للقادة الشعبين.

وطبقا للوثائق، استخدمت إدارة كارديناس الإصلاح الزراعي كآلية مهمة في إعادة بناء الائتلاف السياسي الإصلاحي الخاص بها (Cornelius 1975). على الرغم من ذلك، لم يرد في أدبيات الإصلاح الزراعي في المكسيك سبب تنفيذ إدارة دياز أورداز برنامج الإصلاح الزراعي على هذا النطاق الضخم. فلا يمكن أن يكون الالتزام الأيديولوجي التفسيري الصحيح لذلك، لأن دياز أوداز كان مثالا للسياسي المحافظ الملتزم بالقانون والنظام. ولم يوزع خليفته لويس اتشيفيريا - القائد الشعبي اليساري بكل المقاييس - الأراضي بشكل يفوق ما أقدم عليه بقية الرؤساء. يوضح نقاشنا النظري سبب تطبيق دياز أورداز المتسارع لبرنامج الإصلاح الزراعي. كانت مسألة إعادة توزيع الأراضي استراتيجية سياسية لتقليل تآكل دعم الحزب الثوري المؤسسي بالإضافة إلى تجنب مخاطر العنف.



الشكل (7 - 3): توزيع الأراضي المشاع والأراضي الصالحة للزراعة

كانت الستينيات فترة التحديات الانتخابية والاجتماعية بالنسبة إلى الحزب المهيم. واجه الحزب الثوري المؤسسي في أواخر الستينيات معارضة متزايدة لهيئته، وتشمل خسارة انتخابات حكام الأقاليم، والانتصارات المزورة في العديد من انتخابات الدولة (Chihuahua, San Luis Potosi, Sonora) والسباقات البلدية (Lujambio, 2001). صاحب تآكل الدعم الانتخابي للحزب الثوري المؤسسي

الحاشية المحصنة: الاقتصاد المقيد في المكسيك

اضطراب اجتماعي، وكبت عنف حركة الطلاب في 1986 الذي كشف الجانب المستبد للنظام الحاكم. نادرا ما كان يلجأ الحزب الحاكم للعنف إذا كان باستطاعته الحصول على الدعم السياسي من خلال وسائل أخرى. لكن اتسمت فترة الستينيات والسبعينيات بالاضطرابات الاجتماعية وحرب العصابات وحركات التمرد في الريف. لكن ربما تكون أكثر الجوانب أهمية بالنسبة إلى الإصلاح الزراعي تتمثل في أن جعل الفلاحين يعتمدون على الدولة: أولا في انتظارهم للحصول على الأراضي، ولاحقا عندما تلقوا القروض المدعومة والمخصبات من الدولة، التي كانت الطريقة الوحيدة لاستصلاح أراضيهم القليلة الجودة. فقد أصبحوا مؤيدين موثوقا بهم لدى الحزب الحاكم. أدرك دياز كايروس، ماجالوني، وويسنجاست (2008) أن السيطرة على آثار تحديث الاقتصاد على الدعم السياسي، لذلك استخدم توزيع الأراضي لإبطاء تدهور دعم الحزب الثوري المؤسسي في البلاد. وفي تقدير للاختلافات الأولية، كان لتوزيع الحزب الثوري المؤسسي للأراضي تأثير مهم وإيجابي على تغير دعم الحزب الثوري المؤسسي. كان حجم ذلك التأثير كبيرا: فلو تم توزيع 10 في المائة من الأرض في أي دولة، فسيزداد حجم المصوتين للحزب من انتخابات الرئاسة إلى التي تليها بمقدار 3 في المائة.

7-3-2 الوصول المميز إلى أسواق الأسهم

أحد الجوانب الأساسية للتنمية هو تجميع رأس المال. وقد اعتمد الحصول على رأس المال في المكسيك خلال القرن 19 على الكنيسة الكاثوليكية والمصادر الأجنبية للتمويل. أنشأت الدولة في القرن العشرين بنوك التنمية ودعمت نظام التمويل الخاص كوسيط للقروض والادخارات الخاصة. كما طورت المكسيك أيضا البورصة بعد القرن 19. لاحظ الباحثون أن هناك نموذجين للتنمية المالية، أحدهما يعتمد على أسواق الأسهم (كما في الولايات المتحدة) والأخرى تعتمد على البنوك (كما في ألمانيا). تبعت التنمية المالية في المكسيك في القرن 19 طريقا مشابها للتنمية الأمريكية. وقصة البنوك في المكسيك جيدة التوثيق عند هابر (2009). لكن سوق الأسهم لم ينجح في التحول إلى مصدر رئيسي لتمويل رجال الأعمال في القرن العشرين. وتكمن أسباب هذا الفشل في النظام المقيد الذي اتسم به سوق المال.

وترتبط بدايات سوق الأسهم المكسيكية بالأسهم التجارية لشركات التعدين في الخمسينيات من القرن الثامن عشر. وضعت الحكومة الليبرالية في العام 1867 قانونا ينظم العمليات المالية التي تحدث بين تلك الشركات. تأسس سوق الأسهم أخيرا في مدينة المكسيك في 1886. شهد هذا الوقت انفتاحا على التجارة الدولية وتدفق رأس المال لتنمية السكك الحديدية والصناعات الأولية. ومن المهم أن نعلم أن معاملات هذا السوق تمت في شارع بلاتروس في المدينة، حيث توجد المحال التجارية لتجار الفضة ومحال المجوهرات حتى هذا اليوم، مما يشير إلى أن الهدف الرئيسي كان توفير سوق لمجموعة صغيرة من التجار ورجال الأعمال المشاركين بالفعل في الأنشطة المحيطة بالتعدين. كان سوق الأسهم الأول معرضا لتقلبات الأسعار الدولية نظرا إلى تقلب أسعار المعادن التي تحدد قيمة وعمليات السوق. قلّت حساسية السوق لتلك التقلبات عندما وسعت البورصة قائمتها للشركات المحلية في 1908. على الرغم من ذلك، لم تستقر عمليات رفع رأس المال في أسواق الأسهم حتى عام 1933 نظرا إلى قيام الثورة وعدم استقرار البلاد.

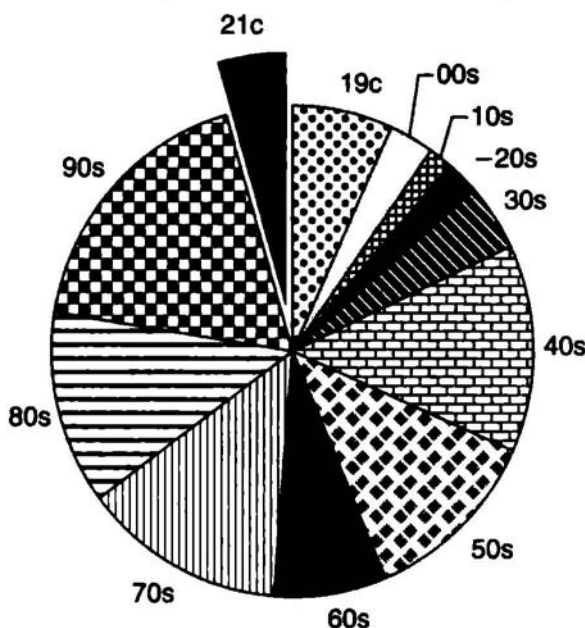
وتصادف الثلاثينيات من القرن العشرين فترة إعادة بناء مؤسسات التمويل في المكسيك، بما في ذلك البنك المركزي ووضع أنظمة الضرائب الحديثة. تم صوغ إطار تنظيمي واضح في العام 1933 للعمليات في البورصات Bolsas de Valores ونضعها في صيغة الجمع، لأن الإطار كان يشمل أسواق الأسهم في مكسيكو سيتي، مونتيري، غواداخرا. كانت هذه هي اللحظة التي أصبح فيها الطابع الإقليمي لسوقين من أسواق الأسهم خارج مركز القوة في المكسيك يشير إلى دمج شركات أصحاب المشاريع من أماكن مختلفة في البلاد: مثل مونتيري، حيث أصبحت قوة صناعية وغواداخرا محور البيع بالتجزئة والنشاط التجاري في المرتفعات الوسطى. لكن البورصات الإقليمية لم تستمر، فبحلول 1975 دُمجت مع البورصة الرئيسية في العاصمة ميخيكانا دي فالوريس (Mexicana de Valores (BMV). إن مركزية البورصة هي خطوة معقولة من حيث حجم السوق والسماح لجميع المعاملات بأن تحدث في قاعة التداول نفسها، لكنها تشير إلى حصر الوصول إلى هذه المؤسسة على الأجانب. تم إدراج بضع شركات في فترة الركود المالي، حين كان من الصعب الحصول على رأس المال من التنمية العامة والبنوك التجارية الخاصة.

أصبحت المتطلبات التنظيمية للشركة المدرجة في سوق الأوراق المالية مخيفة. يمكن أن تدير الشركات الدخيلة الشركات التابعة أو الشركات الأخرى التي تم إدراجها. لم تكن العوائق مجرد حالة داخلية في سوق الأوراق المالية، لكنها جاءت من مصادر كانت بينها الرقابة المالية والبنك المركزي. ساد الركود المالي في النظام المصرفي، بينما رفعت الحكومة المركزية التمويل في الأسواق المالية إلى المستثمرين الكبار. وكان سوق الأسهم نادى لرجال الصناعة الكبار والمصرفين والمؤسسات المالية الحكومية. لقد مولت الشركات الكبيرة الحملات السياسية من أجل مسؤولي الحزب الثوري المؤسسي، وحصلت مقابل ذلك على قواعد تنظيمية، وإعفاءات ضريبية، وشروط الأخرى تدعم كلها قوتها في السوق.

في العقود الثلاثة الأخيرة، تطورت البورصة لتصبح مصدرا مركبا لرأس المال مع ظهور التجارة الإلكترونية والأسواق المستقبلية، في قلب مدينة المكسيك، بالإضافة إلى سمات الصرف الحديث. إنها مؤسسة مغلقة تفرض قيودا مشددة على دخول الشركات. يمكن أن نقيس درجة الوصول المغلق في البورصة المكسيكية عن طريق تحليل الشركات المدرجة والموعد الأصلي الذي تأسست فيه تلك الشركات. في العام 1966، كان هناك 66 شركة تداول نشطة؛ وقرابة 120 شركة في التسعينيات (وتشمل الشركات التمويلية)، بالإضافة إلى 13 شركة العام 1997. على الرغم من نمو سوق المال في الحجم والقوائم منذ 1997، تمكنت بعض الشركات القليلة خارج القطاع المالي (السماسرة والبنوك) من الاستفادة من هذه المصادر للتمويل. بقيت الشركات المدرجة - خارج الوسطاء الماليين - على حالها في معظم سنوات القرن العشرين. في العام 2009، كان العام المتوسط لتأسيس الشركات المدرجة في البورصة المكسيكية هو 1961. منذ 25 عاما، كان 1963 هو عام تأسيس الشركة. يوضح الشكل (7 - 4) العقد الذي تم فيه تأسيس الشركة المدرجة. ويبين الشكل أن معظم الشركات تم تأسيسها في الثمانينيات والتسعينيات. على الرغم من ذلك، لا تعتبر تلك الشركات قوائم جديدة لكنها انعكاس للتغيرات في الأوساط المالية بما في ذلك البنوك المخصصة وشركات السمسرة (casas de bolas). لو تأملنا الشركات الرئيسية في الصناعة والتعدين وقطاعات الخدمات، فسنعجد أن غالبيتهم تم تأسيسها في الأربعينيات والخمسينيات. في النهاية، نلاحظ أن سبعا

من الشركات المدرجة في سوق الأسهم، وخاصة التي تملك أكبر رأسمال سوقي، وهي تيلماكس، يملكها أثرى أثرياء العالم كارلوس سليم وأسرته.

العقد الذي تأسست فيه الشركة المكسيكية المدرجة في سوق الأوراق المالية



الشكل (7 - 4): أعمار الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية

لم تصبح أسواق الأسهم في المكسيك، قط، مصدرا لرأس المال بالنسبة إلى الشركات المتوسطة الحجم والتي لا تستطيع أن تفي بكل المتطلبات حتى يتم إدراجها بالقائمة. لا توفر البنوك التجارية وصولا كبيرا للقروض أيضا نظرا إلى ربحية السيطرة على أنواع أخرى من الآليات المالية بدلا من القروض الخطرة بالنسبة إلى الأعمال التجارية. هذا يعني أن المصادر الرئيسية لمعظم أنشطة تجارة التجزئة والصناعات التحويلية، هي غالبا مدخرات الأسرة ورأس المال العامل للشركات الكبرى. تستطيع الشركات الكبرى فقط أن تقدم سندات في السوق المفتوح أو

الحاشية المحصنة: الاقتصاد المقيد في المكسيك

سلسلة الأسهم مع حقوق محدودة لأصحاب الأسهم القليلة. من الصعب جدا في مثل هذه البيئة أن تتخيل كيفية تقوم أسواق الأسهم بإطلاق العنان للطاقة المدمرة لشومبيتر الذي يجب أن تنتجه. لكن أهم القضايا التي يثيرها الوصول المحدود لرأس المال هو النفوذ لشراء الحماية، وذلك لعدم حفظ الأمن على قدم المساواة. يقتصر الوصول إلى العدالة على الشركات التي يحميها الإطار المؤسسي الحديث، بينما تلجأ غالبية الشركات إلى الشبكات غير الرسمية للتعاقد من الباطن كمصادر لرأس المال، وتطبيق الالتزام بالتزامات تعاقدات الشركات التي تجمع رأس المال خارج البنوك وأسواق الأسهم من خلال التهديد. وعندما ظهر على السطح التهديد بالعنف بين المتعاقدين، وهذا يرتبط بالإتاوات التي تفرضها المؤسسة السياسية، ولاسيما قوات الشرطة المحلية والهيئات التنظيمية المحلية للنشاط التجاري، مقابل الحماية. يبتز رجال الشرطة والمفتشون الحكوميون في البلدات والمدن الصغيرة (وفي مونتيري أيضا) مقابل الحماية أو إصدار تصاريح تضمن التوافق مع القوانين والأنظمة المتعددة.

7-3-3 فساد المؤسسات الحكومية وقوة العمل

يرى الباحثون في أنشطة المؤسسات التجارية في المكسيك أن دولة المكسيك ربطت مبادراتها السياسية بالمصالح الخاصة بنجاح عن طريق توظيف منظمات المستوى الأعلى التي تضبط العمال ومجموعات الفلاحين وتسيطر عليهم، في خدمة المصالح التجارية المنظمة. خلال الحقبة الكلاسيكية لهيمنة الحزب الثوري المؤسسي، تنظم مجموعات المصالح التجارية ضغوطا من مجتمعات الفلاحين التي مُنحت الأرض وانتظرت توزيعها ودعم الحكومة لـ «الاتحاد الوطني للفلاحين (CNC)، الذي ادعى احتكار المصالح في الريف. من المهم أن نلاحظ أن «الاتحاد الوطني للفلاحين» كان من ضمن ثلاثة قطاعات من «الحزب الثوري المؤسسي»، حيث ترتبط قدراته التنظيمية بحكم المجتمعات الزراعية من خلال هياكل الأرض المشاع. تم حفظ النزاعات التي نشأت عن الترتيبات الخاصة بحيازة الأراضي أو مصادرة المزارع في محاكم خاصة حيث كانت فرص الاستئناف محدودة جدا، بحيث تضمن أن تقوم الدولة والحكومات الفدرالية من خلال

البيروقراطيات الزراعية بتسوية معظم المنازعات على الحدود بين المجتمعات أو إدارة الموارد المشتركة مثل المياه.

كان الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة إلى الحركة العمالية، لأن حركات الاتحادات المستقلة أقل عرضة للاندماج مع الحزب الرسمي. تم التوصل إلى اتفاق بين اتحاد العمال (CROM) والرئيس كاليبس، الذي كان سببا في استقرار النظام الثوري في المدين. يرى هابر وزملاؤه (2003) أن الاتفاق تمثل في أن يقوم اتحاد العمال (CROM) بأعمال عنف وترهيب نيابة عن كاليبس الذي يمنحهم امتيازات قانونية تقدم لهم ريوعا من جيوب أرباب العمل. التزم أرباب العمل بهذا الاتفاق لأن الدولة سمحت لهم بأخذ عائدات الاحتكار. على الرغم من ذلك، لم يستمر هذا الاتفاق لوقت طويل، حيث أصبح اتحاد العمال مصدر تهديد للائتلاف الحاكم.

علاوة على ذلك، تغير الائتلاف الحاكم قليلا بعد 1934 مع إعادة تنشيط قانون الإصلاح الزراعي. فقد أدى انحياز الدولة إلى النقابات العمالية إلى ظهور «اتحاد العمال من المكسيكي» (CTM) الذي أصبح بعد فترة الستينيات أعلى منظمة من دون منازع تمثل العمال وجها لوجه مع أرباب العمل ودولة المكسيك. ازدادت المفاوضات حول ظروف العمل، وزيادة الحد الأدنى للأجور، بل وحتى حول وقت وتتابع الإضرابات، التي كانت تحددها الإدارة العليا لاتحادات العمال. تعززت قوة التنظيم بفضل الطريقة الخاصة التي تسوي بها الدولة النزاعات العمالية. فبدلا من حل الإضرابات أو عمل تفاوض مع الشركات والاتحادات العمالية الفردية، أصبحت الحكومة الفدرالية حكما للنزاعات العمالية من خلال ما يسمى بـ «مجلس التوفيق والتحكيم»، وتحديد مدى مشروعية الإضراب وإدارة عملية التفاوض بين الجهات المعنية.

تعززت المراكز السياسية لقادة «اتحاد العمال المكسيكي» CTM و«الاتحاد الوطني للفلاحين» CNC من خلال تولي مناصب قيادية في الحزب الثوري المؤسسي والمكتب السياسي وباختيار الحزب لهم لشغل مقاعد في الكونغرس ومجلس الشيوخ. في الواقع، حُصص جزء كبير من مقاعد الكونغرس لشرائح في الحزب؛ كما أن منصب الحاكم في أي من الأقاليم كان محفوظا لأعضاء من هاتين المنظمتين. عملت منظمات عمل إضافية بشكل مستقل عن اتحاد العمل المكسيكي، الذي نالوا

الحاشية المحصنة: الاقتصاد المقيد في المكسيك

أيضا مساحات مميزة في الهيئة التشريعية، مثل «اتحاد المدرسين» (SNTE)، واتحاد عمال النفط واتحادات الهاتف والكهرباء. كان قادة تلك المنظمات أعضاء في الحزب الثوري المؤسسي وتمت مكافأتهم بتسميتهم للحزب، ففي وقت هيمنة الحزب كان ذلك ضمانا للفوز في الانتخابات.

ومن المهم أن نلاحظ أن الكثير من السياسات العامة تمت هيكلتها بطريقة يحظى فيها العامل ومنظمات الفلاحين بامتياز الحصول على السلع والخدمات، حتى تشجع الفلاحين والعمال على الانضمام إليهم والالتزام بسلطتهم. على سبيل المثال، سيطر الاتحاد الوطني للفلاحين على تأمين المحاصيل وفرص الحصول على البذور والمخصبات أو مخازن الحبوب. كان عمال الاتحادات هم القادرين على الحصول على فوائد الأمن الاجتماعي ومعاشات التقاعد من خلال «مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية» (IMSS). وفي حالة البرنامج الرئيسي الذي وفر إسكانا منخفض التكلفة في المدن، بناء على مساهمات كشوف الرواتب، سمح «المعهد الوطني لبناء المساكن للعمال» (INFONAVIT) للاتحادات داخل كونفدرالية العمل المكسيكي بالسيطرة على تخصيصات الائتمان واختيار المستفيدين.

ويعتقد سانتياغو ليفي (2008)، وعلى نحو يؤكد ما نذهب إليه، أن أنظمة العمل في المكسيك أنشأت مستويات منخفضة للمنافسة ورسخت المصالح في القطاعات المهمة من الاقتصاد. لقد أصبحت الاتحادات مصدرا للربح بالنسبة إلى أعضائها، كما أنها خلقت عقبات أمام القدرة التنافسية للاقتصاد المكسيكي. لكن التغييرات السياسية في آخر عقدين زادت من دور الدولة في تعويض العمال غير المؤمن عليهم بالإضافة إلى الفقراء غير المنظمين خلال برنامج التحويلات النقدية المشروطة. ويواجه العمال الذين تمتعوا فيما سبق بفوائد دولة الرفاه غير المكتملة من خلال «مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية» (IMSS) أو الفلاحون الذين تمتعوا بالإعانات الزراعية من خلال برامج متنوعة وتشمل برنامجي «من أجل الزراعة» Procampo و«الاتحاد من أجل الزراعة» Alianza para el Campo إلى عقبات معينة اعترضت عضويتهم في المنظمات التقليدية.

فعلى سبيل المثال، لم يعد واضحا ما إذا كان العامل يصبح أفضل حالا في القطاع الرسمي من الاقتصاد أم لا، إذا انتمى إلى منظمات العمل، عند إمكانية الحصول

على فوائد أخرى من خارج القنوات الرسمية. لكن من الواضح في الوقت نفسه أنه لا يمكن للأمن الاجتماعي التقليدي ولا لنشاطات النظام الجديد في مجال الصحة أو معاشات التقاعد أن تضمن الوصول إلى العمال الفقراء. وهذا يعني أن المكسيك عاجزة عن أن تقرر ما إذا كان يتعين توسيع نطاق الدعم غير المستند إلى أساس مهني، ومن ثم لا تموله ضرائب المرتبات، أو أن تسعى إلى تحسين تغطية الدولة لمؤسسات الرفاه.

ويثير الدور البارز الذي تمارسه اتحادات العمال في القطاعات الرئيسية للاقتصاد قضية إضافية. يستطيع هؤلاء العمال الحصول على ريع من الأنشطة الاقتصادية، لكن تلك الريوع تمتد أيضاً إلى الشركات التي تركز على قوة السوق الاحتكارية (كما في حالة شركة بيميكس النفطية PEMEX وشركات المرافق العامة، والحصة الأكبر من السوق (في قطاعات مثل قطاع الاتصالات). وعلى الرغم من أن المكسيك أنشأت هيئة لمكافحة الاحتكار (اللجنة القومية للمنافسة)، في القضايا المهمة التي فشلت في أن تكون فعالة، التي طُعن على أحكامها في المحاكم أو تفادها أصحاب المصالح المهيمنة. يظهر بوضوح إنشاء المصالح الخاصة للاستيلاء على العائدات في قضية قطاع النفط.

7-3-4 عائدات النفط

نجحت المكسيك، إلى حد بعيد، في الهروب من «المرض الهولندي»^(*). حتى بعد أن أصبح النفط هو المهيمن على الصادرات، لكن ذلك لا يعني أن الاقتصاد ككل يعتمد بشكل حصري على هذا القطاع الخاص. حقيقة، عندما انتعش التصدير في 1914-25 و1976-82، كانت هناك ضوابط مهمة، فقد انخفض الاستثمار الممول للقطاعات غير النفطية (Tonell & Lane 1999). لكن تنوع الاقتصاد بما يكفي حتى يتحمل تلك التعديلات. الشيء نفسه ينطبق على التعديلات المتوقعة بعد الانتعاش الحالي (2001-7). من الناحية السياسية، لا يبدو أن النظام السياسي الحاكم للمكسيك ملعون بالنفط كمصدر من المصادر الطبيعية؛ فعلى الرغم من أن عائدات النفط سمحت للسياسيين بشراء الدعم السياسي من خلال المحسوبية

(*) Dutch Disease اضطراب الاقتصاد بسبب الارتفاع الحاد في التدفقات النقدية. [المحرر].

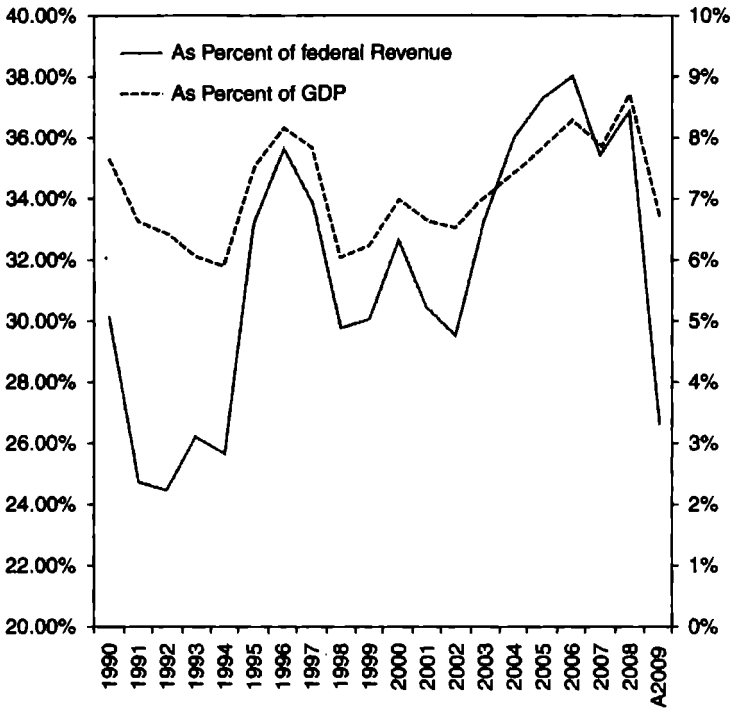
الحاشية المحصنة: الاقتصاد المقيد في المكسيك

ومشاريع إنفاق المحسوبة والاسترضاء، لا توجد علاقة أحادية بين الطبيعة السلطوية أو الديمقراطية للنظام واعتماد المالية العامة على الثروة النفطية. لكن دولة المكسيك اعتمدت بشكل كبير على عائدات النفط، بصرف النظر عن نظام الحكومة في مكانها.

وفقا لما يقوله آدریان لاجوس (Lajous, 2009)، فأحدى السمات المميزة لقطاع النفط المكسيكي هو التحول بعيدا من وضع ما قبل 1994 بتوقيع اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA) والتحول في الإستراتيجية التنموية نحو التجارة الخارجية، حيث تتضمن الأغلبية الساحقة من الصادرات النفطية، إلى الوضع الحالي الذي يلعب فيه النفط دورا هامشيا في التجارة الخارجية للمكسيك، حتى خلال فترة الانتعاش الاقتصادي بعد 2002. تمثل الصناعة النفطية نحو 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي خلال آخر خمس سنوات، مما يكشف عن الدرجة العالية من التنوع في الاقتصاد المكسيكي، على عكس الدول الأخرى المنتجة للنفط. لكن الشكل (7 - 5) يوضح أن تطور عائدات النفط على مدار العقدين الأخيرين كنسبة من العائد الفدرالي وإجمالي الناتج المحلي يشير إلى اعتماد الموازنة بشكل كبير على النفط.

إن تطور عائد النفط الذي تحضله الحكومة الفدرالية ليس نتيجة للسعر الدولي لهذه السلعة أو استخراجها من الآبار الغنية (خاصة حقل كانتاريل) لكن نتيجة إلى وضع المفاوضات الثنائية بين وزارة المالية وشركة النفط. لدى شركة بيمكس معلومات سرية عن التكلفة الحقيقية... لاستخراج النفط، وإدارتها التي تمارس سلطتها التقديرية في توزيع العائدات بين الإدارة، شبكة من المتعاقدين الخاصين، الاتحاد القوي، والخزانة العامة. تسعى وزارة المالية إلى إنشاء نظام ضريبية يمكنه أن يحد من القرارات المستقلة للشركة عند استخراج النفط من أجل الخزانة الفدرالية بقدر عائدات النفط قدر ما يمكن. على الرغم من رغبة الحكومة الفدرالية والشركة في رؤية تأخر الاستثمار في التنقيب، حتى تضمن بقاء الشركة على المدى الطويل، غير أن المنافسة القصيرة الأجل على عائد استخراج النفط منعت هذا الاستثمار من أن يتحقق. ويكمن حل مشكلة التناقض الزمني في أن تحصل الشركة على رأس المال من الشركاء المحليين أو الأجانب المساهمين والذين يتمتعون برؤية بعيدة المدى، لكن يحظر هذا الخيار الالتزام السياسي للحفاظ على الشركة باعتبارها شركة احتكارية

عامة. بالتالي، يمكن فهم الصفقة التي تمت بين إدارة شركة بيمكس والحكومة الفدرالية عند مقارنته بوضع الشركات في الدول الشيوعية خلال فترة التخطيط المركزي في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية - كما لاحظ (Kornai 1992) - أن الوزارات المخططة تسعى إلى السيطرة على الإدارة من خلال إنشاء أهداف وزيادة حجم الأموال المستخرجة من الشركة. حاولت الإدارة الهروب من تلك الضوابط عن طريق تأسيس ائتلافات تستولي على العائدات والحفاظ على غموض عملية الإنتاج قدر الإمكان مع الاستمتاع بقيود الميزانية المنخفضة.



الشكل (7 - 5): تطور عائدات النفط في المكسيك

وقد أعادت الاستجابات الرسمية من قبل السياسات الفدرالية في السنوات القليلة الماضية صوغ النظام المالي لشركة بيمكس وعدلت الدور الذي تلعبه عائدات

الحاشية المحصنة: الاقتصاد المقيد في المكسيك

النفط في الموازنة المالية لحكومة المكسيك التي يجب فهمها في سياق الاقتصاد السياسي الكبير للعلاقة بين حكام الدولة والسلطة التنفيذية الفدرالية، وإعادة توزيع دور النفقات الفدرالية. يمارس الحكام دورا رئيسيا في هذه العملية. بالتالي، تدعم اللامركزية بدلا من استخدام عائدات النفط في الإنفاق الفدرالي والاستثمار وعادة توزيع لمصلحة الفقراء أو دعم الإنتاجية الإجمالية لاقتصاد الدولة بشكل فعال. يسمح الاتفاق بين الحكومة الفدرالية والحكومة بإنشاء صندوق لدعم استقرار النفط، مع منح الحكام حصة أكبر من إيرادات النفط غير المتوقعة. قد تسمح الجهود المبذولة لاستثمار بيمكس - وبخاصة السعي إلى استخدام آليات تسمح للشركات الأجنبية بتأسيس مشروعات مشتركة في مجال الاستكشاف، أو إعادة تصنيف البتروكيماويات الاثنوية لدعم دور القطاع الخاص - بتحسين الداء الإجمالي لصناعة النفط. يبدو أن قانون بيمكس الذي أقر في العام 2008، يسمح بذلك، لكن لم يبق سوى تنفيذه.

ولن تتجاوز إصلاحات كهذه، في قطاع الطاقة، المنطق المهيمن الذي تفرضه صناعة النفط في المكسيك. وعلى الرغم من ذلك، فهي تعد المصدر الرئيسي لتحويل المالية العامة إلى مشروعات إنفاق المحسوبة والاسترضاء وشبكات المحسوبة. في هذا الصدد، تشير حالة المكسيك سواء كان النفط - والموارد الطبيعية بشكل عام - عتبة أو وسيلة ميسرة للتنمية الديمقراطية والنمو الاقتصادي تعتمد - طبقا لما يراه ثاد داننج (2008) (Dunning) - على مزيج من آثار انخفاض الضرائب إلى جانب إمكانية إعادة توزيع عائدات النفط. سمح قطاع النفط للحكام الديمقراطيين والمستبدين، بالإضافة إلى الحكومات الفدرالية من الحزب الثوري المؤسسي (الذي حكم حكما مستبدا منذ 1929 حتى 2000) وحزب العمل الوطني (PAN) - الذي تولى السلطة منذ 2000 - بإعادة توزيع الموارد على دوائرهم الانتخابية مع الحفاظ على ضرائب منخفضة.

4-7 المكسيك في ظل العنف

يستعرض الإطار النظري الذي قدمه كل من نورث، وواليس، ووينغاست (2009) أهمية الأنظمة المقيدة (LAOs) كأكثر الأشكال المتفشية للأنظمة الاجتماعية في

التاريخ البشري. طبقا لهذا الإطار، تعتبر الأنظمة المقيدة فرصة، لأنها قد تؤدي إلى التحول من التوازن التنظيمي والمؤسسي الذي يقصر الوصول إلى السلطة والثروة على النخبة، إلى نظام يمكن لأفراد المجتمع أن يحصلوا فيه على فرصهم مباشرة. وأحد الجوانب البالغة الأهمية في فهم العقبات التي تحول دون التحرك بعيدا عن النظام المقيد إلى نظام مفتوح هو التوازن المزدوج بين المنظمات العامة الدائمة، التي يوجد بها توافق بين السلطة وتوزيع العنف المحتمل.

وفي حالة المكسيك، أثبت الحفاظ على هذا التوازن المزدوج أمرا مهما لفهم عقبات الوصول. لقد تم توزيع الأراضي لدعم الحزب الثوري المؤسسي كمنظمة سياسية دائمة تحل تحديات العنف ومفصل السلطة السياسية، وليس إحداث تحول في القوة الاقتصادية. لقد تم تطوير أسواق الأسهم لضمان أن تحتفظ الشركات الخاصة بالمنظمة حول شركات الأسرة بالهيمنة في قطاعاتها الاقتصادية. إن تنظيم واعتراف الدولة باتحادات العمال وضبط النشاط الاقتصادي موجه نحو دعم تمثيل مصالح الشركات، وليس موجه نحو خلق بيئة تدعم التنافس بين الشركات وتزيد إنتاجية العمل وتحمي حقوق العمال. لقد أعاقت عائدات النفط تأسيس علاقة قوية بين المواطنين والشركات كدافعي ضرائب والمسؤولين العموميين كعملاء لهم. لذلك كانت الأطراف السياسية أكثر انسجاما عند تصديها لتحديات مثيرة العنف وليست التهديدات النابعة عن التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية.

لقد ركز الفصل، في معظمه، على فهم العمليات التجارية للاتلاف الحاكم والتي أبقّت على النظام المقيد، لكن مسألة العنف المحتمل تحتاج إلى مزيد من التأمل. لم تُحل مشكلة العنف - خلال القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين - في المكسيك بطريقة مرضية. ففي بدايات القرن العشرين، قدم الديكتاتور المتشدد بورفيريو دياز بيئة اقتصادية مستقرة نسبيا بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى توسع دور المكسيك في الأسواق الدولية. لاحظ هابر وزملاؤه (2003) ورازو (2008) أن مثل هذا التنسيق لم يعتمد على الحماية الشاملة لحقوق الملكية، لكنه اعتمد على الروابط الأسرية بين النخبة الاقتصادية والسياسية التي تقاسمت فيما بينها السلطة والثروة. كان عصر دياز عصرا سلميا، فهو لم يتردد في استخدام العنف لسحق المتمردين، فقام بتهجير جماعات السكان الأصليين، وأرسلهم كأنهم عبيد

للعمل في مزارع القنب. كانت هذه هي دولة المكسيك الهمجية التي وصفها جون كينث تيرنر (1912) التي أدت إلى الثورة المكسيكية.

كانت الثورة تحولا هائلا، كلف المكسيك مليوني قتيل تقريبا (McCaa 2001). وهذا يضع تلك الثورة في الرتبة التاسعة بين الصراعات الأكثر دموية في القرن العشرين. كانت معظم حالات الوفاة والمواليد المفقودة نتيجة الاضطرابات التي تسبب فيها العنف السياسي (في حين لعبت الإنفلونزا الإسبانية دورا أكيدا، حيث حدثت أعلى معدلات الوفيات في المناطق التي تعطل فيها توزيع الغذاء بسبب القتال). لكن الثورة لم تنه العنف، إذ انفجرت حرب كريسترو في منطقة المرتفعات الوسطى في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. بالتالي، لم يتم كبح جماح العنف في المكسيك حتى فترة الرخاء الاقتصادي النسبي الذي سببته الحرب العالمية الثانية وفترة استقرار التنمية من 1958 إلى 1970. وعلى الرغم من ذلك، تخللت حقبة السلام تعبئة جماهيرية تشير إلى استياء المواطنين من العنف المحتمل، الذي تصدت له البلاد باستعراضها للقوة. تظهر عمليات قمع عمال السكك الحديدية العام 1959 والأطباء العام 1964 ومعظم الحركات الطلابية في مذبحة تلاتيلولكو العام 1968 عزم النخبة السياسية على استخدام العنف عند الضرورة. إضافة إلى ذلك، شهدت المكسيك حرب عصابات قمعتها الدولة، خاصة في الولايات الجنوبية الفقيرة: جيريرو، أواكساكا، وأهمها حركة زاباتستا في تشياباس، نظرا إلى الاهتمام الدولي الذي أثارته. كانت عمليات التطهير والاعتقالات السياسية نادرة بين النخبة خلال العقود التي سيطر فيها الحزب الثوري المؤسسي، لكن الحزب كان قادرا على تهدئة التوترات التي يمكن أن تنشأ عن عمليات الخلافة السياسية من خلال آلية غاية في الفعالية، وهي تدوير النخبة، وتعني منع إعادة انتخاب الأفراد للمناصب نفسها على جميع مستويات الحكومة. لكن المسؤولين السياسيين كانوا يشعرون دوما بالخطر، كما يتضح من تفاصيل تأمينهم المسلح، ومن سلسلة الاعتقالات السياسية في التسعينيات، ومقتل المرشح الرئاسي للحزب الثوري.

لكن هناك شكلا آخر من أشكال العنف الذي لم يختف في المكسيك. والحقيقة أنه شهد تصاعدا واضحا خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات، وهو يتمثل في عمليات قطع الطريق، في شكل سرقة، سطو، اختطاف، وقتل. لقد كشف الاهتمام

الزائد بالأمن العام في السنوات الأخيرة عن الطابع العنيف للتفاعل الاجتماعي على مدار القرن العشرين. بينما يلاحظ المراقبون أن معدلات الجريمة والقتل في المكسيك عالية نسبياً طبقاً للمعايير الدولية. من هنا يتضح لنا أن تلك المعدلات بدأت في الانخفاض على مدار العقد الأخيرين (Escalante 2009). على الرغم من ذلك، لم يحلّ النظام السياسي في المكسيك مشكلة العنف المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين الذين يفتقرون إلى حقهم الأساسي في الأمن.

ووفقاً لهذا المنظور، فإن تصاعد العنف المرتبط بتهريب المخدرات منذ 2007 ليس جديداً. لم تواجه المكسيك تحدي العنف لأن الترتيبات التي يمكن أن تحد من بروز هذه الظاهرة إلى السطح تحتاج إلى صفقة بين الفاعلين الراسخين داخل النظام الذين حموا امتيازاتهم السياسية والاقتصادية، وليس مجموعة من القوانين والمنظمات في مجتمع يتسم بتكافؤ الفرص والحماية الشاملة للحقوق السياسية والمدنية، أي، النظام المفتوح.

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

باتريشيو نافيا

8 - 1 مقدمة

بعد أن فشلت تشيلي في الانتقال من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في سبعينيات القرن العشرين، شرعت في محاولة ثانية لتحقيق الانتقال ابتداء من العام 1990. وإذا كان انهيار النظام الديمقراطي في العام 1973 قد أثبت بوضوح فشل محاولة الانتقال الأولى، فإن توطيد الديمقراطية والنمو الاقتصادي المستدام الذي شهدته البلاد منذ نهاية نظام بينوشيه هي دلائل على وجود الشروط الثلاثة لعتبة الانتقال اللازمة لوجود النظام المفتوح. حيث إن البنية المؤسسية التي تعزز التدرج والبراغماتية وتضمن حقوق الملكية الخاصة - والتي نشأت من الجيوب السلطوية التي تركها النظام الديكتاتوري البائد على حالها

«منذ أن تحولت تشيلي إلى النظام الديمقراطي في العام 1990 حققت البلاد تقدماً كبيراً في مجال التنمية الاقتصادية وخفض معدلات الفقر وتعزيز الأسس الديمقراطية»

- قد سمحت لظروف عتبه الانتقال بأن تصبح سمات دائمة نسبياً للنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في تشيلي. كما أن النمو الاقتصادي القوي في الفترة من 1990 حتى 2010، الذي حدث نتيجة انتهاز سياسات صديقة للسوق، قد مكن الحكومة من تبني مبادرات طموحة للحد من الفقر وغير ذلك من سياسات الإدماج الاجتماعي، وساعد في تعزيز النموذج السياسي والاقتصادي للدولة وإضفاء الشرعية عليه. وإذا وصلت تشيلي السير على هذا الدرب، فسوف تصبح أول دولة في أمريكا اللاتينية تستكمل الانتقال إلى النظام المفتوح. وفي ما يلي، سوف أبدأ أولاً بمناقشة التجربة الفاشلة السابقة للانتقال من النظام المقيّد إلى النظام المفتوح (1925 - 1973)، وبعد استخلاص الدروس من تلك التجربة الفاشلة، سأنتقل بعد ذلك لمناقشة التجربة الناجحة للنمو الاقتصادي وترسيخ الديمقراطية منذ نهاية النظام الدكتاتوري في عام 1990.

يلخص الجدول (1-8) المراحل الزمنية المختلفة لتطور النظام المقيّد في البلاد منذ مطلع القرن العشرين. فما بين اعتماد دستور عام 1925 - وتطبيق آلية الاقتراع العام والانتخابات التنافسية - وانهار النظام الديمقراطي في عام 1973، كان النظام في تشيلي نظاماً مقيّداً غير قادر على التعامل مع مطالب الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وكانت الريوع تُوزع بين النخب - التي كانت تشمل نقابات العمال في المناطق الحضرية - بينما استُبعدت قطاعات واسعة من السكان ظلت تعاني من الفقر والعوز، لا سيما في المناطق الريفية. وخلال فترة الديكتاتورية العسكرية، استُبعدت الأحزاب السياسية والمنظمات العمالية من الائتلاف المهيمن. واختلفت طبيعة الريوع مع إحلال سياسات صديقة للسوق وموجهة نحو التصدير محل سياسة التصنيع للاستعاضة عن الواردات. وفي ظل الحكم العسكري، استمر التوسع الحضري السريع، ولكن كانت هناك طبقة حضرية فقيرة كبيرة تعاني العوز والتهميش ومحرومة من الحقوق السياسية والاجتماعية. وفي النهاية، ومنذ استعادة الديمقراطية، توسع الائتلاف المهيمن ليضم الأحزاب السياسية والقطاعات الحضرية من الطبقة المتوسطة وقطاع التصدير. أما النخب الريفية من ملاك الأراضي فقد أعادت تشكيل نفسها في صورة «نخب التصدير»، كما توسع قطاع التعدين ليتجاوز شركات التعدين المملوكة للدولة إلى شركات أجنبية ومحلية مملوكة للقطاع الخاص. ونجحت سياسات التخصيص (*) أيضاً في خفض معدلات الفقر بشكل

(*) المصطلح بالإنجليزية هو (Earmarked policies) وهو يعني تخصيص صناديق تمويل للإنفاق على مشروعات محددة ويحدث ذلك غالباً عبر قوانين أو تشريعات، وهو يعني هنا توجه الدولة إلى تخصيص موارد مالية لبرامج القضاء على الفقر في تشيلي. [المترجم].

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

كبير، بيد أن مستوى عدم المساواة لا يزال مرتفعاً. وعلى الرغم من أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح، حيث تبدو خارطة الطريق للحد من عدم المساواة وإنتاج الإدماج الاجتماعي والاقتصادي مستدامة على المدى الطويل، فإن خطر الطلب المتزايد على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي المباشر لم يختف تماماً. وهكذا، فعلى رغم أن تشيلي تبدو في موقع مؤات تماماً للانتقال من النظام المقيد إلى النظام المفتوح، خلال العقود المقبلة، فالسبب الرئيسي في فشلها في تحقيق هذه النقلة في الماضي لم يختف تماماً.

الجدول (8-1): ملخص مراحل النظام المقيد في تشيلي

الفترة الزمنية	الائتلاف المهيمن	الريوع	التقييم
1925 - 1973	النخب الحضرية (هما في ذلك النقابات العمالية والأحزاب السياسية)، والنخب الريفية من ملاك الأراضي، ونخب التعدين	صادرات التعدين، والتصنيع لإحلال الواردات	إدماج غير كاف. - التحضر نتيجة للإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المناطق الريفية.
1973 - 1990	الحكم العسكري، أوليغاركية ملاك الأراضي، والنخب الحضرية (باستثناء النقابات العمالية والأحزاب السياسية)	صادرات التعدين، وزيادة تبني سياسات السوق الحرة الموجهة نحو التصدير	نظام يقوم على الإقصاء الاجتماعي والسياسي. سمح القمع باعتماد الإصلاحات الاقتصادية التي أثرت بالسلب على النقابات العمالية وعلى العاملين في القطاع العام
1990 - 2009	النخب الحضرية، وقطاع التصدير، ونخب التعدين، والأحزاب السياسية	صادرات التعدين، والسوق الحرة، والاقتصاد الموجه نحو التصدير، ونمو أسواق الطبقة الوسطى المحلية ببطء ولكن على نحو مستمر	نتج عن النمو الاقتصادي السريع وزيادة المخصصات الحكومية للإنفاق الاجتماعي مزيد من الإدماج

8 - 2 النظام المقيد في تشيلي الديمقراطية قبل تولي بينوشيه

كانت الديمقراطية في تشيلي خلال النصف الثاني من القرن العشرين من بين أكثر الديمقراطيات المتطورة والمؤسسية بالمعايير الإقليمية، بيد أن النظام المقيد الذي ظهر في تلك البلاد لم يكن يفى إلا باثنين فقط من الشروط الثلاثة لعتبة الانتقال. وعلى الرغم من أن القانون كان يسود على النخب في تشيلي وكانت المؤسسات تتمتع دوماً بالفعالية في المجالين العام والخاص، فإنه بعد حدوث الانقلاب الدموي لم تعد الحكومة الديمقراطية تحكم سيطرتها على الجيش. وعندما أدت المطالبات السياسية بالمشاركة الاجتماعية والاقتصادية في نهاية الأمر إلى انتخاب حكومة اشتراكية كانت تعمل بجدية لإعادة توزيع الدخل والثروة، فإن غياب الشرط الثالث قد مهد الطريق لرد فعل الجيش الذي شجعت عليه بعض القطاعات التي شعرت بالخطر من تزايد سلطة ونفوذ الوافدين الجدد.

والحق أن النظام الذي قضى عليه انقلاب عام 1973 لم يكن يتبع سياسات الدمج ولم يكن يقوم على ديمقراطية مأسسة بشكل كامل. فانتخاب سلفادور ألييندي الذي وعد بالطريق إلى الاشتراكية في تشيلي والفوز الساحق الذي حققه قبل ذلك إدواردو فيراي، الذي ينتمي إلى الحزب المسيحي الديمقراطي (PDC) وكان يؤيد ثورة الحرية، يوضحان أن النظام الديمقراطي القديم لم يكن أداءه جيداً (Drake 1978; Garreton 1989; Gil, E. et al. 1979; Kaufman 1972; Loveman 1976; Loveman 1988; Stallings 1978; Stallings and Zimbalist 1975; Valenzuela 1976; Valenzuela and Valenzuela 1977). وكان متوسط النمو السنوي ما بين عامي 1960 و1970 هو 4.1 في المائة، ولكن عند قياسه بالنسبة لكل فرد نجد أنه 1.7 في المائة فقط؛ ووصل التضخم إلى 27 في المائة تقريباً في الستينيات من القرن العشرين وفقاً لأرقام البنك الدولي؛ كان عدم المساواة متصلاً في المجتمع التشيلي: حيث كانت نسبة العشرين في المائة من الفئات الأشد فقراً يحصلون على 3.7 في المائة من الدخل القومي في عام 1967 بينما كانت نسبة العشرين في المائة من الفئات فاحشة الثراء تحصل على 56.5 في المائة (Beyer 1997).

من المؤكد أن معدل المشاركة السياسية ارتفع في النصف الثاني من القرن العشرين. وبعد إعطاء حق الانتخاب للمرأة في عام 1949 أدلى 29.1 في المائة من التشيليين الذين بلغوا سن الانتخاب بأصواتهم في عام 1952. وعند انتخاب فراي في عام 1946 أدلى 61.6 في المائة ممن لهم حق الانتخاب بأصواتهم. وخلال الانتخابات الأخيرة التي عقدت في

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

شهر مارس من عام 1973 قبل الانقلاب أدلى 69.1 في المائة من المواطنين ممن لهم حق الانتخاب بأصواتهم في تلك المنافسة التي كان فيها الاستقطاب على أوجه. وكان السبب في الاستقطاب السياسي المتزايد الجهود التي كانت تهدف إلى تعزيز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية. لكن عدم قدرة الجهاز الحكومي على جعل التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة أكثر شمولاً أدى إلى عجز النظام الديمقراطي عن استيعاب الوافدين الجدد. لقد كان السكان الذين حصلوا على حق الاقتراع حديثاً يريدون المشاركة ولكن نظام الدولة لم يتحمل البقاء من دون تغيير في ظل الضغوط الإضافية لتوزيع الموارد (Jocelyn - Holt 1998)؛ وعلى الرغم من إمكانية تجنب ديكتاتورية العسكر (Garreton و Valenzuela 1978; Moulian 1983). وكذلك ذلك الإرث من انتهاكات حقوق الإنسان، كانت الديمقراطية القديمة في تشيلي تتمحور حول مبدأ تقييد المشاركة الاجتماعية، وكان من المستحيل بقاء هذه الديمقراطية نظراً إلى أوجه القصور بها التي تحول دون تحقيقها مشاركة اجتماعية واقتصادية كافية؛ وسوف أناقش فيما يلي المحاولتين الفاشلتين لتطبيق النظام المقيد (LAO) في البلاد في القرن العشرين ثم سأناقش المحاولة الثالثة والناجحة له.

8 - 2 - 1 تعميق النظام المقيد: 1925 - 1973

كان تاريخ تشيلي منذ الاستقلال في عام 1810 يتميز بعدم المساواة وباقتصار صنع القرار على النخبة وضييق نطاق الحقوق السياسية. وقد اعتمدت النخبة الإقطاعية - وكذلك، وعلى نحو متزايد المجموعات التي لها مصالح في مجال التعدين منذ أواخر القرن التاسع عشر - في اقتصادها ونفوذها السياسي على انخفاض الأجور وضييق نطاق الحقوق السياسية المتوافرة للأغلبية من السكان المعدمين ومن بينهم السكان الأصليون والسكان من ذوي الأصل المختلط؛ وكانت المؤسسات السياسية تهدف إلى تقوية هذا النظام الإقصائي والإبقاء عليه. وعلى الرغم من أن الممارسات الديمقراطية كانت محدودة فيما يتعلق بانتخاب الرئيس وأعضاء المجلس التشريعي بعد منتصف القرن التاسع عشر نجد أن القيود على حقوق التصويت جعلت من الصعوبة الشديدة على من يرغبون في التصويت ممارسة هذا الحق والتأثير مؤسسياً في هذا النظام السياسي. ويوضح الجدول (8-1) أن نسبة من أدلوا بأصواتهم في تشيلي ظلت منخفضة كثيراً حتى القرن العشرين حيث إن تلك النسبة لم تصل إلى 10 في المائة من السكان البالغين سن التصويت إلا بعد عام 1920.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة لتنظيم النقابات العمالية في أوائل القرن العشرين (DeShazo 1983; Drake 1978; Loveman 2001) وظهور نظام تنافسي للأحزاب السياسية - وإن كان من النخبة - في أواخر القرن التاسع عشر (Valenzuela 1995) كانت البلاد لا تزال تعاني من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وأدى انتخاب الرئيس أرتورو أيساندرري في عام 1920 بعد حملة انتخابية تقوم على برنامج انتخابي يحايي النقابات العمالية والناخبين من الطبقة المتوسطة - إلى تغير سياسي كبير أدى إلى نهاية حكم الأقلية القديم القائم على نظام الحزبين.

الجدول (8 - 2): المشاركة الانتخابية في تشيلي

النسبة المئوية للناخبين من عدد السكان البالغين سن التصويت	النسبة المئوية للناخبين من إجمالي عدد السكان	الناخبون	السكان البالغون سن التصويت	إجمالي عدد السكان	العام
		('000)	('000)	('000)	
(هـ)=(ج)/(ب)	(د)=(ج)/(أ)	(ج)	(ب)	(أ)	
3.3	1.6	31	919	1.943	1870
7.8	3.8	80	1.026	2.116	1876
6.7	3.1	79	1.180	2.507	1885
8.7	4.3	114	1.304	2.676	1894
8.6	4.2	150	1.738	3.530	1915
9.1	4.5	167	1.839	3.730	1920
15.0	7.8	343	2.287	4.425	1932
17.4	8.9	465	2.666	5.219	1942
29.1	16.1	954	3.278	5.933	1952*
33.8	15.7	1.236	3.654	7.851	1958
61.6	30.0	2.512	4.088	8.387	1964
56.2	30.8	2.923	5.202	9.504	1970
69.1	36.8	3.620	5.238	9.850	1973

* حصلت المرأة على حق التصويت في العام 1948
المصدر: Navia (2004).

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

ظهر نظام سياسي جديد تحت حكم أليساندري (1920 - 1925 و 1932 - 1938). وأصبح هناك دستور جديد في عام 1925، وبعد أعوام قلائل من الاضطرابات أصبح هذا الدستور هو الأساس الذي قام عليه أول نظام ديمقراطي. وكان نظام الأحزاب السياسية يشمل على الأقل حزبين من الطبقة العاملة: اشتراكي وشيوعي. وجرى التوسع في حقوق التصويت بدرجة كبيرة كما يتضح من الجدول (8 - 2) ودام الاستقرار السياسي من عام 1932 حتى عام 1970. وجاء ثمانية رؤساء منتخبون ديمقراطيا على التوالي. وزادت نسبة الناخبين لتشمل المرأة وسكان المناطق الريفية. ولكن النظام القديم كان يقوم على حكم الأقلية من الإقطاعيين، ولهذا أدى إشراك الفقراء من المناطق الريفية في النظام السياسي إلى إثارة توترات لم يتمكن النظام من التغلب عليها في نهاية الأمر. كما أن التنظيم السياسي للطبقة العاملة الحضرية كان يمثل تحديا لنظام توزيع الريع الذي كان يقوم على إحلال الواردات ويصب في مصلحة أصحاب المصانع وليس العمال. فكان سكان المناطق الحضرية مستهلكين أيضا. ولما كان النظام الاقتصادي يركز على خلق الوظائف وحمايتها من خلال الضوابط السعرية وتقديم الدعم للصناعات كانت مصالح المستهلكين تتعارض تماما مع مصالح العمال وأصحاب المصانع. كان أصحاب المصانع يطالبون برفع الأسعار لدفع الرواتب الكبيرة التي يطالب بها العمال كما أن الحكومة وافقت على مطالب الطبقة العاملة المنظمة وطبقة أصحاب المصانع بما يضر بمصالح فقراء المدن الذين كان ينقصهم التنظيم ولكن كان لهم تأثير متزايد في الانتخابات.

في الفترة ما بين عامي 1925 و 1973 كان هناك توسع مستمر في الحقوق الاجتماعية والسياسية ولكن لم يكن ذلك كافيا. حصلت المرأة على حق التصويت في عام 1935 في الانتخابات البلدية وفي عام 1949 في الانتخابات الرئاسية. وفي عام 1958 أجريت إصلاحات انتخابية وأصبح من الصعب على أصحاب الأراضي إجبار الفلاحين على التصويت لمصلحة أحزاب الأقلية الحاكمة التقليدية. ومع التوسع في الديمقراطية وتعزيزها أدت طلبات التضمين والمشاركة إلى توترات وإلى القلاقل في نهاية الأمر.

كانت الأبعاد الاقتصادية والسياسية لتلك المرحلة تتميز بتطبيق سياسات إحلال الواردات (ISI). وكانت المرة الأولى التي يُبنى فيها سياسات إحلال الواردات (ISI)

بعد أزمة عام 1929 التي أثرت بشدة في تشيلي التي كانت تتجه نحو العولمة. وأدت تلك السياسات إلى تقوية طبقة رواد الأعمال في المدن وكذلك الطبقة العاملة في المدن بعد ذلك. كما تسببت أزمة عام 1929 في إنهاء استغلال النترات في شمال تشيلي. وفي نهاية الأمر حل النحاس محل النترات كأكثر السلع التصديرية أهمية في تشيلي. وأدى نمو صناعة النحاس كذلك إلى تشكل طبقة عاملة قوية في البلدات الشمالية العاملة في التعدين.

ولكن يتضح من الجدول (8 - 2) أن معظم السكان ظلوا مهمشين اقتصاديا وسياسيا حيث كانت نسبة التسجيل في جداول الانتخابات للسكان الذين بلغوا سن التصويت أقل من 70 في المائة في عام 1970، وهي نسبة أعلى قليلا منها في باقي دول أمريكا اللاتينية لكنها أقل منها في الدول الصناعية في ذلك الوقت. ومن حسن حظ هؤلاء ممن كانوا يريدون تنظيم الراغبين في التصويت أنه بداية من منتصف الستينيات من القرن العشرين أدى التوسع الحضري السريع إلى تسهيل نمو أحزاب اليسار لتتجاوز قاعدتها التقليدية الطبقة العاملة المنظمة. كما أن التطورات السياسية داخل الأحزاب المحافظة التي نتجت عن الإصلاح داخل الكاثوليكية أدت أيضا إلى نمو الأحزاب الإصلاحية في المناطق الريفية. بل إن بدايات الستينيات من القرن العشرين شهدت أول عملية إصلاح زراعي. وفيما بعد، ومع انتخاب الإصلاحى إدواردو فراي في عام 1964 طبقت مبادرة للإصلاح الزراعي أكثر شمولا. وأدت عملية الدمج السياسي السريع والمطالبات بالحقوق الاقتصادية والسياسية إلى انتخاب فراي في عام 1964، وساعدت أيضا سلفادور أليندي في الفوز بالانتخابات الرئاسية في عام 1970. ولكن كان أليندي يريد إحداث تغيير هائل في توزيع السلطة السياسية والريع في نهاية الأمر، ولهذا كان رد فعل الأقلية الحاكمة من الإقطاعيين تدبير انقلاب عسكري كان يمثل نهاية المحاولة الأولى لتأسيس نظام مقيد في تشيلي. كان هيكل الريع في الفترة ما بين عامي 1925 و1973 يشبه الهيكل المرتبط تقليديا بالأقليات الحاكمة من الإقطاعيين. وقد كان لدى النخبة من الإقطاعيين مورد هائل من العمالة الرخيصة وسوق حضري يسيطرون عليه لتسويق السلع الخاصة بهم؛ وكانت هذه النخب تنتسب إلى الأحزاب المحافظة. وكانوا يمارسون ما يشبه رقابة الاحتكار على النظام السياسي. وأدى تبني سياسات التصنيع محل

من النظام المفيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

الاستيراد إلى زيادة نمو طبقة أصحاب المصانع في المناطق الحضرية، ولم يكن ذلك النمو يتعارض مباشرة مع القلة الحاكمة القديمة حيث إن الكثير من أصحاب المصانع كانت لهم صلات أيضا بالقلة الحاكمة التقليدية من الإقطاعيين. وكانت تلك الصلات والروابط تنهي التوترات بين مجموعتين كان يمكن على الأرجح أن تكونا متنافستين في ظروف أخرى. وكانت الحكومة المركزية تحمي القطاع الزراعي من خلال التعريفات المرتفعة وتدعم القطاع الصناعي، ولهذا كانت سياسات إحلال الواردات تحمي النخبتين الجديتين. وأتاحت الطبقة العاملة المحدودة في قطاع التعدين الصناعي والقطاع العام قدرا من التضمن والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية. وكان معظم الربح يذهب إلى القلة الحاكمة من أصحاب الأراضي الزراعية، وطبقة أصحاب المصانع من المستفيدين من سياسات التصنيع محل الاستيراد، والطبقة المتوسطة العاملة في القطاع العام (التعليم العام، والصحة، والخدمات)، والطبقة العاملة في المصانع وفي التعدين. وظل سكان الريف (40 في المائة في عام 1960) وفقراء المدن الذين ليس لهم وظائف رسمية يعانون من التهميش والحرمان من الحقوق.

وكان لتطوير صناعة التعدين تأثير كبير في تشكيل هيكل الربح. وكان ذلك التطوير يتمثل أولا في الرواسب الملحية وثانيا النحاس منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وخلال الفترة ما بين عامي 1901 و1905 كان النترات يمثل 71 في المائة من إجمالي الصادرات. وزادت حصة الصادرات منه إلى 76.3 في المائة خلال الفترة من عام 1906 حتى 1910 (Meller 1996) لكنها قلت كثيرا بعد ذلك. وخلال الفترة ما بين عامي 1901 و1920 كانت الضرائب على استغلال النترات تصل إلى نصف العوائد المالية. وخلال الفترة من عام 1921 حتى عام 1935 كانت الضرائب على النترات تمثل 36.3 في المائة من إجمالي العوائد المالية (Meller 1996)؛ ومع انخفاض نسبة الصادرات من النترات ونقص الحصة التي تسهم بها في العوائد المالية زادت صادرات النحاس. وكانت شركات التعدين الأمريكية هي التي تتولى معظم عمليات استخراج النحاس. وأدى النمو السريع للصادرات إلى جدل حول دور التعدين في زيادة التنمية الاقتصادية. ولم يكن إنتاج النحاس يعطي عائداً حكومية كبيرة على عكس النترات.

وقبل عام 1950 ظلت أنشطة استخراج النحاس بعيدة غالباً عن التدخل الحكومي. وكان أنصار الحرية الاقتصادية في التعدين يزعمون أن الحكومة يجب عليها منح الشركات حرية استغلال الموارد ويمكن لها فقط جمع عوائد الضرائب. فالضرائب المفرفة يمكن أن تثني الشركات الخاصة عن الاستثمارات التقليدية. ونظراً إلى أن تشييل لديها موارد من النحاس لم تنضب أبداً نجد أنه كلما زاد إنتاج الشركات الخاصة زادت عوائد الضرائب. وقد بينت تجربة النترات أن فرض الضرائب على أنشطة التعدين لم يضمن التنمية في أماكن أخرى من البلاد. فعندما انتهت فترة الانتعاش الاقتصادي التي صاحبت استخراج النترات كان الفقر لا يزال منتشرًا. والأسوأ من ذلك أن الحكومات اعتادت على الاعتماد على نحو مفرط على عوائد الضرائب على الصادرات. ففي الخمسينيات من القرن العشرين أدت زيادة أحزاب اليسار والتوسع في قاعدة الناخبين بعد إدراج الناخبين من الطبقة الدنيا — أدى ذلك إلى تعزيز الرأي الذي يطالب بزيادة الضرائب على شركات التعدين الأجنبية. وتعززت المطالبات بالتأمين بعد تأمين شركات البترول في المكسيك والدور الأكبر الذي مارسته الدولة في الاقتصاد في تشييل منذ الثلاثينيات من القرن العشرين مع تبني سياسات إحلال الواردات. وعلى الرغم من أن معظم الأطراف السياسية الفعالة وافقت على أن أنشطة التعدين يجب أن تسهم أكثر في العوائد المالية (ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أن الضرائب المفروضة على القطاعات الأخرى كانت أقل) كانت هناك خلافات حول كيفية زيادة العوائد المالية. حيث كان البعض يؤيد زيادة الضرائب على أنشطة التعدين للمساواة بين معدل العائد على هذا القطاع ومعدلات العائد على القطاعات الأخرى من الاقتصاد. وكان البعض الآخر يزعم أن العوائد المالية سوف تزداد مع زيادة الاستثمارات والإنتاج.

وفي الستينيات من القرن العشرين تحول الجدل من فرض الضرائب على شركات التعدين الخاصة إلى التأمين. وفي عام 1964 أدى انتخاب الرئيس الإصلاحي إدواردو فراي الذي كان ينتمي إلى الحزب الديمقراطي المسيحي (وهو والد الرئيس الذي تولى الحكم في التسعينيات ويحمل نفس الاسم) إلى تمهيد الطريق للتأمين الجزئي. وكانت جميع القطاعات السياسية تؤيد وضع إنتاج النحاس تحت السيطرة الوطنية ما بين عامي 1966 و1969، وهو الأمر الذي كان يؤيده فراي. وكان ذلك يعني في واقع الأمر نقل ملكية شركات التعدين الخاصة الكبرى للدولة. وفي عام

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

1967 اشترت الدولة نسبة 51 في المائة من منجم إلتينتي من شركة كنيكوت، ونسبة 25 في المائة من منجمي أندينا وإكزوتيك، ولما ارتفع سعر النحاس بعد ذلك بفترة قصيرة تعرضت الحكومة لضغوط لزيادة مشاركتها في شركات التعدين؛ ولهذا اشترت الدولة في عام 1969 نسبة 51 في المائة من منجمي تشوكويكاماتا وإسلفادور، وبالتالي استحوذت على معظم مناجم النحاس المهمة في البلاد. ويمكن إرجاع أصول شركة النحاس القومية كوديلكو إلى عملية التأميم في عام 1966، وإن كانت قد تأسست رسمياً في ظل حكم بينوشيه في عام 1976.

في عام 1971 وتحت حكم الرئيس الاشتراكي سلفادور أليندي (1970 - 1973) صوت الكونغرس بالإجماع على التأميم الشامل لإنتاج النحاس. كما أيد مشرعو اليسار زيادة دور الدولة في مجالات أخرى من الاقتصاد. ولكن أحزاب اليمين لم تؤيد سوى تأميم النحاس. كما كان الرأي العام يؤيد ذلك بشدة. وبفضل التأميم أصبحت الدولة هي المالك الوحيد لركاز المعادن. وألغيت العقود السارية آنذاك للتأميم الجزئي للشركتين الأمريكيتين أناكوندا وكنيكوت. وأوجدت الدولة وسائل لتعويض المالكين السابقين، وإن بقيت تفاصيل هذه التعويضات محل جدل وخاصة في ظل حكم أليندي. وفي النهاية سُددت التعويضات المستحقة في ظل الحكم الديكتاتوري. وفيما بعد، في عهد بينوشيه، استمر النحاس في أداء دور مهم في الاقتصاد. وحققت شركة النحاس الحكومية العملاقة كوديلكو نمواً متعاقباً في السبعينيات من القرن العشرين (Meller 2000) وبعد أن سن الحكم الديكتاتوري دستوراً جديداً، في 1980، أصبحت الدولة المالك الوحيد لركاز المعادن. ولكن قانون التعدين في عام 1982 قدم مفهوم الامتياز الكامل من خلال تملك ركاز المعادن (Meller 2000). وبالتالي ظلت الدولة هي المالك الوحيد لركاز المعادن ولكن احتفظ المستثمرون من القطاع الخاص بحقوق امتياز دائمة. وكان القانون يمثل انحرافاً مهماً عن السياسات التعدينية السابقة. فإذا كانت حكومة أليندي قد أرادت التحكم في الأنشطة التعدينية من خلال التأميم نجد أن النظام العسكري كان يفضل إعطاء فرصة للمستثمرين الجدد. وهكذا حدث تغير في التركيز من كون الدولة المالك والمنتج الوحيد للنحاس إلى تشجيع الاستثمار من قبل الشركات الأجنبية — وفي النهاية — الشركات الوطنية.

وفي عام 1977 سن الحكم الدكتاتوري القانون بمرسوم 600 المعروف باسم قانون الاستثمار الأجنبي المباشر. وحدد ذلك القانون شروطا وحوافز خاصة للمستثمرين الأجانب؛ من بينها منظومة من الاستهلاك المعجل يهدف خاصة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات التعدين. ولكن لم يحدث نمو في التعدين في القطاع الخاص حتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين عندما بدأ في الأفق الانتقال الديمقراطي، وبعد أن استعاد الاقتصاد عافيته بعد فترتي الركود في الفترة من 1973 إلى 1975 وفي الفترة من 1982 إلى 1983. وهكذا كان الربح الناتج من التعدين يسير في المسار نفسه مثل الربح الناتج من المصادر الأخرى. وبعد فترة كان الربح فيها يصب في جيب نخبة من شركات التعدين وخاصة شركات التعدين الأجنبية، وكانت فيها الطبقة العاملة في مجال التعدين محدودة، كانت عملية التأميم تهدف إلى توزيع ربح التعدين على السكان المحرومين من خلال الإنفاق الحكومي. ولم يُبلغ الانقلاب العسكري في عام 1973 تأميم المناجم حتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين بعد استعادة الديمقراطية وازدهار الإنتاج في القطاع الخاص مرة أخرى. ومنذ ذلك الحين والربح يُوزع على شركات التعدين (الخاصة منها والعامّة) والدولة (من خلال الضرائب على إنتاج المعادن، وعلى عوائد الشركات، ومن خلال إنتاج الشركة الحكومية العملاقة كوديلكو).

وعلى الرغم من هذا التوزيع غير المتساوي للربح لم تشهد مستويات العنف المحتمل زيادة كبيرة خلال الفترة من عام 1925 حتى عام 1973. وكانت الأقلية الحاكمة من الإقطاعيين وأصحاب المصانع تحافظ على علاقاتها الوثيقة مع الجيش. وجرى احتواء الأحزاب السياسية الإصلاحية والثورية اليسارية في النظام ما دامت لم تتماذ في الإصلاحات التي تطالب بها (ولكن كان أليندي يمثل استثناء في عام 1973 وتلى ذلك انقلاب). وكانت النقابات العمالية تحمي العمالة المنظمة وليس القطاع الأوسع غير الرسمي أو المناطق الريفية (فعندما انتقلت الأحزاب والنقابات إلى المناطق الريفية في منتصف الستينيات من القرن العشرين انهار التوازن السياسي). بل يمكن القول إن السبب في رد الفعل العنيف من قبل الجيش الذي أدى إلى انقلاب عام 1973 بقيادة بينوشيه هو بالتحديد زيادة العنف المحتمل المتمثل في التنظيم السياسي للطبقة العمالية والفقراء المهمشين في المدن الذين كانوا يؤيدون

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

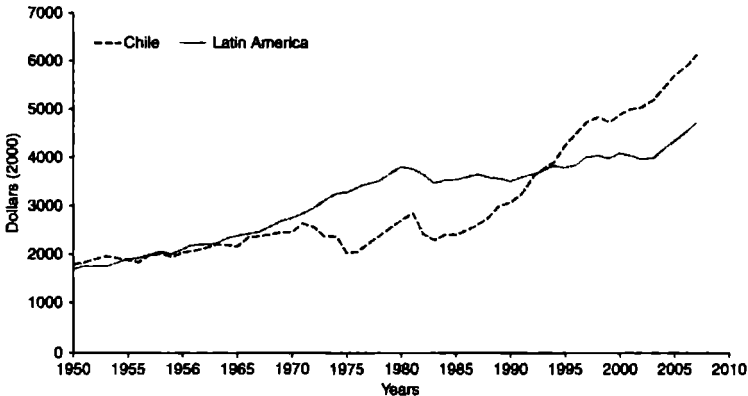
اليندي. فعندما أصبحت القطاعات المهمشة تتحكم في الحكومة المركزية أو على الأقل عندما تولت السلطة الأحزاب السياسية التي كانت ترغب في تمثيل «الفقراء» وبدأت في تغيير طريقة توزيع الريع لم يتحمل التوازن السياسي ذلك وانتهت التجربة الديمقراطية التي ظهرت قبل عام 1973.

ويوضح الشكل (8 - 1) التجربة المحبطة التي شهدتها مسيرة التنمية والتقدم الاقتصادي في تشيلي. كانت البلاد تعاني من ارتفاع التضخم على نحو مزمن وكانت حساسة للدورة الاقتصادية خلال سنوات من النمو السريع يليه ركود، ولهذا كان الاقتصاد التشيلي الأسوأ أداءً في أمريكا اللاتينية في الفترة من عام 1960 حتى 1973. ولكن، كما سيرد في المبحث التالي، بدأ التاريخ يتغير في أثناء الحكم الديكتاتوري وخاصة بعد الركود الشديد في عام 1982. فبعد أن كان أداء تشيلي أقل من متوسط أداء أمريكا اللاتينية قبل عام 1984، بدأت تتفوق على جيرانها في القارة خلال السنوات الأربع والعشرين التالية من حيث النمو الاقتصادي. وبداية من عام 1984، وفي ظل الحكم العسكري، بدأ الاقتصاد في التوسع بقوة وتحت حكم الإدارات الأربع التابعة لائتلاف الأحزاب الديمقراطية: إيلوين (199 - 194)، وإدواردو فراي (1994 - 2000) من الحزب الديمقراطي المسيحي، وريكاردو لاغوس (2000 - 2006) من حزب من أجل الديمقراطية، والاشتراكي ميشيل باشيليت (2006 - 2010) - شهدت تشيلي أطول فترة نمو اقتصادي وخفض لمعدلات الفقر في تاريخها. وهكذا أدى النمو الاقتصادي إلى تعزيز الديمقراطية. وفوق ذلك، وبحسب دعاوى الائتلاف على الأقل، فقد شجعت على تنميتها.

8 - 3 الدكتاتورية وتأسيس النظام المقيد الجديد: 1973 - 1990

بعد انهيار النظام الديمقراطي في العام 1973 تولى النظام الديكتاتوري العسكري السلطة بقيادة الجنرال أوغستو بينوشيه. وقُيدت الحقوق السياسية. ووُزع الريع بعيداً عن العمال والأحزاب السياسية على القلة الحاكمة من الإقطاعيين وقطاع الأعمال المتنامي. وتبنت البلاد دستوراً جديداً في العام 1980. وخضعت الملكية الخاصة للحماية وكانت الحقوق الفردية مفضلة على الحقوق الجماعية.

وعلى الرغم من أن الحكومة العسكرية جاءت في البداية كرد فعل للنخبة من الإقطاعيين ضد الجهود المبذولة لإعادة توزيع الربح، فقد كان لدى الديكتاتور هدف طموح هو إعادة تعريف النموذج الاقتصادي. وتلقى فريق من الاقتصاديين تدريبات في كلية الاقتصاد الليبرالي الجديد في جامعة شيكاغو، وأيد «شباب شيكاغو» هؤلاء استبدال إحلال الواردات بالسياسات الليبرالية الجديدة المؤيدة لاقتصاد السوق. وخصّصت الشركات الحكومية وألغيت اللوائح وهياكل الرقابة وقل بشدة الإنفاق الحكومي وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية في العام 1982. وأعيد تعريف مشاركة الدولة في الإنفاق الاجتماعي كذلك. وخصّصت المعاشات التقاعدية في بدايات الثمانينيات من القرن العشرين. وظهرت القسائم في التعليم الابتدائي والثانوي للسماح بدخول مقدمي الخدمات التعليمية من القطاع الخاص وتعزيز المنافسة. وتبنت الدولة خطة مشابهة في وضع السياسات الخاصة بتوفير الخدمات الصحية والإسكان الحكومي.



الشكل (8 - 1): الأداء الاقتصادي في تشيلي وأمريكا اللاتينية: 2010 - 1950

المصدر: استخدم المؤلف بيانات مؤشرات التنمية التابعة للبنك الدولي.

وعلى الرغم من أن اقتصاد تشيلي عانى أشد المعاناة بسبب الأزمة التي تسبب فيها نظام حكم أليندي والانقلاب العسكري في العام 1973 وما عانته البلاد من خسائر كبيرة خلال الأزمة الاقتصادية في العام 1982 يتضح من الشكل (8 - 1) أن المعجزة الاقتصادية

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

في تشيلي بدأت أثناء النصف الثاني من فترة حكم بينوشيه. فبداية من عام 1985 زاد إجمالي الناتج المحلي في تشيلي على نحو أكثر ثباتاً منه في باقي دول أمريكا اللاتينية. وبعد بضع سنوات من استعادة الديمقراطية في عام 1990 فاق إجمالي الناتج المحلي نظيره في باقي دول المنطقة واستمر في نموه السريع منذ ذلك الحين.

لم يتبن نظام بينوشيه الليبرالية الجديدة من البداية (Barros 2002; Cavallo, 2002; Salazar et al. 1997; Cristi 2000; Huneeus 2007; Vial Correa 2002). كان النظام أكثر انشغالا بالقضاء على التهديد الماركسي، فبدأ يتحدث حول «أهداف وليس مواعيد نهائية» (metas, no plazos) بعد أن أحكم سيطرته سياسياً وقام بتحقيق الاستقرار للاقتصاد. ورسخ دستور العام 1980 الذي وافق عليه الشعب في استفتاء عام أُجري في ظروف غير ديمقراطية نظاماً سياسياً مليئاً بالأحكام الصارمة. لقد أعاق الفاشستيون ظهور نظام ديمقراطي كامل. وكان يتضح من النظام الدستوري المليء بالقيود والموضوع بعناية أنه حتى لو لم يستمر النظام العسكري في السلطة فإن النظام الدستوري سوف يحمي الملكية الخاصة ويدعم النموذج الاقتصادي القائم على الليبرالية الجديدة (Cavallo, Salazar et al. 1997; Huneeus 2007).

ولكن، ولأنه حتى الحذاء المصنوع حسب الطلب يعوق الحركة (Barros 2002)، فقد كان النظام الدستوري الذي وضع خصيصاً لإبقاء النظام العسكري إلى الأبد يمثل فرصة للمعارضة لتحقيق الديمقراطية (Aylwin 1998; Boeningcr 1995; Zaldivar Larrain 1997). فبعد الأزمة الاقتصادية في العام 1982 أتاحت الحكومة فرصة للمعارضة للمشاركة السياسية، وكانت الاحتجاجات الاجتماعية تهدد استقرار النظام. وانتهزت الأحزاب السياسية الديمقراطية تلك الفرصة التي ينص عليها الدستور ووافقت على عقد استفتاء عام للتوصل إلى قرار حول فترة رئاسية جديدة مدتها ثمانية أعوام لبينوشيه.

وعلى الرغم من أن الاستفتاء عُقد في ظل ظروف في مصلحة بينوشيه نجد أنه في شهر أكتوبر من العام 1988 رفض شعب تشيلي بينوشيه. وعُقدت انتخابات ديمقراطية في العام 1989 وعادت الديمقراطية إلى البلاد في العام 1990. لقد جاءت هزيمة بينوشيه في ظل نظام دستوري هو الذي وضعه، ولهذا كان ثمن إجباره على التنحي الخضوع للنظام المؤسسي الذي ترسخ في الدستور (Ensalaco 1994; Ensalaco 1995; Heiss 1994; Navia 2007; Loveman 1991; Loveman 1994). وكانت نتيجة الاستفتاء الموافقة

على الإصلاحات الدستورية التي اقترحها الديكتاتور في منتصف عام 1989. والواقع أن ائتلاف الأحزاب الديمقراطية طلب مزيداً من الإصلاحات الشاملة (Andrade Geywitz 1991; Aylwin, Briones et al. 1985; Geisse and Ramirez 1989). وبعد الإذعان للإصلاحات والدعم الساحق للأغلبية في الاستفتاء كان من السهل على النظام الديمقراطي الجديد تولى السلطة بسلام، لكنه أيضاً أضفى الشرعية على الدستور (Lira 2000; Portales 2000 و Navia 2007; Loveman و Heiss).

وكان النموذج الاقتصادي الذي طبقه الديكتاتور في البداية هو وفريقه الاقتصادي (Fontaine Aldunate 1988; Valdes 1995; Vergara 1985) أساس السياسات الاقتصادية المطبقة منذ عودة الديمقراطية. وعلى الرغم من أن العديد من الإصلاحات التي كانت تهدف إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي وتقليل معدل الفقر ووضع نظام أمان للفقراء كانت تجد التأييد من الحكومات المتتالية التابعة لائتلاف الأحزاب الديمقراطية (Vergara 2000; Martinez و Boeninger 2007; Larrain و Ottone و Diaz 1996; Meller 2005; Vergara 2006) نجد أن ذلك الائتلاف ذاته يُعرّف النموذج الاقتصادي الخاص به على أنه ليبرالية جديدة ذات طابع إنساني وأن اقتصاد السوق الاجتماعي يوضح أن إرث بينوشيه لا يزال عاملاً حاسماً.

وعندما أصبح باتريشيو إيلوين المنتمي إلى الحزب الديمقراطي المسيحي رئيساً للبلاد بدأت حكومة ائتلاف الأحزاب الديمقراطية في التخلص من بقايا السلطوية، وتبنت إصلاحات لتقليل مستويات الفقر الجامحة. لقد كانت نسبة 38.7 في المائة من شعب تشيلي يعيشون في فقر، وكان واحد من كل ثلاثة من هؤلاء يعاني من الفقر المدقع (Ministerio de Planificacion 2006)، وكانت الحكومة الجديدة تعاني من ضغوط كبيرة لإحداث نتائج ملموسة. وكان يمكن أن يؤدي انتشار الفقر على نطاق واسع والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي إلى ردة إلى السلطوية أو إلى وضع ديمقراطي غير مستقر (Aylwin 1998; Meller 2005)؛ وهكذا أصبح مبدأ «الحد الأقصى من الديمقراطية» - وإن لم تخرج بذلك تصريحات رسمية - هو المبدأ الموجه للمرحلة الانتقالية تحت حكم إيلوين وتعزيز الديمقراطية في ظل حكم خلفائه. وكانت هناك بعض بقايا السلطوية بعد إصلاحات عام 1989، وكان ذلك يصعب مهمة ائتلاف الأحزاب الديمقراطية لتنفيذ سياساته (Jaksic و Drake).

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

(1995; Garreton 1999; Portales 2000). وعلى الرغم من تمتع ائتلاف الأحزاب الديمقراطية بتأييد الأغلبية في جميع الانتخابات البرلمانية نجد أن الشيوخ الذين عينهم النظام العسكري الراحل من دون انتخاب قد حرموا الائتلاف من الأغلبية الانتخابية في مجلس الشيوخ؛ حيث منح الشيوخ غير المنتخبين المعارضة اليمينية سلطة الاعتراض الفعالة التي كانت تقيد ائتلاف الأحزاب الديمقراطية إضافة إلى القيود الشديدة بالفعل التي فرضها دستور عام 1980.

وأشار باحثون آخرون أيضا إلى أن النظام الانتخابي كان من بين القيود على حكم الأغلبية (Valenzuela 1997; و Angell 2003; Siavelis 2002; Siavelis 2005). لقد كان نظام التمثيل النسبي الشامل بمقعدين يمثل آلية لتجنب الهزيمة في الانتخابات، وكان ذلك النظام يجعل من الصعب تحويل أغلبية انتخابية إلى أغلبية في الكونغرس (Navia 2005). وكان النظام الانتخابي في مصلحة الائتلافات الكبرى على حساب الصغرى منها (وخاصة الحزب الشيوعي). ويوضح الجدول (8 - 3) أن تحالف أليانزا كان يحصل بانتظام على نصيب من المقاعد أكبر من نصيبه من الأصوات، ولكن النظام الانتخابي لم يحد بشدة من تمثيل نصيب ائتلاف الأحزاب الديمقراطية من الأصوات (Zucco 2007). ويشير منتقدو النظام إلى أن الأحزاب الصغرى لم يكن لها تمثيل مطلقا (Huneus 2006)؛ ولكن لا يمكن القول إن ذلك يناهض الديمقراطية. فأنظمة حكم الأغلبية الفردية تضر بأحزاب الأقليات لكن ذلك لا يخالف الديمقراطية.

وللنظام الانتخابي بالفعل سمات سلبية واضحة، ولكن هذه السمات ترتبط أكثر بهيكل الحوافز في النظام السياسي. إن التحالفين الكبيرين عادة ما يتقاسمان بالتساوي المقعدين في أكثر من 95 في المائة من الدوائر، وفي النهاية لا يكون للناخبين رأي في توزيع المقاعد في الكونغرس. وفي كل دائرة لا يمكن للناخبين سوى تحديد الناخب الذي سيحصل على المقعد من كل ائتلاف، ولكن عندما يتميز ائتلاف ويحصل على 60 في المائة من الأصوات في مقابل 40 في المائة سينتج عن ذلك بالضبط التقسيم ذاته للمقاعد، بنسبة واحد إلى واحد، بنفس نسبة الأربعين في المائة إلى الستين في المائة من توزيع الأصوات. ويؤدي عدم وجود منافسة في النظام إلى تقويض أحد المقومات الجوهرية للديمقراطية وهي الانتخابات التنافسية.

لقد كان وجود شيوخ بالتعيين يشوه بالتأكيد عملية توزيع المقاعد في مجلس الشيوخ حتى جرى التخلص منهم من خلال إصلاح دستوري في عام 2005. ولكن نظرا إلى أن النظام الانتخابي كان مفروضا من النظام الراحل فلا يزال أكثر الأنظمة التي ترمز للسلطوية التي لم يُقَضَ عليها. وبعد إقرار مجموعة من الإصلاحات الدستورية في ظل حكم الرئيس لاغوس في عام 2005 قُضي على معظم بقايا السلطوية. ولكن لم يكن هناك اتفاق على كيفية استبدال النظام الثنائي؛ فكان ائتلاف الأحزاب الديمقراطية يفضل نظاما أكثر تمثيلا نسبيا يسمح للحزب الشيوعي بالحصول على المقاعد في الكونغرس، ويتعين اعتبار النظام الثنائي من بقايا السلطوية، بسبب أصوله ولكن ليس بسبب تأثيراته.

الجدول (3-8): توزيع الأصوات والمقاعد في الكونغرس في تشيلي على ائتلاف الأحزاب الديمقراطية وائتلاف أليانزا: 1989 - 2005

ائتلاف الأحزاب الديمقراطية				ائتلاف أليانزا				الانتخابات العامة
الشيوخ		مجلس النواب		الشيوخ		مجلس النواب		
% المقاعد*	% الأصوات	% المقاعد	% الأصوات	% المقاعد*	% الأصوات	% المقاعد	% الأصوات	
57.9 (46.8)	54.6	57.5	51.5	42.1 (52.3)	34.9	40.0	34.2	1989
50.0 (45.7)	55.5	58.3	55.4	50.0 (54.3)	37.3	41.7	36.7	1993
52.6 (48.9)	49.9	57.5	50.5	47.4 (51.1)	36.6	39.2	36.3	1997
50.0 (50.0)	51.3	51.2	47.9	50.0 (50.0)	44.0	47.5	44.3	2001
52.6	55.7	51.7	51.8	**44.7	37.2	45.0	38.7	2005
50.0	43.2	47.5	43.5	50.0	45.2	48.3	43.5	2009

* بما في ذلك الشيوخ غير المنتخبين.

** لا تشمل أحد الشيوخ انتخب مستقلا.

المصدر: حصل المؤلف على البيانات اللازمة من الموقع التالي:
<http://www.elecciones.gov.cl>، وموقع:
 (Navia 2006 و Engcl)

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

وبعد إصلاحات عام 2005 استعاد الدستور الشرعية الديمقراطية. وعلى الرغم من أن البعض ينتقدونه لأن أول من تبناه هو النظام العسكري فإن دستور عام 1980 اكتسب الشرعية الديمقراطية أثناء العشرين سنة من الحكم الديمقراطي. وصحيح أن هناك مجالات يمكن فيها تطبيق الإصلاحات الديمقراطية مثل الانتخابات المباشرة لحكام الأقاليم أو منح حقوق التصويت لمن يقيمون بالخارج، ولكن جرى التخلّص من جميع المظاهر السلطوية في عام 2005؛ ومن المؤكد أن تشيلي كانت لديها قضايا معلقة من حيث التعامل مع ذلك الإرث المعقد من حقوق الإنسان (Aguilar 2002; Back 2002; Baxter 2005; Roth - Arriaza 2006 و Mariezcurrena 2006)؛ وظهرت مخاوف جديدة حول حقوق الإنسان أيضا (Espejo 2008)؛ ولكن جميع الأنظمة الديمقراطية لديها تلك المشكلات؛ ومن مظاهر سلامة العملية الديمقراطية أن تلك المشكلات دخلت نطاق المناقشات العامة.

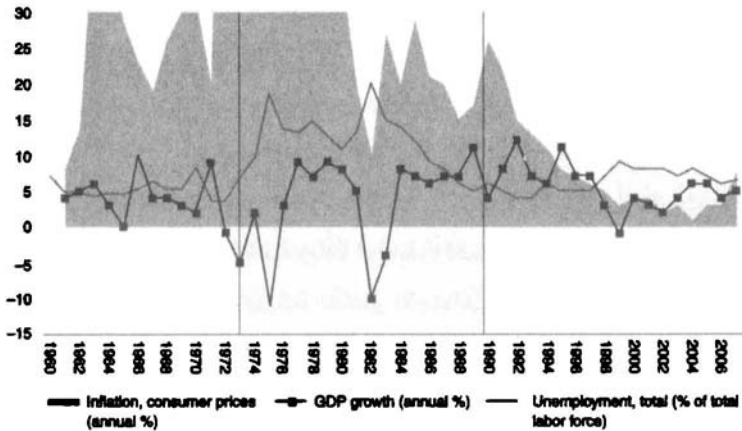
وهناك بعض القضايا الأخرى المرتبطة بشكل المؤسسات الديمقراطية، مثل: نفوذ واختصاص وسلطات المحكمة الدستورية، وإصلاح نظام الأحزاب السياسية (Fontaine, Larroulet et al. 2008)، وإصلاح نظام تمويل الحملات الانتخابية (Valdes Prieto 2000)، وتوازن السلطات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية (Burgos and Walker 2003; Linz 1990; Linz, Lijphart et al. 1990)؛ وهذه القضايا تتصل أيضا بالمناقشات حول التعزيز الطبيعي للديمقراطية؛ بل إن البعض تشككوا في شرعية الديمقراطية المبينة على دستور قامت بإعداده حكومة تسلطية (Cristi و Ruiz-Tagle 2006)؛ ولكن حتى هؤلاء المنتقدين أقروا بأن تشيلي اليوم تتمتع بنظام ديمقراطي كامل الأركان.

4-8 التحول من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي الديمقراطية: 1990-2010 كانت هزيمة بينوشيه في العام 1988 بداية الطريق نحو الديمقراطية. فعندما أنهت الرئيسة ميشيل باشيليت فترة حكمها في العام 2010 وسلمت السلطة لسباستيان بينيرا المرشح المعتدل لائتلاف أليانزا اليميني، كانت هذه نهاية عشرين عاما قضاها ائتلاف الأحزاب الديمقراطية في السلطة، وهي أطول فترة حكم لأي

ائتلاف منذ تبني الاقتراع العام. وكان الهدف المبدئي لائتلاف الأحزاب الديمقراطية هو تحقيق الانتقال السلس للديموقراطية. وكان أول رئيس من ائتلاف الأحزاب الديمقراطية هو باتريشيو إلوين، وكان يرغب في التغلب على المشكلات العالقة (مثل انتهاكات حقوق الإنسان). وقاد حملة شرسة لبناء مؤسسات ديمقراطية والتغلب على القيود المؤسسية الباقية من نظام بينوشيه (Cavallo 1998; Ensalaco Navia 2007; Loveman 1991; Loveman 1994; Ensalaco 1995; Heiss 1995; Otano 1995; Rojo 1994). وكانت البطالة منتشرة على نطاق واسع، ولهذا كانت الأولوية لدى حكومة إلوين هي وضع سياسة اقتصادية لزيادة النمو وخفض معدلات الفقر. ولكي تزدهر الديمقراطية، تعين على الحكومة توزيع النمو الاقتصادي على نحو أفضل. لقد أدرك ائتلاف الأحزاب الديمقراطية أنه من خلال عدم تبني الإرث السلطوي وبقاياه سوف يجري تدعيم المؤسسات الديمقراطية الجديدة وتكتسب الشرعية، وسوف يشمل ذلك أيضا ذلك الشيوخ غير المعينين، إضافة إلى تأسيس مجلس أمن وطني قوي، وتفرغ الجيش لحماية البلاد. ولكن على الرغم من ذلك كانت إدارة إلوين تفضل التنمية الاقتصادية وخفض معدلات الفقر على التغيير المؤسسي (Aylwin 1998; Boeninger 1997; Boeninger 2007). ويوضح الشكل (2-8) أن تلك الاستراتيجية ثبت نجاحها. حيث انخفضت معدلات البطالة، وتسارع نمو الاقتصاد، وأصبح التضخم تحت السيطرة بعد زيادته فجأة بسبب زيادة الإنفاق الحكومي في عهد الديكتاتورية في عامي 1988 و1989.

وتمكن ائتلاف الأحزاب الديمقراطية من الفوز بسهولة في الانتخابات الرئاسية في العام 1993 بسبب النجاح الذي حققه إلوين. واستمر فراي بنفس سياسات اقتصاد السوق الاجتماعي خلال فترة حكمه الذي استمر لست سنوات. وعندما أصبح لاغوس الرئيس الثالث من ائتلاف الأحزاب الديمقراطية في العام 2000 أصبح ذلك الائتلاف الذي ينتمي إلى يسار الوسط لا ينفصل عن نموذج اقتصاد السوق. وأثبت الائتلاف أن الديمقراطية لا تؤدي حتما إلى الاستقطاب والاضطراب الاجتماعيين. ويوضح الشكل الرقم (2-8) أن ائتلاف الأحزاب الديمقراطية كان له أداء استثنائي خلال فترة حكمه التي امتدت لعشرين عاما من حيث تحقيق النمو الاقتصادي، وتقليل التضخم، وتوفير الظروف الملائمة لزيادة معدل التشغيل وجودته.

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية



الشكل الرقم (8 - 2): مؤشرات الاقتصادية منتقاة لدولة تشيلي: 1960-2007

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالبنك الدولي، وبيانات منتقاة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (Bardon M, Carrasco A. et al. 1985) (CEPAL) ووصل التضخم خلال الفترة 1973-9 إلى 362 في المائة، و505 في المائة، و375 في المائة، و212 في المائة، و92 في المائة، و40 في المائة، و33 في المائة على التوالي.

قل عدد أفراد شعب تشيلي الذين يعانون الفقر من 38.6 في المائة في العام 1990 إلى 27.7 في المائة في العام 1994. وعلى الرغم من أن السبب في جانب من هذا الانخفاض هو النمو الاقتصادي منذ العام 1985 فإن الإصلاح الضريبي الذي جرى التفاوض عليه مع ائتلاف أليانزا في مجلس الشيوخ الذي تسيطر عليه المعارضة أتاح لإلوين فرصة الحصول على موارد جديدة لمكافحة الفقر. كان دستور العام 1980 يتيح للنظام الذي يستعد للرحيل أن يعين مباشرة أو بطريقة غير مباشرة تسعة من الشيوخ غير المنتخبين الذين كانوا يحولون أغلبية 22-16 مقعداً لائتلاف الأحزاب الديمقراطية فيما بين المقاعد المنتخبة إلى أغلبية 25-22 مقعداً للمعارضة. فلم يكن في إمكان الائتلاف تحويل أغلبيته الانتخابية الساحقة إلى أغلبية في الكونغرس. ولهذا كان يجب عقد صفقات مع المعارضة ذات العدد الكبير من النواب في الكونغرس. واستمرت عمليات خفض معدلات الفقر في أثناء حكم إدارتي فراي ولاغوس. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي كان أقل قوة كما يتضح من الشكل الرقم (8-2) تحت حكم لاغوس وباشيليت منه تحت حكم فراي أو إلوين نجد أن ائتلاف الأحزاب الديمقراطية نجح في خفض معدلات الفقر.

وليس من الغريب إذن أن شعب تشيلي كافأ الائتلاف بمنحهم أغلبية في الانتخابات في جميع الانتخابات التي أجريت منذ العام 1989. فقبل فوز ائتلاف أليانزا بالانتخابات الرئاسية في العام 2009 فاز ائتلاف الأحزاب الديمقراطية بأربعة انتخابات رئاسية، وخمسة انتخابات تشريعية، وخمسة انتخابات بلدية أجريت في الفترة من العام 1989 حتى العام 2008 وكانت نتيجة الديمقراطية تحت حكم ائتلاف الأحزاب الديمقراطية زيادة الرعاية، وتحسين ظروف العيش للجميع، وخفض مستويات الفقر، وزيادة التضمين الاجتماعي والسياسي، وزيادة معدلات المشاركة، وتحسن مؤشرات الحريات المدنية والسياسية (Lagos Escobar 2005; Stein, Tommasi et al. 2006; UNDP 2005; Walker 2006).

5-8 النظام المؤسسي الديمقراطي بعد بينوشيه

يقوم النظام المؤسسي على دستور العام 1980 الذي تبناه الديكتاتور بينوشيه. ولهذا ازدهرت الديمقراطية في تشيلي في ظل القيود التي فرضها الديكتاتور؛ وعلى الرغم من أن الهدف من هذا الدستور كان تقييد الديمقراطية ومنعها نجد أن دستور العام 1980 أصبح أداة استخدمتها المعارضة الديمقراطية لإنهاء نظام حكم بينوشيه الديكتاتوري. ونظمت المعارضة حملة فعالة ضد بينوشيه الذي رشحه المجلس العسكري في الاستفتاء الذي أجري بموجب الدستور في العام 1988. وخسر بينوشيه الاستفتاء وأجريت الانتخابات بالفعل في شهر ديسمبر من العام 1989؛ وفاز بتلك الانتخابات ائتلاف يسار الوسط للمعارضة المعروف باسم ائتلاف الأحزاب الديمقراطية.

ولكن بعد هزيمة بينوشيه في استفتاء شهر أكتوبر من العام 1988، وقبل إجراء الانتخابات في شهر ديسمبر من العام 1989، بدأ نظام بينوشيه الموشك على الرحيل وائتلاف الأحزاب الديمقراطية المعارض مناقشات حول إصلاحات في الدستور تقضي على بعض القواعد السلطوية الأكثر شناعة، وفي المقابل يتم إضفاء الشرعية عليه من خلال إذعان المعارضة الديمقراطية لعدد من الإصلاحات الدستورية. وكانت المعارضة ترى أن تلك الإصلاحات غير كافية ولكن تمت الموافقة عليها في استفتاء عام جديد في منتصف العام 1989؛ واستفاد ائتلاف الأحزاب الديمقراطية من

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

خلال زيادة المقومات الديمقراطية في الدستور التي ساعدت في تأسيس إطار عمل للانتقال إلى الديمقراطية، وفي المقابل كان بإمكان النظام الراحل القول بأن الدستور الفاشستي الذي وضعه يتمتع بالشرعية الديمقراطية.

ولم تكن إصلاحات العام 1989 هي الإصلاحات الدستورية الوحيدة التي تمت الموافقة عليها. فقد جرت الموافقة على بعض الإصلاحات في الفترة 1990-2005 لتخليص الدستور من الأحكام الفاشستية الأخرى؛ وكانت إصلاحات العام 2005 التي تبناها الرئيس ريكارдо لاغوس هي أكثر حزم الإصلاحات التي تمت الموافقة عليها منذ العام 1989 شمولاً. وبعد إصلاحات العام 2005 أصبح الدستور خالياً من جميع الأحكام السلطوية الباقية. ولاتزال هناك بعض القضايا المتعلقة بالنظام الانتخابي وسلطات ومرجعيات الهيئات غير المنتخبة مثل المحكمة الدستورية؛ لكنها قضايا شائعة في الأنظمة الديمقراطية الأخرى كذلك ولا يمكن النظر إليها على أنها سلطوية.

لدى تشيلي أحد أقوى الأنظمة الرئاسية في أمريكا اللاتينية، حيث يوجد كونغرس من مجلسين، ونظام انتخابي يقوم على النسبية ويخصص مقعدين لكل دائرة انتخابية، وسلطة قضائية مستقلة، وغيرها من آليات إنفاذ القانون. وتهدف الضوابط والتوازنات إلى إتاحة فرصة التغيير البطيء ولكن المستمر، ومنع عدم استقرار السياسات نتيجة التغيرات التي تطرأ على توازن القوى السياسية (Aninat et al. 2010).

وتتمتع السلطة التنفيذية بسلطة التشريع في عدة مجالات من مجالات السياسات، وتتمتع بسيطرة تراتبية قوية على عملية الموازنة، وأمامها عدة خيارات خاصة بالحالات العاجلة والاعتراض، ما يجعلها مناسبة عملياً لوضع البرامج. ولكن نظراً إلى وجود خبراء متمكنين في وضع القوانين والإجراءات التشريعية المطولة التي تتم مع الأغلبية الساحقة بالنسبة إلى معظم السياسات الاقتصادية يفرضان على السلطة التنفيذية ضرورة التفاوض على برنامجها التشريعي مع الكونغرس. ويجري انتخاب الرئيس لمدة أربع سنوات ويحظر عليه الترشح في إعادة انتخابات عاجلة؛ ويتمتع الرئيس بسلطات كبيرة منحه إياها الدستور لوضع البرامج؛ وللسلطة التنفيذية وحدها حق التشريع فيما يتعلق بالتقسيمات السياسية والإدارية للدولة،

وإدارتها الاقتصادية، ووضع الموازنة، وبيع أصول الدولة. كما أن للسلطة التنفيذية وحدها حق التشريع في بعض المجالات مثل: الضرائب، وتنظيم العمالة، والضمان الاجتماعي، والتشريعات الخاصة بالقوات المسلحة. وتمارس السلطة التنفيذية الرقابة على التشريعات من خلال نص «الأمر العاجلة»: وهي آلية دستورية تهدف إلى إعطاء السلطة التنفيذية سلطة فرض إجراء تصويت تشريعي سريع بشأن أحد التشريعات (Aninat et al. 2010).

وبالنظر إلى السلطات التي يتمتع بها الرئيس فهذا الكونغرس أضعف من نظيره الأمريكي، لكن السلطة التشريعية في تشيلي محترفة إلى أبعد الحدود وتتمتع بكفاءة فنية وفقا لمعايير أمريكا اللاتينية. ونظرا إلى عدم وجود حدود لمدة شغل المنصب والقيود الكثيرة على دخول المنافسين يتمكن أعضاء الكونغرس من البقاء في السلطة التشريعية لفترة طويلة.

إن الحدود الدنيا للأغلبية الساحقة التي يشترطها الدستور لوضع تشريعات تضعف فعالية السلطات الكبيرة التي تتمتع بها السلطة التنفيذية لوضع البرامج. فهي تتراوح من الأغلبية المطلقة من إجمالي الأعضاء (مقارنة بأغلبية الحاضرين) حتى ثلثي الأعضاء. وتسمح هذه النصوص للأقلية في أحد المجلسين التشريعيين بحجب التشريع. وعندما كان ائتلاف الأحزاب الديمقراطية في السلطة كان عليه دائما التفاوض حول التغيرات التشريعية التي تتطلب موافقة الأغلبية الساحقة مع المعارضة المحافظة في أحد المجلسين التشريعيين على الأقل، باستثناء الحد الأدنى الأضعف (أغلبية إجمالي الأعضاء). وهذه الحدود المرتفعة بالإضافة إلى التفاعل المتكرر للرئيس مع الكونغرس لفترات طويلة أدى إلى استخدام استراتيجية تشريعية تقوم على توازن واحدة بواحدة. وظهرت «سياسة الإجماع» حيث إن الرئيس لا يتفاوض فقط على مشروعات القوانين التي تقدمها المعارضة والتي تتطلب أغلبية ولكن أيضا على معظم المبادرات التشريعية (Aninat et al. 2010).

وتسهم الأطراف الفاعلة اجتماعيا واقتصاديا في عملية صنع السياسات على مستوى عال من التكتل: إما من خلال مؤسسات الأعمال، أو النقابات العمالية، أو المراكز البحثية المؤثرة ومنظمات المجتمع المدني. وقطاع الشركات جيد التنظيم في صورة اتحادات أعمال متعددة تمثل جميع مجالات النشاط الاقتصادي، ولها مكانة

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

جيدة في وسائل الإعلام وتتفاعل على نحو متكرر مع السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية في صورة مفاوضات تشريعية تؤثر في مصالحها. كما أن عدم وجود آليات شفافة وجيدة التصميم لتمويل الحملات الانتخابية يسمح لمجموعات المصالح تلك بالتأثير على نحو غير ملحوظ في الأحزاب السياسية والمراكز البحثية من حيث برامجها التشريعية (Aninat et al. 2010).

ومن بين الأطراف الاجتماعية الفاعلة الأخرى جمعيات رجال الأعمال والتكتلات الاقتصادية. ومنذ منتصف القرن العشرين ظهر عدد من جمعيات رجال الأعمال لتأييد مصالحها الخاصة بقوة، حيث تجمع الجمعية الوطنية الزراعية (SNA) بين معظم المشروعات الزراعية الصناعية الكبيرة ومتوسطة الحجم، وتجمع غرفة البناء والتشييد في تشيلي (CChC) بين قطاعات التشييد والبناء والبنية التحتية. ونجد إجمالاً أن ستاً من جمعيات رجال الأعمال هذه تشكل اتحاد الإنتاج والتجارة (CPC): وهو أهم اتحاد يدافع عن مصالح فئة رجال الأعمال. وبعد أن شاركت هذه المؤسسات التابعة لقطاع الأعمال بفعالية في تشكيل السياسات الحكومية في فترة 1940-60 نتيجة لأنشطة الحكومات التي دعمت سياسة التصنيع محل الاستيراد دخلت هذه المؤسسات إلى الساحة السياسية في السبعينيات من القرن العشرين. وانسحبت هذه المؤسسات ببطء من الدور السياسي المفتوح الذي كانت تلعبه بعد استعادة الديمقراطية بعد أن عارضت في بداية الأمر حكومة أليندي الاشتراكية (1970-3) ثم أيدت ديكتاتورية بينوشيه ولكنها عارضت أيضاً السياسات الليبرالية وسياسات اقتصاد السوق التي طبقت خلال الحكم العسكري. وفي أواخر التسعينيات من القرن العشرين قام اتحاد الإنتاج والتجارة (CPC) بمجهود كبير لتجديد قيادته حتى يتسنى له البعد أكثر عن السياسة، وأبعدت مؤسسات الأعمال نفسها عن الحكم السلطوي، وكان ذلك يرجع إلى حد ما إلى أن السياسات التي تبنتها حكومات ائتلاف الأحزاب الديمقراطية كانت لها نتائج إيجابية، وأيضاً لأنه كان من مصلحة تلك المؤسسات إقامة علاقات طيبة مع الحكومة والحفاظ على تلك العلاقات بغض النظر عن الانتماء السياسي للحزب الحاكم. وفي الآونة الأخيرة قام اتحاد الإنتاج والتجارة بانتخاب أحد مؤيدي أليندي السابقين - الذي تحول إلى رجل أعمال - كرئيس له في العام 2008 (Aninat et al. 2010).

وفيما يتعلق بالعلاقات الرسمية بين جمعيات رجال الأعمال والأحزاب السياسية يمكن أن تكون لذلك أهمية خاصة لبلد صغير مثل تشيلي تعاني توزيعاً غير متساو تماماً للدخل وفيها تركيز شديد للقوة الاقتصادية. وإذا أخذنا في الحسبان أن 60 في المائة من النخبة السياسية في تشيلي (وخاصة النواب) كانوا قد تلقوا تعليمهم في المدارس الخاصة فمن الممكن أن تنشأ شبكة من العلاقات الاجتماعية بين رجال الأعمال والجهات الفاعلة في السياسة الذين لهم نفس الخلفية (Espinoza 2010).

وتلعب النقابات العمالية أيضاً دوراً مهماً. وقد أدت الأحداث التاريخية بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الخاصة إلى ظهور اتحادات قوية وأكثر تنظيماً في قطاع الأعمال. ويتمتع المعلمون والعاملون في قطاع الصحة العامة والموظفون العموميون بصفة عامة بتنظيم جيد ولهم دور مهم في القاعدة الانتخابية لائتلاف الأحزاب الديمقراطية. ومن بين تلك النقابات العمالية: الاتحاد الوطني للنقابات العمالية (CUT)، والاتحاد الوطني لعمال القطاع العام (ANEF)، ونقابة المعلمين، ونقابة العاملين بالصحة، ونقابة موظفي البلديات، ونقابة العاملين بشركة كوديلكو. وترتبط أولويات هذه الجهات الفاعلة اقتصادياً واجتماعياً في الأساس بتعظيم استقرار الأعمال وزيادة الرواتب بناء على الأقدمية وليس الأداء (Aninat et al. 2010).

ولأحزاب ائتلاف الأحزاب الديمقراطية - خصوصاً الحزب الديمقراطي المسيحي (PDC) والحزب الاشتراكي (PS) - علاقات قوية مع النقابات العمالية. وتُعد نقابات القطاع العام من أقوى النقابات في تشيلي وتشمل النقابة التابعة لشركة النحاس الوطنية القوية كوديلكو. ويسيطر على معظم النقابات الناشطون في الحزبين الاشتراكي والديموقراطي المسيحي. كما أن للحزب الشيوعي الذي يأتي إلى يسار ائتلاف الأحزاب الديمقراطية وجوداً قوياً أيضاً في النقابات العمالية. بل إن ناشطي الحزب الشيوعي قادوا الاتحاد الوطني للنقابات العمالية (CUT) لعدة سنوات في أثناء التسعينيات من القرن العشرين. وتشمل النقابات العمالية القوية الأخرى نقابة المعلمين (Colegio de Profesores) حيث يتمتع الحزب الشيوعي بتأييد كبير فيها، ونقابتي اختصاصيي الصحة والعاملين في الصحة (CONFUSAM) حيث يتمتع الحزب الاشتراكي بأكثر قدر من التأييد. وتمثل معظم النقابات عمال القطاع

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي. للمرة الثانية

الرسمي، والكثير من أعضاء النقابات يعملون في القطاع العام، ولهذا فليدهم حوافز للعمل داخل النظام للحصول على أجور أعلى ومنافع أكثر.

وللنقابات تأثير داخل الأحزاب أكبر بكثير مما توحى به أعداد أعضائها. حيث يمكن للنقابات تعبئة الناخبين المنظمين والقيام بدور حيوي في تزويد الحملات الانتخابية بالقائمین عليها وتوفير وسائل لنشر المعلومات على العاملين المخضرمين سياسيا المنتميين للنقابات. ويرجع ذلك أساسا إلى السمات الأيديولوجية؛ إذ إن العاملين في القطاع العام (من قطاعات التعليم، والتعدين، والصحة، والقطاعات الحكومية الأخرى) يميلون إلى اليسار، ولهذا فإنهم يميلون أكثر إلى تأييد الاتحادات والجمعيات اليسارية المنظمة التي تدافع أو يبذرونها تدافع عن حقوق العاملين في القطاع العام من وجهة نظر يسارية. ولهذا نجد أنه على الرغم من أنهم ليسوا أعضاء رسميين في تلك الاتحادات والجمعيات فإنهم يشعرون بأنها تمثلهم. وهذا الموقف وضع هذه الأطراف الفاعلة اجتماعيا واقتصاديا في مكانة مميزة للتأثير في بعض الجهات الفاعلة في عملية صنع السياسات. ويتسم العاملون في القطاع العام بمحدودية الفهم للمشكلات والحلول المعقدة كما أنهم ينتمون للأيديولوجية اليسارية، ولذلك يكون لدى النقابات فرصة كافية للعمل من دون شفافية لتعزيز كل ما يتعلق بالمصالح الخاصة على حساب الحلول الأكثر فنية. ونظرا إلى التأثير القوي للنقابات في المواطنين الذين تمثلهم سواء كان ذلك رسميا أو على نحو غير رسمي، والسلطة التي تمتلكها لتهديد الاستقرار السياسي من خلال المظاهرات تجد الأحزاب السياسية خصوصا الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي المسيحي من الصعب تبني مواقف وسياسات تضيع التأييد الشعبي الذي تمثله تلك النقابات. وللنقابات دوافع تجعلها تمارس ضغوطا داخل العملية السياسية حيث إنها تمثل عمال القطاع العام بصفة عامة. ونظرا إلى أن أغلبية كبيرة من شعب تشيلي لا ينتمون إلى نقابات ولكن يعتمدون على خدمات القطاع العام مثل الصحة والتعليم نجد أن النقابات لا تميل إلى تنظيم مظاهرات عنيفة وتوضح استطلاعات الرأي العام أن الناس يفضلون الخدمات العامة المقدمة إليهم على التضامن مع عمال القطاع العام المضربين (Aninat et al. 2010).

وتلعب المراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية دورا فعالا في عملية صنع السياسات على المستويين الفني والسياسي. والمراكز البحثية مستقلة وتحصل على التمويل من القطاع الخاص ولكن معظمها له علاقات وطيدة مع واحد أو أكثر من الأحزاب السياسية حيث توجد علاقة ثنائية بين الأحزاب والمراكز البحثية؛ فتعرض المراكز البحثية مساعدة تشريعية في مقابل تدعيم برامجها الأيديولوجية؛ حيث إن عدم وجود موظفين في الكونغرس لمساعدة أعضاء الكونغرس في القياس بالأعمال التشريعية يعزز تلك العلاقة (Aninat et al. 2010).

وتلعب منظمات غير حكومية أخرى، مثل (Paz Ciudadana) مواطني السلام - المترجم] وهي فرع منظمة الشفافية الدولية في تشيلي) والكنائس (الكاثوليكية تقليديا وغيرها كثيرون) دورا مهما في تجميع وتمثيل الأفضليات الاجتماعية في عملية صنع السياسات في تشيلي (Aninat et al. 2010).

والأحزاب السياسية منضبطة ومنظمة إلى أبعد الحدود لكنها تفتقر في الأغلب إلى الخبرة الفنية. وتهتم الأحزاب أكثر بتنظيم الناشطين السياسيين للترشح في الانتخابات والفوز بها أكثر من اهتمامها بإعداد التكنوقراط الذين يمكنهم وضع وتحليل السياسات العامة. ولهذا ظهرت المراكز البحثية باعتبارها المسؤولة عن وضع السياسات في كلا الائتلافين؛ ونظرا إلى أن السلطة التنفيذية تتحكم في البرنامج التشريعي، نجد أنه في إمكان أحزاب المعارضة فقط التفاعل مع التشريعات التي تؤيدها الحكومة. فمن الضروري في أغلب الأحيان عقد الصفقات حتى تتمكن الحكومة من تحقيق الأغلبية والأغلبية الساحقة في الكونغرس لدفع مبادراتها التشريعية، ولهذا تقدم المراكز البحثية التابعة للمعارضة المشورة لمشرعي المعارضة حول القضايا التي يجب عليهم المساومة عليها، وتلك التي يجب عليهم الثبات على مواقفهم المبدئية حيالها. بل يحدث في أغلب الأحيان أن يدخل وزراء الحكومة في مفاوضات مباشرة مع ممثلين من خبراء السياسات من المراكز البحثية التابعة للمعارضة والذين يعملون أيضا كمساعدين تشريعيين رسميين لسيوخ ونواب المعارضة.

وفي تحالف أليانزا تحول معهد الحرية والتنمية (LyD) إلى مركز بحثي يقدم لحزب الاتحاد الديمقراطي المستقل (UDI) توصيات حول السياسات ومشورة

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

حول كيفية التصويت على التشريعات التي تقترحها الحكومة. أما بالنسبة إلى حزب التجديد الوطني (RN) فإن معهد الحرية (Instituto Libertad) (وهو مركز بحثي آخر) يقوم بنفس الوظيفة. ويحصل معهد الحرية والتنمية على تمويل أفضل ويعمل به مجموعة من الخبراء المتميزين ولديه قيادة أكثر ثباتاً، ولهذا فقد ظهر باعتباره أكثر المراكز البحثية تأثيراً داخل ائتلاف أليانزا. كما أن حزب الاتحاد الديمقراطي المستقل أكثر انضباطاً بكثير وتصدر فيه القرارات من المستويات الأعلى إلى الأدنى، ولهذا يمكن لمعهد الحرية والتنمية أن يكون له تأثير أكبر في مواقف مشرعي الحزب من تأثير معهد الحرية في موقف أعضاء الكونغرس من حزب التجديد الوطني (Aninat et al. 2010).

وهذه المراكز البحثية مؤسسات لا تهدف إلى الربح، ولهذا يمكنها تلقي التمويل الخاص المعفى من الضرائب من الشركات والأحزاب المعنية. ولكن لا يُطلب من هذه المراكز البحثية كمؤسسات خاصة نشر معلومات حول مصادر التمويل الذي تحصل عليه. وهناك الكثير من المشاهدات التي نُشرت على نطاق واسع في الصحف ويتناولها المشرعون في ائتلاف الأحزاب الديمقراطية وائتلاف أليانزا، وتفيد بأن معهد الحرية والتنمية يحصل على تمويل من الشركات والمشروعات التجارية المرتبطة بأكثر التوجهات تحفظاً داخل الكنيسة الكاثوليكية، وأن المعهد يرتبط بروابط وثيقة مع الشركات الحكومية التي خصّصت في أثناء فترة حكم الديكتاتور بينوشيه. ومعهد الحرية والتنمية هو أكثر المراكز البحثية ارتباطاً بسياسات الليبرالية الجديدة الاقتصادية التي عززها الديكتاتور بينوشيه. ومن ناحية أخرى، نجد أن معهد الحرية يتألف أساساً من التكنوقراط التابعين لحزب التجديد الوطني. ويحصل هذا المعهد على التمويل من المصادر غير الحكومية كذلك باعتباره مؤسسة لا تهدف إلى الربح. كما أن مركز الدراسات العامة (CEP) يقدم آراء حول السياسات لمشرعي اليمين. وفي بعض الأحيان تكون الآراء حول السياسات التي يعلنها هذا المركز المستقل ويدافع عنها مؤشرات لمشرعي اليمين. وقد تأسس مركز الدراسات العامة (CEP)، بداية، على يد عائلة ماتّي Matte: وهي إحدى أغنى العائلات الضخمة في تشيلي ولها مصالح مالية في زراعة الغابات والكهرباء وجميع القطاعات الأخرى تقريباً في اقتصاد

تشيلي. ويحصل المركز على التمويل من خلال المساهمات المالية التي تقدمها الجهات المانحة الخاصة، ومعظمها من الشركات الخاصة. وله أيديولوجية غير حزبية تؤيد الدفاع عن سياسات اقتصاد السوق والرأسمالية الليبرالية. وبين الفينة والفينة سعت حكومات ائتلاف الأحزاب الديمقراطية إلى التفاوض بشأن اتفاقيات السياسات مع مركز الدراسات العامة لاكتساب الشرعية قبل تقديم المبادرات التشريعية للكونغرس. وبالتالي استخدم ائتلاف الأحزاب الديمقراطية مركز الدراسات العامة لتجنب المراكز البحثية التي لها روابط أكثر من غيرها مع ائتلاف أليانزا (Aninat et al. 2010).

وتمثل المراكز البحثية أيضا أهمية لائتلاف الأحزاب الديمقراطية. ولكن ائتلاف يسار الوسط تولى السلطة التنفيذية باستمرار في تشيلي منذ استعادة الديمقراطية، ولهذا كانت المراكز البحثية التي لها علاقة وطيدة مع ائتلاف الأحزاب الديمقراطية تُغري التكنوقراط بشغل المناصب الحكومية في كثير من الأحيان. فنجد، على سبيل المثال، أنه بعد انتخاب ميشيل باشيليت رئيسة للبلاد قامت بتعيين ثلاثة وزراء من بينهم وزير المالية من بين أعضاء مركز إكسبانسيفا (Expansiva) البحثي الليبرالي الذي يرتبط بعلاقات وطيدة مع ائتلاف الأحزاب الديمقراطية. وكذلك في العام 1990 قام الرئيس باتريشيو إلوين بتعيين الكثير من التكنوقراط الذين عملوا معه ومن بينهم وزير المالية في عهده أليخاندرو فوكسلي من مركز سيبلان (Cieplan) البحثي (Aninat et al. 2010).

ولهذا فشلت المراكز البحثية التابعة لائتلاف الأحزاب الديمقراطية في استمرار لعب دور فاعل على الدوام في الساحة السياسية. فهي تشكل وعندما تنجح سرعان ما تنضم إلى السلطة التنفيذية. ونظرا إلى أن السلطة التنفيذية تتحكم بفعالية في البرنامج التشريعي وتقوم بإعداد مسودات معظم المبادرات التشريعية ذات الصلة نجد أن التكنوقراط في المراكز البحثية التابعة لائتلاف الأحزاب الديمقراطية يكون لديهم حافز قوي للانضمام إلى الحكومة. ونتيجة لذلك تكون تلك المراكز البحثية أكثر ضعفا بكثير ويكون أعضاؤها أقل كفاءة من المراكز البحثية التابعة لائتلاف أليانزا. ويؤثر ذلك سلبيا في مشرعي ائتلاف الأحزاب الديمقراطية الذين لا يجدون مساعدة فنية في مواجهاتهم مع حكومة

من النظام المفيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

ائتلاف الأحزاب الديمقراطية عند مناقشة إصلاحات السياسات. ويعتمد مشترعو ائتلاف الأحزاب الديمقراطية على دعم فني ومشورة فنية أقل خبرة عند القيام بدورهم التشريعي (Aninat et al. 2010).

6-8 الدورة الإيجابية للديموقراطية والتنمية الاقتصادية

ظهرت التنمية الاقتصادية والتعزيز الديمقراطي في تشيلي معا تحت حكم ائتلاف الأحزاب الديمقراطية. فعندما انتهى نظام حكم بينوشيه في العام 1990 كان الاقتصاد يشهد نموا قويا وفعالا. وأجري استفتاء في العام 1988 في ظل ظروف اقتصادية جيدة تحت حكم الديكتاتور. بيد أن النظام الموشك على الرحيل لم يحقق فائدة من ذلك في الانتخابات. وعندما فاز إلوين في العام 1989 كان الاقتصاد يشهد نموا بمستويات غير مسبوقة. وكانت الأسس السليمة للاقتصاد في تشيلي تسهل على إلوين مهمة التركيز على تعزيز السياسات الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر.

وساعد النمو الاقتصادي السريع في أثناء فترة حكمه (7-8 في المائة بمتوسط سنوي) والبرامج الاجتماعية المخصصة في تقليل معدلات الفقر بشدة من 38-6 في المائة في العام 1990 إلى 27-6 في المائة في العام 1994 كما يتضح من الجدول الرقم (4-8)؛ والواقع أن الحكومة كانت تعطي الأولوية لتقليل معدلات الفقر بدلا من حل مشكلات عدم المساواة. ولم تبدأ مشكلات عدم المساواة في الزيادة إلا بعد العام 2000. ولكن الإصلاحات التي كان إلوين أول من تبناها وضعت الدولة على مسار مثير للإعجاب لخفض معدلات الفقر فأصبحت تشيلي حالة ناجحة من حالات تخفيف حدة الفقر في أمريكا اللاتينية (Meller 2005; Vega Fernandez 2007) وخلال الأعوام الأخيرة زادت كذلك المساواة في توزيع الدخل. ويوضح الجدول الرقم (5-8) أنه منذ العام 2000 والشرائح العشرية الأقل دخلا تشهد نموا في الدخل بمعدلات أعلى من الشرائح العشرية الأعلى دخلا. وقلت معدلات عدم المساواة في توزيع الدخل نتيجة تخصيص الإنفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي المستدام، وزيادة معاشات كبار السن، والتحاق الأجيال الجديدة التي تتمتع بمستويات تعليمية جامعية بالقوى العاملة.

الجدول (8 - 4): الفقر والفقر المدقع في تشيلي: 1990 - 2006

2009	2006	2003	2000	1998	1996	1994	1992	1990	
15.1	13.7	18.7	20.2	21.7	23.2	27.6	32.9	38.6	فقر
3.5	3.2	4.7	5.6	5.6	5.8	7.6	9.0	13.0	فقر مدقع
0.55	0.54	0.55	0.57	58.	57.	38	58.	0.57	معامل جيني

المصدر: المسح الوطني الاجتماعي والاقتصادي (CASEN)

الجدول (8 - 5): معدل نمو الدخل للفرد بناءً على شرائح الدخل: 2000-2006

6-2000	6-2003	3-2000	الشرائح العشرية للدخل
34.6	22.2	10.2	الأدنى
25.1	17.5	6.5	2
23.1	16.4	5.7	3
21.1	15.7	4.7	4
18.5	14.7	3.3	5
17.3	13.5	3.3	6
15.6	12.7	2.6	7
14.3	12.3	1.8	8
11.4	11.2	0.2	9
0.7	0.6	0.1	الأعلى
9.2	7.6	1.5	المتوسط

المصدر: حصل المؤلف على البيانات من (Midplan 2006)

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

ومن الطبيعي أنه مع تقاعد الأجيال الأكبر سنا والأقل تعليما والتحاق الأجيال الجديدة التي تتمتع بتعليم جامعي في سوق العمل من المفترض أن يستمر معدل المساواة في الدخل في الزيادة وأن يحدث تقدم أيضا في معدل المشاركة الاجتماعية (Torche 2005).

نجحت حكومات ائتلاف الأحزاب الديمقراطية في الجمع بين نموذج اقتصاد السوق والتأكيد على أهمية برامج تخفيف حدة الفقر. وشهدت جميع الحكومات انخفاضا في معدلات الفقر منذ العام 1990 كما أن البيانات الأخيرة تشير إلى أن عدم المساواة بدأ في الانحسار حيث وصل معامل جيني إلى 0,54 في العام 2006. وكانت السياسات التي أيدتها ائتلاف الأحزاب الديمقراطية ناجحة وكانت لها فوائد انتخابية أيضا. ففي الانتخابات الرئاسية في العام 1993 حصل فراري على ثمانية وخمسين في المائة من الأصوات؛ وبعد ست سنوات فاز لاغوس في انتخابات الإعادة بنسبة 51.3 في المائة حيث كان الفارق ضئيلا بينه وبين منافسيه؛ وفازت ميشيل باشيليت بنسبة 53.3 في المائة من الأصوات في انتخابات الإعادة وكان ذلك النصر الرابع على التوالي لائتلاف الأحزاب الديمقراطية في الانتخابات الرئاسية.

إن نوعية الديمقراطية التي تتمتع بها تشيلي الآن أفضل بكثير من الديمقراطية التي شهدتها البلاد قبل العام 1973. حيث إن الوضع المؤسسي أكثر قوة بكثير من ذي قبل، ويوجد مستوى أفضل من الشفافية والمساءلة بداية من تمويل الحملات الانتخابية حتى الإنفاق الحكومي، ومن حشد التأييد وتأثير جماعات المصالح حتى الوصول إلى المعلومات الحكومية. وعلى الرغم من وجود مجالات لم تشهد تقدما كافيا: مثل تعددية وسائل الإعلام المطبوعة (Dermota 2002) أو جماعات المواطنين والعمال المنتمين إلى نقابات عمالية (Ducatenzeiler 1998; Olavarria 2003; Oxhorn 1995; Oxhorn) نجد أن عمق ومساحة الديمقراطية في تشيلي في فترة ما بعد بينوشيه أكبر بكثير على نحو يستحق الثناء منه قبل فترة الحكم السلطوي.

7-8 المشاركة الانتخابية

تعتمد الديمقراطية النيابية على المشاركة الانتخابية. ويتضح من الجدول الرقم (6-8) أن شخصا واحدا فقط أدلى بصوته من كل ثلاثة بلغوا سن التصويت في تشيلي في انتخابات الرئاسة في العام 1958، بيد أن الزيادة السريعة في منح حق التصويت أدت إلى مضاعفة هذا العدد في الانتخابات الرئاسية في العام 1964. وفي العام 1970 الذي شهد انتخاب أليندي رئيسا للبلاد كان عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم أقل قليلا، ولكن في العام 1973 الذي شهد آخر انتخابات قبل حكم الديكتاتور أدلى ما يقرب من سبعين في المائة ممن بلغوا سن الانتخاب في تشيلي بأصواتهم الصحيحة. وبعد توقف دام خمسة عشر عاما وصل الاهتمام بالمشاركة السياسية أوجه، حيث أدلى ما يقل قليلا عن تسعين في المائة من الأشخاص الذين يحق لهم التصويت في تشيلي بأصواتهم في العام 1988، وهو معدل قياسي لم تشهده البلاد من قبل. ويوضح الجدول الرقم (8 - 3) أن المشاركة الانتخابية قلت منذ العام 1988، وكانت الانتخابات الرئاسية تستهوي الناخبين أكثر من الانتخابات الأخرى؛ بيد أنه خلال آخر انتخابات رئاسية في العام 2009 لم يُدَلْ بصوته سوى 56.7 في المائة ممن بلغوا سن الانتخاب في تشيلي، وهو أدنى معدل منذ العام 1970. وليس من الحساسة بطبيعة الحال، توقع وصول نسبة المشاركة في الانتخابات إلى نفس النسبة التي وصلت إليها في العام 1988. وقد يشير ضعف الاهتمام بالعملية الانتخابية إلى الرضا التام للناس، ولكن هناك أدلة تشير إلى أن ضعف الاهتمام يتزامن مع السخط على السياسيين وعدم الرضا عن السياسة في الحياة اليومية. ويوضح الجدول الرقم (8 - 3) أيضا أنه عند تقييم المشاركة في الانتخابات بحساب نسبة الناخبين المسجلين نجد أن تلك النسبة ظلت مستقرة ومرتفعة على نحو ملحوظ منذ العام 1988. وقد قام شخص واحد من بين كل عشرة ناخبين مسجلين بالإدلاء بصوته في كل من الانتخابات الرئاسية الأربعة التي أُجريت منذ العام 1989. وكانت نسبة المشاركة بين الناخبين المسجلين مرتفعة إلى حد ما وإن لم تكن هناك عقوبات رادعة لمن لا يدلون بأصواتهم. ولكن هناك عددا متزايدا ممن لم يتم تسجيلهم في الجداول الانتخابية. ونجد بالتالي أن هناك علاقة بين ظاهرة المشاركة الانتخابية الفريدة والحقيقية والتصميم المؤسسي المعيب.

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

الجدول (8 - 6): المشاركة الانتخابية في تشيلي، 1988-2009

النسبة المئوية للأصوات الصحيحة/السكان البالغون سن التصويت	النسبة المئوية للناخبين المسجلين	الأصوات الباطلة، والأوراق الفارغة، وحالات الامتناع عن التصويت، والناخبون غير المسجلين	الأصوات الصحيحة	الناخبون	الناخبون المسجلون	السكان البالغون سن التصويت	العام
89,1	96,6	889	7,187	7,251	7,436	8,062	1988
84,6	92,3	1,344	6,980	7,159	7,558	8,243	1989
73,2	81,9	2,345	6,411	7,044	7,841	8,775	1992
75,8	84,3	1,848	6,969	7,377	8,085	8,951	1993
65,3	76,6	3,085	6,301	7,079	8,073	9,464	1996
59,6	71,1	3,746	5,796	7,046	8,078	9,627	1997
70,1	90,0	2,890	7,055	7,272	8,084	9,945	1999
63,9	86,8	3,648	6,452	7,019	8,089	10,100	2000
58,2	86,6	4,393	6,107	6,992	8,075	10,500	2001
57,2	85,8	4,577	6,123	6,874	8,013	10,700	2004
64,3	87,7	3,758	6,942	7,207	8,221	10,800	2005
52,7	85,8	5,704	6,362	6,959	8,110	12,066	2008
56,7	83,7	5,284	6,938	7,186	8,285	12,226	2009

التصويت إجباري رسمياً بحكم الدستور ولكنه اختياري في الواقع العملي. فالناس في تشيلي يدلون بأصواتهم إذا سجلوا أنفسهم في جداول الناخبين. ولكن شباب تشيلي الذين بلغوا الثامنة عشرة بعد العام 1988 يقبلون على التسجيل بمعدلات أقل. ومن الحلول الطبيعية جعل عملية التسجيل آلية على أمل أن يشارك الناخبون المسجلون في العملية الانتخابية. ولأن الموعد النهائي للتسجيل ينتهي قبل تسعين يوماً من الانتخابات، فمن المنطقي بالتالي ألا يتمكن من الإدلاء بصوته الكثير من الأفراد غير المسجلين الذين يهتمون بالعملية السياسية أثناء الحملة الرسمية التي تستمر لمدة ثلاثين يوماً. وتوضح بيانات الاقتراع أنه لا يوجد اختلاف في عمق وحدة الرؤى السياسية بين الناخبين المسجلين وغير المسجلين.

إن قلة المشاركة الانتخابية لا تشير إلى عدم الرضا بالديموقراطية أو بالنظام الاجتماعي، بقدر ما تشير إلى السخط على العملية السياسية، وعلى الافتقار إلى التنافسية في النظام الانتخابي، وعدم استجابة السياسيين المنتخبين لطلبات الجماهير بالقدر الكافي. ولكن هذه المشكلات موجودة أيضا في الأنظمة الديموقراطية المستقرة والصناعية؛ فقد يكون شعب تشيلي يشعر بعدم الرضا من سياسيه والعملية السياسية لكنهم يدعمون الديموقراطية باعتبارها الآلية الشرعية الوحيدة لممارسة السلطة.

8-8 خاتمة

أدى النمو الذي شهدته الطبقة المتوسطة منذ التسعينيات من القرن العشرين إلى تعزيز النظام المقيد المغلق في المجتمع التشيلي. ولكن مع زيادة قوة الطبقة المتوسطة تعرضت التراتبية الديموقراطية بعد بينوشيه لضغوط إضافية لخلق المشاركة. ويجب التوسع في المشاركة الاجتماعية والسياسية لتمتد من الفقراء إلى الطبقة الوسطى ومن الطبقة الوسطى إلى النخبة صانعة القرار.

وكإعادة صياغة للمقولة الشهيرة للرئيس السابق باتريشيو إوين سنقول إن تشيلي تتمتع بنظام ديموقراطي إلى أقصى حد ممكن. إن تعريف إوين للعدالة الانتقالية (*justicia en la medida de lo posible*) امتد ليتغلغل في النسيج الديموقراطي والمؤسسات الديموقراطية في تشيلي: ديموقراطية عمرها عشرين عاما. والديموقراطية اليوم أكثر قوة وشمولا مما كانت الحال عليه قبل حكم الديكتاتور العسكري، أو على أي حال منذ أن قدمت إلى الحكم حكومة ائتلاف الأحزاب الديموقراطية المنتمي إلى يسار الوسط. ولكن لايزال الانقلاب العسكري في العام 1973 والحكم الديكتاتوري لبينوشيه الذي دام سبعة عشر عاما لحظة فارقة في تاريخ تشيلي. فنجد على أي حال أن الديموقراطية أقيمت على الأسس التي وضعها دستور العام 1980. وعلى الرغم من تعديله عدة مرات بحيث تخلص الآن من معظم النصوص والمواد السلطوية الخانقة فإنه يذكرنا بأن بينوشيه هو مؤسس تشيلي الجديدة. ولكن ائتلاف الأحزاب الديموقراطية يُعد كذلك من المؤسسين لهذه الدولة. فقد توالى على حكم البلاد أربع حكومات من ائتلاف الأحزاب

من النظام المقيد إلى النظام المفتوح في تشيلي، للمرة الثانية

الديموقراطية، وساعدت تلك الحكومات في علاج الجروح الاجتماعية والسياسية العميقة وقادت أكثر الفترات الناجحة في تاريخ البلاد من حيث النمو الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية والتقدم الديمقراطي.

وبعد استعادة الديمقراطية في العام 1990 كان يقل عمر 2.8 مليون شخص في تشيلي (سبعة عشر في المائة) عن عشر سنوات. ومنذ ذلك الحين وُلد 5.3 مليون نسمة أيضا. وأقل من ثلاثة وأربعين في المائة من شعب تشيلي وُلدوا قبل العام 1973. وكان ثلاثة فقط من كل عشرة أشخاص في تشيلي يبلغون الثامنة من العمر على الأقل عندما قصف الجيش القصر الرئاسي وانتحر الرئيس الاشتراكي سلفادور أليندي. وعندما تولى الرئيس الجديد المنصب في شهر مارس من العام 2010 كان عمر الديمقراطية في تشيلي قد بلغ عشرين عاما، وهو خامس رئيس ينتخب ديموقراطيا منذ العام 1989. وكانت هذه أول تجربة ديموقراطية عرفتها أغلبية شعب تشيلي. وللديموقراطية في تشيلي نقاط قوة واضحة وكذلك نقاط ضعف لا يمكن إنكار وجودها، ويرجع ذلك إلى أن تلك الديمقراطية تطورت في إطار - وخارج - القيود التي فرضها عليها الدستور السلطوي، وكذلك لأنها تطورت في ظل استمرار عدم العدالة المقرونة بالنمو الاقتصادي الثابت. لكنها تمثل إطارا جيدا يمكن استخدامه في تدعيم أسس الديمقراطية في المستقبل وتتيح فرصا لتعزيز وزيادة مستويات المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والتوسع في الحقوق السياسية.

ومنذ أن تحولت تشيلي إلى النظام الديمقراطي في العام 1990 حققت البلاد تقدما كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية وخفض معدلات الفقر وتعزيز الأسس الديمقراطية. وتتمتع البلاد بنظام ديموقراطي قوي ولا توجد مخاوف من الانتكاس والعودة إلى نظام استبدادي، حيث إن شعب تشيلي يعرف قيمة الديمقراطية وأصبح النظام السياسي مستقرا بفضل المؤسسات المستقلة التي تتمتع بتوازن معقول بين السلطات، وأصبحت الانتخابات هي القاعدة، كما انتشر على نطاق واسع احترام حقوق الأفراد. ولكن تشيلي لاتزال تواجه تحديات كبيرة مثل معظم الأنظمة الديمقراطية. ويجب أن يكون النجاح الذي تحقق في الماضي سببا للتفاؤل بقدرة البلاد على تقوية وتوسيع وتعميق النظام الديمقراطي بها في المستقبل. بيد أنه لاتزال هناك أيضا بعض المؤشرات المقلقة؛ حيث إن الوسائل التي نجحت

في تحقيق الانتقال الديمقراطي وتعزيز الديمقراطية في التسعينيات من القرن العشرين قد لا تكون فاعلة في المرحلة التالية، إذ تحتاج تشيلي إلى جيل ثان من الإصلاحات الديمقراطية للتغلب على التحديات المستقبلية. ومع اقتراب الاحتفال بمرور مائتي عام على تأسيس تشيلي نجد أن نجاح ديمقراطية ما بعد النظام الاستبدادي في أول عقدين زاد من سقف التوقعات لما يمكن أن يحققه الدولة في المستقبل. ولن يكون تحقيق التقدم في هذه الأرض البكر أمرا سهلا، كما لن يتحقق النجاح بالضرورة. ولكن تشيلي تتمتع اليوم بنظام ديمقراطي أكثر قوة ونشاطا ووحدة عما كان عليه الأمر من قبل في تاريخ البلاد.

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

جونغ سونغ يو

1-9 مقدمة

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تحولت كوريا الجنوبية (وسنشير إليها في هذا الفصل باسم «كوريا») من أمة فقيرة إلى بلد غني وديمقراطي. وعلى الرغم من أن كوريا قد اعتمدت بشكل كبير في خمسينيات القرن العشرين على المساعدات الأمريكية أثناء سعيها للنهوض من أنقاض الحرب الكورية (التي دارت رحاها في الفترة من العام 1950 إلى 1953)، فإنها أصبحت الآن من البلدان المانحة المهمة⁽¹⁾. وقد أثبتت كوريا قوة اقتصادها وقابليته للبقاء على المدى الطويل من خلال تغلبها السريع على كل من الأزمة المالية الآسيوية العام 1997 والأزمة المالية العالمية العام 2008. فضلا على

«في حين تأسس مفهوم سيادة القانون عبر تاريخ أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لينطبق على النخب في بادئ الأمر ثم توسع بمرور الزمن ليشمل عامة السكان، فإن حكم القانون قد تطور في كوريا بحيث يشمل النخب وغير النخب في الوقت ذاته»

ذلك، فقد نجحت كوريا في تعزيز ديمقراطيتها منذ تحولها إلى النظام الديمقراطي في العام 1987، حيث نجح الشعب الكوري في إحداث تغييرين في الحكم عبر انتخابات حرة ونزيهة، ولم تشهد كوريا أي انقلاب أو محاولة للانقلاب منذ ذلك الحين. وهكذا أصبحت الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة المتاحة.

وقد حاول الكثير من الباحثين شرح قصة نجاح النمو الاقتصادي المستدام في كوريا، بيد أن قلة من الباحثين هم من درسوا التطور الاقتصادي والتطور السياسي في كوريا معاً. ومن الاستثناءات البارزة في هذا الصدد الدراسة التي قام بها «مو» و«وينغاست» (Jongryn Mo and Barry Weingast. 2012)، حيث طبقا إطار الانتقال من النظام المقيد إلى النظام المفتوح الذي طوره «نورث» و«واليس» و«وينغاست» العام 2009 (ويشار إليه اختصاراً بعبارة «نورث - واليس - وينغاست»)، بناء على الإطار الذي وضعه العام 2007 كل من «نورث» و«واليس» و«ويب» و«وينغاست» (ويشار إليه اختصاراً بعبارة «نورث - واليس - ويب - وينغاست»). وكما تشير دراسة «نورث» و«واليس» و«وينغاست»، ودراسة «مو - وينغاست»، فإن كوريا هي واحدة من البلدان الثلاثة خارج أوروبا والدول الأنكلو أمريكية (أستراليا، كندا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة) التي أكملت (اليابان) أو قطعت شوطاً طويلاً في الانتقال إلى النظام المفتوح (كوريا وتايوان).

ويوفر الإطار المفاهيمي الذي وضعه «نورث» و«واليس» و«وينغاست» عن الأنظمة المقيدة والمفتوحة أداة مفيدة لإمداد الاقتصاد السياسي بأداة يمكنها دمج التطورات التي تحدث في كل من نظام الحكم وفي النظام الاقتصادي، حيث يدرك «نورث - واليس - وينغاست» الاعتماد المتبادل بين النظم السياسية والاقتصادية. وتفترض نظريتهم عن التوازن المزدوج أنه على المدى الطويل تميل درجة الانفتاح السياسي إلى التطابق مع الانفتاح الاقتصادي، والعكس بالعكس. وتظل معظم البلدان النامية حبيسة توازن النظام المقيد في كل من الاقتصاد والنظام السياسي، في حين تتمتع الديمقراطيات المتقدمة بتوازن النظام المفتوح في كل من الاقتصاد والنظام السياسي. ويوجد العنف في النظام المقيد بسبب إنتاج وتوزيع الربوع بين الأفراد الأقوياء والجماعات القوية، بينما يحافظ النظام المفتوح على الاستقرار من خلال منح الجميع فرصاً متساوية للوصول إلى الفرص السياسية والاقتصادية.

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

ويحدث تطور ملموس عندما ينضج النظام المقيد من نظام مقيد هش إلى نظام مقيد أساسي ثم إلى نظام مقيد ناضج وكذلك الحال عندما يتحول نظام مقيد إلى نظام مفتوح.

ويحاول هذا الفصل شرح التطور الاقتصادي والسياسي لكوريا من زاوية الرؤية التي يؤمنها الإطار الذي طوره «نورث - واليس - وينغاست» و«نورث - واليس - ويب - وينغاست» مثلما طبقته دراسة «مو - وينغاست». وسوف أستعرض تاريخ التنمية الكورية في فترة ما بعد الاستعمار، ومناقشة العديد من القضايا ذات الصلة بتطبيق إطار «النظام المقيد» و«النظام المفتوح» على الحالة الكورية، وإجراء مقارنات مع تايوان والفلبين لتفسير تحول كوريا إلى «النظام المفتوح».

إن دراسة «مو - وينغاست» تركز على ثلاث منعطفات في تاريخ كوريا في فترة ما بعد الاستعمار، وهي: انقلاب بارك تشونغ هي العسكري العام 1961 وتأسيسه «الدولة التنموية»؛ والتحول الديمقراطي العام 1987، والأزمة المالية العام 1997. وفي المقابل، تبدأ روايتي عن التنمية الكورية بقانون الإصلاح الزراعي الذي سُن في العام 1950. ذلك أن أحد أوجه الضعف المهمة في الدراسات القائمة عن التنمية الكورية هو عدم قدرة تلك الدراسات على تفسير أصل الدولة التنموية، ولسوف أثبت أن الإصلاح الزراعي قد مارس دورا حاسما في إرساء دعائم التنمية المستقبلية آنذاك. ويبدأ المنعطف الثاني في تحليلي هنا مع الثورة الديمقراطية الطلابية للعام 1960 بدلا من الانقلاب العسكري بقيادة بارك العام 1961.

وسوف أوضح أن كوريا تطورت من نظام مقيد هش (في الفترة من العام 1945 حتى 1948) إلى نظام مقيد أساسي/ناضج (في الفترة من العام 1948 حتى 1960) ثم إلى نظام مقيد ناضج في ظروف الاستعداد للانتقال^(*) (في الفترة من العام 1987 حتى 1997)، وأن كوريا كانت تصنع التحول إلى النظام المفتوح منذ العام 1997. وسوف أقدم أيضا وصفا لمدى نجاح السيطرة على العنف وكيفية تطور مزيج مختلف من الربوع للائتلاف المسيطر على البلد.

(*) المصطلح الإنجليزي (doorstep conditions) يستخدمه الباحث هنا كما يستخدمه المحررون في سياقات متصلة للتعبير عن الظروف التي تسبق مباشرة الانتقال إلى نظام مفتوح. [المترجم].

وعلى الرغم من أن هذا الفصل يُركز على كوريا، فإنني سوف أعقد مقارنة وجيزة بين كوريا وتايوان باعتبارها حالة أخرى ناجحة للانتقال إلى النظام المفتوح، ومقارنة أخرى بين كوريا والفلبين باعتبارها حالة غير ناجحة، وذلك بغرض استكشاف الأسباب والظروف التي مكنت كوريا (وتايوان) من تحقيق الانتقال إلى النظام المفتوح. إذ إنه بالعودة إلى خمسينيات القرن العشرين، نجد أن فرص الفلبين في مجال التنمية الاقتصادية والسياسية كانت أفضل كثيرا من فرص كوريا وتايوان. وهذه المقارنة بين هذه البلدان الثلاثة توفر لنا رؤى واضحة حول السمات المبكرة التي تميزت بها كوريا وتايوان والتي أثرت بشكل إيجابي في مسيرتها التنموية فيما بعد. وتوضح المقارنة الدور الحاسم الذي مارسه الإصلاح الزراعي الشامل في كوريا وتايوان، والذي نادرا ما يوجد في دول أخرى باستثناء اليابان.

ويوضح هذا الفصل فائدة الإطار المفاهيمي الذي طوره («نورث - واليس - وينغاست») و(نورث - واليس - ويب - وينغاست) في شرح التنمية في كوريا في فترة ما بعد الاستعمار. كما يشير هذا الفصل أيضا إلى أن «ظروف الاستعداد للانتقال» لا تعمل الطريقة نفسها في البلدان النامية اليوم كما كانت تعمل في التجارب التاريخية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وينتهي الفصل بمناقشة موجزة عن التحديات التي تواجه كوريا لاستكمال المرحلة الانتقالية وتعزيز النظام المفتوح بها.

9-2 التاريخ

9-2-1 أصل «الدولة التنموية» الكورية

ركزت الشروح السابقة الخاصة بالتنمية الكورية على دور الدولة في مقابل السوق. ففي حين تؤكد بعض الدراسات على دور السوق وتحرير التجارة (McKinnon 1973; World Bank 1987)، أصبح تفسير «الدولة التنموية» مهيمنًا في ضوء الأدلة المتزايدة على الدور التداخلي للدولة الكورية (Amsden 1989; Chang 1994; Haggard 1990). وتؤكد هذه المجموعة من الباحثين

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

أهمية البيروقراطية ذاتية التوجيه والقائمة على الجدارة^(*) كأساس للدولة التنموية ودور «بارك تشانغ هي» في تأسيسها. ويتبنى «مو» و«وينغاست» أيضا الحجج الرئيسية لأدبيات الدولة التنموية، حيث زعما أن انتقال كوريا إلى النظام المفتوح بدأ مع الدولة التنموية بقيادة بارك في أوائل الستينيات من القرن العشرين. وقد وصفا نظام حكم سينغمان ري (في الفترة من العام 1948 حتى 1960) بأنه «دولة نهب» متفقين في ذلك مع أغلب أدبيات الدولة التنموية.

ونقطة الضعف في هذه الأدبيات أنها تفتقر إلى التفسير الوافي لنشأة الدولة التنموية. فما الذي جعل تأسيس الدولة التنموية ممكنا في كوريا (وتايوان) خلافا لغيرهما من الدول النامية؟ وما الذي يفسر تحول كوريا من دولة نهب (في ظل نظام حكم ري) إلى دولة تنموية (في ظل نظام حكم بارك)؟

يطرح بعض الباحثين شرحا تاريخيا: التراث البيروقراطي الكونفوشيوسي وتجربة الاستعمار الياباني (Woo-Cummings 1995). ويطرح آخرون دور التهديد الأمني. وهذه التفسيرات معقولة، حيث إنها تميز كوريا وتايوان عن الدول النامية الأخرى. وقد اتفق «مو» و«وينغاست» مع هذه التفسيرات. فقد ساعدت التجربة التاريخية لفن الحكم الكونفوشيوسي والتراث البيروقراطي الكونفوشيوسي في بناء بيروقراطية متماسكة قائمة على الجدارة في كوريا. وفي المقابل مثل التهديد الأمني من كوريا الشمالية حافزا لقادة كوريا الجنوبية للسعي إلى تحقيق النمو طويل الأمد بدلا من الربوع قصيرة الأجل. بيد أن كلا هذين التفسيرين لنشأة الدولة التنموية لا يمكنهما تفسير الاختلافات بين نظام حكم «ري» و«بارك». لماذا لم يمس التراث البيروقراطي الكونفوشيوسي والتهديد الأمني بالرئيس «ري» إلى إقامة دولة تنموية؟

في الواقع، كانت الظروف الكورية في أوائل الستينيات من القرن العشرين أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي من الظروف لدى أغلب الدول النامية (Benabou 1996; Eichengreen 2012; Mo- Weingast; Rodrik, Grossman, and Norman 1995). وكانت كوريا تتسم بالتوزيع المتساوي للدخل والثروات وارتفاع مستوى

(*) يستخدم المؤلف هنا مصطلح (meritocratic) ويعني حكم الجدارة أو الحكم بالاستحقاق ويترجم أحيانا بعبارة (الاستحقاقراطية) أو (الميرتقراطية) وهو نظام إداري وسياسي تُسند فيه التكاليف والمسؤوليات إلى الأفراد على أساس «استحقاقهم» القائم على ذكائهم وشهاداتهم ودرجة تعليمهم، التي تقاس عن طريق التقييم أو الاختبارات، وسوف تترجم في بقية الفصل بعبارة (القائمة على الجدارة) لتقريب المعنى. [المترجم].

رأس المال البشري عندما بدأ نظام حكم بارك حملة التصنيع التي يمثل التصدير القوة الدافعة لها. وكانت تلك الظروف من العوامل الحاسمة، فكما يذكر رودريك وآخرون (Rodrik et al. 1995)، فإن انخفاض مستويات عدم المساواة على هذا النحو الاستثنائي في كوريا (وتايوان) قد مكّن الجهاز البيروقراطي للدولة من أن يظل مستقلاً وبعيداً عن سيطرة مراكز القوى الاقتصادية. وكما يشير إيشينغرين (Eichengreen 2012)، فإن ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي وإتمامه في كوريا في العام 1960، قد وفر قوى عاملة ملمة بعلم الحساب الأساسي والقراءة والكتابة، وهي المقومات التي كانت ملائمة تماماً لظروف اقتصاد فقير نسبياً ومتأخر في التصنيع. لم تكن حملة التصنيع التي قادها بارك ستنتج بهذا الشكل بدون توافر تلك الظروف المواتية.

لم تورث تلك الظروف من فترة الاستعمار الياباني بل كانت نتيجة للإصلاح الزراعي نحو العام 1950. فكك الإصلاح الزراعي الكاسح النخبة المؤلفة من مالكي الأراضي وأنتج توزيعاً متساوياً غير معتاد للثروة والدخل. وساعد ذلك أيضاً على توسيع التعليم بشكل سريع من خلال تمكين أغلب الناس على تحمل تكاليف تعليم أبنائهم. وساعدت تلك الظروف بدورها في تأسيس البيروقراطية الميرتقراطية المتماسكة من خلال توفير مجموعة من الناس المتعلمين بشكل كبير للتنافس في اختبارات الخدمة المدنية العليا أو من خلال عزل الملوك الأقوياء الذين قد يهيمنون على البيروقراطية أو يفسدون منها من أجل مصالحهم الاقتصادية الخاصة. ولذلك ساهم الإصلاح الزراعي في توسيع الانفتاح الاقتصادي.

2-2-9 كوريا الجنوبية من العام 1945 حتى الآن: التسلسل الزمني

يمكن أن ينقسم تاريخ كوريا الجنوبية بعد الاستعمار (1945 حتى الآن) إلى خمس فترات. تطورت كوريا الجنوبية من النظام المقيد الهش (1945 وحتى العام 1948) إلى النظام المقيد الأساسي (1948 وحتى العام 1960)، كما تطورت بعد ذلك من النظام المقيد الأساسي / الناضج (1960 - 1987)، إلى نظام مقيد ناضج وبه شروط الدخول (1987 - 1997)، وتحولت إلى النظام المفتوح منذ العام 1997.

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

الجدول (9-1): من النظام المقيد الهش إلى النظام المفتوح: جنوب كوريا من 1945 حتى الزمن الحاضر:

<ul style="list-style-type: none"> • التحرر من الحكم الياباني والاحتلال من قبل الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (1945) • تأسيس كوريتين (1948) 	<p>نظام مقيد هش (1945 - 1948)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الديمقراطية الانتخابية ولكن بنزعة سلطوية. • الإصلاح الزراعي (1948 - 1952) • الحرب الكورية (1950 - 1953) • احتكار الدولة للعنف • إستراتيجية إحلال الواردات، واعتماد على المعونة الأمريكية. 	<p>نظام مقيد أساسي (1948 - 1960)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الديمقراطية الانتخابية (1960 - 1961، 1963 - 1972)، الحكم العسكري (1961 - 1963)، نظام سلطوي (1972 - 1987) • تصنيع يعتمد على مجموعات تجارية عائلية كبرى (شايبول chaebol) موجهة للتصدير. 	<p>نظام مقيد أساسي / ناضج (1960 - 1987)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التحول الديمقراطي (1987) • كبح عنف الدولة وتراجع الحركات الاجتماعية العنيفة. • السيطرة المدنية الصارمة على الجيش. • توسع منظمات المجتمع المدني. • تحسين سيادة القانون. • التحرر الاقتصادي. • القوة السوقية لشايبول والخطر الأخلاقي. 	<p>نظام مقيد ناضج مع ظروف الاستعداد للانتقال (1987 - 1997)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • ترسيخ الديمقراطية. • الأزمات المالية وتغيير الحكومة 1997. • إصلاح الشايبول والنظام المالي. • التحرر الاقتصادي. • تحسين سيادة القانون. • الحد من الفساد. 	<p>الانتقال إلى النظام المفتوح (1997 - حتى الآن)</p>

2-3 النظام المقيد الهش (1945-1948) والنظام المقيد الأساسي (1948-1960) عندما تحررت كوريا من الحكم الاستعماري الياباني العام 1945، كان الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة مع وجود عدد قليل من الملاك وعدد كبير من

الفلاحين. وكان ما نسبته 7,2 في المائة من الأسر الريفية يمتلك ثلثي مساحة الأرض المزروعة، في حين أن 58 في المائة كانوا لا يمتلكون أراضي على الإطلاق. وقد حدث الإصلاح الزراعي بشكل جذري أولاً في كوريا الشمالية في العام 1946 فأخذ الأراضي من الملاك ووزعها على الفلاحين بالمجان.

وقد كان المصدر الأهم للضعف وعدم الاستقرار خلال فترة الحكم العسكري الأمريكي (1945-1948) هو مشكلة الأراضي. وبعد التحرر من الحكم الياباني على الفور في العام 1945، كان للقوى اليسارية تأثير سياسي كبير بالإضافة إلى إمكانية حدوث عنف. وفي الوقت الذي أسست فيه جمهورية كوريا الجنوبية في العام 1948، ضعفت هذه المجموعات بشكل كبير، ويعود ذلك، في جانب منه إلى القمع، ولكن ساهم في ذلك أيضاً التزام الحكومة بالإصلاح الزراعي. وعلى الرغم من أنه كان هناك بعض المسلحين الحزبيين في الجبال، فقد جرى التخلص منهم بشكل نهائي أثناء الحرب الكورية. وقد سيطرت الحكومة على الوضع الأمني بشكل كامل ولم تعد هناك مجموعات مسلحة غير الجيش الذي امتلك من القوة العسكرية ما يمكنه من تهديد أمن الدولة. وأيضاً، من الملاحظ أن شبه الجزيرة الكورية نعمت بالسلام ولم تحاول أي من الحكومتين الكوريتين شن أي حرب على الرغم من العداء والتوترات المتبادلة بينهما التي سيطرت على العلاقات بين الكوريتين حتى الآن.

وجرى تنفيذ إعادة توزيع الأراضي في كوريا الجنوبية على مرحلتين: من خلال الحكم العسكري الأمريكي في 1948، ومن قبل حكومة كوريا الجنوبية من 1950 إلى 1952. وفي مارس 1948، بدأت الحكومة العسكرية الأمريكية في توزيع 240 ألف هكتار من الأراضي اليابانية السابقة للمستأجرين السابقين والذين استأثروا بنسبة 7,11 في المائة من إجمالي مساحة الأرض المزروعة. وعندما أُجريت أول انتخابات في كوريا الجنوبية في مايو 1948، تعهدت جميع الأحزاب بتنفيذ الإصلاح الزراعي وانطوى الدستور على الالتزام بالإصلاح الزراعي. وبدأت حكومة سينغمان ري في تنفيذ الإصلاح الزراعي في العام 1950، قبل اندلاع الحرب الكورية بوقت قصير. ومع قصر الحد الأقصى لملكية الأراضي على ثلاثة هكتارات، أعادت الحكومة توزيع 330 ألف هكتار من الأراضي الزراعية بحلول العام 1952. وقد تسلم الملاك ما يعادل مرة ونصف المرة للقيمة السنوية لجميع المحاصيل كتعويض من الحكومة وكان

الانتقال من نظام مفيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

على مستأجريهم السابقين سداد النسبة نفسها للحكومة على خمس سنوات⁽²⁾. ومع ترقب الإصلاحات، بيع ما يقارب 500 ألف هكتار بشكل مباشر من جانب الملاك لمستأجريهم، وحدث الجزء الأكبر من هذا البيع بين العامين 1948 و1949 (هونغ 2001). وبشكل عام، نُقلت ملكية 52 في المائة من إجمالي مساحة الأرض المزروعة إلى المستأجرين وجرى تحقيق مبدأ «الأرض للفلاحين». وبحلول العام 1956، امتلك الـ6 في المائة من كبار الفلاحين فقط 18 في المائة من مساحة الأرض المزروعة. وانخفض حجم الإيجار من 49 في المائة إلى 7 في المائة لجميع الأسر الزراعية وتدنّت مساحة الأرض المزروعة تحت الإيجار من 65 في المائة إلى 18 في المائة (بان ومون وبيركنز 1980؛ لاي 1998؛ بوتسل 1992).

وقد ساعد إصلاح أوضاع الملكية الزراعية على تطور المجتمع الكوري على نحو عميق. وتلاشت فئة الملاك يانغ بان التقليدية (الأرستقراطية). وأصبح الفلاحون أصحاب مزارع (لاي 1998). لقد تسببت إعادة توزيع الأراضي وتلاشي الممتلكات الخاصة الضخمة إبان الحرب الكورية في التوزيع العادل بشكل غير عادي للأصول والدخل في كوريا (ماسون وآخرون 1980؛ يو 1998). وقد فتح الإصلاح الزراعي المجال للاستقلال الحكومي عن الطبقة الحاكمة حيث لم تكن هناك طبقة متميزة بشكل مستمر أو مصالح خاصة فوراً بعد الإصلاح الزراعي على الرغم من أن نمو شيبول وازدياد حجم التركيز الاقتصادي أصبح، بمرور الوقت، مصدر قلق. وعلى الرغم من أن الأسواق لم تكن مفتوحة وتنافسية بشكل كامل، فقد حقق الإصلاح الزراعي درجة كبيرة من النظام المفتوح في الأسواق.

وقد أسهم الإصلاح الزراعي أيضاً في التوسع السريع للتعليم من خلال جعله بأسعار معقولة لأغلبية السكان. فتضاعف معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين العامين 1945 و1955 في حين زاد معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بأكثر من ثمانية أضعاف، وزاد معدل الالتحاق بالكليات والجامعات بعشرة أضعاف (كون 1984). وبالنظر إلى أن التزام الحكومة بالتعليم العام، وهي تضع الميزانية، كان التزاما بالحد الأدنى خلال تلك الفترة، فقد كان يمكن لسرعة التوسع التعليمي أن تكون أبطأ مما كانت عليه لولا الإصلاح الزراعي. وكان من الشائع أن كثيراً من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة باعوا أراضيهم للإنفاق على التعليم الجامعي لأبنائهم.

والم تسهم فقط الزيادة المذهلة في القوة العاملة المتعلمة في تحقيق نمو اقتصادي كبير ولكنها أيضا مهدت الطريق لتأسيس البيروقراطية المبنية على أساس المريتوقراطية. وعلى الرغم من وضع نظام اختبار الخدمة المدنية العليا (هاينغسي) في أوائل العام 1949، فإن 4 في المائة من أولئك الذين شغلوا مناصب تحتاج مستوى رفيعا قد التحقوا بالخدمة من خلال الاختبار في ظل حكومة سينغمان ري (1948-1960). لقد كان التوظيف في المراكز الأعلى يتم بشكل أساسي من خلال تعيينات خاصة. وذلك لم يعكس فقط اعتماد ري على العلاقات الزبائنية ولكنه كان يعكس أيضا نقصا في الحاصلين على تعليم عال (كانغ 2002). وكانت حكومة بارك شونغ (1961-1979)، مع ذلك، قادرة على تأسيس بيروقراطية مبنية على أساس المريتوقراطية التي يجري شغل وظائفها بتأمين الأشخاص الحاصلين على تعليم جامعي، على الرغم من أنه ظل يخصص جزءا أساسيا من الوظائف الأعلى للعسكريين الذين لم يجتازوا اختبار الخدمة المدنية العليا التنافسي (يو 2008).

من الأسئلة المهمة فيما يتعلق بهذه الفترة لماذا اختار نظام ري تنفيذ الإصلاح الزراعي الكبير ولماذا كان ناجحا جدا على النقيض من بقية البلدان النامية (انظر دراسة الحالة لمونتينولا الخاصة بالفلبين في هذا المجلد). فالمخاطر الأمنية، التي كان مصدرها كوريا الشمالية بالإضافة إلى الإصلاح الزراعي الجذري في العام 1946 في ذلك البلد، جعلتا من المحتم على نظام ري أن يحصل على مساندة من الفلاحين من خلال الإصلاح الزراعي واسع المدى (يو 2008). وحتى الحزب الديموقراطي الكوري الذي مثل مصالح الملاك لم يعترض بشكل صريح على الإصلاح الزراعي ولكن حاول فقط تأخير تنفيذ الإصلاح وزيادة التعويضات الخاصة بالملاك. وقد كان موقف الطبقة المالكة للأراضي في الجمعية الوطنية بالغ الضعف بسبب تعاون كبار ملاك الأراضي مع اليابانيين. وقد أظهر ري التزامه القوي بالإصلاح الزراعي من خلال تعيين شو بونغ أم، وهو شيوعي سابق، وزيرا للزراعة، وصاغ قانونا تقديميا للإصلاح الزراعي بتعويض 150 في المائة من الإنتاج السنوي. وعلى الرغم من أنه كانت هناك محاولة لزيادة التعويض إلى 300 في المائة، فقد مرت الجمعية قانون الإصلاح الزراعي بنسبة 150 في المائة كتعويض والسداد في 2 فبراير 1950 واعتمده الرئيس ري في 10 مارس 1950 (كيم 2001).

الانتقال من نظام مفيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

ولم يساعد الإصلاح الزراعي الرئيس ري على تعزيز مركزه السياسي بين السكان الريفين، فقط، ولكنه أيضا أسهم في استقرار البلد. وقد أزال قانون الإصلاح الزراعي أكثر جوانب التوجه الشيوعي جاذبية للفلاحين، مجردا المجموعات المسلحة الحزبية الشيوعية من قاعدة الدعم الخاصة بهم في المناطق الريفية، وساعد على سيطرة الدولة بشكل شرعي كامل على أحداث العنف.

لم يكن يُقصد بقانون الإصلاح الزراعي، مع ذلك، خلق النظام المفتوح. فبدلا من تعزيز النظام المفتوح والتنافس الاقتصادي استخدم نظام ري توزيع الوصول المتميز للموارد التي تسيطر عليها الدولة لتعزيز تحالفاته. وبدأت تكتلات الشركات العائلية (شايبول) في الظهور تحت رعاية نظام حكم ري، وردت هذه التكتلات الجميل من خلال المساهمات السياسية غير الشرعية. وكانت المصادر الرئيسية للشايبول تتراكم أثناء فترة حكم ري ممثلة في التخصيص الانتقائي لتراخيص الاستيراد والحصص والوصول على أسعار تفضيلية في التفاوض على الممتلكات اليابانية السابقة وفي أموال المساعدات والمواد وقروض المصارف الرخيصة والعقود العسكرية الحكومية والعقود العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بأنشطة الإنشاءات والإعمار (جون وساكونغ 1980، 271-2).

وكان بيع العقارات المصادرة - وتحديد الممتلكات الصناعية التي كانت تابعة لليابانيين فيما سبق خاضعا لسيطرة الحكومة العسكرية الأمريكية ومن ثم نُقل إلى حكومة ري، التي كانت تحابي مديري المصانع وكانت لها صلات سياسية جيدة بهم. حددت حكومة ري أسعار الممتلكات بنسبة تتراوح بين 25 و 30 في المائة من القيمة السوقية، وكانت تعرض على المالكين الجدد خطط تقسيط سخية. وفي مقابل أرباحهم التي جاءت على غير أساس، كان المالكون لهذه الممتلكات يردون الجميل إلى حزب ري الليبرالي. وأمنت الممتلكات المصادرة القاعدة الأولية للعديد من تكتلات الشايبول (ليم 2003، 42).

وتطرح خصخصة المصارف التجارية في الخمسينيات مثالا على الخروج عن القواعد في التصرف في ممتلكات الدولة. وكانت الحكومة وبشكل أولي تطرح المصارف للبيع في العام 1954 بأحكام وشروط مصممة بشكل خاص لمنع رأس المال الصناعي من السيطرة على المؤسسات المالية. ولما لم تُقدّم عطاءات تستوفي هذه

الشروط فقد سهلت الحكومة الشروط بشكل كبير. وكانت النتيجة فرض قلة من الشايبولات، من المساهمين الرئيسيين في حزب ري الليبرالي سيطرتهم على المصارف التجارية الكبرى. وباستخدام العلاقات السياسية كانوا يقترضون المال من المصارف من أجل عمل مزايدات على ملكية المصارف ذاتها (ليم 2003، 42).

لم يكن النظام السياسي يعمل وفقا لمبادئ النظام المفتوح والتنافسي. وعلى الرغم من أن كوريا الجنوبية كانت قد أرست ديمقراطية دستورية فإن المؤسسات الديمقراطية السابقة لم تكن تعمل عادة بطريقة ديمقراطية. كان الدستور يكفل الرعاية الشاملة وأيضا الحقوق الأساسية، غير أن الكوريين لم يكونوا مستعدين لممارسة حقوقهم السياسية وحررياتهم المدنية. لقد أصبح نظام حكم سينغمان ري استبداديا بشكل متزايد وأصبح فاسدا على مدار فترة رئاسته البالغة اثني عشر عاما (1948 - 1960). ولم يكن نظام حكم ري ليتردد في قمع المعارضة والعبث بالانتخابات من أجل تأييد حكمه. وعندما أراد ري أن يقوم بتعديل الدستور للتحول من تخويل البرلمان انتخاب الرئيس إلى انتخابات رئاسية مباشرة العام 1952 واجهته معارضة من قبل أغلبية أعضاء البرلمان. لقد نجح في استخدام الخوف من الدولة والتهديد بفرض قانون الأحكام العرفية، لإجبار أعضاء البرلمان على الموافقة على التعديلات الدستورية. وقانون الأمن القومي الذي جرى تشريعه العام 1948 والذي جعل كلا من الشيوعية والاعتراف بكوريا الشمالية كيانا سياسيا غير شرعي - جرى استخدامه لقمع واضطهاد المنشقين والقيادات السياسية والمجموعات ذات الاتجاه اليساري.

ولم يكن حزب ري الليبرالي أكثر من مجرد شبكة علاقات شخصية خاصة به (ي 1968، 71-76؛ لي 1998، 35). ومن الملاحظ أن الحزب الليبرالي لم تكن لديه أي قاعدة طبقية في حين أن المعارضة الرائدة، القاعدة الأولية للحزب الديمقراطي كانت تمثل قاعدة عريضة. ونظرا إلى أن هذه القاعدة الجماهيرية قد تفككت بعد الإصلاح الزراعي والحرب الكورية فإن التنافس السياسي قد أصبح يميل نحو الجاذبية الشخصية للقادة وتوزيع المحسوبية. وكانت فضائح الفساد تندلع في أعوام الانتخابات الرئاسية، وكانت تتضمن تبادل الریوع والمساهمات السياسية غير القانونية. وكانت ممارسات شراء الأصوات قد أصبحت منتشرة وكان الغش في

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

إحصاء الأصوات أمراً شائعاً. لذلك فإن النظام المفتوح للحياة السياسية، رسمياً، لم يكن في واقع الأمر يضمن انفتاحاً وتنافساً في الشؤون السياسية.

9-2-4 النظام المقيد الأساسي / الناضج (1960 - 1987)

مطالبة الشعب بالديموقراطية ازدادت بمرور الزمن من العام 1960 حتى العام 1987. وكان اتساع التعليم قد أنتج قوى مضادة للديكتاتورية بين الطلاب والمفكرين. وكان النمو الصناعي والاقتصادي قد عمل على توسيع الطبقة الوسطى والطبقة العاملة كما تنامت قوة صوتهم ومؤسساتهم مع الوقت. أدت التظاهرات الطلابية اعتراضاً على الغش في الانتخابات التي أجريت في أبريل 1960 إلى استقالة سينغمان ري من منصب الرئاسة. كانت الانفتاحة الديمقراطية قصيرة الأجل، حيث إنه في ظل الطغمة العسكرية، بقيادة الجنرال بارك تشونغ - هي، قد أُطيح بحكومة تشانغ مايون (1960 - 1961) في شهر مايو من العام 1961. وعلى الرغم من أن القوى المؤيدة للديموقراطية كانت تزداد مع مرور الوقت، فإنها كانت ضعيفة إلى درجة لا ترقى معها إلى منافسة الجيش. لقد حكم كل من بارك تشونغ - هي وتشون دوو - هوان كوريا كرئيسين مدنيين رسميين معظم الوقت، ولكنهما كانا يملآن معظم مراكز قيادة الحزب الحاكم والبيروقراطية بهؤلاء الذين ينتسبون إلى الجيش. وأسس بارك وكالة الاستخبارات المركزية الكورية (KCIA) والحزب الجمهوري الديمقراطي لتعزيز وتقوية قاعدة سلطته قبل الدخول في انتخابات الرئاسة العام 1963. وقد جاءت العناصر التي مثلت جوهر القيادة وهيئة وكالة الاستخبارات المركزية وأيضاً الحزب الجمهوري الديمقراطي من الجيش. وكالة الاستخبارات المركزية الكورية التي كانت مشهورة باضهاد المنشقين المخالفين وبانتهاك حقوق الإنسان، كانت قد بدأت ككيان يتألف من ثلاثة آلاف ضابط مخلصين للحكم العسكري (كيم 1971، 111-12). وكانت القاعدة الأساسية للحزب الجمهوري الديمقراطي تتمثل في التنمية الاقتصادية ومقاومة الشيوعية. لم يكن لديها أي قاعدة طبقية، وكان ضباط الجيش الذين شكلوا قيادة الحزب الجمهوري الديمقراطي ينتمون إلى خلفيات اجتماعية متواضعة. وبمرور الوقت شكلوا تحالفاً مع الشايبولات. جرت هيكلية التحالف على نحو تراتبي - نظام قيادة أحادي مع

قاعدة عريضة من الموظفين، على غرار نموذج الكومنثانغ (KMT) في تايوان. وكان بارك مضطرا إلى أن يقوم بدور الراعي لضباط الجيش ليس فقط لاستغلال ولائهم للحاكم، ولكن أيضا لمنع أي تمردات من داخل الجيش ذاته. وكمجموعة واحدة أكثر قوة لديها إمكان ممارسة العنف كان الجيش يستأثر بمجموعة من التعيينات في مجلس الوزراء ومناصب حكومية على مستوى عال وكذلك في وكالة الاستخبارات المركزية الكورية والحزب الجمهوري الديمقراطي⁽³⁾.

خاض بارك انتخابات رئاسية شديدة التنافسية مرتين، مرة في العام 1963 والأخرى في العام 1971، على الرغم من أن الانتخابات الرئاسية للعام 1967 لم تتسم بتنافسية شديدة. لقد كان هناك تشكك في أن بارك لم يكن سيتمكن من الفوز بانتخابات العامين 1963 و1971 من دون شراء أصوات على نطاق واسع وممارسة التزوير في إحصاء الأصوات. كان مقتنعا، وبشكل واضح، بأن الديمقراطية كانت مكلفة للغاية وتدعو إلى تحمل المخاطر. لقد أعلن قانون الأحكام العرفية وقام بحل المجلس القومي، كما ألغى الدستور القائم في العام 1972. والدستور المسمى بـ «دستور يوشين» ألغى الانتخابات الرئاسية المباشرة والتي منحه وبشكل فعال منصب الرئاسة مدى الحياة، وكذلك أعطى دستور يوشين الرئيس سلطة ترشيح ثلث أعضاء البرلمان وهو الأمر الذي كان يضمن أغلبية مقاعد مطلقة للحزب الجمهوري الديمقراطي الحاكم. لقد أرسى بارك العديد من الإجراءات والتدابير الطارئة التي استُخدمت لقمع كل انتقاد لدستور يوشين ونظامه الديكتاتوري، حتى عندما كانت انتخابات الرئاسة وانتخابات البرلمان تجرى بشكل منتظم فإنها كانت بعيدة كل البعد عن الانفتاح والتنافسية. ونعمة مكافحة الشيوعية كانت تستخدم بشكل ملائم لقمع المحتجين. وقد أسىء استخدام قانون الأمن القومي مرارا وتكرارا لاضطهاد المنشقين وكانت الاستخبارات المركزية الكورية والشرطة تستخدمان لقمع الأنشطة المناهضة للحكومة. بالإضافة إلى ذلك كانت عمليات شراء الأصوات والتزوير في الإحصاء تحد من نطاق التنافس الحقيقي في الانتخابات. ومن الملاحظ أيضا أن الحالة الطلابية المناهضة للديكتاتورية استمرت كذلك في النمو رغما عن القمع الصارم وفاز الحزب الديمقراطي الجديد - المعارض الرئيسي - بأغلبية الأصوات العام

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

1978 في الانتخابات البرلمانية العامة على الرغم من أن حزب بارك الجمهوري الديمقراطي احتفظ بأغلبية كبيرة في البرلمان بسبب ما حصل عليه من امتيازات من النظام الانتخابي⁽⁴⁾.

وبعد أن دبر مدير الاستخبارات الكورية كيم جاي - كيو اغتيال بارك، العام 1979 كانت هناك فترة وجيزة من الانفتاح الديمقراطي غير أن الطغمة العسكرية الحاكمة يقودها الجنرال تشون دوو - هوان سيطرت على السلطة من خلال انقلاب، على مرحلتين، وبالقمع الدموي لانتفاضة كوان جو. وبعد فترة وجيزة من الحكم العسكري المباشر أصبح تشون رئيسا مدنيا من خلال انتخاب مباشر لم يكن هناك من ينافسه فيه. لم يكن احتواء الحركة الطلابية المتزايدة بشكل مستمر أمرا سهلا وكذلك الحركة العمالية، وعلى وجه الخصوص، مع تحول المجموعات الطلابية والعمالية، وبشكل متزايد إلى الراديكالية النضالية. الحركات الطلابية والعمالية كان يقودها دوما المعسكر القومي الراديكالي المتشدد الذي كان دوما مناهضا للأمريكيين ومواليا لكوريا الشمالية، ومعسكر آخر أكد على الكفاح الطبقي وكان يؤمن بالثورة الشيوعية. وفي الوقت الذي استخدمت فيه الحركات الطلابية تكتيكات سلمية بشكل كبير قبل انتفاضة كوان جو استفادوا بشكل متزايد من التكتيكات العنيفة مثل استخدام المولوتوف. وعندما خرج مئات الآلاف من المواطنين - وكان من بينهم الطلاب والعمال الكادحون والطبقة الوسطى الجديدة إلى الشارع في سيول، وفي جميع أرجاء البلاد العام 1987 كان على الرئيس تشون أن يستسلم لمطالبتهم بالديموقراطية وتضمن ذلك انتخابات رئاسية مباشرة. وقد فكر الرئيس تشون في استخدام القوة العسكرية لقمع المظاهرات والاحتجاجات، ولكنه وبشكل واضح لم يكن يستطيع أن يخاطر بارتكاب مذبحة أخرى كتلك التي وقعت أثناء القمع العنيف لانتفاضة كوان جو عام 1980 كما أن الولايات المتحدة الأمريكية حثت تشون على الامتناع عن استخدام القوة العسكرية ويحتمل أن هذا كان ناتجا عن مشاعر الكراهية المتزايدة ضد الأمريكيين بين الكوريين وبسبب الدعم الأمريكي للقمع العسكري في كوان جو.

وعلى الرغم من أنني قمت بوصف تلك الحقبة (1960 - 1987) بأنها رحلة طويلة في اتجاه الديموقراطية فإن هذه الفترة تُعرف وبشكل أفضل على أساس كونها

فترة الانطلاق الاقتصادي أو التصنيع بهدف التصدير. وقد كانت كوريا أفقر من معظم الدول في أمريكا اللاتينية ومن بعض الدول في أفريقيا عندما بدأت في النمو الذي يوجهه التصدير في حقبة الستينيات، كانت أكثر فقرا من المكسيك والأرجنتين وكانت أفقر، إلى حد ما، من الفلبين والسنغال، ولكنها اليوم أكثر ثراء من أي من هذه الدول (الجدول 9 - 2).

الجدول (9 - 2): نمو معدل حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي، 1960 - 2003
لبعض الدول المختارة.

معدل النمو السنوي	معدل الحصة الفعلية للفرد من جملة الناتج القومي - (بسر الدولار في العام 2000)			
	2003	1987	1960	
2003 - 1960 (%)				
6.05	17,597	7,374	1,458	كوريا الجنوبية
6.34	19,885	9,396	1,444	تايوان
1.38	3,575	2,965	2,039	الفلبين
1.48	1,452	922	838	موزمبيق
0.43-	1,407	1,474	1,776	السنغال
1.84	7,938	6,595	3,719	المكسيك
0.75	10,170	9,624	7,838	الأرجنتين

المصدر: (Heston, Summers, and Aten (2006)..

تمتعت كوريا بنمو اقتصادي مستدام بمعدل نمو سنوي يبلغ متوسطه 6 في المائة منذ العام 1960. وبالحقيقة فهي لم تعرف نموا سلبيا باستثناء ثلاثة أعوام أثناء تلك المدة الطويلة: معدل النمو السلبى الطفيف (- 0.7 في المائة) العام 1962 بعد الانقلاب العسكري في العام 1961 الذي كان يقوده الجنرال بارك تشون - هي، ونمو - 8.5 في المائة في العام 1980 في ذروة الاضطرابات السياسية بعد اغتيال الرئيس

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

بارك ومع الصدمة النفسية الثانية ونمو - 9.0 في المائة العام 1998 الذي صاحب الأزمة المالية⁽⁵⁾.

تغيير إستراتيجية الحكومة الكورية من تعزيز إستراتيجية إحلال الواردات إلى التشجيع ودعم الصناعات التصديرية أسهمت في تقوية الصادرات وزيادة الإنتاجية. وللتأكد من ذلك فإن النظام الاقتصادي لم يكن قريبا بأي درجة من العمل على مبدأ النظام المفتوح والتنافسي سواء كان داخليا أو خارجيا. وعلى المستوى الخارجي لم يكن هناك تشجيع على الاستيراد، وكان يتم تنظيم ذلك بشكل صارم بتعرفة عالية وبعوائق لا ترتبط بالتعريفات الجمركية. الاستثمار الأجنبي المباشر كان مقيدا بشكل صارم على الرغم من أن القروض الأجنبية كان هناك من يسعى وراءها بحماسة. وعلى المستوى الداخلي كانت الحكومة تملك وتسيطر على المصارف التجارية وكانت توزع الائتمانات بأسعار مخفضة للشركات الموالية، وكذلك الصناعات ولكافة الأداء التصديري، ولكن هذا أيضا كان مقابل هبات ومنح سياسية.

إيجاد وتوزيع عوائد ريعية كان أمرا شائعا ليس فقط في ظل نظام سينغمان ري، ولكن أيضا في ظل نظام حكم بارك تشونغ هي، وتشون دوو - هوان. وقد كان القضاء على الفساد أحد المطالب الرئيسية للثورة الطلابية في شهر أبريل من العام 1960، فأعلن بارك في البداية مقاومته للفساد كأولوية قصوى كما فعل تشون العام 1980 لتبرير توليه زمام الأمور عسكريا. وبشكل مباشر بعد انقلاب 16 مايو 1961 ألقى المجلس العسكري القبض على تكتلات الشيبول بتهم تكديس الثروة بشكل غير مشروع، ولكن التحقيقات انتهت إلى تفاوض على شروط سياسية واقتصادية بين الجيش ومالكي الشيبولات. المجلس العسكري لم يقلل فقط الغرامات فيما يخص تكديس الثروات بشكل غير مشروع، ولكنه قدم أيضا دعما ماليا لأصحاب الصناعات الذين تعهدوا بالاستثمار في مشروعات صناعية بعينها وتعهدوا بتقديم أموال سياسية (كيم وايم 2001). العقاب المهم تمثل في مصادرة حصص الأسهم في المصارف التجارية والتي بدورها كانت تمثل تأميما للمصارف التي كانت قد تمت خصصتها في أواخر الخمسينيات (ليم 2003 - 44).

أظهرت هذه الأحداث أن المجلس العسكري بقيادة بارك تشونغ - هي كان يتطلع إلى سد «نقص الشرعية» التي ترتبت على الإطاحة بحكومة ديمقراطية

شرعية، بإظهار الرغبة في مكافحة الفساد من جانب، ومن جانب آخر بعمل شراكة مع رجال الأعمال لدفع عملية التصنيع والنمو الاقتصادي. وبعد الثورة الطلابية في العام 1960 أعلنت حكومة تشانغ مايون التي لم تدم طويلا سياسة «الاقتصاد أولا»، وكانت تعد لإطلاق خطة تنمية اقتصادية (لي 1968). أدرك بارك أن الحكم العسكري المعزز لم يكن ممكنا من دون أداء اقتصادي جيد، وأنه كان في حاجة إلى رجال الأعمال كحليف له على طريق التنمية الاقتصادية، وأيضا كمصدر للتمويل السياسي. ونظرا إلى أنه لم يكن يريد شريكا مكافئا له من رجال الأعمال فإنه احتفظ بالسيطرة على المؤسسات المصرفية التي كانت ستمكّنه من توجيه الشيبولات للاستثمار في القطاعات والصناعات الموافقة للمخططات التي تحددها الدولة. وبناء عليه فإن نظام مبادلة العوائد بين الحكومة والمصارف الشيبولات قد تشكل في بدايات حكم بارك، واستمر حتى الأزمة الاقتصادية الشرق آسيوية التي ضربت الاقتصاد الكوري بشدة في العام 1997. وفي ظل حكم كل من بارك تشونغ - هي وتشون دوو - هوان، كانت الأشكال الأكثر أهمية من الريوع هي إنشاء أو توفير القروض الأجنبية والمحلية بعائد فائدة منخفض. كانت الحكومة تحايي الشيبولات والمصدرين في توزيع الريوع مقابل مساهماتهم السياسية، وغالبا ما كانت تحمي احتكارهم من خلال تقييد دخول شركات أخرى في صناعات بعينها. أثناء الأداء التصديري في حقبة الستينيات زودت الحكومة بمعيار موضوعي نسبيا لتوزيع الائتمان بأسعار مخفضة في حين أنه أثناء السعي نحو التصنيع الثقيل والصناعات الكيماوية في حقبة السبعينيات لم يكن دعم الحكومة يعتمد بشكل كبير على الصناعة أكثر منه على الأداء التصديري. ونظرا إلى أن الشيبولات كانت وبشكل أولي من المصدرين والرائدين في مجال الحواسيب HCI فإن الشيبولات توسعت بشكل سريع في ظل نظام حكم بارك، وبدأت في الظهور مشكلة النمو الضخم الذي يضع المنظمات التجارية خارج قدرة الدولة على السيطرة.

ووفقا للقاعدة المعمول بها آنذاك، فإن الشركة التي تحصل على موافقة الحكومة من أجل مشروع صناعي سوف يتم تمويلها بمعدل الخمس من المساهمين وأربعة الأخماس من قروض أجنبية ومحلية. كما أنها كانت تحصل أيضا على أنواع أخرى من الدعم مثل الإعفاء من الضرائب. وإذا أصبح المشروع ناجحا فإن الشركة تبدأ

الانتقال من نظام مفيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

خطا جديدا من العمل بالأرباح. ومرة أخرى فإن الشركة لن تضع الكثير من الأسهم، ولكنها سوف تعتمد وبشكل كبير على الدين الخارجي. واتساع هذه العملية يؤدي إلى وجود مجموعة من المؤسسات أو الشيبول (جونز وساكونج 1980، 273 - 4).

وكانت هناك اختلافات جوهرية في أهمية المحسوبة والسعي إلى العوائد الربعية وبين بديل الاستيراد وإستراتيجيات الصناعة من أجل التصدير. وفي ظل سياسة إحلال الواردات فإن حماية الحكومة والمنح والهيأت كانت حاسمة من أجل ربحية المشاريع التجارية. وفي ظل سياسة التوجه للتصدير فإن الشركات كان يجب أن تتنافس في أسواق أجنبية. وعلى الرغم من أن هناك أشكالا مختلفة من المحاباة والمنح والدعم قد ساعد المؤسسات والشركات على التنافس في الأسواق الأجنبية فإن الإنتاجية والتنافس تزايدت أهميتهما. وكذلك فإن حرية الحكومة كانت مقيدة نظرا إلى أنه تعين عليها أن تقوم بمكافأة الأداء التصديري وليس فقط الولاء السياسي والمساهمات. وبناء عليه فإن السعي نحو الربوع والفساد كانا محصورين داخل حدود معينة ومارست البيروقراطية حريتها بالالتزام بمعايير غير شخصية يفوق الميل إلى المعايير الشخصية أو الزبائنية (مو - وينغاست).

ومع تنامي حجم وقوة الشيبولات بدأت حكومة تشون دوو - هوان (1980 - 1987) في اتخاذ إجراءات وتدابير في اتجاه التحرر الاقتصادي التدريجي. وبدأت الحكومة في تحرير الواردات تدريجيا بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها بدأت أيضا في تحرير الأسواق المالية من خلال تقليل ضوابط وقيود المؤسسات المالية غير المصرفية، وكان العديد منها تتم السيطرة عليه على المدى الطويل من خلال مجموعات الشيبولات. بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الإجراءات والتدابير، مثل تشريع قانون تنظيم الاحتكار والتجارة الحرة، أدرجت لموازنة قوى الشيبولات في السوق. غير أن هذه الإجراءات والتدابير لم يتم تنفيذها بقوة. والحدير بالاهتمام أن الشيبولات قد ازدادت وتمت بشكل أكبر وازداد التركيز في يدها كنتيجة لإجراءات التحرير. وزادت مبيعات الشيبولات العشرة الكبرى كنسبة مئوية من جملة الناتج القومي من 1.15 في المائة عام 1974 لتصل إلى 8.32 في المائة العام 1979 ووصلت إلى 4.67 في المائة عام 84 (امسدين 1989: 116، 134 - 7). وبناء عليه فإن الاقتصاد الكوري كان يشهد انفتاحا متزايدا في بعض الجوانب، ولكن

التركيز المتزايد للشيبولات والتواطؤ بين النخبة السياسية ونخبة رجال الأعمال عملاً على تقييد النظام والتنافسية، من ناحية أخرى.

وأثناء هذه الفترة لم يكن الكل يتمتع بحماية حق الملكية بشكل مساوٍ. وعلى سبيل المثال، فالرئيس بارك أصدر مرسوم طوارئ من أجل الاستقرار الاقتصادي والنمو، ومن أجل إغاثة الشيبولات التي تضخمت لدرجة وضعها خارج سيطرة الدولة، العام 1971. الأمر الذي حول قروض أسواق المال إلى قروض مصرفية تُسدّد على مدار فترة خمس سنوات بمعدلات فائدة أقل ومع فترة سماح تبلغ ثلاثة أعوام تُجمّد في أثنائها القروض السوقية. من إجمالي 896.209 أشخاص سُجلوا كدائنين كان هناك 70 في المائة من صغار المقرضين لديهم في السوق أصول تقل عن مليون دولار، بلغت أرباح الواحد منهم 2890 دولاراً (وو 1991: 109 - 115، كيم وايم 2001). ومن هذا المنطلق تجاهلت الدولة وتعدت على حقوق ملكية عدد كبير من صغار الدائنين لإنقاذ الشيبولات التي لم تكن تعامل كلها على قدم المساواة.

استخدم الرئيس تشون الترشيد التصنيعي لمعاقبة الشيبولات غير المتعاونة ولمحاباة تلك الداعمة له والمتصلة به. مجموعة كوك جي، والتي كانت سابع أكبر شيبول، تم حلها ومجموعة الشركات الثلاث والعشرين التابعة لكوك جي تم منحها إلى شيبولات تتميز بأداء ضعيف قدمت إلى تشون رشا كبيرة أو كانت لديها علاقات أسرية معه. مالك مجموعة كوك جي - يانغ يونغ - مو كان معروفاً بأنه رفض أن يدفع رشا كبيرة. لذلك فإن حقوق ملكية الشركات خارج الائتلاف الفائز، وبشكل خاص مالكو الشركات الذين دفعوا رشا قليلة أو كانت لديهم علاقات مع المعارضة كانوا هم الأكثر عرضة للمخاطر (شوبف 2004).

2-5 النظام المقيد الناضج مع ظروف الاستعداد للانتقال (1987 - 1997)

الإصلاح الزراعي والتصنيع الذي يوجهه التصدير لم يسهما فقط في فتح النظام على أنشطة اقتصادية، ولكنهما أيضاً خلقا ضغوطاً متزايدة من أجل الانفتاح السياسي عبر انتشار التعليم واتساع الطبقة الوسطى مع مرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك انحصر التهديد الأمني مع تفوق كوريا الجنوبية على كوريا الشمالية فيما يخص القوة الاقتصادية والعسكرية (ويتضمن ذلك المساعدات والدعم

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

العسكري الأمريكي) والأمن لم يكن بالإمكان إعادة استخدامه لتبرير وجود نظام ديكتاتوري مستبد، بالإضافة إلى انحسار وتراجع النظرة المقاومة للشيوعية التي كانت تستخدم لقمع الحركات المنشقة. وعلى الرغم من أن أول تحول ديمقراطي العام 1960 كان قد تبعه انقلاب بارك العام 1961 والانفتاح الديمقراطي الثاني العام 1979 كان قد قُمع من قبل الطغمة العسكرية بقيادة تشون العام 1980 فإن الانفتاح الديمقراطي، العام 1987، كان أكثر حسماً ولم يشهد انتكاسة إلى الحكم الاستبدادي⁽⁶⁾.

وبعد التحول الديمقراطي العام 1987 استمتع الكوريون بنظام منفتح بشكل متزايد على الفرص السياسية. لقد استوفت كوريا الشروط التمهيدية التي يمكن أن تؤدي إلى تحول إلى نظام مفتوح. حدثت تطورات مهمة فيما يخص السيطرة المدنية على الجيش وكبح جماح عنف الدولة، وازدهار جميع أشكال المنظمات وتحسين سيادة القانون. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك محاولات تسعى إلى زيادة الانفتاح الاقتصادي من خلال المزيد من تحرير الأسواق وكبح جماح قوة الشيبولات في السوق. لكن تلك الجهود لم تكن ناجحة بشكل كبير.

ولنتذكر أن نظام حكم ري كان قد حقق إنجازاً مهماً فيما يخص احتكار الدولة للعنف. كما ساعدت الحرب الكورية على القضاء على المجموعات اليسارية المسلحة مثل فصائل حرب العصابات، كما أسهم الإصلاح الزراعي في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال التخلص من مخاطر المنافسة والدعم المحتمل للشيوعية في أوساط أغلبية السكان الفلاحين. لذلك لم تكن هناك مجموعات قوية لها قدرات على ممارسة العنف باستثناء الجيش والشرطة في نهاية الحرب. ومع ذلك فإن الانقلابات العسكرية 1961 و1980 أظهرت أن سيطرة الجيش من خلال حكومة مركزية كانت مهتزة ومتداعية. وأثناء فترات رئاستي بارك وتشون كان هناك عدد كبير من ضباط الجيش يُعيّنون وزراء وأعضاء في البرلمان.

وقد أمّن التحول الديمقراطي في العام 1987 الفرصة لإرساء دعائم السيطرة المدنية على الجيش. ومارس الجيش ضبط النفس أثناء ذلك التحول. قام الرئيس كيم يونغ - سام (1993 - 98) بالتخلص من مجموعة من ضباط الجيش الذين لهم تطلعات سياسية. وقد حوكم الرئيسان السابقان تشون دوو - وان، و روه تاي - وو

، وديننا بالخيانة والفساد. الأمر الذي أعطى رسالة قوية للجيش بأنه حتى قيادات الانقلابات الناجحة يمكن أن يعاقبوا في النهاية. وعندما قام الكوريون بانتخاب كيم داي - يونغ، الذي بقي فترة طويلة أحد قيادات المعارضة والذي اعتاد أن تتهمه النظم الاستبدادية بكونه مواليا للشيوعية أو مواليا لكوريا الشمالية، كرئيس العام 1987، فلم يتدخل الجيش. وأثبت هذا إرساء السلطة المدنية على الجيش. لم تكن هناك محاولة انقلاب واحدة على مدار عقدين من الزمن منذ التحول الديمقراطي. والديموقراطية أيضا قدمت نوعا من السيطرة على عنف الدولة كالتعذيب وحالات الوفاة غير الواضحة الأسباب والقمع العنيف للاحتجاجات. وبشكل مواز فإن الحركات الاشتراكية النضالية تضاءلت مع مرور الوقت، وإن لم تختف نهائيا. وسيادة القانون تحسنت أيضا. وبشكل خاص، لعبت المحكمة الدستورية دورا مهما في حماية حقوق الإنسان وحقوق الملكية. مختلف أشكال المؤسسات والمنظمات ازدهرت. وفي ظل النظم الاستبدادية ليس فقط المؤسسات السياسية والاتحادات العمالية، ولكن أيضا جمعيات أو تحالفات رجال الأعمال والاتحادات المهنية كانت السيطرة تُحَكَم عليها من خلال الحكومة. ولكن بعد التحول الديمقراطي العام 1987 أعيد تشكيل العديد من مؤسسات المجتمع المدني في مختلف المجالات وأصبحت تعمل بشكل حر. والعديد من الاتحادات الصناعية والنقابات والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت حاليا نشطة كانت قد تشكلت أثناء الأعوام الثلاثة الأولى من الديمقراطية (مو - وينغاست، 153 - 4).

الزيادة المتسارعة في الانفتاح السياسي جاءت بمطالب بمزيد من الانفتاح الاقتصادي. فمن ناحية، طالب رجال الأعمال بالتححرر من القيود والضوابط. وبشكل خاص سعت الشيبولات لإضعاف أو التخلص من القيود والضوابط المفروضة عليها مثل ضبط قواعد الائتمان والقيود المفروضة على جملة استثمارات الأسهم اعتمادا على قانون الاحتكار وقانون التجارة الحرة. ومن ناحية أخرى، كان هناك قلق متزايد بخصوص التركيز الاقتصادي في أيدي الشيبولات والتواطؤ بين النخبة السياسية والشيبولات.

وعندما اختار بارك تشونغ - هي أن يحالف ويحايي الشيبولات كوسيلة للوصول إلى صناعة تفضيلية كانت الشيبولات في ذلك الوقت ضعيفة. وكانت الحكومة قوية

الانتقال من نظام مفيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

بما فيه الكفاية لتوجيه قراراتها الاستثمارية مثل التوجه نحو الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية في حقبة السبعينيات التي تجلت بوضوح. وعلى الرغم من أن نظام حكم بارك تشون اعتمد وبشكل متزايد على المساهمات السياسية غير الرسمية من الشيبولات فإن الدولة بقيت لديها القدرة على الحفاظ على قوة العلاقة مع الأعمال التجارية. وبعد التحول الديمقراطي كان اعتماد السياسيين على تمويل الحملات قد عمل على زيادة النفوذ السياسي للشيبولات وفي ذلك الوقت تضاءل نفوذ نظام الحكومة على رجال الأعمال. بقي الحزب الحاكم محتفظا بعلاقات مع الشيبولات، أما المعارضة فغالبا ما كانت منقسمة وتنقصها مصادر مستقلة للتمويل السياسي. الأحزاب السياسية كانت لا تزال ضعيفة فيما يخص تقديم عوامل جذب برامجية واضحة كما ارتكز التنافس السياسي على عوامل الجذب الشخصية والانشاقات الإقليمية التي تشكلت بسبب النمو المناطقي غير المتوازن في أثناء الحقبة الاستبدادية. بالإضافة إلى ذلك فإن نمو الاقتصاد الكوري من حيث الحجم والتكنولوجيا جعل من الصعب بالنسبة إليه وبشكل متزايد على الحكومة أن تمارس السيطرة على القطاع الخاص.

وفي حين أن الشيبولات تضخمت أثناء الحقبة الاستبدادية واستمرت في الاتساع من حيث نفوذها الاقتصادي والسياسي بعد عملية التحول الديمقراطي، فالمنظمات الاجتماعية والمدنية التي كان يمكن أن تُحدث نوعا من التوازن مع نفوذ الشيبولات لم تكن قوية بما فيه الكفاية بسبب النمو المتباطئ للمجتمع المدني في ظل الأنظمة الاستبدادية (مو - واينغاست). وعدم توازن القوى أدى إلى سياسة اقتصادية كانت أكثر استجابة لمطالب الشيبولات على حساب المطالب الشعبية بإصلاح الشيبولات. وكانت الحكومة غير قادرة على احتواء الخطر الأخلاقي لهذه التكتلات وتحركها باتجاه الاستدانة المفرطة، (TBTF) الأمر الذي أدى إلى استثمار مفرط واقتراض مبالغ به وتضمن ذلك ديناً أجنبياً زائداً قصير الأجل. شجعت حكومة كيم يونغ - سام (1993 - 98) برصيدها في رأس المال السوقي على التحرر والتخلص من قيود المؤسسات المالية غير المصرفية (NBSIF) وشجعت تكتلات الشركات على تمويل استثمارها الطموح من خلال المؤسسات المالية غير المصرفية التابعة له ومن خلال أسواق رأس المال الدولية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الكوري كان ينمو

بشكل مستمر بعد عملية التحول الديمقراطي فإنه أصبح معرضا للأزمة الاقتصادية الشرق آسيوية في العام 1997 بعد سلسلة من حالات إفلاس الشيبولات التي أثقلتها الاستدانة المفرطة.

9-2-6 التحول نحو النظام المفتوح (1997 - حتى الوقت الحاضر)

الأزمة المالية للعام 1997 كانت اختبارا لاحتمال أن تترد كوريا إلى النظام المقيد أو أن تقوم بعملية تحول فعلية للنظام المفتوح. وربما جعلت الأزمة الاقتصادية الكوريين يلغون باللوم على المؤسسات السياسية الديمقراطية وعلى عمليات صنع السياسة لنقص كفاءتها، وأيقظت الحنين إلى الحكم الاستبدادي. لاحظ أن العديد من الدول في أمريكا اللاتينية على مدار القرن ونصف القرن الماضي تحركت بشكل أكثر قربا نحو الشروط التمهيدية ولكنها انتقلت بعيدا عندما تسببت الأزمات بعودة الجيش إلى السياسة أو تهديد سيادة القانون (NWW).

ومن هذه الناحية، كان انتخاب كيم داي - يونغ العام 1998 لمنصب الرئاسة في سباق تنافسي شديد في ذروة الأزمة المالية حدثا يتميز بالأهمية. لقد كان كيم قائدا معارضا لمدة طويلة. وبعد عشر سنوات قام الكوريون بعمل تغيير آخر في الحكومة من خلال انتخاب المرشح المحافظ لي مايونغ - باك رئيسا. هذان التغييران في الحكومة من التيار المحافظ إلى التيار الليبرالي (1998) ومن التيار الليبرالي إلى التيار المحافظ (2008)، حقا ما يسمى بـ «اختبار الطرفين» لتقوية الديمقراطية. وكما لاحظنا من قبل فإن الجيش مارس ضبط النفس في كلا الانتخابين.

الرئيس كيم داي يونغ اتبع «التنمية المتوازية للديموقراطية واقتصاد السوق» وأعلن نهاية تواطؤ الحكومة ورجال الأعمال أو رأسمالية المحاسيب، وأطلق ما يسمى بـ «تجاوز صندوق النقد الدولي IMF-plus»، وهو برنامج إصلاح شامل يتجاوز الإصلاحات التي طالب بها صندوق النقد الدولي (يو 2009). تم تنفيذ التحرر الخارجي، وتضمن ذلك الانفتاح الكامل لأسواق المال وبيع المؤسسات المتعسرة ماليا لمستثمرين أجانب ورفع قيود الصرف الأجنبي والتحرر الراديكالي من الاستثمار الداخلي. ونفذت الإصلاحات الهيكلية في القطاعات المالية والمؤسسية والعمالية والقطاع العام. إصلاحات الشيبولات كانت تسعى إلى تعزيز الشفافية والمحاسبة

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

في الحوكمة المؤسسية والممارسات المحاسبية. الإصلاح المالي عمل على تقوية الأمن المالي الخالص وعزز من الوظائف الإشرافية المالية. وكذلك عملت الحكومة وبشكل سريع على ضبط شبكة الأمن الاجتماعي مثل تأمين البطالة والتأمين الصحي ونظام المعاشات التقاعدية القومي والمساعدة العامة للفقراء.

زادت تلك الإصلاحات من الانفتاح والتنافسية في الاقتصاد. ومن المحتمل أن الوقت كان مبكرا جدا لنعرف مقدار التحسن الذي تم في عملية انفتاح الاقتصاد. فمن جانب كان هناك تحسن في الحوكمة المؤسسية وحماية أسهم الأقليات الأسواق المالية أعيدت هيكلتها بالكامل. ومن جانب آخر العديد من الإجراءات والتدابير الإصلاحية قاومتها تكتلات الشركات القوية والحكومة المحافظة الجديدة وهي حكومة لي مايونغ - باك كانت قد أضعفت القيود المفروضة على الشبيلات.

وعلى رغم ذلك، فإن الإصلاحات الاقتصادية الكاسحة التي قامت بها حكومة كيم داي يونغ رسخت البنية المؤسسية الأساسية للنظام المؤسسي القائم على السوق. والآن هناك العديد من الفاعلين الاقتصاديين الجدد كالمصارف والمستثمرين الأجانب والمستثمرين المؤسسيين الذين يتصرفون بشكل مستقل عن الحكومة وعن الشبيلات. بهذا المعنى فإن درجة الانفتاح الاقتصادي قد تحسنت وبشكل كبير بعد الأزمة (مو - وينغاست 218 - 9).

وقد زادت حكومة كيم داي- يونغ وحكومة روه موه - يون التي تلتها (2003 - 2008) من الانفتاح والتنافسية في كيان الدولة أيضا. وزادت الإصلاحات في قوانين الانتخاب وقوانين التمويل السياسي من الشفافية وأيضاً من التنافس الحر والعاذل. والتنافس بين الأحزاب لترشيح مرشحين لمنصب انتخابية مهمة أصبح يضم مشاركات أكبر وأصبحت هناك شفافية حيث الأحزاب الكبيرة قامت بإدخال عمليات جديدة مشابهة للانتخابات الأولية. وتراجعت، بشكل ملموس، معدلات إساءة استخدام الوكالات القوية مثل الادعاء العام والشرطة والعوائد ووكالات الاستعلامات لأغراض سياسية، وخاصة في ظل حكومة روه. وحكم القانون قد تحسن بشكل أكبر بتأسيس مفوضية حقوق الإنسان. وهناك الكثير من الجهود التي بُذلت لمقاومة الفساد والقضاء عليه وتضمن ذلك تأسيس المفوضية الكورية المستقلة لمكافحة الفساد وتعيين مدعين خاصين في العديد من القضايا التي تضمنت مسؤولين على مستوى

رفيع وإجراء تحقيقات شاملة في تمويل الحملات الانتخابية الرئاسية. منظمات المجتمع المدني مارست نفوذًا جوهريًا لمحاسبة الحكومة والسياسيين وتكتلات الشركات من خلال حملة انتخابية سلبية ضد السياسيين الفاسدين ودعمًا لنشاط المساهمين وأصحاب المصالح من الأقليات.

وبعد عشرة أعوام من الحكم الليبرالي انتقد الكوريون الرئيس الموالي لرجال الأعمال لي مايونغ - باك. ويشير تداول السلطة بين الحزب الديمقراطي المتحرر الليبرالي والحزب القومي الكبير GNP والتنافس الانتخابي، وبشكل متزايد حول قضايا سياسية، إلى تطور نظام الحزب السياسي في كوريا⁽⁷⁾.

وهناك أيضًا أحزاب قليلة صغيرة، منها حزب العمال الديمقراطي، تطورت على نحو جعلها تمثل طيفًا أيديولوجيًا أكثر تنوعًا. وعلى الرغم من أن السياسات الإقليمية لا تزال تسيطر على المشهد الانتخابي الكوري إلا أن التنافس البرامجي حول قضايا السياسة الاجتماعية وسياسات كوريا الشمالية أصبحت تؤثر وبشكل متزايد في الخيارات الانتخابية. وهناك مخاوف من أن حكومة لي مايونغ - باك (2008 - 13) قد تراجع عن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي أنجزتها الحكومات السابقة. وهناك دلالات على أن حكم القانون يشهد في الآونة الأخيرة ضعفًا كبيرًا حيث الشروط المكفولة قانونًا للمناصب العامة التي تم التعيين فيها في ظل الحكومات السابقة لم يتم احترامها. ولا يزال التدخل التعسفي من جانب الحكومة في السوق، قائمًا، كما هي الحال في محاولة السيطرة على الأسعار على السلع الضرورية. وقد أعربت مجموعات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية، عن مخاوفها من قمع حرية الصحافة وحرية التعبير بشكل أكثر عمومية في ظل الحكومة الجديدة. وعلى رغم ذلك فإنه من غير المحتمل، إلى حد بعيد، أن تعود كوريا إلى الحقبة الاستبدادية مرة أخرى. نظرًا إلى أن النظام السياسي أصبح تنافسيًا والمجتمع المدني أصبح أكثر قوة.

3-9 تأملات في إطار النظام المقيد - النظام المفتوح والحالة الكورية

بعد مراجعة التاريخ ما بعد الاستعماري لكوريا الجنوبية من منظور إطار النظام المقيد - النظام المفتوح سيناقش هذا القسم بعض القضايا الأساسية الخاصة بإطار العمل فيما يتعلق بالحالة الكورية.

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

9-3-1 النظام المفتوح والتنمية الاقتصادية

إحدى الحقائق التي تسبب الحيرة بشأن التنمية الاقتصادية الكورية تتمثل في الطفرة الاقتصادية المعجزة والنمو المعزز الذي تحقق في ظل الأنظمة المستبدة لبارك تشونغ - هي (1961- 1979) وتشون دوو - هوان (1980 - 1987). حيث إن النظم الاستبدادية لم تعمل فقط على كبت الحقوق السياسية للمواطنين ولكنها تدخلت وبشكل سافر في المجال الاقتصادي. و فقط بعد أن حققت كوريا نموًا سياسيًا ديمقراطيًا جاء التحرر الاقتصادي. هل توحى الحالة الكورية بأن النمو الاقتصادي يأتي أولاً، وبأن التحول إلى النظام المفتوح جاء بعده؟

ينبغي ملاحظة أن النمو الاقتصادي لكوريا كان أمراً ممكناً بسبب مجموعة من التغيرات في بنية التحالف السائد. كما أن التواطؤ بين النخبة وبين الاحتلال الياباني عمل على إضعاف نفوذها في المجتمع الأكبر والكيان السياسي الأعم. والإصلاح الزراعي الذي كان يمكن تحييده بشكل فعال من خلال النخبة المتملكة كان فعالاً وعمل على تفكيك فئة ملاك الأراضي التي تتمتع بالامتيازات، محققاً بذلك توزيعاً عادلاً بشكل غير اعتيادي لكل من الدخل والثروة. وهذا بدوره أسهم في التوسع السريع في مجال التعليم. لقد شكل هذا ظروفًا مواتية لتأسيس دولة نامية مستقلة. والإصلاح في ملكية الأراضي لم يكن تعبيراً عن النظام المفتوح ولكنه كان بمنزلة رد فعل من خلال كيان سياسي ذي نظام مقيد تجاه التهديد الخارجي. كما أن التصدير الذي كان موجهًا بعملية التصنيع عمل على الحد من دور المحسوبة والفساد نظرًا إلى أن الشركات والمؤسسات كانت مضطرة للتنافس في أسواق عالمية. وتوزيع المزايا أو المنح الحكومية كان يعتمد وبشكل كبير على معايير موضوعية مثل الأداء التصديري.

ومن الملاحظ أن الأزمة المالية للعام 1997 نتجت عن ضعف وتآكل النظام المفتوح في الاقتصاد. لقد ازداد النمو الهائل للشيبولات، لدرجة جعلها خارج السيطرة القانونية في أثناء الحقبة الاستبدادية كما أنه عمل على زيادة نفوذها السياسي بعد عملية التحول الديمقراطي بعد عام 1987. والأزمة المالية وفرت فرصة لإصلاحات اقتصادية كاسحة. عمليات الإصلاح الاقتصادي الشاملة التي قام بها كيم داي - يونغ وحكومته زادت من الانفتاح في الاقتصاد واستمر الاقتصاد الكوري في النمو بعد عام

من النمو السلبي عام 1998. كما ينبغي أيضا ملاحظة أن عملية التحول الديمقراطي لم تكن لتضر بالاقتصاد. صحيح أن كوريا حققت نموًا اقتصاديًا ملحوظًا في ظل نظم حكم استبدادية وبمعدل نمو سنوي يبلغ متوسطه 6.3 بالمائة في أثناء الحقبة من 1972 - 1986. لكن الأداء الاقتصادي الكوري لم يضعف بعد عملية التحول الديمقراطي وبقي معدل نموه السنوي عند متوسط يبلغ 5.9 بالمائة في أثناء الحقبة من 1987 - 2004 (Heston, Summers, and Aten 2006, Table 6.2).

9-3-2 نظرية التوازن المزدوج

يقترح (نورث، وواليس، ووينغاست) نظرية التوازن المزدوج التي تقول بأن كلا من النظامين الاقتصادي والسياسي يميل، إما إلى النظام المفتوح، وإما إلى النظام المقيد. ويتضمن هذا أن التغيرات الجوهرية المعززة سواء كانت في النظام الاقتصادي أو السياسي لا يمكن أن تحدث من دون تغيرات جوهرية في الآخر.

كما أنهم يؤكدون أيضا على أن المؤسسات الرسمية تعمل بشكل مختلف تماما اعتمادا على النظام الاجتماعي الذي نشأت فيه. وعندما تكون البنيات المؤسسية الخاصة بالنظام المفتوح متصلة في النظام المقيد فإن المنطق الخاص بالنظام المقيد يجعلها تميل إلى غرض خلق تعزيز التحالف السائد الموجود. هذا الادعاء يمكن تفسيره بشكل يجعله يتضمن أن المؤسسات الرسمية للديموقراطية لن تعمل بشكل جيد في ظل اقتصاد ذي نظام مقيد وأن المؤسسات الرسمية لاقتصاد السوق سوف تعمل بشكل مختلف في ظل نظام مقيد من الناحية السياسية.

إن نظرية التوازن المزدوج تطرح رؤى متعمقة في فهمنا للتطورات الاقتصادية والسياسية في كوريا. والإصلاح الزراعي أنتج درجة لا بأس بها من الانفتاح والتنافس في الاقتصاد. فمن جانب أنتج الاقتصاد ذو النظام المفتوح بشكل نسبي ضغطا على السياسات ذات النظام المفتوح. والتحرك نحو الديموقراطية كان يزداد بشكل مستمر حتى جاء التحول الديمقراطي في العام 1987.

ومن جانب آخر كان النظام المفتوح والتنافس في النظام الاقتصادي محدودا في ظل النظم الديكتاتورية، وذلك لأن النظام السياسي ذا النظام المقيد كان يعيق أو يهدد النظام المفتوح والتنافس في الأنشطة الاقتصادية. وعلى الرغم من أنه لم تكن

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

هناك تكتلات كبيرة لشركات أو مصالح اقتصادية كبيرة في ظل رئاسة سينغمان ري فإن نظامه الاستبدادي طور نوعا من السياسات واستخدم توزيعا للعوائد الريعية مثل توزيع عوائد الصرف الأجنبي والأصول اليابانية السابقة والمساعدات الأمريكية من أجل بناء ومكافأة الولاء السياسي والإسهامات السياسية غير الشرعية. وسياسة كل من بارك تشونغ هي وسياسة خلفائه في محاباة تكتلات الشركات وتفضيلها خلقت مثلثا متواطئا من الحكومة والمصارف والشيولات وقوتها السوقية المتنامية، والقوى غير السوقية عملت على الحد وبشكل متزايد من النظام المفتوح والتنافس في الأسواق. وعلى الرغم من أن الحكومة الكورية سعت إلى الحد من قوى السوق الخاصة بالشيولات وعززت من التنافس منذ أن صدر تشريع قانون التجارة العادلة ومنع الاحتكار في العام 1981 غير أنه كانت هناك جهود دؤوبة ترمي إلى إصلاح الشيولات، وهو ما لم يحدث حتى وقوع الأزمة المالية وتغيير الحكومة عام 1997. وبعد عملية التحول الديمقراطي عام 1987 دخلت كوريا في نوع آخر من عدم التوازن: السياسات الأكثر انفتاحا بشكل نسبي والاقتصاد الأقل انفتاحا. عدم التوازن هذا كان يمكن أن ينتج قوى تسعى إلى إيجاد توازن في أي من الاتجاهين: إما نحو اقتصاد أكثر انفتاحا أو العودة إلى سياسات أقل انفتاحا. وفي أوج الأزمة المالية اختار الكوريون الأولى منهما. عمليات الإصلاح فيما بعد الأزمة جعلت من الاقتصاد الكوري أكثر انفتاحا والتوازن المزدوج تحرك إلى الأمام نحو اتجاه النظام المفتوح سواء في جانب السياسة أو في جانب الاقتصاد.

وهناك قضية أخرى يطرحها السؤال: لماذا لم تكن المؤسسات الرسمية للديموقراطية فاعلة في كوريا في حقبة الخمسينيات؟ لم يكن الأمر بسبب أن المصالح الاقتصادية الهائلة كانت تستحوذ على العملية السياسية. يحتمل أن كوريا لم تكن مستعدة لتقبل الديموقراطية في ذلك الوقت. وتستلزم النظم السياسية ذات النظام المفتوح مواطنين توجد لديهم نظم اعتقاد مشتركة في النظام المفتوح والتنافس ومجتمعاً مدنياً به حراك وأيضاً أحزاباً سياسية يمكن أن تضم أو تجمع ما لدى الناس من تفضيلات (نورث - واليس - وينغاست). كل تلك العوامل كانت منعدمة وكانت الميول الاستبدادية لـ سينغ مان ري لم تواجه مقاومة تذكر في الثورة الطلابية ذات الأجل القصير في شهر أبريل من العام 1960.

والسؤال الذي ينبغي، حقا، أن نسأله هو: كيف تمكنت كوريا من تطوير ديمقراطية خلال جيلين اثنين؟ وتتمثل الإجابة في الانفتاح النسبي في الاقتصاد الذي جاء وبشكل أولي من خلال الإصلاح الزراعي.

3-3-9 العوائد الريعية والفساد

أهم ما يذهب إليه نورث، وواليس، ووينغاست يتمثل في أنه، في مجتمع ذي نظام مقيد يمكن احتواء العنف من خلال إيجاد ريع اقتصادي للأشخاص والمجموعات ذوي السلطة. وهم يرون أن أنواع العوائد الريعية بالإضافة إلى تأثيراتها على التنمية الاقتصادية تميل إلى أن تتغير من كونها هشة إلى أساسية ومن النظام المقيد الذي يتميز بالنضج إلى النظام المفتوح، الذي تسود فيه العوائد الريعية المبتكرة. إنهم يلاحظون أن المحسوبية والفساد سيكونان أكثر انتشارا في النظام المقيد عنهما في النظام المفتوح لأن خلق وتوزيع العوائد الريعية سوف ينطوي على نوع من المحسوبية والفساد (الجدول 3-9).

الجدول (3-9): الأنواع المختلفة للريوع في مختلف الفترات في كوريا الجنوبية

أنواع النظام الاجتماعي	نوع الريوع
النظام المقيد الأساسي (1960-1948)	إعادة تعريف حقوق الملكية (الإصلاح الزراعي) - المساعدات الأمريكية والفرص المتاحة وتراخيص الاستيراد والصرف الأجنبي.
النظام المقيد الأساسي / الناضج (1960 - 1987)	الحماية (التعلم)، توزيع حصص الائتمان، الاحتكار، المضاربة في الأراضي
النظام المقيد الناضج (1987- 1997) والعوائد الشومبيتريّة Schumpeterian	الاحتكار والمضاربة في الأراضي والحماية (التعلم)، الترشيح الائتماني
العوائد الشومبيتريّة Schumpeterian - التحول نحو النظام المفتوح (1997 -)	الشومبتاري، الاحتكار - المضاربة في الأراضي.

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

كان خلق وتوزيع الریوع من قبل الحكومة وكذلك الفساد والأنشطة الساعية نحو الریوع أمورا منتشرة في كل مكان على طول تاريخ كوريا فيما بعد الاستقلال. وقد تغيرت الأنواع الأكثر انتشارا من العوائد الریعية، مع مرور الوقت. في حقبة الخمسينيات، كانت المساعدات الأمريكية هي المصدر الأكثر أهمية للعوائد الریعية. وتخصيص التراخيص الاستيرادية والصرافة الأجنبية كانت أيضا أمرا ذا أهمية في ظل استراتيجية الاستيراد التصنيعي البديل.

في أثناء الفترة المبكرة من التصنيع بهدف التصدير وقع التركيز على الصناعات الخفيفة في حقبة الستينيات والصناعات الثقيلة وصناعة الكيماويات في حقبة السبعينيات، لقد وفرت الحكومة الحماية من التنافس الداخلي والخارجي وضمت إلى ذلك العديد من أنواع الدعم في شكل ائتمان بأسعار مخفضة وإعفاءات ضريبية، وكان ذلك المصدر الأكثر أهمية للریوع.

ومع مرور الوقت أصبحت العوائد الاحتكارية ذات أهمية متزايدة مع تنامي سلطة سوق الشيبولات. وكذلك أصبحت المضاربة في الأراضي أحد مصادر الریوع ذات الأهمية مع ميل أسعار الأراضي للارتفاع بشكل يفوق الأسعار الإجمالية. وأخيرا العوائد الریعية المبتكرة الشومبتارية أصبحت متزايدة أخيرا في ظل ازدياد توجه الاقتصاد الكوري نحو الصناعات ذات التقنية العالية.

والأنواع المختلفة من الریوع كان يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على التنمية الاقتصادية. وبشكل واضح عوائد الحماية للصناعات الناشئة تحولت وعلى نطاق واسع إلى عوائد تعلم في كوريا كما يفترض كل من خان وجومو (2000). وحيث إن الحماية من التنافس لم تكن دائمة فإن تلك المؤسسات التي كانت واقعة تحت الحماية كانت في النهاية مضطرة للتنافس في أسواق عالمية. وعلى الرغم من أن توزيع الریوع لم يكن ينطوي على مبادلات فساد فإن درجة الفساد لم تكن مرتفعة للغاية نظرا إلى أن الحكومة كانت تكافئ الأداء التصديري بدلا من محاباة من يقدمون الرشاوى الكبرى. غير أنه زادت مبادلات الفساد بين قمة الحكومة (ويتضمن ذلك الرئيسين الفاسدين تشون دوو - هوان، و بروه - تاي - ووو) ومو الشيبولات مع مرور الوقت حتى منتصف حقبة التسعينيات⁽⁸⁾. مبادلات الفساد هذه، مع تواطؤ تكتلات الحكومة والمصارف، أدت إلى استثمار مفرط غير فعال في الإقراض، الأمر الذي تسبب في حالات

إخفاق عديدة في تكتلات الشركات وأسهم في زيادة الأزمة المالية للعام 1997. وأخيرا العوائد الربعية المبتكرة أصبحت مهمة وبشكل متزايد مع تطور الاقتصاد الكوري نحو الصناعة المعتمدة على التكنولوجيا العالية بالإضافة إلى ثقافة الصناعة. هذا التطور يتماشى مع منطق الاقتصاد ذي النظام المفتوح.

وهناك أدلة على أن المستوى الإجمالي للفساد كان يشهد انكماشاً في كوريا منذ أواخر التسعينيات (يوو 2009). لقد انخفضت الإسهامات السياسية غير الرسمية لتكتلات الشركات بشكل جوهري وذلك بحسب أدلة متحصل عليها من تحقيقات الادعاء العام في فضائح فساد على مستوى عالٍ. والخبرة بالفساد البيروقراطي قد تقلصت بشكل ملحوظ وذلك وفقاً للدراسات الخاصة برجال الأعمال والعامه بشكل عام. ممارسات شراء الأصوات قد اختفت تقريباً بحسب الدراسات المسحية للمصوتين (الجدول 9-4).

الجدول (9-4): توجهات مختلف معايير الفساد في كوريا 1992-2008

العام	1992	1996	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رشوة GBC								6	4	2	1	2
رشوة SMG			7.9	6.7	7.1	5.7	1.8	1.1	1.1	0.8	0.7	0.3
رشوة KIPA (مشاريع صغيرة)				25.0	16.2			13.8	11.6	6.6	7.4	4.8
شراء أصوات NEC	18.2	14.7		12.4				2.9				1.4

رشوة GCB: نسبة مئوية من الأشخاص أقدم أفراد من عائلاتهم على رشوة مسؤولين عموميين العام الماضي، ورد ذلك في مجلة الشفافية الدولية العالمية، الدراسة المسحية لقياس الفساد. رشوة SMG: نسبة مئوية من العملاء الذين قدموا الرشى لمسؤولين عموميين من حكومة سيول في العام الماضي، الدراسة المسحية للنزاهة في حكومة سيول العاصمة.

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

رشوة KIPA: نسبة مئوية من رجال الأعمال الصغار الذين أقدموا على رشوة مسؤولين عموميين في العام الماضي وورد ذلك في دراسات معهد كوريا للإدارة العامة.
شراء أصوات NEC: نسبة مئوية من المصوتين جرى إعطاؤهم أموالا وهدايا ورحلات مجانية أو رُتبت لهم ترفيهيات من قبل مرشحين أو أحزاب سياسية في أثناء الانتخابات البرلمانية.

9-3-4 الشروط الأولية

يقول كل من «نورث، وواليس، وويب ووينغاست» و«نورث، وواليس، ووينغاست» بوجود ثلاثة شروط أولية أساسية (ضرورية ولكن ليست كافية) من أجل التحول نحو النظام المفتوح:

1- سيادة القانون بالنسبة إلى النخبة.

2- تدعيم المنظمات لكي تظل قائمة لفترات طويلة بالنسبة إلى النخبة.

3- السيطرة السياسية المركزية للمنظمات التي لها إمكانات تتميز بالعنف.

وكما ذكرت سابقا فإن كوريا بدأت تستوفي هذه الشروط الثلاثة بعد عملية التحول الديمقراطي عام 1987⁽⁹⁾. لقد كانت سيادة القانون ضعيفة حتى بالنسبة إلى النخبة، وتدعيم المنظمات لكي تظل قائمة لفترات طويلة لم يكن كافيا في ظل أنظمة الحكم الاستبدادية. الحكام المستبدون غالبا ما كانوا يتجاهلون حقوق الإنسان الأساسية لمن يخالفونهم في الرأي (على سبيل المثال كان يوجد هناك تعذيب) وانتهاك حرمة حقوق ملكية المواطنين (على سبيل المثال تجميد سوق المال). بل إن سابع أكبر شيبول جرى حله عندما رفض مالكو هذا الشيبول تقديم رشوة كافية وكان هناك اشتباه في أنهم لديهم علاقات مع المعارضة. إن إعادة الهيكلة التجارية في بدايات حقبة الثمانينيات تظهر أن تشون دو - هوان وحكومته قد هددوا حقوق الملكية لجباية مزيد من الرشاوى من تكتلات الشركات (شوبف 2004).

تطور حكم القانون وتدعيم المؤسسات في كوريا يبدو أنه كان يختلف عن الخبرات التي عايشتها أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. في تاريخ أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، جاء تطور سيادة القانون وتدعيم المؤسسات النخبوية أولا، وبعد ذلك اتسع ليشمل جميع السكان مع مرور الوقت. غير أنه في كوريا

الجنوبية سيادة القانون وتدعيم المؤسسات تطورت لكل من النخبة وغير النخبة فقط بعد التحول الديمقراطي.

هذا الاختلاف قد ينطبق على العديد من الدول النامية التي عرفت المؤسسات الرسمية المعنية بفرض سيادة القانون على الجميع، بعد الاستقلال. غير أن الحكام المستبدين تجاهلوا سيادة القانون. عملية التحول الديمقراطي في تلك الدول تعني أن المؤسسات الرسمية الخاصة بسيادة القانون على الجميع لا يمكن انتهاكها من قبل الحكام وأن سيادة القانون تعتمد وبشكل كبير على استقلال ونزاهة السلطة القضائية. سيادة القانون في كوريا تحسنت مع الدور النشط للمحكمة الدستورية ولجنة حقوق الإنسان والمدعين الخاصين الذين كانوا يُعينون من قبل البرلمان والرئيس للتحقيق في قضايا الفساد الكبرى. وإدانة اثنين من الرؤساء السابقين بتهم الخيانة والفساد (1996) والتحقيقات الشاملة في تمويل الحملة الرئاسية (2003) أسهمت أيضا في بسط سيادة القانون، لأن تلك الأحداث أثبتت أنه لا يوجد شخص فوق القانون.

9-3-5 تعزيز النظام المفتوح

يرى نورث، وواليس، ووينغاست أن النظام المفتوح يتعزز ويقوى بتقوية وتعزيز النظام المفتوح في جميع النظم. تقوية وتعزيز النظام المفتوح يستلزم ليس فقط مؤسسات رسمية ديمقراطية واقتصاد سوق ولكن أيضا تتطلب مواطنين يتشاركون في نظم الاعتقاد بالمساواة والمشاركة ومجتمع مدني يتميز بالحراك وأحزاب لديها قدرة على المنافسة السياسية.

ويبدو أن كوريا تتحرك نحو تعزيز ناجح للنظام المفتوح. ويبدو أنه هناك إجماع في الآراء بشأن أن الديمقراطية هي اللعبة المتاحة. فمؤسسات المجتمع المدني تشهد اتساعا مستمرا. والأحزاب السياسية لا تزال غير مستقرة إلى حد ما، غير أنها تتنافس على السلطة في انتخابات تنافسية. التحول السلمي للسلطة في كوريا عام 1997 من التيار المحافظ إلى التيار الليبرالي، وفي عام 2007 من التيار الليبرالي إلى التيار المحافظ، يشير إلى أن نظام الأحزاب السياسية منفتح وتنافسي. واقتصاد السوق في كوريا يتميز بالتنافس والنظام المفتوح بشكل متزايد سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

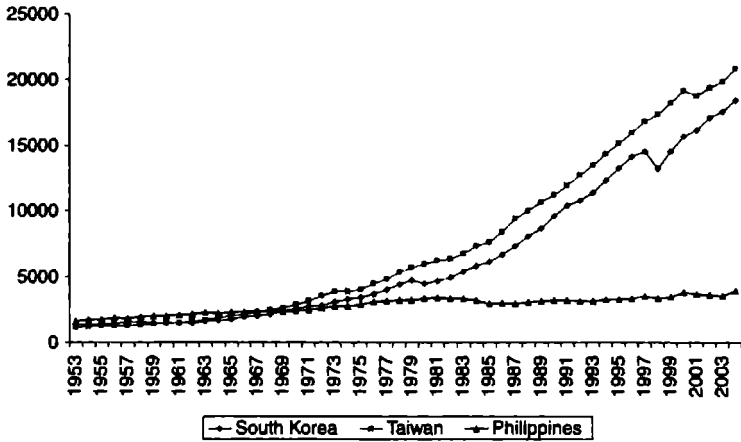
كما أننا نلاحظ أن النظام المفتوح، في مختلف البيئات السياسية - الاقتصادية تعزز مكوناته المختلفة وتقوي بعضها بعضا. فعملية التحول الديمقراطي ساعدت في إنعاش المجتمع المدني وأسهمت في خلق حراك بداخل المجتمع المدني الذي أدى دورا نشطا في تمكين النظام المفتوح في السياسات وأيضا في النظام الاقتصادي. إن منظمات المجتمع المدني مارست ضغوطا إصلاحية لمقاومة الفساد وطالبت بحقوق المرأة وحقوق الإنسان للعمال المهاجرين الأجانب. وحركات الأقليات من المساهمين (مالكي الأسهم) أسهمت في حماية أقلية مالكي الأسهم وفي إصلاح الحوكمة المؤسسية.

غير أنه لا تزال هناك بعض القيود والمعوقات للوصول إلى الفرص السياسية والاقتصادية. والحكومة أحيانا ما تتدخل في السوق. قانون الأوراق المالية القومي لا يزال يحظر الحزب الاشتراكي ويمنع الاستماع إلى إذاعة كوريا الشمالية. كما توجد هناك بعض المعوقات تقف في وجه سيادة القانون وحرية التعبير في ظل الحكومة الجديدة المحافظة. عدم وجود تقدم أو حتى بعض المعوقات في المجالات المذكورة بأعلى تفرض تحديا لتعزيز وتقوية النظام المفتوح في كوريا الجنوبية.

4-9 ما الشيء الذي جعل من عملية التحول في كوريا أمرا ممكنا؟

حتى الآن قمت بتفسير تاريخ كوريا لما بعد الاستقلال من منظور إطار النظام المقيّد - النظام المفتوح، وناقشت بعض القضايا بخصوص هذا الإطار. والسؤال الأهم هو ما الذي جعل من عملية تحول كوريا إلى نظام مفتوح أمرا ممكنا في حين أن معظم الدول النامية قد فشلت في تحقيق ذلك؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال فإنني سوف أقارن تاريخ كوريا فيما بعد الاستعمار بتاريخ تايوان والفلبين. والتعرف على أوجه التشابه مع تايوان، وهي تمثل قصة نجاح أخرى، وعلى الاختلافات مع الفلبين، وهي قصة فشل - سوف يزودنا برؤية متعمقة لجوهر هذه القضية. لاحظ أنه في الفترة المبكرة من الاستقلال كانت الفلبين إلى حد ما أفضل حالا من حيث نسب دخل الفرد من الدخل القومي وحصته من التعليم وكانت تبدو واعدة بشكل أكبر من كوريا وتايوان. يظهر الشكل (9-1) أن نسبة معدل دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي في الفلبين كانت أعلى بقليل من تلك التي في كوريا وتايوان حتى

أواخر حقبة الستينيات. غير أن الأداء الذي تميز بالركود على مدى طويل في الفلبين يتناقض وبشكل حاد مع معدل النمو المرتفع والمعزز في كوريا وتايوان.



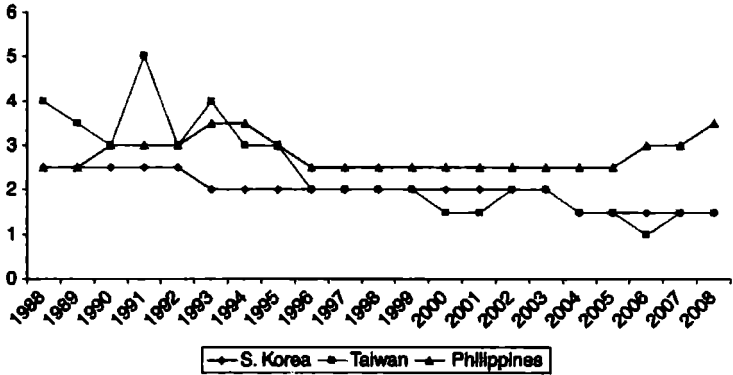
الشكل (9-1): نسبة حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي الفعلي في كوريا الجنوبية وتايوان والفلبين، 1953-2004 (وفقاً لأسعار الدولار في العام 2000)

المصدر: Heston et al. (2006).

المسألة ليست مجرد نمو اقتصادي ولكنها أيضاً تنمية سياسية تظهر الأداء المتواضع للفلبين مقارنة بكوريا وتايوان. تلك الدول جميعها شهدت عمليات تحول ديمقراطي في أواخر الثمانينيات. لكن المؤسسات الرسمية للديموقراطية يبدو أنها كانت تعمل بشكل أفضل في كوريا وتايوان عنها في الفلبين، وفقاً لتقييم فريدوم هاوس، (الشكل 9-2). ويتراوح تصنيف فريدوم هاوس (الحقوق السياسية والحريات المدنية ومتوسط النقاط المجموعة) بين 1 (الأكثر حرية) و 7 (غير المنصف على الإطلاق). متوسط النقاط المجموعة من 1 إلى 2.5 يدخل في الفئة «حر»، و 3-5 يدخل في الفئة «حر بشكل جزئي»، و 5.5-7 يصنف على أساس كونه «غير حر». ومتوسط النقاط المجموعة لكوريا في الحقوق السياسية والحريات المدنية تحسنت من 2-5 (1988 - 1992) لتصل إلى 2 (1993 - 2003) ووصلت إلى 1-5 (2004 - 2008). والدرجات نفسها بالنسبة إلى تايوان قد تحسنت أيضاً من «بين 3

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

و«5» (1988-1995) إلى «بين 1.5 و2» (1996-2003) - لتصل إلى «بين 1 و 1.5» (2004-2008). غير أن النقاط نفسها بالنسبة إلى الفلبين قد أصبحت أكثر سوءا حيث انتقلت من 2-5 (1996-2005) لتصل إلى 3 (2006-2007) ولتصل إلى 3.5 (2008). لقد غير فيريدم هاوس من وضع الفلبين من «حر» إلى «حر بشكل جزئي» عام 2006 وتصنيف الحقوق السياسية انحسر مرة أخرى عام 2008، وبسبب ادعاءات معقولة بحدوث تزوير شامل في الانتخابات والفساد وتصادد حاد في عمليات اغتيال سياسي تستهدف وبشكل محدد نشطاء سياسيين في الجناح اليساري. في حين أن كوريا وتايوان كانتا وبشكل ناجح تعززان من الديمقراطية وفي الوقت نفسه يبدو أن الديمقراطية في الفلبين كانت تشهد انحدارا في الآونة الأخيرة.



الشكل (9-2): تصنيف فيريدم هاوس لكوريا وتايوان والفلبين 1998 - 2008.

ومن الأمور الجديدة بالاهتمام مقارنة مستويات الفساد في كوريا وتايوان والفلبين. يطرح الجدول (9-5) مؤشرات عديدة إلى الفساد في تلك الدول. وتشير بيانات بيزنيس إنترناشيونال Business International الخاصة بمعدلات الفساد للفترة 1980-1983، وتقديرات مؤشرات مفهومات الفساد CPI التاريخية الصادرة عن المؤسسة الدولية للشفافية عن الفترتين 1980-1985 و1988-1992 بالإضافة إلى متوسط القيم الخاصة الصادر عنها للفترة 1995-2008 إلى أن تايوان كانت هي الأقل فسادا وأن الفلبين كانت هي الأكثر فسادا وأن كوريا كانت تأتي بالمنتصف⁽¹⁰⁾.

وتصنيف BI يتراوح ما بين 1 (الأكثر فسادا) و10 (الأقل فسادا)، وتصنيف CPI يتراوح ما بين صفر (الأكثر فسادا) و10 (الأقل فسادا). وكل من تصنيفات BI ((1980-1983) وتصنيفات TI لمختلف الفترات (1980 - 1985 و1988 - 1992 و1995 - 2008) يظهر وبشكل متوافق أن الفلبين كانت تعتبر هي الأكثر فسادا بكثير من كوريا وتايوان. وبين كوريا وتايوان كانت كوريا تعتبر إلى حد ما الأكثر فسادا من تايوان. متوسط النسبة المئوية لرجال الأعمال الذين ذكروا الفساد على أساس كونه العقبة الأكبر التي تقف في طريق إتمام أعمال تجارية، في استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي (2003-2008) يصل إلى نحو 3 في المائة في تايوان و5 في المائة في كوريا و22 في المائة في الفلبين. ومتوسط النسبة المئوية للمستجيبين الذين دفع أفراد من عائلاتهم رشى لمسؤولين عموميين خلال العام الماضي بحسب دراسة مقياس الفساد العالمي لمؤسسة TI (2004-08) يبلغ نحو 2 في المائة في تايوان و3 في المائة في كوريا و18 في المائة في الفلبين. تلك البيانات جميعها تظهر أن الفساد كان منتشرا بشكل كبير في الفلبين في حين أنه كان يمثل مشكلة أقل من ذلك بكثير في كوريا وتايوان. وبين كوريا وتايوان يبدو أن كوريا كان لها مستوى أعلى بقليل من الفساد عنه في تايوان وبمنظرة أكثر قربا على مؤشرات الفساد يتضح لنا أن مستوى كوريا في الفساد قد انخفض وأنها اقتربت أخيرا من تايوان (يو 2009).

الجدول (9 - 5): مختلف مؤشرات الفساد في كوريا وتايوان والفلبين

04-08 رشوة	المشكلة 03-08	CPI 95-08	CPI 88-92	CPI 80-85	BI 80-83	
في المائة 2.0	في المائة 3.0	5.5	5.1	6.0	6.75	تايوان
في المائة 3.0	في المائة 5.4	4.6	3.5	3.9	5.75	كوريا
في المائة 17.8	في المائة 22.4	2.8	2.0	1.0	4.50	الفلبين

ملاحظات: 83-BI-80: متوسط الأعمال الدولية في تصنيفات الفساد للأعوام 1980 - 1983

80-CPI-85: البيانات التاريخية للشفافية الدولية للأعوام 1980 1985-

88-CPI-92: البيانات التاريخية للشفافية الدولية للأعوام 1988-1922

95-CPI-08: متوسط CPI للشفافية الدولية عن الأعوام 1995 - 2008

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

المشكلة من 2003 إلى 2008: متوسط نسبة رجال الأعمال الذين ذكروا الفساد باعتباره المشكلة الأكبر لإتمام أعمال تجارية بين 14-15 عاملا من ذلك النوع، من المنتدى الاقتصادي العالمي - تقرير التنافس العالمي 2003-2008.

الرشوة 2004-2008: متوسط النسبة للأشخاص الذين دفع أفراد من عائلاتهم رشى لمسؤولين عموميين في الاثني عشر شهرا الماضية (في المائة)، من الشفافية الدولية، الدراسة العالمية لقياس الفساد، 2004-2008.

لقد أظهرت كل من كوريا واليابان أداء أفضل بكثير من الفلبين سواء من حيث النمو الاقتصادي ومن حيث التعزيز الديمقراطي والسيطرة على الفساد. في حين أن كوريا واليابان يبدو أنهما كانتا تقومان بعمليات تحول نحو النظام المفتوح والفلبين يبدو أنها كانت في القبضة المحكمة للنظام المقيد. ما الذي مكن كوريا وتايوان من تحقيق التحول إلى النظام المفتوح ولم يكن ذلك ليسمح للفلبين بفعل ذلك؟

هناك إجابة واحدة يمكن طرحها لحالات النمو في كوريا وتايوان والحالة الوحشية في الفلبين. غير أن ذلك يحرك القضية بشكل بسيط إلى الخلف بمستوى واحد لتصل إلى التساؤل حول السبب في أن كوريا وتايوان كانت لديهما القدرة على تأسيس حالة نمائية في حين أن الفلبين فشلت في القيام بذلك. المميزات الأكبر التي كانت تتمتع بها كل من كوريا وتايوان وتتميزان بها عن الفلبين يبدو أنها كانت التنفيذ الناجح للإصلاح الزراعي وإرساء حالة احتكار العنف في فترة الاستقلال المبكرة.

لقد قلل الإصلاح الزراعي الناجح من وصول طبقة ملاك الأراضي وأرسى الأساس لاقتصاد منفتح في كوريا وتايوان في حين أن الفلبين في ظل فشل سياسة الإصلاح الزراعي انتهت إلى استمرار سيطرة كبار ملاك الأراضي وأيضا انعدام المساواة بشكل كبير سواء من حيث الدخل أو الثروة. وفشل الإصلاح الزراعي ساعد الأقلية المالكة للأراضي الحاكمة في المحافظة على ثروتهم وسلطاتهم وزيادتها، وكانت آلية السياسة الاقتصادية تُختطف بشكل منتظم من قبل النخبة من ملاك الأراضي المسيطرين ورجال الأعمال. في حين أن النظام الأكثر انفتاحا بشكل نسبي والتنافس في الاقتصاد دفع نحو نمو اقتصادياً في كوريا وتايوان والنظام المقيد بشكل أكبر والتنافس في الاقتصاد أعاق التنمية الاقتصادية في الفلبين.

وفي كوريا واليابان احتكار الدولة للعنف كان قد جرى تأسيسه مبكرا. وفي كلتا الدولتين ساعد الإصلاح الزراعي في التوصل إلى استقرار سياسي والقضاء على المؤسسات غير الحكومية بسلطة العنف. وفي كلتا الدولتين السيطرة السياسية على الجيش كانت قد ثبتت بشكل محكم ولم تكن هناك أي محاولات انقلاب منذ عمليات التحول الديمقراطي. أما في الفلبين فكانت هناك حالات القلاقل سببها الظلم المتصل الذي تعرض له الفلاحون، وتضمن ذلك ثورة هيوك في حقبة الأربعينيات وجيش الشعب الجديد في أثناء فترة الأحكام العرفية و عقود ثورة المسلمين في جنوب الفلبين التي استمرت حتى اتفاق السلام عام 2008. وكذلك ملك الأراضي العسكريين اعتادوا على تأسيس جيوش خاصة بهم. حتى بعد عملية التحول الديمقراطي تكررت محاولات الانقلاب كثيرا وعمليات القتل لدواعي سياسية ازدادت في الأعوام العديدة الأخيرة. وفشل الإصلاح الزراعي كان يمثل المصدر الأساسي للقلاقل والمنازعات وعدم الاستقرار السياسي بالفلبين.

والسؤال التالي هو لماذا كان الإصلاح الزراعي ناجحا في كوريا الجنوبية وتايوان وفشل في الفلبين؟ قد يبدو أن الإجابة الأساسية تتمثل في وجود أو غياب تهديد خارجي حاد من دول اشتراكية مجاورة. في كوريا الجنوبية وتايوان كان التهديد الاشتراكي من كوريا الشمالية والصين لم يوفر للنخبة السياسية إلا خيارات ضئيلة بخصوص الإصلاح الزراعي. وكان من المحتم بالنسبة إليهم شراء قلوب وعقول الفلاحين من خلال عملية الإصلاح الزراعي الشاملة. ملك الأراضي كانوا يُحتقرون وفقدوا نفوذهم السياسي بسبب تعاونهم مع اليابانيين أثناء الحقبة الاستعمارية. وفي الفلبين لم تكن هناك تهديدات خارجية جادة والتهديدات الداخلية من الثروات لم تكن كبيرة بشكل يدفع النخبة السياسية ونخبة ملاك الأراضي إلى القبول بمطالب الفلاحين بالإصلاح الزراعي. ونظرا إلى أن سيدهم الاستعماري كان الولايات المتحدة الأمريكية فإن تعاون ملاك الأراضي مع الحاكم الاستعماري لم يضعف من نفوذهم السياسي (يو 2012).

تهديد الأمن من قبل كوريا الشمالية وأيضا تنافس الأداء الاقتصادي مع كوريا الشمالية كانت له تأثيراته الباقية على كوريا الجنوبية وعلى تطورها السياسي والاقتصادي. لقد أظهرت كوريا الشمالية أداء اقتصاديا أفضل من كوريا الجنوبية بعد نهاية الحرب الكورية ونسبة معدل الفرد من جملة الدخل القومي في الجنوب

الانتقال من نظام مقيد إلى نظام مفتوح: حالة كوريا الجنوبية

لم تتجاوز تلك التي في الشمال إلا في عام 1970 بحسب تقييم حكومة كوريا الجنوبية (سيو 1993). ويحتمل أن المستبدين في كوريا الجنوبية لم يكونوا يستطيعون تحمل كونهم فاسدين للغاية في مواجهة التهديد الكوري الشمالي. بل إن الرئيسين الفاسدين تشون دوو - هوان، و روه تاي - ووو كانا ممتنعين أو مقيدين إلى حد ما مقارنة بماركوس. ومن جانب آخر، كان التهديد الأمني يُستغل لتبرير وجود الأنظمة المستبدة. وبعض القيود على حرية التعبير وبشكل ملحوظ قانون الأمن الوطني لا يزال يجد مبررا له على خلفية تهديد الأمن القومي من قبل كوريا الشمالية.

5-9 خاتمة

يوضح هذا الفصل جدوى الإطار المفهومي لدى «نورث، واليس، وويب، ووينغاست» ولدى «نورث، وواليس، ووينغاست» في فهم التنمية بعد الكولونالية في كوريا. قد كان دور الإصلاح الزراعي حاسما في فتح فرص الوصول للمنافع الاقتصادية وتأسيس احتكار الدولة للعنف، بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والسياسية اللاحقة. الإصلاح الزراعي أيضا أسهم في نشر التعليم وتأسيس بيروقراطية مستقلة، والاقتصاد المفتوح بشكل نسبي لم يجلب فقط نموا اقتصاديا سريعا ومعززا ولكنه أيضا خلق ضغوطا متزايدة على كيان الدولة السياسي أدى إلى تحول ديموقراطي في العام 1987. وعلى الرغم من أن عملية التصنيع التي كان يوجهها التصدير ساعدت في زيادة الانفتاح والتنافس في الاقتصاد، فالتركيز الاقتصادي في أيدي الشيبولات والتواطؤ بين الحكومة والشيبولات عملا على الحد وبشكل متزايد من النظام المفتوح والتنافس. والأزمة المالية للعام 1997 كانت تمثل نقطة حرجة عندما كان بمقدور كوريا العودة إلى النظام المقيد أو الاستمرار في عملية التحول نحو النظام المفتوح. ولحسن الحظ، فالإصلاحات بعد الأزمة مكنت كوريا من التقدم نحو الاقتصاد المنفتح ونحو كيان سياسي أكثر انفتاحا.

وتوحي النتائج التي انتهت إليها بأن التهديد الخارجي والتنافس مارسا دورا مهما. والتهديد الاشتراكي من كوريا الشمالية ساعد في عملية الإصلاح الزراعي، والتنافس المستعر مع كوريا الشمالية ساعد في كبح جماح الأشكال المتطرفة من السعي وراء الريوع ومن الفساد. واستراتيجية النمو التي يوجهها التصدير عرضت

مؤسسات كوريا الجنوبية لتنافس عالمي، أدى بدوره إلى الحد من الريوع التي تتحقق بالتواطؤ، وحفز على التعلم وعلى الريوع المبتكرة.

ومقارنة التجربة الكورية بالتجربتين التايوانية والفلبينية تظهر الأهمية الحاسمة للإصلاح الزراعي. ففي تايوان كان نجاح الإصلاح الزراعي في ظل وجود التهديد الاشتراكي من الصين قد ساعد أيضا في التخلص من طبقة ملاك الأراضي التي كانت تتمتع بالامتيازات وفي تنمية الاقتصاد من دون منازعات تدعو للإرباك الشامل، ما جعل من عملية التحول الديمقراطي وتعزيز هذه العمليات يجران بشكل يتميز بالسلاسة. وفي الفلبين كان الفشل الأولي للإصلاح الزراعي في ظل غياب تهديد خارجي قد دفع إلى منازعات مستمرة جعلت من تعزيز عملية التحول الديمقراطي أمرا صعبا وساعدت على استمرار الاضطرابات والقتال.

ويشير هذا الفصل أيضا إلى أن «ظروف الاستعداد للانتقال» قد لا تعمل بالطريقة نفسها في البلدان النامية اليوم كما كانت تعمل في التجارب التاريخية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. ففي حين تأسس مفهوم سيادة القانون عبر تاريخ أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لينطبق على النخب في بادئ الأمر ثم توسع بمرور الزمن ليشمل عامة السكان، فإن حكم القانون قد تطور في كوريا بحيث يشمل النخب وغير النخب في الوقت ذاته.

الدروس المستفادة: في ظل العنف

دوغلاس سي. نورث، جون جوزيف واليس،
ستيفن بي. ويب، باري ر. وينغاست

يتيح لنا النظر إلى البلدان النامية باعتبارها أنظمة مقيدة لها دينامياتها الاجتماعية الخاصة بها، وليس باعتبارها مجتمعات مفتوحة معيبة أو غير كاملة، رؤى جديدة لعوائق ومسارات التنمية؛ فهو يميز بين اثنتين من مشاكل التنمية يحدث الخلط بينهما عادة. تنطوي المشكلة التنموية الثانية على انتقال المجتمعات من الأنظمة المقيدة إلى الأنظمة المفتوحة. وتنطوي المشكلة التنموية الأولى على حركة مجتمعات الأنظمة المقيدة نحو أشكال التنظيم الاجتماعي التي تساعد على زيادة الإنتاج الاقتصادي، وخفض العنف، وعلى تحقيق نتائج سياسية مستقرة، وعلى زيادة رفاهية الفرد. وتواجه المقترضين من

«الفكرة الرئيسية هي أن الأنظمة المقيدة الناجمة تعد من الاضطراب من خلال خلق حوافز للمنظمات وصرفها عن استخدام العنف»

البنك الدولي المشككة التنموية الأولى: مشككة تطوير مجتمعاتهم من أنظمة مقيدة هشة إلى أنظمة مقيدة أساسية، ومن أساسية إلى ناضجة، مع تجنب الانتكاس. والدروس التي نستخلصها من دراسات الحالة المعروضة في هذا الكتاب معنية، في المقام الأول، بتمكين بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق نتائج اجتماعية أكثر شبيها بما حققته المكسيك أو زامبيا. ونستخلص أيضا الدروس حول التحول إلى الانفتاح، ولكن تركيزنا الأساسي هو على مشككة التنمية. أولا لأنها مقدمة على غيرها بين الأولويات الإنسانية. وينطوي الفهم الأفضل للمنطق الذي يحكم مجتمعات النظام المقيد وديناميات التحول فيها على فوائد عظيمة، بالنسبة إلى خفض الفقر والعنف.

فماذا يعني أن تصبح الدولة النامية، نظاما مقيدا جيدا؟ على مستوى السكان، تتمثل النتائج الرئيسية بالحد من العنف، بالقدرة على التنبؤ بتطبيق القانون وزيادة الدخل وتحسين الصحة والمساواة وزيادة المشاركة السياسية. وعلى مستوى المنظمات، فإن النتائج الرئيسية هي منظمات أكثر استدامة في القطاعين العام والخاص، وزيادة موثوقية الدعم العام لجميع المنظمات، وقدرة منظمات النخبة على العمل خارج الدائرة المباشرة للتحالف الحاكم. أما على مستوى النخبة، فتتضمن النتائج الرئيسية زيادة الثقة في الوصول إلى الحكم غير المتحيز للقانون بالنسبة إلى النخبة وتأمين المؤسسات التي تعامل النخبة بشكل غير شخصي، أي التي تعامل الأعداد المتزايدة للنخبة بالطريقة نفسها. توضح الحالات أن الخطوات العملية نحو تلك النتائج على جميع هذه الأبعاد تعتمد على ظروف كل دولة. فما يمكن أن تقوم به كل من المكسيك وكوريا وبنغلاديش لتحسين النظم المقيدة الخاصة بها في العشرينيات يختلف في كل حالة عن الأخرى، كما يختلف عما قاموا به في العقود السابقة للقرن العشرين، لكن لاتزال هناك قواسم مشتركة.

يلخص هذا الفصل الدروس المستفادة من تلك الحالات، وهو بذلك يوسع الإطار الذي سبق تلخيصه في الفصل التمهيدي. في جميع دراسات الحالة، تركز الخطوات الأولى على النهاية الهشة للنظام المقيد على الالتزام بتقاسم الريع بين المنظمات القادرة على العنف. في البداية كانت تلك الاتفاقيات

الدروس المستفادة: في ظل العنف

على المستوى الشخصي، كما في الفلبين وبنغلاديش. تختلف درجة المؤسسات القائمة على قواعد (مقابل المؤسسات ذات الطابع الشخصي) بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد. مع مرور الوقت، تتحول المعاملات الشخصية للنخبة إلى مؤسسات قائمة على القانون. وعلى سبيل المثال، يحدث ذلك بشكل أكثر شمولا في كوريا أكثر من المكسيك. كان عقد انتخابات تنافسية خطوة لاحقة في هذه البلدان، فمعظمها لا يزال عاجزا عن ضمان الوصول الاقتصادي والسياسي المفتوح أو المنافسة.

ويسلط القسم الأول من هذا الكتاب الضوء على أربعة مجالات من الرؤى التشخيصية التي تنشأ من تطبيق إطار النظام المقيد في دراسات الحالة التي يمكن أن تساعدنا في فهم الاقتصاد السياسي في الدول النامية، ظاهرة العنف ونظرية الريوع، وديناميات الأنظمة المقيدة، وفكرة أن المؤسسات المتشابهة تعمل بشكل مختلف في الأنظمة الاقتصادية المقيدة أكثر الأنظمة المفتوحة؛ والتأثير السائد للمنظمات المعتمدة على الأنظمة الاقتصادية المفتوحة. يحدد القسم الثاني الدروس المستفادة مع آثار محددة لمدخل سياسة التنمية في أربعة مجالات: الريوع وقيود السوق؛ المنظمات؛ الديمقراطية والانتخابات؛ والمنظمات القادرة على ممارسة العنف. ينتهي الفصل بمناقشة جدول أعمال للأبحاث المستقبلية.

10-1 الرؤى التشخيصية

يؤكد جدول أعمال البنك الدولي لإدارة الحكم ومكافحة الفساد ما عرفه الكثيرون لسنوات، وهو أن تصميم البرنامج لتحسين الحكم في أي دولة يحتاج إلى أن نبدأ بفهم جيد لاقتصاده السياسي (البنك الدولي 2007). هذا يقتضي النظر إلى البلاد من خلال منظار مختلف، ويتضمن ذلك إطار النظام الاقتصادي المقيد المشار إليه هنا. ورد في تقرير التنمية للبنك الدولي للعام 2011: «العنف والأمن والتنمية» اعتراف صريح بأن العنف يمارس دورا مركزيا في الأداء الاقتصادي والسياسي للدول النامية على امتداد النطاق من الأنظمة المقيدة الهشة إلى الأساسية إلى الأنظمة الناضجة.

10-1-1 العنف والريوع

إن الجهود المبذولة للحد من العنف تشكل جميع الأنظمة الاقتصادية المقيدة وجميع الحالات، باستثناء زامبيا، شهدت فترات عنف هددت أو أطاحت بالحكومة. لقد أُلقت تلك الأحداث بظلالها فترة طويلة على ذاكرة الناس، ومن خلال المؤسسات التي أنشأوها لتقييد أو تثبيط العنف. تستخدم الأنظمة المقيدة الريوع والوصول المحدود والامتيازات للحد من العنف من خلال منح المزايا والريوع للأفراد والمجموعات التي يمكنها ممارسة للعنف وخلق حوافز للتعاون بدلا من القتال. تتمتع المجموعات القوية بمزايا كبيرة مثل الحقوق الحصرية في التجارة واحتكار الإسمنت أو الاتصالات، والحق الحصري في عمل السوق في مكان محدد، أو احتكار استيراد المواد التي يكثر عليها الطلب. ففي حالة المكسيك في الثلاثينيات والهند وبنغلاديش بعد الانفصال، وموزمبيق بعد الحرب الأهلية بعد العام 1992، ساعد تخصيص الريوع إلى المنظمات القادرة على ممارسة العنف في التشجيع على الحد من العنف الفعلي. وفقا لما يراه بايتس (1983)، تستخدم الدول الأفريقية الاستوائية مجالس تسويق احتكارية لاستخراج الريوع من المزارعين الذين ينتجون محاصيل التصدير. تستخدم تلك الدول جزءا من الريوع من مجالس التسويق للحفاظ على الأسعار المنخفضة للأغذية، وبالتالي تهدئة العمال في المناطق الحضرية الذين يمكنهم إثارة الشغب والتهديد بالإطاحة بالحكومة. ينعم من لهم القدرة على إثارة العنف أو الفوضى بامتيازات - ريوع - بينما لا يتلقى من ليست لهم القدرة على ذلك بحقوق قليلة وغالبا ما يتعرضون للاستغلال.

يختلف مدخلنا بالنسبة إلى الريوع بشكل كبير عن الأدبيات التي تؤكد استهداف الريوع (بوكانان، تولوك وتولوسون 1980؛ كروغر 1974) والسياسات غير المنتجة بشكل مباشر (DUP) (باغواي 1982)، كما هو مفصل في فصل الإطار الاستهلاكي. وفقا لمنظور النظام المقيد، يتجاهل منظور استهداف الريوع والسياسات غير المنتجة بشكل مباشر العنف ويفترض أن خلق الريوع ليست له علاقة بالطبيعة الأساسية للمجتمع الذي تظهر فيه الريوع. يركز النظام المقيد على العنف، بينما يسלט عدم الاستقرار الضوء على التأثيرات المتبادلة

الدروس المستفادة: في ظل العنف

المتكررة بين رفع الكفاءة الافتراضية وخلق الاستقرار مع تقلص العنف. يثير هذا المنظور تساؤلا: متى يكون من الأفضل أن نسمح ببعض التكاليف التي يتحملها الاقتصاد، وربما الحقوق المدنية أو السياسية، حتى نحافظ أو نعزز الاستقرار ونمنع الفوضى؟ يوضح الإطار المفاهيمي ودراسات الحالة أن البديل المناسب حول القضاء على الربوع ليس اقتصاد سوق تنافسيا (طبقا لمنظور السياسات غير المنتجة بشكل مباشر DUP) لكنه مجتمع يعاني الفوضى والعنف.

بقدر ما يكون خلق الربيع في الأنظمة المقيدة الوسيلة الوحيدة لخلق الاستقرار، تكون الربوع عرضا من أعراض مشكلة التنمية، وليست سببا لها. إن محاولات إزالة المؤسسات والسياسات التي تدعم خلق الربيع غير المنتج اقتصاديا والفساد تحتاج إلى أن تُطبَّق بطرق تتجنب تكرار عدم الاستقرار والعنف الذي يفشل التنمية في النظام المقيد. في كثير من الأحيان، لا يتم تنفيذ ذلك بشكل صحيح، كما في بنغلاديش أثناء ظهور حكومة الطوارئ في الأعوام 2007-9، أو في الفلبين في عهد ماركوس ثم في عهد أكويونو، مما تسبب في تراجع النظام المقيد. تشير أمثلة أخرى في الحالات المشار إليها إلى كيفية إرضاء المنظمات الرئيسية القدرة على العنف حتى تبقى داخل الائتلاف الحاكم في حين يسمح بمساحة للأجزاء الحيوية في الاقتصاد بالانفتاح: فقد حافظ الجيش في تشيلي على العشرة في المائة من أرباح مناجم النحاس المملوكة للدولة، في حين سمحوا للشركات الخاصة بالدخول في القطاع، وهم يمثلون الآن أغلبية الإنتاج. حفظت أو عززت معظم النقابات في المكسيك قوتها منذ الانفتاح السياسي في التسعينيات، لكن أتاحت اتفاقية شمال أمريكا للتجارة الحرة NAFTA والإصلاحات الأخرى فرصا كثيرة أمام الشركات الجديدة للظهور.

10-1-2 ديناميات الأنظمة المقيدة

على الرغم من ثبات أنماط الديناميات الحيوية داخل الأنظمة المقيدة، فإن الأنظمة المقيدة غير ثابتة. نظرا إلى تغيير الظروف، تتغير أيضا السمات المهمة لكل نظام مقيد، حتى لو ظلت ضمن نطاق النظام المقيد لعقود أو قرون. تحدث التغيرات نتيجة لعوامل خارجية وداخلية. إن تغير الأسعار النسبية والأحداث

المناخية، والتقدم التكنولوجي، والعمولة والعنف الصادر عن الدول المجاورة كلها أحداث خارجية، تتجاوز الإمكانيات التوضيحية لإطار النظام المقيد. يعتبر النمو الاقتصادي أو الركود داخل البلد - والتغيرات المصاحبة لطبيعة وتوزيع الريوع، وعضوية التحالف المهيمن أو النمو غير المتناظر (بما فيه العنف المحتمل) بين هؤلاء الأعضاء، وطبيعة السياسة العامة - تغييرات داخلية. على الرغم من أن إطار النظام المقيد لا يفسر كل شيء، فإنه يساعدنا على فهم الكيفية التي تتفاعل تلك العوامل الداخلية بها بعضها مع بعض، ومع العوامل الخارجية أيضا.

تعرض كل تلك الحالات تغييرا كبيرا لكنها تظل أنظمة اقتصاد مقيدة. من الناحية السلبية، كما في حالة الفلبين، استخدم ماركوس التهديد بالعنف لفرض الأحكام العرفية على النظام المقيد مع الديمقراطية الانتخابية. بعد بضع سنوات، سقط نظام ماركوس، نظرا إلى تراجع أسعار السلع التي خفضت الريوع المتاحة لماركوس حتى تداعى التحالف الداعم له. عادت الديمقراطية الانتخابية، لكن كما كانت الحال في عهد ماركوس، أدام النظام الجديد الوصول المحدود في كل من الاقتصاد والسياسة، لذلك ظلت الفلبين نظاما مقيدا. بالمثل، تمتع الحزب الثوري المؤسسي PRI بهيمنة سياسية طويلة المدى في المكسيك (من 1930 وحتى 1990). فقد الحزب احتكاره للحكومة في العام 1990، نظرا إلى انتخاب زعيم المعارضة رئيسا للبلاد في العام 2000. غير النظام المتغير توزيع الريوع بين الأحزاب السياسية لكنه غيرته بدرجة أقل بين المنظمات الاقتصادية. وظلت المكسيك نظاما مقيدا.

على الجانب الإيجابي، انتقلت كوريا الجنوبية وتشيلي إلى أعتاب التحول إلى النظام المفتوح، كما في حالة جنوب كوريا. لقد تقدمت موزمبيق باعتبارها نظاما مقيدا منذ العام 1992، حيث عملت على توسيع نطاق الفئات الاجتماعية والاقتصادية في نظام فريليمو، وأمضت العقدتين الأخيرين في ضمان ألا يتم استبعاد أي فئة رئيسية من الريوع. على النقيض، وقعت الكونغو الديمقراطية فريسة الفوضى، كما حدث لموزمبيق في العام 1980، كما عانت بنغلاديش من مشكلات صاحبت انتخابات العام 2007. شهدت الهند وزامبيا مزيدا من الاستقرار، على الرغم من معاناة الهند من أحداث العنف المنظم. في أغلب الأحيان، تعاني

الأنظمة المقيدة من الأزمات العرضية والتراجع بدلا من إحراز التقدم. البعض ينتقل من الأنظمة المقيدة الناضجة إلى الأنظمة المقيدة الأساسية، مثل تشيلي في السبعينيات وبنغلاديش في 2007-2009 وفنزويلا في عهد هوغو شافيز أو روسيا في عهد بوتين. لكن الأزمات والاضطرابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تراجع موبوتو وموزامبيق في الثمانينيات نقلت هذه المجتمعات من الأنظمة الأساسية إلى نطاق الأنظمة الهشة للنظام المقيد. عادة لا تملك الأنظمة المقيدة الهشة سوى آليات تصحيح ذاتي قليلة لتعديل السياسة في مواجهة التحديات الجديدة. حتى عندما تستبدل الأنظمة المقيدة قاداتهم أو الأحزاب الحاكمة، تبقى الحاجة إلى الحفاظ على التحالف الحاكم من خلال خلق الربيع، أي أن القيادة الجديدة عادة ما تعيد توجيه الربيع فقط. فزيادة احتمالات وجود العنف في الأنظمة المقيدة، تجعل من الصعب وضع اتفاقيات وسياسة جديدة لحل الأزمة. وستكافح النخبة كثيرا للحفاظ على امتيازاتها في مواجهة الأزمات، وبخاصة عندما تشمل الحلول المقترحة للأزمات تخفيض أو إزالة تلك الامتيازات. نحن نرى أن الأنظمة المقيدة منتشرة على امتداد النطاقات الهشة والناضجة على الطرفين الأقل والأكثر تطورا. تقع الأنظمة المقيدة الأساسية في الوسط، مع المنظمات الأقل تطورا أكثر من منظمات الدولة الناضجة والأنظمة الهشة. كانت الحالات التسع أنظمة مقيدة أساسية على الأقل لبعض الوقت، لكنها تختلف بشكل كبير في خصائصها كأنظمة مقيدة أساسية. تختلف طبيعة الحكومات من المجالس العسكرية (في كوريا وتشيلي وبنغلاديش)، إلى الحكومات الرسمية المعتمدة على حزب واحد (زامبيا 1972-90، موزمبيق 1975-94، بنغلاديش 1971-5)، إلى الحزب الواحد المسيطر (المكسيك 1930-90، والهند 1950-70، وموزامبيق ما بعد 1992)، إلى المحسوبة التنافسية (الهند، زامبيا، وبنغلاديش منذ التسعينيات)، إلى الحكومات المكونة من حزبين والديموقراطيات الانتخابية المتعددة (الفلبين 1946-72 ومن 1982 إلى الوقت الحالي). ليس هناك فرق واضح بين الأنظمة المقيدة الأساسية، مع المحسوبة التنافسية، والأنظمة المقيدة الناضجة؛ فالمحسوبة التنافسية الثابتة يمكن أن تتغير بالتدرج إلى منظمات سياسية واقتصادية مستقلة.

فضلا عن ذلك، بما أننا نفكر في نضج الأنظمة المقيدة على مدار عدة أبعاد - وتشمل السيطرة على العنف ونطاق العلاقة التي تخضع لمصادقية حكم القانون، ومدى استمرارية المنظمات والاتفاقيات التي تتجاوز حياة الأفراد التي وضعوها - نحن نرى أن وتيرة واتجاه التغيير ليسا بالقدر نفسه في جميع الأبعاد. فالتقدم أو الفشل في أحد الأبعاد يميلان إلى تعزيز التقدم أو الفشل في الأبعاد الأخرى، فهي غالبا ما تتحرك في اتجاهات مختلفة في البلد نفسه أثناء أي عقد. كما سنوضح في وقت لاحق، يجب أن تتعامل جميع الأنظمة المقيدة مع التساؤلات التي تدور حول كيفية تحديد الدوائر الداخلية للنخبة وكيفية التعامل مع المجموعات الخارجية التي تطمح إلى الوصول عبر النجاح الاقتصادي أو تعبئة قوى العنف.

10-1-3 مؤسسات نمط النظام المفتوح تعمل بشكل مختلف في النظام المقيد

غالبا ما تنسخ الأنظمة المقيدة المؤسسات من الأنظمة المفتوحة، وخاصة منذ منتصف القرن العشرين- فقد شجعت الجهات المانحة الدولية هذه الدول على فعل ذلك كجزء من حزم الإصلاح - لكن تلك المؤسسات تعمل بشكل مختلف في سياق الأنظمة المقيدة وبالتالي تكون لها آثار مختلفة عن الأنظمة المفتوحة⁽¹⁾. على سبيل المثال، يوجد لدى معظم الأنظمة المقيدة بنوك، إضافة إلى أن للكثير منها أسواق أسهم، لكنها فشلت في أن تصبح وسيلة لتجميع المدخرات من أعداد كبيرة من المواطنين، واستثمار رأس المال في الشركات، وفتح فرص الأعمال التجارية أمام جميع المواطنين. فأسواق رأس المال (البنوك على وجه الخصوص) غير المتطورة، عادة ما تقدم القروض للناشطين في البورصة، وللنخب والحكومة بينما تفشل في تمويل الوافدين وأصحاب المشاريع الجديدة. فعلى الورق، ربما تبدو البنوك وأسواق الأسهم في الأنظمة المقيدة مثل مؤسسات الأنظمة المفتوحة - وبعض الشركات.

في الأنظمة المقيدة قد تتبع شركات الأنظمة المفتوحة - لكنهم يعملون كجزء من نظام الاقتصاد المقيد التي تحافظ على الوصول المحدود. يظهر نقاش أسواق رأس المال في حالة المكسيك هذا بشكل أوضح. هناك ملاحظة أخرى تتناول القوانين والمؤسسات السياسية الأخرى، لاسيما الهيئات التشريعية والانتخابات

الدروس المستفادة: في ظل العنف

التي سنتناولها بالتفصيل في القسم التالي. يبدو أن صياغة التشريعات مثل سياسات التأمين الاجتماعي وقانون الشركات يكرر السياسات المماثلة في النظام المفتوح. مع ذلك، فإن التنفيذ وإنفاذ القانون في المحاكم الفاسدة يعين أن القوانين والبرامج قيد الممارسة أصبحت مصدرا آخر للامتيازات. يوضح برنامج مكافحة الفقر المكسيكي خلال فترة حكومة ساليناس (PRONASOL) هذا التأثير، على الرغم من أن البرنامج اللاحق، بروغريسا/برنامج الفرص، له معايير شخصية نسبية.

10-1-4 تدخل المنظمات القائمة في النظام المقيد لفرض الإصلاح الخارجي

تأخذنا قضية تطبيق الطرف الثالث عن طريق دول ومنظمات الاقتصاد المفتوح خارج الإطار الأصلي. تواجه الأنظمة المقيدة مشكلة خلق طرف ثالث موثوق به لإنفاذ الاتفاقيات. من أول الرواد في الأنظمة المفتوحة - بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، كما هو موضح عند نورث، وواليس، ووينغاست. أثارت تلك المشكلة تنمية المؤسسات التي أسفرت عن الانتقال إلى النظام الاقتصادي المفتوح. لقد استخدمت الأنظمة المقيدة إنفاذ الطرف الثالث من المنظمات القائمة في الدول ذات النظام المفتوح - المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات المانحة الثنائية، والبنوك الدولية، والشركات الأخرى - ويبدو أن هذا النموذج قد ازداد منذ العام 1950. عادة ما تكون تلك المنظمات شركاء مع أعضاء تحالف النخبة المحلية، ويتشاركون الريوع. قد يجلب هذا مكاسب متوسطة الأجل في الإنتاجية، لكنها تقلل الحافز بالنسبة إلى النخبة في الأنظمة المقيدة لتطوير المؤسسات المحلية لتوفير إنفاذ الطرف الثالث للمؤسسات التي يمكن أن تفيد في نهاية المطاف دوائر الشركات المحلية والأسر⁽²⁾. وتوضح الحالات مجموعة متنوعة من الترتيبات وآثارها، الإيجابية وغير الإيجابية.

لقد تدخلت الأمم المتحدة كي تحافظ على التكامل الإقليمي أو كي تستعيد النظام في ثلاثة من البلدان في العينة التي سنتناولها. ففي كوريا الجنوبية، أوقف تدخل الأمم المتحدة الغزو من كوريا الشمالية بعد حرب ضارية. فقد ساعد الوجود العسكري المستمر لمدة ستة عقود في الحفاظ على الحدود الخارجية. لكن لم تتضح

الآثار الداخلية، حيث إن الجهات الأجنبية لم تتدخل بشكل علني في السياسة الكورية، لكن انتشار القوات الأجنبية (وبخاصة الولايات المتحدة) كانت له آثار غير مباشرة، مثل الحيلولة دون استخدام الجيش الكوري ضد المظاهرات الداعمة للديموقراطية في العام 1987.

في موزمبيق، دعم نظاما الأقلية البيضاء في جنوب روديسيا وجنوب أفريقيا حركة التمرد المناهضة للماركسية والتي شنت حربا أهلية استمرت عشر سنوات في الثمانينيات. (فقد ردع الإطار الدولي للأمم المتحدة أي تدخل مباشر من روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا). في مطلع التسعينيات، توسط الفاتيكان لوقف إطلاق النار، مما أدى إلى دخول بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام والتي راقبت الانتخابات في العام 1992. تبعت ذلك انتخابات منتظمة منذ ذلك الحين. على الرغم من فوز حزب فريليمو الماركسي في تلك الانتخابات بفارق كبير، غير أن الدولة أصبحت مستفيدة ومعتمدة على المساعدات الضخمة المتدفقة من دول أنظمة الاقتصاد المفتوح، لذلك واصلت أهدافها في إطار إجماع واشنطن بما في ذلك احترام حقوق الملكية.

كما ساعدت تدخلات وقوانين الأمم المتحدة زائير/جمهورية الكونغو الديمقراطية في الحفاظ على حدود البلاد على الورق، لكن توقف العنف الداخلي أو التوغلات العسكرية الأجنبية. من دون إطار وتدخلات الأمم المتحدة، ربما كان قد نجح الجيران في تفكيك البلاد طبقا لمواردها المعدنية الثمينة. ربما استفادت بعض الأقاليم من ذلك، لكن لا يتضح إن كانت الدولة استفادت ككل من هذا أم لا.

فقدرة الدول على استخدام النظام المصرفي الدولي وضمانه لحقوق الملكية للمودعين كانت له فائدة مهمة بالنسبة إلى النخبة في معظم حالاتنا، باستثناء الهند وكوريا، اللتين طورتا قطاعات مصرفية محلية مناسبة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية والفلبين، وإلى حد ما في زامبيا وبنغلاديش، استخدمت النخبة النظام المصرفي الدولي لنقل الأصول غير المشروعة إلى الخارج. في المكسيك، دُهِم القطاع المصرفي المحلي مرارا منذ العشرينيات، لأنه لم يجد وسيلة لحماية نفسه من خلال تقاسم الربح (Haber et al. 2003)؛ منذ منتصف التسعينيات

الدروس المستفادة: في ظل العنف

كان لدى المكسيك نظام مصرفي صغير يتكون بالكامل من بنوك أجنبية ولا يقدم خدمات كثيرة لغير النخبة.

لقد مارست الاستثمارات الأجنبية المباشرة في استخراج المعادن دورا رئيسيا في اقتصاد الكثير من الأنظمة المقيدة، وتشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. كلتا الحالتين شهدتا دورات من الاستثمارات، بشروط ميسرة خلال المراحل المواتية، حيث تقاسم بعض أعضاء النخبة المحلية الفوائد. كانت مشاريع التعدين في الغالب جزرا منعزلة، أما بالنسبة إلى المؤسسات على الصعيد الدولي فقد وفرت إنفاذ الطرف الثالث، لأن القطاعات المعدنية لم تنشر الفوائد إلى بقية القطاعات الاقتصادية. تعتبر المكسيك حالة فريدة من نوعها، إذ طردت الشركات الأجنبية من صناعة النفط في مطلع القرن العشرين - في الثلاثينيات - وحافظت على احتكار الشركات المملوكة للحكومة منذ ذلك الحين. أصبحت مجموعة PEMEX واتحادها اللابئين الرئيسيين في الاقتصاد السياسي المكسيكي، مع وجود تأثيرات متباينة في بقية القطاعات الاقتصادية. للمزيد عن مناقشة استخراج المعادن في الأنظمة المقيدة في أمريكا اللاتينية انظر (Webb 2010).

من أهم التدخلات الدولية المستهدفة في هذه العينة الاتفاقيات المتعلقة بترتيب الأنسجة المتعددة الألياف (MFA) الذي قرر دعما محددا زمنيا وموجها لتصدير صناعة الغزل والنسيج في بنجلاديش. تعاني معظم الحكومات من صعوبة الحد من دعم الصناعات الناشئة، لأن البرنامج يخلق مجموعة ضاغطة قوية لتوسيع نطاق الدعم. على الرغم من ذلك، وضع المجتمع الدولي جدولا زمنيا، بعيدا عن تأثير الضغوط من اللوبي البنغلاديشي، فتبين قطاع الصناعات أن عليه تحقيق القدرة على المنافسة بشكل أسرع.

10-2 الانعكاسات على السياسات الإنمائية

يبدأ نقاشنا للسياسات الملموسة بالمجالات السياسية التي تثير قلق البنك الدولي وإدارته وجهوده المناهضة للفساد. ثم يتسع النقاش ليشمل القضايا الأخرى ذات الصلة. نبدأ بالربوع ومعوقات المنافسة، ثم تنتقل إلى المنظمات والانتخابات والإصلاحات الديمقراطية، وأخيرا العنف والجيش.

10-2-1 الريوع والقيود على المنافسة

كما تناولنا فيما سبق، يمكن أن يكون لانتشار الريوع والقيود المفروضة على المنافسة آثار جيدة وسيئة في الوقت نفسه، وهذا يتوقف على مستوى التنمية في البلاد. بالتالي، تحتاج توصيات السياسة العملية إلى أن تكون أكثر دقة من مجرد القضاء على المعوقات التي تؤثر في الدخول والمنافسة. ففي الأنظمة المقيدة، تكون القضية الرئيسية هي القضاء على العنف، وهو شرط أساسي لأي تنمية اقتصادية. عندما يتم القضاء على الريوع، لا يكون البديل المقابل اقتصاد السوق التنافسي بل مجتمع تعمه الفوضى والعنف. أما بالنسبة إلى التطورات المتوسطة الأجل في الأنظمة المقيدة، فجل ما يهم هو هل ستخلق الريوع حوافز للتعلم، وزيادة الكفاءة، والتساعد التراكمي جمع للقدرات الإنتاجية. نحن نرى آثارا إيجابية للريوع على الإنتاج (إلى جانب الحث على نبذ العنف) في العديد من دراسات الحالة السابقة: مثل تشيلي وكوريا، وفي بعض الأحيان المكسيك وبنغلاديش والهند.

تتميز الريوع المنتجة اقتصاديا بخاصيتين: أنها لا تدوم إلى الأبد، كما أنها تؤثر في أداء الشركة الحاصلة عليها - مع زيادة مكافآت السوق (انظر Khan & Lomo 2000). عندما تصبح المنافسة على الريوع حصيلتها صفر أو ذات حصيلة سلبية، كما في الفلبين وزائير وجمهورية الكونغو، فإن تراجع المجموع الكلي للريوع التي تحت تصرف الحكومة يضع ضغوطا لا تحتمل على عاتق التحالف الحاكم. يجب أن نأخذ في الاعتبار الوصول المحدود (لخلق الريوع) الذي له آثار سلبية على الكفاءة، مثل القيود المفروضة على التجارة واحتكار الاتصالات في المكسيك وتشيلي في السبعينيات، وذلك في ضوء الريوع التي يمكن تخفيضها من دون زعزعة الاستقرار السياسي الذي يحافظ على السلام في البلاد. على النقيض، حولت كوريا الجنوبية الريوع ببطء إلى شركات كبيرة (شيبولات) من المحسوبة في الخمسينيات والستينيات إلى حوافز تعتمد على النجاح في زيادة الصادرات. في المكسيك وغيرها من الحالات التي تجمع الريوع مازالت تقوم بذلك بشكل جيد حتى عند وجود انفتاح كبير أو نمو التجارة، لأن نسبة صغيرة من الريوع يمكن جمعها بشكل أكبر من ذلك بكثير. علاوة على ذلك، ربما يفتح التقدم الاقتصادي مجالات جديدة للريوع المستحقة. في حين انخفضت معدلات التعريفية التجارية في الهند، لا يوجد

دليل على أن نسبة جمع الربيع قد تدهورت بشكل عام؛ يبدو أن الفساد - الذي ازداد حول الأنشطة الحكومية - أصبح يتصل بأمور أكثر قيمة، مثل مزاد مجموعة تراخيص الاتصالات.

بانتهاء المجتمعات نحو الأنظمة المقيدة الناضجة، يتم توزيع الربيع بشكل متزايد طبقا للقوانين غير الشخصية. في كوريا، على سبيل المثال، يتم توزيع تراخيص الاستيراد والقروض المدعومة في الستينيات والسبعينيات وفقا للأداء التصديري للشركات. من ناحية أخرى، بانتهاء المجتمع نحو النهاية للأنظمة المقيدة، يتم إحلال الربيع التنظيمي الدائم بشكل تدريجي بربيع شخصي وأقل استمرارية، كما حدث في الفلبين وبنغلاديش وبخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وليس من المستغرب أن الحالات التي درست توضح أن توزيع الملكية والسيطرة على الملكية المنتجة وريوعها له آثار رئيسية على النمو والانتقال من التمييز إلى حقوق المواطنين المتساوية. وقد تكون الآثار إيجابية إذا شجعت إعادة التوزيع أصحاب المشاريع وخلقت أصولا جديدة. عادة ما تكون الآثار سلبية إذا شجعت إعادة التوزيع الزبائنية السياسية. توضح الحالات هذا فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي. ففي كوريا الجنوبية وتايوان، زاد الإصلاح الزراعي من إمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية للمنتمين إلى الجزء الأدنى من توزيع الدخل. لم يتم الإصلاح الزراعي في الفلبين، لأن النمط القديم لحيازات الأراضي وفر الربيع لكثير من أصحاب المصالح السياسية الأقوياء، ومن ذلك مزارع تملكها الولايات المتحدة. في المكسيك، تبع الإصلاح الزراعي الثورة، لكنها لم تنجح في فتح فرص للفلاحين الفقراء، غير أنها شجعت الاستخدام غير الفعال للأرض، مع ربط الفلاحين وتشجيع اعتمادهم على الهبات التي يوزعها الحزب الثوري الدستوري وقت الانتخابات.

إن توزيع الربيع في الجوانب التجارية والصناعية للاقتصاد تمارس أيضا دورا رئيسيا في تحفيز الاستقرار السياسي. هناك تاريخ مشترك للربيع التجارية والصناعية في دعم التنمية الاقتصادية الإيجابية. في بنغلاديش، أدت ربوع السنوات الأخيرة لنظام الحصص المفروضة على صادرات المنسوجات - بمساعدة شركة كورية - إلى أن تحقق النجاح في صناعة تصدير المنسوجات. في كوريا، على الرغم من تركيز الشبيلات على السيطرة على الاقتصاد الصناعي في أيدي فئة قليلة واستفادتها من

حماية الحكومة لاحتكار القلة، تمكنوا من جمع رأس المال وتحسين تكنولوجيتها، وتحقيق النجاح في الأسواق الدولية التنافسية. لاحقاً، قلصت الحكومة الامتيازات الاقتصادية التي قدمتها للشبيلات على الرغم من احتفاظها بقوة سوقية عظمى في الاقتصاد. من ناحية أخرى، في الهند، المكسيك والفلبين، حافظت مصالح الشركات المحلية القوية على الروابط الشخصية التي تجمعها بالسياسيين في السلطة والمنظمات غير القانونية في بعض الأحيان. بالمثل، عندما تعتمد الدول على الشركات الدولية في إدارة القطاعات الرئيسية في البلاد، مثل التعدين والخدمات المصرفية، فإنها تحتاج إلى الحماية من الشعبوية الانتخابية والقوى المحلية الأخرى (وأحياناً العسكرية) بالإضافة إلى تقديمها فوائد اقتصادية متبادلة لمن في السلطة، كما في زائير/جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والفلبين.

10-2-2 المنظمات والأحزاب والشخصيات

تمارس المنظمات دوراً رئيسياً في إطار الأنظمة المقيدة. تحدّد الأنظمة المقيدة الهشة والأساسية والناضجة من حيث طبيعة المنظمات داخل المجتمع. جميع أنواع المنظمات لها أهميتها: منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والعسكرية والتعليمية. ففي الدول التي تقع في نطاق الأنظمة المقيدة الهشة، ترتبط المنظمات بالهويات الشخصية بشكل وثيق، وترتبط قادتها بالتحالف المهيمن بشكل مباشر. تعتمد قدرة القادة والمنظمات على البقاء والنجاح على الظروف المتغيرة بشكل مستمر.

تقدم الحالات دروساً جديدة للإطار. يتضح من خلال جمهورية الكونغو الديمقراطية وبنغلاديش والفلبين في عهد ماركوس وزامبيا في الفترة من 1964 إلى 1991 أهمية المنظمات المعتدة على الشخصية، التي تحقق التوازن بين المصالح في البيئة المشوشة. في حالات أخرى، مثل البنغال الغربية في ظل CPM والمكسيك في عهد الحزب الثوري المؤسسي، لم تتجه المنظمات السياسية الرئيسية للشخصيات، الأمر الذي جعل الأنظمة المقيدة أكثر استقراراً.

فكيف يجب أن تتعامل التنمية السياسية مع المنظمات؟ كيف يمكن دعم المنظمات والقوانين الحاكمة للتفاعل فيما بينها؟ كما هي الحال مع الريوع،

توضح الحالات السابقة أن قيمة المنظمات في تحسين الاقتصاد السياسي للأنظمة المقيدة تعتمد على ظروف كل دولة. عندما كافحت الدول للحد من العنف، كانت النتيجة تعزيز السيطرة السياسية والحد من الاقتصاد المقيد. كان الهدف هو التوصل إلى التزامات جديدة بالثقة من أجل توزيع الرئوس. عملت الحكومات العسكرية بشكل مؤقت، بالإضافة إلى فعاليتها في تعزيز التنمية اعتمادا على مدى انضباط مثل هذه المنظمات، وكفاءتها في تشيلي وكوريا، وتدهور تلك الكفاءة في بنغلاديش والفلبين، ووصولها إلى أدنى صورها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. يبدو أن تقليل دور الجيش في توجيه الاقتصاد ساعد كثيرا.

لم تتعامل الحكومات القائمة على الإقصاء وعلى الحزب الواحد بشكل جيد (زامبيا 1973-91، موزمبيق 1980-90، زامبيا/جمهورية الكونغو الديمقراطية 1965-90 وبنغلاديش 1971-5) مع المشكلات في الحفاظ على الاستقرار ودعم التنمية. مع ذلك، تشير نجاحات الصين وفيتنام في العقود الثلاثة الأخيرة أن حكومة الحزب الواحد تستطيع أن تنجح. تكشف حالات بنغلاديش وزامبيا في السبعينيات والثمانينيات عن سببين وراء فشل الحزب الواحد في استعادة النظام: 1- إن لم يحدّد التحالف المهيمن (عضوية الحزب)، ليشمل جميع المنظمات القادرة على ممارسة العنف؛ أو 2- إن بالغ الكثير من المنظمات الأعضاء في الحزب فيما يطلبونه من الحصاص من مجموع الرئوس الثابت (وإن لم تنتج هذه المنظمات ريوعا تتولد عن نمو في الإنتاجية). نجحت الأحزاب الفردية المهيمنة (وغير الحصرية من الناحية القانونية) في المكسيك وموزمبيق في بعض الأحيان في الحفاظ على النظام ودعم النمو. لكن في نهاية المطاف، أصبح مدخل الحزب الواحد أو المهيمن عائقا أمام الالتزامات المطلوبة لدعم التنمية الاقتصادية اللازمة.

وبانتقال المجتمعات من المدى الهش نحو نطاق المجموعة الأساسية للنظام المقيد، تصبح المنظمات أكثر استدامة، إلى درجة أن يعيش البعض فترة أطول من قادتهم. تتولى المنظمات نفسها أدوارا مهمة في تحقيق توازن المصالح، ويبقى البعض مرتبطا بالشخصيات الفردية. لقد أصبحت المنظمات نفسها الإطار الذي يتضمن العلاقات الطويلة الأمد، كما تقوم المنظمات بتنمية العلاقات الطويلة

الأمد بين بعضها وبعض. تعتبر تكتلات الشركات الأولى والجيش في معظم الحالات، والمنظمات العامة والخاصة في المكسيك (مجموعة PEMEX و Telmex والحزب الثوري المؤسسي) منظمات معمرة توفر إطارا ثابتا للتفاعل السياسي والاقتصادي، لأنها تعبر عن النظام المقيّد وإنشاء الربيع. ترتبط هذه المنظمات بشكل وثيق بالحكومة وتوازن المصالح في المجتمع، ومع ذلك تعتبر أكثر صلابة من الهوية الشخصية لقاداتها.

إن الانتقال من النظام المقيّد الأساسي إلى النظام المقيّد الناضج يتضمن المنظمات المستقلة عن الحكومة. لكن مدى استقلال الشبيلات الكورية عن الحكومة هو سؤال يطرحه مقال جونغ سونغ يو. في تشيلي، وضع نظام بينوشيه قرب نهاية ولايته بنودا في دستور العام 1989 تهدف إلى ترسيخ وتأمين منصب المحافظين. وكان يمكن للمرء أن يتوقع، بالنظر إلى مجريات الأحداث في تشيلي على مدار عشرين عاما، أن يعيد تحالف اليسار الوسط كتابة الدستور ويعيد هيكلة منظمات الحكومة الأساسية مثل التشريع عند توليه السلطة. لكن عندما تولى هذا التحالف السلطة، أبقى على القواعد الدستورية فترة طويلة، بما في ذلك القواعد التي تتضمن استقلال المنظمات السياسية من التلاعب والتدخل المستمر. يستنتج نافيا Navia أن تشيلي ليست نظاما مفتوحا، لكنها نظام مقيّد ناضج يتحرك نحو أعتاب تلك الأوضاع.

إن تطبيق سياسة ملموسة ومساعدة الأنظمة المقيّدة على استمرارية منظماتها ودعم اعتمادها على القانون هو أكثر فائدة بالنسبة إلى التنمية من محاولة دعم ظهور المنافسة الاقتصادية والسياسية في المجتمعات حيث تطيل تهديدات العنف الترتيبات المقيّدة.

لقد طورت الأبحاث الحديثة فهما للمنظمات، ومدى انتشارها عبر المجتمعات المختلفة، وبنيتها (De Soto 1989; World Development Report 2003, etc). بدأت المحاولات لتقدير صعوبة تشكيل الأعمال التجارية، والحصول على تراخيص، أو الحصول على ميثاق تأسيسها. إجمالا، يؤكد البنك الدولي والأنظمة المفتوحة المانحة سهولة البدء في الأعمال التجارية من القاع، لكن الأنظمة المقيّدة تدعو إلى الاهتمام بالمؤسسات التي تيسر أو

تعوق نمو المشروع بهدف تحقيق معيار مهم سياسيا أو اجتماعيا. لقد علمنا أيضا أن المحاكم الفاسدة في كثير من الأنظمة المقيدة تفسل في توفير الخدمات الأساسية للمنظمات، مثل تنفيذ العقود والاتفاقيات الإضافية في قروض البنوك. يجب توسيع نطاق الجهود المبذولة لمعالجة تلك المشكلات، سواء من الناحية المفاهيمية والتجريبية. سنعود إلى هذه القضية فيما بعد. نحن نفتقر في الوقت الحالي إلى طرق واضحة المعالم لقياس هيكل المنظمات عبر الدول وتطور ذلك مع مرور الوقت. لم تتطور هذه التدابير حتى بالنسبة إلى الأنظمة المفتوحة كما في الولايات المتحدة⁽³⁾.

تقدم دراسات الحالة أمثلة واضحة للحركات على امتداد النطاق من الأنظمة الهشة وحتى الناضجة. لقد انتقلت كوريا بعيدا عن المعاملة الشخصية للمنظمات القوية، مثل الشبيلات، كمنظمات فريدة وتمييزية، حتى عندما ظلت تكتلات الشركات كمنظمات مهمة في التحالف المهيمن. مع مرور الوقت، حاولت كوريا علاجها باعتبارها فئة من المنظمات. أما في السنوات الأخيرة، فقد تعاملت معها كواحدة ضمن نوع عام للمنظمات (بالرغم من امتلاك الشبيلات لقوة سوقية هائلة). في المقابل، انتقلت المنظمات في الفلبين نحو الامتيازات الشخصية والتمييزية. توثق مونتينولا العلاقات الشخصية الوثيقة لنظام ماركوس مع القيادات الاقتصادية. أما بالنسبة إلى الدول التي حققت الاستقرار لمدة عقدين أو أكثر، فتشير الحالات إلى قيمة اتساع نطاق المنظمات التي يدعمونها، ليس فقط في مرحلة الدخول الأولية لكن أيضا في زيادة قدرة المنظمات على تقديم التزامات داخلية متطورة وتجاه بعضها البعض، وهي التزامات تحتاجها الشركات حتى تصل إلى مركز النخبة.

وتوضح دراسات الحالة أن المجتمعات لا تنتقل حتما إلى الدعم غير الشخصي والموثوق به للمنظمات. بالرغم من أن الاقتصاديات المؤسسية قدمت لنا تقديرا متعمقا للمؤسسات كسبب للنتائج الاقتصادية والسياسية، فإنها لم تهتم كثيرا بكيفية تطور المؤسسات كنتيجة للآثار الاقتصادية والسياسية. ويساعدنا الإطار المفاهيمي للأنظمة المقيدة والمفتوحة في التفكير بشكل منهجي في تلك المشكلات.

10-2-3 الديمقراطية والانتخابات

في القرن الواحد والعشرين، وبفضل إجماع واشنطن Washington consensus، أصبحت الانتخابات الرمز الذي تصدّره الأنظمة الاقتصادية المفتوحة إلى الأنظمة المقيدة. بالنظر إلى الحالات التسع من خلال منظور إطار الأنظمة المقيدة، نتبين استنتاجين حول الانتخابات: أولاً، أن عقد الانتخابات في الأنظمة المقيدة يختلف بشكل كبير عن الديمقراطية في الأنظمة المفتوحة. ثانياً، أن الانتخابات في الأنظمة المقيدة أحياناً - وليس دائماً - تخدم أهدافاً مفيدة حتى لو لم تكن حرة أو عادلة. إن الإجماع التقليدي في المجتمع المانع يفيد بأن الديمقراطية جيدة لأنها تمثل الوسائل الأساسية لضمان الحرية السياسية. هذا الإجماع يقتضي أن تتحرك الدول سريعاً نحو الانتخابات وتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية. بالنهاية، من يقف ضد دعم الحرية وسيطرة المواطن على الحكومة؟ تشير كثير من الأمثلة في الحالات التي تناولناها إلى أن جدول الأعمال يتجاهل هذه الحقيقة في كثير من الأحيان. إن التحرك السريع نحو الديمقراطية قد يقوض الاستقرار الاجتماعي في البلاد. في بعض الحالات الأخرى، قد تكون الانتخابات طقوساً مفيدة تساعد على الاستقرار، حتى إن لم تعبر الانتخابات عن إرادة الشعب أو تسائل الحكومة. إن المقايضة بين الاستقرار والمضي قدماً نحو الديمقراطية يعد مسألة معضلة بالنسبة إلى الأنظمة المقيدة الهشة التي نشأت أخيراً من الفوضى (Collier 2009).

على سبيل المثال، يرى فلايكو وكيفر (Keefer & Vlaicu 2008) أن إجراء الانتخابات في المجتمعات التي تسيطر فيها شبكات الراعي - الزبون على المنظمات السياسية - وهي مجتمعات ذات أشكال خاصة من المنظمات السياسية - قد يستخدم فيها الراعي الأصوات كوسيلة أخرى للمقايضة. يقايب الزبائن بأصواتهم مقابل امتيازات وخدمات أخرى. ربما تساعد الانتخابات في استقرار الأنظمة المقيدة عن طريق توفير وسائل ملحوظة ومعروفة لتقييم القوى النسبية للمجموعات المختلفة، طبقاً لما يراه خان في حالة بنغلاديش (انظر أيضاً Cox 2009، Magaloni & Kricheli 2010). لذلك، يمكن أن تزيد الانتخابات من احتمال حدوث ضوابط في القوة بين من لهم القدرة على ممارسة العنف بشكل سلمي، والمساعدة على الاستقرار ومنع العنف. على الرغم من ذلك، يفشل هذا النوع من الانتخابات في

إنتاج ديمقراطية الأنظمة المفتوحة، بدلا من الإبقاء على الأنظمة المقيدة. يرى كيفر وفلايكو Keefer & Vlaicu هذه النتيجة على أنها فشل. على الجانب الآخر، يشير الإطار المفاهيمي للنظام المقيد إلى أنه حتمي ويمكن أن يكون جزءا من عملية النضج كنظام مقيد.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هل تيسر الانتخابات في موقف محدد التنمية الاقتصادية والسياسية للمجتمع خلال نطاق النظام المقيد؟ كما سنوضح فيما يلي، تشير دراسات الحالة إلى تنوع آثار الانتخابات: من زعزعة استقرار النظام السياسي (تشيلي 1973، وبنغلاديش 2007-9)، إلى تعزيز وتأكيد السيطرة السياسية (المكسيك 1930-90، الفلبين 1946-72 و 1986 إلى الوقت الحاضر، وزامبيا 1972-90 في إطار الحزب الواحد بصورة رسمية)، أو التصديق على الانتقال السلمي للسلطة (زامبيا 1992، موزمبيق 1994، المكسيك 2000، الهند 1977، تشيلي 1989-90)، أو توفير خيارات حقيقية بين البدائل واضحة المعالم (تشيلي بعد 1990). انتقلت كوريا الجنوبية ببطء نحو الديمقراطية، وتراجعت تشيلي إلى الديكتاتورية في السبعينيات؛ كلتاها الآن تعدان من بين الحالات الناجحة في التنمية الاقتصادية والسياسية على المدى الطويل.

ويمكن أن تكون الانتخابات، حتى لو لم تكن حرة ونزيهة، طقوسا سياسية مفيدة تدعم الاستقرار في الأنظمة المقيدة. تشمل الأمثلة الانتخابات التي سيطر عليها الحزب الثوري المؤسسي في المكسيك، والانتخابات الوطنية على مستوى الدولة في الهند، وزامبيا 1972-90، والفلبين بعد عهد ماركوس. وفي بعض الأحيان، تعتبر الانتخابات خطوات بارزة في دفع عجلة التنمية في دول نظام الاقتصاد المقيد على الجانب السياسي- كما في انتخابات 1990 في تشيلي و 1987 في جنوب كوريا التي استعادت الحكم المدني، و انتخابات 1994 في موزمبيق التي صادقت على اتفاقية السلام، و انتخابات 1977 في الهند التي أنهت سنوات الحكم غير الديمقراطي بواسطة أنديرا غاندي، و انتخابات 1991 في زامبيا بعد أن قبل كاوندا الهزيمة بصورة سلمية. يؤكد خان في حالة بنغلاديش، أن نتائج الانتخابات الجيدة في الأنظمة المقيدة هي تلك التي تعكس توازن القوى بين المجموعات المتنافسة على الأرض، حتى لو لم تجر الانتخابات نفسها وفق عملية حرة ونزيهة.

قد تكون الانتخابات جزءا من الطقوس السياسية المنتظمة للاستقرار في النظام الاقتصادي المقيد، كما هي الحال في المكسيك وقت هيمنة الحزب الثوري المؤسسي، وفي زامبيا في عهد كاوندرا. إن الالتزام الثابت بالانتخابات الحرة والنزيهة وفقا للشروط الغربية يمكن أن يقوض دور الانتخابات في النظام المقيد. فالانتخابات التي تحدث عندما تكون قواعد القيام بالانتخابات آمنة في النظام (أي أن الحزب الحاكم سيتخلى عن الحكم بطيب خاطر) أو عندما تسفر عن نتائج غير مقبولة بالنسبة إلى التقسيم القائم للقوة الاقتصادية وبذلك تسبب فترات عدم استقرار وعنف، مثل تشيلي العام 1973 وباكستان- بنغلاديش في العام 1970. الدروس المستفادة من حالات مثل بنغلاديش وجمهورية الكونغو الديموقراطية وكوريا العام 1960 هي أن أجندة السلطة لا ينبغي أن تدفع نحو الانتخابات، لكن يجب أن تدرك الحاجة المسبقة إلى وجود مؤسسات مناسبة لتنفيذ الانتخابات ونتائجها، حتى لو لم تكن عادلة وفقا لمعايير النظام المفتوح.

إن الانتخابات التنافسية في بعض الأنظمة المقيدة تجعل السياسيين أكثر اعتمادا على التبرعات من المنظمات الاقتصادية الكبرى (الشركات الكبرى، إلخ)، مما يضعف (أو يعمل على إضعاف) إرادة وقدرة الحكومة على الحد من الممارسات الاحتكارية وضمان الوصول المفتوح على الجانب الاقتصادي. توضح كل من المكسيك منذ التسعينيات وكوريا بعد العام 1987 هذا التأثير، حيث ظل تركيز الأعمال التجارية مرتفعا أو في زيادة. لكن حالة كل من الهند وبنغلاديش أكثر تعقيدا. يحمي السياسيون الشركات الكبرى التي تدفع لهم لكن الاقتصاد ككل أصبح أكثر انفتاحا لأن عدد اللاعبين أخذ في الازدياد. الشيء نفسه يحدث في المجال السياسي لحالات جنوب آسيا، حيث يجري إعداد المنظمات الجديدة بحرية أكبر.

10-4-2 العنف

في معظم الأنظمة المقيدة تكون قوات الجيش والشرطة جزءا من مجموعة واسعة من المنظمات القادرة على العنف. طبقا لمنظور النظام المقيد، لا تعتبر الدولة الفيبرية^(*) التي تحتكر العنف نتاجا سياسيا يتحقق بشكل مباشر، لكنه

(*) أي الدولة وفقا لتعريف عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر للدولة، في محاضراته الشهيرة «السياسة كمهنة» (1918)، بأنها «مجتمع إنساني ينجح في أن ينتزع لنفسه حق احتكار القوة المادية المشروعة على إقليم معين». [المحرر].

نتيجة للعملية التاريخية التي لا تلوح في الأفق القريب بالنسبة إلى معظم الأنظمة المقيدة، إن مساعدة حكومة النظام المقيد الضعيفة في تحقيق قوة عسكرية وشرطية قوية ليس حلا سحريا لمشكلات التنمية. في كثير من الأحيان، يسمح هذا الدعم بمزيد من القمع واستخراج الریوع من المعارضين، مما يعيق عملية التنمية. في حالات أخرى، تفشل الجهود تماما. فتعزيز القوى الحكومية- التي تعمل في الأنظمة المفتوحة كتهديدات قسرية لردع الاستخدام الإجرامي للعنف - لا يمكن حملها بسهولة إلى الأنظمة المقيدة كطريقة للحد من العنف، لأن حكومات الأنظمة المقيدة لا تستطيع أن تمنع الجيش والشرطة من السعي لتحقيق الریوع لنفسها.

الفكرة الرئيسية هي أن الأنظمة المقيدة الناجحة تحد من الاضطراب من خلال خلق حوافز للمنظمات وصرفها عن استخدام العنف. هذه الحوافز التي تدعم السلام نادرا ما تتضمن احتكار الدولة لممارسة العنف. تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية الحالة الأكثر وضوحا حيث إن دعم أحد الفصائل وإعلان أنه هو الحكومة لم يؤدي إلى تقليل عنف الفصائل الأخرى. توضح حالات بنغلاديش والفلبين وموزمبيق العلاقات المتشابكة بين الجيش الرسمي والشرطة والمنظمات الأخرى القادرة على العنف لكنها ليست تحت السيطرة الكاملة للحكومة.

على الرغم من أن العنف أمر أساسي للديناميات الداخلية لكل مجتمعات النظام المقيد، فإن البنك الدولي بدأ يهتم أخيرا بالعنف كأحد القضايا السياسية. يجري التعامل مع الجريمة والعنف كشيء خارج عن إطار الدولة؛ حيث تُصنف المجتمعات التي تعاني العنف على نطاق واسع كدول فاشلة أو دول ما بعد الصراع. تهدف مساعدة البنك إلى دعم إعادة بناء الجهود وتعامل بشكل أقل مع أسباب وسبل علاج صراعات النزاع المسلح المستمر. ويمثل تقرير التنمية العالمي للعام 2011 والدراسة الحالية جهودا جديدة للبنك في بحث مشكلة العنف. تشير جميع الحالات هنا ما عدا جمهورية الكونغو إلى كيفية سيطرة الدول على العنف والحد منه، بالرغم من عدم القضاء عليه نهائيا. يمكن أن يساعدنا إطار النظام المقيد في فرز تجارب الدول في هذا الصدد والمرتبطة بظروف بلد آخر بعينها.

في الأنظمة المفتوحة، فإن السيطرة على الجيش والشرطة تنحصر في نظام سياسي مسؤول ومقيد بالتنافس السياسي والاقتصادي. على الرغم من ذلك، نادرا ما تسيطر الحكومة على المنظمات التي تستخدم أو تمارس العنف في الأنظمة المقيدة. كانت قوات الجيش والشرطة شركاء نشطين في العملية السياسية في أوقات مختلفة وفي معظم الحالات، باستثناء زامبيا والهند والمكسيك منذ الثلاثينيات. في جنوب كوريا وبنغلاديش والفلبين وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كان الجيش (أو الجيوش) في وقت ما أو مازال اللاعب الرئيسي في نظام الحكم والاقتصاد.

وبدلا من أن يكون الجيش منظمة خاضعة لسيطرة الحكومة، يكون الجيش في تلك المجتمعات واحدة من بين عدة منظمات تسعى إلى السيطرة أو التأثير في الحكومة. ففي موزمبيق مثلا، لم يوجد منذ الاستقلال في العام 1974، فصل كبير بين الجيش وحزب فريليمو الحاكم.

يكمن دور الجيش في جانب واحد من التوازن المعقد للمنظمات القوية التي ينتج التفاعل فيما بينها الاستقرار وزعزعة الاستقرار في النظام المقيد. إن خلق الربوع من خلال النظام المقيد يرتبط بشكل منهجي بالحفاظ على توازن القوة والنفوذ. لا يمكن فصل سياسات الحكم في الأنظمة المقيدة عن المشكلة المستمرة الخاصة بتحقيق التوازن بين المصالح القوية عندما تكون تلك المصالح قادرة على إسقاط الحكومة الرسمية القائمة أو الاستيلاء عليها أو عرقلة الاقتصاد مع التهديد أو وجود العنف. جميع الدول (باستثناء تشيلي) لا توجد لديها منظمات غير عسكرية (بعضها قانوني وبعضها غير قانوني) مع قدرتها على ممارسة العنف والتي مارست دورا في توزيع السلطة السياسية والثروة الاقتصادية.

أنشأ الجيش والشرطة- في الحالات الأوروبية التاريخية - احتكارا للعنف نتيجة للتنمية طويلة الأمد للمنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تستطيع أن تحد من سيطرة الجيش (NWW 2009). أولا، تطورت السيطرة الاحتكارية كجزء من عملية التنمية الكبرى التي نقلت تلك الدول إلى مشارف تلك الظروف، وساعدت المنظمات والدولة نفسها في أن تعيش إلى الأبد وتكون قادرة على تنفيذ القواعد غير الشخصية، وتشمل السيطرة على الجيش والشرطة. ثانيا، إحدى السمات المهمة للاحتكار في الحالات التاريخية كانت قد منحت للحكومة السيطرة على الجيش مع القدرة على الدفاع عن البلاد ضد الأعداء الخارجيين وسحب الجيش من

الدروس المستفادة: في ظل العنف

التخصيص الداخلي للريوع. لقد حدث ذلك في كوريا بعد العام 1950 بعدة عقود، على الرغم من انخراط المخابرات المركزية الكورية في التنفيذ الداخلي للديكتاتورية العسكرية. أما في تشيلي، فقد حصل الجيش على سمعة مهنية جيدة (غير سياسية) يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر، والتي ضاعت جزئياً في عهد بينوشيه، منذ ذلك الحين قيد الجيش مشاركته في الحكم. إن عدم قدرة السياسات المدنية على السيطرة على الجيش ظهرت في حالات بنغلاديش والفلبين وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن لا ينطبق ذلك على المكسيك أو زامبيا أو الهند.

الجدول (1-10): التنظيمات غير العسكرية التي لديها القدرة على ممارسة العنف

البلد	التنظيمات داخل الدولة أو المعترف بها قانونياً	التنظيمات غير الرسمية أو غير القانونية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الميليشيات والشرطة الإقليمية	الجيش الأجنبي
موزمبيق	لا يوجد	جماعة المقاومة الوطنية الموزمبيقية المتمردة
زامبيا	النقابات	الجماعات العرقية
بنغلاديش	الأحزاب السياسية	
الهند	الأحزاب السياسية	الماويون (بما في ذلك جماعة الناكسالييت وحركات التمرد)؛ والمنظمات القائمة على أساس الدين أو الطبقة الاجتماعية أو الأصل القبلي.
الفلبين	النقابات والجماعات الطلابية	الحزب الشيوعي (CPP)، جيش الشعب الجديد (NPA)، الجبهة الإسلامية لتحرير مورو، جماعة أبو سياف
كوريا الجنوبية	النقابات، والجماعات الطلابية، ووكالة الاستخبارات المركزية الكورية (قبل 1987)	جماعات حرب العصابات العزبية (حتى الحرب الكورية)
المكسيك	الشرطة المحلية، النقابات	عصابات المخدرات، المنتمون إلى الجيش الزباطي للتحرير الوطني
تشيلي	لا يوجد	لا يوجد

10-3 برنامج لمزيد من الأبحاث

إن الدروس التي تعلمناها من الحالات السابقة توسع وتعمق الإطار المفاهيمي. لكن مازال هناك الكثير الذي يجب القيام به لتحسين الإطار ودعم المشورة السياسية. يبدو أن أكثر المجالات الواعدة للبحث المستقبلي هي:

- الفهم العميق لحقيقة أن مشكلة التنمية الرئيسية هي إدخال تحسينات ضمن إطار النظام المقيد. مقارنة بالانتقال إلى النظام المفتوح، فإن النظام المقيد يعمل على تحسين حياة الأفراد فيما يتعلق بزيادة الدخل نسبيا والحد من حالات العنف. تركز مشكلة التنمية الأولى على حركة الأنظمة المقيدة من الاقتصاد الهش إلى الأساسي، ومن الأساسي إلى الناضج، ومن الناضج إلى مشارف الظروف المواتية. فمحاولة تخطي هذه الخطوات والتركيز على الانتقال من النظام المقيد إلى النظام المفتوح ستكون عرضة للفشل أكثر منها إلى النجاح.

- فمجرد أخذ عناصر من الأنظمة المفتوحة وزرعها في الأنظمة المقيدة- بما في ذلك الأسواق المفتوحة، والأنظمة القانونية الجديدة، والديموقراطية- لن يجدي نفعا. يوضح الإطار لماذا لا تجدي مثل هذه السياسات. فهذه المؤسسات تعمل بشكل مختلف في سياق النظام المقيد أكثر من النظام المفتوح. تشير دراسات الحالة إلى بعض الأفكار الخاصة بمشكلة التنمية الأولى، لكننا نحتاج إلى مزيد من الفهم.

- تضع الربوع مجموعة رئيسية أخرى من القضايا المفاهيمية، وبخاصة التمييز بين الربوع التي تيسر التنمية وتلك التي لا تفعل ذلك. ونوضح أيضا العلاقة الحساسة بين الربوع والحوافز للحفاظ على السلام. إن التقدم في مشكلة التنمية الأولى في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يتطلب أن نحصل على فهم أكثر وضوحا للوسائل التي تتغير بها الربوع دون زيادة خطر التعرض للعنف.

- يؤكد الإطار على المنظمات ودورها في عملية التنمية. توجد عدة اتجاهات لتيسير القوة التنظيمية والإنتاجية، وتشمل تحسين الوصول إلى المنظمات، وتحسين الأدوات القانونية وغيرها التي تستخدمها المنظمات للحفاظ على

الدروس المستفادة: في ظل العنف

نفسها وتحسين الأدوات التي يتعين على المنظمات أن تحافظ من خلالها على العلاقات والعقود بعضها مع بعض. نحن نعرف القليل حول التأثيرات المتبادلة بين تيسير المنظمات وتقويض الربوع التي تحقق الاستقرار في الأنظمة المقيدة.

• يحتاج دور المنظمات الخارجية - وتشمل هيئات المعونة الرسمية والمنظمات غير الحكومية - إلى مزيد من التفكير. تحتفظ المنظمات الخارجية بالقدرة على الحدة من التهديد بالعنف، وربما تخدم تطبيق الاتفاقيات، والمواثيق وحتى الأحكام الدستورية؛ لكن القيام بذلك يتطلب أن تعمل تلك المنظمات بشكل مختلف عما يفعلونه الآن. نحن بحاجة إلى أن نتعلم المزيد حول كيفية عمل هذه المنظمات داخل إطار النظام المقيد لتيسير التحسينات التدريبية. يستخدم هاندلر 2010 تحليل نظرية اللعبة لتقديم بعض الأفكار حول دور اللاعب الخارجي.

• يحظى العنف بأهمية كبيرة بالنسبة إلى هيكل الأنظمة المقيدة، وكذلك قضية الحد من العنف. كما هو واضح، فإن منع الأنظمة المقيدة من الخضوع للعنف والمشاكل المصاحبة يجعل الأفراد في تلك المجتمعات أفضل حالا. يقدم منظور النظام المقيد رؤى جديدة عن العنف وكيفية الحد منه. ومع ذلك، نحتاج إلى تعلم الكثير حول العمليات التي يمكن أن تستخدمها الحكومات في سياقات مختلفة لتثبيط العنف، من دون تحقيق السيطرة على العنف، بالإضافة إلى التدابير التي تحد من ابتزاز المواطنين والإساءة إليهم. إن تيسير احتكار حكومة النظام المقيد للسيطرة على العنف قد يمنحها قدرات أقوى للحد من الوصول وإنشاء الربوع.

• توضح الحالات التنوع الكبير بين أنظمة الاقتصاد المقيد، حتى تلك التي نضعها على نقاط مماثلة على امتداد المدى الهش إلى الناضج. نحن نحتاج إلى فهم مفاهيمي لكيفية ربط هذا التنوع بالمفاهيم الرئيسية للإطار، مثل القدرة على العنف، والربوع والمنظمات.

• يعيد الإطار توجيه التوصيات السياسية الخاصة بالأنظمة الاقتصادية المقيدة. ويعد هذا التحول المفاهيمي والعملية مجرد بداية.

في النهاية، تشير الدول في مشروعنا إلى حالات أخرى يجب دراستها. بدأت الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، بالفعل، دراسة حول الصين وفيتنام وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وكينيا وتركيا وباكستان و(الولايتين الهنديتين) تامل نادو وغوجارات. يمتلك البنك الدولي حاليا أكثر من خمسين تقييما اقتصاديا سياسيا، بتمويل من مرفق الشراكة الحكومية الذي تموله عدة جهات مانحة. هذا يقدم لنا فهما لكيفية تطبيق الإطار في الأماكن التي مازالت أنظمة مقيدة على الرغم من التغييرات الهائلة.

إن معظم الدول التي حققت هذا الانتقال من النظام المفتوح أو على الأقل وصلت إلى تلك الظروف المواتية تقع في أوروبا والمستعمرات الأوروبية. انتقلت بلدان الشمال الأوروبي والبلدان الواطئة إلى النظام المفتوح قبل الحرب العالمية الأولى. بعد التراجعات الخطيرة إلى الأنظمة المقيدة الأساسية بين الحروب، استطاعت ألمانيا والنمسا وإيطاليا وإسبانيا أن تنتقل إلى الأنظمة المفتوحة في النصف الثاني من القرن العشرين، ضمن سياق الاتحاد الأوروبي. تعتبر اليابان أيضا حالة مهمة. لقد وفر الاتحاد الأوروبي سياق وقواعد اللعبة بالنسبة إلى البلدان الأوروبية الشرقية للانتقال إلى مشارف وربما إلى نظام الاقتصاد المفتوح. إن دراسة اختيار حالات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يمكن أن تساعدنا في فهم متطلبات التقدم في الأنظمة المقيدة بصورة أفضل في بقية العالم وكيف يمكن أن يقدم مجتمع التنمية الدولية دعما ذا صلة.

إن الأحداث الأخيرة في العالم العربي، والتي سميت بالربيع العربي، تسلط الضوء على الأهمية الكبيرة التي يتسم بها المنظور الذي يقدمه إطار النظام المقيد. وكانت موجة من الانتفاضات الشعبية، التي بدأت في تونس في ديسمبر من العام 2011، أدت إلى تغييرات ثورية في الحكومات في تونس ومصر وبداية الحرب الأهلية في ليبيا. نشأت حركة احتجاج مماثلة في جميع أنحاء العالم العربي، وخلق التعاطف والأمل في العالم المتقدم. ولكن اعتبارا من أواخر العام 2011، أنتجت هذه الأحداث بعض التغييرات في الأنظمة. وقد تمت الإشادة بهذه الحركات الثورية في جميع أنحاء العالم باعتبارها انتفاضات شعبية من شأنها أن تؤدي إلى الديمقراطية والتنمية، ولكن الواقع الذي تلا ذلك يعرض صورة أكثر قتامة.

والمجتمعات العربية أنظمة مقيدة، ويهيمن عليها عادة من قبل ائتلاف المنظمات العسكرية والسياسية والاقتصادية، والدينية. وفي حين أن التركيبة تختلف من بلد إلى آخر، وأن بعض الائتلافات تخضع لقادة أقوياء، ففي كل هذه البلدان ائتلافات ونظم مقيدة. والأحداث في تونس، التي أطلقها إشعال محمد البوعزيزي النار في نفسه، في ديسمبر العام 2010، حركها افتقاد الكرامة والاحترام من جانب نظام بن علي للشعب التونسي. ما تلا ذلك نتيجة للأزمة التي أثارته الاحتجاجات الشعبية كان إعادة تنظيم التحالف المهيمن.

في تونس، خسر بن علي دعم الجيش وقوات الأمن، وطلب منه بسرعة مغادرة البلاد. وألقي القبض على أفراد من عائلته والمقربين وأودعوا السجن. في مصر، فشلت الشرطة في قمع الاحتجاجات. وعندما استجاب الجيش للدعوة لاستعادة النظام في الشوارع، فقد فعل ذلك لكنه رفض إطلاق النار. المفاوضات التي تلت ذلك بين عناصر داخل الائتلاف المهيمن في مصر أدت في النهاية إلى تنحي مبارك. أنتجت الانتفاضة إعادة تنظيم تحالف النظام المقيد، وليس إبعاد جميع اللاعبين الأقوياء. شهدت مصر وتونس تغييرات ثورية، ولكن بقيت التغييرات في إطار نظم وصول مقيد. وليست النظم المفتوحة قاب قوسين أو أدنى، والديموقراطية الحديثة والتنمية الاقتصادية ليستا النتائج المحتملة للنضال الثوري. ويشير الإطار ودراسات الحالة إلى أن الخطوات التالية إلى الأمام لكلا البلدين تشمل إنشاء واستدامة المنظمات المعمرة والمستقلة عن الائتلاف المهيمن. وهذا يشمل المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما في ليبيا، فقد تداعى التحالف المهيمن، والنتيجة هي الحرب الأهلية. الإطار هنا لا يمكنه التنبؤ بأي تفاصيل عن النتيجة، بيد أني أقول إنها سوف تكون نسخة أخرى من النظام المقيد.

لقد خلق الربيع العربي فرصة للتغيير، لكنه فعل ذلك بأن خلق أيضا ظروفًا ليس من السهل التعامل معها. فإذا كان من المتوقع من القادة في تونس ومصر أن ينتجوا على الفور مجتمعات مفتوحة - وهي التوقعات التي في الأغلب ما يعبر عنها مواطنوهم والمجتمع الدولي - فمن المحتم أن يفشلوا في تحقيق تلك التوقعات. ورد الفعل الطبيعي على زيادة العنف في نظام مقيد هو وضع ترتيبات أكثر شخصية، وتوثيق الروابط بين الأقوياء من الأفراد والمنظمات وبين الربوع التي

يتهددها العنف وغياب التنسيق داخل الائتلاف. وإثقال القادة العرب بتوقعات غير واقعية من أجل التغيير هو أمر لا يساعد على حل مشكلة التنمية الأولى: رفع أداء مجتمع الوصول المحدود. وقد تكون وجهة النظر الأكثر دقة وواقعية، بخصوص مشكلة التنمية الأولى، شرطا مسبقا لتوقعات واقعية ومثمرة حول التغييرات التي يمكن أن تحرك عملية التنمية إلى الأمام، والتي سوف تحركها بالفعل. نأمل أن يكون الإطار ودراسات الحالة هذه خطوة في الاتجاه الصحيح.

الهوامش

الفصل الأول

(1) هذا هو منطق «كفاءة الأجور» الذي وضعه كل من أكيرلوف وويلين (Akerlof and Yellen. 1990) (بمعنى أن الأجر لا بد أن يغطي تكاليف معيشة العامل على الأقل، كما أن صاحب العمل يقدم هذا الأجر المجزي لأنه سوف يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاجية. وبموجب هذه الطريقة تُحدد الرواتب وفقا للمؤهلات التي يتمتع بها الموظف والمتمثلة بآخر شهادة حصل عليها وبعدها سنوات الخدمة التي أعقبت حصوله على الشهادة دون مراعاة للوظيفة التي يشغلها). [المترجم].

(2) في النظام المقيد المستقر (الذي يحفز كبح العنف) يحصل الجميع في الائتلاف المهيمن على أجور كافية، وهو ما يعني أنهم يقسمون الكعكة بحيث لا يقوم فرد واحد أو جماعة واحدة بتعظيم ريعه. إذ إنه إذا ما قام أحدهم بتعظيم ريعه بالمعنى الكلاسيكي الجديد، فإن ذلك يعني دفع شخص آخر ليقترّب من الحافة ويكون على استعداد لتغيير ولاءاته إذا حدث تغيير طفيف في الأسعار. وهكذا فإن قيود النظام تسمح لجميع أعضاء الائتلاف المهيمن بالتمتع بريوع إضافية وألا يحققوا فقط الهامش الأدنى للربح. وبطبيعة الحال، فإن حدوث تغير كبير في الأسعار النسبية يسبب أحيانا تغيرات متقطعة في الائتلاف المهيمن على النظام المقيد. ولكن الأنظمة المقيدة الأكثر قوة يكون لديها ما يكفي من الربوع الفائضة في النظام لتجنب حدوث ذلك معظم الوقت.

(3) انظر:

North, Wallis, and Weingast, 2009.

(4) من أهم مضامين إطار الائتلاف المهيمن، والتي برزت لنا من خلال دراسات الحالة، وجود عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تمارس سلطة مادية كبيرة وتكون لديها في بعض الأحيان قدرة على ممارسة العنف في الأنظمة المقيدة.

(5) تؤدي العملية نفسها دورا أكثر وضوحا في النظم المفتوحة، حيث تكون المؤسسات الخاصة المتطورة في اقتصاد السوق بمنزلة قوة مقابلة للحكومة وغيرها من المؤسسات السياسية.

(6) يعد تعزيز سيطرة النظام السياسي على العنف، في الأنظمة المقيدة، مظهرا من مظاهر بلوغ النظام المقيد عتبة التحول إلى نظام مفتوح. وهذا يعني أن التنظيمات المتخصصة (الجيش والشرطة) هي وحدها التي يتاح لها أن تستخدم العنف، وأن هذه المنظمات خاضعة لسيطرة الحكومة. وتتبع قواعد معلنة تتصل باستخدام العنف ضد المواطنين. وهذا التعزيز للسيطرة على

العنف خطوة باتجاه الفصل بين السلطات والأغراض، باعتبار هذا الفصل العلامة المميزة للديمقراطيات المستقرة والفاعلة (كوكس وماكوبينز 2000) (Cox and McCubbins 2000).

الفصل الثالث

- (1) وهذا يتناقض مع ما حدث في إندونيسيا، حيث كان الرئيس سوهارتو، في الفترة نفسها تقريبا، يضع أسس الحكم العسكري الذي تآق له أن يستمر لنفس مدة حكم موبوتو، تقريبا، ولكن بنتائج تنمية مختلفة. وكذلك كان سوكارنو ولومومبا يوصفان باليسارية المتأججة ويسعيان إلى توثيق علاقتهما مع الكتلة الشرقية.
- (2) لمطالعة إحدى السرديات حول الدور الأمريكي في تمكين موبوتو وخاصة فيما يتعلق بلومومبا، انظر (Devlin, 2007).
- (3) قبل أن تصبح الكونغو مستعمرة بلجيكية كانت حياة شخصية سيئة السمعة قائمة على استنزاف الموارد تخص الملك ليوبولد (Hochschild, 1999). وتقدم دراسة (Putzel et al. 2008) مراجعة شاملة للدراسات السابقة التي تناولت تشكيل جمهورية الكونغو؛ ويركز (Emizet (2005) Ndikumana and في دراستهما على دور الموارد الطبيعية في تفسير أسباب الحرب الأهلية في الكونغو من منظور دولي مقارنة. ومهدد (2005) Haskin لعمل مراجعة عامة للأحداث التاريخية التي أدت إلى تشكيل الحكومة الثانية الحالية لجوزيف كابيلا. وتقدم لنا التحديثات الدورية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منظورا تفصيليا للمجتمع الدولي حول الأحداث التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية (قارن: United Nations Security Council 2009).
- (4) Crawford Young, Thomas Turner, *The Rise and Decline of the Zairian State* (The University of Wisconsin Press, 1985), 365.
- (5) *Ibid.*, 165.
- (6) *Ibid.*, 391.
- (7) Ndaywel e Nziem, (1998), *Histoire generale du Congo*, 790-4.
- (8) *Ibid.*
- (9) خلال الحرب الثانية أصبحت لرواندا وأوغندا مصالح اقتصادية مهمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكان ذلك هو السبب في استمرار وجودهما العسكري في البلاد.

(10) EIU (1998 Q2:2S).

(11) EIU (1998 Q2:2S).

(12) EIU report, Q3 1998,34.

(13) اغتيل لوران كابيلا على يد أحد حراسه الشخصيين في مكتبه في 18 يناير من العام 2001، وعقب ذلك قبض على عدد من حلفاء كابيلا المقربين واتهامهم بالتآمر لقتله وثبتت التهمة عليهم. ولكن القصة الحقيقية لما حدث ومن أمر بقتله لاتزال تحيطها السرية. وقتل الحارس الذي اغتاله أثناء محاولته الهروب من مكان الجريمة. أما جوزيف كابيلا فقد وُلد في العام 1971، ودرس في المرحلتين الابتدائية والثانوية في مدارس تنزانيا، وتلقى المزيد من التدريبات العسكرية والتحق بالجامعة في أوغندا. تولى جوزيف كابيلا قيادة «تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/ زائير» أثناء الزحف إلى كينشاسا في العامين 1996 و1997. وبعد ذلك تلقى أيضا تدريبا في جامعة الدفاع الوطني التابعة لجيش التحرير الشعبي (PLA National Defense University) في بكين، وخدم كرئيس لأركان القوات البرية بداية من العام 2000 حتى اغتيال والده.

(14) حدث عدد من الخلافات الكبرى، وخرجت عدة أحزاب من الحكومة في أوقات مختلفة، وخاصة حزب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (RDC) الذي ترك الحكومة بعد وقت قصير في العام 2004 بسبب الفساد وسوء الحكم. وسرعان ما اقتنع بالعودة بعد ذلك.

(15) اختلف كل من نزانغا موبوتو ونياموسي مع كابيلا حول تقسيم السلطة في الوزارة قبل انتخابات العام 2012. حيث دعم نياموسي المعارضة بينما ترشح موبوتو ضد الرئيس في الانتخابات.

(16) أُعيدت تسمية التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية (AMP) ليصبح «الأغلبية الرئاسية» (MP) في العام 2010.

(17) في مارس من العام 2007 حدثت صدامات بين الحكومة الكونغولية وعدة مئات من قوات حركة تحرير الكونغو (MLC) الذين كانوا يمثلون الحرس الرسمي ليمببا أثناء الفترة الانتقالية. وكان حرس حركة تحرير الكونغو لا يتمتعون بالشرعية مثل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (RDC) الذي أبقى على قواته في كينشاسا أثناء المرحلة الانتقالية. ولكن خلال الانتخابات الديمقراطية التالية في العام 2006 وبعد تشكيل حكومة جديدة كان يجب نزع سلاح جميع الحرس خلال فترة معينة. وعندما تأخرت قوات حركة تحرير الكونغو في نزع سلاحها طلب منها الجيش الكونغولي ذلك، ثم

وقعت صدامات. ولم يكن اتهام المحكمة الجنائية الدولية لبيمبا يركز في الواقع على التصرفات التي قام بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بل على ما قام به في جمهورية أفريقيا الوسطى في العام 2002 لمساعدة الحكومة التي كانت قائمة هناك.

(18) كان العقد الملقى يخص مشروعاً استثمارياً بقيمة 0,8 مليار دولار أمريكي، كان من المقرر أن تبدأ الإنتاج فيه شركة فيرست كوانتم ميرانزا الكندية، التي كانت تمتلك أيضاً حصة في المؤسسة المعنية بالقطاع الخاص في البنك الدولي وهي مؤسسة التمويل الدولي (IFC). وفي شهر يناير من العام 2010 جرى تدويل القضية ولكن لم يبت فيها حتى الآن. أما العقد الثاني فيخص منجم تنكي فونغورمي الذي تديره شركة فريبورت ماکموران الأمريكية في إقليم كاتانغا. وبدأ تشغيل المنجم في شهر مارس من العام 2009؛ ووصلت تكاليف رأس المال إلى 2 مليار دولار أمريكي ما جعله أكبر استثمار أجنبي في تاريخ البلاد*. هي الصفقة التي يتغير فيها التوازن بين شركة متعددة الجنسيات وإحدى الدول، بالتقدم، لمصلحة الدولة، كنتيجة لزيادة قيمة أصول المشروع الذي أسسته الشركة في إقليم تلك الدولة. [المحرر].

(19) قامت ستيفاني وولترز بدراسات بحثية ميدانية في إطار المذكرة الاقتصادية القطرية للبنك الدولي (CEM) لمعرفة أنماط توليد الربح والاستيلاء لمصلحة السلطة المركزية في كينشاسا وسلطات محلية مختارة في الأقاليم التي تحتوي على الكثير من الموارد الطبيعية. والأقاليم التي تناولها هذا البحث هي: كاتانغا، وجنوب كيفو، وأوريانتال. كما يحتوي على مواد تكميلية خاصة بشرق كاساي.

(20) ومن بين العوامل الفاعلة المهمة شعبية حاكم إقليم كاتانغا مويس كاتومبي العضو في التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية وأحد السياسيين الذين يتمتعون بشعبية ضخمة لشخصه. وينتمي كاتومبي إلى قبيلة بابيمبا في جنوب كاتانغا بينما ينتمي معظم المقربين من كاييلا إلى قبيلة كالوبا في شمال كاتانغا. وفي ظل المنافسة التقليدية بين شمال وجنوب كاتانغا فإن ذلك يمثل خطورة وأدى إلى تفاقم الموقف بالفعل في صورة حوادث عنف منفصلة، وهو موقف لايزال الرئيس كاييلا غير قادر على التغلب عليه حتى الآن. إن المخاطرة كبيرة، حيث إن الأمر يرتبط بعملية اللامركزية التي ستؤدي إلى تفوق الإقليميين الجنوبيين في كاتانغا اللذين يحتويان على النحاس. وهناك أيضاً عامل فاعل آخر يتمثل في شعبية كاتومبي في كاتانغا وعلى المستوى الوطني، فلديه من الأموال ما يمكنه من تمويل حملته الانتخابية، كما أنه يتمتع بشهرة واسعة ترجع إلى ملكيته لنادي تي بي مازمبي لكرة القدم، وهو أحد أندية جمهورية الكونغو الديمقراطية التي

حققت إنجازات كبيرة. كما أثبت كرمه وإحسانه وحصل على الكثير من الأتباع في كاتانغا وريفها. وعلى كاببلا، بالتالي، معاملة كاتومي بقدر من الاحترام، ولا يمكنه بالتأكيد إقصاؤه. وقد يكون ذلك في بعض جوانبه مثلا على تحالف ناجح، بالفعل، بين النخبة.

(21) جرى استبدال اثنين من المحافظين في جنوب كيفو.

(22) مقتطف مختار من إجابة عن سؤال من أسئلة استطلاع الرأي الذي أجره البنك الدولي في العام 2005.

(23) خضع دور المساعدات الدولية أثناء السبعينيات والثمانينيات والظغوط التي مورست من أجل التحول الهيكلي، أيضا، لرصد متزايد، حيث يشير أحد الأراء إلى أن المجتمع الدولي خفض المساعدات في بدايات الثمانينيات من القرن العشرين عندما كان بإمكانه دفع البلاد نحو إجراء إصلاحات، وبالتالي إلى تجنب الخسائر اللاحقة في الرعاية (راجع: Kiakwama and Chevallier 2010).

(24) على الرغم من أن دستور العام 2006 ليس دستورا فدراليا بل مركزي، فإننا نجد أنه يمنح الأقاليم أدوارا ومسؤوليات كبيرة، وإن كان بعيدا عن الواقع في كلا الجانبين. لقد ركز «الجيل الثاني» من دراسات الفدرالية على الضوابط والموازانات، الموجودة بقوة الواقع، وكذلك وبدرجة أكبر الموجودة بقوة القانون، التي تحكم العلاقات بين مستويات الحكم في النظام اللامركزي، وأنواع الفضاءات التي تؤمنها للإجراءات الثابتة «للحفاظ على السوق» (Weingast 2006). وفي ظل ما هو سائد من حوافز نخبوية وتحالفات غير مستقرة، على جميع مستويات الحكم ليس بوسعنا الآن تحديد الظروف والأفكار التي يمكن من خلالها تخليق واستدامة مجموعة من السلوكيات الإقليمية الأكثر تركيزا على التنمية.

الفصل الرابع

- (1) Douglass C. North, John Joseph Wallis, and Barry R. Weingast. Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History (New York: Cambridge University Press, 2009).

سوف نشر إلى هذه المجموعة لاحقا بمسمى (نورث - واليس - وينغاست)، وهي التسمية التي تشير في الوقت ذاته إلى الكتاب نفسه. [المترجم].

يدين الكاتب بالفضل لكل من ديفيد تريشر على مساعدته البحثية، وسكال تايلور لإعانتته في فهم الوضع المعاصر في زامبيا على نحو أفضل. كما يدين بالفضل لكل من دوغلاس نورث، وجون واليس، وباري وينغاست، وستيفن ويب، ومشتاق خان، وآلان هيرش، وآخرين لتعليقاتهم وملاحظاتهم المفيدة على المسودة الأولى لهذا الفصل.

(2) تتضمن ظروف عتبة الانتقال إضفاء الطابع المؤسسي على: (1) سيادة دولة القانون بالنسبة إلى النخب (2) المنظمات الطويلة الأمد في المجالين العام والخاص و(3) السيطرة المدنية الموحدة على الجيش وغيره من المنظمات المقبولة قانونا والتي تتوافر لها إمكانية للعنف. راجع:

North, Wallis, and Weingast, Violence and Social Orders.

(3) العلاقات المتداخلة بين العناصر (المكتوبة بالخط المائل) يمكن تصويرها بشكل مفيد (شاملا التصوير البياني) باعتبارها «جوهرة الحوكمة». وقد استخدم برايان ليفي «جوهرة الحوكمة» هذه - مع أربعة عناصر متشابهة، في الفصل الأول المعنون: «Governance and Development in Africa» من كتاب Building State Capacity in Africa لبريان ليفي وساركبونديه (المحرران) (Washington, D.C. World Bank Institute Development Studies, 2004) لكن مع تحديد كل عنصر منها بشكل أكثر تبسيطا - لتقييم ديناميات تغير الحوكمة في مجموعة متنوعة من الدول الأفريقية، تشمل زامبيا وموزمبيق.

(4) كانت شركة التعدين المهيمنة هي الشركة الأنغلو - أمريكية، المسجلة في جنوب إفريقيا، تليها شركة روان سيليكشن تراست (امتلكت أمريكان ميتال كلايمكس في 45 من المائة من أسهمها).

(5) كان الاهتمام المعلن لحكومة الحركة الديمقراطية للأحزاب المتعددة التي جاءت إلى السلطة عام 1991 هو تقليص الوظائف في الخدمة المدنية بنسبة 25 في المائة. وما حدث فعلا هو زيادة التعيينات في الخدمة المدنية بنسبة 19 في المائة في الأعوام الأولى من حكم الحركة الديمقراطية للأحزاب المتعددة، من دون تقليصات يعتد بها، لاحقا.

(6) Lisa Rakner, Political and Economic Liberalisation in Zambia 1991-2001 (Stockholm: The Nordic Africa Institute, 2003), pp. 50-1.

(7) منقول عن:

William Tordoff , Administration in Zambia (Manchester: Manchester University Press, 1980), p. 73.

(8) Burdette, p. 117.

(9) Burdette, p. 116.

(10) Data and quote are from Burdette, p. 116.

(11) هذه الأمثلة منقولة عن نسخة مصورة من «Governance and Political Economy Constraint to Development Priorities in Zambia: A Diagnostic»، تأليف سكوت تايلور ونيو سيموتانييه، يوليو 2007

(12) القواعد الرسمية للنشاط التجاري في زامبيا هي نفسها تحتل المركز 90 بين 138 بلدا - وداخل هذا المعدل تحتل بعض الأنشطة مكانة أدنى؛ فمعالجة تصاريح البناء تحتل المركز 151 والتجارة عبر الحدود المركز 157 (DB 200x).

(13) انظر البنك الدولي:

What are the Constraints to Inclusive Growth in Zambia? A Policy Note, Report No. 44286-ZM, 2008.

(14) انظر «The Cotton Sector of Zambia» سلسلة أوراق العمل الإقليمية لقارة إفريقيا، رقم 124، مارس 2009.

(15) حول تفصيلات التفاوض مع أنغلو اميريكان كوربوريشن، انظر:

Business and the State in Southern Africa: The Politics of Economic Reform (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2007), p. 78

لسكوت تايلور. وحوو تفاصيل الصفقة مع فيدانتا انظر:

A Venture in Africa: The Challenges of African Business (New York: Palgrave Macmillan, 2007)

لأندرو ساردانيس.

(16) أنا مدين بهذه العبارة لمشتاق خان، الذي كان أول من طرحها في تحليله للنظام المقيد في بنغلاديش.

(17) Malyn Newitt, A History of Mozambique (Hong Kong: Indiana University Press), p. 467.

(18) هذه التفصيلات وتفصيلات أخرى في هذه الفقرة منقولة عن:

Allen Isaacman and Barbara Isaacman, Mozambique: From Colonialism to Revolution, 1900-1982 (Boulder: Westview Press), pp. 42-6.

(19) Newitt, A History of Mozambique , p. 538.

(20) Abrahamsson and Nilsson, p. 27.

(21) جيوفاني م. كاربون «السياسات الشمولية الناشئة في موزمبيق: نظام فري ليمو ورين مان» مركز تطوير أبحاث برامج الأزمات، ورقة عمل 23، المجموعة رقم 1 (لندن: كلية لندن للاقتصاد، 2003) هي التي وفرت التفاصيل.

(22) نقلت التفاصيل في هذه الفقرة عن:

Bertil Egero, Mozambique: A Dream Undone (Sweden: Motola Grafiska, 1988), p. 72, Isaacman and Isaacman, Mozambique , p. 113, Harold D. Nelson, Mozambique: A Country Study (Washington, DC: American University Press, 1984), p. 65, and Newitt, A History of Mozambique , pp. 543, 549.

(23) Abrahamsson, p. 189.

(24) William Finnegan, A Complicated War: The Harrowing of Mozambique (University of California Press, 1993).

(25) Ibid., pp. 31-3.

(26) Anne M. Pitcher, Transforming Mozambique: The Politics of Privatization, 1975-2000 (New York: Cambridge Press, 2002), p. 127; Abrahamsson, p. 114.

(27) فري ليمو 1997.art.2.2. ذكرت في جيوفاني كاربوني: السياسات الجمعية الناشئة).

(28) خصصت قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، مبلغاً معلناً هو 17 مليون دولار لتسهيل إشراك رينامو في ترتيبات التعددية العزبية في العام 1994.

(29) North, Wallis, and Weingast, Violence and Social Orders , pp. 43, 45.

(30) المرجع السابق ص42.

(31) تعود البيانات هنا إلى العام 2004. ويقوم قياس جودة الأداء البروقراطي على حساب متوسط الجودة في: (1) إدارة الموازنة والمالية في بلد ما (2) إدارته العامة، وقياس الاثنين باستخدام قاعدة بيانات السياسات القطرية والتقييم المؤسسي لدى البنك الدولي. ويتم قياس جودة مؤسسات الضبط والتوازن على أساس متوسط قياسين من مؤشرات الحوكمة في العالم لكوفمان - كراي - الصوت والمحاسبية، وسيادة القانون - ومن قياس

«السياسات-4» [polity-iv] وهي النسخة الأحدث من قياسات الأداء السياسي للدول، وهي القياسات المعروفة باسم Polity data series - المحرر] للقيود التنفيذية. ولتسهيل المقارنة، فجميع القياسات يجري تحويلها خطياً، لتتراوح بين الحد الأدنى وهو ناقص واحد والحد الأقصى وهو زائد واحد. ولمزيد من التفصيل انظر:

Brian Levy, *Governance Reform: Bridging Monitoring and Action* (Washington, DC: World Bank, 2007), appendix 1, pp. 121-5

حيث تجد بيانات مجموعة أكثر اكتمالاً، من اثنتين وستين بلداً منخفض الدخل ومستقبلاً للمساعدات.

(32) لا بد من ملاحظة أن استخدام المقاربة الكمية في الجدول 4 - 4 للتمييز بين البلدان لا يسفر إلا عن فارق طفيف بين زامبيا وموزمبيق: فكل الأربعة متماثلة، باستثناء متغير «السياسات-4» للقيود التنفيذية الذي حصلت زامبيا فيه على خمس درجات في العام 2004، وحصلت موزمبيق على ثلاث. لكن هذا لا يعني سوى أن القياسات مباشرة لدرجة تحتاج إلى استكمالها بتقييمات نوعية تاريخية.

(33) جدير بالملاحظة أنه في اثنتين وستين من مجموعات بيانات البلدان هناك العديد من الحالات (من بينها تلك المبيّنة في الجدول رقم عشرة) التي تمتلك فيها البلدان رصيداً إيجابياً من القدرة البيروقراطية ورصيداً سلبياً من مؤسسات الضبط والتوازن - لكن العكس لا يوجد إلا في قلة قليلة للغاية (وغالبا ما يكون ذلك في بلدان صغيرة للغاية). وبغض النظر عن زامبيا (وموزمبيق) فالبلدان الأخرى هي مولدوفا وجزر القمر ولوسوتو وجزر سليمان.

(34) للاطلاع على تحليل الطبيعة التراكمية المحتملة لهذه الأشكال من الاعتماد المتبادل، انظر:

Brian Levy and Francis Fukuyama, "Development Strategies: Integrating Governance and Growth," World Bank Research Working Paper Series #x, January 2010

(35) انظر:

See Albert Hirschman, "The Turn to Authoritarianism in Latin America and the Search for its Economic Determinants," in David Collier (ed.) *The New Authoritarianism in Latin America* (Princeton: Princeton University Press, 1979); Albert Hirschman, *Shifting*

وأيضاً:

Involvements (Princeton: Princeton University Press, 1982).

الفصل الخامس

- (1) نظرا إلى انخفاض الكلفة مع اتساع رقعة الأرض المستثمرة والحاجة إلى تصنيع قصب السكر بعد حصاده بفترة وجيزة، كانت لمراكز تصنيع السكر قوة احتكارية محلية، ما أعطى أصحاب مراكز تصنيع السكر ميزة عند التفاوض مع المزارعين. ولذلك، كما يذكر لاركين (Larkin, 1982)، كان أصحاب مراكز تصنيع السكر على قمة الهرم الاجتماعي الاقتصادي.
- (2) قدر Iyer & Maurer أن سعر شراء ممتلكات الراهب بلغ 26 ضعف الدخل السنوي الذي يمكن الحصول عليه من الأرض (2008: 12).
- (3) "Statement of the President on the Proclamation of Martial Law in the Philippines," in I. T. Crisostomo, Marcos the Revolutionary (Quezon City: J. Kriz Publishing, 1973).
- (4) "Notes on Central Bank Rediscount Rate" (Central Bank Circular, September 30, 1986), Manila (mimeo).
- (5) كما لاحظ باتريك ومورينو، فإن أرقام بنك مزارعي الجمهورية بالغة الارتفاع لأن الزبائن الأساسيين للبنك هم زارعو قصب السكر، ولأن الصادرات الزراعية على رأس أولويات البنك المركزي.
- Hugh Patrick and Honorata A. Moreno, "Philippine Private Domestic Commercial Banking, 1946-80, in Light of Japanese Historical Experience," The Philippine Economic Journal , Number 56, Vol. 23, Nos. 2 & 3, 1984.
- (6) مقابلة مع مسؤول في بنك التنمية الفلبيني، 17 أغسطس 1993 (من دون ذكر الاسم). انظر أيضا:
- Patrick and Moreno; Mario B. Lamberte, "Assessments of the Problems of the Financial System: The Philippine Case," Philippine Institute for Development Studies, Working Paper Series No. 89-18; Paul D. Hutchcroft, Predatory Oligarchy, Patrimonial State: The Politics of Private Domestic Commercial Banking in the Philippines (Doctoral dissertation, Yale University, 1993).
- (7) حول كيفية تقدير الربوع المتحصلة من ائتمانات البنك المركزي، انظر ص 15 - 16 وما جاء في الجدول 3 - 5.
- (8) تقرير اللجنة الرئاسية للحكومة الرشيدة، كما ظهر على الإنترنت في أول مايو 2010 على:

<http://www.dbm.gov.ph/opif2009/doj-pcgg.pdf>

- (9) "Memorandum for the chairman of the PCGG, Magtanggol C. Gunigundo, from Virgilio Hermosura, 'Summary of Accounts,' August 4, 1993, Manila (mimeo); Philippine star, August 30, 1989.

(10) توجد وثائق من اللجنة الرئاسية للحكومة الرشيدة في القضية الجنائية للولايات المتحدة. قانون ابتزاز الأموال للمنظمات الفاسدة (RICO) ضد التابعين إلى ماركوس، وعدنان خاشوقجي وآخرين، 21 أكتوبر 1988 (دراسة غير مطبوعة).

(11) توفي ماركوس قبل المجاكمة، وبرزت زوجته إيمدا من تلك التهم.

(12) نتيجة نقص البيانات، نتناول ريعو إجراءات الاحتكار الزراعي لسنوات محددة. تعتمد الصيغة المستخدمة في القياس على عمل غالاهر (1991).

(13) تنتمي جماعة الطاوسوغ إلى جزيرة جولو، بينما تنقسم اليوم طائفة الماراناو إلى طائفتين: لاناو الشمال ولاناو الجنوب، بينما تقطن الماغوينداناو أقاليم شمال كوتاباتو، سلطان كودارات وماغوينداناو. تعيش طوائف سامال وباجاو في أرخبيل سولو، وتعيش طائفة ياكابان في إقليم زامبونغا الجنوبية، ويعيش الإيلانو والسانجير في أجزاء متفرقة في جنوب مينداناو، ويعيش الميلابونيان في جنوب بالاوان؛ وتقطن جاما مابون في جزر كاغايان (انظر Dolan 1991).

(14) تنص المادة 2، القسم 26 للعام 1987 من دستور جمهورية الفلبين على أن «الدولة تحظر قيام الأسر السياسية... وفقا لما سوف يقرره للقانون».

(15) أولا: كان يجب اعتماد المنظمات غير الحكومية من خلال الهيئات التشريعية المحلية للمشاركة في المجالس المحلية. في كثير من الأحوال، أدى ذلك إلى اعتماد المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع باستقلال عن الحكومات المحلية (Eatonn 2003: 485). ثانيا: لم يتم استدعاء الكثير من المنظمات غير الحكومية إلى الاجتماعات حتى بعد اعتمادها. ثالثا: لم يقر الكونغرس التشريع اللازم لتنفيذ تمثيل القطاعات على المستوى المحلي.

(16) حُسبت باستخدام بيانات من:

Banks' Cross National Time Series Database.

(17) تزايد عدد البنوك التجارية بشكل كبير من 32 العام 1980 إلى 54 في العام 1997. جميع الوافدين الجدد هم بنوك أجنبية. تغير هيكل ملكية البنوك الوطنية نظرا إلى حركة التحرير. معظم البنوك مملوكة جزئيا إلى جهات أجنبية (Milo 2002).

(18) مع استمرار الخطوط الجوية الفلبينية كمنسوطر وحيد، تزايدت حدة المنافسة بين ست شركات نقل منذ تحريرها، وبخاصة على الطرق الرئيسية. وقد تراجع مؤثر هيرفندال هيرتثمان لصناعة النقل الجوي الداخلي، بناء على حصة السوق، من 92. في 1995 إلى 34. في 1999 (النمسا 2002).

(19) في حين حول التقاعد ضباط الجيش إلى مدنيين، إلا أن ممارسة تعيين الجنرالات المتقاعدين في مناصب مدنية هي سلاح ذو حدين. ويحتفظ الضباط المتقاعدون، في الغالب، بروابط قوية مع الضباط العاملين نظرا إلى ما يجمعهم من خبرة تدريبية وقاتالية مشتركة. تقدم المناصب المدنية الرفيعة للضباط المتقاعدين مرتكزا لدعوة زملائهم من الرتب الصغرى الموجودين في الخدمة إلى المشاركة في التآمر ضد الحكومة.

(20) مقتطفات من أقوال الباحث الأمريكي في شؤون السياسات الفلبينية جان غروشولتز، وعالمي الاجتماع الجيزويتين فراشيسكو آرانيتا وجون كارول، والصحافي الفلبيني يان ماكابنتا، وهي التي وردت، على الترتيب، في (Tate 1993) and (Tate 1997).

(21) تقوم محطات رصد الأحوال الاجتماعية SWS باستقصاءات دورية تتعلق بمسألة في مؤسسات الحكومة. وتتغير الاستجابات بخصوص الثقة في مؤسسات الحكومة، تغيرا طفيفا مع الوقت. ولمزيد من تفاصيل هذه الاستقصاءات، انظر www.sws.org.ph.

(22) لا يقدم مديرو المؤسسات ذات المستوى الأعلى صورة أكثر إشرافا عن وضع المحكمة العليا. إذ إنه عندما طلب منهم عام 2000 تقييم المحكمة العليا من حيث صدقها في محاربة الفساد في القطاع العام، فإن 11 في المائة فقط من أفراد العينة وصفوا المحكمة العليا بأنها «صادقة جدا»، بينما وصفها 47 في المائة من أفراد العينة بأنها «صادقة إلى حد ما»، وقال 22 في المائة من أفراد العينة أنهم «مترددون»، لذلك فإنه ليس من المستغرب أن نجد شريكا بارزا في أكبر شركة محاماة في البلاد يكتب في رسالة وجهها إلى رئيس المحكمة العليا قائلا: «لم يسبق لي - طوال 37 عاما من الممارسة المهنية - أن رأيت صورة المحكمة العليا... تهوي إلى هذه المستويات في نظر مجتمع الأعمال» (راجع: Coronel 2000).

(23) Data from a national survey performed SWS in 1999.

الفصل التاسع

- (1) تخطط كوريا لرفع مساعداتها التنموية الرسمية من (0.12%) من الدخل القومي الإجمالي إلى (0.25%) من الدخل القومي الإجمالي بحلول العام 2015.
- (2) كان سعر الأرض زهيدا جدا في فترة الإصلاح الزراعي الكوري، باعتبار أنه كان يساوي مرتين ونصف الإنتاج الزراعي في فترة الإصلاح الزراعي في كل من اليابان وتايوان. فضلا عن ذلك، رأى الملاك الكوريون تراجع القيمة المالية لتعويضاتهم، التي هي في شكل سندات حكومية، بسبب التضخم.
- (3) من المثير للاهتمام أن نظام حكم بارك تشونغ قد امتنع عن توزيع الوظائف بالمحسوبة على وزارات اقتصادية. وكان الوزراء والمسؤولون الكبار في الوزارات الاقتصادية يُختارون من التكنوقراط، في حين أن الوزارات غير الاقتصادية كانت تستوعب عديدا من ضباط الجيش (كانغ 2002، 85-90).
- (4) حصل الحزب الوطني الديمقراطي على نسبة 32,8% من جملة الأصوات في حين حصل الحزب الجمهوري الديمقراطي على 31,7% وشغل الأول 61 مقعدا والثاني 68 مقعدا من إجمالي 154 مقعدا على طول كامل المقاطعات الرئيسية في الأمة وأضاف الحزب الجمهوري الديمقراطي 77 مقعدا أخرى بتعيينات من الرئيس.
- (5) عايشت كوريا غموا سلبيا آخر العام 2009 تحت تأثير الأزمة المالية العالمية ولكن من المتوقع أن تسجل انتعاشة في النمو مرة أخرى العام 2010.
- (6) توصل كل من بريزورسكي وليمو نجي (1999) إلى أنه لا تفشل أي ديمقراطية في أي بلد يزيد معدل دخل الفرد فيه على 6000 دولار أمريكي (1985ppp). كانت كوريا تقترب من ذلك المستوى من النمو الاقتصادي عندما جاء التحول الديمقراطي العام 1987 ولأن كوريا وصلت إلى معدل 6000 دولار أمريكي (1985ppp) في نسبة حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي العام 1990 (مو - وينغاست) فالحالة الكورية قد تضيف دليلا إلى ما توصلا إليه من نتائج.
- (7) الحزب المحافظ الرئيسي والحزب الليبرالي الرئيسي غيرا اسميهما ودخلا في إعادة تنظيم تضمنت انشقاقات واندماجات على مدار العقدين الماضيين. الحزب القومي الكبير GNP تطور من حزب العدالة الديمقراطي التابع لـ تشون دوو - هوان، والذي اندمج مع أحزاب معارضة بقيادة كيم يونج - سام وكيم يونغ - بيل العام 1991. الحزب الليبرالي الديمقراطي تأسس من خلال اندماج ثلاثة أحزاب غيرت اسمها لتصبح حزب كوريا الجديدة ومرة أخرى مع الحزب القومي الكبير GNP. الحزب الليبرالي «الحزب الديمقراطي» تطور من حزب يدعو إلى السلام والديمقراطية الذي أسسه كيم داي -يونغ قبل

الانتخابات الرئاسية للعام 1987. وأعاد هيكله نفسه وغير اسمه عدة مرات ليصبح التجمع القومي للسياسات الجديدة وإلى الحزب الديمقراطي للألفية الجديدة وإلى حزب اوري وإلى الحزب الديمقراطي.

(8) تحقيقات المدعي العام لفوائح الفساد على المستوى العالي والتقارير الصحافية تقترح أنه كانت هناك منح سياسية غير رسمية على مستوى القمة من رجال الأعمال ازدادت وبشكل مستقر مع مرور الوقت من حقبة الخمسينيات حتى بداية حقبة التسعينيات. ومقدار الهبات والمنح السياسية غير الشرعية يبدو أنه قد ازداد فقط بعد أواخر حقبة التسعينيات.

(9) يبدو أن مو - وينغاست كانا يشيران إلى أن الشروط الأولية تلك كان قد تم استيفاؤها قبل ذلك بكثير أثناء حكم بارك تشونغ هي.

(10) ليس من الملائم مقارنة نقاط سي بي أي CPI التاريخية مع نقاط سي بي أي CPI السنوية التي تنشرها مؤسسة الشفافية الدولية منذ العام 1995، نظرا إلى أن مصادر البيانات مختلفة.

الفصل العاشر

(1) بالنسبة إلى النظم المقيدة التاريخية التي ناقشها نورث وواليس ووينغاست لم يكن هناك عالم من النظم المفتوحة، الأغنى والأقوى، التي كان بوسع النظم المقيدة في بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، في مطلع القرن التاسع عشر، أن تستنسخ المؤسسات. أما الآن، فالنخب في النظم المقيدة تتلقى تعليمها في النظم المفتوحة، في الأغلب، وتعود منها بأفكار تدعو الأشكال المؤسسية للنظم المفتوحة في بلدانها (أو تحذر من ذلك). (نورث وآخرون 2007).

(2) لمناقشة دور الإنفاذ من قبل طرف ثالث في النظم المقيدة، انظر (Handler 2010).

(3) انظر، على سبيل المثال، العمل التاريخي الذي يقارن بين بنى الشركات في بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة، Guinnane, Harris, Lamoreaux, and Rosenthal (2007).

المراجع

- Acemoglu, Daron and Simon Johnson. 2008. "Unbundling Institutions," *Journal of Political Economy* (113): 945-95.
- Acemoglu, Daron and James A. Robinson. 2006. "Economic Backwardness in Political Perspective," *American Political Science Rev.* 100(1): 115-31.
- Abernethy, David B. 2000. *The Dynamics of Global Dominance: European Overseas Empires, 1415-1980*. New Haven: Yale University Press.
- Akerlof, George A. and Janet L. Yellen. 1990. "The Fair Wage-Effort Thesis and Unemployment." *Quarterly Journal of Economics*, 105(2): 255-83.
- Alston, Lee, Marcus Andre Melo, Bernardo Mueller, and Carlos Pereira. 2010. *The Road to Prosperity: Beliefs, Leadership and Windows of Opportunity: Brazil 1960-2010*. Manuscript.
- Bates, Robert H. 1981. *Markets And States In Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies*. Berkeley: University of California Press.
2001. *Prosperity and Violence: The Political Economy of Development*. New York: Norton.
- Bhagwati, Jagdish. 1982. "Directly Unproductive. Profit-Seeking (DUP) Activities." *Journal of Political Economy*, 90, 5 (October), pp. 988-1002.
- Buchanan, James M., Robert D. Tollison, and Gordon Tullock, 1980. *Toward a Theory of the Rent-Seeking Society*. College Station, TX: Texas A&M Press.
- Bueno de Mesquita, Bruce, Alastair Smith, Randolph M. Silverson, and James D. Morrow. 2003. *The Logic of Political Survival*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Collier, Paul. 2007. *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It*. Oxford and New York: Oxford University Press.
2009. *Wars, Guns and Votes: Democracy in Dangerous Places*. Harper-Collins.

- Cox, Gary W and Mathew D. McCubbins. 2000. "The Institutional Determinants of Economic Policy Outcomes," in S. Haggard and M. McCubbins. *Presidents, Parliaments, and Policy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Easterly, William. 2001. *The Elusive Quest for Growth: Economists' Adventures and misadventures in the Tropics*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Engcrman, Stanley E. and Kenneth L. Sokoloff. 2005. "Colonialism, Inequality, and Long-Run Paths of Development," NBER Working Paper 11057.
- Fukuyama, Francis. 2011. *The Origins of Political Order: From Pre-human Times to the French Revolution*. New York: Farrar, Strauss and Giroux.
- Grindle, Merilee S. 2007. "Good Enough Governance revisited," *Development Policy Review*, 25 (5): 553-74.
- Guinnane, Timothy W., Ron Harris, Naomi R. Lamoreaux, and Jean-Laurent Rosenthal. "Putting the Corporation in its Place," *Enterprise and Society* 8 (Sept. 2007): 687-729.
- Haber, Stephen H., Herbert S. Klein, Noel Maurer, and Kevin J. Middlebrook. 2005. *The Second Mexican Revolution: Economic, Political, and Social Change in Mexico since 1980*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Haber, Stephen H., Armando Razo and Noel Maurer. 2003. *The Politics of Property Rights: Political Instability, Credible Commitments, and Economic Growth in Mexico, 1876-1929*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Herbst, Jeffrey I. 2000. *States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control*. Princeton: Princeton University Press.
- Heston, Alan, Robert Summers, and Bettina Aten. *Penn World Table Version 6.3, Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania, August 2009*.
- Huntington, Samuel P. 1968. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press.

- Keefer, Philip and Razvan Vlaicu. 2008. "Democracy, Credibility and Clientelism," *Journal of Law, Economics and Organization* October 2008, 24(2): 371-406.
- Khan, Mushtaq H. 2004. "State Failure in Developing Countries and Strategies of Institutional Reform," in Tungoddcn, Bertil, Nicholas Stern, and Ivar Kolstad, ed. *Toward Pro-Poor Policies: Aid Institutions, and Globalization. Proceedings of the Annual Bank Conference on Development Economics*. Oxford: Oxford University Press and World Bank.
- Khan, Mushtaq H. and K. S. Jomo, eds. 2000. *Rents, Rent-Seeking, and Economic Development: Theory and Evidence in Asia*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Krueger, Anne, O. 1974. *The Political Economy of the Rent-Seeking Society*. *American Economic Review*, 64, 3 (June), pp. 291-303.
- Landes, David S. 1998. *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some are so Rich and Some so Poor*. NY: W.W. Norton.
- La Porta, Rafael, Florencio Lopez-de-Silanes, Andrei Shleifer, and Robert Vishny. 1999. "The Quality of Government," *Journal of Law, Economics, and Organization* (15: 1).
- Levi, Margret. 1988. *Of Rule and Revenue*. Berkeley: University of California Press.
- Mokyr, Joel. 1990. *The Lever of Riches: Technological Creativity and Economic Progress*. NY: Oxford University Press.
- Moore, Mick. 2010. *An Upside Down View of Governance*. Brighton, UK: The Centre for the Future State.
- North, Douglass C. 1981. *Structure and Change*. New York: W.W. Norton.
- North, Douglass C., John Joseph Wallis, and Barry R. Weingast. 2009. *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History*. New York: Cambridge University Press.
- North, Douglass C., John Joseph Wallis, Steven B. Webb, and Barry R. Weingast. 2007. "Limited Access Orders in the Developing World:

- A New Approach to the Problems of Development." World Bank Policy Research Paper No. 4359. Washington, DC.
- Olson, Mancur, 1993. "Democracy, Dictatorship, and Development," American Political Science Review. 87(3): 567-75.
- Przeworski, Adam, Micael E. Alvarez, Jose Antonio Cheibub, and Fernando Limongi. 2000. Democracy and Development: Political Institutions and well-being in the World, 1950-1990. Cambridge University Press.
- Rodrik, Dani. 2007. One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth. Princeton: Princeton University Press.
- Shirley, Mary M. 2009. Institutions and Development. Cheltenham, UK: Edward Elgar.
- Spiller, Pablo T. and Mariano Tommasi. 2007. The Institutional Foundations of Public Policy in Argentina. Cambridge: Cambridge University Press.
- Tilly, Charles. 1990. Coercion, Capital, and European States, AD 990-1990. Cambridge, MA: Basil Blackwell,
- World Bank 2011. World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development. Washington, DC: World Bank.

الفصل الثاني

- Ahmed, Emajuddin. 1986. "The August 1975 Coup D'etat," in S. R. Chakravarty and Virendra Narain (eds.). Bangladesh: Domestic Politics, Vol. 2. New Delhi: South Asian Publishers.
- Ahmed, Muhammad Nehal and Muhammad Sakhawat Hossain. 2006. Future Prospects of Bangladesh's Ready-Made Garments Industry and the Supportive Policy Regime. Policy Note Series No. PN 0702. Policy Analysis Unit (PAU). Dhaka: Bangladesh Bank.
- Alamgir, Mohiuddin and Lodewijk Berlage. 1974. Bangladesh: National Income and Expenditure 1949/50-1969/70. Research Monograph No. 1. Dhaka: Bangladesh Institute of Development Studies.

- Alavi, Hamza. 1983. "Class and State," in Hassan Gardezi and Jamil Rashid (eds.). *Pakistan: The Roots of Dictatorship*. London: Zed Press.
- Amjad, Rashid. 1982. *Private Industrial Investment in Pakistan 1960-1970*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Amjad, Rashid. 1983. "Industrial Concentration and Economic Power," in Hassan Gardezi Hassan and Jamil Rashid (eds.). *Pakistan: The Roots of Dictatorship*. London: Zed Press.
- Bhaskar, V. and Mushtaq H. Khan. 1995. "Privatization and Employment: A Study of the Jute Industry in Bangladesh." *American Economic Review* 85(1): 267-72.
- Bhattacharya, Debapriya, Mustafizur Rahman, and Ananya Raihan. 2002. *Contribution of the RMG Sector to the Bangladesh Economy*. Paper No. 50. Dhaka: Centre for Policy Dialogue.
- Goto, Junichi. 1989. "The Multifibre Arrangement and its Effects on Developing Countries." *The World Bank Research Observer* 4(2): 203-27.
- Islam, Nurul. 1979. *Development Planning in Bangladesh: A Study in Political Economy*. Dhaka: University Press Ltd.
- Jalal, Ayesha. 1985. *The Sole Spokesman: Jinnah, the Muslim League and the Demand for Pakistan*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Jalal, Ayesha. 1990. *The State of Martial Rule: The Origins of Pakistan's Political Economy of Defence*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Karim, Sayyid Anwarul. 2005. *Sheikh Mujib: Triumph and Tragedy*. Dhaka: University Press Limited.
- Khan, Mushtaq Husain. 2000. "Rents, Efficiency and Growth," in Mushtaq H. Khan and K. S. Jomo (eds.). *Rents, Rent-Seeking and Economic Development: Theory and Evidence in Asia*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Khan, Mushtaq Husain. 2008. *Technological Upgrading in Bangladeshi Manufacturing: Constraints and Policy Responses Identified in a Study of the Ready-Made Garments Industry*. Dhaka: UNDP. Available [http://eprints.soas.ac.uk/9961/1/Technological Upgrading.pdf](http://eprints.soas.ac.uk/9961/1/Technological%20Upgrading.pdf)

- Khan, Mushtaq Husain. 2009. Learning, Technology Acquisition and Governance Challenges in Developing Countries. Research Paper Series on Governance for Growth. London: School of Oriental and African Studies, University of London. Available https://eprints.soas.ac.uk/9967/1/Learning_and_Technology_Acquisition_internet.pdf
- Khan, Mushtaq Husain. 2010. Political Settlements and the Governance of Growth- Enhancing Institutions. Research Paper Series on Governance for Growth. London: School of Oriental and African Studies, University of London. Available http://eprints.soas.ac.uk/9968/1/Political_Settlements_internet.pdf
- Lifschultz, Lawrence. 1979. Bangladesh: The Unfinished Revolution. London: Zed Press.
- Mascarenhas, Anthony. 1986. Bangladesh: A Legacy of Blood. London: Hodder and Stoughton.
- Mlachila, Montfort and Yongzheng Yang. 2004. The End of Textile Quotas: A Case Study of the Impact on Bangladesh. IMF Working Paper No. WP/04/108. Washington: International Monetary Fund. Available <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp04108.pdf>.
- Murshid, K. A. S. and Rehman Sobhan. 1987. Public Sector Employment in Bangladesh. Mimeo. Dhaka: Bangladesh Institute of Development Studies.
- Papanek, Gustav F. 1967. Pakistan's Development - Social Goals and Private Incentives. Cambridge MA: Harvard University Press.
- Quddus, Munir and Salim Rashid. 2000. Entrepreneurs and Economic Development: The Remarkable Story of Garment Export from Bangladesh. Dhaka: University Press Limited.
- Rahman, Shahidur. 2004. "Global Shift: Bangladesh Garment Industry in Perspective." *Asian Affairs* 26(1): 75-91.
- Rashid, Jamil and Hassan Gardezi. 1983. "Independent Pakistan: Its Political Economy," in Hassan Gardezi and Jamil Rashid (eds.), *Pakistan: The Roots of Dictatorship*. London: Zed Press.
- Rashid, Mohammed Ali. 2006. Rise of Readymade Garments Industry in Bangladesh: Entrepreneurial Ingenuity or Public Policy. Paper

- presented at the Workshop on Governance and Development organized by the World Bank and BIDS. Dhaka: World Bank and Bangladesh Institute of Development Studies (BIDS).
- Sen, Amartya. 1983. *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation*. Oxford: Oxford University Press.
- Sobhan, Rehman. 1968. *Basic Democracies, Works Programme and Rural Development in East Pakistan*. Dhaka: Bureau of Economics University of Dhaka.
- Sobhan, Rehman. 1980. "Growth and Contradictions Within the Bangladesh Bourgeoisie." *Journal of Social Studies* 9: 1-27.
- Sobhan, Rehman and Muzaffer Ahmad. 1980. *Public Enterprise in an Intermediate Regime: A Study in the Political Economy of Bangladesh*. Dhaka: The Bangladesh Institute of Development Studies.
- Umar, Badruddin. 1980. *Towards the Emergency*. Dhaka: Muktaadhara.
- World Bank. 1978. *Bangladesh: Issues and Prospects for Industrial Development*. 2 vols. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. 1984. *Bangladesh: Economic Trends and Development Administration*. 2 vols. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. 1986. *Bangladesh: Recent Economic Developments and Medium Term Prospects*. 2 vols. Washington, DC: World Bank.
2005. *End of MFA Quotas: Key Issues and Strategic Options for Bangladesh Readymade Garment Industry*. The World Bank Bangladesh Development Series No. 2. Dhaka: The World Bank Poverty Reduction and Economic Management Unit.
2008. *World Development Indicators Online*. Accessed through Economic and Social Data Service. Manchester: ESDS.

الفصل الثالث

- Carter Center (2011). "First Carter Center Pre- Election Statement on Preparations in the Democratic Republic of Congo" (Carter Center, October 17, 2(11)).

- (2011) Mission d'observation Internationale du Centre Carter en RDC, Elections présidentielle et législatives du 28 Novembre 2011, Déclaration Post - électorale de la compilation et annonce des résultats provisoires de l'élection présidentielle (Carter Center, December 10, 2011).
- Chevallier, Jérôme and Kaiser, Kai-Alexander. (2010). The Political Economy of Mining in the Democratic Republic of Congo (DRC) (Washington, DC: World Bank).
- Collier, Paul. (2009). Wars, Guns, and Votes: Democracy in a Dangerous Place (New York: Harper Collins).
- Devlin, Larry, (2007). Chief of Station, Congo: Fighting the Cold War in a Hot Zone (Cambridge, MA: Public Affairs).
- EIU. (1998). DRC Country Report (London: Economist Intelligence Unit (Quarter 21).
- Garrett, Nicholas and Harrison Mitchel. (2009). Trading Conflict for Development: Utilizing the Trade in Minerals from Eastern DR Congo for Development (London: Resource Consulting Services [April]), 50.
- Haskin, Jeanne. (2005). The Tragic State of Congo: From Decolonization to Dictatorship (New York: Algora Publishing).
- Herbst, Jeffrey and Mills, Greg. (2009). "There Is No Congo," Foreign Affairs March (Web Edition).
- Hochschild, Adam. (1999). King Leopold's Ghost: A Story of Greed, Terror, and Heroism in Colonial Africa (New York: Mariner Books).
- International Crisis Group (2007), Consolidating the Peace, Africa Report No. 158, July 5. (Brussels: ICG).
- Kaiser, Kai, Mulumba, Jean Mabi, and Verheijen, Tony. (2010). "The Political-Economy of Decentralization in the DRC" (Revised Paper Prepared for "Obstacles to Decentralization: Lessons From Selected Countries" Andrew Young School of Policy Studies, International Studies Program, Georgia State University).
- Kiakwama, Gilbert and Chevallier, Jérôme, (2010). Aid and Reform: The Case of the Democratic Republic of Congo (Washington, DC:

- Development Research Group, Project on World Bank on Aid and Reform in Africa).
- Lee, Armistead M. (1978). "The Congo Desk," *The New York Review of Books* 25(19).
- Ndikumana, Leonce and Emizet, Kisangani. (2005) "The Economics of Civil War: The Case of Democratic Republic of Congo," in Paul Collier and Nicolus Sambanis (eds.), *Understanding Civil War: Evidence and Analysis (Africa)* (Washington, DC), 63-88.
- North, Douglas C., Wallis, John Joseph, and Weingast, Barry. (2009). *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History* (Cambridge: Cambridge University Press), 326.
- Nziem, Ndaywel e. (1998). *Histoire générale du Congo* (Afrique-Editions).
- Putzel, James, Linderman, Stefan, and Schouten, Claire. (2008). *Drivers of Change in the Democratic Republic of Congo: The Rise and Decline of the State and Challenges for Reconstruction* (London: LSE Crisis States Research Centre, Working Paper No. 26), 55.
- Union Européenne, Mission d'Observation Electorale, République Démocratique du Congo (2011). *Communiqué de Presse*, Décembre 13, 2011.
- United Nations Security Council. (2009). *Thirtieth Report of the Secretary-General on the United Nations Organization Mission in the Democratic Republic of Congo* (New York: December 4).
- Weingast, Barry R. (2006). "Second Generation Fiscal Federalism: Implications for Decentralized Democratic Governance and Economic Development," *Decentralization and Democratic Local Governance Programming Handbook* (Washington, DC: USAID).
- Weiss, Herbert F. (2007). "Voting for Change in the DRC," *Journal for Democracy* 18(2), 138-51.
- Wolters, Stephanie. (2011) "Elections in the Democratic Republic of Congo", *Okapi Consulting Briefing* (Johannesburg, November 2011)

- World Bank. (2005). *Governance, Service Delivery, and Poverty* (Washington, DC: Public Sector Reform and Capacity Building [AFTPR], Country Department 9, Africa Region, AFTPR, Report No: 32205-ZR).
- Wrong, Michaela. (2001). In *The Footsteps of Mr. Kurtz: Living on the Brink of Disaster in Mobutu's Congo* (New York: Harper Collins).
- Young, Crawford and Turner, Thomas. (1985). *The Rise and Decline of the Zairian State* (Madison, WI: The University of Wisconsin Press), 365.

الفصل الرابع

- Abrahamsson, Hans and Anders Nilsson. 1997. *Mozambique: The Troubled Transition*. London: Zed Books.
- African Elections Database. Elections in Mozambique. Available at <http://africanelection.tripod.com/mz.html>. Accessed December 21, 2009.
- African Elections Project. Mozambique. At <http://www.africanelections.org/mozambique/news/page.php?news=4629>. Accessed 21 December 2009.
- All Africa. Mozambique: Frelimo Coasts to Victory in Maputo. At <http://allafrica.com/stories/200811210565.html>. Accessed on 21 December 2009.
- Burdetter, Marcia M. 1988. *Zambia: Between Two Worlds*. London: Westview Press.
- Carbone, Giovanni M. 2003 "Emerging Pluralist Politics in Mozambique: The Frelimo-Renamo System", Crisis States Programme Development Research Centre, Working Paper 23, Series No. 1, London School of Economics, London.
- Chingono, Mark F. 1996. *The State, Violence and Development*. Vermont: Ashgate Publishing Company.
- A familia Guebuza. At <http://doismaisdoisigualacinco.blogspot.com/2008/10/famliaguebuza.html> Accessed 21 December 2009.
- Egero, Bertil. 1988. *Mozambique: A Dream Undone*. Sweden: Motola Grafiska.

- Finnegan, William. 1992. *A Complicated War*. Oxford: University of California Press.
- Hall, Richard. 1965. *Zambia*. London: Pall Mall Press.
1976. *Zambia: 1890-1964*. Hong Kong: Longman Group Limited.
- Hamalengwa, Munyonzwe. 1992. *Class Struggles in Zambia: 1889-1989 and The Fall of Kenneth Kaunda: 1990-1991*. Ontario: University Press of America.
- Henriksen, Thomas H. 1980. *Mozambique: A History*. Southampton: The Camelot Press.
- Hirschman, Albert. 1982. *Shifting Involvements* (Princeton: Princeton University Press).
- Hirschman, Albert 1979, "The Turn to Authoritarianism in Latin America and the Search for its Economic Determinants", in David Collier (ed.) *The New Authoritarianism in Latin America* (Princeton: Princeton University Press)
- Isaacman, Allen and Barbara Isaacman. *Mozambique: From Colonialism to Revolution, 1900-1982*. Boulder: Westview Press.
- Kaplan, Irving, editor. 1979. *Zambia: A Country Study*. Washington DC: The American University.
- Levy, Brian. 2007. *Governance Reform: Bridging Monitoring and Action* (Washington DC: World Bank).
- Levy, Brian and Francis Fukuyama 2010 "Development Strategies: Integrating Governance and Growth", World Bank Policy Research Working Paper number 5196, January.
- Levy, Brian and Sahr Kpundeh (eds.) 2004. *Building State Capacity in Africa*. Washington DC: World Bank Institute.
- Manning, Carrie L. 2002. *The Politics of Peace in Mozambique*. London: Praeger.
- Nelson, Harold D. 1984. *Mozambique: A Country Study*. Washington DC: American University Press.
- Newitt, Malyn. 1995. *A History of Mozambique*. Hong Kong: Indiana University Press.

- Pitcher, M. Anne. 2002. *Transforming Mozambique: The Politics of Privatization, 1975-2000*. New York: Cambridge Press.
- Olukoshi, Adebayo O. 1998. *The Politics of Opposition in Contemporary Africa*. Stockholm: Elanders Gotab.
- Rakner, Lisa. 2003. *Political and Economic Liberalisation in Zambia 1991-2001*. Stockholm, The Nordic Africa Institute.
- Roberts, Andrew. 1976. *A History of Zambia*. New York: Africana Publishing Company.
- Sardanis, Andrew. 2007. *A Venture in Africa: The Challenges of African Business*. New York: Palgrave Macmillan.
- Sichone, Owen and Bornwell Chikulo. 1996. *Democracy in Zambia: Challenges for the Third Republic*. Zimbabwe: Southern Africa and Publishing House
- Taylor, Scott D. 2007. *Business and the State in Southern Africa: The Politics of Economic Reform*. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
- Tordoff, William editor, Robert Mokeno, Anirudha Gupta, Thomas Rasmussen, Ian Scot, and Richard L. Sklar. 1974. *Politics in Zambia*. Berkeley: University of California Press.
- Tordoff, William editor. 1980. *Administration in Zambia*. Manchester: Manchester University Press.
- Tschirley David and Stephen Kabwe, "The Cotton Sector of Zambia", World Bank Africa Region Working Paper Series No. 124, March 2009.

الفصل الخامس

- Abinales, Patricio N. 1987. "The August 28 Coup: The Possibilities and Limits of the Military Imagination." *Kasarinlan: Philippine Journal of Third World Studies* 3(2): 11-18.
- Abinales, Patricio, 2000. *Making Mindanao: Cotabato and Davao in the Formation of the Philippine Nation-State*. Manila: Ateneo de Manila University Press.
- Abinales, Patricio N, 2010. "The Philippines in 2009: The Blustery Days of August." *Asian Survey* 50(1): 218-27.

- Aldaba, Rafaelita M. 2005. "The Impact of Market Reforms on Competition, Structure and Performance of the Philippine Economy." Philippine Institute for Development Studies Discussion Paper Series No. 2005-24.
- Arcala Hall, Rosalie. 2007. "Living in the Shadow of Violence: Local Civil-Military Engagement during Anti-Communist Insurgency Operations in the Philippines." *Asian Security* 3(3): 228-50.
- Austria, Myrna S. 2002. "Philippine Domestic Shipping Industry: State of Competition and Market Structure." PASCN Discussion Paper No. 2002-04.
2002. "The State of Competition and Market Structure of the Philippine Air Transport Industry." Pp. 139-252 in Erlinda M. Medalla (ed). *Toward a National Competition Policy for the Philippines*. Makati, Philippines: Philippine Institute for Development Studies.
- Baldwin, Robert E. 1975. *Foreign Trade Regimes and Economic Development: The Philippines*. New York: National Bureau of Economic Research.
- Balisacan, Arsenic M. 2007. "Agrarian Reform and Poverty Reduction in the Philippines." Paper presented at the Policy Dialogue on Agrarian Reform Issues in Rural Development and Poverty Alleviation. Manila, Philippines.
- Boehringer, Gill H. 2009. "Arroyo's Generals: Militarization and Patronage" at <http://www.bulatlat.com/main/2009/02/28/arroyo%e2%BO%99s-generals-militarizationand-patronage/>.
- Borras, Saturnino M. 2001. *State-Society Relations in Land Reform Implementation in the Philippines*. *Development and Change* 32: 545-75.
2005. "Can Redistributive Reform be Achieved via Market-Based Voluntary Land Transfer Schemes? Evidence and Lessons from the Philippines." *The Journal of Development Studies* 41 (1): 90-134.
- Burton, Sandra. 1986. "Aquinos Philippines: The Center Holds." *Foreign Affairs* 65(3): 524-37.
- Capuno, Joseph J. 2005. "The Quality of Local Governance and Development under Decentralization in the Philippines." UPSE Discussion Paper No. 0506.

- Carino, Ledivina V. 200B. "Towards a Strong Republic Enhancing the Accountability of the Philippine State." *Public Administration Quarterly* 32(1): 59-92.
- Coronel, Sheila. 2000. "Justice to the Highest Bidder." In Sheila S. Coronel (ed.). *Betrayals of the Public Trust: Investigative Reports on Corruption*. Quezon City, Philippines: Philippine Center for Investigative Journalism.
- Coronel, Sheila S. 2004. "Born to Rule." Pp. 44-117 in Sheila S. Coronel, Yvonne T. Chua, Luz Rimban, and Booma B. Cruz (eds.). *The Rulemakers: How the Wealthy and Well-Born Dominate Congress*. Quezon City, Philippines: Philippine Center for Investigative Journalism.
- Corpuz, O. D. 1997. *An Economic History of the Philippines*. Quezon City, Philippines: University of the Philippines Press.
- Costello, Michael, 1984. "Social change in Mindanao: A review of the research of a decade." *Kinadman: A Journal of the Southern Philippines*, 6: 1-41
- Crowther, William. 1986. "Philippine Authoritarianism and the International Economy." *Comparative Politics* 18(3): 339-56.
- David, Randolf S, 1996. "Re-democratization in the Wake of the 1986 People Power Revolution: Errors and Dilemmas." *Kasarinlan: Philippine Journal of Third World Studies* 11(3): 5-20.
- Dejillas, Leopoldo J. 1994. *Trade Union Behavior in the Philippines 1946-1990*. Quezon City, Philippines: Ateneo de Manila University Press.
- De Leon, Teresita O. and Gema Marin O. Escobido. 2004. "The Banana Export Industry and Agrarian Reform." *Alternative Research Forum in Mindanao*.
- Dohner, Robert S. and Ponciano Intal, Jr. 1989. "Debt Crisis and Adjustment in the Philippines." In Jeffrey D. Sachs (ed.), *Developing Country Debt and the World Economy*. Chicago: The University of Chicago Press.
- Dolan, Ronald E. (ed.) 1991. *Philippines: A Country Study*. Washington, DC: GPO for the Library of Congress.

- Doronila, Armando, 1985. "The Transformation of Patron-Client Relations and the Political Consequences in Postwar Philippines." *Journal of Southeast Asian Studies* 16(1): 99-116.
- Eaton, Kent. 2003. "Restoration or Transformation? "Trapos" versus NGOs in the Democratization of the Philippines." *The Journal of Asian Studies* 62(2): 469-96.
- Fifield, Russell H. 1951. "The Hukbalahap Today." *Far Eastern Survey* 20(2): 13-18.
- Gallagher, Mark. 1991. *Rent-Seeking and Economic Growth in Africa*. Boulder, CO: Westview.
- Golay, Frank. 1955. "Economic Consequences of the Philippine Trade Act." *Pacific Affairs* 28(1): 53-70.
- Gowing, Peter. 1979. *Muslim Filipinos: Heritage and Horizon*. Quezon City: New Day Publishers.
- Gutierrez, Eric U., Ildefonso C. Torrente, and Noli G. Narca, 1992. *All in the Family: A Study of Elites and Power Relations in the Philippines*. Quezon City, Philippines: Institute for Popular Democracy.
- Haggard, Stephan. 1990. "The Political Economy of the Philippine Debt Crisis." In Joan M. Nelson (ed.), *Economic Crisis and Policy Choice: The Politics of Adjustment in the Third World*. Princeton: Princeton University Press.
- Hartendorp, A. V. H. 1958. *History of Industry and Trade of the Philippines*. Manila: American Chamber of Commerce of the Philippines.
- Hawes, Gary, 1987. *The Philippine State and the Marcos Regime: The Politics of Export*. Cornell, NY: Cornell University Press.
- Hedman, Eva Lotta E. 2000, "State of Siege: Political Violence and Vigilante Mobilization in the Philippines" Pp. 125-51 in Campbell, B. B. and Brenner A. D. (eds.). *Death Squads in Global Perspective: Murder with Deniability*. New York: Palgrave Macmillan.
- Hernandez, Carolina G. 2007. "The Military in Philippine Politics: Retrospect and Prospects." Pp. 78-99 in Rodolfo C. Severino and Lorraine Carlos Salazar (eds.). *Whither the Philippines in the 21st Century?* Singapore: Institute of Southeast Asian Studies.

- Hooley, Richard. 2005. "American , Economic Policy in the Philippines, 1902–1940; Exploring a Dark Age in Colonial Statistics." *Journal of Asian Economics* 16: 464–88.
- Hutchcroft, Paul D. and Joel Rocamora, 2003. "Strong Demands and Weak Institutions: The Origins and Evolution of the Democratic Deficit in the Philippines." *Journal of East Asian Studies* 3: 259–92.
- Iyer, Lakshmi and Noel Maurer. 2008. "The Cost of Property Rights: Establishing Institutions on the Philippine Frontier Under American Rule, 1898–1918." *Harvard Business School Working Paper* 09–023.
- Jenkins, Shirley. 1954. *American economic Policy Toward the Philippines*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Karnow, Stanley. 1989. *In Our Image: America's Empire in the Philippines*. New York: Random House.
- Kimura, Masataka, 2006. *The Federation of Free Farmers and Its Significance in the History of the Philippine Peasant Movement*. *Southeast Asian Studies*, 44(1): 3–10.
- Kowalewski, D. 1992. "Counterinsurgent Paramilitadsm: A Philippine Case Study," *Journal of Peace Research* 29(1): 71–84.
- Kreuzer, Peter. 2009. "Private Political Violence and Boss–Rule in the Philippines." *Behemoth: A Journal on Civilisation* 1: 47–63,
- Lamberte, Mario B. 1999. "Some Issues on the Liberalization of the Entry and Scope o! perations of Foreign Banks (RA 7721)." Working paper.
- Lande, Carl H. 1966. *Leaders, Factions, and Parties: The Structure of Philippine Politics*. Monograph Series No. 6. New Haven: Yale University Southeast Asia Studies.
- Lande, Carl H. 1967. "The Philippine Political Party System." *Journal of Southeast Asian History* 8(1): 19–39.
- Landé, Carl H. and Allan J. Cigler, 1979, "Competition and Turnover in Philippine Congressional Elections, 1907–1969." *Asian Survey* 19 (10): 977–1007.
- Lara Jr., Francisco and Horacio R. Morales, Jr. 1990. "The Peasant Movement and the Challenge of Rural Democratisation in the Philippines." *Journal of Development Studies* 26(4): 143–62.

- Larkin, John A. 1982. "Philippine History Reconsidered: A Socioeconomic Perspective." *The American Historical Review* 87(3): 595–628.
- Linantud, John L. 2005. "The 2004 Philippine Elections: Political Change in an Illiberal Democracy." *Contemporary Southeast Asia* 27(1): 80–101.
- Lindsey, Charles W. 1984. "Economic Crisis in the Philippines." *Asian Survey* 24(2): 1185–1208.
- Locsin, Teodoro. 1964. "Men of the Year: The Rule of Law" *Philippines Free Press* 4 (January).
- Madale, Nagasura T., 1986. "The Future of the Moro National Liberation Front (MNLF) as a Separatist Movement in the Southern Philippines." Pp. 180–1 in Lim Too-Jock and S. Vani (eds.). *Armed Separatism in Southeast Asia*. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies.
- Manapat, Ricardo. 1991. *Some Are Smarter Than Others: The History of Marcos' Crony Capitalism*. New York: Aletheia Publications.
- Mangahas, Mahar. 2009. "The Popularity of Cory Aquino," *Philippine Daily Inquirer*, July 11, 2009, online version at <http://opinion.inquirer.net/inquireropinion/columns/view/20090711-214896/The-popularity-of-Cory-Aquino>.
- McCoy, Alfred W. 1989. "Quezons Commonwealth: The Emergence of Philippine Authoritarianism." In Ruby R. Pare des (ed.). *Philippine Colonial Democracy*. New Haven: Yale University Southeast Asia Studies Monograph No. 32.
1999. *Closer than Brothers; Manhood at the Philippine Military Academy*. New Haven: Yale University Press.
2009. *Policing Americas Empire: The United States, the Philippines, and the Rise of the Surveillance State*. Madison, WI: University of Wisconsin Press.
- McKenna, Thomas. 1998. *Muslim Rulers and Rebels: Everyday Politics and Armed Separatism in the Southern Philippines*. Berkeley: University of California Press.
- Medalla, Erlinda M. 2002. "Government Policies and Regulations: Interface with Competition Policy." Pp. 307–26 in Erlinda M. Medalla

- (ed.) *Toward a National Competition Policy for the Philippines*. Makati, Philippines: Philippine Institute for Development Studies.
- Milo, Melanie S, 2002. "Analysis of the State of Competition and Market Structure of the Banking and Insurance Sectors." Pp 254–306 in Erlinda M. Medalla (ed.) *Toward a National Competition Policy for the Philippines*. Makati, Philippines: Philippine Institute for Development Studies.
- Mentes, Manuel F. 1985. "Financing Development: "The Political Economy of Fiscal Policy in the Philippines." Philippine Institute for Development Studies Situational Report.
- Montinola, Gabriella R. 1999. "Parties and Accountability in the Philippines." *Journal of Democracy* 10(1): 126–40.
- North, Douglass C, John J, Wallis, and Barry R. Weingast. 2009. *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History*. New York: Cambridge University Press.
- Pasadilla, Gloria and Melanie S. Milo, 2005. "Effect of Liberalization on Banking Competition." Philippine Institute for Development Studies Discussion Paper Series No. 2005–03.
- Patino, Patrick and Djourina Velasco, 2004, "Election Violence in the Philippines." Online Papers: Friedrich Ebert Stiftung Philippine Office.
- Patrick, Hugh and Honorata A. Moreno. 1984. "Philippine Private Domestic Commercial Banking, 1946–80, in Light of Japanese Historical Experience." In Kazushi Ohkawa and Gustav Ranis (eds.), *Japan and the Developing Countries: A Comparative Analysis*. New York: Basil Blackwell.
- Pelzer, Karl J. 1945. *Pioneer Settlement in the Asiatic Tropics: Studies in Land Utilization and Agricultural Colonization in Southeastern Asia*. New York: International Secretariat Institute of Pacific Relations.
- Putzel, James. 1992. *A Captive Land: The Politics of Agrarian Reform in the Philippines*. Quezon City, Philippines: Ateneo de Manila University Press.
1999. "Survival of an Imperfect Democracy in the Philippines." *Democratization* 6(1): 198–223.

- Ouimpo, Nathan Gilbert. 2009. "The Philippines: Predatory Regime, Growing Authoritarian Features," *The Pacific Review* 22(3): 335–53.
- Reyes, Cella M. 2002. "Impact of Agrarian Reform on Poverty." Philippine Institute for Development Studies Discussion Paper Series No. 2002–02,
- Rivera, Temario C. 2002. "Transition Pathways and Democratic Consolidation in Post-Marcos Philippines." *Contemporary Southeast Asia* 24(3): 466–83,
- Saulo, Alfredo B. 1990. *Communism in the Philippines: An Introduction*. Quezon City, Philippines: Ateneo de Manila University Press.
- Saulo-Adriano, Lourdes. 1991. "A General Assessment of the Comprehensive Agrarian Reform Program." Philippine Institute for Development Studies Working Paper No. 91–13.
- Schiavo-Campo, Salvatore and Mary Judd, 2005. "The Mindanao Conflict in the Philippines: Roots, Costs, and Potential Peace Dividend." Conflict Prevention and Reconstruction Working Paper No. 24.
- Schumacher S, J., John N, 2001. "Eighteenth- and Nineteenth-Century Agrarian Developments in Central Luzon," Pp, 168–202 in Jesus T. Peralta (ed.). *Reflections on Philippines Culture and Society: Festschrift in Honor of William Henry Scott*. Quezon City, Philippines: Ateneo de Manila University Press.
- Scott, William Henry. 1932. *Cracks in the Parchment Curtain and Other Essays in Philippine History*. Quezon City: New Day Publishers.
- Serafica, Ramonette B. 2002. "Competition in Philippine Telecommunications: A Survey of the Critical Issues." Pp. 157–87 in Erlinda M. Medalla (ed.). *Toward a National Competition Policy for the Philippines*. Makati, Philippines: Philippine Institute for Development Studies.
- Shalom, Stephen R. 1977. "Counter-Insurgency in the Philippines." *Journal of Contemporary Asia* 7(2): 153–77.
- Sidel, John T. 1997. "Philippine Politics in Town, District, and Province: Bossism in Cavite and Cebu." *The Journal of Asian Studies* 56(4): 947–66.

- Simbulan, Dante C. 2005. *The Modern Principalia: The Historical Evolution of the Philippine Ruling Oligarchy*. Quezon City, Philippines: The University of the Philippines Press.
- Tate, C. Neal. 1997. "Courts and the Breakdown and Recreation of Philippine Democracy: Evidence from the Supreme Court's Agenda." *International Social Science Journal* 49(2) (June): 279-91.
1992. "Temerity and Timidity in the Exercise of Judicial Review in the Philippine Supreme Court" Pp. 107-28 in Donald W. Jackson and C. Neal Tate (eds.), *Comparative Judicial Review and Public Policy*. Westport, CT: Greenwood Press.
- Tate, C. Neal and Stacia Haynie, 1993. "Authoritarianism and the Function of Courts: A Time Series Analysis of the Philippine Supreme Court, 1961-87." *Law & Society* 27(4): 707-39.
- Wurfel, David. 1988. *Filipino Politics: Development and Decay*. Quezon City, Philippines: Ateneo de Manila University Press.

الفصل السادس

- Banerjee, Abhijit, Pranab Bardhan, Kaushik Basu, Mrinal K. Datta-Chaudhuri, Maitreesh Ghatak, Ashok Sanjay Guha, Mukul Majumdar, Dilip Mookherjee, and Debraj Ray. 2002. *Strategy for Economic Reform in West Bengal*. *Economic and Political Weekly* 37(41): 4203-18.
- Banerjee, Abhijit, Dilip Mookherjee, Kaivan Munshi, Kaivan, and Debraj Ray. 2001. *Inequality, Control Rights and Rent Seeking: Sugar Cooperatives in Maharashtra*. *Journal of Political Economy* 109 (I): 138-90.
- Bardhan, Pranab and Dilip Mookherjee. 2006. *Land Reform, Decentralized Governance and Rural Development in West Bengal*. Paper prepared for the Stanford Center for International Development Conference on Challenges of Economic Policy Reform in Asia, May 31- June 3.
- Basu, Kaushik. 2003. *The Indian Economy: Up to 1991 and Since*. BREAD Working Paper No. 052. Bureau for Research in Economic

- Analysis of Development. Cambridge, MA: Kennedy School of Development, Harvard University,
- Bavadam, Lyla. 2005. A Movement in Decline. *Frontline* Vol. 22, Issue 8. <http://www.thehindu.com/fline/fl2208/stories/20050422000804300.htm>.
- Bhattacharya, Moitree. 2002. *Panchayati Raj in West Bengal: Democratic Decentralisation or Democratic Centralism*. New Delhi: Manak Publications.
- Chatterjee, Partha. 1997. Introduction: A Political History of Independent India, in Chatterjee, Partha (ed.), *State and Politics in India*. Calcutta, Chennai, Mumbai: Oxford University Press.
- Hansen, Thomas Blom. 1996. The vernacularisation of Hindutva: The BJP and Shiv Sena in rural Maharashtra, *Contributions to Indian Sociology* 30 (2): 177– 214.
- Jadhav, Vishal. 2006. Role of Elite Politics in the Employment Guarantee Scheme. *Sumaj Prabodhan Patrika*. <http://wwwz.ids.ac.uk/gdr/cfs/pdfs/vishalmarathiart.pdf>.
- Jenkins, Robert. 1999. *Democratic Politics and Economic Reform in India*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Katzenstein, Mary Fainsod, Uday Singh Mehta, and Usha Thakkar. 1997. The Rebirth of Shiv Sena: The Symbiosis of Discursive and Organizational Power. *The Journal of Asian Studies* 56(2): 371–90.
- Kaur, Gagandeep. 2007. Sugar Co-ops face a Downturn. <http://www.indiatogether.org/2007/apr/agr-sugarcoop.htm#continue>.
- Khan, Mushtaq H. 2008. Vulnerabilities in Market-Led Growth Strategies mid Challenges for Governance. DFID Research Paper Series on Governance for Growth. London: School of Oriental and African Studies, University of London. Available at http://eprints.soas.ac.uk/99631/1/Vulnerabilities_internet.pdf.
2009. Learning, Technology. Acquisition and Governance Challenges in Developing Countries. DFID Research Paper Series on Governance for Growth. London: School of Oriental and African Studies, University of London. Available at https://eprints.soas.ac.uk/99671/1/Learning_and_Technology_Acquisition_internet.pdf.

- Kulkarni, Dhaval. 2007. Bumper Sugar Cane Crop in Maharashtra. Bitterness for Many Indian Express, May 10.
- Kurnar, Salil. 2004. The Pawar Game. Available at <http://insports.rediff.com/election/2004/oct/08spec.htm>
- Lalvani, Mala. 2008. Sugar Co-operatives in Maharashtra: A Political Economy Approach. *The Journal of Development Studies* 44 (10): 1474–1505.
- Lele, Jayant. 1995. Saffronisation of Shiv Sena: Political Economy of City, State and Nation. *Economic and Political Weekly* 30 (25): 1520–8.
- Mitra, Subrata K. 2001. Making Local Governments: Local Elites, Panchayati Raj and Governance in India, in Atul Kohli, (ed.). *The Success of India's Democracy*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Mukherjee, Sanjeeb. 2007. The Use and Abuse of Democracy. *Economic and Political Weekly* 42 (44): 101–3.
- North, Douglass, John Wallis, and Barry Weingast. 2009. *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Palshikar, Suhas and Rajeshwari Deshpande. 1999. Electoral Competition and Structures of Domination in Maharashtra. *Economic and Political Weekly* 34 (34/35): 2409–22.
- Palshikar, Suhas. 2004. Shiv Sena: A Tiger with many Faces. *Economic and Political Weekly*, 39 (14115): 1497–1507.
- Panagariya, Arvind. 2005. *The Triumph of India's Market Reforms, the Record of the 1980s and 1990s*. Policy Analysis No. 554. Washington, DC: CATO Institute.
- Raychaudhuri, Ajitava and Gautam Kumar Basu. 2007. *The Decline and Recent Resurgence of the Manufacturing Sector of West Bengal: Implications for Pro-Poor Growth from an Institutional Point of View*. Discussion paper series number ten for the Institutions and Pro Poor Growth research programme, University of Manchester.
- Rogaly, Ben, Barbara Harriss-White, and Sugata Bose (eds.). 1999. *Sonar Banglajai Agricultural Growth and Agrarian Change in West Bengal and Bangladesh*. New Delhi: Sage Publications.

- Sarkar, Abhirup. 2007. Development and Displacement: Land Acquisition in West Bengal. *Economic and Political Weekly* 42 (16): 1435–42.
- Selbourne, David. 1977. *An Eye to India*. London: Penguin.
- Sinha, Aseema. 2004. Ideas, Interests, and Institutions in Policy Change: A Comparison of West Bengal and Gujarat, in Rob Jenkins (ed.). *Regional Reflections: Comparing Politics across India's States*. New Delhi: Oxford University Press.
- Vora, Rajendra and Suhas Palshikar. 1996. *Maharashtrartil Sattantar (Murathi – Power Transfer in Maharashtra)* Granthali. Mumbai.
- Yadav, Yogendra. 2006. "The Opportunities and the Challenges," *The Hindu*, May 16. Available at <http://www.hindu.com/2006/05/16/stories/2006051611501200.htm>.

الفصل السابع

- Brandenburg, Frank. 1964. *The Making of Modern Mexico*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.
- Camp, Roderic. 1982. *Mexico's Leaders: Their Education and Recruitment*. Tucson: University of New Mexico Press.
- Cornelius, Wayne. 1975. *Politics and the Migrant Poor in Mexico City*. Stanford: Stanford University Press.
- Diaz-Cayeros, Alberto, Magaloni, Beatriz and Weingast, Barry. 2003. "Tragic Brilliance Equilibrium Hegemony and Democratization in Mexico" (typescript, Stanford University, 2003).
- Dunning, Thad. 2008. *Crude Democracy: Natural Resource Wealth and Political Regimes*. Cambridge Studies in Comparative Politics, Cambridge University Press.
- Escalante, Fernando. 2009. "La Muerte Tiene Permiso". *Homicidios 1990-2007*. Nexos.
- Giugale, Marcelo and Steve Webb. 2000. (eds.) *Achievements and Challenges of Fiscal Decentralization. Lessons from Mexico*. Washington: World Bank.

- Giugale, Marcelo, Lafourcade, Olivier and Nguyen, Vinh H. 2001. *Mexico. A Comprehensive Development Agenda for the New Era.* Washington: World Bank.
- Grindle, Merilee S. 1977. *Bureaucrats, Politicians, and Peasants in Mexico: A Case Study in Public Policy.* Berkeley: University of California Press.
- Haber, Stephen, Armando Razo, and Noel Maurer. 2003. *The Politics of Property Rights: Political Instability, Credible Commitments, and Economic Growth in Mexico, 1876–1929. (Economy of Institutions and Decisions.)* New York: Cambridge University Press.
- Hansen, Roger. 1974. *The Politics of Mexican Development.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Kornai, Janos, 1992. "The Postsocialist Transition and the State: Reflections in the Light of Hungarian Fiscal Problems," *American Economic Review*, American Economic Association, vol. 82(2), pages 1-21, May.
- Lajous, Adrian. 2009. "The Governance of Mexico's Oil Industry" In Levy, Santiago and Walton, Michael (eds). *No Growth Without Equity?: Inequality, Interests and Competition in Mexico.* New York: Palgrave MacMillan.
- Levy, Santiago and Walton, Michael (Eds). 2009. *No Growth Without Equity?: Inequality, Interests, And Competition In Mexico.* New York: Palgrave MacMillan.
- Levy, Santiago. 2008. *Good Intentions, Bad Outcomes: Social Policy, Informality, and Economic Growth in Mexico.* Washington: Brookings Institution.
- Lujambio, Alonso. 2001. "Democratization through Federalism? The National Action Party Strategy, 1939-2000", In Kevin Middlebrook (ed.). *Party Politics and the Struggle for Democratization in Mexico. National and State-Level Analysis of the Partido Acción Nacional.* San Diego: University of California in San Diego, 2001.
- Magaloni, Beatriz. 2006. *Voting for Autocracy: Hegemonic Party Survival and Its Demise in Mexico.* Cambridge: Cambridge University Press.

- Magaloni, Beatriz, Weingast, Barry and Diaz-Caycross, Alberto. 2008. *Why Developing Countries Sabotage Economic Growth: Land Reform in Mexico*. Typescript. Stanford University.
- McCaa, Robert. 2001. *Missing Millions: The human cost of the Mexican Revolution*. University of Minnesota Population Center <http://www.hist.umn.edu/~rmccaa/missmill/abstract.htm>.
- North, Douglass, Wallis, John and Weingast, Barry. 2009. *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Razo, Armando. 2008. *Social Foundations of Limited Dictatorship Networks and Private Protection During Mexico's Early Industrialization*. Stanford: Stanford University Press.
- Sanderson, Susan Walsh. 1984. *Land Reform in Mexico, 1910 - 1980*. New York: Academic Press.
- Smith, Peter: 1979. *Labyrinths of Power: Political Recruitment in Twentieth Century Mexico*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Tornell, Aaron and Lane, Philip. 1999. "Are Windfalls a Curse? A Non-Representative Agent Model of the Current Account and Fiscal Policy," NBER Working Papers 4839, National Bureau of Economic Research.
- Turner, John Kenneth. 1912. *Barbarous Mexico. An Indictment of a Cruel and Corrupt System*. London: Cassell and Company.
- Warman, Arturo, 1980. 'We Come to Object': The Peasants of Morelos and the National State. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press.
- Wilkie, James. 1978. *La Revolución Mexicana (1910-1976): Gasto Federal y Cambio Social*. México, D.F.: Fondo de Cultura Económica.
- Zepeda, Guillermo. 2000. *Transformacion Agraria. Los Derechos de Propiedad en el Campo Mexicano Baio el Nuevo Marco Institucional*. Mexico: M.A. Porrúa.

الفصل الثامن

- Aguilar, M. I. (2002). "The Disappeared and the Mesa de Diálogo in Chile 1999-2001: Searching for Those Who Never Grew Old." *Bulletin of Latin American Research* 21(3): 413-24.

- Andrade Geywitz, C. (1991). *Reforma de la Constitución Política de la República de Chile de 1980*. Santiago: Editorial Juridica.
- Angell, A. (2003). "Party Change in Chile in Comparative Perspective," *Revista de Ciencia Política* 23(2): 88–108.
- Aninat, C; J. M. Benavente , et at. (2010). "The Political Economy of Productivity: The Case of Chile." IDB Working Paper Series IDB–WP–105 (April).
- Aylwin, P. (1998). *El reenclentro de 105 democratas; del golpe al triunfo del no*. Santiago: Ediciones B Chile.
- Aylwin, P., C. Briones et al. (1985). *Una salida politico CO nstitucional para Chile*. Santiago: Instituto chileno de estudios humanisticos.
- Bacic, R. (2002). "Dealing with the Past: Chile - Human Rights and Human Wrongs." *Race and Class* 44(1): 17–31.
- Bardon M, A., c. Carrasco A. et al. (1985). *Una decada de cambios economicos*. Santiago: Editorial Andres Bello.
- Barros, R. (2002). *Constitutionalism and Dictatorship: Pinochet, the Junta, and the 1980 Constitution*. New York: Cambridge University Press.
- Baxter, v. (2005). "Civil Society Promotion of Truth, Justice, and Reconciliation in Chile: Villa Grimaldi." *Peace & Change* 30(1): 120–36.
- Beyer, H. (1997). "Distribucion del ingreso, Antecedentes para la discusion" *Estudios Publicos* 65(Verano): 1–54.
- Boeninger, E. (1997). *Democracia en Chue. Lecciones para la goernabilidad*, Santiago: Editorial Andres Bello.
- (2007). *Politicos publicas en democracia, Institucionotidad y experiencia chilena 1990 – 2006*. Santiago: Uqbar editores,
- Burgos, J. and I. Walker. (2003). "Hacia el parlamentarismo: Enfoco (Expansiva) 4. Cavallo, A. (1998). *Historia oculta de la transicion*, Santiago: Grijalbo,
- Cavallo, A., M. Salazar et al. (1997). *La historia ocutta del regimen militar*. Santiago: Grijalbo.
- Cristi, R. (2000). *El pensamiento politico de faime Guzman, Autoridad y libertad*. Santiago: LOM.

- Cristi, R. and P. Rujz- Tagle, (2006). *La republica en Chile, Teoria y prdctica del Constitucionalismo Republicana*. Santiago: LOM.
- Dermota, K. (2002). *Chile Inedito, El periodismo bajo democracia*, Santiago: Ediciones B. DeShazo, P. (1983). *Urban Workers and Labor Unions in Chile 1902–1927*. Madison: University of Wisconsin Press.
- Drake, P. and I. Jaksic, Eds. (1995). *the Struggle for Democracy in Chile. 1982–1990*. Lincoln: University of Nebraska Press.
- Drake, P. W (1978). *Socialism and Populism in Chile. 1932–1952*. Urbana; University of Illinois Press.
- Engel, E. and P. Navia, (2006). *Oue gane “el mcis major.” Merito y competencia en et Chile de hoy*. Santiago: Editorial Debate.
- Ensalaco, M. (1994). “In with the New, Out with the Old? The Democratizing Impact of Constitutional Reform in Chile.” *Journal of Latin American Studies* 26(2): 409–29.
- (1995). “Military Prerogatives and the Stalemate of Chilean Civil–Military Relations.” *Armed Forces and Society* 21(2): 255–70.
- Espejo, N., Ed. (2008). *Informe Anual sobre Derechos Humanos en Chile 2008*. Santiago: Universidad Diego Portales,
- Espinoza, V (2010). “Redes de poder Y sociabilidad en la elite politica chilena, Los parlamentarios 1990–2005.” *Polis, Revista de la Universidad Bolivariana* 9(26): 251–86.
- Fontaine Aldunate A., C. Larroulet et al., Eds, (2008). *Reforma de [os partidos politicos en Chile*. Santiago: PNUD.
- Fontaine Aldunate, A. (1988). *Los economistas ;; et presidente Pinochet*. Santiago: Zig–Zag.
- Garretón, M. (1989). *The Chilean Political Process*. Boston: Unwin Hyman.
- Garretón, M. A. and T. Moulian, (1983). *La Unidad Popular y el conflicto politico en Chile*. Santiago: Ediciones Minga.
- Garretón, M. A. (1999). *Balance y perspectivas de la democratización politica chilena. La caja de Pandora, el retorno de la transición chilena*, A. Joignant and A. MenendezCarrion. Santiago: Planeta.

- Geisse, F. and I. Ramirez, (1989). *La reforma constitucional*. Santiago: CESOC.
- Gil, F., R. L. E. et al., Eds. (1979). *Chile at the Turning Point. The Lessons of the Socialist Years, 1970–1973*. Philadelphia: ISHI.
- Heiss, C. and P. Navia. (2007). "You Win Some, You Lose Some: Constitutional Reforms in Chile's Transition to Democracy." *Latin American Politics and Society* 49.3(Fall): 163–90.
- Huneus, C, Ed. (2006). *La reforma al sistema binominal en Chile. Propuestas para el debate*. Santiago: Catalonia.
- Huneus, C. R. (2007). *The Pinochet Regime*. Boulder, Co: Lynne Rienner Publishers.
- Jocelyn-Holt, A. (1998). *El Chile perplejo*. Santiago: Planeta Ariel,
- Kaufman, R. R. (1972). *The Politics of Land Reform in Chile. 1950–1970. Public Policy institutions and Social Change*. Cambridge: Harvard University Press.
- Lagos Escobar, R. (2005). *The 21st Century: A View from South*. London: First Larraín, F. and R. Vergara, Eds, (2000). *La transformación económica de Chile*. Santiago: Centro de Estudios Públicos,
- Linz, I. (1990). "The Perils of Presidentialism" *Journal of Democracy* 1(1): 51–69.
- Linz, J., A. Lijphart et al., Eds, (1990). *Hacia una democracia moderna. La opción parlamentaria*. Santiago: Universidad Católica,
- Loverman, B. (1976). *Struggle in the Countryside: Politics and Rural Labor in Chile, 1919– 1973*. Bloomington: Indiana University Press.
- (1988). *Chile. The Legacy of Hispanic Capitalism*. New York: Oxford University Press. (L 991). "Misión cumplida? Civil Military Relations and the Chilean Political Transition." *Journal of Inter American Studies and World Affairs* 33(3): 35–74. (1994). "Protected Democracies and Military Guardianship: Political Transitions in Latin America, 1978–1993," *Journal of Inter American Studies and World Affairs* 36(2): 105–89.
- (2001). *Chile. The Legacy of Hispanic Capitalism. Third Edition*. New York: Oxford University Press.

- Lovcman, B. and E. Lira (2000). *La; (Irdientes cenizas del olvido: Via chilena de recollciliacirill politica /932-1994*. Santiago: LOM.
- Martinez, J. and A Diaz (1996). *Chil», -Die Great Transfcrmutation*. Washington: Brookings Institution.
- Meller, P. (1996). *Un Siglo de Ecanomia Poitica Chilena*. Santiago: Editorial Andres Bello.
- (2000). "El cobre chileno y la politica rminera' in P. Mellcr (ed.) *Dilemas y Debates en torno all Cobre*, Santiago. DOLMEN-CEA: 17-77.
- Meller, P., Ed. (2005). *La paradoja aparente*. Santiago: Taurus.
- Mideplan (2006). "Distribucion del Ingreso e Impacto Distributivo del Gasto Social" Serie analisis de resultados de la Encuesta de Caracterizacion Socio- Economica Nacional (CASEN 2006) 2.
- Ministerio de Planificacion (2006). "Encuesta CASEN 2006." *Apuntes de Proieccion Social* 5.
- Navia, P. (2004). "Participacion electoral en Chile 1988-2001." *Revista de Ciencia Politico* 24(1): 81-103.
- (2005). "Transformando votos en escarios: leyes electorales en Chile, 1833-2003:' *Politico y Gobierno* 12(2): 233-76.
- Olavarria, M. (2003). "Protected Neoliberalism: Perverse Institutionalization and the Crisis of Representation in Postdictatorship Chile." *Latin American Perspectives* 30(6)133": 10-38.
- Otano, R. (1995). *Gronica de la tnmision*. Santiago: Planeta.
- Ottone, E. and C Vergara (2006). *Ampliand« horizontes. Siete claves estrategicas del gobierno de Lagos*. Santiago: Debate.
- Oxhorn, P. D. and G. Ducatenzeiler, Eds. (1998). *What Kind of Democracy? What Kind of Market? Latin America in the Age ofNeoliberalism*. University Park; Pennsylvania State University Press.
- Oxhorn, P. D. (1995). *Organizing Civil SOciety The Popular Sector and the Struggle for Democracy in Chile*. University Par: Pennsylvania State University Press.

- Portales, F. (2000). *Chile. Una democracia tuielada*. Santiago: Sudamericana.
- Posner, P. W (2003). "Local Democracy and Popular Participation: Chile and Brazil in Comparative Perspective." *Democratization* 10(3): 39–67.
- (2008). *State, Market and Democracy in Chile*. New Yor: Pal grave McMillan.
- Roberts, K. M. (1998). *Deepening Democracy? The Modern Left and Social Movements in Chile and Peru*. Stanford: Stanford University Press.
- Rojó, E. (1995). *La otra cara de La Moneda. L05 cuatro £1 il05 de Aylwil1*. Santiago; America, CESOC
- Roth–Arriaza, N. and [, Mariezcurrena, Eds, (2006). *Transitionailjustice in the Twenty–First Century. Beyond Truth Versus Justice*. New York: Cambridge University Press.
- Siavelis, P. M. and A Valenzuela (1997). *Electoral Engineering and Democratic Stability: The Legacy of Authoritarian Rule in Chile. Institutional Design in New Democracies Eastern Europe and Latin America*. A. Lijphart and C. H. Waisman. Boulder: Westview Press.
- Stavelis, P. M., (2002). "Coalitions, Voters and Party System Transformation in PostAuthoritarian Chile." *Government and Opposition* 37(1): 76–105.
- Sullings, B. (! (78). *Class Conflict and Economic Development in Chile, 1958– [973*, Stanford: Stanford University Press.
- Stallings, B. and A. Zimbalist (1975). .:"The Political Economy of the Unidad Popular." *Latin American Perspectives* 2(1): 69–88.
- Stein, E., M. Tommasi et al. (2006). *The Politics of Policies. Economic and Social Progress in Latin America*. Washington, DC: Inter American Development Bank.
- Torche, E (2005). "Unequal but Fluid–: Social Mobility in Chile in Comparative Perspective," *American Sociological Review* 70(3): 422–50.

- UNDP, U N. D. P: (2005). *Democracy in Latin America: Towards a CitizensDemocracy*. New York: UNDP.
- Valdes, J. G. (1995). *Pinochet's Economists: The Chicago School of Economics in Chile*. New York: Cambridge University Press.
- Valdes Prieto, S., Ed, (2000). *Rejorma.del Estado. Volumen I: Financiarniento politico*. Santiago; Centre de Estudios Publicos.
- Valenzuela, A. (1977). *Political Brokers in Chile: Local Government in a Centralized Polity*. Durham: Duke University Press.
- (1978). *The Breakdown of Democratic Regimes: Chile*. Baltimore; John Hopkins University Press.
- Valenzuela, A. and J. S. Valenzuela, Eds, (1976). *Chile: Politics and Society*. New Brunswick, Transaction Books.
- Valenzuela, J. S. (1995). "The Origins and Transformations of the Chilean Party System"
- The Helen Kellogg Institute for International Studies at Notre Dame University Working Paper #215.
- (2005). "Hay que eliminar el sistema binominal?" *Politica* 45(Primavera): 53-66.
- Vega Fernandez, H. (2007). *En vez de la injusticia. Un camino para el desarrollo de Chile en el siglo XXI*. Santiago; Debate.
- Vergara, P. (1985). *Auge y caida del neoliberalismo en Chile*. Santiago: FLACSO.
- Vial Correa, G. (2002). *Pinochet. La biografia. Volumen I y [1*. Santiago: El Mercurial Aguilar.
- Walker, I. (2006). "Democracia en America Latina," *Foreign Affairs en Espanol*6(2). Winn, P., Ed. (2004). *Victims of the Chilean Miracle: Workers and Neoliberalism in the Pinochet era, 1973-2002*. Durham: Duke University Press.
- Zaldivar Larrain, A. (1995). *La transicion inconc/usa*. Santiago: Editorial Los Andes. Zucco, C. (2007). "Where's the Bias? A Reassessment of the Chilean Electoral System:' *Electoral Studies* 26(2): 303-14.

الفصل التاسع:

- Amsden, Alice H. 1989. *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*. Oxford University Press.
- Ban, Sung Hwan, P. Y. Moon, and D. Perkins. 1980. *Rural Development: Studies in the Modernization of The Republic of Korea: 1945-1975*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Benabou, Roland, 1996. "Inequality and Growth." *NBER Macroeconomics Annual* 11: 11-92.
- Chang, Ha-Joon. 1994. *The Political Economy of Industrial Policy*, New York: St. Martin's Press.
- Eichengreen, Barry. 2012. *The Korean Economy: Coping with Maturity*. Draft.
- Evans, Peter. 1995. *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Freedom House. *Freedom in the World* at <http://www.freedomhouse.org/>.
- Haggard, Stephan. 1990. *Pathways from the Periphery. The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries*. Ithaca: Cornell University Press.
- Heston, Alan, Robert Summers, and Bettina Aten. 2006. *Penn World Table Version 6.2*. Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania.
- Hong, Seong Chan. 2001. "Nongji Kaehyok Chonhuui Taejju Tonghyang (Responses of the Landlords before and after the Land Reform)." In Hong, S. C. ed., *Nongji Kaehyok Yongu (Studies in Agrarian Land Reform)*. Seoul: Yonsei University Press.
- Jones, Leroy P. and Il Sakong. 1980. *Government, Business, and Entrepreneurship in Economic Development: The Korean Case*. Harvard University Press.
- Kang, David C. 2002. *Crony Capitalism: Corruption and Development in South Korea and the Philippines*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

- Khan, Mushtaq H. and K. S. Jomo, eds. 2000. *Rents, Rent-Seeking, and Economic Development: Theory and Evidence in Asia*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Kim, Byung-Kook and Im, Hyug-Baeg. 2001. "Crony Capitalism in South Korea, Thailand and Taiwan: Myth and Reality." *Journal of East Asian Studies* 1(2): 5-52.
- Kwon, Byung-Tak. 1984. "Nongji Kaehyokui Kwajongkwa Kyongjejok Kiyo (Processes of Farmland Reform and Its Economic Contribution in Korea)." *Nongop Chongchaek Yongu (Korean Journal of Agricultural Policy)* 11(1): 191-207.
- Kim, Se Jin. 1971. *The Politics of Military Revolution in Korea*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.
- Lee, Hahn-Been. 1968. *Korea: Time, Change, and Administration*. Honolulu: East-West Center Press.
- Lie, John. 1998. *Han Unbound: The Political Economy of South Korea*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Lim, Wonhyuk. 2003. "The Emergence of the Chaebol and the Origins of the Chaebol Problem." In Stephan Haggard, Wonhyuk Lim, and Euisung Kim, eds., *Economic Crisis and Corporate Restructuring in Korea*. Cambridge University Press.
- MacIntyre, Andrew. 1994. "Business, Government and Development: Northeast and Southeast Asian Comparisons." In Andrew MacIntyre, ed., *Business and Government in Industrializing Asia*. St. Leonards, Australia: Alien & Unwin Pty Ltd.
- Mason, Edward S., Mahn Je Kim, Dwight H. Perkins, Kwang Suk Kim, and David C. Cole. 1980. *The Economic and Social Modernization of the Republic of Korea*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- McKinnon, Ronald. 1973. *Money and Capital in Economic Development*, Washington, DC: Brookings Institution.
- Mo, Jongryn and Barry Weingast. 2012. *Political Economy of Korea's Transition, 1961- 2008*. Draft.
- Moran, Ion. 1999. "Patterns of Corruption and Development in East Asia." *Third World Quarterly* 20(3):569-87.

- North, Douglass, John Wallis, and Barry Weingast, 2009. *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History*. Cambridge University Press.
- North, Douglass, John Wallis, Steven Webb and Barry Weingast, 2007. "Limited Access Orders in the Developing World: A New Approach to the Problem of Development." World Bank Policy Research Paper, No. 4359.
- Putzel, James. 1992. *A Captive Land: The Politics of Agrarian Reform in the Philippines*. London, UK: Catholic Institute for International Relations.
- Rodrik, Dani, Gene Grossman, and Victor Norman. 1995. "Getting Interventions Right: How South Korea and Taiwan Grew Rich." *Economic Policy* 20 (April): 53–107.
- Schopf, James C. 2004. *Corruption and Democratization in the Republic of Korea: The End of Political Bank Robbery*. Dissertation, University of California, San Diego.
- Seo, Jae-jin. 1993. *Nambukhan Kukryeok Choose Bigyo Yeongu (A Comparative Study of the Trends of National Powers in the South and North Korea)*. Seoul: Minjoktongil Yeonguwon (The Research Institute for National Unification).
- Woo, Jung-en. 1991. *Race to the Swift: State and Finance in Korean Industrialization*. New York: Columbia University Press.
- Woo-Cumings, Meredith. 1995. "The Korean Bureaucratic State: Historical Legacies and Comparative Perspectives." In James Cotton, ed., *Politics and Policy in the New Korean State: From Roh Tae-Woo to Kim Young-Sam*. New York: St. Martin's Press.
- World Bank. 1987. *World Development Report 1987*, New York: Oxford University Press.
- You, Jong-il, 1998. "Income Distribution and Growth in East Asia." *Journal of Development Studies* 34(6): 37–65.
2011. "Political Economy of Economic Reform in South Korea." Draft.
- You, Jong-sung. 2012. "Inequality and Corruption: The Role of Land Reform in Korea, Taiwan, and the Philippines." Draft.

2009. "Is South Korea Succeeding in Controlling Corruption?" Draft.

الفصل العاشر

Bates, Robert H. 1983. *Markets and States in Tropical Africa*. Berkeley: University of California Press.

Bhagwati, Jagdish, 1982. "Directly-Unproductive Profit-Seeking (DUP)" *Journal of Political Economy* 90 (October): 988-1002.

Buchanan, James M., Robert D. Tollison, and Gordon Tullock. 1980. *Toward a Theory of the Rent-seeking Society*. College Station: Texas A & M University.

Collier, Paul. 2009. *Wars, Guns and Votes: Democracy in Dangerous Places*. New York: Harper Collins.

Cox, Gary W. 2009. "Authoritarian elections and leadership succession, 1975-2004:" Unpublished Working Paper, Department of Political Science, Stanford University.

De Soto, Hernando. 1989. *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World*. New York: Harper Collins.

Guinnane, Timothy, Ron Harris, Naomi Lamoreaux, and Jean-Laurent Rosenthal. 2007. "Putting the Corporation in its Place." *Enterprise and Society* 8(3): 687-729.

Haber, Stephen, Armando Raza, and Noel Maurer. 2003. *The Politics of Property Rights: Political Instability, Credible Commitments and Economic Growth in Mexico, 1876-1929*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Handler, Scott Paul. 2010. *Wolves in Sheep's Clothing: Understanding Modern State-Building (and Counterinsurgency)*. Ph.D. Dissertation. Stanford University.

Khan, Mushtaq H. and K. S. Jomo, eds. 2000. *Rents, Rent-Seeking, and Economic Development: Theory and Evidence in Asia*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Keefer, Philip and Razvan Vlaicu. 2008. "Democracy, Credibility and Clientelism", *Journal of Law, Economics and Organization*, October 24 (2): 371-406.

- Krueger, Anne. 1974. "Political Economy of the Rent-Seeking Society." *American Economic Review* 64: 291-303.
- Magaloni, Beatriz, and Ruth Kricheli. 2010. "Political Order and One-Party Rule." *Annual Rev. of Political Science*. 12: 123-43.
- Mitral, Sonia. 2010. "Constitutional Stability in a Changing World: Institutions, Knowledge, and Adaptive Efficiency." Working Paper, Department of Political Science, Stanford University.
- North, Douglass C. 2005. *Understanding the Process of Economic Change*. Princeton: Princeton University Press.
- North, Douglass, John Wallis, Steven Webb, and Barry Weingast. 2007. *Limited Access Orders in the Developing World: A New Approach to the Problems of Development*. World Bank Policy Working Paper.
- Webb, Steven. 2010. "Political Economy and Mineral Wealth in Latin America and the Caribbean": World Bank. processed July 19.
- World Bank. 2003. *World Development Report: Sustainable Development in a Dynamic World: Transforming Institutions, Growth and Quality of Life*. Washington DC.
2007. *Governance and Anticorruption Strategy*. Washington, DC.
- ess. New York: Palgrave Macmillan.

دوغلاس نورث

دوغلاس سي. نورث (5 نوفمبر 1920 - 23 نوفمبر 2015)، اقتصادي وأكاديمي أمريكي، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد العام 1993 (بالمشاركة مع روبرت فوج)؛ لأبحاثه الرائدة حول حقوق الملكية وتكاليف التبادل والاقتصاد التاريخي والهيكل الاقتصادي في إطار التنمية الاقتصادية وبالأخص للدول النامية. ويعد نورث أحد أهم الاقتصاديين المنتسبين إلى التيار المؤسسي داخل علم الاقتصاد، حيث كان يعمل أستاذ كرسي في الآداب والعلوم بجامعة واشنطن في سانت لويس، كما كان خبيرا بارزا في مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد، ومدير مركز الاقتصاد السياسي في جامعة واشنطن. وله اثنا عشر مؤلفا منها كتابه الشهير «المؤسسات والتغيير المؤسسي والأداء الاقتصادي» (1990).

جون واليس

جون جوزيف واليس هو أستاذ الاقتصاد في جامعة ميريلاند، وباحث في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، كما أنه مؤرخ اقتصادي متخصص في المالية العامة للحكومات الأمريكية، وله عدد كبير من الأبحاث المهمة في التطور الدستوري، والاقتصاد السياسي، والتطور المؤسسي للحكومات، واقتصاديات التنمية. وتركزت دراساته في العقد الأخير على مشكلات التنمية المعاصرة حول العالم. وقد طوّر مع دوغلاس نورث وباري وينجاست إطارا مفاهيميا لدراسة اقتصاديات التنمية في الدول النامية، وذلك في كتابهم «العنف والأنظمة الاجتماعية» (2009).

ستيفن ويب

ستيفن ب. ويب، خبير اقتصادي عمل لدى البنك الدولي أكثر من عشرين عاما خبيرا ومستشارا لبحوث السياسات الاقتصادية والتقييم والعمليات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومناطق أخرى. ويعمل حاليا مستشارا للبنك الدولي.

باري وينجاست

باري ر. وينجاست، أستاذ كرسي (أسرة كرسي) في قسم العلوم السياسية بجامعة ستانفورد، وخبير اقتصادي بارز في معهد هوفر بالجامعة نفسها. وعضو في الأكاديمية الوطنية

للعلوم والأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم. حصل على عدد كبير من الجوائز منها جائزة ريكور، وجائزة هاينز يولاو، وجائزة جيمس بار التذكارية. وله عدد كبير من الأبحاث المتميزة في الاقتصاد السياسي، والاقتصاد المؤسسي الجديد، وتنظيم وتطبيق نظرية الاختيار العقلاني على المؤسسات القانونية والتشريعية والدستورية. ومن بين مؤلفاته المهمة كتاب «دليل أكسفورد للاقتصاد السياسي» (2006)، و«التنمية السياسية والاقتصادية في كوريا» (2013).

المساهمون في هذا الكتاب

ألبرتو دياز - كايروز أستاذ مشارك في العلاقات الدولية ودراسات المحيط الهادئ ومدير مركز الدراسات الأمريكية المكسيكية (USMEX). وتضم اهتماماته البحثية الحالية: الفقر والتنمية والفدرالية والمحسوبة والمحابة والمكسيك.

كاي كايوزر خبير اقتصادي أول لدى البنك الدولي، ويعمل حالياً في الفلبين. وتركز أبحاثه على التنمية الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص المالية العامة والعلاقات بين الحكومات والنمو على المستوى دون الوطني والاقتصادات الاستخراجية (النمو الاقتصادي المتعلق بالنفط والغاز والتعدين)، وتطبيق مختلف صور التكنولوجيا ووسائل الإعلام والوسائط الجديدة لتعزيز المساواة في القطاع العام.

مشتاق حسين خان أستاذ في الاقتصاد بمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن. وهو خبير في الاقتصاد المؤسسي متخصص في البلدان النامية وله اهتمامات بحثية بسياسات التكنولوجيا، وحقوق الملكية، والعلاقة بين الحكم والنمو، وسياسات الدولة التنموية.

برايمان ليفي عمل لمدة 23 عاماً في البنك الدولي، تضمنت عدة مهمات تولى فيها قيادة وحدة حوكمة القطاع العام في منطقة أفريقيا، وأمانة الحوكمة ومكافحة الفساد على مستوى البنك الدولي. وهو حالياً أستاذ مساعد أول في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة كيب تاون في جنوب أفريقيا. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد.

غابريلا ر. هوتينولا أستاذ مشارك في العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا في ديفيس. وتتركز أبحاثها على الحوكمة (الإدارة الحكومية) في البلدان النامية. ولها عدة

مقالات عن الفساد وسيادة القانون في الفلبين. ويتناول عملها الأخير تأثير المساعدات الخارجية على الحوكمة في مختلف البلدان النامية.

باتريشيو نافيا أستاذ مشارك في العلوم السياسية بجامعة دييغو بورتاليس في تشيلي ومعلم أول للدراسات الليبرالية في جامعة نيويورك. وهو متخصص في القواعد الانتخابية والأحزاب السياسية والرأي العام، وتعزيز الديمقراطية في تشيلي وأمريكا اللاتينية.

بالافي روي عملت لمدة تزيد على عشر سنوات كصحافية اقتصادية في الهند لمصلحة مجلة «بيزنيس وورد» وجريدة «فاينانشال اكسبريس». وقد غطت في عملها الصحافي قطاعات الصناعة والتعدين والاقتصاد السياسي للإصلاح. وهي حاليا تستكمل درجة الدكتوراه في قسم الاقتصاد بمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن حول قضايا النمو والحوكمة في الهند.

ستيفاني ولترز عملت صحافية وباحثة ومحللة سياسية في أفريقيا لمدة تزيد على عشرين عاما. وهي متخصصة في البحث السياسي والاقتصادي في أفريقيا، والصحافة، وإدارة وسائل الإعلام، مع التركيز بشكل خاص على مناطق النزاعات، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات، والحوكمة، والعمليات الانتخابية، ووسائل الإعلام في مناطق النزاعات.

جونغ سونغ يو أستاذ مساعد في كلية الدراسات العليا بالعلاقات الدولية ودراسات المحيط الهادئ، في جامعة كاليفورنيا سان دييغو. وتركز أبحاثه على موضوعات الاقتصاد السياسي لعدم المساواة، والفساد، والثقة الاجتماعية، وهو حاليا يؤلف كتابا عن عدم المساواة والفساد في كوريا الجنوبية وتايوان والفلبين.

المترجم في سطور

كمال المصري

- باحث ومترجم في الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية.
- تخرج في كلية الآداب، قسم الأدب الإنجليزي في العام 2002 .
- حصل على دبلوم الترجمة الفورية والتحريرية في العام 2004.
- حصل على الدبلوم العام في التربية في العام 2005.

■ حصل على ليسانس الآداب في الفلسفة العام 2007.

■ حاصل على الماجستير في «الفلسفة الحديثة» من جامعة المنصورة، وعلى الماجستير في «العلوم السياسية» من جامعة القاهرة، ويعد لدكتوراه التخصص في «العلوم السياسية».

■ صدرت له العديد من الترجمات منها:

- الأدبية: مسرحية «دوقة مالفي» لجون وبستر (2006)، ومسرحية «عدو الشعب» لهنريك إبسن (2007)، ومسرحية «سوناتا الشبح» لأوجست ستيندبرج (2007).

- الفكرية: «العلم وصنعتة» لآلان شالمرز (2007)، و«الشركة التي غيرت العالم» لنك روبنز (2008)، و«الفلاسفة الدنيويون» لروبرت هيلبرونر (2009)، و«موجز تاريخ الفلسفة اليونانية» لإدوارد تسلر (2012)، و«الأدلة على وجود الله» لهيجل (2013)، و«يوجا الكارما» لسري سوامي سيفاندا (2014).

- صدرت له في هذه السلسلة ترجمة كتاب «الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية» لبريان باري، العددان 382 و383.

تنويه

للاطلاع على قائمة كتب السلسلة انظر عدد
ديسمبر (كانون الأول) من كل سنة، حيث توجد
قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة
في السلسلة منذ يناير 1978.

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفاً وترجمة :

1 - الدراسات الإنسانية : تاريخ - فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبلات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

4 - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) . الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية - المترجمة أو المؤلفة - من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحصر سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر. وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على الأيزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط ، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة

مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدون أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع - المؤلف أو المترجم - تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف وخمسمائة دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل عشرين فلساً عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي، أو ألف ومائتي دينار أيهما أكثر (ويحد أقصى مقداره ألف وستمائة دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين ديناراً كويتياً مقابل تقديم المخطوطة - المؤلفة والمترجمة - من نسختين مطبوعتين.

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي	سعر النسخة
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا	
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية	
الاشتراكات		
دولة الكويت		
للأفراد	15 د . ك	
للمؤسسات	25 د . ك	
دول الخليج		
للأفراد	17 د . ك	
للمؤسسات	30 د . ك	
الدول العربية		
للأفراد	25 دولارا أمريكيا	
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا	
خارج الوطن العربي		
للأفراد	50 دولارا أمريكيا	
للمؤسسات	100 دولار أمريكي	

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقداً أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

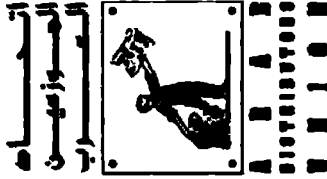
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196 / 1195 / 1194 / 1193 / 1153 / 1152



كشف بأسماء وأرقام وكلاء التوزيع - أولا، التوزيع المحلي - دولة الكويت			
الإيميل	رقم الفاكس	رقم الهاتف	وكيل التوزيع
im_gps0@yaboo.com	00965 24826823	00965 24826820/1/2	المجموعة الإعلامية المالية
ثانياً: التوزيع الخارجي			
bender.shareef@sawidistribution.com	009661 12121766 - 1212774	00966 /14419933 - 14418972	الشركة السعودية للتوزيع
halker.khalil@sawidistribution.com			
clrf@alayam.com	00973 17617744	00973 /17617733 - 36616168	مؤسسة الأيام للنشر
rudaina.ahmed@alayam.com			
epjpc@emirates.net.ae	00971 43918354 - 43918019	00971 43916501/2/3	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع
info@epjpc.com			
essam.ali@epjpc.com			
alantadjar@yahoo.com	00968 24493200	00968 24492936 - 24496748 - 24491399	مؤسسة المطاء للتوزيع
theqafatist@qatar.net.qa	00974 44621800	00974 44621942 / 44622182	شركة دار الثقافة
ahmed_issaz2008@hotmail.com	00202 25782540	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	مؤسسة أخبار اليوم
topjpeed1@hotmail.com	00961 1653259	00961 1666314/5	مؤسسة نفع الصغينة للتوزيع
topjpeed1@hotmail.com	00961 1653260		
soupress@votup.com.at	00216 71323004	00216 71322499	الشركة التونسية
s.wardi@sapress.ma	00212 522249214	00212 522249200	الشركة المغربية الأخرافية
alshafiei.ankousha@aramex.com	00962 65337733	00962 6535885 - 797204095	وكالة التوزيع الأردنية
bessem.abuhameda@aramex.com			
wael.lasceci@rdp.ps	00970 22964133	00970 22980800	شركة رام الله للتوزيع والنشر
alikaaljd@yaboo.com	00967 1240883	00967 1240883	القائد للنشر والتوزيع
dawal.yao_cup22@hotmail.com	002491 83242703	002491 83242702	دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع
dawal.yao_126@hotmail.com			

**قسمة اشتراك في إصدارات
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**

المسرح العالي	جريدة الفنون		إبداعات عالمية		عالم الفكر		الثقافة المالية		سلسلة عالم المعرفة	الرقم
	دك	دولار	دك	دولار	دك	دولار	دك	دولار		
	20		12		20		12		12	25
	10		8		10		6		6	15
	24	36			24		16		16	30
	12	24			12		8		8	17
100		48		100		40		50		100
50		36		50		20		25		50
50		36		50		20		30		50
25		24		25		10		15		25

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك تجديد اشتراك

الاسم:	
العنوان:	
اسم المطبوعة:	مدة الاشتراك:
المبلغ المرسل:	نقدا / شيك رقم:
التوقيع:	التاريخ: 20م / /



هذا الكتاب يُطبِّق الإطار المفاهيمي الذي قدمه دوغلاس نورث، وجون جوزيف واليس، وباري وينجاست في كتابهم «العنف والأنظمة الاجتماعية» على تسعة بلدان نامية. وتوضح الحالات موضع الدراسة، في الكتاب، كيفية استخدام السيطرة السياسية على الامتيازات الاقتصادية في الحد من العنف، وإقامة ائتلافات بين التنظيمات القوية داخل النظام الاجتماعي. ويقدم هذا الكتاب فكرة «النظام المقيد» باعتباره نظاما اجتماعيا ديناميا يظل فيه العنف مصدر خطر مستمر، وتحقق فيه النتائج السياسية والاقتصادية بدافع السيطرة على العنف، وليس بغرض تعزيز النمو الاقتصادي أو الحقوق السياسية.

ومن الجدير ذكره أن دراسات الحالة، في هذا الكتاب، لا تهتم كثيرا بانتقاد فساد الساسة والنخب في البلدان التسعة، بل تعتمد إلى تفسير صعوبة تحقيق التنمية في المجتمعات التي يحدث فيها التلاعب بدور المنظمات الاقتصادية لتوفير التوازن والاستقرار السياسيين. ويثبت الباحثون، عبر دراسة الأنظمة الاقتصادية - السياسية في البلدان التسعة، أن النظام السياسي يأتي على حساب النمو الاقتصادي المستدام. أما الدرس الذي يفرض نفسه عبر دراسات الكتاب فهو أن نجاح الأنظمة المقيدة في تحقيق «السلام» ربما يعتمد على السماح للنخب بتحقيق ريع ضخمة، ودعم التنظيمات التي تُسهِّل تواطؤ تلك النخب.

وتأتي أهمية الكتاب من كونه يُفسِّر لماذا تتمخض أغلب محاولات البنك الدولي - لتحويل الدول النامية إلى «أنظمة مفتوحة» اجتماعيا واقتصاديا - عن مزيد من العنف بدلا من تحقيق التنمية المنشودة؟ لذلك، فإن هذا الكتاب لا غنى عنه للعاملين في مجال التنمية، والباحثين في الاقتصاد السياسي على حد سواء.